

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد أصول الدين
قسم الدراسات العليا
شعبة الكتاب والسنة

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

منهج الإمام البخاري في

الجرح والتعديل

من خلال كتابه التاريخ الكبير

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

إشراف الدكتور :

حمزة عبدالله الملباري

إعداد الطالبة :

فاطمة الزهراء عواطي

السنة الجامعية 1998/1997

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأزهر
عبد القادر اللطوم الإسلامية

الإهداء

- إلى من أرجو أن يكون عملي هذا سببا للوصل بيني وبينه. سيدي، وحببي، وقرّة عيني،
« رسول الله ﷺ »
- إلى اللّذين صحبا مسيرتي العلميّة بصبر واهتمام، وأخذا بيدي إلى سبيل التوفيق في جميع
الأعمال ،
« والداي الكريمين »
- إلى من نعمت بصحبته وإن فاتتني التلمذة عليه والجتوة بين يديه ، إمام الدنيا وجبل الحفظ وأمير
المؤمنين في الحديث ،
« محمد بن إسماعيل البخاري »
- إلى من منحني من علمه وتوجيهه ما بصرني بعلوم الحديث، وذللّ العقبات الكؤود أمامي،
« أستاذي حمزة عبد الله المليباري »
- إلى مثال الأخوة الصّادقة، ورمز العطاء المستمرّ الذي لا ينضب ،
« عزيزتي أحلام بلميلي »
- إلى إخوتي وأخواتي ،

أهدي ثمرة جهدي

فاطمة الزهراء



شكر وتقدير

إقرارا بفضل كل الأيادي البيضاء التي امتدت بالعون والمساعدة، وساهمت في إخراج هذا البحث، أجد لزاما عليّ أن أتوجه بالشكر الجزيل، والدعاء الخالص لله تعالى أن يجازي الجميع عنى خير الجزاء، وأخص بالذكر :

- أستاذي المشرف، فضيلة الدكتور حمزة عبد الله المليباري - حفظه الله ونفع به - الذي صحب مسيرتي العلمية حتى نهاية البحث معلما مؤدبا، وأخا ناصحا، وأبا حليفا، حيث لم يتوان عن شحذ عزيمتي كلما نال مني اليأس والفتور، ولم يدخر وسعا في إمدادي بالمراجع تارة وشرح ما استعصى علي من مسائل تارة أخرى، فكان مثال العالم المتواضع - زاده الله شرفا، وأمتع به وجزاه خير ما يجزي معلما عن طلبته -

- فضيلة الدكتور أحمد محمد نور سيف - أستاذ علم الحديث بجامعة أم القرى، ومدير دار البحوث الإسلامية بالإمارات العربية المتحدة - الذي أفادني بتوجيهه القيم وملاحظاته العلمية الدقيقة، وتفضل بإرسال بعض المراجع رغم بعد الشقة، فجزاه الله خيرا، وزاده علما وفضلا.

- الإخوة الأفاضل : نبيل بوضياف، وعبد الكريم بن ساسي - فك الله أسرهما - ومحمد طويجين، وأحمد أبو اليسر على خدماتهم المكتيبة:

- الأخت الفاضلة - نظيرة كرادة - التي حرصت على إخراج البحث في صورة مشرقة ناضرة.
- الأخت الفاضلة - كريمة الواعر - التي تعرف وحدها فضلها على هذا البحث ، أثابها الله أفضل الثواب.

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ، وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

(سورة النمل / ١٩)



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المصطفى الأمين، سيدي وقره عيني "محمد" عليه أفضل صلاة وأزكى تسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، إن السنة النبوية المطهرة هي ركيزة الدين، وأساسه المتين مع القرآن الكريم، اعتنى العلماء بخدومتها، وأبدعوا أساليب شتى لصيانتها من الوضع والكذب والانتحال حتى تبقى نبعا صافيا تنهل منه البشرية قاطبة في كل زمان ومكان، فوضعوا القواعد الدقيقة لتصحيح حديث أو تعليقه/ والشروط الصّارمة لقبول راو أو تركه، مما نتج عنه نشوء علوم مختلفة، كعلم العلل، والجرح والتعديل، وغيرهما، نضجت واكتمل نموها بعد جمع حديث رسول الله ﷺ وتدوينه، وفرز صحيحه من سقيمه حيث ظهرت مصنفات عديدة متنوعة بين كتب الرواية والعلل والرجال، صنفتها أئمة أفذاذ شهدوا تطور هذه العلوم وكان لهم الدور الأساس في صياغتها. وعلى رأس هؤلاء الذين وقفوا أنفسهم للذب عن السنة النبوية والذود عنها الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، إمام الدنيا، وأمير المؤمنين في الحديث، وصاحب الفضل على الناس إلى يوم الدين، الذي غطت شهرته جامعته على باقي مؤلفاته ومنها "التاريخ الكبير" الذي لا يقل أهمية عن سابقه، حيث تناول فيه جميع مسائل علوم الحديث من العلل والجرح والتعديل وفقه الحديث والأنساب والوفيات والمؤتلف والمختلف ... الخ بمنهج تطبيقي فريد يكشف عن عبقرية فذة استطاع بها (رحمه الله) استخلاص "الجامع الصحيح" الذي يمثل عصارة ما حصله واستوعبه من كتاب "التاريخ الكبير" الذي اخترته موضوع بحث ودراسة للأسباب التالية :

- أ- ما لمستته من جهل الطلبة بقيمة الكتاب وموضوعه، إذ كثيرا ما أراهم يستعبرونه من مكتبة الجامعة ظنا منهم أنه يهتم بسرد الأحداث التاريخية اعتمادا على ظاهر العنوان ثم لا يلبثون أن يردوه بعد تصفحه، وكأنه عديم الجدوى.
 - ب- ما توقعت وجوده فيه من درر نفيسة وفوائد غزيرة نظرا لحجمه الذي فاق حجم جميع مؤلفات البخاري الأخرى، ونظرا لمكانة مؤلفه، وتميّز مصنفاته، وكذا لكثرة اعتماد المتأخرين عليه مما يدلّ على قيمته الكبرى وفائدته الجلّي.
 - ج- ما وقفت عليه من تصريحات العلماء بصعوبة تناوله والاستفادة منه، وحاجته إلى دراسات كبيرة تدلّل صعابه للطلبة والباحثين في علوم الحديث فأردت أن أضطلع بجزء يسير من هذه الخدمة.
- ولدى اختياري لكتاب "التاريخ الكبير" كنت أنوي تناول منهج البخاري في شتى العلوم والمسائل المودعة فيه دون تحديد لموضوع الجرح والتعديل خاصة.

ولكن بعد قراءة الكتاب بمجلداته الثمانية ترجمة ترجمة وجمع مادته العلميّة وفرزها وترتيبها وجدّني أمام مادة ضخمة تخدم مواضيع متعددة، جدّير أن يكون كلّ واحد منها موضوع رسالة ماجستير أو دكتوراه وبعد استشارة الأستاذ المشرف اتفق القول على اقتصار البحث على جانب الجرح والتعديل لعدم وجود دراسات تبرز إمامة البخاري في هذا العلم، ومنهجه في تناوله، بينما نال حظّه كعالم بالأسانيد والعلل وفقه الحديث، وقصدت ببحثي التحقيق في :

- مدى ممارسة الإمام البخاري الجرح والتعديل، وألفاظه فيه، ومنهجه في إطلاقها، وعقدت لذلك ثلاثة أبواب انطوت تحتها عشرة فصول تحت كل فصل مجموعة مباحث.

خصصت الباب الأول للتعريف بالإمام البخاري تعريفا موجزا وكذا علم الجرح والتعديل والتعريف بكتاب التاريخ الكبير. وجعلته في فصلين :

الفصل الأول : قدمت فيه نبذة عن الإمام البخاري وعن علم الجرح والتعديل وركزت فيه على مكانة الإمام البخاري في هذا العلم ومدى تأثيره. بمن قبله وتأثيره فيمن بعده من حيث التقعيد لهذا العلم ومبادرة التصنيف فيه. وهو في ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني : أفردته لكتاب التاريخ الكبير لأهميته ومكانته ولانعدام التعريف به على العكس من مؤلفه وكذا علم الجرح والتعديل. فأطلت نسبيا في التعريف باسمه وطريقة ترتيبه ومصطلحاته ومصادره الخ. وجعلته في تسعة مباحث.

أما الباب الثاني وهو خاص بدراسة منهج البخاري في الجرح فإنه لبّ الرسالة وعصبها بحجمه وأهميته وقد جعلته في قسمين يندرج تحت كل واحد منها ثلاثة فصول :

القسم الأول : خصصته لألفاظ الجرح التي تفرد البخاري بإطلاقها وقد قسمتها على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : لفظتا : "سكتوا عنه" و "فيه نظر" جعلت كل واحدة منهما في مبحث.

الفصل الثاني : لفظتا "لا يصح" و "يتكلمون فيه" جعلت كل واحدة منهما في مبحث.

الفصل الثالث : لفظ "منكر الحديث" الذي لم يفرد البخاري بأصله ولكن بمعنى خاص له. وجعلته في أربعة مباحث.

القسم الثاني : جعلته لألفاظ الجرح التي شارك فيها البخاري غيره من النقاد وقسمته إلى ثلاثة فصول ولكن في هذه المرة باعتبار مرتبة الألفاظ فجعلت **الفصل الأول** منها لألفاظ التفرد والمخالفة للذين بهما مناط مرتبة كل راو من الضعف أو الترك وهو في مبحثين الأول للتفرد والثاني للمخالفة. والفصل الثاني : خاص بألفاظ مرتبة الضعف وفيه سبعة مباحث كل لفظ بمختلف صيغه التي ورد بها يمثل مبحثا منها والفصل الثالث : خصصته لألفاظ مرتبة الترك وفيه ثمانية مباحث أيضا.

والباب الثالث وهو خاص بالكشف عن منهج البخاري في التعديل لا يمثل سوى ثلث باب الجرح وذلك لقلّة

مادته العلمية وندرته حيث لم يعدل البخاري إلا نادرا ولم يختص في ذلك بألفاظ معينة.

فكان العمل الأساس في هذا الباب هو محاولة فهم سبب إقلال البخاري من التعديل وسرّ تعديله لرواة بعينهم، كما تناولت فيه مسألة سكوت الإمام البخاري وقد عدّه البعض توثيقا مطلقا فكان لزاما علي التحقيق فيه. وقد قسمت

الباب إلى فصلين : الفصل الأول : جعلته لألفاظ البخاري في التعديل ومنهجه في ذلك وهو في خمسة مباحث.

الفصل الثاني : تطرقت فيه إلى سكوت البخاري هل يمكن عدّه توثيقا وفيه أربعة مباحث.

- مدى ممارسة الإمام البخاري الجرح والتعديل، وألفاظه فيه، ومنهجه في إطلاقها، وعقدت لذلك ثلاثة أبواب انطوت تحتها عشرة فصول تحت كل فصل مجموعة مباحث.

خصصت الباب الأول للتعريف بالإمام البخاري تعريفا موجزا وكذا علم الجرح والتعديل والتعريف بكتاب التاريخ الكبير. وجعلته في فصلين :

الفصل الأول : قدمت فيه نبذة عن الإمام البخاري وعن علم الجرح والتعديل وركزت فيه على مكانة الإمام البخاري في هذا العلم ومدى تأثيره. عن قبله وتأثيره فيمن بعده من حيث التعيد لهذا العلم ومبادرة التصنيف فيه. وهو في ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني : أفردته لكتاب التاريخ الكبير لأهميته ومكانته ولانعدام التعريف به على العكس من مؤلفه وكذا علم الجرح والتعديل. فأطلت نسبيا في التعريف باسمه وطريقة ترتيبه ومصطلحاته ومصادره الخ. وجعلته في تسعة مباحث.

أما الباب الثاني وهو خاص بدراسة منهج البخاري في الجرح فإنه لبّ الرسالة وعصبها بحجمه وأهميته وقد جعلته في قسمين يندرج تحت كل واحد منها ثلاثة فصول :

القسم الأول : خصصته لألفاظ الجرح التي تفرد البخاري بإطلاقها وقد قسمتها على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : لفظنا : "سكوا عنه" و "فيه نظر" جعلت كل واحدة منهما في مبحث.

الفصل الثاني : لفظنا "لا يصح" و "يتكلمون فيه" جعلت كل واحدة منهما في مبحث.

الفصل الثالث : لفظ "منكر الحديث" الذي لم ينفرد البخاري بأصله ولكن بمعنى خاص له. وجعلته في أربعة مباحث.

القسم الثاني : جعلته لألفاظ الجرح التي شارك فيها البخاري غيره من النقاد وقسمته إلى ثلاثة فصول ولكن في هذه المرة باعتبار مرتبة الألفاظ فجعلت **الفصل الأول** منها لألفاظ التفرد والمخالفة اللذين بهما مناط مرتبة كل راو من الضعف أو الترك وهو في مبحثين الأول للتفرد والثاني للمخالفة. والفصل الثاني : خاص بألفاظ مرتبة الضعف وفيه سبعة مباحث كل لفظ بمختلف صيغته التي ورد بها يمثل مبحثا منها والفصل الثالث : خصصته لألفاظ مرتبة الترك وفيه ثمانية مباحث أيضا.

والباب الثالث وهو خاص بالكشف عن منهج البخاري في التعديل لا يمثل سوى ثلث باب الجرح وذلك لقلّة مادته العلمية وندرته حيث لم يعدل البخاري إلا نادرا ولم يختص في ذلك بألفاظ معينة.

فكان العمل الأساس في هذا الباب هو محاولة فهم سبب إقلال البخاري من التعديل وسرّ تعديله لرواة بعينهم، كما تناولت فيه مسألة سكوت الإمام البخاري وقد عدّه البعض توثيقا مطلقا فكان لزاما علي التحقيق فيه. وقد قسمت الباب إلى فصلين : الفصل الأول : جعلته لألفاظ البخاري في التعديل ومنهجه في ذلك وهو في خمسة مباحث.

الفصل الثاني : تطرقت فيه إلى سكوت البخاري هل يمكن عدّه توثيقا وفيه أربعة مباحث.

الخاتمة : دونت فيها ما توصلت إليه من نتائج البحث المتعلقة بكتاب "التاريخ الكبير" وبمنهج البخاري في الجرح والتعديل.

هذا وقد اتبعت في بحثي المنهج الاستقرائي المقارن حيث قرأت كتاب "التاريخ الكبير" كله، وجمعت كل ما ورد في تراجمه من جرح، أو تعديل، أو حديث، أو اختلاف في اسم صاحبها، وحتى التي سكت عليها البخاري ولم يورد فيها شيئاً، وصنفتها حسب اشتراك كل مجموعة منها في ميزة بعينها كالجرح أو التعديل أو ذكر الحديث مع التعليق عليه أو ذكر الحديث مع السكوت عليه. وخصصت دراساتي للتراجم التي ورد فيها جرح أو تعديل، فجعلت التي روى فيها البخاري الجرح أو التعديل عن غيره بمفردها والتي باشر فيها الجرح والتعديل لوحدها، وتبدت لي بذلك مصادره في الجرح والتعديل ثم عمدت إلى التي باشر فيها الجرح والتعديل فرجعت إلى أقواله فيها في كتبه الأخرى غير التاريخ الكبير أو التي رواها عنه الأئمة كالترمذي والعقيلي وابن عدي، ثم جمعت أقوال الأئمة في كل ترجمة وقارنتها بقول البخاري فيها، وعزوت قول كل إمام إلى مصدره الذي استفدته منه.

وأرجع إلى كتاب التهذيب لابن حجر لتتمة كلام من لم أقف على كتبهم ولمعرفة من أخرج لصاحب الترجمة من أصحاب الكتب الستة، فإذا أخرج البخاري لأحدهم في أي من كتبه أئين ذلك.

وفي نهاية كل ترجمة أخلص إلى نتيجة أعممها على كل التراجم التي ورد بها نفس اللفظ، مع بيان الفروق الدقيقة بين صيغة وأخرى من اللفظ الواحد، وعند دراساتي لكل لفظ أئين عدد مرات وروده ومختلف الصيغ التي ورد بها. كما سعيت إلى تخريج كل الأحاديث الواردة في التراجم التي باشر البخاري الجرح والتعديل فيها، مع محاولة الكشف عن غرضه من إيرادها، وما لم أعثر عليه منها بينته.

أمّا بالنسبة للأعلام الذين وردوا في الرسالة فإنني ترجمت لكل من ورد اسمه في الباب الأول - إلا من لم أقف على ترجمته في الكتب المتوفرة لدي وهي أغلب كتب التراجم - ، أمّا في الباب الثاني والثالث فقد اقتصر على الترجمة لمن كان ذلك ضرورياً في حقه كأن يكون موضع مقارنة بمن أوردته مثالا من التاريخ الكبير فيصير من الضروري الترجمة له حتى يدرك وجه المقارنة بينهما ومرتبة الراوي النموذج من خلال مرتبة الراوي المقارن به، أما الذين وردوا عرضاً أثناء ذكر الأمثلة فإنني لم أترجم لهم تفادياً لحشو البحث بما لا طائل تحته.

فإن أصابت هذه الدراسة المقصد منها، فهذا ما أحمد الله عليه وإليه سعيت وجهدت وإن قصرت عن ذلك فحسبي أنني نويت واجتهدت ونية المؤمن أبلغ من عمله. وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

الباب الأول

التعريف بالإمام البخاري وعلم الجرح والتعديل
وبكتاب التاريخ الكبير

اشتهرت شخصية الإمام البخاري في كل جوانبها حتى باتت مضرب المثل في العلم والفهم والورع، واشتهرت مؤلفاته في الحديث والرجال وأضحت عمدة ما جاء بعدها من المؤلفات.

وإذ عقدت هذا الباب في التعريف بالبخاري وبكتابه التاريخ الكبير فلست أدعي كشف النقاب عن مستورين وإنما هو بمثابة تمهيد لما يليه من أبواب تطبيقية تركز الدراسة فيها أساسا على معرفة مكانة الإمام البخاري في الجرح والتعديل، ومكانة مصنفه بين كتب نوعه. وقد قصدت أن تكون مادة الباب مقتصرة على ما يخدم البحث دون تشعب أو إطناب فيما هو مسلم به ومبسوط في الكتب كترجمة الإمام البخاري. وجعلته في فصلين :

الفصل الأول : ضمته ترجمة مختصرة للإمام البخاري ونبذة قصيرة عن علم الجرح والتعديل من حيث التعريف والمشروعية ... وحاولت إبراز مكانة البخاري في هذا العلم وأثره فيه من حيث التقعيد له والتصنيف فيه وتأثيره على من بعده في ذلك.

الفصل الثاني : خصصته لكتاب " التاريخ الكبير " نظرا لما احتوى عليه من قضايا مهمة ومتنوعة تحتاج إلى بسط وتفصيل. فهو الوعاء الذي صب فيه الإمام البخاري دقائق علمه وثمرات فهمه. بمنهج فريد من نوعه. وهو بحاجة إلى خدمة أكبر لإخراج مكوناته وذرره.

الفصل الأول

التعريف بالإمام البخاري وعلم الجرح والتعديل

إن شهرة الإمام البخاري طبقت الآفاق واجتاحت الأزمنة، وإن ذكره لمخلد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. كيف لا وقد وضع جامعه الصحيح الذي لا غنى للمسلمين عنه، فهو بعض هذا الدين الحنيف ومصدره، اختص بصحيح سنة النبي ﷺ فكان أصح الكتب بعد كتاب الله. وقد جعله صاحبه حجة بينه وبين ربه. وإن التعريف بالإمام البخاري هو من باب التذكير والإشادة بمكانة الرجل وفضله على الأمة بل على البشرية قاطبة وليس من باب تقديمه وإظهاره. كيف يعرف به وهو إمام الدنيا وجبل الحفظ وأمير المؤمنين في الحديث! فالجهل به يقدر في الجاهل به وينقص. ولقد اقتصر ترحمته على أهم ما فيها مما يخدم هذا البحث، معولة على وجودها مبسوبة، مستوفاة في جميع كتب الرجال. كما أوجزت الكلام في تعريف الجرح والتعديل ومشروعته وأهميته لشهرة ذلك ووضوحه فصار مسلما به، وسعيت إلى بيان قوة علاقة الإمام البخاري بهذا العلم وضلوعه فيه وتأثيره على من جاء بعده من خلال مصنفاته في الرجال.

المبحث الأول : ترجمة الإمام البخاري

كان محمد بن إسماعيل البخاري (رحمه الله) إمام عصره وحجة زمانه، أخذ بناصية مختلف العلوم الشرعية من حديث وفقه وأصول وبرع في كلِّ منها أيما براعة حتى صار يلقَّب بإمام الدنيا وجبل الحفظ وأمير المؤمنين، وبات اسمه على رأس قائمة المحدثين والفقهاء على حدِّ السواء وترجمته مبسوطه في طبقاتهما في كتب التراجم. فلا يخلو كتاب منها من ترجمة مفصلة للإمام البخاري تحيط بنشأته، ورحلاته في طلب العلم، ونبوغه، وثناء شيوخه عليه، وشهادتهم له بالسُّبق والصِّدرة والإمامة، وغيرها من الأمور المتعلقة بشئى جوانب حياته ومراحلها المختلفة. وتجنُّبا لإعادة ذكر ما في **قلل الكتب**، ولسهولة العثور على ذلك لمن أراد توسُّعا، أوجزت ترجمته فيما يلي :

- اسمه ونسبه :

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدُزْبَةَ (١) البخاري الجعفي (٢)، أبو عبد الله.

- مولده :

ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة مضت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة، في بيت علم وفضيلة.

- طلبه العلم وسعة حفظه :

قال البخاري : " كنت أختلف إلى الفقهاء عمرو وأنا صبي فإذا جئت أستحيي أن أسلم عليهم. فقال لي مؤدب من أهلها : كم كتبت اليوم ؟ فقلت : إثنين، وأردت بذلك حديثين. فضحك من حضر المجلس فقال شيخ منهم : لاتضحكوا فلعله يضحك منكم يوما " (٣).

(١) - باء وراء ودال وزاي وباء معجمة بواحدة، ابن ماكولا، الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، (٨/٢٥٩). وضبطها ابن حجر فقال : " يفتح الموحدة وإسكان الراء وفتح الدال وسكون الزاي وفتح الموحدة بعدها هاء "، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق علي محمد البجاوي، د.ط، بيروت : المكتبة العلمية، د.ت. (١/٧٧). واتفقوا جميعا في أن الكلمة فارسية ومعناها : الزَّرَاع.

(٢) - "بضم الجيم وسكون العين المهملة وفي آخرها الفاء، وقيل له الجعفي لولائه إلى الجعفيين، فإن المغيرة كان مجوسيا أسلم على يدي يمان الجعفي". عبد الكريم السمعاني، الأنساب ، تعليق عبد الله محمد البارودي، ط١، بيروت: دار الجنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، (١/٢٩٣).

(٣) - شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط٢، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، (١٢/٤٠١).

وقال وراقه محمد بن أبي حاتم : " سمعت هانئ بن النضر يقول : كنا عند محمد بن يوسف (١) يعني الفريابي بالشام. وكنا نتنزه فعل الشباب في أكل الفرساد (٢) ونحوه وكان محمد بن إسماعيل معنا وكان لا يزاحمنا في شيء مما نحن فيه ويكب على العلم. " (٣)

وقال : " سمعت أبا عمر سليم بن مجاهد يقول : كنت عند محمد بن سلام البيكندي (٤) فقال : لو جئت قبل لرأيت صيبا يحفظ سبعين ألف حديث. قال : فخرجت في طلبه حتى لحقته. قال : أنت الذي يقول إنني أحفظ سبعين ألف حديث ؟ قال : نعم، وأكثر. ولا أحيثك بحديث من الصحابة والتابعين إلا عرفتك مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ولست أروي حديثا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي من ذلك أصل أحفظه حفظا من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ " (٥).

وقال : " سمعت حاشد بن إسماعيل (٦) وآخر يقولان : كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب. حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له : إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟ فقال لنا يوما بعد ستة عشر يوما : إنكما قد أكثرتما علي وألحمتما، فأعرضا علي ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد علي خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه ثم قال : أترون أنني أختلف هدرا وأضيع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد. " (٧)

وقد قال البخاري عن نفسه : " ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب. فقال محمد بن أبي حاتم الوراق : كم أتى عليك إذ ذاك ؟ قال : عشر سنين أو أقل " (٨).

- رحلاته -

يبدو أن أول رحلة له كانت نحو مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ثم المكوث بها لطلب العلم وجمع الحديث، تلتها رحلات أخرى بين مختلف أمصار العالم الإسلامي وأقطاره. ولم يخرج الإمام البخاري من بلده إلا بعد أن استوعب علم جميع من كان فيه من الأئمة ووعاه. يقول عن نفسه :

- (١) - هو محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الفريابي، أبو عبد الله، ثقة فاضل، من التاسعة، مات سنة إثنتي عشرة ومائتين. أخرج له الستة. [ابن حجر: التقريب (٢٢١/٢) والتهذيب (٤٧٢/٩)، الذهبي : سير الأعلام (١١٤/١٠) وتذكرة الحفاظ (٣٧٦/١)]
- (٢) - " التوفيق الأحمر خاصة". محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ص ٥٩٣.
- (٣) - الذهبي، سير الأعلام، (٤٠٥/١٢).
- (٤) - هو محمد بن سلام بن فرج السلمى مولا هم البخاري أبو عبد الله البيكندي الكبير، محدث ما وراء النهر، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة سبع وعشرين ومائتين وله خمس وستون. أخرج له البخاري. [التقريب (١٦٨/٢)، التهذيب (١٨٨/٩)، سير الأعلام (٦٢٨/١٠)، تذكرة الحفاظ (٤٢٢/٢)].
- (٥) - سير الأعلام، (٤١٧/١٢).
- (٦) - هو حاشد بن إسماعيل ابن عيسى البخاري الغزال الحافظ أحد أئمة الأثر (ت ٢٦١ هـ)، [تذكرة الحفاظ (٥٦٤/٢)].
- (٧) - سير الأعلام، (٤٠٨/١٢).
- (٨) - المصدر نفسه، (٣٩٣/١٢)

الباب الأول: الفصل الأول

"... فلما طعنت في ست عشرة سنة، حفظت كتب ابن المبارك (١) ووكيع (٢) وعرفت كلام هؤلاء - يعني أصحاب الرأي - ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها وتخلفت في طلب الحديث" (٣). فمكث يطلب الحديث ويصنف فيه، بجوار رسول الله ﷺ، وفي جو من الصفاء والنقاء والطهارة بدأ يكتب ما جمع ويصنفه ليقى خالدا بعده إلى يوم الدين. فجاءت مصنفاته فيها كثير من بركة رسول الله ﷺ وإشراقته. قال رحمه الله :

" فلما طعنت في ثماني عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقوابلهم، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة" (٤).

وتواصلت رحلاته بين الحرمين والشام وبغداد والبصرة والكوفة، قال رحمه الله : " أقمت بالبصرة خمس سنين مع كتي أصنف وأحج وأرجع من مكة إلى البصرة وأنا أرجو الله أن يبارك للمسلمين في هذه المصنفات" (٥). وقال أيضا : " دخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع الحديثين" (٦).

- شيوخه وتلاميذه -

إن حصر شيوخ الإمام البخاري أمر يطول، فقد مكنته رحلاته وجولاته بين مشارق الأرض ومغاربها من لقاء وسماع جل أئمة عصره الذين تجاوز عددهم فيما صرح به هو نفسه ألف شيخ حيث قال وراقه : " سمعته يقول : دخلت بلخ فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثا فأملت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم" (٧). وقال كذلك : " وسمعته يقول : كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم إلا صاحب حديث كانوا يقولون الإيمان قول وعمل يزيد وينقص" (٨).

وقال الإمام البخاري : " كتبت عن ألف ثقة من العلماء وزيادة وليس عندي حديث لا أذكر إسناده" (٩).

- (١) - هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي ثقة ثبت فقيه مجاهد (ت ١٨١هـ) وله ثلاث وستون. أخرج له السنة. [التهذيب (٣٣٤/٥)، التقريب (٤٤٥/١)، سير الأعلام (٣٧٨/٨)].
- (٢) - هو وكيع بن الجراح بن مليح الرواسي أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة (ت ١٩٧هـ) وله سبعون سنة. أخرج له السنة. [التهذيب (١٠٩/١١)، التقريب (٣٣١/٢)، سير الأعلام (١٤٠/٩)].
- (٣) - الذهبي، سير الأعلام، (٣٩٣/١٢)، وأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ص ٤٧٨.
- (٤) - الذهبي، سير الأعلام، (٤٠٠/١٢).
- (٥) - ابن حجر، هدي الساري ص ٤٨٨.
- (٦) - المصدر نفسه ص ٤٧٨.
- (٧) - الذهبي، سير الأعلام، (٣٩٥/١٢).
- (٨) - المصدر نفسه.
- (٩) - المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

وقد ذكر الذهبي (١) أقدم شيوخ الإمام البخاري في كل مصر فسمي :

- ببخاري : عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي (٢)، ومحمد بن سلام البيكندي.
- ببلخ : مكّي بن إبراهيم (٣)
- بجمرو : عبّدان بن عثمان (٤)، وعلي بن الحسن بن شقيق (٥)، وصدّقة بن الفضل (٦)
- بنيسابور : يحيى بن يحيى (٧)
- بالري : إبراهيم بن موسى (٨)
- ببغداد : محمد بن عيسى ابن الطباع (٩)، وسريج بن النعمان (١٠)، ومحمد بن سابق (١١)، وعفان (١٢)

(١)- المصدر السابق، ص ٣٩٤-٣٩٥

- (٢)- هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان أخنس بن خنيس الجعفي أبو جعفر البخاري الحافظ المعروف بالمسندي وسمي كذلك لأنه كان يطلب المسندات ويرغب عن المرسلات. ثقة حافظ من العاشرة (ت ٢٢٩هـ) أخرج له البخاري والترمذي. [التقريب (٤٤٧/١)، التهذيب (٩/٦)، سير الأعلام (٦٥٨/١٠)].
- (٣)- هو مكّي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد التميمي الحنظلي البلخي، أبو السكن، ثقة ثبت، من التاسعة، (ت ٢١٥هـ) وله تسعون سنة أخرج له السنة. [سير الأعلام (٥٤٩/٩)، التقريب (٢٧٢/٢)، التهذيب (٢٦٠/١٠)].
- (٤)- هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد العنكي، أبو عبد الرحمن المروزي الملقب عبّدان، ثقة حافظ، من العاشرة، (ت ٢٢١هـ) وهو ابن ستة وسبعين سنة أخرج له السنة إلا ابن ماجه. [التقريب (٤٣٢/١)، التهذيب (٢٧٤/٥)، سير الأعلام (٢٧٠/١٠)].
- (٥)- هو علي بن الحسن بن شقيق بن دينار بن مشعب العبدي مولاهم أبو عبد الرحمن المروزي، ثقة حافظ من كبار العاشرة (ت ٢١٠هـ) أخرج له السنة. [التقريب (٣٤/٢)، التهذيب (٢٦٣/٧)، سير الأعلام (٣٤٩/١٠)].
- (٦)- هو صدقة بن الفضل أبو الفضل الحافظ المروزي، ثقة، من العاشرة (ت ٢٢٣ أو ٢٢٦هـ) أخرج له البخاري [التقريب (٣٩٦/١)، التهذيب (٣٦٦/٤)، سير الأعلام (٤٣٩/١٠)].
- (٧)- هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن بن يحيى بن حماد التميمي الحنظلي، أبو زكرياء النيسابوري. ثقة ثبت إمام من العاشرة، (ت ٢٢٦هـ)، أخرج له الشيخان والترمذي والنسائي [التقريب (٣٦٠/٢)، التهذيب (٢٦٠/١١)، سير الأعلام (٥١٩/٢٠)].
- (٨)- هو إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي، أو إسحاق الفراء الرازي، يلقب بالصغير. ثقة حافظ من العارة (ت ٢٢٠هـ) أخرج له السنة. [التقريب (٤٤/١)، التهذيب (١٤٨/١)، سير الأعلام (١٤٠/١١)].
- (٩)- هو محمد بن عيسى بن نجیح البغدادي، أبو جعفر بن الطباع. ثقة فقيه. كان من أعلم الناس بحديث هشيم، من العاشرة، (ت ٢٢٤هـ) وله أربع وسبعون سنة. أخرج له البخاري وأصحاب السنن. [التقريب (١٩٨/٢)، التهذيب (٣٤٨/٩)، سير الأعلام (٣٨٦/١٠)].
- (١٠)- هو سريج بن النعمان بن مروان الجوهري اللؤلؤي. أبو الحسين ويقال أبو الحسن البغدادي. أصله من خراسان. ثقة يهيم قليلا. من كبار العاشرة. (ت ٢١٧هـ) يوم الأضحى. أخرج له البخاري والأربعة. [التقريب (٢٨٥/١)، التهذيب (٣٩٧/٣)، سير الأعلام (٢١٩/١٠)].
- (١١)- هو محمد بن سابق التميمي مولاهم أبو جعفر ويقال أبو سعيد البزار الكوفي. أصله من فارس ثم سكن بغداد. صدوق. من كبار العاشرة (ت ٢١٤هـ) أخرج له السنة سوى ابن ماجه. [التقريب (١٦٣/٢)، التهذيب (١٥٤/٩)].
- (١٢)- هو عفان ابن مسلم بن عبد الله الصغار أبو عثمان البصري مولى عزرة ابن ثابت الأنصاري ثقة ثبت. من كبار العاشرة. قال ابن معين : أنكرناه في سنة تسع عشرة ومات بعدها ببسير أخرج له السنة. [التقريب (٢٥/٢)، التهذيب (٢٠٥/٧)، سير الأعلام (٢٤٢/١٠)].

- بالبصرة: أبو عاصم النبيل (١)، وعبد الرحمن بن حماد الشعثي (٢)، ومحمد بن عرعة (٣)، وحجاج بن منهال (٤)، وبَدَل بن الحَبَر (٥)، وعبد الله بن رجاء (٦).
- بالكوفة: عبيد الله بن موسى (٧)، وأبو نعيم (٨)، وخالد بن مخلد (٩)، وطلح بن غنم (١٠)، وخالد بن يزيد المقرئ (١١).
- بمكة: أبو عبد الرحمن المقرئ (١٢)، وخالد بن يحيى (١٣)، وحسان بن حسان البصري (١٤)، وأبو الوليد أحمد ابن محمد الأزرق (١٥)، والحميدي (١٦).

- (١) - هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل البصري. ثقة ثبت من التاسعة (ت ٢١٢هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٣٧٣/١)، التهذيب (٣٩٥/٤)، سير الأعلام (٣٨٠/٩)].
- (٢) - هو عبد الرحمن بن حماد بن شعيب ويقال ابن عمارة الشعثي أبو سلمة العنبري البصري. صدوق من صغار التاسعة (ت ٢١٢هـ) أخرج له البخاري والترمذي. [التقريب (٤٧٧/١)، التهذيب (١٤٩/٦)].
- (٣) - هو محمد بن عرعة بن البرند السامي أبو عبد الله ويقال أبو عمرو البصري الناجي. ثقة من صغار التاسعة. (ت ٢١٣هـ) أخرج له البخاري والترمذي. [التقريب (١٩١/٣)، التهذيب (٣٠٥/٩)].
- (٤) - هو حجاج بن المنهال الأنماطي أبو محمد السلمي وقيل البرساني مولا هم البصري. ثقة فاضل من التاسعة (ت ٢١٧هـ) أخرج له الستة. [التقريب (١٥٤/١)، التهذيب (١٨٢/٢)، سير الأعلام (٣٥٢/١٠)].
- (٥) - هو بدل بن المحبر بن المنبه التميمي اليربوعي أبو المنير البصري واسطي الأصل. ثقة ثبت إلا في حديثه عن زائدة. من التاسعة (ت ٢١٥هـ)، أخرج له البخاري والأربعة. [التقريب (٩٤/١)، التهذيب (٣٧١/١)].
- (٦) - هو عبد الله بن رجاء بن عمرو ويقال المثني أبو عمرو ويقال أبو عمرو الغداني البصري. صدوق يهمل قليلا من التاسعة، (ت ٢١٩هـ) أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه [التقريب (٤١٤/١)، التهذيب (١٨٤/٥)].
- (٧) - هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار وأسمه باذام العبسي مولا هم الكوفي أبو محمد الحافظ ثقة كان يتشيع من التاسعة (ت ٢١٣هـ) أخرج له الستة [التقريب (٥٣٩/١)، التهذيب (٤٦/٧)].
- (٨) - هو الفضل بن دكين الكوفي. واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولا هم . أبو نعيم الملائي. مشهور بكنيته: ثقة ثبت. من التاسعة (ت ٢١٩هـ) وهو من كبار شيوخ البخاري. أخرج له الستة. [التقريب (١١٠/٢)، التهذيب (٢٤٣/٨)، سير الأعلام (١٤٢/١٠)].
- (٩) - هو خالد بن مخلد القطواني أبو الهيثم الجلي مولا هم الكوفي. صدوق يتشيع. من كبار العاشرة (ت ٢١٣هـ). أخرج له الستة. [التقريب (٢١٨/١)، التهذيب (١٠١/٣)].
- (١٠) - هو طلق بن غنم بن طلق بن معاوية النخعي أبو محمد الكوفي. ثقة من كبار العاشرة. (ت ٢١١هـ). أخرج له البخاري والأربعة. [التقريب (٣٨٠/١)، التهذيب (٢٩/٥)، سير الأعلام (٢٤٠/١٠)].
- (١١) - هو خالد بن يزيد بن زياد الأسدي الكاهلي أبو الهيثم الطبيب الكحال المقرئ الكوفي. صدوق. له أوهام. من العاشرة (ت ٢١٢هـ) أخرج له البخاري. [التقريب (٢٢٠/١)، التهذيب (١٠٨/٣)].
- (١٢) - هو عبد الله بن يزيد العدوي مولى آل عمر. أبو عبد الرحمن المقرئ القصير. أصله من ناحية البصرة وقيل من ناحية الأهواز. سكن مكة. ثقة فاضل. أقرأ القرآن نيفا وسبعين سنة. من التاسعة (ت ٢١٣هـ) وقد قارب المائة. هو من كبار شيوخ البخاري. أخرج له الستة. [التقريب (٤٦٢/١)، التهذيب (٧٥/٦)، سير الأعلام (١٦٦/١٠)].
- (١٣) - هو خالد بن يحيى بن صفوان السلمي أبو محمد الكوفي. نزيل مكة. صدوق رمي بالإرجاء وهو من كبار شيوخ البخاري. من التاسعة (ت ٢١٣هـ أو ٢١٧هـ) أخرج له البخاري والترمذي وأبو داود. [التقريب (٢٣٠/١)، التهذيب (١٥٠/٣)].
- (١٤) - هو حسان بن حسان البصري أبو علي بن أبي عباد نزيل مكة. صدوق يخطئ. من العاشرة. (ت ٢١٣هـ) أخرج له البخاري. [التقريب (١٦١/١)، التهذيب (٢١٧/٢)].
- (١٥) - هو أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق بن عمرو بن الحارث ابن أبي شمر الغساني أبو الوليد. ثقة. من العاشرة (ت ٢١٧هـ أو ٢٢٢هـ). أخرج له البخاري. [التقريب (٢٥/١)، التهذيب (٦٨/١)].
- (١٦) - هو عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الحميدي المكي أبو بكر. ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة. من العاشرة (ت ٢١٩هـ) قال الحاكم: كان البخاري إذ وجد الحديث عند الحميدي لا يعده إلى غيره. أخرج له الستة. [التقريب (٤٩٢/١)، التهذيب (١٨٩/٥)، سير الأعلام (١٦٦/١٠)].

- بالمدينة : عبد العزيز الأويسي (١)، وأيوب بن سليمان بن بلال (٢)، وإسماعيل بن أبي أويس (٣).
بمصر : سعيد بن أبي مريم (٤)، وأحمد بن إشكاب (٥)، وعبد الله بن يوسف (٦)، وأصبغ (٧).
بالشام : أبو اليمان (٨)، وآدم بن أبي إياس (٩)، وعلي بن عياش (١٠)، وبشير بن شعيب (١١)، ومحمد بن يوسف
الفريابي، وأبو مسهر (١٢).
أما أشهر تلاميذه : الإمام مسلم (١٣)، وأبو عيسى الترمذي (١٤)، الذي أكثر الاعتماد عليه في مسائل العلة والجرح
والتعديل في سننه، والنسائي (١٥)، وخلق كثير.

- (١)- هو عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سرح العامري القرشي الأويسي أبو القاسم المدني
الفقيه ثقة من كبار العاشرة. أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي في مسند مالك. [التقريب (١/٥١٠)،
التهذيب (٦/٣٠٨)].
- (٢)- هو أيوب بن سليمان بن بلال التيمي مولاهم أبو يحيى المدني. ثقة لينة الأزدي والساجي بلا دليل. من التاسعة (ت ٢٢٤هـ)
أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي. [التقريب (١/٨٩)، التهذيب (١/٣٥٣)].
- (٣)- هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو عبد الله بن أبي أويس المدني. صدوق.
من العاشرة (ت ٢٢٦هـ) أخرج له الستة إلا النسائي. [التقريب (١/٧١)، التهذيب (١/٢٧١)].
- (٤)- هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المعروف بابن أبي مريم الجمحي أبو محمد المصري مولى أبي الضبيح مولى بني
جمع. ثقة ثبت فقيه من كبار العاشرة (ت ٢٢٤هـ) أخرج له الستة. [التقريب (١/٢٩٣)، التهذيب (٤/١٦)، سير الأعلام
(١٠/٣٦٧)].
- (٥)- هو أحمد بن إشكاب الحضرمي أبو عبد الله الصفار. وإسم إشكاب مجمع. ثقة حافظ من الحادية عشرة (ت ٢١٧هـ) أخرج
له البخاري. [التقريب (١/١١)، التهذيب (١/١٤)].
- (٦)- هو عبد الله بن يوسف التتيسي أبو محمد الكلاعي المصري. أصله من دمشق. ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ. من
كبار العاشرة (ت ٢١٨هـ) روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي. [التقريب (١/٤٦٣)، التهذيب (٦/٧٩)، سير الأعلام
(١٠/٣٥٧)].
- (٧)- هو أصبغ بن الفرغ بن سعيد بن نافع الأموي مولاهم الفقيه المصري. أبو عبد الله. ثقة. ملت مستترا أيام المحنة.
(ت ٢٢٥هـ) من العاشرة. أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه. [التقريب (١/٨١)، التهذيب (١/٣١٥)، سير الأعلام
(١٠/٦٥٦)].
- (٨)- هو الحكم بن نافع البهراني مولاهم أبو اليمان الحمصي. مشهور بكنيته. ثقة ثبت. من العاشرة (ت ١٢٢هـ) أخرج له الستة.
[التقريب (١/١٩٣)، التهذيب (٢/٣٧٩)].
- (٩)- هو آدم بن أبي إياس واسمه عبد الرحمن بن محمد ويقال ناهية بن شعيب الخراساني أبو الحسن العسقلاني نشأ ببغداد
وأرتحل في طلب الحديث فاستوطن عسقلان إلى أن مات. (ت ٢٢٠هـ) أخرج له الستة. [التقريب (١/١٧١)].
- (١٠)- هو علي بن عياش بن مسلم الأبهاني أبو الحسن الحمصي البكاء. ثقة ثبت من التاسعة (ت ٢١٩هـ). أخرج له البخاري
والأربعة. [التقريب (٢/٤٢)، التهذيب (٧/٣٢٢)].
- (١١)- هو بشر بن شعيب بن أبي حمزة بن دينار القرشي مولاهم أبو القاسم الحمصي ثقة من كبار العاشرة (ت ٢١٣هـ) أخرج له
البخاري والترمذي والنسائي. [التقريب (١/٩٩)، التهذيب (١/٣٩٥)].
- (١٢)- هو عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسلم الغساني أبو مسهر الدمشقي. ثقة فاضل من كبار العاشرة (ت ٢١٨هـ)
وله ثمان وسبعون سنة. أخرج له الستة. [التقريب (١/٥٥٢)، التهذيب (٦/٩٠)، سير الأعلام (١٠/٢٢٣)].
- (١٣)- هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين النيسابوري صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح مسلم. ثقة
حافظ إمام مصنف عالم فقيه (ت ٢٦١هـ) وله سبع وخمسون سنة. روى له الترمذي في جامعه وخلق كثير. [التقريب (٢/٢٤٥)،
التهذيب (١٠/١١٣)، سير الأعلام (١٢/٥٥٧)].
- (١٤)- هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك وقيل ابن السكن السلمي أبو عيسى الترمذي أحد الأئمة. صاحب
السنن. ثقة حافظ من الثانية عشرة (ت ٢٧٩هـ). [سير الأعلام (١٣/٢٧٠)، التقريب (٢/١٩٨)، التهذيب (٩/٣٤٤)].
- (١٥)- هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي الحافظ صاحب السنن. أحد الأئمة
(ت ٣٠٣هـ) وله ثمان وثمانون سنة. [التقريب (١/١٦)، التهذيب (١/٣٢)، سير الأعلام (١٠/٦٦١)].

- وفاته: (١)

توفي الإمام البخاري ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء ودفن يوم عيد الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً.

- مصنفاته: (٢)

أشهر مصنفات الإمام البخاري على الإطلاق "الجامع الصحيح" وقد سمعه منه تسعون ألفاً.
و"التاريخ الكبير": يرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس (٣) وغيره.
و"التاريخ الصغير": يرويه عنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأشقر (٤).
و"الضعفاء": يرويه عنه أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (٥)، وآدم بن موسى الخواري.
و"الأدب المفرد": يرويه عنه أحمد بن محمد بن جليل.
و"جزء رفع اليدين في الصلاة" و"جزء القراءة خلف الإمام": يرويها عنه محمود بن إسحاق الخزاعي.
وكتاب "بر الوالدين": يرويه عنه محمد بن دلويه الوراق.
وكتاب "خلق أفعال العباد": يرويه عنه يوسف بن ريجان بن عبد الصمد والفَرَبْرِي (٦).
و"التاريخ الأوسط": يرويه عنه عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف.
وله مصنفات أخرى: "المسند الكبير"، و"التفسير الكبير"، و"كتاب الأشربة"، و"كتاب الهبة"، و"أسامي الصحابة"، و"كتاب العلل"، و"كتاب الكنى"، و"كتاب الوجدان" ...

(١) - سير الأعلام، (٤٦٨/١٢)

(٢) - هدي الساري، ص ٤٩١-٤٩٦

(٣) - هو محمد بن سليمان بن فارس أبو أحمد الدلال النيسابوري. أنفق أموالاً جليلاً في طلب العلم وأنزل البخاري عنده لما قدم نيسابور. (ت ٣١٢هـ) [شذرات الذهب (١/٢٦٥)].

(٤) - هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الخليل بن الأشقر أبو القاسم. سمع من جماعة ومن محمد بن إسماعيل البخاري. بغداد حدث بأصبهان وكان عليه قضاء الكرخ [تاريخ بغداد، (٤/٣٥٤)].

(٥) - هو أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعد الأنصاري بالولاء، الوراق الرازي الدولابي. كان عالماً بالحديث والأخبار والتواريخ وله تصانيف كثيرة مفيدة في التاريخ وموالييد العلماء ووفياتهم (ت ٣٢٠هـ). [تذكرة الحفاظ (٢/٧٥٩)، وفيات الأعيان (٣/٤٧٤)].

(٦) - هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري. آخر من روى الجامع الصحيح عن البخاري. رحل الناس إليه وسمعوا منه. كان ثقة ورعاً (ت ٣٢٠هـ)، [وفيات الأعيان (٤/٦٩)، النسب (٤/٣٥٩)، اللباب (٢/٤١٨)، العبر (٢/٨)].

المبحث الثاني : نبذة عن علم الجرم والتعديل وعلاقة الإمام البخاري به

١- تعريف الجرم والتعديل لغة واصطلاحاً :

(أ) - في اللغة :

الجرح (١) : الفعل، جرحه يجرحه جرحاً : أثر فيه بالسلاح.

وجرحه : أكثر ذلك فيه.

والإسم : الجرح بالضم، والجمع : أجراح وجروح وجراح.

يقال : جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على تسقط به عدالته من كذب أو غيره.

وقد قيل ذلك في غير الحاكم فقيل جرح الرجل غض شهادته. وقد إستجرح الشاهد. والإستجراح : النقصان والعيب والفساد.

عدل (٢) : العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور.

عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً وهو عادل من قوم عدول وعدل.

وفي أسماء الله سبحانه : العدل هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم وهو في الأصل مصدر سمي به فوضع موضع العادل وهو أبلغ منه لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً.

والعدل من الناس : المرضي قوله وحكمه.

ورجل عدل : رضا ومقنع في الشهادة.

وعدّل الرجل : زكّاه.

(ب) - في الاصطلاح :

" الجرح عند المحدثين هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخلّ بعدالته أو ضبطه.

والتعديل : عكسه، وهو تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط " (٣).

و" علم الجرح والتعديل هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة " (٤).

(١) - ابن منظور، لسان العرب، د.ط، مصر : دار المعارف، د.ت، مادة جرح، (١/٥٨٦-٥٨٧)

(٢) - المصدر نفسه، مادة عدل، (٤/٢٨٣٨)

(٣) - نور الدين عرنزنجي النقد في علوم الحديث، ط٣، دمشق: دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٩٢

(٤) - حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسطنبول: وكالة المعارف، ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م، (١/٥٨٢). وقد حاولت الاعتماد على مصادر علوم الحديث لتعريف علم الجرح والتعديل: العبارة المركبة، ولم أقف على ذلك فيما توفر لدي منها وإن وجد تعريف المصطلحين منفصلين.

٢- مشروعية الجرح والتعديل من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة :

قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه (١) بعد كلامه في بعض الرواة وبيان مراتبهم : "... وأما مثلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غبي عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته ويعطى كل ذي حق فيه حقه وينزل منزلته وقد ذكر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : « **أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ** » (٢) مع ما نطق به القرآن من قوله الله تعالى : ﴿ **وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ** ﴾ (٣) .

فاستدل الإمام مسلم رحمه الله على جواز الكلام في الرجال وبيان مراتبهم بإظهار أحوالهم بقول الله عز وجل أن فوق كل ذي علم من هو أعلم منه. فالناس مراتب ودرجات في العلم والفهم وعلينا أن نعطي كل واحد منهم حقه بإنزاله مرتبته اللائقة به من الإمامة والتقدم، أو من القبول، أو من الترك. ولا يتم ذلك إلا إذا أطلقنا فيهم أوصاف العدالة والقبول أو أوصاف الجرح والترك.

واستدل الإمام مسلم كذلك بما جاء عن رسول الله ﷺ من أمر بإنزال الناس منازلهم من العدالة أو الجرح، فلا يعقل أن يسوّى بين الجميع وهم يتفاوتون في الدين والأمانة والمروءة وفي الضبط والإتقان.

وجاء عن كثير من الأئمة كثير من الأقوال تدل على ضرورة الكلام في الرواة وبيان مراتبهم، ومشروعية ذلك بل ووجوبه.

قال محمد بن سيرين (٤) : " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " (٥).

وقال : " لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " (٦).

وقال عبد الله بن المبارك : " الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " (٧).

(١) - أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، الجامع الصحيح، ٣، شرح محي الدين النووي. بيروت : دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، المقدمة ص ٥٤.

(٢) - ذكره إسماعيل بن محمد العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما إشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ط٤، تحقيق أحمد القلاش، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، (١/٢٢٤). وذكر أن مسلم أخرجه تعليقا في مقدمته وقد وصله أبو نعيم في مستخرجه وأبو داود وابن خزيمة والبخاري وأبو يعلى والبيهقي في الأدب والعسكري في الأمثال وغيرهم من حديث ميمون بن أبي شبيب.

(٣) - سورة يوسف، الآية ٧٦.

(٤) - هو محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم أبو بكر بن أبي عمرة البصري إمام وقته. ثقة ثبت كبير القدر (ت ١١٠هـ) من الثلاثة. روى له السنة. [التقريب (٢/١٦٩)، التهذيب (٩/١٩٠)، سير الأعلام (٤/٧٢٢)].

(٥) - مقدمة صحيح مسلم، ص ٨٤

(٦) - المصدر نفسه.

(٧) - المصدر نفسه، ص ٨٧

وقال عبد الرحمن الأوزاعي (١) : "خذ دينك عن من تثق به وترضى". (٢)

وقال سفيان الثوري (٣) : "إذا حدثك ثقة عن غير ثقة فلا تأخذ وإذا حدثك غير ثقة عن ثقة فلا تأخذ وإذا حدثك ثقة عن ثقة فخذه". (٤)

وقال عبد الرحمن بن مهدي (٥) : "خلصتان لا يستقيم فيهما حسن الظن : الحكم والحديث" (٦). قال ابن أبي حاتم (٧) : "يعني لا يستعمل حسن الظن في قبول الرواية عن من ليس بمرضي" (٨).

وفي مقدمة صحيح مسلم عن عفان بن مسلم قال : "كنا عند إسماعيل بن عليّة (٩) فحدث رجل عن رجل فقلت : إن هذا ليس بثبت. فقال الرجل : اغتبه. قال إسماعيل : ما اغتابه ولكنه حكم أنه ليس بثبت" (١٠).

وروى ابن أبي حاتم بسنده إلى يحيى بن سعيد القطان (١١) قال : "سألت سفيان وشعبة (١٢) ومالك بن أنس (١٣) عن الرجل الكذاب يبين لي أمره قالوا : لا يسعك إلا أن تبين للناس أمره" (١٤).

- (١) - هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأزاعي الفقيه. ثقة جليل من السابعة (ت ١٥٧هـ) روى له الستة. [التقريب (٤٩٦/١)، التهذيب (٢١٦/٦)، سير الأعلام (١٠٧/٧)].
- (٢) - أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م، (٢٩/٢).
- (٣) - هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي. ثقة حافظ فقيه من رؤوس الطبقة السابعة. وكان مدلس (ت ١٦١هـ) روى له الستة. [التقريب (٣١١/١)، التهذيب (٩٩/٤)، سير الأعلام (٢٢٩/٧)].
- (٤) - الجرح والتعديل، (٢٩/٢).
- (٥) - هو عبد الرحمن بن مهدي بن حساب العنبري أبو سعيد البصري. ثقة ثبت من التاسعة (ت ١٩٨هـ) وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. روى له الستة. [التقريب (٤٩٩/١)، التهذيب (٢٥٠/٦)، سير الأعلام (١٩٢/٩)].
- (٦) - الجرح والتعديل، (٣٥/٢).
- (٧) - هو عبد الرحمن أبو محمد ابن الحافظ الإمام أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران التميمي الحنظلي. صاحب كتاب الجرح والتعديل، والتقدمة لمعرفة الجرح والتعديل، والعلل وغيرها من المصنفات الجليلة (ت ٣٢٧هـ). [تذكرة الحفاظ (١٢٩/٣)].
- (٨) - الجرح والتعديل، (٣٥/٢).
- (٩) - هو غسمايل بن غبراهيم بن مقسم الأسدي مولاها، أبو بشر البصري. معروف بإبن عليّة. ثقة حافظ. من الثامنة (ت ١٩٣هـ) روى له الستة. [التقريب (٦٥/١)، التهذيب (٢٤١/١)، سير الأعلام (١٠٧/٩)].
- (١٠) - ص ١١٨
- (١١) - هو يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ. إمام قنوة من كبار التاسعة (ت ١٩٨هـ) وله ثمان وسبعون روى له الستة. [التقريب (٣٤٨/٢)، التهذيب (١٩٠/١١)، سير الأعلام (١٣٩/٩)].
- (١٢) - هو شعبة بن الحجاج بن الورد العنكي مولاها أبو بسطام الواسطي ثم البصري. ثقة حافظ متقن. أمير المؤمنين في الحديث. (ت ١٦٠هـ) من السابعة. روى له الستة. [التقريب (٣٥١/١)، التهذيب (٢٩٧/٤)، سير الأعلام (٢٠٤/٩)].
- (١٣) - هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه صاحب الموطأ. إمام دار الهجرة رأس المتقين وكبير المثبتين. من السابعة (ت ١٧٩هـ) وعمره تسعين سنة. أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة. [التهذيب (٥/١٠)، التقريب (٢٢٣/٢)، سير الأعلام (٤٨/٨)].
- (١٤) - الجرح والتعديل، (٢٤/٢).

٣- ضرورة الجرح والتعديل وأهميته في ضبط أمور الدين :

قال ابن أبي حاتم : " ... فلما لم نجد سبيلا إلى معرفة شئ من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقله والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة.

ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقله والبحث عن أحوالهم وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا أمناء في أنفسهم علماء بدينهم . أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وثبت فيه. وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه ولا يشبه عليهم بالأغلوطات. وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم وما كان يعترتهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه ليعرف به أدلة هذا الدين وأعلامه وأمناء الله في أرضه على كتابه وسنة رسوله ﷺ وهم هؤلاء أهل العدالة فيتمسك بالذي روه ويعتمد عليه ويحكم به وتجري أمور الدين عليه وليعرف أهل الكذب تحريضا وأهل الكذب وهما وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها.

إن كذب فكذب وإن وهم فوهم وإن غلط فغلط وهؤلاء هم أهل الجرح، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه ولا يعابأ به ولا يعمل عليه. ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار. ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة والمواعظ الحسنة والرقائق والترغيب والترهيب هذا أو نحوه^(١).

وبعد سرده لأخبار الكشف عن معاييب الرواة وبيان درجاتهم من قبل أئمة هذا الشأن قال الإمام مسلم : " ... وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان إنما بفعله ذلك غاشيا لعوام المسلمين إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع ... " (٢).

(١)- مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ط١، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، بيروت : درا الكتب العلمية، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م، (١/٥-٦).

(٢)- مقدمة صحيح مسلم اص ١٢٣-١٢٤

قال الإمام الذهبي : " ... ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى العماء واليسان . (١) .

وقال اللكنوي : " يشترط في الجرح والمعدل : العلم والتقوى والورع والصدق والتجنب عن التعصب ومعرفة أسباب الجرح والتزكية . ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية " (٢) .

وقال يحيى المعلمي رحمه الله : " ليس نقد الرواة بالأمر الهين ، فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية ، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية ، خبيراً بفوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم ، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب والموقعة في الخطأ والغلط .

ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الحديث والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ .

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعاداتهم في التحديث . ثم يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها إلى غير ذلك مما يطول شرحه . ويكون مع ذلك متيقظاً مرهف الفهم دقيق الفطنة ، مالكا لنفسه ، لا يستميله الهوى ولا يستفزه الغضب ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر ويبلغ المقر ، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر . وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لا يبلغها إلا الأفاضل " (٣) .

(١)- الذهبي، تذكرة الحفاظ، د.ط، بيروت : دار إحياء التراث العربي، د.ت، (٤/١)

(٢)- عبد الحي اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ط٣، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، بيروت : دار الأقصى للنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص ٦٩

(٣)- مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ص:ب-ج

لقد قيل الكثير عن ورع الإمام البخاري في الجرح والتعديل، فهو لم يكثر منه إكثار أقرانه وشيوخه، مع تحفظه الشديد حين يجرح في إطلاق ألفاظه. وإن مؤلفاته في الرجال ككتب التاريخ الثلاثة: "الكبير والصغير والأوسط"، وكتابي "الضعفاء الكبير" و"الضعفاء الصغير"، وكتاب "الكنى" ... تدل كلها على كبير اهتمامه رحمه الله بعلم الرجال وما يتعلق به من أنسابهم، ووفياتهم، وما يتعلق بهم من الجرح والتعديل. ولكنه فيما يخص هذا الأخير كان رحمه الله غامض العبارة، وجيزها، يرمي إلى معان كبيرة ومهمة في إشارات خفية دقيقة، وهذه سمة غالبية على منهجه في جميع مؤلفاته وإن اشتهر بذلك في تراجم الجامع الصحيح وما ضمنه إياها من مسائل فقهية وأصولية استنبطت في أبحاث علمية كثيرة ولا تزال تستنبط. وعبر الشيخ المعلمي عن منهج البخاري هذا وغرضه منه فقال: "للبخاري رحمه الله ولوع بالاجتزاء بالتلويح عن التصريح كما جرى عليه في مواضع من جامعه الصحيح حرصا منه على رياضة الطالب واجتذابا له إلى التنبه والתיقظ والتفهم" (١).

والإمام البخاري، رغم ما قيل عن ورعه وتحفظه في الجرح والتعديل، قد جرح كثيرا من الرواة وأطلق فيهم نفس ألفاظ الجرح التي أطلقها غيره كما سيأتي بيان ذلك في موضعه. كما أثر عنه رحمه الله كلام هو بمثابة قواعد في علم الجرح والتعديل، ذكره في مناسبات ومواضع مختلفة نورد منه ما جاء في ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار المدني (٢) صاحب المغازي في التهذيب، إذ حكى ابن حجر قول البخاري فيه وهو طويل ويستفاد منه أكثر من فائدة. وابن إسحاق هذا هو الذي قال فيه الإمام مالك دجال من الدجاجلة. قال ابن حجر:

(١) - أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، ط٢، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، بيروت: دار الفكر، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص ١٤
(٢) - هو محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني. نزيل العراق. إمام المغازي. صدوق يدلس. رمي بالتشيع والقدر (ت ١٥٠هـ) أخرج له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة. [التقريب (١٤٤/٢)، التهذيب (٣٤/٩-٤٠)].

" قال البخاري : رأيت علي بن عبد الله (١) يحتج بحديث ابن اسحاق وقال علي : ما رأيت أحدا يتهم ابن إسحاق. وقال البخاري : قال لي إبراهيم بن المنذر (٢) ثنا عمر بن عثمان (٣) أن الزهري (٤) كان يتلقف المغازي من ابن إسحاق.

وقال : والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يتبين وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا لمالك أخرج إلي كتب ابن إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها فانتخب منها كثيرا.

وقال : لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء ولا يتهمه في الأمور كلها. قال إبراهيم بن المنذر عن محمد ابن فليح (٥) : نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في الموطأ وهما ممن يحتج بهما.

قال البخاري : ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم (٦) من كلامه في الشعبي (٧) وكلام الشعبي في عكرمة (٨) ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة.

قال البخاري : وقال لي بعض أهل المدينة إن الذي يذكر عن هشام بن عروة (٩) قال : كيف يدخل ابن إسحاق على إمرأتي، لو صح عن هشام، جائز أن تكذب إليه. فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزا وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب " (١٠).

- (١) - هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيج، السعدي مولا هم أبو الحسن ابن المدني البصري ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله (ت٢٢٤هـ) أخرج له البخاري. [التقريب (٤٠٧/١)، التهذيب (٣٠٦/٧)، سير الأعلام (٤١/١١)].
- (٢) - هو إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة. صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن من العاشرة (ت٢٣٦هـ) روى له البخاري والأربعة إلا أبو داود. [التقريب (٤٤/١)، التهذيب (١٤٥/١)].
- (٣) - هو عمر بن عثمان بن عمر بن موسى بن معاوية الله بن معمر التيمي المدني. صدوق ولي قضاء البصرة ومات بالمدينة (ت١٦٦هـ) من الثامنة. أخرج له أبو داود وابن ماجه. [التقريب (٦٠/٢)، التهذيب (٤٢٣/٧)].
- (٤) - هو محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري أبو بكر. الفقيه الحافظ المتفق على جلالته وإتقانه. أول من دون السنة النبوية بالمدينة وهو من رؤوس الطبقة الرابعة. (ت١٢٥هـ) على الأرجح. أحاديثه منتشرة في الكتب الستة. [التقريب (٢٠٧/٢)، التهذيب (٣٩٥/٩)، سير الأعلام (٣٢٦/٥)].
- (٥) - هو محمد بن فليح بن سليمان المدني. صدوق يهيم من التاسعة (ت١٩٧هـ) أخرج له البخاري والنسائي وابن ماجه. [التقريب (٢٠١/٢)، التهذيب (٣٦٠/٩)].
- (٦) - هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه ، الثقة. من الخامسة. (ت٩٦هـ) وهو ابن خمسين سنة. روى له الستة. [تذكرة الحفاظ (٧٣/١)، التقريب (٤٦/١)، التهذيب (١٥٥/١)].
- (٧) - هو عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو. ثقة مشهور فقيه فاضل من الثالثة. مات بعد المائة وله نحو من ثمانين سنة. أخرج له الستة. [التقريب (٣٨٧/١)، التهذيب (٥٧/٥)، تذكرة الحفاظ (٧٩/١)].
- (٨) - هو عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير من الثالثة (ت١٠٧هـ) وقيل بعدها أخرج له الستة. [التقريب (٣٠/٢)، التهذيب (٢٣٤/٧)، تذكرة الحفاظ (٩٥/١)].
- (٩) - هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي. ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة. (ت١٤٥هـ) وله سبع وثمانون أخرج له الستة. [التقريب (٣١٩/٢)، التهذيب (٤٤/١)، تذكرة الحفاظ (١٤٤/١)].
- (١٠) - أبو الفضل أحمد علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط١، بيروت : دار الفكر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ت٥١ (٤٠-٣٤/٩).

فكلام البخاري الذي ساقه ابن حجر في ترجمة محمد بن اسحاق يتضمن أكثر من قاعدة في الجرح والتعديل

منها :

- أن رواية الثقة عن رجل تفيده. فقد استدل برواية ابن المديني والزهرري واسماعيل بن أبي أويس عن محمد بن اسحاق في دفع كلام مالك فيه.
- ومنها أن كلام رجل في آخر لا يؤدي ولا يعني تركه مطلقا.
- ومنها أن الجرح لا يكون إلا بدليل وحجة.
- ومنها أن كلام العلماء أو الأقران في بعضهم البعض لا يلتفت إليه.

وفي الجامع الصحيح، في كتاب الشهادات منه، عقد الإمام البخاري عدة أبواب تتعلق بالعدالة وأحكامها من حيث كيفية ثبوتها وبكم تثبت.

منها باب (١) : إذا عدل الرجل أحدا فقال لا نعلم إلا خيرا أو قال ما علمت إلا خيرا.

ومنها باب (٢): تعديل كم يجوز؟

ومنها باب (٣): إذا زكى رجل رجلا كفاه.

فالإمام البخاري رحمه الله يعدد إمام من أئمة الجرح والتعديل ومدرسة من مدارسه الزاخرة، بل إنه الجامعة التي تجمعت فيها كل مصادر علم الحديث الشريف وعلومه الدقيقة من علم العلل وعلم الرجال الذي يشمل الجرح والتعديل.

(١)- البخاري، الجامع الصحيح، ط١، القاهرة : دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، كتاب الشهادات، (٢٩٣/٥).

(٢)- المصدر نفسه (٢٩٩/٥).

(٣)- المصدر نفسه (٣٢٤/٥).

المبحث الثالث : ظهور التصنيف في علم الجرح والتعديل

ومدى تأثير وتأثير الإمام البخاري فيه

ظهر الجرح والتعديل مع ظهور رواية الحديث وجمعه، وسأيره أثناء تدوينه وفرز صحيحه من ضعيفه، إذ كان جمع حديث راو وسيره يؤدي إلى القول بثقته أو ضعفه أو كذبه بناء على ما وقف عليه النقاد من موافقته للثقات في كل أحاديثه أو أغلبها، أو ما وقفوا عليه من كثرة الأوهام والأخطاء فيها، أو روايته ما لا أصل له.

فالجرح والتعديل لم يكن عملاً خارجاً عن نطاق التصحيح والتعليل ونقد الأسانيد بل هو ثمرة ذلك. وكانت أحكامه تنقل بنفس طريقة نقل الحديث وهي الرواية والسماع. ولكن هذه الأحكام لم تكن مقصودة في حد ذاتها. معزل عن الأسانيد ونقدها، وإنما كانت تبين من قبل الأئمة النقاد في مناسبات تعليل الحديث وتصحيحه. أو كانت هذه الأحكام تصدر عن الناقد عندما يسأل عن راو أو رواة معينين فيجيب على قدر سؤال السائل ويبين له حال من سأل عنه.

ومع نهاية مرحلة جمع الحديث النبوي وتدوينه في مصنفات ميزت الصحيح منه من الضعيف من الموضوع، كان رواة الآثار وناقلوها قد تميز ثقافتهم من ضعفائهم من كذابهم بصفة تلقائية. وبالموازاة مع وضع كتب السنة، وضعت كتب الرجال التي منها كتب الجرح والتعديل، والذين دونوا حديث رسول الله ﷺ هم أنفسهم من وضعوا مؤلفات الرجال كأحمد بن حنبل (١) والبخاري والنسائي وآخرون، مما يؤكد العلاقة الوطيدة بين التعليل والتصحيح والجرح والتعديل. وقد ذكر الدكتور أكرم ضياء العمري (٢) أن أول مؤلف في الجرح والتعديل كان في الضعفاء، وآخر في الجمع بين الثقات والضعفاء وهما ليحيى بن معين (٣) (ت ٢٣٣هـ) لكن المصادر (٤) تذكر أن علي بن المديني (ت ٢٢٤هـ) قد ألف كتاب الضعفاء في عشرة أجزاء مع تأليفه كتباً أخرى في الرجال كالتاريخ، والأسماء والكنى وغيرها. فيكون بذلك ابن المديني قد سبق يحيى بن معين في التأليف في الجرح والتعديل.

- (١) - هو صاحب المسند، أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي. نزيل بغداد. أبو عبد الله. أحد الأئمة. فقيه حجة ثقة حافظ وهو رأس الطبقة العاشرة (ت ١٤١هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٢٤/١)، التهذيب (٦٢/١)].
- (٢) - أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص ٨٩.
- (٣) - هو يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي. ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل من العاشرة (٢٣٣هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٣٥٨/٢)، التهذيب (٢٤٦/١)].
- (٤) - أنظر مثلاً: الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ط٤، بيروت : دار الأفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص ٧١.

أما قواعد الجرح والتعديل ومبادئه فلم تكتب إلا في وقت متأخر عن ظهوره ومؤلفاته. شأنها شأن مصطلح الحديث وعلوم الرواية. فالرأسمرمزي (١) وهو أول من صنف في علوم الرواية لم يتطرق إلى علم الجرح والتعديل في مصنفه: "المحدث الفاصل". وأول من كتب فيه هو أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٢) (ت ٤٠٥هـ). ثم اهتمت كتب علوم الحديث بعده بالكلام عن علم الجرح والتعديل وقواعده التي كانت مبنوثة في بعض كتب المتقدمين كمقدمة الجرح والتعديل للرازي ومقدمة الكامل لابن عدي.

وقد كانت المادة الرئيسية لمصنفات الجرح والتعديل هي أقوال الأئمة النقاد المتكلمين في الرجال، فلا يخلو مصنف منها من ذكر أقوال يحيى بن سعيد القطان وشعبة بن الحجاج وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم. وقد صارت هذه المصنفات عمدة المؤلفات المتأخرة في الجرح والتعديل وموردا رئيسا لمادتها. وإذا استعرضنا مؤلفات الجرح والتعديل التي ذكرت في مصادر مختلفة، ثم نظرنا إلى ما هو بين أيدينا منها نلاحظ أن عددا كبيرا من هذه المؤلفات لم يصلنا وأن عددا لا بأس به منها لا يزال مخطوطا في بعض مكبات العالم ومعاهده ينتظر من يقوم بتحقيقه وإخراجه ليستفيد منه طلبة هذا العلم والباحثون فيه.

والكتب التي بين أيدينا في الجرح والتعديل تنوعت بين كتب للضعفاء وأخرى للثققات وثالثة للضعفاء والثققات معا. وتنوعت كتب النوع الواحد منها بتنوع طرائق تأليفها ومناهج وضعها. وقد يؤلف الإمام الواحد من هؤلاء الأئمة الأفاضل في الجرح والتعديل في أكثر من نوع من أنواعه، فقد ألف الإمام البخاري "التاريخ الكبير" و"التاريخ الصغير" في الجمع بين الرواة الثققات والضعفاء، وألف الضعفاء الكبير والضعفاء الصغير وأفردهما لذكر الضعفاء فقط، وألف ابن حبان (٣) كتابه "الثققات" كما ألف كتاب "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين".

وقد تأثرت هذه المؤلفات وأثرت في بعضها البعض حيث استفادت المتأخرة منها من المقدمة عليها فاقتبست وأضافت إلى ما وجدته فيها. والإمام البخاري رحمه الله عندما ألف كتابه كان قد سبقه إلى ذلك بعض شيوخه كعلي بن المديني ويحيى بن معين، ثم تبعه في ذلك آخرون كابن أبي حاتم وابن حبان والعقيلي (٤) وابن عدي (٥) والنسائي والدارقطني (٦) وغيرهم. فما مدى تأثير البخاري في مؤلفاته في الجرح والتعديل - في التاريخ الكبير منها خاصة لأنه أجمعها - من سبقه في ذلك وما مدى تأثيره على من ألف بعده فيه ؟

- (١) - هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الرأسمرمزي القاضي، مصنف أول كتاب في المصطلح "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي". إمام حافظ بارع (ت ٣٦٠هـ). [سير الأعلام (٧٣/١٦-٧٥)].
- (٢) - هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمويه، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري الشافعي الإمام الحافظ العلامة الناقد صاحب المستدرك (ت ٤٠٥هـ). [سير الأعلام (١٦٢/١٧-١٧٧)].
- (٣) - هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان. أبو حاتم البستي إمام علامة حافظ (ت ٣٥٤هـ)، [سير الأعلام (٩٢/١٦-١٠٤)].
- (٤) - هو الإمام الحافظ الناقد أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي الحجازي (ت ٣٢٢هـ). [سير الأعلام (٢٣٦/١٥-٢٣٩)].
- (٥) - هو الإمام الحافظ الناقد أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) [سير الأعلام (١٥٤/١٦-١٥٦)].
- (٦) - هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي صاحب "السنن" و"العلل" وغيرهما (ت ٣٨٥هـ). [سير الأعلام (٤٤٩/١٦-٤٦٠)].

إن الجواب على هذا السؤال يبرز مكانة التاريخ الكبير بين مصنفات الجرح والتعديل ويبين مدى أهمية وقيمته.

أولاً: مؤلفات الجرح والتعديل التي سبقت كتاب التاريخ الكبير:

وصلتنا كتب في الجرح والتعديل هي من تأليف شيوخ الإمام البخاري كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، أو من جمع تلامذتهم وروايتها عنهم كما حدث مع يحيى بن معين فإنه لم يؤلف كتبه بنفسه وإنما ألفها تلامذته الذين جمعوا أقواله في الرجال ودونوها في مصنفات ثم رورها عنه.

والإمام البخاري لقي هؤلاء الشيوخ وسمع منهم ولازمهم ملازمة طويلة استوعب فيها علمهم في الحديث ورجاله، فكان اعتماده عليهم اعتماداً مباشراً عن طريق السماع ولم يكن بحاجة إلى اللجوء إلى مؤلفاتهم وكتبهم.

وإن هذه المؤلفات التي سبقت التاريخ الكبير تفيدنا في معرفة طريقة التأليف في الجرح والتعديل في تلك المرحلة حيث كان تأليفاً امتزج فيه ذكر أسماء الرواة وذكر الجرح والتعديل فيهم بذكر الأسانيد والعلل التي عليها مدار الجرح والتعديل كما يبين ذلك كتاب أحمد بن حنبل "العلل ومعرفة الرجال"، وكتب يحيى بن معين خاصة كتاب "التاريخ" برواية أبي الفضل عباس الدوري عنه وهو أوسع الروايات عن يحيى. أما كتب علي بن المديني فإنها على كثرتها وأهميتها لم يصلنا منها سوى رسالة صغيرة طبعت بعنوان "العلل" مع أن المصادر (١) تذكر أنه ألف كتاب "الضعفاء" في عشرة أجزاء، وكتاب "من لا يحتج بحديثه ولا يسقط" في جزئين، وكتاب "الثقات والمثبتين" في عشرة أجزاء، وغيرها ...

والإمام البخاري رحمه الله عندما صنف كتاب "التاريخ الكبير" استفاد من علم شيوخه جميعاً، سواء ما قالوا به من عندهم أو ما روه عن شيوخهم، وزاد على ذلك شيئاً كثيراً فجاء كتابه موسوعة جامعة لرواة الأخبار عبر قرنين ونصف القرن من الزمن في مختلف بقاع الأرض، ولخلاصة أقوال الأئمة الجهابذة وآرائهم، بالإضافة إلى ما أودعه فيه من علمه الجاهل بالنظر الدقيق والفهم العميق.

فهو يعد بحق أول مصنف جمع أكبر عدد من الرواة ورتبهم ترتيباً مبتكراً على حروف المعجم، وقد كانت مادة الجرح والتعديل في الكتب السابقة لا تخضع لهذا الترتيب وإنما لترتيب الطبقات، أو أنها لا تخضع لأي ترتيب. فمن حيث حجم عدد الرواة ومن حيث طريقة ترتيبهم فإن التاريخ الكبير يعد تحولاً كبيراً وهاماً في التصنيف في علم الجرح والتعديل.

(١) - أنظر مثلاً: الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص ٧١.

ثانياً: المؤلفات التي ظهرت بعد التاريخ الكبير ومدى تأثيرها به:

بعد تأليف الإمام البخاري تاريخه، تواصلت حركة التأليف في الجرح والتعديل من قبل الأئمة الذين جاءوا بعده فظهرت مؤلفات مختلفة في هذا الشأن في الفترة الممتدة بين القرن الثالث والرابع - أي أنها الفترة التي عاصرت والتي تلت فترة الإمام البخاري - واشتهرت هذه المؤلفات وانتشرت وصارت من المصادر الأساس في هذا العلم. حيث ألف الإمام النسائي (ت ٣٠٣هـ) صاحب السنن كتابه: "الضعفاء والمتروكون"، والعقيلي (ت ٣٢٢هـ) كتابه: "الضعفاء الكبير"، وابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) كتابه: "الجرح والتعديل"، وألف ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) كتابه: "الثقات" و"الضعفاء"، وابن عدي (ت ٣٦٥هـ) كتاب: "الكامل في ضعفاء الرجال". فهذه الكتب هي أشهر ما ألف بعد كتاب البخاري، ويوجد غيرها ولكنه لم يشتهر شهرتها.

أ- أما كتاب النسائي "الضعفاء والمتروكون" فلم يتعد عدد تراجمه ٦٧٥ ترجمة، أوردتها باختصار شديد اقتصر فيه على ذكر اسم صاحب الترجمة واسم أبيه وربما زاد نسبه. وقد يذكر عن روي فيسمي رجلاً واحداً وقد يستغني عن ذكر ذلك ثم يطلق فيه أحد ألفاظ الجرح فيقول: "ليس بثقة" أو "ليس بالقوي" أو "ضعيف" أو "ضعيف الحديث" أو "متروك" أو "متروك الحديث" أو "منكر" أو "منكر الحديث" أو "ليس بشيء" والإمام النسائي عاصر الإمام البخاري وسمع منه وروى عنه، فلا شك أنه استفاد كثيراً من علمه سواء في العلل أو في الرجال وإن لم يصرح بذلك في كتابه الضعفاء. ولكن حكمه في الرواة كان مطابقاً في جل الأحيان لحكم البخاري. وإن خالفه في إطلاق اللفظ بأن يكون لفظ النسائي أشد وأقوى من لفظ البخاري في نفس الراوي. وعليه تعد استفادة النسائي من البخاري استفادة التلميذ من شيخه، وتأثره به واقع لا محالة من باب تأثر المتأخر بالمتقدم، وإن لم يكن ذلك صريحاً في عبارات النسائي.

ب- أما كتاب العقيلي: "الضعفاء الكبير" فإن النظر فيه يوحي بأنه ملخص لذكر الرواة الضعفاء الذين وردوا في التاريخ الكبير لأن أول ما يذكره العقيلي تحت اسم الراوي الذي هو بصدد الترجمة له هو قول الإمام البخاري تماماً كما هو في التاريخ الكبير ثم يذكر بعده قول الأئمة الآخرين، وقد يغفل ذلك ويكتفي بقول البخاري وحده. فكان العقيلي عمد إلى كتاب التاريخ الكبير واستخرج منه كتابه الضعفاء الكبير.

وقد اعتمد العقيلي حقيقة على البخاري في تأليف كتابه، ولكنه لم يعتمد على "التاريخ الكبير" وإنما على "الضعفاء الكبير". فالعقيلي يروي كلام البخاري من رواية آدم بن موسى عنه وقد رأينا عند ذكر مصنفات البخاري أن آدم بن موسى يروي عن البخاري كتاب الضعفاء وليس التاريخ الكبير. وبما أن كتاب الضعفاء للبخاري مفقود، فإن اقتباس العقيلي منه يعطينا تصوراً على طريقة تأليفه وطبيعة المادة التي احتواها.

فإن كثيرا من الأحاديث التي رواها العقيلي عن البخاري في تراجم هؤلاء الضعفاء لم يذكرها البخاري في نفس تلك التراجم في التاريخ الكبير وربما أشار إليها فقط، وذكرها في الضعفاء الكبير، ورواية العقيلي لهذه الأحاديث في كتابه تجعل له منزلة عظمى وتساعد على كشف حال كثير من الرواة الضعفاء وتحديد منازلهم بين منازل الضعف ومراتبه.

كما أن العقيلي يروي عن البخاري عبارات في بعض الرواة لا تكون هي نفسها التي في التاريخ الكبير وتكون مفسرة لها وموضحة. وهذا يفيد في فهم بعض عبارات البخاري واصطلاحاته الغامضة.

فالعقيلي إذا كان معتمدا في وضع كتابه اعتمادا كبيرا على البخاري، وإن لم يكن مباشرة على التاريخ الكبير وإنما على الضعفاء الكبير الذي ليس هو في حقيقة الأمر إلا ملخص من التاريخ الكبير جعله الإمام البخاري خاصا بذكر الضعفاء فقط. وهذا يوحى لنا بقيمة مؤلفاته رحمه الله في فن الجرح والتعديل وتأثيرها على ما بعدها من المؤلفات في هذا الشأن.

ج- أما كتاب ابن أبي حاتم: " الجرح والتعديل "، فإنه ألف على أساس التاريخ الكبير ومنواله. حتى أن هناك من اتهم ابن أبي حاتم بأنه أتى على كتاب البخاري " التاريخ الكبير " فنسبه لنفسه. فهو يتبعه في الترتيب والتبويب ويطابقه في إيراد كثير من التراجم، لا يقول فيها أكثر مما قاله البخاري.

وقد صرح أكثر من واحد أن كتاب الجرح والتعديل مستنبط من تاريخ البخاري قال ابن رجب الحنبلي يصف كتاب التاريخ الكبير: "... وهو كتاب جليل لم يسبق إلى مثله رحمه الله ورضي الله عنه وهو جامع لذلك كله. ثم لما وقف عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان رحمهما الله صنفا على منواله كتابين أحدهما كتاب الجرح والتعديل وفي كتابهما من ذلك شيء كثير لم يذكره البخاري والثاني كتاب العلل أفردا فيه الكلام في العلل " (١).

وورد أبو أحمد الحاكم الكبير (٢) بلاد الري فسمعهم يقرأون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل قال: " قلت لابن عبدويه الوراق، هذه ضحكة أراكم تقرأون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم فقال: يا أبا أحمد إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخاري قالا: هذا علم لا يستغنى عنه ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا. فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا " (٣).

(١)- زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن أبي رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي ط١، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٤٥-٤٦.

(٢)- هو محدث خراسان الإمام الحافظ الجيهنذ محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي، الحاكم الكبير (ت٣٧٨هـ) وله تصانيف كثيرة. [تذكرة الحفاظ (٣/٩٧٦-٩٧٩)].

(٣)- الذهبي، تذكرة الحفاظ (٣/١٧٥).

فأول مصدر لتأليف كتاب الجرح والتعديل هو كتاب التاريخ الكبير، ولهذا نجد الكتابين متشابهين كثيرا في مادتهما وطريقة ترتيبها بل متطابقين، إلا في جزئيات يسيرة، كأن يطلق ابن أبي حاتم في آخر كل باب على الذين يحملون الاسم الذي هو بصدد ذكره في ذلك الباب ولكنهم لا يعرفون بأبائهم ولا ينسبون عنوان: "باب تسمية إبراهيم الذين لا ينسبون" أو "باب تسمية إسماعيل الذين لا ينسبون" ... وهؤلاء يذكرهم البخاري تحت قوله: "ومن أفساء الناس".

ويختص ابن أبي حاتم كل حرف "بباب للأفراد". وهم الذين لا يوجد في الرواة من يسمى ذلك الاسم إلا واحدا. وهؤلاء يذكرهم البخاري في نهاية كل حرف تحت عنوان: "باب الواحد".

وتميز كتاب الجرح والتعديل عن التاريخ الكبير بزيادة في عدد تراجمه إذ بلغت ١٨٠٤٠ ترجمة في حين بلغ عدد تراجم التاريخ ١٣٩٨٢.

والمزية العظمى لكتاب ابن أبي حاتم هي التصريح بنصوص الجرح والتعديل في تراجم كثيرة يكون البخاري قد سكت عليها في التاريخ ولم يذكر فيها جرحا أو تعديلا.

ومع هذا فإن ابن أبي حاتم ذكر عددا كبيرا من التراجم لم يورد فيها جرحا أو تعديلا والظاهر أنه لم يجد فيها ذلك فقد قال: "قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشمل الكتاب على كل من روي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم إن شاء الله تعالى" (١).

كما أنني وقفت على تراجم عديدة ذكرها ابن أبي حاتم ولم يذكر فيها جرحا أو تعديلا مع أن البخاري جرحها وهذا يدفعنا إلى القول بأن ما هو مشهور اليوم من أن الرواة المسكوت عليهم عند ابن أبي حاتم هم من باب أولى مسكوت عليهم عند البخاري لأن ابن أبي حاتم تولى مهمة ذكر الجرح والتعديل في كل من سكت عليه البخاري، أمر فيه نظر.

(١) - الجرح والتعديل (٣٨/٢).

هـ - ألف ابن حبان كتابيه : " الثقات " و " المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين " وكان قد سبقه إلى ذلك عدد كبير من علماء الجرح والتعديل كيجي بن معين وأحمد بن حنبل والنسائي والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم. فتوفرت أمامه مادة علمية غزيرة في مصادرها المتنوعة. لكنه رحمه الله صرح أن مصدر كتابيه هو كتاب التاريخ الكبير، دون أن يصرح بمصدر غيره فقال : " ... ولا أذكر في هذا الكتاب الأول إلا الثقات الذين يجوز الإحتجاج بخبرهم وأقع بهذين الكتابين المختصرين عن كتاب " التاريخ الكبير " الذي خرجناه لعلنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد والطرق والحكايات. ولأن ما نغليه في هذين الكتابين إن يسر الله ذلك وسهله من توصيف الأسماء بقصد ما يحتاج إليه يكون أسهل على المتعلم إذا قصد الحفظ وأنشط له في وعيه إذا أراد العلم من التكلف بحفظ ما لو أغضى عنه في البداية لم يخرج في فعله من ذلك " (١). فجاء كلامه واضحا في أنه اعتمد على كتاب التاريخ الكبير في تأليف كتابيه. وفي فصل "مصادر النقد" من الدراسة التي أجراها عدا ب محمود الحمش حول رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، وفي المبحث الثالث الذي هو بعنوان : " الإمام ابن حبان وكتابه الثقات " (٢) جزم المؤلف بأن مصادر كتاب ابن حبان التي كثر اعتماده عليها هي كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي. علما أن المؤلف كان قد أجرى دراسة حول ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل.

(١)- محمد بن حبان البستي، الثقات، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ص١١.
(٢)- عدا ب محمود الحمش، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل، ط٢، الرياض: دار الأمان للنشر، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص٥٠.

وذكر ابن حجر قولاً يترجح به أن التاريخ الكبير الذي قصده ابن حبان هو للبخاري وذلك حين جزم بأن ابن حبان يتبع البخاري دائماً في ذكر سني الوفيات التي يثبتها في بعض تراجم كتابيه (١) وفي هذا دلالة واضحة على اعتماد ابن حبان على تاريخ البخاري الكبير.

هـ - ويعد كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني من أنفع كتب هذا العلم وأشهرها، كان اعتماد صاحبه فيه على الإمام البخاري بالدرجة الأولى حيث نجده كلما ذكر ترجمة صدرها بقول الإمام البخاري. ثم يذكر بعده كلام الأئمة الآخرين: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما. وأحياناً كثيرة يكون البخاري هو عمدته الوحيدة في إيراد بعض التراجم. فكانه رحمه الله أدخل في كتابه كل الرواة الذين جرحهم البخاري سواء تابعه على ذلك الأئمة الآخرون أو انفرد هو به.

ويروي ابن عدي كلام البخاري من رواية ابن حماد عنه. وابن حماد هو محمد بن أحمد بن حماد الدولابي وهو يروي عن البخاري كتاب الضعفاء الكبير. فابن عدي اعتمد - مثل العقيلي - على كتاب الضعفاء للبخاري وليس على التاريخ الكبير مباشرة ربما لأن كتابيهما خاصين بذكر الضعفاء فقط واعتمادهما على ضعفاء البخاري يسهل عليهما المهمة لأنه ملخص من التاريخ الكبير - واعتنى ابن عدي عناية خاصة بتفسير كلام البخاري في بعض الرواة وبيان مراده منه كقوله مثلاً:

"عبد الواحد بن عبيد. سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: عبد الواحد بن عبيد عن الرقاشي روى عنه أبو معاوية ولم يصح حديثه، وهذا الذي قاله البخاري لعله حديث واحد عن الرقاشي وليس بذلك المعروف" (٢).
"عبد الخبير عن أبيه عن جده ثابت بن قيس. سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: عبد الخبير عن أبيه عن جده ثابت بن قيس روى عنه فرج بن فضالة حديثه ليس بالقائم.

وعبد الخبير ليس بالمعروف وإنما أشار البخاري إلى حديث واحد ومراد البخاري كثرة الأسماء" (٣).
ومثل هذا كثير جداً في الكامل.

(١) - عن أكرم العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص ١٠١ وهو في التهذيب كما عزاه المؤلف (٢٨٧/٤) ولم أقف عليه فيه.

(٢) - ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ٢، تحقيق لجنة من المختصين، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، (١٩٣٩/٥).

(٣) - المصدر نفسه.

وجعل ابن عدي لكتابه ميزة عظمى وهي إيرادها في كل ترجمة مجموعة من أحاديث صاحبها يبين أنه مدار العلة فيها وأنها سبب الطعن فيه. فقد قال: "... وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله أو يلحقه بروايته له اسم الضعف لحاجة الناس إليها لأقربه إلى الناظر" (١). وبذلك احتوى كتابه على عدد كبير من الأحاديث المعلولة قد يكون هو مصدرها الوحيد وفي هذا فائدة عظيمة.

وبعد هذا العرض الموجز لبعض مصنفات الجرح والتعديل التي كانت بعد الإمام البخاري مباشرة، يبدو لنا جليا اعتماد تلك المصنفات اعتمادا كبيرا، مباشرا أو غير مباشر، على كتاب التاريخ الكبير. بدءا بضعفاء العقيلي فكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، فكتابي "الثقات" و"المجروحين" لابن حبان، فكمال ابن عدي... مع ما لكل واحد من هذه الكتب من ميزات وخصائص تجعله لا يستغنى عنه بكتاب آخر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤلفات جميعها وضعها أصحابها على ترتيب حروف المعجم متبعين في ذلك عمل الإمام البخاري في وضع تراجم تاريخه إذ أحسبه أول من رتب الرجال على الترتيب الألفبائي وبالتالي يكون قد استحدث منهجية دقيقة في التصنيف لم يسبق إلى مثلها.

وهذه المؤلفات التي جاءت بعد التاريخ الكبير والتي نقلت عن البخاري أقواله ومن ضمنها نصوص لم أجدتها في كتبه المطبوعة - وهي في ضعفائه الكبير - أفادتني كثيرا في فهم بعض عباراته في التاريخ الكبير وتفسيرها. كذلك بينت هذه المصنفات باعتمادها على كتاب التاريخ الكبير أو - الضعفاء الكبير - قيمة هذا السفر العظيم الذي جمع فكاذا أن يستوعب جميع نقلة الآثار على مختلف أزمته وأمصارهم ومبراتهم، مع إحاطته الشاملة والدقيقة بأحوال كل هؤلاء الرواة وأخبارهم.

ومع أن حركة التأليف في علم الرجال تواصلت بعد هذه المرحلة وظهر أئمة أولوا اهتماما خاصا وكبيرا للتصنيف فيه كالإمام شمس الدين الذهبي، والإمام ابن حجر العسقلاني إلا أن مصنفاتهم كانت معتمدة على ما تقدمهم من كتب هذا الشأن وكتب الرواية كذلك، لتباعد أزمته عن زمان الرواية والجرح والتعديل، ولنضج تلك العلوم واستقرارها. ولهذا لم أتطرق إلى هذه الكتب وأبين تأثيرها بما سبقها لأن ذلك بدهي في حقها، دون أن تغفل أهمية هذه الكتب وقيمتها وفائدتها ككتاب ميزان الاعتدال والمغني في الضعفاء وغيرهما للذهبي وكتاب لسان الميزان وتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب لابن حجر... .

ولأهمية كتاب التاريخ الكبير التي لمسناها من خلال مقارنته بما سبقه ولحقه من كتب الجرح والتعديل فقد خصصت له فصلا كاملا أذكر فيه طريقة تأليف الكتاب ومصادره ومصطلحاته وغيرها مما يتعلق بهذا السفر العظيم وهو الفصل القادم.

(١) - المصدر السابق، المقدمة (١٥/١-١٦).

الفصل الثاني

التعريف بكتاب التاريخ الكبير

يعد كتاب البخاري " التاريخ الكبير " أجمع كتبه في الرجال وأغزرها فوائد وأوسعها مادة. سماء هو بنفسه بالتاريخ وأشاد به أكثر من إشادته بأي كتاب سواه ألفه، ويبدو أنه من الكتب الأولى التي ألفها في بداية مسيرته العلمية إن لم يكن هو أولها على الإطلاق، فقد ورد عنه أنه قال : " حجت ورجع أخي يأمني وتغلقت في طلب الحديث. فلما طلعت في ثمان عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاربهم وذلك أيام عيد الله بن موسى وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي القمرة وقال اسم في التاريخ إلا وله قصة إلا أنني كرهت تطويل الكتاب " (١).

ولقد أعجب أقران البخاري وشيوخه بتاريخه حتى إن إسحاق بن راهويه (٢) أخذ الكتاب فأدخله على عبد الله ابن طاهر (٣) وقال : " لست أفهم تصنيفه " (٤). والبخاري نفسه صرح بصعوبة تناول تاريخه وإدراك أغواره فقال: " لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت التاريخ ولا عرفوه. صنفته ثلاث مرات " (٥).

وقال وراقه : " سمعت أبا سهل محمودا الشافعي يقول : سمعت أكثر من ثلاثين عالما من علماء مصر يقولون:

حاجتنا من اللغيا النظر في تاريخ محمد بن إسماعيل " (٦).

فماذا يجوي التاريخ الكبير حتى يبلغ هذه الثروة السامقة، فصارت حاجة العلماء ومبلغ غايتهم هي النظر فيه والإفادة منه؟

وما هي طريقة تأليفه التي جعلت إسحاق بن راهويه والأمير عبد الله بن طاهر يقفان مشدوهين أمامه، عاجزين عن إدراك أسس تصنيف صاحبه له؟

ولماذا سمي الإمام البخاري كتابه بالتاريخ رغم أنه في الرجال؟

وما هي مصالحه ومصطلحاته فيه وهدفه منه؟، وهل استوعب فيه بحجمه هذا كل رواته الأثر ونقلها؟

هذه بعض الأسئلة التي سأحاول الإجابة عليها في مباحث هذا الفصل ومن ثم إبراز مكاتبة هذا السفر الجليل وتذليل صعابه للطلبة والباحثين.

(١) - النهي ، سير أعلام النبلاء، (٤٠٠/١٢)

(٢) - هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الخنطلي أبو يعقوب بن راهويه المروزي، الإمام الكبير شيخ المشرق صاحب فكرة تأليف الجامع الصحيح للإمام البخاري. (ت ٢٥٣هـ). [سير أعلام النبلاء (٣٥٨/١١)، القريب (٥٤/١)، النهي (١٩٠/١)].

(٣) - هو الأمير العليل : عبد الله بن طاهر ابن حسين بن مصعب، أبو العباس، حاكم خراسان وما وراء النهر. تأليف ونقحه وله يد في النظم والقتل. [ت ٢٣٠هـ] [سير الأعلام (٦٨٤/١٠)].

(٤) - سير أعلام النبلاء، (٤٠٣/١٢).

(٥) - المصدر نفسه.

(٦) - المصدر نفسه، ص ٤٢٢

المبحث الأول: سبب تسمية الكتاب بالتاريخ

أطلق البخاري اسم "التاريخ" على كتاب "التاريخ الكبير" وكتابين آخرين هما: "التاريخ الصغير" و"التاريخ الأوسط". وكان قد سبقه إلى هذه التسمية بعض من ألف في الرجال " فقد صنف كل من الليث بن سعد (١) (ت ١٧٩هـ) وعبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) وأبو نعيم الفضل بن دكين (ت ٢١٨هـ) وعلي بن المديني (ت ٢٢٤هـ) كتابا سماه "التاريخ". (٢). وكذلك فعل أقران البخاري. فسمى عباس الدوري (٣) وعثمان بن سعيد الدارمي (٤) روايتهما عن يحيى بن معين باسم "التاريخ".

وواضح أن تسمية كتب الرجال "بالتاريخ" لم تكن مستغربة من قبل الأئمة المحدثين بل يبدو أنها كانت مقصودة، فرمما كانوا يرون أن مادتهم في كتب الرجال تحتوي على أخبار تاريخية كثيرة ومهمة إذ يتطرقون إلى كل ما يتعلق بصاحب الترجمة من مولد ووفاء - وإن كانت نسبة ذكر سني الوفيات أكثر بكثير من نسبة ذكر سني الولادات - ومن نسب، وموطن، ورحلات، وبعض الوظائف المهمة التي قد يكون شغلها كالقضاء والإمامة، وغيرها من الأمور والأحداث التاريخية المتعلقة به وبعضه ويمكن تواجده.

وقد صرح البخاري بإحاطته بكل ذلك فأجاب الذي سأله بتعجب هل يحفظ حقا سبعين ألف حديث؟: "... نعم وأكثر. ولا أجيئك بحديث من الصحابة والتابعين إلا عرفتك مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم" (٥). وهو القائل أيضا: "لم تكن كتابي للحديث كما كتب هؤلاء. كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه وحمله الحديث إن كان الرجل فهما فإن لم يكن سألته أن يخرج إلي أصله ونسخته. فأما الآخرون لا يباليون ما يكتبون وكيف يكتبون" (٦).

وما عدا اسم المترجم له وكنيته ونسبه وتاريخ ولادته ووفاته قد تذكر بعض صفاته الخلقية وبعض آرائه العقدية ومواقفه من بعض أحداث عصره وعداده في الأمصار والتقاءه بالشيوخ وكيفية سماعه منهم وغيرها من الأخبار التي ترد في الترجمة وتكون وسيلة إثبات لبعض الأمور التاريخية الهامة.

- (١) - هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه، إمام مشهور، من السابعة (ت ١٧٥هـ). أخرج له السنة. [التقريب (١٣٨/٢)، التهذيب (٤١٢/٨)، سير الأعلام (١٣٦/٨)].
- (٢) - أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص ١٠٢.
- (٣) - هو أبو الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري البغدادي، خوارزمي الأصل، ثقة حافظ من الحادية عشرة (ت ٢٧١هـ) أخرج له الأربعة. [التقريب (٣٩٩/١)، التهذيب (١١٣/٥)، تذكرة الحفاظ (٥٧٩/٢)].
- (٤) - هو عثمان بن سعيد بن خالد، أبو سعيد، الدارمي، السجستاني، الحافظ الإمام الحجة، محدث هراة وتلك البلاد (ت ٢٨٠هـ)، [تذكرة الحفاظ (٦٢١/٢)].
- (٥) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٤١٧/١٢).
- (٦) - المصدر نفسه، ص ٤٠٦.

فتسمية كتب الرجال بـ " التاريخ " كانت مقصودة ومنتشرة بين مؤلفي هذا النوع من الكتب، ولم يعتبروا في ذلك إذا كانت مؤلفاتهم على الطبقات أو الحروف أو سني الوفيات. ولم يعتبروا كذلك فيها الطول أو الإيجاز. فتاريخ البخاري الصغير لا يمثل ربع تاريخه الكبير ومع ذلك سمى كليهما تاريخًا.

أما المتأخرون فقد حاولوا تمييز التواريخ عن غيرها من المؤلفات، خاصة كتب الطبقات. ولبيان الفرق بينهما قال العز بن جماعة: "والحق عندي أنهما بحسب الذات يرجعان إلى شئ واحد. وبحسب الاعتبار بتحقق ما بينهما من التغاير" (١).

وفسر السخاوي عبارة ابن جماعة بالقول: "بينهما عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في التعريف بالرواة، وينفرد التاريخ بالحوادث، والطبقات بما إذا كان من البدرين مثلا من تأخرت وفاته عن لم يشهدا لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة" (٢). ونبه السخاوي إلى أن كلامه في التفريق بين التاريخ والطبقات ينطبق على مصنفات الأقدمين في الطبقات ذلك لأن المتأخرين راعوا في الطبقات سني الوفيات.

فحسب كلامهما: تشترك التواريخ والطبقات في الاعتناء بالترجمة للرواة، فيما تتميز الأولى عن الثانية بذكر الحوادث.

أما المعاصرون فمنهم من فرق التواريخ عن غيرها من كتب الرجال باعتبار الطول والإسهاب فيها. قال محمد عجاج الخطيب: "... وإذا انتقلنا إلى أحبار الرواة وأحوالهم نرى مصنفات مختلفة المنهج. فمن المحدثين والمؤرخين من صنف كتبه على ترتيب السنين ومنهم من صنف حسب البلدان ومنهم من رتب كتبه على الحروف كما هي الحال في كتب التراجم وآخرون جعلوا الرجال على طبقات أو أجيال وتفاوت هذه المصنفات بين إسهاب واختصار فترى الإيجاز في كتب التراجم والتفصيل في التواريخ الكبيرة كتاريخ دمشق وتاريخ بغداد وتاريخ الإسلام" (٣).

ولكن الطول أو الترتيب لم يكونا معيارين في تسمية الأولين كتبهم في التراجم بـ "التاريخ". فرواية الدوري عن ابن معين رتبها على طبقات، أولها طبقة الصحابة، فالتابعين، فأتباعهم، في الأمصار المختلفة. وهي رغم ما تحتويه من مادة علمية غزيرة، لم تكن بإسهاب تاريخ بغداد أو دمشق أو تاريخ الإسلام، ومع هذا فقد أسماها تاريخًا. وكذلك الأمر بالنسبة لتاريخ الدارمي عن يحيى ابن معين، فإنه أقل بكثير من تاريخ الدوري عن يحيى.

(١) و(٢) - نقلًا من كتاب بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم ضياء العمري، ص ٢٠١، وقد عزاه إلى السخاوي في كتابه

الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص ٤٥٣، ولم أف على كتاب السخاوي هذا.

(٣) - محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، ط ١، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م، ص ٢٦٤.

فالعبارة من تسمية كتبهم بالتواريخ ليست في ترتيبها أو طولها، وإنما كان مدلول كلمة "التاريخ" يشمل علم الرجال والنقد، ثم اقتصر بعد ذلك على الأحداث التاريخية (١)، فهم عندما كانوا يترجمون لراو يذكرون بعض ما يتعلق بمولده أو وفاته أو وظيفته أو رحلاته أو صفاته الخلقية والخلقية أو مذهبه وكل ذلك لأجل نقد مروياته وتنقيحها وتصحيحها أو تضعيفها ثم قبولها أو ردها. فالأمور التاريخية التي تذكر في الترجمة هي لخدمة روايات صاحب الترجمة ونقدها وبيان معلولها من صحيحها.

قال السيوطي: "من فوائد التاريخ معرفة الآجال وحلولها وانقضاء العدد وأوقات التعاليق ووفيات الشيوخ ومواليدهم والرواة عنهم فتعرف بذلك كذب الكاذبين وصدق الصادقين" (٢).

وعرف السخاوي علم التاريخ فقال: "هو البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة والبصر من العمى والجهالة. والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه والروابط في تحقيق ما أوجبه سنّه، فكان التعريف بهم من الواجبات والتشريف بتراجمهم من المهمات ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث ... " (٣) فجعل مهمة المحدث هي نفسها مهمة المؤرخ في الكشف عن أحوال الرواة والتعريف بهم وقبول أخبارهم أو ردها.

وذكر فوائد العلم به فقال: "... وكذا يتبين به ما في السند من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي للوقوف على أن الراوي مثلا لم يعاصر من روى عنه أو عاصره ولكن لم يلقيه لكونه في غير بلده وهو لم يرحل إليها مع كونه ليست له منه إجازة أو نحوها. وكون الراوي عن بعض المختلط سمع منه قبل اختلاطه، ونحو ذلك، وربما يتبين به التضعيف في الأنساب وهو أيضا أحد الطرق التي يتميز بها الناسخ والمنسوخ" (٤).

وعبارة الإمام سفيان الثوري مشهورة في استخدام التاريخ لنقد المرويات ومعرفة المكذوبة منها من الصادقة، قال رحمه الله: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ" (٥).

(١)- يحيى بن معين، التاريخ، ط ١، تحقيق ودراسة أحمد محمد نور سيف والعبارة هي له، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. (١١/١).

(٢)- نقلا عن كتاب بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم ضياء العمري، ص ٢٠٢ وقد عزاه إلى السيوطي في كتابه الشماريخ في علم التاريخ.

(٣)- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيب شرح ألفية الحديث للعراقي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، (٣/٣٠٩-٣١٠).

(٤)- المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٥)- مقدمة الكامل، (١/٩٧).

المبحث الثاني : طريقة ترتيب الكتاب

لم أجد أحدا من مؤلفي كتب الرجال أوجز في وصف كتابه وشرح طريقة ترتيبه وبيان المنهج الذي انتهجه فيه، من إيجاز محمد بن إسماعيل البخاري (رحمه الله) في "التاريخ الكبير". فإنه لم يزد على أن قال: "هذه الأسماء وضعت على أ، ب، ت، ث، وإنما بدىء بمحمد من بين حروف أ، ب، ت، ث لحال النبي ﷺ لأن اسمه محمد ﷺ. فإذا فرغ من المحمدين ابتدء في الألف ثم الباء ثم التاء ثم التاء ثم ينتهي بها إلى آخر حروف أ، ب، ت، ث وهي ي. والميم تحميك في موضعها، ثم هؤلاء المحمدون على أ، ب، ت، ث على أسماء آبائهم لأنها قد كثرت إلا نحو من عشرة أسماء فإنها ليست على أ، ب، ت، ث لأنهم من أصحاب النبي ﷺ" (١).

وكان (رحمه الله) قبل ذكر هذا الكلام والبدء في سرد تراجم كتابه على النحو الذي بينه، قد ترجم لرسول الله ﷺ فجعله فاتحة كتابه مفردا إياه عن كل ترجمة أخرى. ومهد لذكره بحديث:

« إِنْ أَلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَأَصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ وَأَصْطَفَى هَاشِمًا مِنْ قُرَيْشٍ وَأَصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ » (٢).

فكان مدخله إلى ترجمة محمد ﷺ فذكر نسبه إلى آدم عليه السلام، وكنيته حيث قال ﷺ: « إِنْ أَلَّهِ أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ سَمَوًا بِأَسْمِي وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي » (٣). ثم ذكر صفته.

ثم ذكر مدة مكوثه بمكة والمدينة ووفاته بها وهو ﷺ ابن ثلاث وستين.

ثم ذكر كيف بدأ تأريخ المسلمين بالتاريخ الهجري في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ؓ.

ثم عاد إلى ذكر صفة النبي ﷺ فذكر حديث: « سُئِلَ الْبَرَاءُ: أَكَانَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ السَّيْفِ؟ قَالَ: لَا بَلَّ مِثْلَ الْقَمَرِ » (٤).

وإلى ذكر وقت بعثته ﷺ ومدة اقامته بمكة والمدينة ووفاته بها وهو ابن ثلاث وستين.

(١) - محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ط ٢، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، بيروت: دار الفكر، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، (١١/١)

(٢) - التاريخ الكبير، (٤/١) وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل، باب: فضل النبي ﷺ، (٣٦/٨)

(٣) - التاريخ الكبير، (٧/١) وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي (٢٤١/١)، وكتاب المناقب، باب: كنية النبي ﷺ، (٦٤٧/٦).

(٤) - التاريخ الكبير، (١٠/١) وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب: شبيهة ﷺ، (٩٧/٨).

الباب الأول : الفصل الثاني

بعدها شرع البخاري في سرد تراجم تاريخه على الطريقة التي وصفها أنفا فكان ترتيبه للأسماء على ترتيب حروف المعجم أ، ب، ت، ث... لكنه صرح بمخالفته هذا الأصل بتقديم اسم محمد على سائر الأسماء وعلل ذلك بشرف هذا الاسم إذ هو اسم النبي ﷺ، فكان حريّا به أن يتقدم باقي الأسماء رغم تقدم بداية حروفها عليه في الترتيب الألفبائي لكنه يعلوها شرفا ومكانة وقد اختاره الله اسما لنبيه.

وهؤلاء المحمدون رتبهم بحسب ترتيب بداية حروف أسماء آبائهم على المعجم، فذكر كل من اسمه محمدا وبداية اسم أبيه ألفا، ثم كل من اسمه محمدا وبداية اسم أبيه باء، ثم كل من اسمه محمدا وبداية اسم أبيه تاء... إلخ. وصدّر هذا الاسم بمن حمله من الصحابة ﷺ غير مراعاة في ذكرهم ترتيب أسماء آبائهم وكان عددهم أحد عشر صحابيا.

وبعد ما فرغ من ذكر المحمدين، رجع إلى أصل الترتيب الذي أراده لكتابه، فأورد التراجم التي تبدأ بألف، ثم أتبعها بالتي تبدأ بياء، فالتي تبدأ بتاء، فتاء، فجيم، إلى آخر الحروف وهي الياء، ومرتباً أسماء كل حرف بحسب ترتيب أسماء آبائهم على حروف المعجم. وهو في كل ذلك لا يراعي إلا الحرف الأول من اسم صاحب الترجمة واسم أبيه. وتجدر الإشارة إلى أنه يذكر حرف الميم في موضعه بعد حرف اللام وقبل حرف النون، ويذكر تحته كل الأسماء المتدئة به إلا اسم محمد لأنه سبق أن أورده في أول الكتاب قبل كل الحروف الأخرى.

ويقدم البخاري لكل اسم جديد بالقول : باب فلان كقوله مثلا : " باب إبراهيم"، " باب إسماعيل"، " باب إسحاق"... إلخ. ثم يذكر تحت الاسم الواحد مختلف بدايات أسماء الآباء ويقدم لذلك بذكره باب الحرف كأن يقول مثلا تحت اسم إبراهيم: باب الباء، باب التاء، باب الناء، باب الجيم، باب الحاء... إلخ. ويذكر تحت باب الباء كل من اسمه إبراهيم واسم أبيه يبدأ بياء، ويذكر تحت باب التاء كل من اسمه إبراهيم واسم أبيه يبدأ بتاء، ويذكر تحت باب الناء كل من اسمه إبراهيم وبداية اسم أبيه ثاء وهكذا...

وينتهي باب كل اسم بذكر من يسمّى بذلك الاسم ولا يعرف له نسب ويجعلهم تحت عنوان : " باب من أفناء الناس" وعندما ينتهي من ذكر كل الأسماء التي بدايتها نفس الحرف على اختلاف حرف البداية في أسماء الآباء يذكر كل من اسمه يبدأ بنفس هذا الحرف وكان فردا في اسمه لا يشاركه فيه أحد ويجعلهم تحت عنوان : " باب الواحد". فيذكر مثلا في حرف الألف باب إبراهيم مع مختلف أبواب الحروف في أسماء الآباء ثم باب إسماعيل مع مختلف حروف أسماء الآباء ثم إسحاق... إلخ. وفي الأخير يذكر كل من اسمه يبدأ بالألف وهو وحده في هذا الاسم فذكر مثلا : الأعشى المازني، وأسم بن مضرس، وأحرم بن جزى، وأحرم، وأسعد، وأقرع، ولا يوجد في نقلة الآثار إلا أعشى واحدا، وأسمر واحدا، وأحرم واحدا، وأحرم واحدا، وأسعد واحدا، وأقرع واحدا.

واختلفت تراجم الكتاب بين الطول والاختصار إذ بلغت إحداها عشر صفحات كاملة وهي ترجمة عبد الرحمن بن محمد عبد الله بن كعب بن مالك الأسلمي [ت ٩٩١ (٣٠٣/٥ - ٣١٤)]. ذكر خلالها أحاديث كثيرة، وتقلصت بعضها إلى مجرد ذكر اسم صاحب الترجمة ليس إلا ومثاله :

- محرز بن حارثة [ت ١٧٩٦ (٤٣٣/٧)]

- عبد الرحمن بن بليل [ت ٨٤٩ (٢٦٤/٥)]

- الحسن بن الحكم بن طهمان [ت ٢٥٠٧ (٢٩١/٢)]

أما أغلب التراجم فاحتوت على ذكر اسم صاحب الترجمة ونسبه وكنيته وأحد شيوخه أو أحد تلامذته إذا كان هذا الشيخ أو هذا التلميذ هو الوحيد أو الأشهر، وفي الغالب يذكر أكثر من شيخ وتلميذ.

وأكثر التراجم في التاريخ الكبير مسكوت عليها، أي أن البخاري لم يقل فيها بجرح أو تعديل، والتي ورد فيها ذلك كان أكثره صادر من البخاري نفسه، وأحيانا يروي ذلك عن غيره من الأئمة.

واعتنى الإمام البخاري بذكر الاختلافات الواردة في اسم راو، أو كنيته، أو نسبه، فحكم في بعض التراجم بالجمع بين اسمين فأكثر وجعلها لرجل واحد عرف بعدة أسماء كقوله: محمد بن أبي جحيفة وهو محمد بن سفيان وهو محمد أبو عبد الله. وفي بعض التراجم، فرق الاسم الواحد وجعله لرواة مختلفين كقوله مثلا: الصناجي وهو غير صاحب النبي ﷺ وذلك كذلك الصناجي. فهذا سمع من أبي بكر عن النبي ﷺ وذلك لقي النبي وسمع منه. وفي تراجم أخرى اكتفى بإيراد الاختلافات الواردة في اسم صاحب الترجمة دون ترجيح.

وقد يذكر البخاري بعض التفسيرات والتوضيحات المتعلقة بمتن حديث ذكره في الترجمة أو المتعلقة بصاحب الترجمة نفسه، ولم يكثر من ذلك وإنما جاء هذا في مواضع قليلة من الكتاب وأمثله:

- محمد بن حميد أبو سفيان العمري. سمع معمرا والثوري. وقيل معمري لأنه رحل إلى معمري. [ت ١٦٦ (٦٩/١)]

- محمد بن النوشجان البغدادي السويدي. وإنما قيل السويدي لأنه رحل إلى سويد بن عبد العزيز. [ت ٨٠٧ (٢٥٣/١)]

- إسماعيل بن ثوبان قال جالست الناس قبل الداء الأكبر. قال أبو عبد الله: قبل الفتن. [ت ١٠٩٨ (٣٤٩/١)]

- إسماعيل بن صخر الأيلي عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال:

« مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ مَعْبُدٍ » (١). قال أبو عبد الله: غضا يعني حرفا حرفا مبيته [١١٤٢ (٣٦١/١)].

- ... إياس بن عبد الله بن أبي ذباب عن النبي ﷺ قال: « لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ » (٢). قال أبو عبد الله: يعني النساء [ت ١٤١١ (٤٤٠/١)]

- ... كان أنس بن مالك يحدث عن النبي ﷺ « لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ وَلَا تَنْقُشُوا فِي خَوَاتِمِكُمْ عَرِيًّا » (٣). قال أبو عبد الله: عرييا يعني "محمد رسول الله" يقول لا تكتبوا مثل خاتم النبي "محمد رسول الله" [ت ١٤٥٩ (٤٥٥/١)].

(١)- التاريخ الكبير، (٣٦١/١) وأخرجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه في السنن، دط، تحقيق وتبويب وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، دت، (٤٩/١) وأبو عبد الله أحمد بن حنبل في المسند، دط، بيروت: دار الفكر، دت، (٧/١).
(٢)- التاريخ الكبير، (٤٤٠/١) وأخرجه أبو داود سليمان بن أشعث السجستاني في السنن، دط، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، دت في كتاب النكاح، باب: ضرب النساء، (٢٤٥/٢)، وأبو محمد عبد الله بن بهرام الدارمي في السنن، دط، بيروت: دار الفكر، دت، في كتاب النكاح، باب التهي عن ضرب النساء، (١٤٧/٢).
(٣)- أحمد بن حنبل في مسنده (٩٩/٣ و ١٠١)

المبحث الثالث : مصادره

اعتمد الإمام البخاري (رحمه الله) على مصادر مختلفة عند تدوين تراجم تاريخه استفاد منها في إثبات كنية راو ونسب آخر وتحديد سنة وفاة أو مولد راو ثالث، واستفاد منها خاصة في جرح الرواة وتعديلهم حيث بلغت مصادره فيهما - فيما استطعت الوقوف عليه - ثمانية وخمسين مصدرا، اشترك الجرح والتعديل في ثمانية عشر منها، وانفرد الجرح بسبعة عشر والتعديل بثلاثة وعشرين. وقد تفلوت اعتماده على هذه المصادر بين الإكثار عن بعضها والإقلال عن البعض الآخر، وبين الإكثار عن نفس المصدر والإقلال عنه بالنسبة للمصادر المشتركة بين الجرح والتعديل، فيكثر عنه الجرح دون التعديل أو العكس. وتتمثل هذه المصادر في طبقة شيوخه فمن فوقهم حتى يصل إلى الطبقات المتقدمة من أئمة الجرح والتعديل.

أما شيوخه فقد سمع منهم مباشرة ثم روى عنهم، وأما غيرهم من أئمة الطبقات الأولى فقد بين أسانيده إليهم والوسائط بينه وبينهم وإن كان يروي أحيانا كثيرة عن نفس هؤلاء الأئمة دون ذكر الواسطة فيقول بصيغة الجزم: "قال يحيى القطان..."، "قال ابن عيينة...". إلخ. وعبر مرة واحدة بصيغة التمريض فقال: "يقال عن علي فإنه قال ذهب حديثه". وعلي - هو ابن المديني شيخه - ومن عاداته أن يروي عنه مباشرة إلا في مرات قليلة ونادرة كما سيأتي.

ومن خلال الجدول الآتي سأرتب مصادر البخاري بحسب عدد مرات اعتماده على كل واحد منها، مع ذكر إسناده إليه إن وجد:

إسم المصدر	عدد مرات اعتماده في الجرح	عدد مرات اعتماده في التعديل	أسانيداه إليه
يحيى بن سعيد القطان	٤٤	٢٦	- يروي مباشرة عن علي بن المديني عنه. - وروى عن إسحاق (١) وعن عمرو بن علي (٢) كلاهما عن علي عنه. - كما روى مباشرة عن عمرو بن علي عنه. - روى عن: يعلى أبو منين وييان (٣) وأبو سعيد الحداد والحميدي وعبيد الله بن موسى كلهم عن يحيى القطان.
أحمد بن حنبل	٣٣	٣	
يحيى بن معين	١٧	٥	
عبد الرحمن بن مهدي	١٢	٩	عن ابن أبي الأسود (٤) وعلي بن المديني وعمرو بن علي وعبد الله بن سعيد (٥) كلهم عنه.
علي بن المديني	١١	٥	
سفيان الثوري	٢	١٢	عن عبد الله بن أبي الأسود عن يحيى القطان عنه. وعن أبي صفوان الثقفي عنه. كما روى مباشرة عن يحيى القطان عنه.

- (١) - هو إسحاق بن إبراهيم المخلد أبو يعقوب الحنظلي المعروف بابن راهويه المروزي نزيل نيسابور وعالمها. [تقدّمت ترجمته].
- (٢) - هو عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الباهلي الصيرفي الفلاس الحافظ الإمام الثبت أحد الأعلام (ت ٢٤٩هـ) من العاشرة أخرج له الستة. [التذكرة (٤٨٧/٢)، التقريب (٧٥/١)، التهذيب (٧٠/٨)، سير الأعلام (٤٧٠/١)].
- (٣) - هو ييان بن عمرو البخاري أبو محمد العائد أخرج له البخاري وحده وقال مات سنة ٢٢٢هـ. [التهذيب (٤٤٤/١)].
- (٤) - هو عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصري، أبو بكر وقد ينسب إلى جده إمام حافظ ثبت (ت ٢٢٣هـ) وله ستون سنة. أخرج له البخاري والترمذي وأبو داود. [التقريب (٤٤٦/١)، التهذيب (٦/٦)، سير الأعلام (٦٤٨/١)].
- (٥) - هو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي. ثقة من صغار العاشرة. (ت ٢٥٧هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٤١٩/١)، التهذيب (٢٠٨/٥)، سير الأعلام (١٣٢/١٢)].

إسم المصدر	عدد مرات اعتماده في الجرح	عدد مرات اعتماده في التعديل	أسانيدده إليه
شعبة بن الحجاج	٩	٣	عن أحمد بن سعيد (١) عن النضر بن شميل (٢) عنه. وعن وهب بن جرير (٣) عنه. وعن يحيى بن سعيد القطان عنه.
وكيع بن الجراح	٥	٧	عن علي بن المديني عنه.
عمرو بن علي الفلاس	٧	٤	
جرير (٤)	٢	٢	عن علي بن المديني وعن قتيبة (٥) وعن أحمد بن عبد الله عنه.
عبد الله ابن النمير (٦)	٣	١	
يزيد بن هارون (٧)	٢	١	

- (١) - هو أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي أبو جعفر السرخسي، ثقة حافظ من الحادية عشرة. (ت ٢٥٣هـ) روى عنه الستة سوى النسائي. [التذكرة (٥٤٨/٢)، التقريب (١٥/١)، التهذيب (٢٦/١)، سير الأعلام (٢٣٣/١٢)].
- (٢) - هو النضر بن شميل المازني أبو الحسن النحوي، نزيل مرو، ثقة ثبت، من كبار التاسعة. (ت ٢٠٤هـ) روى له الستة. [التذكرة (٣١٤/١)، التقريب (٣٠١/٢)، التهذيب (٣٩٠/١٠)].
- (٣) - هو وهب بن جرير بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي البصري. ثقة ثبت من التاسعة (ت ٢٠٦هـ) روى له الستة. [التذكرة (٣٣٦/١)، التقريب (٣٣٨/٢)، سير الأعلام (٤٤٢/٩)، التهذيب (١٤١/١١)].
- (٤) - هو أبو عبد الله جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي الحافظ الحجة محدث الري رحل إليه المحدثون لثقته وحفظه (ت ١٨٨هـ) روى له الستة. [تذكرة الحفاظ (٢٧١/١)، سير الأعلام، (٩/٩)، التهذيب (٦٥/٢)].
- (٥) - هو قتيبة بن سعيد بن جميل ابن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني، ثقة ثبت (ت ٢٤٠هـ) من العاشرة روى له الستة. [سير الأعلام (١٣/١١)، التقريب (١٢٣/٢)، التهذيب (٣٢١/٨)].
- (٦) - هو عبد الله بن نمير الهمداني، أبو هشام الكوفي ثقة صاحب حديث من أهل السنة من كبار التاسعة (ت ١٩٩هـ). روى له الستة. [التقريب (٤٥٧/١)، التهذيب (٥٢/٦)، السير (٢٤٤/٩)].
- (٧) - هو يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولا هم. أبو خالد الواسطي. ثقة متقن عابد. من التاسعة (ت ٢٠٦هـ) روى له الستة. [التقريب (٣٧٢/٢)، التهذيب (٣٢١/١١)، سير الأعلام (٣٥٨/٩)].

إسم المصدر	عدد مرات اعتماده في الجرح	عدد مرات اعتماده في التعديل	أسانيدته إليه
أيوب	٢	١	عن موسى بن إسماعيل (١) عن سلام بن أبي مطيع (٢) عنه وعن سليمان بن حرب (٣) عن حماد بن زيد (٤) عنه. وعن أحمد بن ثابت عن عبد الرزاق (٥) عن معمر (٦) عنه.
معمر	١	٢	عن عبد الرزاق عنه
أبو نعيم	١	١	
أبو الوليد هشام (٧)	١	١	
عبد الصمد (٨)	١	١	
عثمان بن أبي شيبة (٩)	١	١	

- (١) - هو موسى بن إسماعيل المنقري، أبو سلمة التبوذكي. ثقة ثبت من صغار التاسعة (ت ٢٢٣هـ) روى له الستة. [التقريب (٢٨٠/٢)، التهذيب (٢٩٦/١٠)، سير الأعلام (٣٦٠/١٠)].
- (٢) - هو سلام بن أبي مطيع، أبو سعيد، الخزاعي البصري. ثقة ثبت صاحب سنة. في روايته عن قتادة ضعف، من السابعة (ت ١٦٤هـ) روى له الستة سوى أبو داود. [التقريب (٣٤٢/١)، التهذيب (٢٥٢/٤)، السير (٤٢٨/٧)].
- (٣) - هو سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري القاضي بمكة. ثقة إمام حافظ. من التاسعة (ت ٢٢٤هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٣٢٢/١)، التهذيب (١٥٧/٤)، سير الأعلام (٣٣٠/١٠)].
- (٤) - هو حماد بن زيد بن درهم الأودي الجهضمي. أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، من كبار الثامنة (ت ١٧٩هـ) أخرج له الستة. [التقريب (١٩٧/١)، التهذيب (٩/٣)، سير الأعلام (٤٥٦/٧)].
- (٥) - هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير (ت ٢١١هـ) من التاسعة. أخرج له الستة. [التقريب (٥٠٥/١)، التهذيب (٢٧٨/٦)، السير (٥٦٣/٩)].
- (٦) - هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزل اليمن. ثقة ثبت فاضل في روايته عن الأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة. من كبار السابعة (ت ١٥٤هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٢٦٦/٢)، التهذيب (٢١٨/١٠)، السير (٥/٧)].
- (٧) - هو هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري الحافظ الإمام الحجة الثقة الثابت (ت ٢٢٧هـ). من التاسعة، أخرج له الستة. [التقريب (٣١٩/٢)، التهذيب (٤٢/١١)، سير الأعلام (٣٤١/١٠)].
- (٨) - هو عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، العنبري مولاهم، الثوري، أبو سهل البصري، صدوق ثبت في شعبة (ت ٢٠٧هـ) من التاسعة. [التقريب (٥٠٧/١)، التهذيب (٢٩١/٦)، سير الأعلام (٥١٦/٩)].
- (٩) - هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي. ثقة حافظ شهير من العاشرة (ت ٢٣٩هـ) أخرج له الستة سوى الترمذي. [التقريب (١٤/٢)، التهذيب (١٣٥/٧)، سير الأعلام (١٥١/١١)].

إسم المصدر	عدد مرات اعتماده	أسانيده إليه
عبد الله بن المبارك	٦	
قتيبة	٤	
مالك بن أنس	٣	عن ابن أبي الأسود عن يحيى القطان عنه. وعن إسحاق الكوسج (١) عن بشر بن عمر (٢) عنه.
سليمان بن حرب	٣	
الحميدي	٣	
يحيى بن يحيى النيسابوري	٢	
الشعبي	١	عن أبي أسامة (٣) عن مفضل (٤) عن مغيرة (٥) عنه.
عباد بن العوام (٦) وأبو مسهر وأبو سعيد الحداد وعمرو بن زرارة (٧) وسماك بن سلمة (٨) ويحيى بن كثير (٩) وأبو عاصم (١٠) وإسحاق بن إبراهيم ومروان الفزاري (١١) وموسى بن سلام .	عن كل واحد منهم مرة واحدة	

- (١) - هو إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي. ثقة ثبت من الحادية عشرة (ت ٢٥١هـ) أخرج له الستة إلا أبو داود. [التقريب (٦١/١)، التهذيب (٢١٨/١)، السير (٢٥٨/١٢)].
- (٢) - هو بشر بن عمر بن الحكم الزهراني الأزدي أبو محمد البصري، ثقة من التاسعة (ت ٢٠٧ أو ٢٠٩هـ) أخرج له الستة. [التقريب (١٠٠/١)، التهذيب (٣٩٩/١)، سير الأعلام (٤١٧/٩)].
- (٣) - هو حماد بن أسامة القرشي مولا هم الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس. من كبار التاسعة (ت ٢٠١هـ) أخرج له الستة. [التقريب (١٩٥/١)، التهذيب (٣/٣)].
- (٤) - هو مفضل بن مهلهل السعدي أبو عبد الرحمن الكوفي ثقة ثبت نبيل عابد من السابعة (ت ١٦٧هـ). [التقريب (٢٧١/٢)، التهذيب (٢٤٦/١٠)، سير الأعلام (٤٠٠/٧)].
- (٥) - هو المغيرة بن مقسم الضبي مولا هم أبو هشام الكوفي الأعمى ثقة متقن كثير التدليس عن إبراهيم النخعي من السادسة (ت ١٣٦هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٢٧٠/٢)، التهذيب (٢٤١/١٠)، سير الأعلام (١٠/٦)].
- (٦) - هو عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولا هم. أبو سهل الواسطي ثقة من الثامنة (ت ١٨٥هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٣٩٣/١)، التهذيب (٨٦/٥)].
- (٧) - هو عمرو بن زرارة بن واقد الكلابي أبو محمد النيسابوري ثقة ثبت من العاشرة (ت ٢٣٨هـ) وكان مولده سنة ١٦٠هـ. أخرج له البخاري ومسلم والنسائي. [التقريب (٧٠/٢)، التهذيب (٣١/٨)، السير (٤٠٦/١١)].
- (٨) - هو سماك بن سلمة الضبي. ثقة من الثالثة. روى له البخاري في كتاب الأدب. [التقريب (٣٣٢/١)، التهذيب (٢٠٥/٤)].
- (٩) - هو يحيى بن كثير بن درهم، العنبري مولا هم، البصري، أبو غسان، ثقة، من التاسعة (ت ٢٠٦هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٣٥٦/٢)، التهذيب (٢٣٣/١١)، السير (٥٨٣/٩)].
- (١٠) - هو الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل البصري تقدم.
- (١١) - هو مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزل مكة ثم دمشق. ثقة حافظ. من الثامنة (ت ١٩٣هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٢٣٩/٢)، التهذيب (٨٨/١٠)، السير (٥١/٩)].

إسم المصدر	عدد مرات اعتماده	أسانيدہ إليه
سفيان بن عيينة (١)	١٢	عن صدقة وعن عبد الله بن محمد (٢) وعن الحميدي وعن ابن أبي الأسود عنه.
محمد بن سيرين	٢	
محمد بن إسحاق (٣)	٢	
مسلم (٤)	٢	
الزهري	١	عن أحمد بن ثابت عن عبد الرزاق عن معمر عنه.
إبراهيم بن المنذر، ومحمد بن عقبة (٥)، ومعاوية (٦)، وسعيد بن خثيم (٧)، وعبد الرحمن بن المبارك (٨)، وعيسى بن يونس (٩)، ويحيى بن صالح (١٠)، ويوسف بن يعقوب (١١)، وزيايد بن سعد (١٢)، وقتادة (١٣)، ونصر بن علي (١٤)، وأبو أحمد الزبيري (١٥)، والمقري (١٦)، وعبد الواحد (١٧) والنفيلي (١٨)، وابن علي، وابن حجر (١٩)، ويحيى بن آدم (٢٠).	روى عن كل واحد منهم مرة واحدة	

- (١) - هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة. دلس لكن عن الثقات فقط. من رؤوس الطبقة الثامنة. كان أثبت الناس في عمرو بن دينار (ت ١٩٨هـ) حديثه في الكتب الستة. [التقريب (٣١٢/١)، التهذيب (١٠٤/٤)، سير الأعلام (٤٥٤/٨)].
- (٢) - هو عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل، أبو جعفر النفيلي الحراني، ثقة حافظ، من كبار العشرة (ت ٢٣٤هـ) أخرج له البخاري والأربعة. [التقريب (٤٤٨/١)، التهذيب (١٥/٦)، التذكرة (٤٤٠/٦)].
- (٣) - هو محمد بن إسحاق بن جعفر أبو بكر الصاغاني خراساني الأصل نزل بغداد وكان أحد الحفاظ الرحالين. مات في صفر سنة ٢٠٧هـ. روى عنه الجماعة سوى البخاري. [التذكرة (٥٧٤/٢)، التهذيب (٣٢/٩)].
- (٤) - هو مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، أبو عمرو البصري، ثقة مأمون مكثر، عمي بأخوه، من صغار التاسعة، (ت ٢٢٢هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٢٤٤/٢)، التهذيب (١٠٩/١٠)، التذكرة (٣٩٤/١)].
- (٥) - هو محمد بن عقبة بن كثير أبو المغيرة الشيباني الطحان الكوفي ثقة من العشرة (ت ٢٢٠هـ). [التقريب (١٩١/٢)، التهذيب (٣٠٨/٩)].
- (٦) - هو معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي أبو عمرو الحمصي. أحد الأعلام وقاضي الأندلس. اختلف في سنة وفاته فقيل ١٧٢هـ وقيل سنة نيف وخمسين. روى له البخاري في جزء القراءة ومسلم والأربعة. [التهذيب (١٨٩/١٠)، التذكرة (١٧٦/١)].

- (٧) - هو سعيد بن خيثم ابن رشد الهلالي، أبو معمر الكوفي. صدوق رمي بالتشيع من التاسعة (ت ١٨٠هـ) أخرج له الترمذي والنسائي. [التقريب (٢٩٤/١)، التهذيب (٢٠/٤)].
- (٨) - هو عبد الرحمن بن المبارك بن عبد الله العيشي الطفاوي ويقال السدوسي، أبو بكر ويقال أبو محمد البصري. ثقة من كبار العاشرة (ت ٢٢٨هـ) أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي. [التقريب (٤٩٦/١)، التهذيب (٢٣٧/٦)].
- (٩) - هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، كوفي نزل الشام مرابطاً، ثقة مأمون، من الثامنة (ت ١٨٧هـ أو ١٩١هـ) أخرج له الستة. [التقريب (١٠٣/٢)، التهذيب (٢١٢/٨)، سير الأعلام (٤٨٩/٨)].
- (١٠) - هو يحيى بن صالح الوحاظي، أبو زكريا ويقال أبو صالح، الحمصي، صدوق، من أهل الرأي من صغار التاسعة (ت ٢٢٢هـ) أخرج له الستة إلا النسائي. [التقريب (٣٤٩/٢)، التهذيب (٢٠١/١١)، سير الأعلام (٤٥٣/١٠)].
- (١١) - هو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون المزني ابن عم عبد العزيز ابن الماجشون روى عن الزهري وابن المنكر وكان كثير العلم (ت ١٨٥هـ)، [شذرات الذهب (٣٠٩/١١)].
- (١٢) - هو زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخرساني، نزيل مكة ثم اليمن، ثقة ثبت، من السادسة أخرج له الستة. [التقريب (٢٦٨/١)، التهذيب (٣١٨/٣)، السير (٢٨٥/٧)].
- (١٣) - هو قتادة بن دعامة ابن الحارث بن سدوس أبو الخطاب السدوسي البصري حافظ العصر قدوة المفسرين والمحدثين، مولده سنة سنتين ووفاته ١١٧هـ أو ١١٨هـ. أخرج له البخاري. [التقريب (٣١٥/٨)، سير الأعلام (٢٦٩/٥)].
- (١٤) - هو نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي، حفيد نصر بن علي بن صهبان، ثبت، طلب للقضاء فامتنع، من العاشرة (ت ٢٥٠هـ) أو بعدها، أخرج له الستة. [التقريب (٣٠٠/٢)، التهذيب (٣٨٤/١٠)، السير (١٣٣/١٢)].
- (١٥) - هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي مولاهم، أبو أحمد الزبيري الكوفي ثقة ثبت، يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة (ت ٢٠٣هـ) أخرج له الستة. [التقريب (١٧٦/٢)، التهذيب (٢٢٧/٩)].
- (١٦) - هو عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن. تقدم
- (١٧) - هو عبد الواحد بن واصل السدوسي مولاهم، أبو عبيدة، الحداد، البصري. نزيل بغداد ثقة حافظ، من التاسعة (ت ١٥٠هـ). [التقريب (٥٢٦/١)، التهذيب (٣٩٠/٦)، التذكرة (٣١٣/١)].
- (١٨) - هو عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل، أبو جعفر النفيلي الحراني، تقدم
- (١٩) - هو علي بن حجر ابن إياس السعدي المروزي، نزيل بغداد ثم مرو، ثقة حافظ من صغار التاسعة (ت ٢٤٤هـ) أخرج له الجماعة سوى الترمذي وابن ماجه. [التقريب (٣٣/٢)، التهذيب (٢٥٩/٧)، سير الأعلام (٥٠٧/١١)].
- (٢٠) - هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا، مولى بني أمية، ثقة حافظ فاضل، من كبار التاسعة (ت ٢٠٣هـ) أخرج له الستة. [التقريب (٢٤١/٢)، التذكرة (٣٥٩/١)، السير (٥٢٢/٩)].

المبحث الرابع: تحقيق في عدد الرواة المترجم لهم في

التاريخ الكبير وهل استوعب الكتاب جميع الرواة؟

قيل إن عدد تراجم كتاب "التاريخ الكبير" أربعين ألف ترجمة، وأول من وقفت على مقاله هذا الإمام الذهبي رحمه الله حيث قال عند كلامه عن مؤلفات البخاري في الرجال: "تاريخ البخاري يشمل على نحو من أربعين ألفا وزيادة. وكتابه في الضعفاء دون السبع مائة نفس ومن خرج لهم في صحيحه دون الألفين. قال ذلك أبو بكر الحازمي فصحيحه مختصر جدا" (١).

وتبعه صاحب الرسالة المستطرفة في ذلك فقال: "تاريخ البخاري الكبير جمع فيه أسامي من روى عنه الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه فبلغ عددهم قريبا من أربعين ألفا بين رجل وامرأة وضعيف وثقة. لكن جمع الحاكم من ظهر جرحه من جملة الأربعين ألفا فلم يزيدوا على مائة وستة وعشرين رجلا" (٢).

وعدد الأربعين ألف ترجمة مبالغ فيه جدا إذ هو تقريبا ثلاثة أضعاف العدد الحقيقي لتراجم الكتاب. فقد عدتها جميعا ولم أقف على أكثر من اثنين وثمانين وتسعمائة وثلاث عشرة ألف ترجمة - ١٣٩٨٢ - أي ما يقارب أربع عشرة ألفا. هذا إذا أدخلنا مع تراجم التاريخ الكبير تراجم كتاب "الكنى" الذي اعتبره بعضهم منفصلا عن التاريخ وألحق به فقط في الطبع. أما إذا لم نعتبر تراجم الكنى التي بلغت ثلاثا وتسعين وتسعمائة كنية فإن عدد تراجم التاريخ الكبير يصير لا يتعدى تسعة وثمانين وتسعمائة واثنى عشرة ألف ترجمة - ١٢٩٨٩ - أي ما يقارب ثلاث عشرة ألفا.

فعدد الأربعين ألفا وهم وخطأ تناقلته الكتب عبر الأجيال ولم أحد من حقق فيه أو نبه إليه وأشار. والأکید أن أول من ضبط هذا العدد - حتى وإن لم يكن ضبطا دقيقا وإنما تقريبا فقط - لم يرفعه إلى هذا الحد البعيد جدا عن الواقع ولذا يترجح لدى أن أول من فعل ذلك إنما قال إن في الكتاب حوالي أربع عشرة ألف ترجمة لكن العبارة صحفت إلى أربعين ألف، ثم تداولتها الكتب والمراجع دون تحقيق فيها أو تصحيح لها إذ إنني عدت تراجم الكتاب من بداية المجلد الأول منه إلى آخر المجلد الثامن مع إدراج قسم الكنى فيه فلم أقف على أكثر من ١٣٩٨٢ ترجمة أي ما يقارب أربع عشرة ألفا.

ويعد كتاب "التاريخ الكبير" أوعى كتب الرجال في عصره إذ لم يحو كتاب قبله أو وقته ما حواه هو من عدد ضخيم لتراجم رواة امتد زمنهم من عصر النبي ﷺ إلى عصر البخاري الذي حاول استيعاب جميع نقلة الآثار والسنن في كتابه.

(١) - سير أعلام النبلاء (٤٧٠/١٢)

(٢) - الكتاني، ص ٩٦

ويبدو أن هدفه منه هو ذكر كل من روى وإن روى حرفاً واحداً كما وضح ذلك ابن عدي في أكثر من مرة، وكما وقفت عليه عند تعاملي المباشر مع هذا السفر العظيم ومقارنة تراجمه بين كتب الرجال الأخرى، حيث إن هناك تراجم كثيرة ذكرها البخاري في الكتاب الكبير وبحثت عنها في كتب الذين سبقوه ككتب يحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل فلم أجد لها ذكراً عندهم. وذكرتها الكتب المتأخرة عن التاريخ الكبير ككتاب ابن أبي حاتم: "الجرح والتعديل"، أو كتاب "الضعفاء والمتروكين" للنسائي أو كتب الدارقطني، أو كتابي ابن حبان: "الثقات" و"المجروحين"، أو كامل ابن عدي أو ضعفاء العقيلي... واكتفت كلها بنقل عبارة البخاري فيها دون تغيير أو إضافة، وعلى هذا يكون التاريخ الكبير هو المصدر الأول والوحيد لهذه التراجم. وهو يعد بحق موسوعة ضخمة، استوعبت جميع الرواة ونقله الآثار، الضعفاء منهم والثقات والكذابين، الرجال منهم والنساء.

فكل من روى ولو مرة، ولو رواية منقطعة، ذكره البخاري في تاريخه. كأنه رحمه الله كان غرضه جمع الرواة من مختلف الأمصار والطبقات والمراتب في مؤلف واحد فإن سقطت بعد ذلك ترجمة من التاريخ الكبير ممن كان زمن البخاري أو قبله فإنما هو فوات على البخاري أو سهو وجل من لا يسهو.

مركز الأبحاث
للإسلامية
للعلوم
للإسلامية

المبحث الخامس : مصطلحات البخاري في تاريخه

اشتمل التاريخ الكبير على ذخيرة ضخمة من الأحاديث والرجال، تعامل الإمام البخاري مع كل منها بما يستحق من تعليل أو تصحيح للأحاديث، أو جرح أو تعديل للرجال. وقد يسكت عن كل ذلك. كما تعامل مع بعض التراجم بالجمع بين اثنتين منها فصاعداً وجعلها ترجمة واحدة، أو تفريق اسم واحد وجعله لأكثر من رجل قد يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً. كما اهتم اهتماماً خاصاً بمسألة السماع والاتصال بين الرواة والعنعنة في رواياتهم. وكان (رحمه الله) حريصاً على تحديد موقع كل راوٍ وموطن انتشار حديثه. وفي هذا المبحث سأتناول مصطلحات البخاري وطريقته في دراسة كل هذه القضايا والمسائل التي تضمنها تاريخه، مستثنية مصطلحاته في الجرح والتعديل التي خصصت لها بابين منفردين وذلك راجع لطبيعة هذا البحث وموضوعه.

أ- في نقد الأحاديث:

احتوى التاريخ الكبير على عدد كبير من الأحاديث، باشر فيها الإمام البخاري عملية النقد والتعليل والتصحيح وكان في ذلك كما وصفه تلميذه الإمام مسلم (رحمه الله): أستاذ الأستاذين وطبيب الحديث في عله. فقد كان يذكر الحديث بمختلف الطرق المعلولة منها والصحيحة، ثم يجزم بأن الصحيح منها هو هذا الطريق أو ذاك فيقول: " ... الأول أصح " وقد أكثر من هذا المصطلح أو: " ... الحديث الصحيح هذا " أو: " ... هذا أصح " أو: " الأول أشبه " أو: " ... هو أشهر " أو: " ... هو أولى " أو: " ... الأول أثبت " ... وفي هذا تصريح منه بتوجيه رواية معينة من بين الروايات التي ساقها في ترجمة من التراجم. وقد يكون الحديث المرجح من رواية صاحب الترجمة نفسه أو يكون من رواية غيره وإذا فمجيئ البخاري به هو للاستدلال على خطأ الراوي صاحب الترجمة.

وليس معنى قول البخاري: "هذا أصح" أو "الأول أصح" أنه حديث صحيح جامع لشروط الصحة ومفهومها الاصطلاحي من اتصال السند ورواية الثقة والخلو من الشذوذ والعلة. وإنما مراده أن أثبت وأصح ما روي هو هذا وإن لم تتوفر فيه شروط الصحة الاصطلاحية، فكثيراً ما كان يقول: "هذا الحديث وهو مرسل بإرساله أصح"، "هذا أصح مرسل"، " والمرسل أصح"، "هذا بإرساله أشبه"، " وهذا أصح بإرساله وانقطاعه ". إذا فمصطلحاته: " هذا أصح " و " هذا أشبه " و " الأول أصح " وغيرها، لا تعني أنه يصحح الحديث تصحيحاً مطلقاً - أي اجتمعت فيه شروط الصحة من اتصال السند ورواية الثقة والخلو من الشذوذ والعلة - وإنما المراد أن هذا الحديث بهذا الطريق هو الثابت عن صاحبه، وهو الأصح بالنسبة لسائر الطرق والروايات الأخرى. وقد يكون صحيحاً بمفهوم الصحة الاصطلاحية وقد لا يكون.

ويعل الإمام البخاري حديثا بقوله: "لا يصح" أو "هو وهم" أو "لا يتابع عليه" أو "إسناده مجهول" أو "لا يثبت" أو "هو حديث منكر" أو "لم يثبت رفعه" أو "لا أراه يصح" أو "لا يصح عندي" أو "لا أصل له"، "لا يعرف إسناده" أو "لا أراه محفوظا"... إلخ. فهذه أشهر مصطلحاته وأكثرها ورودا في التاريخ الكبير.

وقد أعل أحاديث موصولة بأخرى مرسله ومثاله: ذكر في ترجمة محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد المؤذن حديثه عن شريك بن أبي نمر عن أنس قال: «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ نَاسًا يُصَلُّونَ فَقَالَ أَصَلَاتَانِ؟» (١) ثم ذكر نفس الحديث من رواية إسماعيل بن جعفر عن شريك يرويه عن أبي سلمة عن النبي ﷺ. ثم قال البخاري: "والمرسل أصح يعني أبو سلمة عن النبي ﷺ" [ت ٥٧٢ (١/١٨٦)].

وأعل أحاديث مرفوعة بأخرى موقوفة ومثاله: قال في ترجمة زياد بن سيمين كوش "..." قال حماد بن سلمة عن ليث عن طاوس عن زياد عن عبد الله بن عمرو رفعه في الفتن. وروى حماد بن زيد وغيره عن عبد الله بن عمرو قوله وهو أصح. [ت ١٢٠٠ (٣/٣٥٦)].

وأعل أحاديث خالف فيها الثقة الأوثق منه أو خالف فيها العدد الفرد أو الأقل العدد الأكبر ومثاله: الحديث الذي ساقه في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن حنين بطرق شتى ثم قال: "... ما روى مالك عن نافع أصح" [ت ٩٥٣ (١/٣٠٠)].

وقال في حديث ذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة بطرق مختلفة بعضها مرفوع وبعضها موقوف: "... وغير مرفوع أكثر" [ت ٤٤٣ (١/١٠)].

كما بين البخاري في أكثر من حديث أن مدار علته هو في عدم تصريح راويه بالسماع ومثاله: ما أورد في ترجمة عبد الحميد بن سالم من حديثه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَعِقَ الْعَسَلَ ثَلَاثَ غَدَوَاتٍ كُلَّ شَهْرٍ لَمْ يُصِبْهُ عَظِيمٌ مِنَ الْبَلَاءِ» (٢)، ثم قال: لا نعرف سماعه من أبي هريرة [ت ١٦٨٨ (٦/٥٤)].

وأعل كثيرا من الأحاديث لأنها جاءت بخلاف ما هو ثابت عن النبي ﷺ ومثاله: ذكر في ترجمة بحر بن مرار الثقفي حديثه عن الحكم بن الأعرج سمع ابن عمر: "إذا كان الوهم الأجرد فأعد الصلاة". قال أبو عبد الله: "حديث النبي ﷺ أصح: «إِذَا صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا وَلا يَدْرِي كَمْ صَلَّى يَجْعَلُهَا ثَلَاثًا»» (٣) [ت ١٩٢٤ (٢/١٢٦)].

(١) - في التاريخ الكبير، (١/١٨٦) ورواه نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، د.ط، بيروت: مؤسسة المعارف، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، باب: إذا أقيمت الصلاة هل يصلي غيرها، (٢/٧٥-٧٦) وعزاه إلى البزاراني مسنده كما رواه أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في المعجم الكبير، ط ١، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، م.د، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، (١١/٢١٢) وعبد الرزاق بن همام الصنعاني في المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، (٢/٣٩٩٥ و ٤٠٠٤).

(٢) - في التاريخ الكبير، (٦/٥٤) وأخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الطب، باب: العسل، (٢/١١٤٢).

(٣) - في صحيح البخاري: «... فإذا لم يدر أحدكم كم صلى ثلاثا أو أربعا فليسجد سجدتين وهو جالس.» كتاب السهو، باب: إذا لم يدر كم صلى ثلاثا أو أربعا سجد سجدتين وهو جالس (٣/١٢٤).

أما في صحيح مسلم فقد ورد هذا الحديث بهذا اللفظ وبلفظ آخر: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته وإن كان صلى إتاما لأربع كانتا ترغيبا للشيطان»، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، (٥/٦٠).

ب- في التفريق أو الجمع بين الرواة:

عندما ترجم البخاري لبعض الرواة في تاريخه، جزم بأنهم يعرفون بأسماء أخرى ذكرها في الترجمة حتى لا يتوهم من يقف على الاسمين أنهما لرجلين مختلفين لأنهما في حقيقة الأمر لرجل واحد وأمثله :
إسماعيل بن دينار وهو إسماعيل بن أبي فديك.

أحمد بن شعيب أبو الحسن الحراني وهو أحمد بن عبد الله بن مسلم.

أحمد بن عبد الله بن أيوب وهو أحمد بن أبي رجاء أبو الوليد الحنفي الهروي.

حماد بن أبي سليمان وهو حماد بن مسلم.

عبد الرحمن بن عامر بن أسامة بن عمير وهو عبد الرحمن بن أبي مليح الهذلي.

وغير هذا كثير في التاريخ الكبير، يدل على سعة اطلاع الإمام البخاري على أنساب الرواة وأسمائهم وكناهم وإحاطته بكل ذلك. وفي أحيان كثيرة، يذكر البخاري اسما ثانيا لمن هو بصدد الترجمة له دون أن يجزم أن الاسمين لرجل واحد وإنما يقول ذلك على سبيل الترجيح وأمثله :

عباس بن سالم .. أراه عباس اللخمي

كثير أبو هشام وأراه ابن سليم الأبلي

موسى المعلم وأراه ابن سروان

مرداس بن عبد الرحمن .. وأظنه الليثي

وأحيانا أخرى يحكى أكثر من اسم في الترجمة نفسها دون أن يرجح جمع تلك الأسماء أو تفريقها وأمثله :

عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ويقال له أبو عمرو الزهري والمالكي يعني من ولد سعد بن مالك.

عبد الكريم بن أبي المخارق ويقال عبد الكريم بن قيس.

عبيد بن مغيرة أبو المغيرة السعدي .. ويقال عبيد بن عمير.

إدريس ابن بنت وهب بن منبه. وقال معافي : إدريس بن سنان أبو إلياس اليماني.

عبد الكريم بن رشيد قال علي هو القشيري.

وصرح البخاري بتوقفه في الحكم في بعض التراجم جمعا أو تفريقا وأمثله :

محمد بن سليمان أبو ضمرة النصري. قال أبو عبد الله إن لم يكن محمد بن أبي جميلة فلا أدري ؟

إن لم يكن هذا هو الأول فلا أدري ؟

فلا أدري هو الأول أم لا ؟

فلا أدري ما هذا من ذاك ؟

ولا أدري ما بينهما ؟

أهاب أن يكون هو الأول.

وفرق بين رجلين جعلهما غيره واحدا وأمثله :

- إسماعيل بن محمد بن جحادة الأيامي المكفوف. وقال ابن معين هو الأزدي العطار وليس بذاك وقد رأته.
- محمد بن حذيفة بن داب ... وابن داب هذا ليس هو ذاك الضعيف ذاك صاحب السمر ولكن هذا قديم قوي.

ج- مصطلح "العتيق" ومعناه عند البخاري:

استعمل البخاري عبارة خاصة ومميزة لم ترد في أي كتاب من كتب الرجال التي وقفت عليها، ولم ترد في التاريخ الكبير سوى ثلاث عشرة مرة. وقد أشكلت العبارة على محقق الكتاب عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ففسرها تفسيرات تقريبية في بعض المواضع، وأغفل الإشارة إليها في المواضع الأخرى. وهذه العبارة هي قوله في نهاية بعض التراجم: "لم أجده في العتيق" أو "كذا في العتيق" أو "كذا في الكتاب العتيق" أو "كذا وجدت في الكتاب العتيق" أو "ليس مقيدا في العتيق" أو "ليس في العتيق مقيدا". وهذه أمثلة ذلك وتعقيب المحقق عليها :

- عمر بن سعيد. سمع إبراهيم قاله يزيد بن هارون عن عروة أبي عبد الله سمع عمر بن سعيد. منقطع. كذا في

العتيق. [ت ٢٠٢٢ (١٥٩/٦)]

قال المحقق في الهامش: " كذا في الأصل. ولعله "في الفن" فحرف وصار "العتيق" والله أعلم."

- بكر بن مبشر عن أبي يحيى روى عنه محمد بن أبي يحيى حجازي. كذا في كتاب العتيق. [ت ١٨١٣ (٩٥/٢)]

- سعيد بن سعيد بن جوربنده. سمع عطاء قوله روى عنه أبو عاصم. لم أجده في العتيق [ت ١٥٨٩ (٤٧٥/٣)]

- ركب المصري. قال علي بن عياش نا إسماعيل بن عياش قال حدثنا مطعم بن المقدم عن ابن غنيم الكلاعي

عن صالح العنسي عن ركب المصري عن النبي ﷺ قال: «طوبى لمن تواضع من غير منقصة» (١). قال أبو عبد الله :

كذا وجدت في الكتاب العتيق. وقال يحيى بن يحيى حدثنا إسماعيل عن مطعم بن مقدم وعنيسة بن سعيد بن غنيم عن

نصيح العنسي عن ركب المصري عن النبي ﷺ بهذا حديثه في الشاميين" [ت ١١٤٨ (٣٣٨/٣)].

- حمزة العبدي سمع مرة وإبراهيم. مرسل، روى عنه المسعودي. يعد في الكوفيين. قال أبو عبد الله ليس مقيد

في العتيق" [ت ١٨٥ (٥٠/٣)].

(١)- رواه أحمد بن الحسين بن علي البيهقي في السنن الكبرى، دط، بيروت: دار الفكر، دت، كتاب الزكاة، باب: كراهية إمساك الفضل وغيره محتاج إليه. (١٨٢/٤) والهيتمي في مجمع الزوائد، (٢٢٩/١٠) وعزاه إلى البزار في مسنده.

- ثابت بن معبد المحاربي. روى مسعر عن عياش الكلبي قوله ليس في العتيق مقيد. [ت ٢٠٨٩ (١٦٩/٢)].
قال المحقق: "قوله" ليس في العتيق مقيد" من كلام المؤلف أو الراوي عنه يريد أن هذا الاسم يعني الترجمة ليس مقيدا في الكتاب العتيق. وقد جاء نحو هذا في غير موضع، منها ما تقدم في ترجمة بكر بن مبشر رقم ١٨١٣ كذا في كتاب العتيق"
- عبد الرحمن بن عمير بن سعيد الذي كان على فلسطين. روى محمد بن عمرو عن مروان بن عثمان عن عمه عباس بن أبي سعيد: سمعت خالي عبد الرحمن. كذا في العتيق. [ت ١٠٤٠ (٣٢٨/٥)].
قال المحقق: كذا في الأصل ولعله "في العتق".

- عمر بن ميمون البصري القيسي سمع عدي بن أبي القلوص أو سفيان بن الحجاج روى عنه محمد بن عقبة.
كذا في العتيق. [ت ٢١٤٦ (١٩٤/٦)].

قال المحقق: كذا في الأصل ولعل الصواب "الفتن" والله أعلم.
هذه نماذج لإطلاق البخاري مصطلح "العتيق" في "التاريخ الكبير"، لم يتطرق إليه المحقق بالشرح والتفسير إلا في أربعة مواضع تعمّدت ذكرها بين هذه النماذج. وواضح عليه أنه استغرب اللفظة ولم يتضح له معناها فراح في كل مرة يفسرها بأخرى يرى أنها الأصل وأنها صحفت إلى لفظة "عتيق" وحرفت إليها.

وإذا نحن استبدلنا كلمة "العتيق" بكلمة "العتق" أو "الفتن" كما فعل ذلك المحقق فإن العبارة تنصرف إلى حديث الراوي في العتق أو حديثه في الفتن. وهي عادة المحدثين في التعبير بذلك حيث يقولون: "فلان في العتق" أو "في النذر" أو "في الكفارة" ... ومرادهم: فلان يروي حديث العتق أو حديث النذر أو حديث الكفارة، وهو تفسير معقول إلا أن الذي يعكّر عليه هو إضافة البخاري في بعض المواضع للفتنة العتيق لفظة "الكتاب" كقوله: "كذا في الكتاب العتيق" أو "كذا وجدت في الكتاب العتيق" أو إضافة لفظة القيد فيقول: "ليس مقيدا في العتيق" أو "ليس في العتيق مقيدا". والتقييد هنا بمعنى الكتابة، والعتيق هو الكتاب الذي تقيّد فيه الكتابة.

"فالعتيق" أظنها كلمة ثابتة وصحيحة ليست مصحفة ولا محرفة، قد تعني عند البخاري اسم كتاب كان يرجع إليه في تثبيت بعض المعلومات عند وضع تراجم التاريخ الكبير، وعباراته: "كذا في الكتاب العتيق" أو "كذا وجدت في الكتاب العتيق" واضحة الدلالة بأن "العتيق" كتاب يرجع إليه ويستمد منه. وكذلك عباراته "لم أجده في العتيق" أو "ليس مقيدا في العتيق".

وإذا رجح هذا الرأي وثبت فإن السؤال الذي يطرح: لمن هذا الكتاب العتيق الذي اعتمده البخاري في تأليف تاريخه الكبير؟

(١)- سير أعلام النبلاء ، (٤٠٣/١٢)

(٢)- المصدر نفسه

(٣)- المصدر نفسه ، ص ٤٠٤

لقد بحث جاهدة للعنور على إشارة لوجود مؤلف من مؤلفات السنة زمن البخاري وما قبله يدعى "العتيق" فلم أجد ذكرا لذلك، لا بين مؤلفات البخاري ولا مؤلفات غيره من أقرانه أو شيوخه فمن فوقهم. والكتب التي اعتنت باستقصاء مدونات السنة الشريفة - وغيرها من مدونات العلوم الأخرى - كـ "كشف الظنون" و"الرسالة المستطرفة" و"بحوث في تاريخ السنة المشرفة" ... لم تتعرض إطلاقاً لمصنف اسمه "العتيق" يكون البخاري قد استفاد منه في تحرير تاريخه الكبير.

وإذا أمعنا النظر في كيفية تأليف التاريخ، والظروف والملابسات المحيطة بذلك، يتزجج لدينا أن "العتيق" هو النسخة القديمة أو الأولى لكتاب التاريخ الكبير وقد بيضه البخاري مرتين في كل مرة يزيد فيه وينقص ويعدل حتى انتهى به إلى ما هو عليه الآن. وقد وردت نصوص عنه تؤيد هذا المعنى وتعضده، حكى الذهبي عنه أنه قال: "لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنف التاريخ ولا عرفوه. صنفته ثلاث مرات" (١). وقال: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات" (٢).

وبين وراقه كيف كانت عنايته بمراجعة ما يكتب وتصحيحه وتعهد الدائم له فقال: "كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القيظ أحياناً، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة في كل ذلك يأخذ القداحة فيوري نارا ويسرج، ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها" (٣).

وقال محمد بن يوسف الفريابي: "كنت مع محمد بن إسماعيل بمنزله ذات ليلة فأحصيت عليه أنه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثمان عشرة مرة" (٤).

فالإمام البخاري كان مواظباً على مراجعة ما كتب ومتعهداً له بالتصحيح حتى يستقر فيه على كتابة أخيرة تكون هي النسخة المعتمدة. أما النسخ الأولى التي تمت فيها الكتابة الأولية والتصحيح والتنقيح فتصير نسخاً قديمة أو عتيقة لهذا المصنف الذي صنفه ثلاث مرات. وقد يرجع إلى هذه النسخة القديمة للتأكد من معلومة وتثبيتها أو نفيها.

ويرجح كون كتاب "العتيق" الذي اعتمده البخاري هو له وليس لغيره، أنه ألف "التاريخ الكبير" في رحلة حج وعبادة بعيداً عن بلده وكتبه، فأنى له بكتاب غيره يعتمد عليه؟ فقد حكى أنه صنف كتابه بجوار قبر رسول الله ﷺ في جو من الصفاء والعزلة التامين فقال: "حججت ورجع أخي وأمي وتخلفت في طلب الحديث فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاولهم وذلك أيام عبيد الله بن موسى. وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمرة. وقلّ اسم في التاريخ إلا وله قصة إلا أنني كرهت تطويل الكتاب" (٥).

(١) - سير أعلام النبلاء، (٤٠٣/١٢)

(٢) - المصدر نفسه

(٣) - المصدر نفسه، ص ٤٠٤

(٤) - المصدر نفسه.

(٥) - المصدر نفسه، ص ٤٠٠

ولقد أورد ابن حجر نفس هذا المقال عن البخاري وغيره فيه تغييرا طفيفا ولكنه مهمّا قد يساهم في حلّ الإشكال جاء فيه :

"فلما طعنت في ثمان عشرة صنّفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين ثم صنّفت التاريخ في المدينة عند قبر النبي ﷺ وكنت أكتبه في الليالي القمرية... (١) . إن التعبير بـ " ثم " يفيد أن البخاري ألف تاريخه بعد أن ألف كتاب "قضايا الصحابة والتابعين". وربما كان هذا الأخير هو الذي زاد عليه ونقّح فيه ليخرج من خلاله كتاب التاريخ ويصير يرمز إليه "بالعتيق" بمعنى "القديم" أو "الأول".

و- مصطلحا "المسند" و"المختصر"

وقد ورد كل واحد منهما مرة واحدة في "التاريخ الكبير" وينصرف الذهن عند الوقوف على أحدهما أن المراد به هو الجامع الصحيح لأن اسمه الكامل : "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه". وقد تحققت من المعنى المراد من مصطلح "المسند" ووجدته فعلا كذلك. أما لفظ "المختصر" فلا أدري ما معناه ولم أستطع كشف مراد البخاري منه. وهماي التّرجمتان اللّتان ورد فيهما المصطلحان :

١- قال الإمام البخاري : "عبد الله بن أبي بكر الصديق بن أبي قحافة. وهو عبد الله ابن عبد الله بن عثمان التميمي القرشي. مات قبل عمر. كان يختلف إلى النبي ﷺ بالغار. بيناه في المسند" [ت (٢/٥)].
ويقصد بـ "المسند": "الجامع الصحيح المسند" حيث ورد ذكر عبد الله بن أبي بكر فيه في قصة اختلافه إلى غار ثور أين يحتجى النبي ﷺ وصاحبه أبو بكر ﷺ بعد خروجهما من مكة قاصدين المدينة المنورة. والحديث طويل من رواية عائشة رضي الله عنها قالت : «... ثم لحق رسول الله ﷺ وأبو بكر بغار في جبل ثور فكنا فيه ثلاث ليال يبيت عندهما عبد الله بن أبي بكر وهو غلام شاب ثقف لقن، فيدلج من عندهما بسحر، فيصبح مع قريش بمكة كبائت، فلا يسمع أمرا يكتادان به إلا وعاه حتى يأتيهما بخبر ذلك حين يختلط الظلام...» (٢).
فالمسند الذي يبيّن فيه البخاري قصة عبد الله بن أبي بكر هو الجامع الصحيح (٣).

(١) - هدي الساري ، ص ٤٧٨ منافذ

(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنصار، باب : هجرة النبي ﷺ واصحابه إلى المدينة، (٧/٢٧١-٢٧٣).

(٣) - هذا يؤدّي إلى أن الجامع الصحيح ألف قبل التاريخ الكبير، مع أن المشهور، والمحتمل من كلام البخاري الذي حكاه عن تأليف التاريخ الكبير أنه سابق على الجامع الصحيح. بل إنه من مؤلفاته الأولى إن لم يكن أولها على الإطلاق. وهذا يفتح مجالا للبحث في هذه المسألة : أي الكتابين سابق بالتأليف ؟ أو هل يمكن أن يكون ألفهما بالموازاة مع بعضهما ؟!

٢- أما عن لفظ المختصر فقد قال الإمام البخاري: "عرس بن عميرة. قال سعيد بن كثير بن عمير حدثني عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن أبي عبله عن عدي بن عدي عن العرس بن عميرة وهو من الصحابة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: « إِنَّ الْعَبْدَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ يَعْمَلُ بِعَمَلِ الْجَنَّةِ الْبُرْهَةَ مِنَ الدَّهْرِ فَتَعْرِضُ لَهُ الْجَادَّةُ مِنْ جَوَادِ النَّارِ فَيَعْمَلُ بِهَا حَتَّى يَمُوتَ فَذَلِكَ مِمَّا كُتِبَ لَهُ » (١). وقد بيناه في كتاب المختصر " [ت ٣٨٧ (٧/٨٧)].

ولا أدري ما كتاب المختصر الذي يشير إليه الإمام البخاري، حيث رجعت إلى كتبه: "التاريخ الصغير" و"الجامع الصحيح" ... وحتى "الضعفاء الصغير" فلم أعثر على الحديث ولا على ترجمة العرس بن عميرة فيها.

وفي التهذيب ذكر ابن حجر أن أبا داود والنسائي أخرجا للعرس بن عميرة، وقد روى عن النبي ﷺ وعن أخيه عدي ابن عميرة. وروى عنه أخوه عدي وابن أخيه عدي بن عدي " (٢).

(١) - أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (٣/١٢٠، ٢٢٣، ٢٥٧).
(٢) - ت ٣٤٣ (٧/١٥٨).

المبحث السادس : ذكر الإمام البخاري الأحاديث في التاريخ الكبير

وعلاقة ذلك بتراجم الرواة

ضمّن الإمام البخاري تاريخه عددا هائلا من الأحاديث، يكفي لإدراك حجمها أن نعلم أن ابن أبي حاتم صنف استنادا إليها كتابه "علل الحديث" وهو في مجلدين اثنين وقد خصّه لذكر الأحاديث المعلولة فقط (١). وقد تنوّعت هذه الأحاديث بين مرفوعة وموقوفة، وبين صحيحة ومعلولة، وتعدّدت أغراض البخاري من ذكرها، وقد كان لكل حديث ورد في ترجمة علاقة وطيدة بها قد لا تتبدّى إلا بعد البحث والتنقيب والدراسة، فيدرك حينئذ دقيق علم الإمام البخاري وعبقريته الفذة وفقهه في ذكر الأحاديث خلال تراجم التاريخ الذي يوازي فقهه في وضع تراجم الجامع الصحيح. ويمكن تلخيص منهجه فيما يلي :

- ١- يورد الإمام البخاري الحديث في الترجمة من طريق واحد أو أكثر ويعلّق عليه تصحيحا أو تعليلا أو يسكت عن ذلك.
- ٢- وقد يورد أكثر من حديث في الترجمة الواحدة.
- ٣- وقد يطلق في صاحب الترجمة التي ورد فيها الحديث حكما بالجرح أو التعديل أو يسكت عن ذلك.
- ٤- وأورد الإمام البخاري أحاديث في تراجم معظم الصحابة الذين ترجم لهم في تاريخه. وسلك فيها نفس المسلك، أي أنه صحّح وعلّل وسكت، وهنا يطرح سؤال : لماذا يذكر الإمام البخاري الحديث المعلول في ترجمة الصحابي مع أن العلة فيه هي من جهة أحد الرواة في الإسناد إلى هذا الصحابي وليس من الصحابي نفسه؟! إن الكشف عن جميع أغراض الإمام البخاري من ذكر الأحاديث خلال التراجم أمر عسير المنال إذ يتطلّب تتبّع كلّ التراجم التي وردت فيها الأحاديث ودراستها وهي كثيرة جدا. ولكن يمكن حصر بعضها من خلال تتبّع كل التراجم التي وردت فيها أحاديث وورد في حق أصحابها جرح أو تعديل، حيث أراد بذلك الإشارة إلى التفرد في الراوي، أو المروي أو كليهما.

(١) - وسجلت رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية في تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير من أول حرف منه إلى حرف السين وهذا كله دليل على قيمة المادة الحديثية الضخمة التي يزخر بها الكتاب رغم أنه كتاب تراجم بالدرجة الأولى والرسالة ذكرها : زيد بن عبد المحسن آل حسين، دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية، ط٢، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، رقم ١٨٥٠.

- فإما أن الراوي لم يعرف ولم يرد ذكره إلا في هذا الحديث.
- أو أن الحديث من رواية هذا الراوي وحده فهو مداره ولا يعرف من رواية غيره.
- أو أن الراوي لم يعرف إلا بهذا الحديث ولم يتابعه عليه أحد. وستأتي أمثلة ذلك في مكانها من فصل الجرح.

أما مراد البخاري من ذكر الحديث في ترجمة الصحابي فليستدل به على صحبته، لأن فيه أنه سأل النبي ﷺ، أو أن النبي ﷺ دعا له، أو أنه شهد النبي ﷺ يفعل فعلا أو يقره، وغيرها من الأمور التي تفيد صحبة الرجل.

أما إذا كان الحديث معلولا ومع هذا ذكره في ترجمة الصحابي-وليس ترجمة الراوي الذي جاءت العلة من جهته-فذلك عندما لا يعرف الصحابي أولا يشتهر بغير هذا الحديث. ويريد أن يشير إلى أنه لم يُرَوَّ عنه إلا حديث واحد ليس بصحيح.

وعبارة البخاري متحفظة جدا في تراجم الصحابة التي وردت فيها أحاديث معلولة حيث يقول عند نهاية الترجمة: "لم يصح إسناده"، أو "حديثه ليس من وجه صحيح"، أو "في إسناده نظر"، أو "إسناده ليس بالقائم" ... إلخ. وستأتي نماذج من ذلك في مباحثها من ألفاظ الجرح المختلفة ومنهجه في استعمالها.

المبحث السابع: تأصيل لمذهب الإمام البخاري في العنونة

من خلال تراجم التاريخ الكبير

مسألة العنونة والسماع هي من أهم مسائل علوم الحديث. اختلفت آراء العلماء ومذاهبهم فيها، ووسم الإمام البخاري بالتشدد والتعننت. فقد كان رحمه الله لا يحمل الحديث المعنعن على الاتصال حتى يثبت أن المعنعن قد اجتمع بمن عنعن عنه ولو مرة واحدة. ولا يشفع للمنعن عند البخاري لقبول حديثه وحمله على الاتصال أن يكون ثقة وغير مدلس ومعاصرا لمن عنعن عنه وإن شفع له ذلك عند الإمام مسلم. "وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه حتى أنه ربما خرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئا معنعنا" (١).

وتراجم التاريخ الكبير توضح بدقة عنايته بمسألة السماع والعنونة إذ نجد رحمه الله حريصا أشد الحرص على أن يبين في ترجمة الرجل ممن سمع، ومن لقي، وعن يروي، مستعملا في ذلك عبارات دقيقة وواضحة فيقول في الترجمة نفسها: "... سمع من ... وعن ... " أو يقول: "سمع ... ورأى ... ويروي عن ... " وغيرها من العبارات الدقيقة في بيان من سمع منهم الراوي من بين من لقيهم. ومثال ذلك:

- حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني، سمع عثمان. سمع منه عروة بن الزبير وعطاء بن يزيد وأبو سلمة وجامع بن شداد ومعاذ بن عبد الرحمن والحسن والوليد أبو البشر ومعبد الجهني ونافع. ومن روى عنه فلم يذكر سماعا: مسلم بن كيسان وابن المنكدر وزيد بن أسلم وبكير والمطلب بن حنطب وابن أبي المخارق.... [ت٢٨٧(٣/٨٠)].

- عبد الله بن يزيد بن فنطس الهذلي المديني سمع السائب بن يزيد وسعيد بن المسيب. ورأى أنسا وعمر بن عبد العزيز. [ت٧٤١(٥/٢٢٧)].

- عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي. سمع أباه وعن حزم بن أبي كعب سمع منه طالب بن حبيب وروى عنه عاصم بن عمر [ت٨٦١(٥/٢٦٦)].

- عمر بن عمران الأعمى. سمع أبا رجاء ورأى الحسن وعن الحجاج وعن أبي نضرة قوله. [ت١٠١٠(٦/١٨٠)].

- ... سمع أباه وأدرك أبا حميد [ت٣(٧/٣)].

- العلاء بن خالد: حدثنا عطاء وعلي بن العلاء وعن قتادة وثابت. [ت٣١٧١(٦/٥١٦)].

وهذا هو المنهج الذي سار عليه رحمه الله في كل تراجم كتابه، لم يجد عنه ولم يخالفه ولا مرة واحدة. ففي كل ترجمة أودعها "التاريخ الكبير" يذكر من لقي صاحبها ولم يثبت أنه سمع منهم، ومن رأى ولم يحدثهم أو يحدثوه، ومن روى عنهم ولم يثبت أنه لقيهم أو سمع منهم، ومن سمع منهم وأخذ عنهم مباشرة.

(١)- ابن حجر، هدي الساري، ص ١٢

فاهتمامه رحمه الله بسماع الراوي ممن يروي عنه كان شديداً، وقد أعل أحاديث كثيرة ذكرها أثناء بعض تراجم الكتاب لعدم ثبوت سماع رواتها ممن يروون عنهم من ذلك : ذكر في ترجمة محمد بن أبان الأنصاري حديثه عن عائشة «ثَلَاثٌ مِنَ النَّبُوَّةِ، تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ وَوَضْعُ الرَّجْلِ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ» (١). قال أبو عبد الله : ولا نعرف لمحمد سماعاً من عائشة. [ت٤٧(٣٢/١)].

- وذكر لمحمد بن صفوان الجمحي حديثه عن سعيد بن المسيب عن سعد قال النبي ﷺ : « أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا النَّبُوَّةَ » (٢) : قال أبو عبد الله : لم يذكر سماعاً من سعيد فلا أدري أسمع منه أم لا. [ت٣٣٣(١١٥/١)].

وجزم البخاري بعدم سماع بعض الرواة من رواة آخرين كقوله مثلاً :

- الأشدق أدركه ابن عيينة بمكة خرج ولم يسمع منه [ت١٨٨٨(٣٩/٤)].

- ... روى عنه هشيم ولم يسمع منه. [ت٧٥٤(١٦٩/٧)].

فحرصه على ذكر سماع الراوي أو عدم سماعه ممن يروي عنه، والتوقف في ذلك إذا لم يتبين له، وتعليل أحاديث كثيرة بعدم تصريح رواتها بالسماع ممن يروون عنه، كل ذلك يدل على درجة إتقانه في ضبط شيوخ كل راوٍ ممن لقي أو سمع منهم، وكذا ضبط الأحاديث ثابتة الصحة بعدم تطرق أي احتمال للانقطاع أو التدليس إليها. واهتمام البخاري بثبوت سماع الراوي من شيخه كان بدءاً من الطبقات الأولى من الرواة وهم الذين عاصروا النبي ﷺ وأدركوا زمانه، حيث يقول فيمن لقي النبي ﷺ وثبت له صحبته : "صحب النبي ﷺ"، أو "سمع النبي ﷺ"، أو "له صحبة" أو "صاحب النبي ﷺ" ولكنه يقول فيمن لم يثبت عنده سماعه من النبي ﷺ :

- عبد الله بن عكيم الجهني. أدرك زمان النبي ﷺ ولا يعرف له سماع صحيح ... [ت٦٧(٣٩/٥)].

- الأسود بن خلف بن عبد يغوث القرشي أدرك النبي ﷺ ... [ت١٤٢٣(٤٤٤/١)].

وقد ذكرت المصادر (٣) أن الأسود أسلم يوم الفتح.

(١)- جلال الدين السيوطي، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، ط١، بيروت : دار الفكر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، (٥٢٩/١) وعزاه إلى الطبراني في المعجم الكبير قال حديث حسن.

(٢)- في صحيح البخاري : حدثنا بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد قال : سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه قال : قال النبي ﷺ : « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ». كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب (٧٥/٧).

(٣)- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ط١، تحقيق صه محمد الزيني، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دت، ١٥٦(٦٦/١).

أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، الإستهباب في معرفة الأصحاب، ط١، تحقيق طه محمد الزيني، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دت، ٤٣(١٦٩/١).

وعز الدين ابن الأثير، اسد الغابة في معرفة الصحابة، دط، بيروت : دار إحياء التراث العربي، (٨٤/١).

المبحث الثامن: الاعتراضات على كتاب التاريخ الكبير

رغم إعجاب الأئمة بتاريخ البخاري وإشادتهم به وإطرائهم عليه، فإنه لم يسلم من انتقادات واعتراضات تمثلت أساساً في اعتراضى :

- ١- ابن أبي حاتم الرازي في كتاب سماه: "بيان خطأ البخاري في تاريخه" وقد طبع في مجلد صغير.
- ٢- والخطيب البغدادي في كتاب سماه: "موضح أوهام الجمع والتفريق" وقد طبع في مجلدين متوسطين.

وكلا الكتاين بتحقيق العلامة "عبد الرحمن بن يحيى المعلمي" الذي عقب عليهما تعقيبات نفيسة جداً، وموضوعهما كما يدل عليه عنوانهما هو: بيان ما وقع للإمام البخاري من أخطاء وأوهام في الجمع بين راويين فأكثر وجعلهم رجلاً واحداً، أو تفريق واحد وجعله أكثر من راو بناء على تعدد الأسماء فيه.

أما كتاب ابن أبي حاتم فجاء في أوله: "قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قال أبو زرعة رضي الله عنه: حمل إلي الفضل بن العباس المعروف بالصائغ (١) كتاب التاريخ ذكر أنه كتبه من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري فوجدت فيه: ... (٢) وبدأ يسرد التراجم التي رأى فيها خطأ مع إيراد ما رآه صواباً في كل واحدة منها، قال المعلمي: "والشواهد تقضي أن أبا زرعة استقرأ تلك النسخة من أولها إلى آخرها ونبه على ما رآه خطأ أو شبهه مع بيان الصواب عنده. وترك بياضاً في مواضع، ثم تلاه أبو حاتم فوافقه تارة وخالفه أخرى. واستدرك مواضع (٣)".

وقد وقف الخطيب على كتاب ابن أبي حاتم الرازي فقال: "ونظرت فيه فوجدت كثيراً منها لا تلزمه، وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياء هي مدونة في تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه (٤). فكان هذا اعتراض من الخطيب البغدادي على اعتراض أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين على البخاري.

-
- (١) - هو الحافظ الناقد أبو بكر الفضل بن العباس الرازي، فضلك الصائغ، أحد الأئمة، (ت ٢٧٠هـ). [تذكرة الحفاظ (٢/٦٠٠)، سير الأعلام (١٢/٦٣٠)].
 - (٢) - عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، بيان خطأ البخاري في تاريخه، ط ٢، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، بيروت: دار الفكر، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص ٢.
 - (٣) - المصدر نفسه، ص: ب
 - (٤) - موضح أوهام الجمع والتفريق، (١/٨).

وبعد مقدمة طويلة، شرع الخطيب البغدادي في ذكر أوهام البخاري أو ما بدا له كذلك. وكان مدخله إليها عبارة: "فمن أوهام البخاري في الجمع والتفريق أنه قال في تاريخه الكبير الذي يرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان ابن فارس الدلال النيسابوري في باب المحمدين وهو الباب الذي افتتح به الكتاب: ... (١)".

فالخطيب اعتمد على نسخة التاريخ الكبير التي يرويها محمد بن سليمان بن فارس، في حين اعتمد أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان على النسخة التي يرويها الفضل بن العباس الصائغ. وقد جعل الشيخ عبد الرحمن المعلمي هذا الاختلاف في النسخ سبب وجود اعتراضات على البخاري لا محل لوجودها في الواقع لو أنهم اعتمدوا النسخة الأخيرة المصححة لكتاب التاريخ التي هي من رواية محمد بن سهل الكردي. واستند الشيخ المعلمي في هذا إلى ما جاء عن البخاري واشتهر: "لونشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت التاريخ. صنفته ثلاث مرات" (٢). وقوله كذلك: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات" (٣). قال المعلمي: "يعني والله أعلم أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس، ثم يأخذ يزيد في نسخته ويصلح ثم يخرجه مرة ثانية، ثم يعود يزيد ويصلح حتى يخرجه الثالثة. وهذا ثابت للتاريخ كما يأتي" (٤).

فما جاء عند ابن أبي حاتم من اعتراضات أبيه وأبي زرعة على البخاري قد كان بالنظر إلى النسخة الأولى التي أخرجها البخاري لكتابه، ولهذا لما وقف الخطيب البغدادي على اعتراضاتهما اعترض عليهما لأنه في نسخته من التاريخ وهي النسخة الثانية وجد أن بعض مذكره الرازيان على الخطأ وصوبه هو على ما صوبه. ولما قابل الشيخ المعلمي ما اعترض به الخطيب على البخاري وجد أن كثيراً مما ذكره الخطيب على أنه خطأ وصوبه هو في التاريخ على ما صوبه. فكانت النسخة الثالثة والأخيرة للتاريخ قد نفت جل اعتراضات الأئمة على الإمام البخاري، وما ثبت من اعتراضهم عليه إلا شئ يسير، رد المعلمي أكثره لعدم لزومه. كأن يذكر الإمام البخاري رجلاً عرف باسمين في موضعين مختلفين لاقتضاء ترتيب كتابه على الحروف ذلك فيتعقبه الخطيب بأنه وهم وتفريق بين راو واحد وجعله راويان، مع أن سوق البخاري لهذه الترجمة في الموضعين المختلفين واضح في أنها لم تلتبس عليه ولا يقول فيها بالتفريق.

ومنها كذلك أنه يذكر اسمين مختلفين فيقول في الثاني: أراه هو الأول. أي أنه يتهياً له أنه هو الراوي الأول ولكنه لا يجزم به. فيقول الخطيب أنه وهم فيه وجمع بين الترجمتين.

(١) - المصدر السابق، (٩/١)

(٢) - سير الأعلام، (٤٠٣/١٢)

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - الموضح، ص ١١٠.

قال عبد الرحمن المعلمي معقبا على عمل الخطيب البغدادي في توهيم الإمام البخاري وتخطئته: "إنه لم ينصف البخاري فقد ذكر له نحو ثمانين قضية سماها أوهاما، وهذا العدد وإن لم يكن شيئا بالنسبة إلى بضعه عشر ألف ترجمة جمعها البخاري من الأسانيد، فالواقع أنه لا يلزم البخاري من ذلك إلا اليسير" (١).

وقال أيضا: "... لو تحرى البخاري أن لا يقع له خطأ البتة لترك علمه في صدره، على أن كثيرا من القضايا التي ذكر الخطيب أن البخاري وهم فيها إنما جاء الوهم فيها من نسخة الخطيب أو من غفلته عن اصطلاح البخاري أو إشارته" (٢).

فاعتذر المعلمي للإمام البخاري في وقوع بعض الأوهام له، بأن عدد تراجم تاريخه كبير، وأن هذه الأخطاء والأوهام ليست من قبيل أوهام الرواة الناشئة عن الغفلة والنسيان. "فغالبا الخطأ الذي تتجه نسبه إلى البخاري نفسه أو إلى أبي زرعة إنما هو من الخطأ الاجتهادي الذي يوقع فيه اشتباه الحال وخفاء الدليل" (٣).

(١) - المصدر السابق، ص ٩
(٢) - المصدر نفسه، ص ٨
(٣) - بيان خطأ البخاري في تاريخه، ص : و .

المبحث التاسع: أهمية كتاب التاريخ ومكانته العلمية:

لا يشكّن أحد في مكانة التاريخ الكبير ومنزلته بين غيره من كتب هذا الشأن إذ كان مدار جميعها عليه واستمدادها منه. وكل مؤلف بعد التاريخ إنما هو عيال عليه سواء كان في الرجال أو العلل، مما يعني أن كتاب التاريخ اشتمل على العلمين معا وزخر بدقائق أسرارها.

وقد صرح الأئمة بعد البخاري بإفادتهم من تاريخه وإعجابهم به، حيث حكينا قول وراقه محمد بن أبي حاتم: "سمعت أبا سهل محمودا الشافعي يقول: سمعت أكثر من ثلاثين عالما من علماء مصر يقولون: حاجتنا من الدنيا النظر في تاريخ محمد بن إسماعيل" (١).

وحكى ابن حجر عن الحافظ أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة (٢): "لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن تاريخ محمد بن إسماعيل" (٣). وأعجب شيخه الإمام الجهني ابن راهويه بتاريخه وبهر به فأخذه ودخل على الأمير عبد الله بن طاهر وقال له: "أيها الأمير! ألا أريك سحرا ١٤" (٤).

وأشاد به تلميذه أبو عيسى الترمذي فقال:

"لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل" (٥). وعقب ابن رجب على قول الترمذي هذا فقال: "... مع أنه رأى أبا زرعة وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وذاكرهما. ولكن أكثر علمه مستفاد من البخاري. وكلامه كالصريح في تفضيل البخاري في هذا العلم على أبي زرعة والدارمي وغيرهما" (٦).

(١) - الذهبي، سير الأعلام، (٤٢٦/١٢)

(٢) - هو حافظ العصر والمحدث البحر أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي. كان أبوه نحويا صالحا يلقب بعقدة. (ت ٣٣٢ هـ). [تذكرة الحفاظ (٣/٨٣٩-٨٤٢)، سير أعلام النبلاء (١٥/٣٤٠)].

(٣) - هدي الساري، ص ٤٨٥

(٤) - سير الأعلام (١٢/٤٠٣)

(٥) - ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص ٤٥

(٦) - المصدر نفسه، ص ٤٦

ووصف ابن رجب الحنبلي كتاب التاريخ بأنه شامل لكل مسائل علوم الحديث ومباحثه، وقد استفاد منه الأئمة في تأليفهم واستمدوا منه مادتها، قال: "هو كتاب جليل لم يسبق إلى مثله رحمه الله ﷺ وهو جامع لذلك كله [يعني التواريخ والعلل والأسماء فقد كان بصدد الكلام عنها]. ثم لما وقف عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان رحمهما الله صنفا على منواله كتابين: أحدهما كتاب الجرح والتعديل وفيه ذكر الأسماء فقط وزادا على ما ذكره البخاري أشياء من الجرح والتعديل وفي كتابهما من ذلك شيء كثير لم يذكره البخاري. والثاني كتاب العلل أفرادا فيه الكلام في العلل" (١).

فأهمية "التاريخ الكبير" وقيمتها العلمية هي فيما امتاز به من ميزات كبيرة أهلته لتصدر كل ما كان قبله وبعده من المؤلفات في هذا العلم الشريف. وتتمثل هذه المميزات أساسا في:

- ١- أنه أول مصنف جامع لكل نقلة الآثار ورواة الأخبار من زمن النبي ﷺ إلى زمن البخاري، على اختلاف أمصارهم وطبقاتهم ومراتبهم.
- ٢- أنه أول مصنف رتب مادته العلمية ترتيبا مبتكرا، بحسب ترتيب حروف المعجم، فكان بذلك عملا في غاية الدقة والمنهجية العلمية.
- ٣- أنه احتوى على جميع أقسام علوم الحديث: علم الرجال وكل ما يتعلق به من الجرح والتعديل، والوفيات، والأنساب، والمؤلفات والمختلف ... وعلم العلل.
- ٤- أنه حوى عددا هائلا من الأحاديث والروايات، انفرد ببعضها وكان هو مصدرها الوحيد فلا توجد في غيره من المصنفات.
- ٥- أنه يبين براءة وعبقريّة فذة العلاقة الدقيقة والقويّة للتعليل والتصحيح بالجرح والتعديل، وذلك بإيراده خلال التراجم روايات تكشف عن ضبط أصحابها وإتقانهم، أو خطئهم وهمهم، أو كذبهم.

وأخيرا فإن أهمية كتاب "التاريخ الكبير" ومكاته العلمية لا تخفى على طالب علم ومشتغل بالسنة النبوية الشريفة إذ إنه زخر بدقائق علومها التي ضمنها إياه البخاري. فمنهج عبقرى قد يحتاج الكشف عنه إلى دراسة تركز أساسا على التتبع والمقارنة. وسأحاول الكشف عن هذا المنهج في مجال الجرح والتعديل مبتدئة بمنهج الإمام البخاري في الجرح لسعة مادته وكبر حجمها وهو الباب القادم.

(١)- شرح علل الترمذي، ص ٤٥-٤٦

الباب الثاني

منهج الإمام البخاري في الجرح

أجمع علماء الحديث وأئمتهم على أن رواة الآثار وناقليها على مراتب متفاوتة، منهم من بلغ أعلى درجات الثقة وأرفعها ومنهم من نزل إلى أرذل منازل الضعف وأضعفها، وبين المرتبتين مراتب متباينة رتبها ابن أبي حاتم ترتيباً حسناً فقال (رحمه الله) تحت عنوان طبقات الرواة: "... ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهيزة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.

ويعرف منهم من كان عدلاً في نفسه من أهل الثبوت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه فهؤلاء هم أهل العدالة. ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبوت الذي يهيم أحياناً وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه أيضاً. ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط وهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به. " (١)

ويقابل هذه المراتب ألفاظ استحدثها نقاد الحديث وأئمتهم لوصف رجال كل مرتبة بما يلائمهم من وصف فصار هناك ما يعرف بالألفاظ الجرح والتعديل التي يعبر بكل لفظ أو مجموعة ألفاظ منها على طبقة من طبقات الرواة ومرتبة من مراتبهم فتتجت عن ذلك مراتب ألفاظ الجرح والتعديل التي عدّها البعض أربع مراتب والبعض الآخر خمس مراتب وهناك من جعلها ست مراتب. كما اختلف مرادهم من بعض هذه الألفاظ حيث اشتهر في إطلاقها ولكن اختلفوا في معانيها فوجدت بذلك مصطلحات نقدية في الرجال هي خاصة بإمام معين من أئمة الجرح والتعديل اشتهر باستعمالها على وجه خاص به ومثاله ما رواه الخطيب البغدادي بسنده إلى أحمد بن أبي خيثمة أنه قال: " قلت ليحي ابن معين إنك تقول فلان ليس به بأس وفلان ضعيف. قال: إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة وإذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة، لا يكتب حديثه " (٢). فكان ابن معين هو وحده الذي استعمل مصطلح "ليس به بأس" بمعنى "ثقة" فساوى بين اللفظتين.

والإمام البخاري رحمه الله انفرد باستعمال بعض ألفاظ الجرح التي لم يسبقه إليها أحد من أئمة الجرح والتعديل، مع مشاركته لهم في أكثر الألفاظ الأخرى. وفي أحيان كثيرة لا يجرح الراوي بنفسه وإنما ينقل فيه قول غيره من الأئمة. وعليه فالرواة الجرحون في التاريخ الكبير على قسمين:

(١) - مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (٦/١)

(٢) - أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، دط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، دت، ص ٢٢

١- قسم جرحهم البخاري بنفسه، اعتمادا على معرفته المباشرة بهم، واطلاعه على أحوالهم، وسيره مروياتهم. وألفاظه في ذلك على قسمين أيضا :

أ- قسم اختص به دون غيره كلفظي : "سكتوا عنه" و" فيه نظر".

ب- وقسم شارك فيه جميع أئمة الجرح والتعديل مثل : "منكر الحديث" و"ضعيف" و"متروك" وغيرها ...

٢- والقسم الثاني من الرواة لم يجرحهم البخاري بنفسه وإنما نقل فيهم أقوال غيره من الأئمة وكان نقلا متفاوتا بين الإكثار عن بعضهم والإقلال عن البعض الآخر.

ولكن العدد الأكبر من الرواة المجروحين جرحهم بنفسه، فقد كان رحمه الله من النقاد الكبار العالمين بأحوال الرواة ومراتبهم، وبكل ما يتعلق بالراوي من نسب، وكنية، وشيوخ، وتلامذة، وكتب، ورحلات، وطريقة تحمل وأداء للحديث.

قال رحمه الله : " لم تكن كتابي للحديث كما كتب هؤلاء. كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبته وحمله الحديث إن كان الرجل فهما. فإن لم يكن سألته أن يخرج إلي أصله ونسخته. أما الآخرون لا يبألون ما يكتبون وماذا يكتبون " (١).

فكانت إحاطته بأحوال الرواة الذين عاصروهم شاملة ودقيقة، إذ إنه خير حفظهم وعدالتهم، وسير أخبارهم ومروياتهم، ولذلك باشر فيهم الجرح بنفسه لمعرفة الكافية بهم.

أما الرواة الذين لم يعاصروهم ولم يخبرهم الخبرة الكافية، أو خير كذبهم، فإنه ينقل أقوال الأئمة فيهم. وربما كان له فيهم نفس الرأي أو أشد ولكنه لا يصرح به مادام وجد غيره يقول به.

قال ورآقه : " سمعته يقول : لا يكون لي خصم في الآخرة، فقلت : إن بعض الناس ينقمون عليك التاريخ. يقولون فيه اغتيال الناس. فقال : إنما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا وقد قال النبي ﷺ : « بِئْسَ أَخْوُ الْعَشِيرَةِ » (٢) " (٣).

فالإمام البخاري تكلم في الرواة كما تكلم غيره من النقاد، وجرح كثيرا منهم كما جرحهم غيره، ولكن ألفاظه في الجرح خلت من كل لفظ شنيع في الوصف غليظ فيه. وهذا هو ورعه الذي تحدث عنه كثير من الأئمة. فإن أكثر الألفاظ الجارحة استعمالا عنده :

(١)- الذهبي ، سير الأعلام، (٤٠٦/١٢)

(٢)- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب : لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفحشا (٤٥٢/١٠) وباب : ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب (٤٧١/١٠) وباب : المداراة مع الناس (٥٢٨/١٠). وأبو داود في كتاب الأدب، باب : في حسن العشرة (٢٥١/٤).

(٣)- سير الأعلام، (٤٤١/١٢).

- ١- منكر الحديث ويدخل تحته : عنده مناكير أو في حديثه مناكير أو ما شابههما.
 - ٢- فيه نظر أو في حديثه نظر أو في إسناده نظر ...
 - ٣- لا يصح، ولا يصح حديثه، وحديثه ليس من وجه صحيح ...
 - ٤- تركوه وتركه فلان.
 - ٥- سكتوا عنه.
 - ٦- يتكلمون فيه أو في حفظه أو في حديثه أو يتكلم فيه ...
 - ٧- لا يتابع في حديثه، يخالف في حديثه ...
 - ٨- ضعيف أو ضعفه فلان.
 - ٩- ليس بالقائم، حديثه ليس بالقائم، لم يقم حديثه ...
 - ١٠- مضطرب، حديثه مضطرب، يضطرب في حديثه ...
 - ١١- يهيم في حديثه، لئن الحديث، تعرف وتنكر، يعرف حديثه وينكر ...
 - ١٢- عنده عجائب، ذهب حديثه، لم يثبت حديثه، ...
- وغيرها من الألفاظ.

و لم يطلق قط لفظ دجال أو وضاع. وإن أطلق مرة لفظ كذاب إنما كان يقول : رمي بالكذب، قال فيه فلان كذاب، نسبه فلان إلى الكذب، قال فيه فلان معروف بالكذب.

وفي هذا الباب سأتناول بالدراسة منهج الإمام البخاري في الجرح من خلال تتبع ألفاظه فيه، جاعلة ألفاظه التي تفرد بها في قسم خاص، والتي شارك فيها النقاد في قسم آخر.

القسم الأول

ألفاظ الجرح التي تفرّد بها ومنهجه في استعمالها

اختص الإمام البخاري بألفاظ جرح لم يسبقه إلى استعمالها أحد، وورد بعضها عن أبي حاتم الرازي فيما يرويه عنه ابنه في كتاب الجرح والتعديل وكما هو معلوم فإن هذا الكتاب لم يؤلف إلا بعد كتاب التاريخ الكبير بل إنه ألف على منواله وطريقته واستمدادا من مادته الغزيرة. " فإن أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين لما وقفا على كتاب تاريخ البخاري صنفا على منواله كتابين أحدهما كتاب الجرح والتعديل وفيه ذكر الأسماء فقط وزادا على ما ذكره البخاري أشياء من الجرح والتعديل. والثاني كتاب العلل أفرادا فيه الكلام على العلل " (١).

وقد كانت الألفاظ التي اختص بها الإمام البخاري غامضة الدلالة : وجاء كل لفظ منها بأكثر من صيغة. مما زاد في اشتباه معانيها، وأدى إلى اختلاف تفسيرها عند العلماء. وهذه الألفاظ هي :

أ- لفظنا " سكتوا عنه " و " فيه نظر " وهما من أشد وأقوى ألفاظ الجرح عنده، اشتهر القول بأنه يطلقهما في صنف المتروكين من الرواة ولكن بعض المعاصرين فصل القول في لفظ " فيه نظر " ولم يعتبره من ألفاظ الترك مطلقا، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه.

ب- لفظنا : " لا يصح أو لا يصح حديثه " و " يتكلمون فيه أو في حفظه أو حديثه " ولم أجد من قال باختصاص البخاري بهما إلا عبد الفتاح أبو غدة قال عن لفظ " لا يصح حديثه " : " ... هذا من اصطلاحات البخاري الخاصة به " (٢).

وهذا ما تأكد لدي بعد التقصي والدراسة المقارنة حيث لم أقف على من جرح بلفظ " لا يصح " وإنما كانت العبارة تطلق ويقصد بها تضعيف الحديث ونفي الصحة عنه وليس تجريح الراوي فقد يكون ثقة. والإمام البخاري هو وحده الذي استعمل هذا اللفظ كمصطلح جرح عنده.

وكذلك الأمر بالنسبة للفظ " يتكلمون فيه "، فقد كان الأئمة يفصحون عن كلامهم في الراوي : هل هو كذاب ؟ أم صاحب بدعة أم سيئ الحفظ ..؟

أما البخاري فيكتفي بالقول " يتكلمون فيه " دون أن يفصح عن مضمون هذا الكلام.

ج- لفظة : " منكر الحديث " : وهذه أدرجتها في هذا القسم ليس لاختصاص البخاري بها فهي شائعة مشتهرة بين الأئمة. ولكن لموقفه الخاص حيث إنه يطلقها فيمن لا تحمل الرواية عنه عنده. حكى السخاوي عنه أنه قال :

(١) - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص ٤٥-٤٦

(٢) - الرفع والتكميل، ص ٤٠٥، انظر الهامش.

" كل من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به. وفي لفظ - لا تحل الرواية عنه " (١). أما غيره فيقول في الراوي منكر الحديث وقد يكتب حديثه ولا يتركه مطلقا. وعليه فإن هذا القسم الأول من باب الجرح اشتمل على ألفاظ البخاري الخاصة به تعبيرا أو معنى. وقد حوى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : خصّصته للفظي " سكتوا عنه " و " فيه نظر " .

الفصل الثاني : جعلته للفظي " لا يصح " و " يتكلمون فيه " .

الفصل الثالث : خاص بلفظ " منكر الحديث " ...

(١) - فتح المغيبي، (١/٣٧٣).

الفصل الأول

لفظتا:

"سكتوا عنه"

و

"فيه نظر" (في حديثه نظر، في إسناده نظر، ...)

أجمع العلماء على اختصاص البخاري بلفظي " سكتوا عنه " و " فيه نظر " وتدني مرتبتهما عنده حيث يطلقهما في أدنى الرواة منازلًا.

وقد ورد لفظ " فيه نظر " بصيغ مختلفة ومتعددة مثل : " فيه نظر "، " في حديثه نظر "، " في إسناده نظر "، " في صحة خبره نظر "، " فيه بعض النظر. " ... مما أدى ببعض العلماء إلى القول بوجود فرق بين صيغة وأخرى بينما لم يفرق بعضهم الآخر بين هذه الصيغ وأنزلها كلها منزلة واحدة.

وفي هذا الفصل، سأتناول اللفظتين : " سكتوا عنه " و " فيه نظر " - بمختلف صيغه - بالدراسة للوقوف بالدليل والمثال على معانها ومرتبتهما والاختلاف بينهما، وبين صيغ اللفظ الواحد. وقد جعلته في نقطتين :

المبحث الأول : لفظ " سكتوا عنه "

المبحث الثاني : لفظ " فيه نظر " مع مراعاة اختلاف صيغه

المبحث الأول : " سكتوا عنه "

أطلق الإمام البخاري لفظة " سكتوا عنه " في بعض تراجم التاريخ وهي عبارة توحى في ظاهرها بأن الذي قيلت فيه مستور الحال، لا يعلم من ظاهر حاله شيء يجرح به أو يعدل فكان في عداد المسكوت عنهم لأن أئمة الجرح والتعديل لم يتكلموا فيه بجرح أو تعديل. غير أننا نجد خلاف هذا المعنى في ترجمتي محمد بن عمر الواقدي، والقاسم ابن عبد الله بن عمر العمري، حيث قال في الأولى : " سكتوا عنه تركه أحمد وابن نمير " (١). وقال في الثانية : " سكتوا عنه. قال أحمد كان يكذب " (٢). مما يدل على أنه ورد في حقهما قبح وتجريح من قبل أئمة الجرح والتعديل وأنهم لم يسكتوا عنهما.

فلماذا يورد في الترجمتين كليهما عبارة "سكتوا عنه" ؟.

إن عبارة "سكتوا عنه" التي اختارها الإمام البخاري ليعلق بها على بعض الرواة، هي من أشد عبارات الجرح عنده، فهو يطلقها في صنف من الرواة أجمع النقاد على ضعفهم الشديد. وتركهم، بل كذبهم، فلم يرووا عنهم شيئاً ولم يحدثوا بأحاديثهم.

لذا يمكن اعتبار عبارة " سكتوا عنه " مقابلة لعبارة " رروا عنه " أو " كتبوا حديثه "، فمصطلح " سكتوا عنه " يعني " لم يحدثوا عنه " و " لم يكتبوا حديثه " ولو اعتباراً ومتابعة.

قال الذهبي : " أما قول البخاري : " سكتوا عنه " فظاهرها أنهم ما تعرفوا له بجرح ولا تعديل وعلما مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه " (٣).

وقال العراقي في الألفية والسخاوي في شرحها إن البخاري كثيراً ما يعبر بـ " فيه نظر " و " سكتوا عنه " فيمن تركوا حديثه وإن ابن كثير قال : " إن اللفظتين هما أدنى المنازل عنده وأردئها " (٤).

ولقد تبعت كل التراجم التي ورد فيها لفظ " سكتوا عنه " عند البخاري وعددها ست عشرة ترجمة، فوجدت أن لا واحدة منها خلت من أوصاف جرح غليظة وصفها بها الأئمة وذكرها مفصل في كل كتب الرجال السابقة واللاحقة لكتاب التاريخ الكبير. ووجدت اتفاقهم على نفس الحكم في راو معين قائم، وهو الترك وربما الاتهام بالكذب.

وقد أورد الإمام البخاري في غير التاريخ الكبير في تراجم بعض الرواة الذين قال فيهم في التاريخ :

" سكتوا عنه " صيغا أخرى كقوله : " متروك " أو " تركوه " أو " ذاهب " أو " لا يكتب حديثه البتة ". ففسر رحمه الله مصطلحه الغامض بمصطلحات أخرى أوضح معنى، تكشف عن مرتبة هؤلاء الرواة ألا وهي الترك.

(١) - التاريخ الكبير، ت ٥٤٣ (١٧٨/١)

(٢) - المصدر نفسه، ت ٧٣٠ (١٦٤/٧)

(٣) - الموقظة، (٨٣)

(٤) - فتح المغيبي، (٣٧١/١) بتصرف.

وقد اختصر البخاري هذه التراجم مكتفياً فيها بذكر اسم صاحب الترجمة، وكنيته، ونسبه، ونادراً ما يذكر أحد شيوخه أو سنة وفاته. ومثاله :

- مسيب بن شريك أبو سعيد التميمي سكتوا عنه مات سنة ست وثمانين ومائة. [ت ١٧٨٩ (٤٠٨/٧)].
- الهيثم بن عدي الطائي. سكتوا عنه. أراه أبا عبد الرحمان [ت ٢٧٧٥ (٢١٨/٨)].
- وهب بن وهب أبو البخترى القاضي سكتوا عنه كان وكيع يرميه بالكذب. [ت ٢٥٨١ (١٧٠/٨)].
- القاسم بن عبد الله بن عمر العمري عن عبد الله بن محمد ابن عقيل. سكتوا عنه. مدني. قال أحمد كان يكذب [ت ٧٣٠ (١٦٤/٧)].
- محمد بن عمر الواقدي مدني قاضي بغداد عن معمر ومالك. سكتوا عنه. تركه أحمد وابن نمير. مات سنة ٢٠٧ أو بعدها بقليل [ت ٥٤٣ (١٧٨/١)].

وعلى هذا النحو، مضى رحمه الله في ذكر كل التراجم التي ورد فيها لفظ " سكتوا عنه " حيث لم يطل فيها ولم يذكر حديثاً في أي واحدة منها، وكانت عبارته في غاية التعفف في حين وصف جلّ الأئمة الآخرين أصحاب تلك التراجم بأوصاف غليظة وأطلقوا فيهم ألفاظ جرح قوية كما يتضح من الأمثلة الآتية :

١- قال البخاري في ترجمة محمد بن عمر الواقدي : " سكتوا عنه تركه أحمد وابن نمير " (١).

وقال في الضعفاء الصغير : " متروك الحديث " (٢)

وقال في التاريخ الصغير : " تركوه " (٣)

وقال فيه يحيى بن معين : " ليس بشيء " (٤)

قال أبو حاتم : " متروك الحديث " (٥)

وقال أبو زرعة : " ضعيف ما يعجبني حديثه إلا على الاعتبار ترك الناس حديثه " (٦)

قال الشافعي : " كتب الواقدي كذب " (٧)

وقال إسحاق بن راهويه : " هو عندي ممن يضع الحديث " (٨)

(١)- التاريخ الكبير، ت ٥٤٣ (١٧٨/١)

(٢)- الإمام البخاري، الضعفاء الصغير، ط١، تحقيق عبد العزيز عز الدين السيروان، بيروت: دار القلم، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م، ت ٣٣٤ ص ٤٨٤.

(٣)- الإمام البخاري، التاريخ الصغير، ط١، تحقيق محمود إبراهيم زايد، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م، (٢/٢٨٣).

(٤)- التاريخ، نص ٦٨٥ (٢/٥٣٢)

(٥)- الجرح والتعديل، ت ٩٢ (٨/٢٠)

(٦)- المصدر نفسه

(٧)- المصدر نفسه

(٨)- المصدر نفسه

وقال النسائي : " متروك الحديث " (١)

وقال ابن حبان : " كان يروي عن الثقات المقلوبات وعن الأثبات المعضلات حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك. كان أحمد يكذبه. وقال علي بن المديني : يضع الحديث " (٢).

وقال ابن عدي : " من يروي عنه الواقدي من الثقات فتلك الأحاديث غير محفوظة عنهم إلا من رواية الواقدي والبلاء منه. ومتون أخبار الواقدي غير محفوظة وهو بين الضعف " (٣).

روى له ابن ماجه حديثا واحدا (٤).

فأقوال الأئمة في محمد بن عمر الواقدي متقاربة، ومنهم من صرح فيه بالكذب والوضع في الحديث وبنكاره متون أخباره وهذا ينزله إلى مرتبة دنيا.

٢- وقال البخاري في ترجمة القاسم بن عبد الله بن عمر العمري :

" سكتوا عنه قال أحمد : كان يكذب " (٥).

وقال فيه يحيى بن معين : " ليس بشيء " (٦).

وقال أبو حاتم : " متروك الحديث " (٧).

وقال أبو زرعة : " ضعيف لا يساوي شيئا متروك الحديث منكر الحديث " (٨).

وقال ابن عدي : " عامة رواياته مما لا يتابع عليه " (٩).

وحكى ابن حجر (١٠) عن أبي داود أنه قال في القاسم بن عبد الله : " ما كتبت له حديثا قط ولا هممت به " وعن ابن المديني قال : " ليس بشيء ".

وعن الدارقطني قال : " ضعيف كثير الخطأ ".

فلم يختلف الأئمة على ضعف القاسم بن عبد الله وصرح فيه أبو حاتم وأبو زرعة بالترك.

(١) - أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، ط١، تحقيق عبد العزيز عز الدين السيروان، بيروت : دار القلم، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ت ٥٣١ ص ٢٠٧.

(٢) - المجروحون، (٢٩٠/٢)

(٣) - الكامل، (٢٢٤٥/٦)

(٤) - ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط١، بيروت : دار الفكر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ت ٦٠٦ (٩/٣٢٣).

(٥) - التاريخ الكبير، ت ٧٣٠ (٧/١٦٤)، والضعفاء الصغير، ت ٣٠٢ ص ٤٧٧، والتاريخ الصغير، (١٣٢/٢).

(٦) - سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ط١، تحقيق أحمد محمد نور سيف، المدينة المنورة : مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ت ٣٣٠ ص ٣٥٤.

(٧) - الجرح والتعديل، ت ٦٤٣ (٧/١١١)

(٨) - المصدر نفسه

(٩) - الكامل، (٦/٢٠٥٨)

(١٠) - التهذيب، ت ٥٨٠ (٨/٢٨٧)

- ٣- قال البخاري : " محمد بن حجاج المصفر . كان ببغداد عن شعبة . أبو عبد الله . سكتوا عنه " (١) .
وقال فيه ابن معين : " ليس بثقة " (٢) .
وقال أبو حاتم : " ذهب حديثه وتركوه " (٣) .
وقال أحمد بن حنبل : " تركنا حديثه " (٤) .
وقال علي بن المديني : " ذهب حديثه " (٥) .
وقال النسائي : " متروك الحديث " (٦) .
وقال ابن حبان : " لا تحل الرواية عنه " (٧) .
وقال ابن عدي : " الضعف على حديثه بين " (٨) .
فجاءت أقوال الأئمة متقاربة في وصف حال محمد بن حجاج المصفر من الضعف الشديد وصرح بعضهم بتركه .

٤- وفي ترجمة إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني لم يزد البخاري أن قال فيها :

- " سكتوا عنه " (٩) .
وقال فيه يحيى بن معين : " ضعيف " (١٠) .
وقال أبو زرعة : " ليس بقوي ضعيف " (١١) .
وقال أحمد بن حنبل : " في سبيل الله دراهم أنفقناها في الذهاب إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم " (١٢) .
وقال النسائي : " متروك الحديث " (١٣) .
وأدخله العقيلي في الضعفاء الكبير وروى عن أحمد بن حنبل قال فيه : " ليس بشيء ليس بثقة " (١٤) .

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٤١ (٦٤/١)

(٢)- التاريخ، نص ٤٩٥٣ (٥١٠/٢)

(٣)- الجرح والتعديل، ت ١٢٨٠ (٢٣٤/٧)

(٤)- المصدر نفسه.

(٥)- المصدر نفسه

(٦)- الضعفاء والمتروكون، ت ٥٣٤ ص ٢٠٧

(٧)- المجروحون، (٢٩٦/٢)

(٨)- الكامل، (٢١٥٧/٦)

(٩)- التاريخ الكبير، ت ٩١٥ (٢٨٤/١)

(١٠)- التاريخ، نص ٣٠٤ (٨/٢)

(١١)- الجرح والتعديل، ت ٢٥٢ (٩٤/٢)

(١٢)- المصدر نفسه

(١٣)- الضعفاء والمتروكون، ت ١٢ ص ٤٤

(١٤)- أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، تحقيق عبد المعطي أمين قلجعي، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ت ٣٦ (٥٠/١) .

وقال ابن حبان : " كان يخطئ ولا يعجبني الاحتجاج به " (١)

وقال ابن عدي : " عامة ما يرويه لا يتابع عليه " (٢)

وأدخله الدارقطني كتابه " الضعفاء والمتروكون " (٣)

وقال الذهبي : " إبراهيم بن الحكم بن أبان تركوه وقل من مشاه " (٤)

وحكى ابن حجر (٥) أن الفسوي قال في إبراهيم بن الحكم : " لا يختلفون في ضعفه "

وأن أبا داود قال : " لا أحدث عنه "

وأن ابن ماجه أخرج له في التفسير.

٥- وذكر البخاري إبراهيم بن عثمان أبو شيبة في التاريخ الكبير (٦) والصغير (٧)، وفي الضعفاء الصغير (٨)

قائلا في كل مرة : " سكتوا عنه " .

وقال فيه ابن معين : " ليس بثقة " (٩).

وفي الجرح والتعديل : " إبراهيم بن عثمان بن عبد الله أبو شيبة العبسي قاضي واسط هو ابن عثمان بن عبد الله ابن المخارق جدبني أبي شيبة.

نا أبي نا محمد بن المنهال الضيرير قال : " زعم يزيد بن زريع بأن عنده كتابا لأبي شيبة، كراسة عظيمة كأنها اللؤلؤ من حسننها ولا أروي منها شيئا أبدا حتى ألقى الله عز وجل. يعني إنكارا على أبي شيبة " (١٠)

ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل أنه قال : " أبو شيبة جدبني أبي شيبة منكر الحديث قريب من الحسن بن عمارة والحسن بن عمارة متروك الحديث " (١١).

وقال ابن أبي حاتم : " سئل أبو زرعة عن إبراهيم بن عثمان أبي شيبة فقال : ضعيف. وسمعت أبي يقول : " أبو شيبة جدبني أبي شيبة ضعيف الحديث سكتوا عنه وتركوا حديثه " (١٢).

(١)- المجروحون، (١١٤/١)

(٢)- الكامل، (٢٤١/١)

(٣)- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، ط١، تحقيق عبد العزيز عز الدين السيروان، بيروت : دار القلم، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ت ٢ ص ٢٦٧

(٤)- شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م ت ٧٢ (٢٧/١)

(٥)- التهذيب، ت ٢٠٥ (١٠٠/١).

(٦)- ت ٩٨٢ (٣١٠/١)

(٧)- (١٧٠/٢)

(٨)- ت ٥ ص ٤٠٧

(٩)- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم، دط، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دمشق - بيروت : دار المأمون للتراث، د.ت، ت ٩٤٩ ص ٢٤٢

(١٠)- ابن أبي حاتم، ت ٣٤٧ (١١٥/٢)

(١١)- الجرح والتعديل، ت ٣٤٧ (١١٥/٢)

(١٢)- المصدر نفسه.

وقال فيه ابن حبان : " كان إذا حدث عن الحكم جاء بأشياء معضلة. وكان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه حتى خرج عن حد الاحتجاج به " (١).

وقال فيه النسائي : " متروك الحديث " (٢). وأدخله الدارقطني في كتابه الضعفاء والمتروكون (٣).

وروى ابن عدي عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه قال : " كتبت إلى شعبة أسأله عن أبي شيبه قاضي واسط فكتب إلي : لا تكن عنه شيئاً ومزق كتابي " (٤). ثم قال ابن عدي بعد أن ساق بعض مرويات أبي شيبه : " ولأبي شيبه أحاديث صالحة غير ما ذكرت عن الحكم وعن غيره وهو ضعيف على ما بينت وهو إن كان نسب إلى الضعف فإنه خير من إبراهيم بن أبي حية " (٥).

وذكر ابن حجر عن أبي داود أنه قال فيه : " ضعيف " وعن الترمذي قال : " منكر الحديث " (٦).

نلاحظ بعدما سقناه من تراجم أورد فيها الإمام البخاري مصطلح " سكتوا عنه " وبعد إجراء مقارنة لما جاء فيها في مختلف كتب الرجال، أن أئمة الجرح والتعديل لم يسكتوا عنها، بل لهم فيها قول مفصل يؤدي في مجمله إلى ضعف أصحابها ووهنهم الشديد. فيسقط بذلك ما وضعناه من احتمال :

أن الراوي الذي قيل فيه " سكتوا عنه " مستور الحال لم يتكلم فيه النقاد بجرح أو تعديل، لأن عملية التبع والدراسة أثبتت عكس ذلك تماماً. وقد ورد عن البخاري - في غير التاريخ الكبير - ما يفسر هذا المصطلح.

ففي ترجمة محمد بن مروان الكوفي التي قال فيها في التاريخ " سكتوا عنه " (٧) قال في الضعفاء الصغير : " محمد ابن مروان الكوفي سكتوا عنه لا يكتب حديثه البتة " (٨). وكذلك الأمر بالنسبة لإبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الخوزي المكي حيث قال عنه في التاريخ الكبير " سكتوا عنه " (٩) وقال في الضعفاء الصغير : " لا يحتجون بحديثه " (١٠) وعندما أورد ابن حجر ترجمته في التهذيب وذكر أقوال النقاد فيه قال : " ... وقال البخاري سكتوا عنه. قال الدولابي يعني تركوه. " (١١) ففسره مصطلح " سكتوا عنه " بمعنى " تركوه "، و" لا يحتجون بحديثه "، و" لا يكتب حديثه البتة ".

وعليه يكون كل من قال فيه الإمام البخاري " سكتوا عنه " هو من الذين ترك حديثهم ولم يقع الاحتجاج بهم ولا بنجرهم.

(١) - المجروحون (١٠٤/١)

(٢) - الضعفاء والمتروكون، ت ١١ ص ٤٤

(٣) - ت ٧ ص ٢٦٨

(٤) - الكامل في ضعفاء الرجال (٢٣٩/١)

(٥) - المصدر نفسه

(٦) - تهذيب التهذيب، ت ٢٥٧ (١٢٥/١)

(٧) - ت ٧٢٩ (٢٣٢/١)

(٨) - ت ٣٤٠ ص ٤٨٥

(٩) - ت ١٠٥٨ (٣٣٦/١)

(١٠) - ت ١٢ ص ٤٠٨

(١١) - ت ٣٢٧ (١٥٧/١)

ففي مقابل " كتبوا حديثه " أو " خرجوا حديثه " أو " رروا عنه " استعمل البخاري " سكتوا عنه " أي " لم يحدثوا ولم يرووا عنه " والنتيجة التي نخلص إليها هي : إن كل من جاء فيه لفظ " سكتوا عنه " هو ممن لا يكتب حديثه فهو متروك. ودليلنا على ذلك ما سقناه من تراجم سلفاء، اتفقت فيها أقوال معظم الأئمة على ترك أصحابها.

ولما كان الاختلاف بين النقاد واقعا في الرواية عن بعض الرواة أو السكوت عنهم عبر البخاري عن ذلك تعبيرا أميناً ودقيقاً كما هو الحال في ترجمة أسامة بن زيد، قال فيها البخاري :

" أسامة بن زيد مولى الليثيين. مديني. كان يحيى بن سعيد القطان يسكت عنه. روى عنه الثوري وابن المبارك ووكيع" (١). فكان يحيى القطان يسكت عن أسامة بمعنى أنه لا يروي عنه ولا يحدث عنه في حين قبل الرواية عنه الثوري وابن المبارك ووكيع. وكذلك وثق ابن معين أسامة بن زيد (٢) وقال : " كان يحيى بن سعيد القطان يكره لأسامة أنه حدث عن عطاء عن جابر أن رجلاً قال : يا رسول الله حلقت قبل أن تنحر. وإنما هو عن عطاء مرسل. " (٣) وقال فيه أبو حاتم : " يكتب حديثه ولا يحتج به " (٤).

وقال أحمد : " ليس بشيء " (٥) وقال النسائي : " ليس بثقة " (٦).

ونقل ابن عدي أن البخاري قال : " أسامة بن زيد مولى الليثيين روى عنه الثوري هو ممن يحتمل. " (٧) وقد أخرج البخاري في التعاليق لأسامة بن زيد وكذلك مسلم والأربعة (٨).

فالإمام البخاري (رحمه الله) كان دقيقاً غاية الدقة في نقل مواقف العلماء من أي راوٍ وحكمهم عليه. فإذا كان الإجماع قائماً على ترك الراوي، فإنه يحكي ذلك بصيغة الجمع فيقول :

" سكتوا عنه " بمعنى تركوه ولم يحدثوا ولم يرووا عنه. أما إذا تركه بعض الأئمة وقبله بعضهم فإنه يعبر عن ذلك بدقة وأمانة فيقول " سكت عنه فلان " ويسميه لأن غيره قد روى عنه : ففرق بين قوله رحمه الله : " سكتوا عنه " وقوله " سكت عنه فلان ".

وإن هذا اللفظ، وغيره من ألفاظه الخاصة به لا سيما في الجرح، يكشف لنا عن دقيق ورعه رحمه الله وشدته. فهو يرى أن الراوي لا يسوى شيئاً فلا يزيد على أن يطلق فيه هذا اللفظ المتحفظ والمتعفف وإن كان يحمل في طياته معنى الترك وتدني المرتبة.

(١) - التاريخ الكبير، ت ١٥٦٠ (٢٢/٢)

(٢) - التاريخ، نصوص رقم ٦٦٥ و٧١٧ و٧٧٨ (٢٢/٢-٢٣)

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - الجرح والتعديل، ت ١٠٣١ (٢٨٤/٢)

(٥) - المصدر نفسه

(٦) - الضعفاء والمتركون، ت ٥١ ص ٥٦

(٧) - الكامل في ضعفاء الرجال، (٣٨٥/١)

(٨) - ابن حجر، تهذيب التهذيب، ت ٣٩٢ (١٨٣/١).

المبحث الثاني : " فيه نظر " أو " في حديثه نظر " أو " في إسناده نظر " ...

ومن ألفاظ الجرح التي أكثر البخاري استعمالها، لفظ " فيه نظر " أو " في حديثه نظر " أو " في إسناده نظر " أو " فيه بعض النظر " أو " في صحة خبره نظر ". فإنه (رحمه الله) انفرد به كانفراده بسابقه "سكتوا عنه" ومن هنا جاءت أهمية وضرورة دراسته وتحليله للكشف عن مراد صاحبه منه ومعرفة مرتبته بين مراتب ألفاظ الجرح الأخرى، خاصة وأنه أثار مناقشة كبيرة بين العلماء حيث تبينت آراؤهم في شرحه وتحديد معناه. قال التهانوي نقلا عن السيوطي :

" البخاري يطلق " فيه نظر " و "سكتوا عنه" فيمن تركوا حديثه " (١). وقال في موضع آخر :

" قول البخاري فيه نظر وفي إسناده نظر لا يستلزم ضعف الراوي مطلقا " (٢).

وتعقب محقق الكتاب عبد الفتاح أبو غدة كلام التهانوي الأول قائلا : " وهذا هو المشهور المعروف في مراد البخاري من قوله فيه نظر. ووقع لشيخنا المؤلف حفظه الله في أواخر الكتاب في المقطع ٤١ من تمة في مسائل شتى قوله : قول البخاري فيه نظر لا يستلزم ضعف الراوي مطلقا ١٠ هـ. وهو سبق قلم مناقض لما هنا " (٣).

وتعقب قوله الثاني قائلا : " نعم وهو كذلك في قوله في إسناده نظر لا في قوله فيه نظر فإن البخاري يقوله فيمن تركوا حديثه كما قدمه المؤلف، فذكره هنا سبق قلم " (٤).

ففي حين ذهب التهانوي إلى أن الذي قيل فيه " فيه نظر " لا يضعف مطلقا بعد إيراده قول السيوطي على العكس من ذلك، ذهب أبو غدة مذهب السيوطي في أن المصطلح يعني أن الراوي متروك. وهو مذهب العراقي في الألفية. والسخاوي في شرحها حيث قال : " كثيرا ما يعبر البخاري بهاتين الأخيرتين [فيه نظر وسكتوا عنه] فيمن تركوا حديثه بل قال ابن كثير إنهما أدنى المنازل عنده وأردوها " (٥).

وقال الذهبي : " لا يقول البخاري " فيه نظر " إلا فيمن يتهمه غالبا " (٦).

وذكر اللكنوي في الرفع والتكميل أن الذهبي ذكر في مقدمة الميزان ألفاظ الجرح والتعديل وجعل في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح : " متروك وليس بثقة وسكتوا عنه وذهب الحديث وفيه نظر وهالك وساقط ". قال اللكنوي : " جاء لفظ سكتوا عنه وفيه نظر في المرتبة الثالثة هنا. وفي تقسيم العراقي هو في المرتبة الثانية من ألفاظ الجرح. وهذا وذاك إنما يتمشى على اصطلاح البخاري فقط في إطلاق هذين اللفظين " (٧).

-
- (١) - ظفر أحمد التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ط ١، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار القلم، ١٣٩٢-١٩٧٢م، ص ٢٥٤
 - (٢) - المصدر نفسه، ص ٤٠١
 - (٣) - المصدر نفسه، ص ٢٥٤
 - (٤) - المصدر نفسه، ص ٤٠١
 - (٥) - فتح المغيبي، (٣٧١/١)
 - (٦) - ميزان الاعتدال، ت ٤٢٩٤ (٤١٦/٢)
 - (٧) - ص ١٠٩ - ١١٠

قال أبو غدة : " وقد كتب إلي شيخنا العلامة المحدث النبيل حبيب الرحمن الأعظمي (حفظه الله تعالى) تعليقا على ما نقله اللكنوي عن العراقي والذهبي يقول (سلمه الله تعالى) : لا ينقضي عجيبي حين أقرأ كلام العراقي والذهبي هذا ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعباون بهذا فيوثقون من قال فيه البخاري فيه نظر أو يدخلونه في الصحيح وإليك أمثلته. [فساق إحدى عشرة ترجمة ممن قال فيهم البخاري "فيه نظر" وخرج لبعضهم في غير الجامع الصحيح، ووثقهم غيره كابن معين وأبي داود وأبي حاتم. ثم قال حبيب الرحمن] : والصواب عندي أن ما قاله العراقي ليس بمطرد ولا صحيح على إطلاقه بل كثيرا ما يقوله البخاري، ولا يوافق عليه الجهابذة. وكثيرا ما يقوله ويريد به إسنادا خاصا كما قال في التاريخ الكبير في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد رائي الأذان : " فيه نظر ". لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض. وكما في ترجمته في تهذيب التهذيب وكثيرا ما يقوله ولا يعني الراوي بل حديث الراوي فعليك بالثبوت والتأني " . ١هـ (١).

فمفهوم كلامه هذا اعتراض على العراقي لتفسيره مصطلح " فيه نظر " بـ " متروك " ، لأن الأمر نسي وليس على الإطلاق، فأحيانا يكون من قال فيه البخاري " فيه نظر " هو فعلا متروك ولكن في أحيان كثيرة يكون مقبولا محتجا به عند الأئمة.

فلا يستقيم تفسير العراقي " فيه نظر " بالترك. والصحيح عند الأعظمي أن البخاري لا يعني دائما بقوله " فيه نظر " ذات الراوي، وإنما يطلقه ويعني به الإسناد الذي لم يصرح فيه برواته بالسماع فاحتمل أن يكون منقطعاً، وقد يطلقه ويريد به الحديث ذاته وليس راويه.

كما قام الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي بتتبع بعض تراجم البخاري التي ورد فيها مصطلح " فيه نظر " أو " في حديثه نظر " أو في " إسناده نظر " ، فقال في كتابه " دراسات في الجرح والتعديل " : " كان الإمام البخاري لطيف العبارة، قلما استعمل في الرواة الألفاظ القاسية مثل الكذاب والدجال وغيرها فكان يعبر بقوله " فيه نظر " لمن تركوه وهو من أردأ المنازل كما نص على ذلك كثير من الأئمة مثل العراقي والسيوطي وغيرهما. قال الذهبي : لا يقول البخاري فيه نظر إلا فيمن يتهمه غالبا. ولكن يا ترى هل هذه القاعدة مطردة فيمن يقوله البخاري " فيه نظر " أم هي على الغالب ؟ فالذي يظهر من تتبع بعض من قال فيه البخاري فيه نظر ليس كلهم من أردأ المنازل بل البعض من الثقات الضابطين بشهادة الأئمة الجهابذة كابن معين وغيره وقد وقفت على جملة من الرواة الذين قال فيهم البخاري فيه نظر وهم ليسوا من الكذابين والمتروكين الذين لا تحل الرواية عنهم .. " (٢) فساق ثلاث عشرة ترجمة قال البخاري في بعضها " فيه نظر " وفي بعضها " في حديثه نظر " وفي البعض الآخر " في إسناده نظر " ولم يقل فيها كلها " فيه نظر " كما زعم ذلك الأعظمي.

(١) - التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ص ٢٥٤، انظر الهامش.
(٢) - محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دراسات في الجرح والتعديل، ط ١، الهند : المطبعة السلفية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٢٥٩-٢٦٦

فمن الواجب التدقيق في نقل ألفاظ البخاري كما أوردتها، ومراعاة الاختلاف في صيغها وعباراتها، حتى يتسنى للباحث الوقوف على الفروق الدقيقة بينها والخروج باستنتاج علمي سليم في هذا الموضوع.

وبعد إيراده لما وقف عليه من تراجم، ذكر محمد ضياء الرحمن الأعظمي أن حبيب الرحمن الأعظمي قد وقف قبله على بعض الراوة الذين قال فيهم البخاري " فيه نظر " وليسوا من الضعفاء المتروكين، فاحتج بما ضمنه هذا الأخير من أمثلة في رسالته إلى أبي غدة التي أوردناها سابقا.

وما تجدر الإشارة إليه : أن الأعظميين اشتركا في إيراد ثلاث تراجم هي لـ : ثعلبة بن يزيد الحماني، وراشد بن داود الصنعاني، وعبد الرحمن بن سلمان الحجري الرعيبي المصري، فيكون بذلك مجموع ما تتبعناه إحدى وعشرين ترجمة. نلاحظ إذا كيف تباينت تفسيرات العلماء لمصطلح " فيه نظر " ويرجع ذلك لاستعمال البخاري تعبيرات مختلفة للفظ الواحد وفي حالات متعددة ومتنوعة هذه صورها :

الصورة الأولى : يورد البخاري الترجمة فيعرف باسم صاحبها وكنيته ونسبه ويذكر بعض شيوخه وتلامذته ثم يقول : " فيه نظر ". وربما أغفل ذكر الكنية أو النسب أو كليهما. وقد بلغ عدد تراجم هذه الصورة سبعا وأربعين ترجمة. مثالها :

- عسل بن سفيان كنيته أبو قره، في البصريين، عن عطاء، فيه نظر. يقال اليربوعي التميمي. روى عنه حماد بن زيد وشعبة. [ت ٤١٦ (٩٣/٧)].

- عمار المدني. عن أنس روى عنه محمد بن أبي زكريا. فيه نظر. [ت ١١٥ (٢٧/٧)].

- عباد بن كثير الرملي. فيه نظر [ت ١٦٤١ (٤٣/٦)].

- عباد بن عبد الصمد أبو معمر. سمع سعيد بن جبير. روى عنه حكيم بن يعلى. فيه نظر [ت ١٦٢٩ (٤١/٦)].

- عبد الله بن سليمان بن جنادة بن أبي أمية. عن أبيه. وهو الدوسي روى عنه بشر بن رافع. فيه نظر [ت ٣١٩ (١٠٨/٥)].

الصورة الثانية : وقد بلغ عدد تراجمها خمس عشرة، أورد في كل واحدة منها حديثا ثم أعقبه بعبارة " فيه نظر ". وفي هذه الحالة يشكل الأمر : هل مراده بلفظ " فيه نظر " الحديث أم راويه ؟ ومثال هذه الصورة :

- ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن. ذكر فيها حديثه عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ « لا تتخذوا أصحابي غرضا بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم » (١).. ثم قال : " فيه نظر ". [ت ٣٨٩ (١٣١/٥)].

(١)- أخرجه أبو عيسى الترمذي في السنن بشرح ابن العربي المالكي المسمى "عارضة الأحوزي"، ابن العربي، د. ط، دار الكتاب العربي، د. ت. في أبواب المناقب، (٢٤٤/١٣). قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، (٨٧/٤) و (٥٧،٥٥/٥).

- عمران بن عبيد الله بصري. عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال النبي ﷺ :
« مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ غُرَسَ لَهُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ » (١). سمع
منه إسحاق بن أبي إسرائيل. فيه نظر [ت ٢٨٧٦ (٤٢٧/٦)].
فيصعب ابتداء معرفة من يقصده البخاري بقول " فيه نظر " هل هو الحديث أم راويه ؟

الصورة الثالثة : أطلق البخاري عبارة " في حديثه نظر " في سبع تراجم دون أن يذكر حديثا في واحدة منها وإنما
اكتفى بذكر الاسم والنسب والكنية وبعض الشيوخ والتلامذة لصاحب الترجمة ثم يقول : " في حديثه نظر " . ومثاله :
- علي بن علقمة الأنماري الأنصاري. عن علي بن عبيد الله ، روى عنه سالم بن أبي الجعد. في الكوفيين. في حديثه نظر.
[ت ٢٤٢٩ (٢٨٩/٦)].

- سلمة بن عبد الله بن الحصين بن وحوح الأنصاري المدني. عن أبيه وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن. روى عنه ابن
لهيعة. في حديثه نظر [ت ٢٠٥٥ (٨٥/٤)].
- إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي. عن أبيه وعبد الملك بن عمير. روى عنه أبو نعيم. في حديثه نظر.
[ت ١٠٧٩ (٣٤٢/١)].
- حسين بن أبي سفيان السلمي. سمع أنسا. روى عنه عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة. حديثه فيه نظر. [ت ٢٨٥٣
(٣٨٢/٢)].

الصورة الرابعة : استعمل فيها عبارة : " في إسناده نظر " في أربع عشرة ترجمة أورد في كل واحدة منها حديثا.
عكس سابقاتها التي أطلق فيها عبارة " في حديثه نظر " دون أن يورد حديثا في أي منها.
والنظرة الأولى تجعلنا نقول إنه قصد بلفظ " في حديثه نظر " الراوي، لأنه لم يهتم بذكر الحديث في الترجمة، وقصد
بلفظ " في إسناده نظر " الحديث، لأنه كان حفيا بذكر الأحاديث ومهتما بذلك وكأن الحديث هو هدفه ومقصده.
وأمثله ذلك :

- إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي وهو ابن الحنفية أخو الحسن وعبد الله. سمع منه محمد بن إسحاق
وعمر مولى غفرة. قال لي أبو نعيم قال : حدثنا ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد بن علي بن الحنفية عن أبيه عن
علي رفعه قال « الْمَهْدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ » (٢) وفي إسناده نظر. [ت ٩٩٤ (٣١٧/١)].

(١) - أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب : فضل التسبيح، (١٢٥١/٢)
(٢) - أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (٨٤/١) مواين ماجه في سننه، كتاب القتن، باب : خروج المهدي، (١٣٦٧/٢).

- زياد بن بيان. قال عبد الغفار بن داود حدثنا أبو المليلح الرقي سمع زياد بن بيان - وذكر من فضله - سمع علي بن نفيل جد النفيلي سمع سعيد بن المسيب عن أم سلمة زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ: « الْمَهْدِيُّ حَقٌّ وَهُوَ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ » (١). قال أبو عبد الله : في إسناده نظر. [ت ١١٧١ (٣/٣٤٦)].

- محمد بن سكينه مولى بني سعد مؤذن مسجد بني شقرة من ضبة. أبو جعفر الكوفي. سمع عبد الله بن بكير عن ابن سوقة عن ابن المنكدر عن جابر قال النبي ﷺ: « لَا صَلَاةَ لِمَنْ سَمِعَ الْبِدَاءَ ثُمَّ لَمْ يَأْتِ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ » (٢). قال أبو عبد الله في إسناده نظر. [ت ٣١٧ (١/١١١)].

الصورة الخامسة : أطلق عبارة " في صحة خبره نظر " مرة واحدة فقال :

" عقبة بن يريم عن أبي ثعلبة. روى عنه عروة بن رويم الشامي. في صحة خبره نظر ". [ت ٢٩٠٦ (٦/٤٣٦)]

الصورة السادسة : واستعمل " فيه بعض النظر " في ترجمة : أحمد بن الحارث الغساني، يعرف بالغنوي أبو عبد الله البصري. فيه بعض النظر. [ت ١٤٨٦ (٢/٢)].

وفي ترجمة بكير بن مسمار قال : " ... روى عنه أبو بكر الحنفي. فيه بعض النظر أبو بكر. [ت ١٨٨١ (٢/١١٥)]. وفي ترجمة الحكم بن سعيد ذكر في الإسناد إليه عبيد بن عبد الرحمن وقال : عبيد لي فيه بعض النظر. [ت ٢٦٤٨ (٢/٣٣٠)].

وهكذا نلاحظ أن إطلاق البخاري لهذا اللفظ متعدد، وتعبيره فيه متنوع بين قوله " فيه نظر " و " في حديثه نظر " و " في إسناده نظر " و " فيه بعض النظر " و " في صحة خبره نظر "، فهل تعني مختلف هذه التعبيرات معنى واحداً؟ وهل المراد من إطلاق كل منها هو واحد؟ وهل تؤثر في حق من أطلقت فيهم تأثيراً واحداً؟ أم أن معانيها تختلف وتأثيرها يتباين ومراد البخاري من كل لفظ منها مغاير لمراده من الآخر؟.

وما هي مرتبة كل لفظ منها بين مراتب ألفاظ الجرح ومنزلة من قيل فيه بين منازل الرواة؟.

لقد تبعت كل التراجم التي ورد فيها هذا المصطلح مع مراعاة اختلاف عبارة البخاري بين قوله : " فيه نظر " أو " في حديثه نظر " أو " في إسناده نظر "، وأجريت مقارنة بينها وبين ما ورد فيها في مختلف كتب الرجال، في محاولة للكشف عن معاني هذه الألفاظ ومراتب هؤلاء الرواة، وربما الخروج بنتيجة تكون قاعدة في الجرح عند البخاري باستعمال هذه الألفاظ.

(١) - أخرجه أبو داود في سننه كتاب المهدي، حديث ٦ (١٠٧/٤)، وسنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب خروج المهدي، (١٣٦٨/٢)

(٢) - أخرجه ابن ماجه في كتاب المساجد، باب : التغليظ في التخلف عن الجماعة، (٢٦٠/١).

وقد تبين أن الفروق دقيقة وجوهرية بين مختلف تعبيراته فهو لا يستعملها جميعا بمعنى واحد : ومراده من إطلاق تعبير معين يختلف عن مراده من سواه، فقوله . في راو " فيه نظر " ليس كقوله فيه " في حديثه نظر " أو " في إسناده نظر " إذ إن :

- أ- كل راو أورد في ترجمته " فيه نظر " تعرض لأقوال مفصلة من قبل النقاد وأئمة الجرح والتعديل، وكانت أقوالهم في مجملها متفقة على تضعيفه وترك الاحتجاج به.
 - ونادرة هي التراجم التي قال في أصحابها عبارة " فيه نظر " ووثقهم النقاد، أو بتعبير أدق : وثقهم أحد النقاد. إذ لم أجد ترجمة اتفق الأئمة على توثيقها وخالفهم البخاري فقال في صاحبها " فيه نظر " .
 - ب- كل من قال في ترجمته " في حديثه نظر " وجدته مجهولا متروكا، لم يعرف إلا بحديث واحد منكر.
 - ج- التراجم التي أورد فيها عبارة " في إسناده نظر " بعض أصحابها من الصحابة رضوان الله عليهم، والبعض منها من الثقات، والبعض الآخر من الضعفاء أو المتروكين.
- وفيما يلي أمثلة تطبيقية لاستعمال البخاري لكل لفظ حتى يتضح بالدليل والمثال ما قرناه من اختلاف معاني هذه الألفاظ وتباين مراتبها مع تحديد مفهومها من خلال كلام البخاري نفسه ومن خلال استقراء طريقة القوم في تعاملهم مع نفس هذه التراجم.

أ- " فيه نظر " دون ذكر الحديث خلال الترجمة

١- قال البخاري في ترجمة بُرَيْدَةَ بن سفيان بن فرزة الأسلمي : " فيه نظر " (١).

وروى يحيى بن معين في تاريخه عن محمد بن إسحاق قال: " رأيت بريدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الري " (٢). قال أبو الفضل عباس الدوري : " والذي يظن بريدة بن سفيان أنه شرب نبيذا فرآه محمد بن إسحاق فقال رأيت يشرب خمرا وذاك أن النبيذ عند أهل المدينة ومكة خمر لا أنه يشرب خمرا بعينها إن شاء الله. فهذا وجه الحديث عندي " (٣).

قال النسائي : " ليس بالقوي " (٤)

وقال الدارقطني : " متروك " (٥).

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٩٧٨ (١٤١/٢)

(٢)- نص ٢٦٧ و ١٩٢٣ (٥٧/٢)

(٣)- المصدر نفسه

(٤)- الضعفاء والمتروكون، ت ٨٩ ص ٦٧

(٥)- الضعفاء والمتروكون، ت ١٣٤ ص ٢٩٠

وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث " (١)

قال ابن عدي : " ليس له كبير رواية. وعامة حديثه يرويه ابن إسحاق ولم أر له شيئا منكرا جدا " (٢).

وقال أبو داود : " لم يكن بذاك وكان يتكلم في عثمان. وهو مقل " (٣).

وذكر ابن حجر أن النسائي أخرج له. (٤)

٢- قال البخاري في ترجمة عبد الحكيم بن منصور أبو سفيان الخزاعي الواسطي : " كذبه بعضهم. فيه

نظر " (٥) وقال فيه يحيى بن معين مرة : " ليس بشيء " (٦). وقال أخرى : " ليس حديثه بشيء " (٧). وقال ثالثة : "

واسطي كذاب " (٨).

وقال أبو حاتم : " لا يكتب حديثه " (٩).

وقال النسائي : " متروك الحديث " (١٠).

وقال ابن حبان : " كان شيخا مغفلا يحدث بما لا يعلم. لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد " (١١).

٣- وقال البخاري في صالح بن حيان القرشي الكوفي : " فيه نظر " (١٢).

وقال فيه يحيى بن معين مرة : " ضعيف الحديث " (١٣). وقال أخرى : " ضعيف " (١٤).

وقال أبو حاتم : " ليس بالقوي، هو شيخ " (١٥).

وقال النسائي : " ليس بثقة " (١٦).

وقال الدارقطني : " ليس بالقوي " (١٧).

(١)- الجرح والتعديل، ت ١٦٨٥ (٤٢٤/٢)

(٢)- الكامل في ضعفاء الرجال، (٤٩٤/٢)

(٣)- الذهبى، ميزان الاعتدال، ت ١١٥٦ (٤٠٦/١)

(٤)- التهذيب، ت ٧٩٨ (٣٧٩/١)

(٥)- التاريخ الكبير، ت ١٩١٥ (١٢٥/٦)

(٦)- تاريخ الدارمي ت ٦٣٧ ص ١٧٦، وسؤالات ابن الجنب ت ٨٠٢ ص ٤٧٠

(٧)- التاريخ، نص ٥٠١٧ (٣٤١/٢)

(٨)- المصدر نفسه، نص ٤٨٨٧

(٩)- الجرح والتعديل، ت ١٨٨ (٣٥/٦)

(١٠)- الضعفاء، ت ٣٩٩ ص ١٦٠

(١١)- المجروحون، (١٤٤/٢)

(١٢)- التاريخ الكبير، ت ٢٧٨٩ (٢٧٥/٤). والتاريخ الصغير، (٩٥/٢)

(١٣)- التاريخ، نص ٢١٢٧ (٢٦٣/٢)

(١٤)- تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين، ت ٤٣٤ ص ١٣٤

(١٥)- الجرح والتعديل، ت ١٧٣٩ (٣٩٨/٤)

(١٦)- الضعفاء والمتروكون، ت ٢٩٥ ص ١٢٩

(١٧)- الضعفاء والمتروكون، ت ٢٨٩ ص ٣٢٧

وقال ابن عدي : " عامة ما يرويه غير محفوظ " (١).

وقال ابن حبان : " يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد " (٢).

وذكر ابن حجر أن ابن ماجه روى له في التفسير. ثم قال : " روى البخاري في كتاب العلم حديثا من طريق المحاربي عن صالح بن حيان عن الشعبي فذكر الدارقطني وغيره أنه هذا. وعاب غير واحد على البخاري إخراج حديثه فما أصابوا وإنما هو صالح بن صالح بن حيان نسبه إلى جد أبيه فإنه صالح بن صالح بن مسلم بن حيان وهو معروف الرواية عن الشعبي دون هذا " (٣).

٤- قال البخاري في ترجمة عبد الله بن يعمر الكلاعي : " فيه نظر " (٤).

وقال أبو حاتم : " روى حديثا منكرا " (٥).

وروى ابن أبي حاتم (٦) عن [عثمان بن سعيد قال سألت يحيى بن معين قلت : عبد الله بن يعمر عن قيس بن طلق ؟ فقال : شيوخ يمامية ثقات] (٧).

٥- وقال البخاري في ترجمة عبد الله بن داود أبو محمد الواسطي : " فيه نظر " (٨).

وقال فيه ابن حبان : " منكر الحديث جدا يروي المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها. لا يجوز الاحتجاج بروايته " (٩).

وأدخله العقيلي في " الضعفاء الكبير " (١٠).

وقال فيه الدارقطني : " ضعيف " (١١)

(١)- الكامل في ضعفاء الرجال، (٤/١٣٧١)

(٢)- المجروحون، (١/٣٦٥)

(٣)- تهذيب التهذيب، ت ٦٥٧ (٤/٣٣٨)

(٤)- التاريخ الكبير، ت ٧٥٥ (٥/٢٣٠)

(٥)- الجرح والتعديل، ت ٩٥٦ (٥/٢٠٥)

(٦)- المصدر نفسه

(٧)- لما راجعت تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين وجدت أن ابن أبي حاتم قد أورد نص يحيى في غير محله. فإن يحيى ذكر ما ذكر حين سنل عن عبد الله بن نعمان عن قيس بن طلق فقال : شيوخ يمامية ثقات ولم يقل هذا في عبد الله بن يعمر. وليس لعبد الله بن يعمر ذكر في تاريخ الدارمي.

وقد نبه محقق تاريخ الدارمي أحمد محمد نور سيف على هذا فقال : ووقع النص عند ابن أبي حاتم معرفا فساقه في غير موضعه في ترجمة عبد الله بن يعمر. .. ثم ترجم لعبد الله بن نعمان فقال : عبد الله بن نعمان السحيمي. روى عن قيس بن طلق روى عنه ملازم بن عمرو وعمر بن يونس. سمعت أبي يقول ذلك ١٠ هـ . ولم يورد فيه رأيا لأحد من النقاد .

انظر تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين، ت ٤٨٦ ص ١٤٤.

(٨)- التاريخ الكبير، ت ٢٢٦ (٥/٨٢)

(٩)- المجروحين، (٢/٣٤)

(١٠)- ت ٨٠٣ (٢/٢٤٩)

(١١)- الضعفاء والمتركون، ت ٣٣٨ ص ١٤٣

وقال أبو حاتم : " ليس بقوي . في حديثه مناكير " (١)

وقال ابن عدي : " هو ممن لا بأس به إن شاء الله " (٢)

وتعقب الذهبي ابن عدي فقال في ترجمة عبد الله بن داود في الميزان (٣) بعد أن ذكر قول ابن عدي " لا بأس به إن شاء الله " : " بل كل البأس به ورواياته تشهد بصحة ذلك. وقد قال البخاري : فيه نظر. ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً. ومن أباطيله عن الليث عن عقيل عن الزهري عن ابن المسيب عن سعد مرفوعاً : «جَاءَنِي جِبْرَائِيلُ بِسَفَرٍ جَلَّةٍ مِنَ الْجَنَّةِ فَأَكَلَتْهَا فَوَاقَعَتْ خَدِيجَةَ فَعَلِقَتْ بِفَاطِمَةَ» (٤). وقد علم الصبيان أن جبرائيل لم يهبط على نبينا إلا بعد مولد فاطمة عمدة " .

وذكر ابن حجر أن أبا داود والترمذي أخرجا له (٥).

٦- وقال البخاري في ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث أبو شيبة الواسطي : " قال أحمد : هو منكر

الحديث. فيه نظر " (٦).

وفي الضعفاء الصغير ذكر قول أحمد ولم يقل هو فيه شيئاً (٧).

وقال فيه النسائي : " ضعيف " (٨).

وقال الدارقطني : " عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث أبو شيبة، واسطي عن النعمان بن سعد، عن أبيه لا يعرف إلا به " (٩).

وقال ابن معين : " ضعيف " (١٠) وقال كذلك : " ليس بشيء " (١١).

وقال أبو حاتم : " هو ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به " (١٢).

وقال أبو زرعة : " ليس بقوي " (١٣).

(١)- الجرح والتعديل، ت ٢٢٢ (٤٨/٥)

(٢)- الكامل في ضعفاء الرجال، (١٥٥٦/٤)

(٣)- ت ٤٢٩٣ (٤١٦/٢)

(٤)- أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكفائي، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، ط ٢، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، (٤٠٩/١-٤١٠).

(٥)- تهذيب التهذيب، ت ٣٤٧ (١٧٦/٥)

(٦)- التاريخ الكبير، ت ٨٣٥ (٢٥٩/٥)، والتاريخ الصغير، (٤٢/٢)

(٧)- ت ٢٠٣ ص ٤٥٥

(٨)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣٥٨ ص ١٤٨

(٩)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣٣٨ ص ٣٣٨

(١٠)- التاريخ، نص ١٥٥٩ ونص ١٩٠٢ (٣٤٤/٢)

(١١)- سؤالات ابن الجنبدي يحيى بن معين، ت ١٨٩ ص ٣٢٠

(١٢)- الجرح والتعديل، ت ١٠٠١ (٢١٣/٥)

(١٣)- المصدر نفسه

ذكره صاحب الميزان وذكر أنه أخرج له أبو داود والنسائي (١).

وذكر ابن حجر أنه أخرج له أبو داود والترمذي (٢).

فهذه جملة تراجم - وغيرها كثير - (٣) ممن قال فيهم البخاري " فيه نظر " وقد ورد في حقهم كلام نقاد الحديث وأئمة الجرح والتعديل المفضي في جملة إلى تضعيفهم وربما ترك الاحتجاج بهم. فمن قال فيه البخاري " فيه نظر " هو متهم واه لا يحتج به ولا يخرج حديثه (٤).

وقد ورد عنه (رحمه الله) في غير التاريخ الكبير ما يفسر مصطلحه هذا حسب المعنى الذي ذهب إليه العلماء.

١- قال البخاري (رحمه الله) في التاريخ الكبير في ترجمة عبد الله بن سليمان بن جنادة بن أبي أمية الدوسي :

" فيه نظر " (٥).

وقال في التاريخ الصغير " لا يتابع في حديثه " (٦).

٢- وذكر عباد بن عبد الصمد أبو معمر مرتين في التاريخ الكبير، فقال فيه مرة : " فيه نظر " (٧) وقال أخرى :

" منكر الحديث " (٨).

(١)- الذهبي، ميزان الاعتدال، ت ٤٨١٢ (٥٤٨/٢)

(٢)- تهذيب التهذيب، ت ٢٨٤ (١٢٤/٦)

(٣)- انظر مثلا تراجم رقم : ١٤١٤ من المجلد الأول، ١٥٤٢ و ١٥٥٧ و ١٨٠٦ و ٢٢٤٣ من المجلد الثاني، ١٩ و ٢٨ و ٤٤٩ و ٥٣٣ و ١٠٩٦ و ١٤٨٨ من المجلد الثالث، ٣٠٥١ و ٢٥٧٧ و ٢٩٩٢ من المجلد الرابع، ٥٩٣ و ٦١٢ و ٩٣٣ و ١١١٢ و ١٤٢٠ من المجلد الخامس، ١٥٩٤ و ١٩١٥ و ١٩٦٢ و ٢٠١٥ و ٢١٢ و ٢١٥٧ و ٣٠٨٩ و ٢١٢٨ من المجلد السادس، ١١٥ من المجلد السابع وغيرها كثير جدا.

(٤)- وإن كان بعض أصحاب السنن قد خرجوا حديث بعض هؤلاء فليس في هذا تصحيحا للحديث ولا توثيقا لصاحبه. فأغراض تخريج حديث الضعفاء تختلف وشروط أصحاب الكتب في تخريج أحاديث كتبهم تختلف كذلك. تراجعها في كتابي : شروط الأئمة الخمسة لأبي بكر محمد موسى الحازمي وشروط الأئمة الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

(٥)- ت ٣١٩ (١٠٨/٥)

(٦)- (٥٩/٢)

(٧)- ت ١٦٢٩ (٤١/٦)

(٨)- ت ١٦٣٠ (٤١/٦)

وقال فيه العقيلي : " أحاديثه مناكير لا يعرف أكثرها إلا به. حدثني آدم بن موسى قال : سمعت البخاري قال : عباد ابن عبد الصمد عن أنس منكر الحديث " (١)

٣- وقال : " فيه نظر " في ترجمة محمد بن الزبير الخنطلي في التاريخ الكبير (٢).

وقال في الضعفاء الصغير : " منكر الحديث " (٣)

٤- وكذلك قال في ترجمة عسل بن سفيان أبو قرعة اليربوعي التميمي : " فيه نظر " (٤)

وقال في التاريخ الصغير : " عنده مناكير " (٥).

مما سقناه نلاحظ أن الإمام البخاري فسر مصطلحه " فيه نظر " بمصطلحات أخرى كقوله " لا يتابع في حديثه " و" منكر الحديث " و " عنده مناكير ". وكثرة التفرد في حديث الراوي بما لا يتابعه عليه الثقات والنكارة في رواياته تدل على كثرة وهمه وفحش خطئه وشدة ضعفه ووهنه، وهذا كله يخرج الراوي عن حد الاحتجاج به. لكن ومن خلال عملية التتبع والمقارنة دائما ظهر أن هناك من قال فيه البخاري " فيه نظر " ووثقه غيره كابن معين خاصة. أو أبي حاتم أو النسائي أو غيرهم. فهل إطلاق اللفظ في هذه الحالة هو بغير معناه الذي سبق - وهو ترك الراوي وعدم الاحتجاج به - أم أن رأي البخاري قد يخالف رأي غيره في نفس الراوي فيتهمه هو ويضعفه بقوله فيه " فيه نظر " وبوثقه غيره ويحتج به ؟

إن كل التراجم التي قال فيها البخاري " فيه نظر " ووثق أصحابها أحد النقاد جاء كلام معظم الأئمة فيهم صريح بتضعيفهم. ولم أعر على ترجمة واحدة قال البخاري " في صاحبها نظر " وأجمع الأئمة على توثيقه أو تخريج حديثه، فتفسير قول البخاري " فيه نظر " بمعنى " متهم " و "واه " يبقى قائما حتى في الرواة الذين وثقهم أحد الأئمة. وتجدر الإشارة إلى أن البخاري أكثر ما يختلف مع ابن معين دون غيره من النقاد، فيقول البخاري في الراوي " فيه نظر " ويقول فيه ابن معين " ثقة " أو " لا بأس به " ومعروف عن ابن معين انه يقول " لا بأس به " فيمن هو ثقة عنده.

(١) - الضعفاء الكبير، ت ١١٢١ (١٣٨/٣)

(٢) - ت ٢٣٦ (٨٦/١)

(٣) - ت ٣١٨ ص ٤٨٢

(٤) - ت ٤١٦ (٩٣/٧)

(٥) - (٢٢/٢)

وإن كل من قال فيه " فيه نظر " ووثقه غيره، لم يخرج له إلا في أحد السنن أو بعضها أو كلها، ولا يوجد إلا راو واحد قال فيه " فيه نظر " وأخرج له مسلم والأربعة. ولكن أهم ما يلاحظ أن البخاري خرج لبعض من قال فيه هذا المصطلح ووثقه غيره، ولكن في غير الجامع الصحيح وإنما في أحد كتبه التي لم يلزم نفسه فيها بالشروط الدقيقة والمعايير الصارمة لقبول الرواة وتصحيح حديثهم، ككتاب " الأدب المفرد " و " جزء رفع اليدين " وغيرهما. وهذه أمثلة تطبيقية يظهر فيها جليا ما بيناه من ملاحظات :

١- قال البخاري : " فيه نظر " في ترجمة إبراهيم بن علي الرافعي في التاريخ الكبير (١).

وقال فيه ابن معين : " ليس به بأس " (٢)

وقال ابن عدي : " هو وسط " (٣)

وقال أبو حاتم : " شيخ " (٤)

وأدخله الدارقطني في " الضعفاء والمتروكون " (٥).

كما عده ابن الجوزي في الضعفاء وقال فيه الوليد القاضي : كان يرمى بالكذب (٦)

فتباينت آراء النقاد فيه بين توثيق وتضعيف بل واتهام بالكذب، وكان يحيى بن معين هو وحده الذي وثقه بقوله " ليس به بأس ". أما ابن عدي وأبو حاتم فقد لينا القول فيه، وأشعرت عبارتهما بأنه ضعيف وإن لم يترك وكتب حديثه.

٢- وقال البخاري في حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير الأنصاري وكاتبه : " فيه نظر " (٧)

وقال أبو حاتم : " هو ثقة " (٨)

وساق له ابن عدي في ترجمته خمسة أحاديث ثم قال : " ولحبيب بن سالم هذه الأحاديث التي أمليتها له قد خولف في أسانيدنا وليس في متون أحاديثه حديث منكر. بل قد اضطرب في أسانيد ما يروى عنه " (٩).
ونقل ابن حجر عن أبي داود أنه قال عن حبيب ثقة. وقد أخرج له مسلم والأربعة (١٠).

(١) - ت ٩٨٥ (٣١٠/١)

(٢) - تاريخ الدارمي عن ابن معين، ت ١٦٦ ص ٧٤

(٣) - الكامل في الضعفاء، (٢٥٦/١)

(٤) - الجرح والتعديل، ت ٣٤٨ (١١٦/٢)

(٥) - ت ٣ ص ٢٦٧

(٦) - تهذيب التهذيب، ت ٢٦٢ (١٢٧/١)

(٧) - التاريخ الكبير، ت ٢٦٠٦ (٣١٨/٢)

(٨) - الجرح والتعديل، ت ٤٧١ (١٠٢/٣)

(٩) - الكامل في الضعفاء، (٨١٢/٢)

(١٠) - تهذيب التهذيب، ت ٣٣٣ (١٦١/٢)

- ٣- وقال البخاري في تمام بن نجيح الأسدي : " فيه نظر " (١)
وقال ابن معين في ترجمته في التاريخ : " ثقة " (٢)
ولكن غير ابن معين من النقاد وأئمة الجرح والتعديل يضعفون ابن نجيح.
قال النسائي : " لا يعجبني حديثه " (٣)
وقال أبو حاتم : " تمام بن نجيح منكر الحديث ذاهب " (٤)
وقال أبو زرعة : " تمام بن نجيح ليس بقوي ضعيف " (٥)
وروى ابن أبي حاتم عن حرب بن إسماعيل قال : " سألت أحمد عن تمام بن نجيح أظنه قال : ما أعرفه. يعني ما أعرف حقيقة أمره " (٦).
وذكر ابن عدي في ترجمته بعض رواياته المنكرة عليه ثم قال : " لتتمام غير ما ذكرت من الروايات شيء يسير وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه " (٧).
وشدد ابن حبان القول فيه فقال : " منكر الحديث جدا، يروي أشياء موضوعة عن الثقات كأنه المتعمد لها " (٨).
وقال العقيلي : " روى غير حديث منكر لا أصل له " (٩).
وذكر ابن حجر (١٠) أن البخاري أخرج له في جزء رفع اليدين أثرا موقوفا معلقا في رفع عمر بن عبد العزيز يديه حين يركع.
وأخرج له الترمذي وأبو داود وقد روى الآجري عن أبي داود قوله : تمام له أحاديث مناكير.
وذكر الذهبي (١١) عن ابن عدي أنه قال في تمام : " عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات [وهو غير ثقة] " (١٢).

(١)- التاريخ الكبير، ت ٢٠٤٦ (١٥٧/٢)

(٢)- نص ٥١٣٠ (٦٦/٢)

(٣)- الضعفاء والمتروكون، ت ٩٢ ص ٦٩

(٤)- الجرح والتعديل، ت ١٧٨٨ (٤٤٥/٢)

(٥)- المصدر نفسه

(٦)- المصدر نفسه

(٧)- الكامل في ضعفاء الرجال، (٥١٣/٢)

(٨)- المجروحون (٢٠٤/١)

(٩)- الضعفاء الكبير، ت ٢١٠ (١٦٩/١)

(١٠)- تهذيب التهذيب، ت ٩٤٩ (٤٤٨/١)

(١١)- ميزان الاعتدال، ت ١٣٤١ (٣٥٩/١)

(١٢)- كذا قال الذهبي وعزاه إلى ابن عدي. ولعله كذلك في نسخته وقد رجعت إلى كتاب ابن عدي ولم أجد هذه العبارة، فلعلها ثابتة في نسخة الذهبي. فإن نسخ الكتاب الواحدة قد تختلف بين إثبات عبارة أو حذفها.

٤- وترجم البخاري لحي بن عبد الله المصري فقال فيه : " فيه نظر " (١)

وجاء في تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (٢) عن يحيى بن معين : " قلت : فحي بن عمرو [عمر] ؟ فقال : ليس به بأس . يعني المصري "

وقال أحمد بن حنبل : " أحاديثه مناكير " (٤)

وقال ابن عدي : " أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة " (٥).

وذكر الذهبي (٦) أن الترمذي أخرج له حديثا حسنا.

٥- وترجم البخاري لخليل بن مرة في تاريخه . فقال في الكبير " فيه نظر " (٧). وقال في الصغير : " روى

خليل بن مرة عن سعيد بن عمرو عن أنس مناكير " (٨).

وقال فيه النسائي : " ضعيف " (٩).

وقال أبو حاتم : " ليس بقوي في الحديث هو شيخ صالح " (١٠).

وقال أبو زرعة : " شيخ صالح " (١١).

وقال ابن عدي : " لم أر في أحاديثه حديثا منكرا قد جاوز الحد وهو في جملة من يكتب حديثه وليس هو بمتروك الحديث " (١٢).

وقال ابن حبان : " منكر الحديث عن المشاهير كثير الرواية عن الجاهيل " (١٣).

وفي تهذيب التهذيب (١٤) : أخرج له الترمذي، وذكره ابن شاهين في المختلف فيهم وقال : هو عندي إلى الثقة أقرب

ثم ذكره في الثقات فذكر عن أحمد بن صالح المصري أنه قال : ما رأيت أحدا يتكلم فيه ورأيت أحاديثه عن قتادة ويحيى

ابن أبي كثير صحاحا وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملا ولم أر أحدا تركه وهو ثقة " ١٠ هـ .

ثم ذكر ابن حجر أقوال من ضعفوه.

(١)- التاريخ الكبير، ت ٢٦٩ (٧٦/٣)

(٢)- ت ٢٣٦ ص ٩١

(٣)- وفي هامش الصفحة قال المحقق أحمد نور سيف : " هكذا في الأصل يعني عمرو وإنما هو حي بن عبد الله المصري "

(٤)- الجرح والتعديل، ت ١٢١٤ (٢٧١/٣)

(٥)- الكامل في الضعفاء، (٨٥٥/٢)

(٦)- ميزان الاعتدال، ت ٢٣٩٢ (٦٢٣/١)

(٧)- ت ٦٧٩ (١٩٩/٣)

(٨)- (١٢٤/٢)

(٩)- الضعفاء والمتركون، ت ١٧٨ ص ٩٣

(١٠)- الجرح والتعديل، ت ١٧٢٩ (٣٧٩/٣)

(١١)- المصدر نفسه.

(١٢)- الكامل في الضعفاء، (٩٢٨/٣)

(١٣)- المجروحون ، (٢٨٢/١)

(١٤)- ابن حجر العسقلاني، ت ٣١٩ (١٤٦/٣)

٦- وترجم البخاري لعبد الرحمن بن عطاء القرشي أبو محمد فقال فيه : " فيه نظر " في التاريخ الكبير (١) والضعفاء الصغير (٢).

وقال ابن أبي حاتم : " وسألته [يعني أباه] عنه [يعني عن عبد الرحمن] فقال : شيخ. قلت : أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فقال : يحول من هناك " (٣).

وذكره الذهبي في الميزان فقال : " وثقه النسائي وقواه أبو حاتم وقال البخاري فيه نظر " (٤).

وفي تهذيب التهذيب : " عبد الرحمن بن عطاء القرشي مولاهم أبو محمد روى له أبو داود والترمذي ... قال النسائي ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث. وقال الأزدي لا يصح حديثه وقال الحاكم أبو أحمد : ليس بالقوي عندهم. وقال ابن عبد البر : ليس عندهم بذاك وترك مالك الرواية عنه وهو جاره " (٥). فأراء الأئمة في عبد الرحمن بن عطاء متباينة بين توثيق وتضعيف.

٧- وفي ترجمة أبي مالك عمرو بن هشام الجنبي قال البخاري : " فيه نظر " (٦).

قال يحيى بن معين : " أبو مالك الجنبي كتب عنه أحاديث من أحاديث الحجاج " (٧).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : " سألت أبي عنه فقال : لئن الحديث يكتب حديثه " (٨).

وروى ابن عدي (٩) عن الجنبي قال : " حدثنا البخاري قال : عمرو بن هاشم أبو مالك الجنبي صدوق لم يكن صاحب حديث ". ثم ساق ابن عدي بعض مروياته وقال : " له أحاديث غرائب حسان وإذا حدث عن ثقة فهو صالح الحديث وإذا حدث عن ضعيف كان يكون فيه بعض الإنكار وهو صدوق إن شاء الله ". وقال الذهبي : " حدث عنه يحيى بن معين والكبار " (١٠).

وذكر ابن حجر (١١) أن البخاري روى له في " الأدب المفرد "، وكذلك أخرج له أبو داود والنسائي وقال فيه ليس بالقوي، وقال ابن سعد : كان صدوقا ولكنه كان يخطئ كثيرا. وقال مسلم في الكنى : ضعيف. وقال أبو أحمد الحاكم : " ليس بالقوي عندهم ".

(١)- ت ١٠٧٠ (٣٣٦/٥)

(٢)- ت ٢٠٦ ص ٤٥٦

(٣)- الجرح والتعديل، ت ١٢٦٩ (٢٦٩/٥)

(٤)- ت ٤٩١٩ (٥٧٩/٢)

(٥)- ابن حجر، ت ٤٧٠ (٢٠٩/٦)

(٦)- التاريخ الكبير، ت ٢٧٠٢ (٣٨١/٦)، والتاريخ الصغير (٢٢٦/٢)

(٧)- التاريخ، نص ٢٧٥١ (٤٥٥/٢)

(٨)- الجرح والتعديل، ت ١٤٧٨ (٢٦٧/٦)

(٩)- الكامل، (١٧٩٢/٥)

(١٠)- ميزان الاعتدال، ت ٦٤٦١ (٢٩٠/٣)

(١١)- تهذيب التهذيب، ت ١٨٥ (٩٨/٨)

وأدخله العقيلي " الضعفاء الكبير " (١).

وقال فيه ابن حبان : " كان ممن يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره " (٢).

ورواية البخاري عن أبي مالك الجني في الأدب المفرد، وقوله فيه " صدوق لم يكن صاحب حديث "، يبين أن لفظة " فيه نظر " لا تعني دائما الترك المطلق والاثهام فقد يقولها البخاري في الضعيف الذي يكتب حديثه.

٨- وقال البخاري في عمران بن ظبيان : " فيه نظر " (٣).

وقال أبو حاتم : " يكتب حديثه " (٤)

وقال ابن حبان : " كان ممن يخطئ لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار " (٥).

وأدخله العقيلي في الضعفاء الكبير (٦).

وقال الذهبي : " قال البخاري " فيه نظر " ومشاه غيره روى عنه السفينان " (٧).

وذكر ابن حجر (٨) أن البخاري أخرج لعمران بن ظبيان في الأدب المفرد. وكذلك أخرج له النسائي. وقال فيه يعقوب بن سفیان : " ثقة من كبراء أهل الكوفة يميل إلى التشيع " (٩).

فقد يختلف البخاري مع بعض النقاد في الحكم على أحد الرواة ولكن اختلافهم ليس جوهريا بحيث يتفق الأئمة على توثيق راو ويضعفه البخاري وحده فيكون اختلافا بين توثيق وتضعيف، وإنما هو في الغالب اختلاف في ترتيب الراوي بين الضعفاء لأن الضعف مراتب، وقد لاحظنا أن الاختلاف بين أبي حاتم أو أبي زرعة الرازيين وبين البخاري كان في كتابة حديث الراوي لا في عدم الاحتجاج به، وكتابة حديثه لا تعني أنه محتج به إذ كثيرا ما يكتب حديثه متابعة فقط.

فمن قال فيه البخاري " فيه نظر " قال فيه أبو حاتم أو أبو زرعة أو كلاهما " يكتب حديثه ولا يحتج به " وهذا ليس توثيقا وإنما رفع مرتبة الراوي بين مراتب الضعف ولا يرتقي أبدا بهذه العبارة إلى درجات الثقة.

(١)- ت ١٢٩٨ (٢٩٣/٣)

(٢)- المجروحون، (٧٧/٢)

(٣)- التاريخ الكبير، ت ٢٨٦٢ (٤٢٤/٦)

(٤)- الجرح والتعديل، ت ١٦٦٣ (٣٠٠/٦)

(٥)- المجروحون، (١٢٣/٢)

(٦)- ت ١٣٠٥ (٢٩٨/٣)

(٧)- ميزان الاعتدال، ت ٦٢٩١ (٢٣٨/٣)

(٨)- تهذيب التهذيب، ت ٢٣٠ (١١٨/٨)

(٩)- المصدر نفسه.

أما ما اختلف فيه البخاري وابن معين فقد وجدنا أن غير البخاري ذهب مذهبه في تضعيف الراوي فيصير ابن معين هو الذي خالف النقاد فوثق من ضعفه وليس البخاري الذي ضعف من وثقه الأئمة.

فالإمام البخاري يطلق لفظ " فيه نظر " على الراوي ويريد به جرحه واتهامه بالضعف الشديد الذي قد يصل به إلى حد الترك ورأي النقاد وأئمة الجرح يوافق رأيه في أكثر هؤلاء الرواة. ونادرا ما يخالفه بعضهم فيوثقون من ضعفه، فهو يستعمل هذا المصطلح في كل من يراه ضعيفا واهيا وإن خولف في هذا الحكم. وقد عبر اللكنوي عن هذا تعبيرا تنقصه الدقة فقال : " قول البخاري في حق أحد الرواة " فيه نظر " يدل على أنه متهم عنده ولا كذلك عند غيره " (١).

ويمكن تدقيق العبارة أكثر فتصير : " قول البخاري في حق أحد الرواة " فيه نظر " يدل على أنه متهم عنده وقد لا يكون كذلك عند غيره ". يعني أن كل من ورد فيه هذا المصطلح هو متهم لا يحتج به عند البخاري وكذا عند باقي النقاد إلا في حالات قليلة يخالفه بعضهم فيوثق الراوي الذي قال هو فيه " فيه نظر ".

وكان رحمه الله يعلم أن غيره قد يخالفه فيما ذهب إليه كما يبين ذلك النص الذي حكاه ابن حجر عن وراق البخاري أنه قال : " وسمعت [يعني البخاري] يقول وقد سئل عن خير حديث : يا أبا فلان تراني أدلس وقد تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر (٢).

فدل كلامه هذا على أنه رحمه الله يضعف راو بإطلاق عبارة " فيه نظر " . وقد يوافقه الأئمة وقد يخالفونه في هذا الحكم فيكون حينئذ رأيا خاصا به ودقق التعبير عن ذلك بقوله مرة : " فيه نظر " وأخرى " لي فيه نظر ".

من خلال ما سبق يمكننا أن نخلص إلى نتيجة عامة وخلاصة في البحث هي :

- لفظ " فيه نظر " في استعمال البخاري معناها في حق من كُيلت فيه أنه واه غير محتج به وإن وثقه غيره واحتج به أو جعله صالحا لكتابة حديثه والاعتبار به.

- هناك فرق بين المصطلحين " فيه نظر " و " سكتوا عنه " إذ إن الثاني يحكي الإجماع على ترك الراوي مطلقا فلا يحتج به ولا يكتب حديثه والذين ورد فيهم هذا المصطلح لم يخرج لهم أحد سوى ابن ماجه الذي خرج لبعضهم وخرج النسائي والترمذي لواحد منهم. أما الأول - " فيه نظر " - فقد يقع فيه اختلاف بين البخاري وغيره. ويبقى من ورد فيه هذا اللفظ في دائرة الضعفاء غير المحتج بهم وإن كتب حديث بعضهم.

(١) - الرفع والتكميل، ص ٣٨٨

(٢) - هدي الساري، ص ٤٨١

وتجدر الإشارة إلى أن كل من قال فيه البخاري " فيه نظر " ووثقه غيره، قد خرج حديثه في أحد السنن أو في بعضها. وقد يخرج الأربعة معاً حديث أحدهم. كما خرج مسلم مع الأربعة حديث واحد منهم، وخرج مع أبي داود والنسائي حديث آخر. والبخاري نفسه قد يقول في الراوي " فيه نظر " ثم يخرج حديثه في غير الجامع الصحيح فقد أخرج حديث عباد بن كثير الرملي وعمرو بن هاشم أبو مالك الجني وعمران بن ظبيان في الأدب المفرد. وحديث تمام بن بجيح الأسدي في جزء رفع اليدين.

ومن كل ما تقدم صار جلياً أن اللفظتين بينهما تمايز وتفاوت. وإذا أردنا ترتيبهما بين مراتب ألفاظ الجرح قدمنا " فيه نظر " على " سكتوا عنه " وإن كان الصنفان كلاهما من الرواة الذين قيل فيهم أحد اللفظتين هم من الضعفاء. ولكن الضعف مراتب. ولا يصح إطلاق العبارة بأن " من قال فيه البخاري " سكتوا عنه " أو " فيه نظر " هو متروك " لأننا رأينا أن من قال فيه " سكتوا عنه " هو حقاً متروك بل قد يكون متهماً. أما من قال فيه " فيه نظر " فقد يكون متروكاً بالإجماع وقد يكون صالحاً لكتابة حديثه والاعتبار به عند البخاري أو عند غيره. فلا يقال - على الإطلاق - إن كل من قال فيه البخاري " سكتوا عنه " أو " فيه نظر " هو منهم واه أو متروك غير محتج به. بل يجب تقييد هذه العبارة بلفظ " سكتوا عنه " وحده أما لفظ " فيه نظر " فيجب التفصيل فيه.

ب - " فيه نظر " مع ذكر الحديث خلال الترجمة :

أما التراجم التي قال البخاري في آخرها " فيه نظر " وأورد فيها حديثاً لأصحابها، فإن مراده من إطلاق هذا المصطلح يختلف من ترجمة لأخرى. فأحياناً يكون الحديث، وأحياناً يكون الراوي صاحب الترجمة والحديث الذي ساقه له لم يعرف إلا به وهو سبب الطعن فيه. فقد استعمل البخاري مصطلح " فيه نظر " للتعقيب على تراجم بعض الثقات ولم يردهم بذلك وإنما أراد الحديث الذي أورده في ترجمتهم، يشير إلى ضعفه وعدم صحته. فقد قال في ترجمة الصحابي صَعَصَعَةَ بن ناجية الجاشعي : " قدمت على النبي ﷺ فعرض علي الإسلام فأسلمت وعلمني آيات من القرآن. قلت يا رسول الله إني عملت أعمالاً في الجاهلية فهل لي فيها من أجر؟ قال : « لَكَ أَجْرُهُ إِذْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْكَ بِالْإِسْلَامِ » (١) فيه نظر " (٢). فمن المؤكد أن البخاري لم يقصد بقوله " فيه نظر " الصحابي صعصعة وإنما الحديث الذي وصله عن صعصعة من رواية العلاء بن الفضل عن عباد بن كسيب عن طفيل بن عمرو عن صعصعة به. فالحديث بهذا الإسناد إلى الصحابي صعصعة هو الذي فيه نظر وليس صعصعة بن ناجية، خاصة وقد أجمعت الكتب على صحبته ﷺ. والحديث تفرد به عن صعصعة : الطفيل بن عمرو وهو ضعيف بل مجهول لم يعرف إلا بهذا الحديث، وقد قال فيه البخاري " لم يصح حديثه " (٣) وقال في عباد بن كسيب الراوي عن طفيل بن عمرو : " لا يصح " (٤).

وهما لفظان يستعملهما فيمن لم يعرف عينا وحالا فهو مجهول العين والحال معا. كما سأبينه في المبحث الخاص بهذه الألفاظ. فالحديث عن صعصعة بهذه السلسلة من الرواة هو الذي فيه نظر. وقد يصرح البخاري بأنه يريد بقوله " فيه نظر " الحديث وليس صاحب الترجمة التي ورد فيها الحديث كما في ترجمة عباس بن جليل الحجري حيث ساق فيها حديثه عن عبد الله بن عمرو بن العاص : قال رجل للنبي ﷺ : كم يعفى عن الخادم؟ قال : « أَعْفُ عَنْهُ سَبْعِينَ مَرَّةً » (٥). قال البخاري : وقال بعضهم عبد الله بن عمر. وقال بعضهم عن ابن وهب ثنا أبو هانئ عن عباس ابن عمر عن النبي ﷺ في العفو. وثنا المقرئ حدثنا سعيد ثنا أبو هانئ عن عباس الحجري عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله في العفو. وهو حديث فيه نظر (٦).

فصرح بأنه يقصد الحديث ولم يتطرق لصاحب الترجمة بجرح ولا تعديل.

-
- (١) - رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٩/١) وعزاه إلى الطبراني في الجامع الكبير والبخاري في مسنده وقال: فيه الطفيل ابن عمرو التميمي قال البخاري لا يصح حديثه وقال العقيلي لا يتابع عليه.
 (٢) - التاريخ الكبير، ت ٢٩٧٨ (٣١٩/٤)
 (٣) - المصدر نفسه، ت ١٦٢٤ (٤٠/٦)
 (٤) - المصدر نفسه، ت ٣١٦٠ (٣٦٤/٤)
 (٥) - أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب، باب : في حق المملوك، (٣٤١/٤) والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في العفو عن الخادم، (١٢٩/٨) قال أبو عيسى حديث حسن غريب.
 (٦) - التاريخ الكبير، ت ٢ (٣/٧)

وسئل أبو زرعة عن عباس بن جليد الحجري فقال : " مصري ثقة " (١).
وذكره ابن حبان في الثقات (٢).

وذكر ابن حجر (٣) أن العجلي ويعقوب بن سفيان قالوا فيه : " ثقة " .
وهكذا فإن الإمام البخاري يقول " فيه نظر " في تراجم بعض الصحابة أو الثقات ويقصد بذلك الحديث الذي أورده في ترجمة هذا الصحابي أو الثقة وليس صاحب الترجمة.

ولكن في تراجم أخرى أورد أحاديث وقال في آخرها " فيه نظر " وكان يقصد بذلك الراوي صاحب الترجمة الذي لم يعرف إلا بهذا الحديث الواحد الذي ذكره له، يريد بذلك الإشارة إلى أن هذا الرجل لم يعرف إلا بهذا الحديث أو لم يشتهر إلا به من بين أحاديث يسيرة ومع هذا فحديثه منكر، ومن كان هذا حاله عدّه أصحاب الحديث مجهولاً. فكل من قال فيه البخاري من الضعفاء " فيه نظر " وساق له حديثاً في ترجمته هو مجهول. وهذه مجموعة أمثلة يتبين فيها ذلك :

١- قال البخاري : " عبد الله بن مكنف سمع أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال : « أَحَدُ جَبَلٍ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ وَهُوَ عَلَى تَرَعٍ مِنْ تَرَعِ الْجَنَّةِ وَغَيْرِهِ عَلَى تَرَعِ النَّارِ » (٤) ، قال يوسف بن بهلول حدثنا عبدة عن محمد بن إسحاق فيه نظر (٥).

وقال ابن حبان في ترجمته : " شيخ يروي عن أنس بن مالك. روى عنه محمد بن إسحاق بن يسار. لا أعلم له سماعاً من أنس ولا لمحمد بن إسحاق منه هذا منقطع من جهتين لا يجوز الاحتجاج به " (٦).

وذكر العقيلي في ترجمته حديث جبل أحد وقال : " لا يعرف إلا به ولم يرو عنه إلا ابن إسحاق " (٧).

وذكر له ابن عدي نفس الحديث وقال : " وهذا الحديث هو الذي أراده البخاري ولا يحدث عنه غير محمد ابن إسحاق " (٨).

وقال الذهبي : " مجهول " (٩).

ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً ولا راوياً عنه غير ابن إسحاق.

(١) - الجرح والتعديل، ت ١١٥٥ (٢١٠/٦)

(٢) - (٢٥٩/٥)

(٣) - التهذيب، ت ١٩٨ (١٠١/٥)

(٤) - العقيلي في الضعفاء الكبير، ت ٨٨٩ (٣٠٨) والذي في صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، أن رسول

الله ﷺ طلع له أحد فقال : « هذا جبل يحبنا ونحبه. اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإني أحرّم ما بين لابتيها. » (٣١٤/١٣).

(٥) - التاريخ الكبير، ت ٦١٢ (١٩٣/٥).

(٦) - المجروحون، (٦١٢)

(٧) - الضعفاء الكبير، ت ٨٨٩ (٣٠٨/٢)

(٨) - الكامل، (١٥٣٩/٤)

(٩) - الميزان، ت ٤٦٢٤ (٥٠٧/٢)

فاتفق جميع الأئمة على أن ليس لعبد الله بن مكنف حديث غير هذا وأن لا راوي عنه غير محمد بن إسحاق، وحديثه لم يوافق الحديث الصحيح في هذا الباب.

٢- وترجم البخاري لبحر بن سعيد فذكر عن عبيدة بن عبد الرحمن عنه عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال: "ربما أخذ النبي ﷺ بجني فقال: « أَحِبُّوا بَنِي سَدُوسَ، أَبَا الْقَاسِمِ فَوَاللَّهِ أَنْ تَنَجَّتُمْ مِنْ مِثْلِهِ » (١). فيه نظر " (٢).

وسئل يحيى عن بحر بن سعيد فقال: " لا أدري " (٣).

ولم يقل أبو حاتم فيه بجرح ولا تعديل واكتفى بالقول: " روى عن بشير بن نهيك روى عنه عمران بن حدير وعبيدة ابن عبد الرحمن القبائلي " (٤). وقال الذهبي: " لا يعرف " (٥).

٣- وقال البخاري في ترجمة عمر بن زيد الصنعاني: " ... قال إسحاق بن إبراهيم حدثنا عبد الرزاق سمع عمر بن زيد الصنعاني عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: « نَهَى الرَّسُولُ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْهَرَمِ » (٦) فيه نظر " (٧). وقال أبو حاتم (٨): " روى عن أبي الزبير روى عنه عبد الرزاق " فلم يزد عليه.

وقال ابن حبان: " ينفرد بالمناكير عن المشاهير على قلة روايته حتى يخرج بها عن حد الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات " (٩).

وذكر ابن حجر (١٠) أن أبا داود والترمذي وابن ماجه رروا لعمر بن زيد الصنعاني حديثا واحدا في النهي عن أكل ثمن الهرم.

ثم قال ابن حجر: " قال الذهبي: لم يرو عنه غير عبد الرزاق وليس كما قال فقد روى عنه يحيى بن أبي بكر الكرماني ".

(١)- لم أعثر عليه في غير التاريخ الكبير.

(٢)- ت ١٩٢٣ (١٢٦/٢)

(٣)- التاريخ، نص ٤٥١٩ (٥٣/٢)

(٤)- الجرح والتعديل، ت ١٦٥٧ (٤١٩/٢)

(٥)- الميزان، ت ١١٢٦ (٢٩٧/١)

(٦)- أخرجه أبو داود في السنن، كتاب البيوع، باب: النهي عن أكل السباع، (٣٥٦/٣) وأحمد بن حنبل في المسند (٢٩٧/٣) والترمذي في السنن، كتاب البيوع، باب: ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور، (٢٨٠/٥) قال أبو عيسى: هذا حديث غريب وعمر بن زيد لا يعرف كبير أحد روى عنه غير عبد الرزاق.

(٧)- التاريخ الكبير، ت ٢٠١٣ (١٥٧/٦)

(٨)- الجرح والتعديل، ت ٥٧٨ (١٠٩/٦)

(٩)- المجروحون، (٨٢/٢)

(١٠)- التهذيب، ت ٧٤١ (٣٩٤/٧)

وقد رجعت إلى ترجمة عمر بن زيد في ميزان الاعتدال فوجدت أن الذهبي ذكر فيها حديث ليس على مداويمان من رواية يحيى بن أبي بكير عنه. وحديث ثمن الهر من رواية عبد الرزاق، ولم يصرح الذهبي في الميزان بأنه لم يرو عن عمر بن زيد غير عبد الرزاق بل إن تخريجه الحديث الثاني من رواية يحيى بن أبي بكير ينفي ما نسبته إليه ابن حجر، ولم أقف على ما نقله ابن حجر عن الذهبي ولا أدري من أين نقله.

وخلاصة القول إن الإمام البخاري يستعمل مصطلح " فيه نظر " ويقصد بذلك صاحب الترجمة. خاصة إذا لم يذكر خلالها حديثا. فإذا أورد في الترجمة حديثا فقد يكون هو المقصود وقد يكون الراوي صاحب الترجمة فإذا كان الراوي صحابيا أو ثقة فإن البخاري يقصد بقوله " فيه نظر " الحديث. أما إذا كان ضعيفا فإنه في هذه الحالة يريد الإشارة إلى أن الراوي لم يعرف إلا بهذا الحديث ولم يروه عنه إلا راو واحد فهو مجهول.

ج - " في حديثه نظر "

قول البخاري في الراوي " في حديثه نظر " كان للتعقيب على صنف مميز من الرواة هم الذين لم يعرفوا إلا بحديث واحد رواه عنهم رجل واحد - ونادر جدا أن يكون من ورد فيه ذلك له أكثر من حديث والرواة عنه أكثر من واحد -

ولم يهتم البخاري بذكر هذا الحديث الواحد في ترجمة صاحبه وإنما وقفت عليه في ترجمة الراوي في كتب الرجال الأخرى، خاصة كتاب العقيلي وكتاب ابن عدي اللذان عنيا كثيرا بنقل أقوال البخاري وتوضيحها.

وقد أجمعت أقوال الأئمة النقاد على ضعف صاحب الترجمة التي يقول فيها البخاري " في حديثه نظر " وقال بعضهم بنكارة حديثه وربما جهالة حاله إذ لم أقف على ترجمة قال البخاري في صاحبها " في حديثه نظر " ثم قواه أحد النقاد.

فعلى العكس من مصطلح " فيه نظر " الذي يطلقه البخاري في راو من الرواة ويريد به تضعيفه أو تركه وقد يخالفه أحد النقاد فيوثق نفس هذا الراوي فإن مصطلح " في حديثه نظر " أورده في رواة اتفق الأئمة على تضعيفهم أو تركهم. ومن هنا فإن عبارة " فيه نظر " هي أرفع من عبارة " في حديثه نظر " وهذه أمثلة ذلك أبين من خلالها استعمال البخاري لهذا المصطلح وما يقابله من مصطلحات عند أئمة الجرح والتعديل :

١- في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي قال البخاري في التاريخ الكبير (١) والضعفاء

الصغير (٢) " في حديثه نظر " .

وقال في التاريخ الصغير : " عنده عجائب " (٣) .

وقال يحيى بن معين : " ضعيف " (٤) .

وقال أبو حاتم : " ليس بقوي يكتب حديثه " (٥) .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : " سألت أبي عن إبراهيم بن مهاجر فقال : ليس به بأس كذا وكذا . وسألته عن ابنه

إسماعيل بن إبراهيم فقال : أبوه أقوى في الحديث منه " (٦) .

وقال ابن عدي : " في حديثه بعض النكارة وأبوه خير منه " (٧) .

وقال أبو داود : " ضعيف ضعيف أنا لا أكتب حديثه " (٨) .

فاتفقت أقوال الأئمة على تضعيف إسماعيل بن إبراهيم وتوهينه وأبو حاتم وحده الذي قال بكتابة حديثه .

وحكى العقيلي (٩) كعادته قول البخاري فيه من الضعفاء الكبير وساق له حديثه : « مَكَّةُ مَرَّاحٌ لَا يُبَاعُ رَبَاعُهَا » (١٠) قال العقيلي : " لا يتابع عليه " .

فلم يختلف اثنان من الأئمة في الحكم على إسماعيل بن مهاجر بالضعف وإن اختلفت تعبيراتهم بين قولهم : " ضعيف "

و " ليس بقوي " و " عنده عجائب " و " في حديثه نكارة " و " لا يتابع على حديثه " ... وصرح أبو حاتم وحده

بكتابة حديثه ولكن هذا لا يخرج من دائرة الضعف .

(١) - ت ١٠٧٩ (٣٤٢/١)

(٢) - ت ١٣ ص ٤٠٩

(٣) - (١٣٨/٢)

(٤) - سوالات الدارمي بن معين، ت ١٤٤ ص ٧١، والتاريخ، نص ١٦٦٩ (٣١/٢)

(٥) - الجرح والتعديل، ت ٥١٢ (١٥٢/٢)

(٦) - المصدر نفسه

(٧) - الكامل، (٢٨٤/١) وقد ترجم ابن عدي لإسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر باسم : إسماعيل بن مهاجر النخعي الكوفي فلا أدري هل سقط اسم أبيه إبراهيم من الترجمة أم أن ابن عدي نسبه إلى جده مهاجر .

(٨) - التهذيب، ت ٥١٤ (٢٤٤/١)

(٩) - الضعفاء الكبير، ت ٧٦ (٧٣/١) في المستدرج

(١٠) - أخرجه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري لأعلى الصحيحين، د.ط، بيروت : دار الكتاب العربي، د.ت، كتاب البيوع (٥٣/٢) .

وعلي بن عمرو الدارقطني في سننه، ط.ط، بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦هـ، (٥٨/٣) . والبيهقي في سننه، (٣٥/٦) كلهم

من رواية إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن أبيه عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو مرفوعا . قال الحاكم : هذا حديث

صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وقال الدارقطني : إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعيف ولم يروه غيره . وقال البيهقي : إسماعيل

ابن إبراهيم بن مهاجر ضعيف وأبوه غير قوي واختلف عليه .

٢٢- قتل البخاري : " حصف بن أبي سفيان السلمي . سمع أنسار روى عنه عبد الرحمن بن إبراهيم أبو هريرة .

حديثه فيه نظر " (١١) .

وقال في الضعفاء الصغير : " حديثه ليس مستقيم " (١٢) .

وتعقب ابن عدي كلام البخاري بقوله : " وهذا حديث واحد الذي ذكره البخاري ومراة البخاري أن يذكر في ترجمته حروقفه . وفي حديث حصفين هذا ما يلي حتى اسم الضعفاء " (١٣) .

وقد قال فيه أبو حاتم : " مجهول ليس يقوي " (١٤) .

وسمى أبو حاتم شيوخه فلم يذكر سوى أنس بن مالك ولم يسلم ممن روى عنه سوى عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة .

وذكر الذهبي (٥) في ترجمته حديثه عن أنس أن النبي ﷺ دخل على أم سليم وهي تصلي صلاة التطوع فقال لها :

« إِذَا صَلَّيْتَ الْمَكْرُوبَةَ فَاجِدِي اللَّهَ عَشْرًا وَسَبَّحِي عَشْرًا وَكَبَّرِي عَشْرًا ثُمَّ سَلِّيْ قَائِلًا لَكَ : نَعَمْ نَعَمْ » (٦) .

فلم يذكر لحسن بن أبي سفيان حديث غير هذا ، ولم يروه عنه سوى عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة .

٣- وكذلك قال البخاري : " سعيد القمار عن أنس بن مالك ، روى عنه مروان بن نهيك : في حديثه

نظر " (٧) .

واكتفى ابن أبي حاتم بالقول : " سعيد القمار عن أنس بن مالك : روى عنه مروان بن نهيك : سمعت أبي يقول

ذلك " (٨) .

وقال فيه ابن حبان : " قليل الحديث منكر الرواية يروي عن أنس ما لا أصل له " (٩) .

وذكر العقيلي (١٠) وابن عدي (١١) والذهبي (١٢) في ترجمته حديثه عن أنس بن مالك قال رسول الله ﷺ :

« مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَرَى السَّيْفَ عَلَى أُنْفِي لَقِيَ اللَّهَ مَكْتُوبٌ آتِسٌ مِنْ رَحْمِي » (١٣) .

(١) - التاريخ الكبير، ت ٢٨٥٤ (٢/٤٨٢)

(٢) - ت ٢٧ ص ٤٢٣

(٣) - الكتلل، (٢/٢٦٥)

(٤) - الجرح والتعديل، ت ٢٤٤ (٣/٥٤)

(٥) - ميزان الاعتدال، ت ٢٠٠٤ (١/٥٣٦)

(٦) - لم أشر على الحديث في كتب الرواية وهو في ترجمة حسين بن أبي سفيان في ميزان الاعتدال : ت ٢٠٠٤ (١/٥٣٦)

(٧) - التاريخ الكبير، ت ١١٥٣٠ (٣/٤٦٠)

(٨) - الجرح والتعديل، ت ٣٢٢٢ (٤/٨٦)

(٩) - المجروحون، (١/٣١١٢)

(١٠) - الضعفاء الكبير، ٥٢٢٢ (٢/١٠٠٧)

(١١) - الكتلل، (٣/١٢٣٢٤)

(١٢) - اللينزان، ت ٣٣٠٧ (٢/١٦٤٤)

(١٣) - أخرجه الترمذي، كتاب الزهد، (٥/٢٠٨) وابن مطاعة، كتاب الزهد، باب القناعة، (٢/١٣١٧) ، والبخاري، الأدب المفرد،

ظلال، بيروت : دار البعث الإسلامية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٩ م ، باب من أصبح أماناً في سريره، ص ١١٢ .

قال ابن عدي : " ما أرى لسعيد التمار عن أنس حديثاً غير هذا " (١).
فاتفقت أقوالهم جميعاً على عدم شهرة سعيد التمار بالحديث والرواية والطلب، وعلى نكارة حديثه الواحد الذي يرويه عن أنس، وعلى تفرد مروان بن نهيك بالرواية عنه.

٤- وقال البخاري : " عمران بن سريع كنا مع حذيفة رضي الله عنه في مسجد الكوفة فأنشأ يحدث عن الأحزاب. روى عنه علقمة بن مرثد. في حديثه نظر " (٢).
وترجم ابن أبي حاتم (٣) وابن عدي (٤) والذهبي (٥) لعمران بن سريع فجاءت عباراتهم مطابقة لعبارة البخاري لم يزيدوا ولم ينقصوا منها شيئاً.
فالرواة الذين قال البخاري " في حديثهم نظر " لم يعرف كلٌّ منهم إلا بحديث واحد يرويه عنه راو واحد ممن لم يشتهروا بالرواية ولا بالطلب، ومن كان هذا حاله عده العلماء مجهولاً .
فالمجهول عند أصحاب الحديث هو " كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد " (٦).
فمن قال فيه البخاري " في حديثه نظر " هو متهم واه كما حكى الذهبي ذلك عنه : " إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واه " (٧).
وقد جاء كلام الأئمة في نفس تلك التراجم التي وردت فيها عبارة " في حديثه نظر " صريحاً بتضعيف أصحابها ووصفهم بالنكارة والجهالة.
فإذا كان بعض من قال فيهم البخاري لفظ " فيه نظر " - بمعنى ضعيف لا يحتج به - قد خالفه فيهم أحد النقاد أو بعضهم فوثقوهم أو قروا حالهم، فإن كان من قال فيه " في حديثه نظر " أجمع الأئمة على ضعفه وربما جهالته وتركه. حتى إن بعض من ورد فيهم هذا المصطلح لم يترجم لهم غيره من أصحاب كتب الرجال، ومن ترجم لهم منهم لم يزد على نقل قول البخاري كما هو الحال في ترجمة عمران بن سريع سألقة الذكر.

(١) - الكامل، (١٢٢٤/٣)
(٢) - التاريخ الكبير، ت ٢٨٢١ (٤١٣/٦)
(٣) - الجرح والتعديل، ت ١٦٥٩ (٢٩٩/٦)
(٤) - الكامل، (١٧٤٧/٥)
(٥) - الميزان، ت ٦٢٨٧ (٢٣٨/٣)
(٦) - الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ٨٨
(٧) - سير أعلام النبلاء، (٤٤٥/١٢).

ومن كل ما سبق يتبين الفرق الدقيق بين عبارتي " فيه نظر " و " في حديثه نظر " : فإنه رحمه الله يستعمل كل واحدة منهما في صنف معين من الرواة مختلف عن الآخر، وإن اجتمع الصنفان في صفة الضعف وشملهما اسمه لكن الضعف مراتب وأسباب تضعيف الرواة أو تركهم تختلف من راو لآخر. وهذا ما جعل الإمام البخاري يعبر عن كل مرتبة وكل نوع من الرواة الضعفاء بعبارة خاصة. وهذا كله من دقته البالغة رحمه الله وورعه الشديد في الكلام في الرواة. فإنه مع اختياره ألفاظا للجرح تتعد عن التغليظ في الوصف والتشنيع فيه يطلق على كل صنف المصطلح الذي ينزلهم حق منزلتهم بين منازل الرواة ومراتبهم.

فالذي قال فيه البخاري " فيه نظر "، له روايات عديدة، وقف عليها وخبر ما فيها من كثرة الأخطاء وفحشها فضعفه لأجل هذا السبب أو تركه. أما الذي قال فيه " في حديثه نظر " فإنه لم يعرف إلا بحديث واحد لم يتابع عليه، يرويه عنه راو واحد ليس ممن اشتهر بين المحدثين بالعلم والطلب.

د - " في إسناده نظر "

عبارة البخاري " في إسناده نظر " هي أقرب إلى صيغ التعليل منها إلى صيغ التحريح، حيث استعملها رحمه الله في التعليق على بعض التراجم التي ساق في كل واحدة منها حديثا بإسناده ومنتنه وكان الحديث معلولا بانقطاع السند، أو برواية ضعيف، أو غيرهما من العلل المؤثرة في صحة الحديث المذكور. فمراد البخاري هو الإشارة إلى علة الحديث لا الإشارة إلى مرتبة الراوي ومكاته، فقد يكون صاحب الترجمة ضعيفا وقد يكون ثقة، بل قد يكون صحابيا كالأسود ابن أصرم المحاربي (١) وعبد الله بن جراد (٢) وسفينة أبو عبد الرحمن (٣) مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ الذين قال البخاري في نهاية ترجمة كل واحد منهم بعد ذكره الحديث فيها : " في إسناده نظر " ومؤكد أن الصحابي ليس هو المقصود بالعبارة وإنما الإسناد إلى هذا الصحابي في هذا الحديث هو الذي فيه نظر.

وبعض من قال فيه البخاري " في إسناده نظر " من غير الصحابة أخرج له الستة، فلا تحمل هذه العبارة فيه على أنها جرح، كما هو الحال بالنسبة لأوس بن عبد الله الربيعي الذي قال في ترجمته : " أوس بن عبد الله الربيعي أبو الجوزاء البصري. سمع عبد الله بن عمرو روى عنه بدليل بن مسيرة. قال يحيى بن سعيد : قتل أبو الجوزاء سنة ثلاث وثمانين في الجماجم. وقال لنا مسدد عن جعفر بن سليمان عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء قال : أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها. قال محمد : في إسناده نظر " . (٤)

وأبو الجوزاء ثقة بلا خلاف، وثقه الأئمة واحتجوا به، وأخرج حديثه أصحاب الكتب الستة.

(١) - ذكره في التاريخ الكبير، ت ١٤٢١ (٤٤٣/١)

(٢) - التاريخ الكبير، ت ٦٣ (٣٥/٥)

(٣) - التاريخ الكبير، ت ٢٥٢٤ (٢٠٩/٤)

(٤) - التاريخ الكبير، ت ١٥٤٠ (١٦/٢)

ولقد ترجم غير البخاري لأوس بن عبد الله أبي الجوزاء وفسروا عبارة البخاري فيه " في إسناده نظر " بأن المقصود بها ليس أبو الجوزاء نفسه وإنما حديثه عن ابن عباس وعائشة، فإنه يروي عنهما بدون واسطة ولم يسمع منهما، ففي إسناده إليهما نظر. وهذا كلام ابن عدي يقول: " أبو الجوزاء روى عن الصحابة. ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم. وأرجو أنه لا بأس به ولا يصحح روايته عنهم أنه سمع منهم، ويقول البخاري " في إسناده نظر " أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا لأنه ضعيف عنده. وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضع " (١).

فحسب ابن عدي عنى البخاري بقوله " في إسناده نظر " انقطاع حديث أبي الجوزاء وعدم اتصاله عن عائشة وابن مسعود وغيرهما.

لكن ابن حبان فسر العبارة بأن المراد منها هو وجود راو ضعيف في إسناده حديث أبي الجوزاء وقد جعل ابن حبان هذا الراوي الضعيف هو عمرو بن مالك النكري. وهذا كلام ابن حبان في ترجمة أبي الجوزاء في كتاب الثقات: " .. كان عابداً فاضلاً. وقول البخاري في إسناده نظر [ويختلفون فيه] (٢) إنما قاله عقب حديث رواه له في التاريخ من رواية عمرو بن مالك النكري والنعري ضعيف عنده " (٣).

فلم يتطرق ابن حبان بتاتا إلى قضية سماع أبي الجوزاء من ابن عباس وعائشة وكأنه لا يرى في سماعه منهما مشكلة، ولم يسقط عبارة البخاري " في إسناده نظر " على مسألة عدم اتصال الحديث كما ذهب إليه ابن عدي وإنما حمل العبارة على وجود راو ضعيف في الإسناد وقد حدده بعمرو بن مالك النكري. ولا أدري من أين اعتمد ابن حبان تضعيف البخاري لعمرو بن مالك النكري. فإنه ترجم له في التاريخ الكبير ولم يقل فيه يجرح ولا تعديل واكتفى بالقول: " عمرو بن مالك أبو مالك النكري من عبد القيس ويقال من النمر البصري. كناه أبو عبيد سمع أبا الجوزاء. روى عنه حماد بن زيد وسعيد بن زيد وجعفر بن سليمان وابنه يحيى " (٤).

وليس لعمرو بن مالك النكري ذكر في الضعفاء ولا التاريخ الصغيرين. ولا أدري إن كان ترجم له في الضعفاء الكبير وضعفه هناك لكن لا أحد نقل عنه ذلك. وقد أخرج البخاري لعمرو بن مالك في خلق أفعال العباد كما أخرج له أصحاب السنن الأربعة (٥).

(١) - الكامل، (٤٠٢/١)

(٢) - هذه اللفظة لم أجد لها في ترجمة أبي الجوزاء في التاريخ الكبير. ولم يترجم له البخاري في التاريخ ولا الضعفاء الصغيرين فلا أدري أين قالها.

(٣) - (٤٢/٤)

(٤) - ت ٢٦٧٢ (٣٧١/٦)

(٥) - ذكره ابن حجر في التهذيب، ت ١٥٤ (٨٤/٨)

وقال ابن معين فيه : " ثقة " (١) وقال في ابنه يحيى : " ليس بشيء " (٢).

وأدخل ابن حبان عمرو بن مالك في كتاب الثقات وقال : " يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه . يخطئ ويغرب " (٣). وإذا سلمنا بقول ابن حبان إن عبارة البخاري " في إسناده نظر " في ترجمة أبي الجوزاء يعني بها وجود عمرو بن مالك الضعيف في الإسناد، واعتبرنا كلام ابن حبان في عمرو بن مالك بأن رواياته تعتبر من غير طريق ابنه يحيى، فإن البخاري روى حديث عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء من غير رواية ابنه يحيى عنه، إذ الراوي عن عمرو في التاريخ هو جعفر بن سليمان وعنه مسدد، وعليه فإن حديثه يعتبر، وبمقاييس ابن حبان نفسه. ولم أعثر على من ضعف عمرو بن مالك سوى ابن عدي، قال فيه : " له أحاديث مناكير، بعضها سرقها من قوم ثقات " (٤).

فالمؤكد أن البخاري لم يُرد بعبارة " في إسناده نظر " تضعيف أبي الجوزاء فهو ثقة عنده وعند غيره من الأئمة، ولكن هل أطلق العبارة لوجود رآو ضعيف في الإسناد كما ذهب إلى ذلك ابن حبان، أم ليشير إلى عدم اتصال حديث أبي الجوزاء عمّن يروي عنهم من الصحابة كما ذهب إليه ابن عدي ؟

إن أبا الجوزاء أوس بن عبد الله ثقة، وقد صرح بملازمته لابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة وهذا يثبت سماعه منهما واتصال حديثه عنهما . فلا يقال عندئذ إن مراد البخاري بعبارة " في إسناده نظر " أن حديث أبي الجوزاء عن هؤلاء الصحابة منقطع لأنه صرح بلفائهما وملازمتها طويلة دامت اثنتي عشرة سنة، وإذا نفينا عن أبي الجوزاء سماعه من عائشة وابن عباس فإنما نفي ثبوت الرواية عنه لأنها جاءت من طريق ضعيف . وليس في الإسناد إلى أبي الجوزاء ضعيف يستحق ترك روايته؛

أما مسدد فهو ابن مسرهد الثقة الثبت الحجّة الذي قال فيه يحيى بن سعيد القطان : " لو خرجت إليه فحدثته لكان يستأهل " (٥) ويكفيه هذا.

وأما جعفر بن سليمان فهو الضبعي الحرشي أبو سليمان البصري. قال فيه البخاري : " يخالف في بعض حديثه " (٦) روى له في الأدب المفرد واحتج به مسلم والأربعة (٧).

وعمر بن مالك أبو مالك النكري قد بينا حاله وثقته ابن معين وابن حبان وأخرج له الأربعة والبخاري في غير الجامع.

(١) - سوالات ابن الجنب، ت ٧١٠ ص ٤٤٥

(٢) - المصدر نفسه.

(٣) - (٤٨٧/٨)

(٤) - الكامل، (١٧٩٩/٥)

(٥) - التاريخ، ت ٢٢٠٩ (٧٢/٨)

(٦) - التاريخ، ت ٢١٦١ (١٩٢/٢)

(٧) - ذكره ابن حجر في ترجمته في التهذيب، ت ١٤٥ (٨١/٢).

الباب الثاني - القسم الأول - : النصل الأول

وما يبدو حسب هذه الملابس، أن نفي ثبوت اتصال حديث أبي الجوزاء عن ابن عباس أو عائشة ونفي سماعه منهما وإسقاط عبارة البخاري " في إسناده نظر " على هذا المعنى، والقول بأن في الإسناد إلى أبي الجوزاء نظر لأن فيه ضعيف، كل ذلك مستبعد. وقد قال أبو حاتم في ترجمة أوس بن عبد الله : " روى عن عائشة وابن عباس وعبد الله ابن عمرو روى عنه بديل بن ميسرة وعمرو بن مالك النكري " (١) ولم يشر أبو حاتم إلى أنه روى عنهم ولم يسمع منهم. وقال ابن حجر : " روى عن أبي هريرة وعائشة وابن عباس وعبد الله بن عمرو وصفوان بن عسال ... قال ابن أبي حاتم في المراسيل : أبو الجوزاء عن عمر وعلي مرسل " (٢).

فبين ابن أبي حاتم عن أرسل أبو الجوزاء من الصحابة حيث ذكر عمرا وعلياً فحسب، مما يعني أن روايته عن ابن عباس وعائشة موصولة.

ومما يقوي هذا الرأي أن الإمام مسلماً أخرج في صحيحه حديث أبي الجوزاء عن عائشة في الافتتاح بالتكبير (٣). وهو بهذا يصحح سماعه منها.

وربما كان حل إشكال عبارة البخاري " في إسناده نظر " بالنسبة لترجمة أوس بن عبد الله أبي الجوزاء النص الذي يرويه العقيلي عن البخاري من كتاب الضعفاء الكبير حيث ذكر فيه البخاري حديثاً آخر عن أبي الجوزاء غير الذي في التاريخ الكبير وقال فيه كذلك : " في إسناده نظر " . يرويه عن أبي الجوزاء عمران بن مسلم وقد قال فيه البخاري " منكر الحديث " (٤).

والنص كما يرويه العقيلي (٥) : " حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري يقول : أوس بن عبد الله الربيعي أبو الجوزاء بصري. سمع عبد الله بن عمرو وروى عنه عمران بن مسلم. في إسناده نظر .. والحديث حدثنا يحيى بن عثمان قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثنا يحيى بن [سليمان] (٦) عن عمران بن مسلم عن أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال لرجل : « ألا أخبرك ألا أمنحك » وذكر صلاة التسايح بطوله. قال : وليس في صلاة التسايح حديث يثبت ».

فالعقيلي يروي كلام البخاري في أوس بن عبد الله من كتاب الضعفاء الكبير الذي هو بمثابة ملخص لكتاب التاريخ الكبير فيما يخص الرواة الضعفاء والأسانيد الضعيفة. وقد اعتنى فيه البخاري بتفسير كثير من الأمور الغامضة في التاريخ الكبير ومنها ذكر الأحاديث التي يكون قد أشار إليها في التاريخ. وقد أورد ترجمة أوس بن عبد الله فيه وقال إنه يروي عن عبد الله بن عمرو ويروي عنه عمران بن مسلم، ثم عقب بالقول " في إسناده نظر " ثم ساق بهذا الإسناد حديث صلاة التسايح وقال عقبه " ليس في صلاة التسايح حديث يثبت " أي أنه حديث باطل.

(١) - الجرح والتعديل، ت ١١٣٣ (٣٠٤/٢)

(٢) - التهذيب، ت ٧٠٢ (٣٣٦/١)

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - التاريخ الكبير، ت ٢٨٤٢ (٤١٩/٦)

(٥) - الضعفاء الكبير، ت ١٤٨ (١٢٤/١)

(٦) - هكذا ضبطه المحقق، والذي في التاريخ الكبير في ترجمة عمران بن مسلم : يحيى بن سليم وليس سليمان.

وإن كان يصعب الجزم بالذي قصده البخاري بعبارة " في إسناده نظر " إلا أن القلب يميل إلى أنه قصد إسناد أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو. وقد أشار إليه في التاريخ الكبير دون أن يوضح حين قال : " أوس بن عبد الله الربيعي أبو الجوزاء البصري سمع عبد الله بن عمرو... ويئنه في الضعفاء الكبير.

ولعل إيراد البخاري للحديث الثاني الذي يصرّح فيه أبو الجوزاء بسماعه من عائشة وابن عباس هو للبرهان على صحة سماعه منهما واتصال حديثه عنهما، عكس ما ذهب إليه ابن عدي. وكما أطلق البخاري عبارة " في إسناده نظر " في تراجم بعض الصحابة أو بعض الثقات أطلقها أيضا في تراجم ضعفاء ومتروكين ومثاله :

- محمد بن سكين مولى بني سعد مؤذن بني شقرة. سمع عبد الله بن بكير عن ابن سوقة عن ابن المنكدر عن جابر قال : قال النبي ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ ثُمَّ لَمْ يَأْتِ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ » (١). قال أبو عبد الله في إسناده نظر (٢) وقد قال فيه أبو حاتم : " هو مجهول والحديث منكر " (٣).

وقال الذهبي : " لا يعرف وخبره منكر " (٤).

وقال ابن عدي : " ليس بالمعروف ولم يحضرنني له شيء فأذكره " (٥).

- وكذا قال في ترجمة إسماعيل بن نشيط العامري " في إسناده نظر " (٦) وذكر له حديثه عن جميل بن عامر أن سالما حدثه أنه سمع من سمع من النبي ﷺ قال : « مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ » (٧).

وقال فيه النسائي : " ليس بالقوي " (٨)

وقال أبو حاتم : " شيخ مجهول ليس بالقوي " (٩)

وقال أبو زرعة : " هو صدوق " (١٠).

وقال ابن عدي : " عزيز الحديث جدا ولا يقع في حديثه ما فيه حكم. يروي من الحديث إلا القليل " (١١).

(١) - أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب المساجد، باب : التغليظ في التخلف عن الجماعة، (٢٦٠/١)

(٢) - التاريخ الكبير، ت ٣١٧ (١١١/١)

(٣) - الجرح والتعديل، ت ١٥٢٧ (٢٨٣/٧)

(٤) - الميزان، ت ٧٦٠٩ (٥٦٧/٣)

(٥) - الكامل في الضعفاء، (٢٢٣٣/٦)

(٦) - التاريخ الكبير، ت ١١٩١ (٣٧٥/١)

(٧) - أصل الحديث صحيح وأخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب (١٦٥/١٣) وقال حديث حسن صحيح. وله طرق كثيرة جدا معظمها معلولة.

(٨) - الضعفاء والمتروكون، ت ٤٠ ص ٥٣

(٩) - الجرح والتعديل، ت ٦٨١ (٢٠٢/٢)

(١٠) - المصدر نفسه

(١١) - الكامل، (٣١٤/١)

وعليه لا يمكننا تعميم القول بأن البخاري يقول " في إسناده نظر " فيمن تركوا حديثه، فقد رأينا أنها عبارة تتجه إلى تعليل الحديث أكثر منها إلى جرح الراوي، فقد يطلقها البخاري في ترجمة ثقة أو صحابي أو ضعيف متروك.

هـ - " في صحة خبره نظر " ، " فيه بعض النظر "

أما قول البخاري في ترجمة عُقْبَةَ بن يَرِيم : " في صحة خبره نظر " (١) فالقصد منه واضح وهو تضييف الخبر الوارد عن عقبة.

وقد روى العقيلي كعادته كلام البخاري من الضعفاء الكبير، وذكر حديث عقبة عن أبي ثعلبة الخشني : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَجَعَ مِنْ غَزَاةٍ أَوْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالسُّجْدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ » (٢). يرويه عن عقبة يزيد بن سنان.

قال العقيلي : " وهذا يروى بإسناد أصلح من هذا " (٣)

وترجم ابن أبي حاتم (٤) لعقبة ولم ينقل فيه شيئاً من كلام الأئمة.

واكتفى ابن عدي (٥) برواية عبارة البخاري فيه.

وكذلك فعل الذهبي (٦) وذكر أن يزيد بن سنان يروي عنه.

وأما أحمد بن الحارث الغساني الذي قال فيه البخاري : " فيه بعض النظر " (٧) فهو في عداد المتروكين لنكارة مروياتهم سنداً وامتناً كما صرح بذلك الأئمة. فكأن الإمام البخاري رحمه الله يزيد في تحفظ عباراته كلما زادت حالة الراوي سوءاً ومرتبته تدنياً.

قال أبو حاتم في أحمد بن الحارث الغساني : " متروك الحديث " (٨)

وقال العقيلي : " روى أحاديث لا يتابع على شيء منها مناكير " (٩)

وساق له ابن عدي حديثاً في ترجمته وقال : " هذا الحديث وإن لم يكن مشهور الإسناد فإنه منكر المتن " (١٠).

(١) - التاريخ الكبير، ت ٢٩٠٦ (٤٣٦/٦)

(٢) - أخرجه الحاكم في المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، (١٥٥/٣)

(٣) - الضعفاء الكبير، ت ١٣٨٣ (٣٥١/٣)

(٤) - الجرح والتعديل، ت ١٧٧٣ (٣١٨/٦)

(٥) - الكامل، (١٩١٧/٥)

(٦) - ميزان الاعتدال، ت ٥٦٩٧ (٨٧/٣)

(٧) - التاريخ الكبير، ت ١٤٨٦ (٢/٢)

(٨) - الجرح والتعديل، ت ٣٢ (٤٧/٢)

(٩) - الضعفاء الكبير، ت ١٥٢ (١٢٥/١)

(١٠) - الكامل، (١٧٧/١)

إن الكلام عن اللفظ الخاص بالإمام البخاري : " فيه نظر " يجب أن تراعى فيه الصيغ المختلفة التي ورد بها. ذلك أن مراده من كل منها مختلف :

- يقول " فيه نظر " فيمن اشتد ضعفهم عنده حتى وصل بأغلبهم إلى حد الترك، إلا نرأ قليلا منهم كتب حديثهم رغم ضعفهم.

- ويقول " في حديثه نظر " فيمن لم يعرف إلا بحديث واحد ولم يرو عنه إلا راو واحد، فهو مجهول.

- ويقول " في إسناده نظر " ويقصد إسناده الحديث الوارد في الترجمة التي قد تكون لثقة أو ضعيف.

ونص التهانوي : " قول البخاري فيه نظر وفي إسناده نظر لا يستلزم ضعف الراوي مطلقا " لا يقبل على إطلاقه لأن كل من قال فيه البخاري فيه نظر هو ضعيف - ولو عنده وحده - وقد تعقب أبو غدة كلام التهانوي قائلا : " وهو كذلك في قوله " في إسناده نظر " لا في قوله " فيه نظر " فإن البخاري يقوله فيمن تركوا حديثه ". ولكن رأينا أن ليس كل من قال فيه البخاري " فيه نظر " قد تركوا حديثه. بل إن البخاري نفسه كتب حديث بعضهم في بعض كتبه كالأدب المفرد وجزء القراءة وغيرهما.

ولعل أحسن من غير عن مراد البخاري من هذا اللفظ هو الذهبي حيث قال : " لا يقول البخاري فيه نظر إلا فيمن يتهمه غالبا " أي أن الحكم للغالب، وقد تشد عنه بعض التراجم.

أما قول حبيب الرحمن الأعظمي : " كثيرا ما يقوله البخاري ولا يوافق عليه الجهابذة " - يعني لفظ " فيه نظر " - فقد رأينا أنه لا يوجد اختلاف بين البخاري والجهابذة، بل إن الاختلاف - إذا وجد - هو بين البخاري وبين أحد النقاد وليس كلهم، أو هو بين البخاري ومجموع الجهابذة من جهة وبين ناقد آخر من جهة أخرى. فالبخاري لم يضعف من أجمع الأئمة على توثيقه كما أنه " لا ضير أن يختلف الأئمة في توثيق رجل أو تضعيفه كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم " (١).

(١) - العلل بشرح ابن رجب الحنبلي ص ١٩١.

الفصل الثاني

" يتكلمون فيه " (في حديثه، في حفظه، ...)

و " لا يصح " (لا يصح حديثه، حديثه ليس من وجه صحيح، ...)

لم أقف على من قال باختصاص البخاري بلفظ " يتكلمون فيه " ولكن لم أجد من جرّح به غيره، حيث كان النقاد يفصحون عن كلامهم في الراوي فيتهمونه في عدالته أو حفظه بإطلاقهم فيه ألفاظ جرح صريحة وواضحة، وهو يحكي ذلك عنهم باطلاقه عبارة " يتكلمون فيه " أو " يتكلم فيه " أو " تكلم فيه فلان " أو " يتكلمون في حفظه " أو " يتكلمون في حديثه " ...

ولفظ " لا يصح " أو " لا يصح حديثه " ... هو أقرب إلى ألفاظ التعليل منه إلى ألفاظ الجرح ولكني أدرجته في هذا الفصل لأن البخاري ذكره في تراجم لم يورد خلالها أحاديث، وأصحابها مجهولون، فكان حكمه حكم لفظ الجرح. وقد قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة باختصاص البخاري بمصطلح " لا يصح " كعبارة تجريح.

عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول : يتكلمون فيه أو في حديثه أو في حفظه ...

أطلق الإمام البخاري رحمه الله في تراجم بعض الرواة عبارة وردت بصيغ متعددة هي : " يتكلمون فيه " أو " يتكلم فيه " أو " تكلم فيه فلان " أو " يتكلم فيه بعضهم " أو " يتكلمون في حفظه " أو " يتكلمون في حديثه " ... ولم أعتز على أحد من النقاد - فيما استطعت الوقوف عليه - جرح راويا بإطلاق عبارة من هذه العبارات فيه، فلا الإمام أحمد بن حنبل ولا يحيى بن معين ولا علي بن المديني ولا يحيى بن سعيد القطان ولا شعبة بن الحجاج ... كان يقول في الراوي حين يسأل عنه " يتكلمون فيه " أو " في حديثه " أو في " حفظه " ... وإنما يطلقون ألفاظ تجريح واضحة الدلالة كقولهم " ضعيف " أو " متروك " أو غيرها. والإمام البخاري وحده الذي عبر بهذه الصيغ في تراجم بعض الرواة الضعفاء أو المتروكين ليوحي بأن الأئمة قد تكلموا فيهم دون أن يفصح عن مضمون هذا الكلام. وإن عرضه لهذه التراجم كان مختصرا حيث لا يذكر فيها غير الاسم والنسبة وبعض الشيوخ والتلامذة لصاحب الترجمة ثم يطلق إحدى العبارات السابقة. وقد يضيف مع لفظ " يتكلمون فيه " لفظا آخر كقوله في ترجمة ياسين بن معاذ الزيات " يتكلمون فيه منكر الحديث " وقوله في ترجمة يحيى بن عبد الحميد أبو زكريا الحماني " يتكلمون فيه رماه أحمد وابن نمير " وقوله في ترجمة تليد أبو إدريس المحاربي " تكلم يحيى بن معين في تليد ورماه ". فركب رحمه الله مع لفظ يتكلمون فيه لفظي " رماه " و " منكر الحديث " وهما من أقوى ألفاظه في الجرح. وقد وردت هذه العبارات بمختلف صيغها في ثلاثين ترجمة.

- عشر منها قال فيها البخاري : " يتكلمون فيه "
- وقال في واحدة : " يتكلمون فيه منكر الحديث "
- وفي أخرى : " يتكلمون فيه رماه أحمد وابن نمير "
- وفي ثالثة : " تكلم فيه يحيى ورماه "
- وفي رابعة : " يتكلم فيه "
- وقال في تسع تراجم : " يتكلم فيه فلان " فيسمى أحد النقاد كشعبة أو الحميدي أو غيرهما.
- وفي ترجمة : " يتكلم فيه بعضهم "
- وقال في ثلاث تراجم : " يتكلمون في حفظه "
- وفي واحدة : " يتكلمون في بعض حديثه "
- وفي أخرى : " يتكلمون في حديثه "
- وفي ثالثة : " يتكلم في حديثه "

أ- " يتكلم فيه " ، " يتكلمون فيه " ، " يتكلم فيه فلان " :

يبدو أن تعبير البخاري بلفظ " يتكلمون فيه " أو " يتكلم فيه " من أقوى أساليبه في الجرح وأشدّها إذ إن الرواة الذين وردت فيهم هذه العبارات عنده قد صرح فيهم معظم الأئمة بأوصاف شنيعة كالكذب وسرقة الأحاديث وأكثرهم طعن في عدالته. ومثاله :

١- قال البخاري : " محمد بن يعلى السلمي الكوفي. سمع محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : « كان النبي ﷺ يجتمع في اليافوخ فقال يابني بياضة أنكحوا أبا هند وانكحوا إليه ». (١) روى عنه إسحاق بن إبراهيم. يتكلم فيه يقال له زنبور " (٢).

قال فيه أبو حاتم : " متروك الحديث " (٣).

قال ابن أبي حاتم : " سمع منه أحمد بن سنان (٤) وترك الرواية عنه. وسمعتة يقول : صح عندنا أن محمد بن يعلى زنبور كان جهميا " (٥).

وقال ابن عدي : " روى أحاديث لا يتابع عليها " (٦).

وحكى الذهبي في ترجمته في الميزان (٧) أن البخاري قال فيه [ذاهب الحديث] (٨)، وقال الخطيب وغيره : ضعيف، وقال النسائي : ليس بثقة، وشذ أبو كريب فروى عنه وقال : كان ثقة.

وحكى ابن حجر (٩) أن البخاري قال فيه : يتكلم فيه وهو ذاهب الحديث. وأن الساجي قال : منكر الحديث يتكلمون فيه، وأن العجلي قال : كتبت عنه وترك الناس حديثه ويقال إنه جهمي.

(١) - لم أقف عليه في كتب الرواية وهو في كتب التراجم في ترجمة محمد بن يعلى فيها.

(٢) - التاريخ الكبير، ت ٨٦١ (٢٦٨/١) والتاريخ الصغير، (٢٩٠/٢) والضعفاء الصغير، ت ٣٤١ ص ٤٨٥

(٣) - الجرح والتعديل، ت ٥٨٧ (١٣٠/٨)

(٤) - هو أحمد بن سنان بن أسد بن حبان. أبو جعفر الواسطي القطان. الحافظ الحجة صاحب المسند. قال ابن أبي حاتم : هو إمام زمانه. حدث عنه الجماعة سوى الترمذي. (ت ٢٥٦ هـ) [تذكرة الحفاظ (٢/٥٢١)، سير الأعلام (١٢/٢٤٤) التهذيب (٣٠/١)].

(٥) - المصدر نفسه

(٦) - الكامل، (٢٢٧١/٦)

(٧) - ت ٨٣٣٩ (٧٠/٤)

[٨] - لا توجد في كتب البخاري المطبوعة؛ التاريخ الكبير والتاريخ الصغير والضعفاء الصغير.

(٩) - التهذيب، ت ٨٧٧ (٤٧٠/٩)

٢- وقال البخاري في ترجمة زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي : " يتكلمون فيه " (١)

وقال مرة : " رماه ابن معين " (٢)

وقال فيه ابن معين : " ليس بثقة " (٣) وقال مرة : " كذاب " (٤)

وقال أخرى : " هو كذاب خبيث " (٥)

قال أبو حاتم : " منكر الحديث جدا " (٦)

وقال أبو زرعة : " ضعيف الحديث واهي الحديث " (٧)

وروى عبد الرحمن بن أبي عن أحمد بن حنبل حاتم قال : " أبو الجارود زياد بن المنذر متروك الحديث. وضعفه جدا " (٨). وكذا قال النسائي (٩).

وأدخله الدارقطني كتاب " الضعفاء والمتروكون " (١٠).

وقال ابن عدي : " عامة ما يروي زياد بن المنذر في فضائل أهل البيت وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين ويحيى ابن معين إنما تكلم فيه وضعفه لأنه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت ويروي ثلب غيرهم ويفرط فلذلك وضعفه. مع أن أبا الجارود هذا أحاديثه عن يروي عنهم فيها نظر " (١١).

قال ابن حجر، روى له الترمذي حديثا واحدا في إطعام الجائع (١٢).

٣- قال البخاري في ترجمة روح بن أسلم أبو حاتم الباهلي البصري : " يتكلمون فيه " في التاريخ الكبير (١٣)

والضعفاء الصغير (١٤).

وقال في التاريخ الصغير : " لا أكتب حديث روح بن أسلم. يتكلمون فيه " (١٥).

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٢٥٥ (٣/٣٧١)

(٢)- التاريخ الصغير، (٢/١٣٧)

(٣)- التاريخ، نص ٢١٨٠ (٢/١٨٠)

(٤)- المصدر نفسه

(٥)- المصدر نفسه، ت ٢٢٤٣، ص ١٨١

(٦)- الجرح والتعديل، ت ٢٤٦٢ (٣/٥٤٥)

(٧)- المصدر نفسه

(٨)- المصدر نفسه

(٩)- الضعفاء والمتروكون، ت ٢٢٥ ص ١٠٨

(١٠)- ت ٢٣٤ ص ٣١٤

(١١)- الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/١٠٤٦)

(١٢)- تهذيب التهذيب، ت ٧٠٤ (٣/٣٣٢)

(١٣)- ت ١٠٥٤ (٣/٣١٠)

(١٤)- ت ١١٩ ص ٤٣٦

(١٥)- (٢/٢٩١)

وقال فيه ابن معين : " ليس بذلك لم يكن من أهل الكذب " (١)

وقال فيه أبو حاتم : " لين الحديث يتكلم فيه " (٢)

وقال النسائي : " ضعيف " (٣)

وأدخله الدارقطني كتاب " الضعفاء والمتروكون " (٤).

٤- وكذلك قال في أيوب بن سويد أبو مسعود الحميري السيباني " يتكلمون فيه " (٥).

وقال فيه ابن معين : " ليس بشيء كان حدّتهم بالرّملة بأحاديث عن عبد الله بن المبارك ثم جعلها بعد عن نفسه عن رجال ابن المبارك " (٦).

وقال مرة : " ليس بشيء، كان يسرق الأحاديث. قال أهل الرملة : حدث عن ابن المبارك بأحاديث ثم قال : حدثني أولئك الشيوخ الذين حدث عنهم ابن المبارك " (٧).

وقال أبو حاتم : " لين الحديث " (٨).

وقال النسائي : " ليس بثقة " (٩)

وقال ابن عدي : " يكتب حديثه في جملة الضعفاء وأنكر ما وجدت له ما ذكرته " (١٠)

وذكره ابن حبان في الثقات (١١) وقال : " كان رديء الحفظ يخطئ يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة " .

وقد اعترض الذهبي وابن حجر على ابن حبان لإدراجه أيوب في الثقات فقال الذهبي : " العجب من ابن حبان ذكره في الثقات فلم يصنع جيدا " (١٢).

وقال ابن حجر : " قد طول ابن عدي ترجمته وأورد له جملة مناكير من غير رواية ابنه لا كما زعم ابن حبان " (١٣).

(١)- حكاه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ت ٢٢٥٦ (٤٩٩/٣)

(٢)- الجرح والتعديل، ت ٢٢٥٦ (٤٩٩/٣)

(٣)- الضعفاء والمتروكون، ت ١٩٣ ص ١٠٠

(٤)- ت ٢٢٣ ص ٣١٢

(٥)- التاريخ الكبير، ت ١٣٣٣ (٤١٧/١)

(٦)- سؤالات ابن الجندب، ت ٥٦٢ ص ٤٠٧

(٧)- التاريخ، نص ٥٢٤٨ (٤٩/٢)

(٨)- الجرح والتعديل، ت ٨٩١ (٢٤٩/٢)

(٩)- الضعفاء والمتروكون، ت ٢٩ ص ٤٩

(١٠)- الكامل، (٣٥١/١)

(١١)- (١٢٥/٨)

(١٢)- الميزان، ت ١٠٧٩ (٢٨٧/١)

(١٣)- التهذيب، ت ٧٤٥ (٣٥٤/١)

فهذه التراجم التي ذكرتها، وغيرها من التي ورد فيها نفس هذا اللفظ، جاءت معظم أقوال الأئمة فيها غليظة إذ طعنت في عدالة هؤلاء الرواة.

والتراجم التي ركب فيها البخاري اللفظين معا: " يتكلمون فيه " و " منكر الحديث " أو " يتكلمون فيه " و " رماه فلان " كان أصحابها في الدرك الأسفل من مراتب الرواة. وهي:

١- ياسين بن معاذ الزيات أبو خلف. يتكلمون فيه. منكر الحديث (١).

وفي التاريخ الصغير قال: " ياسين بن معاذ الزيات أبو خلف الزيات. عن الزهري سمع منه وكيع. منكر الحديث " (٢).

وقال فيه يحيى بن معين: " ليس بشيء " (٣) وقال مرة: " ليس حديثه بشيء " (٤) وقال أخرى: " ضعيف " (٥).

وقال أبو حاتم: " كان رجلا صالحا لا يعقل ما يحدث به، ليس بقوي، منكر الحديث " (٦).

وقال أبو زرعة: " ضعيف الحديث " (٧).

وقال النسائي: " متروك الحديث " (٨).

وروى ابن عدي (٩) عن ابن معين قال: " ياسين الزيات ليس بشيء ولا يكتب حديثه " وقال: " ليس بثقة ".

ثم قال ابن عدي: " وكل رواياته أو عامتها غير محفوظة ".

وقال ابن حبان: " يروي الموضوعات " (١٠).

فلم يختلف اثنان من النقاد على ضعف ياسين بن معاذ الزيات ونكارة حاله وصرح بعضهم بتركه كالنسائي وابن معين.

(١)- التاريخ الكبير، ت ٣٥٩٥ (٤٢٩/٨)

(٢)- (١٦٩/٢) وكذلك في الضعفاء الصغير، ت ٤١٥ ص ٥٠٢

(٣)- سؤالات ابن الجنب، ت ٣٨٨ ص ٣٦٦

(٤)- التاريخ، نص ٢٠٤١ (٦٣٩/٢)

(٥)- المصدر نفسه، نص ١٦١١

(٦)- الجرح والتعديل، ت ١٣٥٠ (٣١٢/٩)

(٧)- المصدر نفسه

(٨)- الضعفاء والمتروكون، ت ٦٥٢ ص ٢٤٩

(٩)- الكامل، (٢٦٤١/٧)

(١٠)- المجروحون، (١٤٢/٣)

٢- وقال في تليد أبو إدريس المحاربي الكوفي : " ... تكلم يحيى بن معين في تليد ورماه " (١)

قال يحيى بن معين : " تليد بن سليمان ليس بشيء. قعد فوق سطح مع مولى لعثمان بن عفان فذكروا عثمان فتناوله تليد فقام إليه مولى عثمان فأخذه فرمى به من فوق السطح فكسر رجله فكان يمشي على عصا " (٢).

وقال كذلك : " تليد كذاب كان يشتم عثمان. وكل من يشتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من أصحاب النبي ﷺ دجال فلا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين " (٣).

وروى ابن أبي حاتم عن يحيى قال في تليد : " حديثه ليس بشيء " (٤).

وقد قال فيه النسائي : " ضعيف " (٥).

وقال ابن عدي : " وبين على رواياته أنه ضعيف " (٦).

قال ابن حجر : " روى له الترمذي حديثًا واحدًا في المناقب " (٧).

وقول البخاري في تليد : " تكلم فيه يحيى بن معين ورماه " يعني رماه بالكذب.

وعبارة " يتكلمون فيه " بصيغة الجمع تفيد أن جميع النقاد تكلموا في الراوي. أما إذا تكلم فيه بعضهم وأحسن بعضهم القول فيه فإن الإمام البخاري يدقق العبارة فيقول " تكلم فيه فلان " فيسمي شعبة أو الحميدي أو غيرهما. وهذا يعني أن الراوي الذي تكلم فيه هذا الناقد لا يترك مطلقًا لأن غيره قبله وربما احتج به كما هو الحال مع عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد :

١- قال البخاري : " عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد المكي أبو عبد الحميد مولى الأزدي. يرى الإرجاء.

غن أبيه. وكان الحميدي يتكلم فيه " (٨).

وقال ابن الجنيدي : " سمعت يحيى بن معين وذكر عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فذكر من نبهه وهيته ثم قال : قال

لي علي بن المديني : ما بدع عبد المجيد إلا بحال الحميدي. كان الحميدي ينهى عنه. ثم قال يحيى : وكان عبد المجيد

صدوقًا ما كان يرفع رأسه إلى السماء. قال : وكانوا يعظمونه " (٩).

(١)- التاريخ الكبير، ت ٢٠٥٠ (١٥٨/٢)

(٢)- التاريخ، نص ١٣٥٣ (٦٦/٢)

(٣)- المصدر نفسه، نص ٢٦٧٠

(٤)- الجرح والتعديل، ت ١٧٩٩ (٤٤٧/٢)

(٥)- الضعفاء والمتروكون، ت ٩١ ص ٦٩

(٦)- الكامل، (٥١٦/٢)

(٧)- التهذيب، ت ٩٤٨ (٤٤٧/١)

(٨)- التاريخ الكبير، ت ١٨٧٥ (١١٢/٦)

(٩)- ت ٣٠٨ ص ٣٤٧

وفي موضع آخر قال ابن الجنيد : " قلت ليحي : عثمان بن أبي رواد أخو عبد العزيز بن أبي رواد؟ قال: نعم. قلت: ثقة؟ قال: ثقة وعبد العزيز ثقة وابنه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد. فقال ابن الغلابي ليحي شيئا فقال يحي : إنما كان الحميدي وأولئك يقعون فيه أراد أن يذل لهم ولم يفعل. وهو ثقة في نفسه إلا أنه كان يرى الإرجاء إلا أنه كان يروي عن قوم ضعفاء وأما في نفسه فهو ثقة " (١).

وقال أبو حاتم في عبد المجيد : " ليس بالقوي يكتب حديثه كان الحميدي يتكلم فيه " (٢).

وقال ابن عدي : " يثبت في حديث ابن جريج وله عن ابن جريج أحاديث غير محفوظة وعامة ما أنكر عليه الإرجاء " (٣).

وقد روى ابن عدي عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه : لا بأس به.

وحكى ابن حجر (٤) عن النسائي قال فيه : " ثقة " وقال مرة : " لا بأس به ".

وعن أبي داود قال : " ثقة وكان مرجئا داعية في الإرجاء وما فسد عبد العزيز حتى نشأ ابنه وأهل خراسان لا يحدثون عنه ".

وعن الدارقطني قال: " لا يحتج به. يعتبر به. وأبوه أيضا لين والابن أثبت"، وقال في علله: " كان أثبت الناس في ابن جريج" وقد أخرج مسلم لعبد المجيد بن عبد العزيز وكذا أصحاب السنن الأربعة.

فكلام الحميدي في عبد المجيد لم يمنع الأئمة من توثيقه والاحتجاج به ولهذا قيد الإمام البخاري عبارته ولم يقل " يتكلمون فيه " بالإطلاق وإنما قال : " تكلم فيه الحميدي " . يعني أن الحميدي اتهمه في عدالته ورماه بالإرجاء.

والتراجم الأخرى التي وردت بها نفس العبارة أي " يتكلم فيه فلان " جاءت أقوال الأئمة فيها بالتضعيف

والتلين ومثاله :

٢- قال البخاري : " محمد بن سليمان بن [مسمول المسمولي] (٥) المخزومي سكن مكة. يروي عن نافع

عن ابن عمر والقاسم بن مخول. كان الحميدي يتكلم فيه هو المخزومي " (٦).

وفي التاريخ الصغير قال : " أدركه الحميدي " (٧) ولم يقل تكلم فيه.

(١)- المصدر السابق، ت ٦٣١ ص ٤٢٥

(٢)- الجرح والتعديل، ت ٣٤٠ (٦٤/٦)

(٣)- الكامل، (١٩٨٢/٥)

(٤)- التهذيب، ت ٧٢٤ (٣٣٩/٦)

(٥)- هكذا ورد في التاريخ الكبير وعند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقد أشار محقق كتاب التاريخ، أن بعض نسخه جاء فيها المسمول المسمولي بالمعجمة. وأن الاسم جاء ذكره في التاج بالمهملة (م س ل) ونحوه في الإصابة في ترجمة مخول ابن يزيد. أما النسائي وابن عدي فقد قالوا : المسمول المسمولي بالمعجمة.

(٦)- التاريخ الكبير، ت ٢٦٩ (٩٧/١)

(٧)- (٢٣٢/٢)

وفي الضعفاء الصغير قال : " محمد بن سليمان بن مسمول. منكر. روى عن نافع مولى ابن عمر وقاسم بن مخلول. كان الحميدي يتكلم فيه " (١).

وقال فيه أبو حاتم : " ليس بالقوي ضعيف الحديث. كان الحميدي يتكلم فيه " (٢).

وقال النسائي : " ضعيف " (٣).

وقال ابن عدي : " عامة ما يرويه لا يتابع عليه في إسناده ولا متنه " (٤).

فأقوال النقاد جميعا متفقة على تضعيف محمد بن سليمان، والبخاري خص بالذكر الحميدي وموقفه من محمد ابن سليمان وهو التكلم فيه لأن الكلام في راو يعنى اتهامه في عدالته، وهو غير التضعيف، فقد يكون الراوي ضعيفا متفق على ضعفه ولا يكون متهما، ولهذا كانت عبارة البخاري " يتكلمون فيه " أو " يتكلم فيه " أو " يتكلم فيه فلان " من عبارات الجرح القويّة لأنها تعني اتهام بعض الأئمة لمن قيلت فيه و القدرح في عدالته.

٣- وقال في حجاج بن نصير أبو محمد الفسطاطي : " يتكلم فيه بعضهم " (٥).

وقال في التاريخ الصغير : " يتكلمون فيه أما أنا فقد ضربت على حديث حجاج بن نصير " (٦).

وقال في الضعفاء الصغير : " سكتوا عنه " (٧). وهي عبارة تحكي وقوع الإجماع على ترك من قيلت فيه.

وقد قال فيه ابن معين : " ليس بشيء " (٨).

وقال أبو حاتم : " حجاج بن نصير منكر الحديث ضعيف الحديث ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه " (٩).

وروى ابن أبي حاتم عن علي بن المديني قال : " ذهب حديثه " (١٠).

وروى ابن عدي عن يعقوب بن شيبة قال : " سألت يحيى بن معين عن حجاج بن نصير فقال لي : صاحب الفساطيط

كان شيخا صدوقا ولكنهم أخذوا عليه شيئا من حديث شعبة " (١١).

ثم قال ابن عدي بعد أن أورد في ترجمة أربعة أحاديث : " ... ولا أعلم له شيئا منكرا غير ما ذكرت وهو في غير ما

ذكرته صالح " (١٢).

(١) - ت ٣٢١ ص ٤٨٢

(٢) - الجرح والتعديل، ت ١٤٥٨ (٢٦٧/٧)

(٣) - الضعفاء والمتروكون، ت ٥١٧ ص ٢٠٢

(٤) - الكامل، (٢٢١٣/٦)

(٥) - التاريخ الكبير، ت ٢٨٤٥ (٣٨٠/٢)

(٦) - (٣٠١/٢)

(٧) - ت ٧٦ ص ٤٢٣

(٨) - التاريخ، نص ٣٩٧٥ (١٠٣/٢)

(٩) - الجرح والتعديل، ت ٧١٢ (١٦٧/٣)

(١٠) - المصدر نفسه

(١١) - الكامل، (٦٤٨/٢)

(١٢) - المصدر نفسه.

ولكن الدارقطني قال : " أجمعوا على تركه " (١).

وحكى ابن حجر (٢) عن أبي داود قال فيه : " تركوا حديثه " .

وعن العجلي قال : " كان معروفا بالحديث ولكنه أفسده أهل الحديث بالثلقين . كان يلحن وأدخل في حديثه ما ليس منه فترك " .

فالأئمة أغلبهم متفقون على تضعيف حجاج بن نصير بل نكارته وتركه ومع هذا قال فيه البخاري : " يتكلم فيه بعضهم " يريد أن يشير إلى أن هناك من يتهمه .

فالتعبير بـ " يتكلمون فيه " أو " يتكلم فيه " يعني أن الكلام هو في ذات الراوي وشخصه من اتهام بكذب أو سرقة أو بدعة ... وهذا كله يطعن في عدالة الراوي . ولهذا تعتبر هذه الصيغة من اللفظ هي الأشد في التجريح على العكس من صيغة يتكلمون في حفظه أو في حديثه كما سيأتي .

ب- " يتكلمون في حفظه " أو " يتكلمون في حديثه " ... :

استعمل البخاري إحدى هاتين العبارتين فيمن كان الكلام فيه بسبب سوء حفظه وخطأ حديثه وليس لقدح في عدالته، والذين ورد فيهم أحد التعبيرين لم يتركهم الأئمة مطلقا بل كتب بعضهم حديثهم ومنهم البخاري . وأمثلة ذلك :

١- قال البخاري في ترجمة إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي " يتكلمون في حفظه " (٣)

وفي الضعفاء الصغير قال : " يتكلمون في حفظه يكتب حديثه " (٤)

وقال مرة : " يهيم في الشيء بعد الشيء إلا أنه صدوق " (٥).

أما ابن معين فقال فيه " ليس بشيء " (٦) و " ضعيف " (٧).

وروى ابن أبي حاتم عن علي بن المديني ~~عن أبي حاتم~~ عن يحيى القطان قال : " ذاك شبه لا شيء " (٨).

(١)- الضعفاء والمتركون، ت ١٧٤ ص ٣٠٠

(٢)- التهذيب، ت ٣٨٥ (١٨٣/٢)

(٣)- التاريخ الكبير، ت ١٢٩٩ (٤٠٦/١)

(٤)- ت ٢١ ص ٤١٠

(٥)- حكاة ابن حجر في التهذيب، ت ٤٧٩ (٢٢٢/١)

(٦)- تاريخ الدارمي، ت ١٧٧ ص ٧٧ ، وسؤالات ابن الجنيد، ت ٤٨٥ و ٧٨١ ص ٣٨٩ ، والتاريخ نص ١٠٢١ (٧/٢)

(٧)- التاريخ، نص ٧٦٤ (٢٧/٢)

(٨)- الجرح والتعديل، ت ٨٣٥ (٢٣٩/٢)

وقال أحمد بن حنبل : " منكر الحديث ليس بشيء " (١).
وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث ليس بقوي ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه " (٢).
وقال أبو زرعة : " واهي الحديث " (٣).
وذكره ابن حبان في الثقات وقال : " يخطئ ويهم وقد أدخلناه في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام ثم سيرت أخباره فأدى الاجتهاد إلى أن يترك ما لا يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات " (٤).
أخرج له الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي : " ليس بذلك القوي عندهم وقد تكلموا فيه من قبل حفظه " (٥).
فإسحاق بن يحيى صدوق في الأصل كما قال البخاري ولكن الأوهام غلبت على حفظه وحديثه فأدت إلى نكارتة، وكلام الأئمة فيه كان من قبل حفظه لا عدالته.

٢- وكذلك قال في عبد الله بن عامر الأسلمي أبو عامر المدني : " يتكلمون في حفظه " (٦)
وقال فيه ابن معين : " ليس بشيء " (٧) وقال مرة : " ضعيف " (٨) وكذا قال أحمد (٩) والنسائي (١٠).
وقال أبو حاتم : " هو ضعيف ليس بالمتروك " (١١).
وقال أبو زرعة : " ضعيف الحديث " (١٢).
وقال ابن عدي " هو ممن يكتب حديثه " (١٣).
فاتفق الأئمة جميعا على تضعيف عبد الله بن عامر وصرح أبو حاتم بعدم تركه وابن عدي بكتابة حديثه.

-
- (١)- المصدر السابق
 - (٢)- المصدر السابق
 - (٣)- المصدر السابق
 - (٤)- (٤٥/٦)
 - (٥)- التهذيب، ت ٤٧٩ (٢٢٢/١)
 - (٦)- التاريخ الكبير، ت ٤٨٢ (١٥٦/٥) والتاريخ الصغير (١٢٨/٢)
 - (٧)- التاريخ، نص ٦٩٣ (٣١٥/٢)
 - (٨)- المصدر نفسه، نص ٧٦٧
 - (٩)- من الجرح والتعديل، ت ٥٦٣ (١٢٣/٥)
 - (١٠)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣٢٣ ص ١٣٩
 - (١١)- الجرح والتعديل، ت ٥٦٣ (١٢٣/٥)
 - (١٢)- المصدر نفسه
 - (١٣)- الكامل، (١٤٧٣/٤)

٣- وقال في ترجمة حُدَيْج بن معاوية بن الرحيل الجعفي : " يتكلمون في بعض حديثه " (١).

وقال ابن معين : " ليس بشيء " (٢).

وقال أحمد وقد سأله ابنه عنه : " لا أعلم إلا خيرا " (٣).

وقال أبو حاتم : " في بعض حديثه صنعة يكتب حديثه " (٤).

وقال النسائي : " ليس بالقوي " (٥).

وقال الدارقطني : " يغلب عليه الوهم " (٦).

وقال ابن عدي : " عامة أحاديثه ينفرد بها عن يروي عنه وأرجو أنه لا بأس به لأنني لم أر له حديثا منكرا قد جاوز الحد " (٧).

فبينت أقوالهم أن حديث بن معاوية ضعيف، ولم يمنع ضعفه بعض الأئمة من كتابة حديثه.

٤- وكذلك بالنسبة لختش بن المعتير الصنعاني، فإنه رغم ضعفه لم يترك.

قال فيه البخاري في التاريخ الكبير (٨) والتاريخ الصغير (٩) والضعفاء الصغير (١٠) " يتكلمون في حديثه ".

وقال فيه أبو حاتم : " هو عندي صالح الحديث " (١١) فسأله ابنه يحتج بحديثه ؟ فقال : " ليس أراهم يحتجون بحديثه ".

وقال النسائي : " ليس بالقوي " (١٢).

وقال ابن حبان : " كان كثير الوهم في الأخبار ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج بحديثه " (١٣).

أما ابن عدي فقال : " هو معروف في أصحاب علي مشهور به وما أظنه أنه يروي عن غير علي وأنه لا بأس به لأن من يروي عنه إنما هو سماك بن حرب والحكم بن عتيبة وليس بهما بأس " (١٤).

(١)- التاريخ الكبير، ت ٣٨٨ (١١٥/٣) والضعفاء الصغير، ت ٩٨ ص ٤٢٧

(٢)- التاريخ، نص ١٣١٩ (١٠٣/٢)

(٣)- الجرح والتعديل، ت ١٣٨٢ (٣١٠/٣)

(٤)- المصدر نفسه

(٥)- الضعفاء والمتروكون، ت ١٢١ ص ٧٩

(٦)- الضعفاء والمتروكون، ت ١٨٣ ص ٣٠٢

(٧)- الكامل، (٨٣٧/٢)

(٨)- ت ٣٤٢ (٩٩/٣)

(٩)- (٢٣٧/١)

(١٠)- ت ٩٦ ص ٤٢٦

(١١)- الجرح والتعديل، ت ١٢٩٧ (٢٩١/٣)

(١٢)- الضعفاء والمتروكون، ت ١٦٦ ص ٩٠

(١٣)- المجروحون، (٢٦٩/١)

(١٤)- الكامل، (٨٤٤/٢)

وحكى ابن حجر (١) عن العجلي وأبي داود قالا فيه : ثقة وعن أبي أحمد الحاكم قال : ليس بالمتين عندهم .
وذكر الذهبي (٢) في ترجمته حديثا عزاه إلى البخاري في الضعفاء (أظنه الكبير لأنه لا يوجد في الضعفاء الصغير).

فالكلام في حديث الراوي أو في بعضه يعني أنه الراوي ضعف من جهة الرواية، أي أنه يروي أحاديث ضعيفة مما يدل على سوء حفظه وقلة ضبطه وهذا لا يقدر في عدالته. ولذا كانت عبارة البخاري فيه " يتكلمون في حفظه " أو " يتكلمون في حديثه ". أما من كان الكلام في شخصه والقدر في عدالته فإنه عبر عنه بقول " يتكلمون فيه " أو " يتكلم فيه " أو " يتكلم فيه فلان " .

أما قول البخاري : " هند بن أبي هالة وكان وصافا للنبي ﷺ يتكلم في حديثه " (٣). فإنه يقصد به هذا الحديث بعينه في وصف النبي ﷺ (٤) الذي لم يعرف هند إلا به. وقد قال في الضعفاء الصغير : " يتكلمون في إسناده " (٥) أي أن الكلام هو في إسناده هذا الحديث إلى هند بن أبي هالة. أما هند فقد قال فيه أبو حاتم : " هند ابن أبي هالة هو هند بن خديجة امرأة النبي ﷺ روى عنه قوم مجهولون فما ذنب هند بن أبي هالة أدخله البخاري في كتاب الضعفاء. يحول من هناك " (٦).

والبخاري لا يقصد تضعيف هند بإيراد ترجمته في الضعفاء، وهو كثيرا ما يفعل ذلك - أي يذكر الثقة أو الصحابي في كتاب الضعفاء - إذا لم يكن يعرف إلا بحديث واحد لم يثبت بطريق صحيح. فهو يشير إلى أن رواة هذا الحديث الذي لم يعرف هذا الصحابي إلا به هم مجهولون أو كذابون، أو منكرو الرواية فالحديث لا يثبت.

وقد قال ابن حجر في ترجمة هند في التهذيب (٧) : " روى عن النبي ﷺ صفته وحليته وعنه الحسن والحسين وابن عباس وابنه هند بن هند. وفي حديثه من لا يعرف. قال أبو داود أخشى أن يكون موضوعا " .

فالكلام في الراوي هو غيره في حديثه أو حفظه. والإمام البخاري رحمه الله كان - كعادته - دقيق العبارة في وصف حال الراوي من الضعف وسببه. فاستعمل صيغا مختلفة ليميز من كان ضعفه من قبل عدالته ودينه فيترك أو كان من قبل حفظه وحديثه فيعتبر به ويكتب من حديثه ما كان صالحا للاعتبار والكتابة. فأطلق رحمه الله عبارة " يتكلمون فيه " فيمن كان الكلام في شخصه وعينه. وأطلق عبارة " يتكلمون في حفظه " أو " في حديثه " فيمن كان كلام الأئمة فيه موجهًا إلى الضبط والرواية لا إلى الشخص والعدالة.

(١) - التهذيب، ت ١٠٤ (٥١/٣)

(٢) - الميزان، ت ٢٣٦٨ (٦١٩/١)

(٣) - التاريخ الكبير، ت ٢٨٥٥ (٢٤٠/٨)

(٤) - حديثه : « كان النبي ﷺ فحما مفخما يتلأأ وجهه تلاكؤ القمر ليلة البدر » .
أخرجه الترمذي في الشمائل. وذكره ابن عدي في ترجمة هند في الكامل، (٢٥٩٤/٧) وقال لا يعرف إلا به.

(٥) - ت ٣٩٢ ص ٤٩٧

(٦) - الجرح والتعديل، ت ٤٨٩ (١١٦/٩)

(٧) - التهذيب، ت ١١١ (٦٣/١١)

المبحث الثاني : " لا يصح حديثه " ، " لا يصح " ، " لا يصح إسناده " ،

" حديثه ليس من وجه صحيح "

أطلق الإمام البخاري رحمه الله عبارة في الجرح عدها البعض خاصة به دون غيره من العلماء وهي قوله في نهاية بعض التراجم التي لم يورد فيها حديثا : " لا يصح حديثه " أو " لا يصح " أو " لا يصح إسناده " أو " حديثه ليس من وجه صحيح " .

وقد وردت بعض هذه الصيغ في تراجم بعض الصحابة رضي الله عنهم وإن لم يكونوا مقصودين بالجرح. قال عبد الفتاح أبو غدة: " هذا من اصطلاحات البخاري الخاصة به " (١). فلا أحد جرح بهذا اللفظ سواه، وإنما كان العلماء يستعملونه في تضعيف الأحاديث فيقولون عن حديث إنه صحيح وعن آخر إنه لم يصح. ومثل هذا وارد في التاريخ الكبير، لكنني لم أعرض له لأنه في التعليل وليس في الجرح.

وقد ورد اللفظ بمختلف صيغه في خمسين ترجمة مختصرة اقتصر على ذكر اسم صاحبها وعمن روى ومن روى عنه، أو أحدهما، ثم عبارة البخاري فيه، وصور ذلك :

الصورة الأولى : أطلق البخاري لفظ " لا يصح حديثه " في ثمان وثلاثين ترجمة، ثلاث منها للصحابة رضي الله عنهم .
ومثال هذه الصورة :

أ- حماد بن عبيد الكوفي، عن جابر الجعفي، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، ولم يصح حديثه.
[ت ١١٤ (٢٨/٣)] .

ب- عبد الواحد بن عبيد الرقاشي، روى عنه أبو معاوية، لم يصح حديثه. [ت ١٧١٤ (٦٢/٦)] .

ج- علي بن يزيد بن ركانة القرشي عن أبيه. لم يصح حديثه. [ت ٢٤٦٨ (٣٠١/٦)] .

الصورة الثانية : لفظ " لا يصح " ، وورد في ثمان تراجم منها :

أ- عباد بن كسيب، سمع طفيل بن عمرو، روى عنه العلاء بن الفضل لا يصح. [ت ١٦٢٣ (٤٠/٦)] .

ب- عبد العزيز بن يزيد بن رمانة، لا يصح. [ت ١٥٦٢ (٢٢/٦)] .

ج- كريم عن الحارث، روى عنه أبو إسحاق الهمداني ولا يصح. [ت ١٠٣٨ (٢٤٣/٧)] .

د- عمر بن عبد الرحمن مولى عبد الله بن عمر. روى عنه موسى عن عبيدة. لا يصح، أراه ابن سعيد

[ت ٢٠٧٠ (٢٠٧٠/٦)]

(١)- الرفع والتكميل، هامش ص ٤٠٥

الصورة الثالثة : " لا يصح إسناده "، ورد في ترجمتين لصحابين رضي الله عنهما هما :

أ- عمارة بن زعكرة له صحبة، لم يصح إسناده. روى عفير بن معدان [ت ٣٠٩٢ (٤٩٤/٦)] .

ب- عكراش بن ذؤيب. روى عنه ابنه عبيد الله ولم يصح إسناده ... [ت ٤٠٣ (٨٩/٧)] . وقد صرح أكثر من واحد أن لعكراش بن ذؤيب صحبة.

الصورة الرابعة : عبارة " حديثه ليس من وجه صحيح "، وردت في ترجمتين إحداهما لصاحبي، وهما :

أ- سنخيرة الأزدي له صحبة. روى عنه ابنه عبد الله، حديثه ليس من وجه صحيح [ت ٢٥٢٧ (٢١٠/٤)]

ب- حصين والد داود مولى عمرو بن عثمان القرشي. عن أبي رافع، روى عنه ابنه داود، مدني، حديثه ليس من وجه صحيح [ت ٢٤ (٧/٣)] .

والصورتان الأخيرتان : " لا يصح إسناده " و " حديثه ليس من وجه صحيح " خصهما البخاري لتراجم الصحابة رضي الله عنهم حتى يعلم أن الإسناد لهذا الصحابي هو الذي لا يصح لوجود انقطاع، أو راو ضعيف أو متروك فيه، فلم يرد حديثه من وجه صحيح ثابت، مع الإشارة إلى أن حصين والد داود ليس صحابيا ومع هذا قال البخاري في ترجمته " حديثه ليس من وجه صحيح " وقال مرة : " حديثه ليس بالقائم " (١) وقال أخرى : " في حديثه نظر " (٢).

قال أبو حاتم : " ليس حديثه بالقائم " (٣).

وقال الذهبي : " هو متماسك " (٤) أخرج له ابن ماجه.

أ- " لا يصح حديثه " و " لا يصح " :

إن تتبع التراجم التي ورد فيها أحد اللفظين : " لا يصح حديثه " أو " لا يصح " ومقارنتها ببعضها وبما جاء فيها عند غير البخاري يكشف لنا عن فروق دقيقة ومهمة بين اللفظين ومدى قوتهما في الجرح، ورداءة صنف الرواة الذين أطلقت فيهم إذ صرح فيهم الأئمة بالجهالة، ولم يخرج لهم البخاري في أي من كتبه إلا راو واحد أخرج له تعليقا في جزء القراءة خلف الإمام.

وقد غابت ترجمتهم من معظم كتب الرجال، والتي ذكرتهم اكتفت بحكاية عبارة البخاري فيهم.

(١) - الضعفاء الصغير، ت ٧١ ص ٤٢٤

(٢) - حكاه عنه العقيلي في الضعفاء الكبير في ترجمة حصين فيه، ت ٣٨٨ (٣١٥/١).

(٣) - الجرح والتعديل، ت ٨٦٣ (١٩٩/٣)

(٤) - ميزان الاعتدال، ت ٢١٠٤ (٥٥٥/١).

والبخاري يقول " لا يصح حديثه " فيمن لم يعرف إلا بحديث واحد منكر، رواه عنه راو واحد فهو إذا مجهول.
ويقول : " لا يصح " فيمن هو مجهول العين والحال معا. وهذه أمثلة ذلك :

١- قال الإمام البخاري : " محمود بن أبي أمامة الحارثي. سمع ابن المسيب روى عنه عبد الله بن عقبة لا يصح حديثه " (١).
وقال ابن أبي حاتم : " محمود بن أبي أمامة الحارثي سمع سعيد بن المسيب روى عنه عبد الله بن عقبة. سمعت أبي يقول ذلك ويقول : هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة. لا يعرف حديثه " (٢).
ولم أجد ترجمته في باقي الكتب التي وقفت عليها.

٢- وقال البخاري : " عيسى بن سعيد أبو عمار عن علي بن يزيد الدمشقي، سمع منه سعيد بن أبي أيوب، ولم يصح حديثه " (٣).

وفي الضعفاء الصغير (٤) أعاد الكلام المذكور في التاريخ الكبير إلا أنه قال أبو عمار وأظنه تصحيف.
وقال ابن أبي حاتم : " عيسى بن سعيد أبو عمار، روى عن علي بن يزيد، سمع منه سعيد بن أبي أيوب سمعت أبي يقول ذلك ويقول هو مجهول " (٥).

وقال العقيلي : " عيسى بن سعيد أبو عمار شامي. حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال : عيسى بن سعيد أبو عمار شامي. قال البخاري لم يصح حديثه. وهذا الحديث حدثناه محمد بن إسماعيل قال حدثنا المقرئ قال : حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني أبو عمار عيسى بن سعيد عن علي بن يزيد الدمشقي أن رسول الله ﷺ « انقطع شعثه فأصلحته وانتعل قائماً » (٦) " (٧).

وقال ابن عدي : " عيسى بن سعيد أبو عمار ، عن علي بن يزيد الدمشقي، لم يصح حديثه، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري ولم يحضرنه له حديث فأذكره " (٨).

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٧٦٨ (٤٠٤/٧)

(٢)- الجرح والتعديل، ت ١٣٣٢ (٢٩٠/٨)

(٣)- التاريخ الكبير، ت ٢٧٥٧ (٣٩٥/٦)

(٤)- البخاري، ت ٢٦٥ ص ٤٦٦

(٥)- الجرح والتعديل، ت ١٥٤٣ (٢٧٨/٦)

(٦)- رواه العقيلي في كتابه الضعفاء، (٣٨٥/٣) ولم أقف عليه في كتب الرواية

(٧)- الضعفاء الكبير، ت ١٤٢٤ (٣٨٥/٣)

(٨)- الكامل في ضعفاء الرجال، (١٨٩٥/٥)

وقال الذهبي : " عيسى بن سعيد الدمشقي، لا يدري من هو، جاء في إسناد عن علي بن يزيد. قال البخاري : سمع منه سعيد بن أبي أيوب ولم يصح حديثه " (١).

فكلام الأئمة جميعا في عيسى بن سعيد نقل لما ورد عن الإمام البخاري دون زيادة، مما يدل على جهالة حال عيسى وعدم شهرته ومعرفته عند الأئمة وقد صرح فيه أبو حاتم بالجهالة.

٣- وقال الإمام البخاري : " عبد الله بن غزوان الحمصي. سمع عمرو بن سعد مولى غفار سمع منه عمرو ابن الحارث. لم يصح حديثه " (٢).

وقال ابن أبي حاتم : " عبد الله بن غزوان الحمصي روى عن عمرو بن سعد مولى غفار روى عنه عمرو بن الحارث. نا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول ذلك وسمعتة يقول : هو مجهول، وعمرو بن سعد أيضا مجهول " (٣).
وقال الذهبي : " عبد الله بن غزوان عن عمرو بن سعد، مجهول كشيخه " (٤).
فصرح فيه أبو حاتم بالجهالة وتبعه الذهبي. ولم أجده عند غيرهما.

٤- وقال الإمام البخاري : " عبد الواحد بن عبيد الرقاشي. روى عنه أبو معاوية. ولم يصح حديثه " (٥).
واكتفى العقيلي (٦) برواية عبارة البخاري في عبد الواحد ولم يزد عليها حرفا.
وقال ابن أبي حاتم : " عبد الواحد بن عبيد الأزدي روى عن يزيد الرقاشي روى عنه أبو معاوية سمعت أبي يقول ذلك، وسمعت أبي يقول وهو مجهول " (٧).
وقال ابن عدي : " عبد الواحد بن عبيد. سمعت ابن حماد يقول : قال البخاري : عبد الواحد بن عبيد الرقاشي روى عنه أبو معاوية. ولم يصح حديثه. وهذا الذي قاله البخاري لعله حديث واحد عن الرقاشي وليس بذلك المعروف " (٨).
فمدار كلامهم جميعا في عبد الواحد هو ما قاله الإمام البخاري فيه، وصرح فيه أبو حاتم بالجهالة.

-
- (١)- ميزان الإعتدال، ت ٦٥٦٤ (٣١٢/٣)
 - (٢)- التاريخ الكبير، ت ٥٣١ (١٦٧/٥)
 - (٣)- الجرح والتعديل، ت ٦٣٠ (١٣٥/٥)
 - (٤)- الميزان، ت ٤٥٠٣ (٤٧١/٢)
 - (٥)- التاريخ الكبير، ت ١٧١٤ (٦٢/٦)
 - (٦)- الضعفاء الكبير، ت ١٠١٧ (٥٦/٣)
 - (٧)- الجرح والتعديل، ت ١١٦ (٢٢/٦)
 - (٨)- الكامل في ضعفاء الرجال، ت (١٩٣٩/٥).

هذه التراجيح ومثيلاتها مما أورد فيها البخاري عبارة " لا يصح حديثه " دون أن يذكر الحديث، لم يعرف أصحابها إلا بحديث واحد لم يصح ولم يثبت، لا يرويه عن كل واحد منهم إلا راو واحد، ومن كان هذا حاله عده العلماء مجهولا إذ المجهول عندهم " هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد " (١). وقد وجدنا أن غير البخاري صرح في هؤلاء الرواة بالجهالة. أما الذين أورد فيهم عبارة " لا يصح " فإنهم مجهولو العين. إذ لم أحد ترجمتهم - فيما وقفت عليه من الكتب - إلا في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ولم يذكر فيهم شيئا ومثاله :

١- قال الإمام البخاري : عباد بن كسيب. سمع طفيل بن عمرو روى عنه العلاء بن الفضل. لا يصح " (٢). وعند ابن أبي حاتم : " عباد بن كسيب. سمع الطفيل بن عمرو. روى عنه ... سمعت أبي يقول ذلك " (٣). ولم أجد عند غير ابن أبي حاتم الذي لم ينقل فيه شيئا.

٢- وقال الإمام البخاري : " عبد العزيز بن يزيد بن رمانة لا يصح " (٤). وعند ابن أبي حاتم : " عبد العزيز بن يزيد بن رمانة روى عن ... روى عنه ... " (٥). لم أعثر عليه إلا عند ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه شيئا سوى الاسم.

٣- وقال الإمام البخاري " كُرَيْمٌ عن الحارث روى عنه أبو إسحاق الهمداني، ولا يصح " (٦) وقال ابن أبي حاتم : " كريم برفع الكاف كوفي روى عن الحارث الأعور روى عنه أبو إسحاق السبيعي حديثا واحدا. سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول : يحول من كتاب الضعفاء " (٧).

وقال ابن عدي : " كريم بن الحارث، روى عنه أبو إسحاق الهمداني لا يصح. سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري، وكريم بن الحارث هو مثل كدير الضبي لا يروي عنه غير أبي إسحاق الهمداني وهو السبيعي. وكدير وكريم غير معروفين لا يحدث عنهما غير أبي إسحاق " (٨).

(١) - الكفاية، ص ٨٨

(٢) - التاريخ الكبير، ت ١٦٢٤ (٤٠/٦)

(٣) - الجرح والتعديل، ت ٤٣٢ (٨٤/٦)

(٤) - التاريخ الكبير، ت ١٥٦٢ (٢٢/٦)

(٥) - الجرح والتعديل، ت ١٨٥٠ (٣٩٩/٥)

(٦) - التاريخ الكبير، ت ١٠٣٨ (٢٤٣/٧). والضعفاء الصغير، ت ٣٠٩ ص ٤٧٩

(٧) - الجرح والتعديل، ت ١٠٠١ (١٧٥/٧)

(٨) - الكامل في ضعفاء الرجال، (٢١٠٠/٦)

وذكر العقيلي (١) في ترجمة كريم كلام البخاري فيه وساق له حديثاً.

ورغم اعتراض أبي حاتم على البخاري إدخاله كريم في كتاب الضعفاء، فقد صرح يأتيه يروي عنه أبو إسحاق السبيعي حديثاً واحداً ليس إلا. ومن لم يرو عنه غير أبي إسحاق فهو مجهول كما صرح بذلك ابن رجب الحنبلي (٢) والخطيب البغدادي (٣) نقلاً عن الأئمة.

٤- وقال الإمام البخاري : " عمر بن عبد الرحمن مولى عبد الله بن عمر روى عنه موسى عن عبيدة، لا يصح " (٤).

وقال ابن أبي حاتم : " عمر بن عبد الرحمن مولى عبد الله بن عمر روى عن ابن عمر، روى عنه ... سمعت أبي يقول ذلك " (٥). فلم أعتز على ترجمته عند غيرهما. ولم يقل فيه أبو حاتم شيئاً.

فهذه التراجم ومثيلاتها مما أورد فيها البخاري عبارة " لا يصح " لم أعتز عليها إلا عند ابن أبي حاتم إلا نادراً. ولم يذكر فيها شيئاً مما يوحي بجهالة عين أصحاب تلك التراجم عند الأئمة.

أما الصحابة الذين قال الإمام البخاري في تراجمهم " لا يصح حديثه " فلا ريب أنه لا يريد بذلك الصحابي وإنما بعض من في الإسناد إليه. ففي الرفع والتكميل : " جاء في لسان الميزان لابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن صفوان : قال البخاري في الضعفاء الكبير : لا يصح حديثه. وهذا إن كان مراده عبد الرحمن بن صفوان بن أمية ابن خلف فقد قيل إن له صحبة فما كان ينبغي للمؤلف - أي الذهبي - أن يذكره لأن البخاري إذا ذكر مثل هذا إنما يريد به التنبيه على أن الحديث لم يصح إليه. وكذا هو فإن في حديثه اضطراباً كثيراً " (٦).

فالإمام البخاري عندما يورد في ترجمة صحابي " لا يصح حديثه " إنما يقصد أن الحديث الذي يروي عن هذا الصحابي بهذا الإسناد لا يصح.

(١) - الضعفاء الكبير، ت ١٥٦٥ (١١/٤)

(٢) - شرح علل الترمذي، ص ٨٢

(٣) - الكفاية، ص ٨٨

(٤) - التاريخ الكبير، ت ٢٠٧٠ (١٧٢/٦)

(٥) - الجرح والتعديل، ت ٦٥٣ (١٢٠/٦).

(٦) - ص ٤٠٥، وفي اللسان ت ١٦٤٣ (٤١٩/٣)

١- قال رحمه الله : " حي الليثي له صحبة. روى عنه أبو تميم الجيشاني. لم يصح حديثه " (١).

ولم يثبت عند أبي حاتم أن لحي صحبة فقد روى عنه ابنه : " حي الليثي نزل الشام لم يصح عندنا أن له صحبة روى عنه أبو تميم الجيشاني سمعت أبي يقول ذلك " (٢). ولكن غير أبي حاتم أثبت لحي صحبته كابن الأثير في أسد الغابة (٣) وابن حجر في الإصابة (٤).

وأبو تميم الجيشاني الذي يروي عن حي هو : " عبد الله بن مالك بن أبي الأسحم أبو تميم الجيشاني الرعيبي المصري. أخرج له مسلم وأبو داود في القدر والترمذي والنسائي وابن ماجه. أصله من اليمن ولد هو وأخوه سيف في حياة النبي ﷺ. وهاجر زمن عمر. مات سنة سبع وتسعين. قال ابن معين ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العجلي تابعي ثقة. وقال ابن سعد كان ثقة مات قديما. ذكره الدولابي في الصحابة من كتاب الكنى، ولعل ذلك لإدراكه. أخرج له البخاري أثرا من رواية أبي الخير اليزني عنه وهو في الصلاة " (٥).

فالراوي عن حي وهو أبو تميم الجيشاني ثقة كما يبدو من ترجمته، ولعل الإمام البخاري يريد بقوله من بعد أبي تميم في الإسناد.

٢- قال البخاري : " عبد الله بن حذافة بن خليفة أبو حذافة السهمي القرشي. كناه الزهري. لا يصح

حديثه. مرسل " (٦).

وترجم له ابن أبي حاتم (٧) وقال إن له صحبة. وكذا قال ابن حجر (٨) وذكر أنه أسلم قديما وهاجر إلى الحبشة وشهد بدرًا.

وذكر ابن عدي في ترجمته كلام البخاري من التاريخ الكبير ثم ساق له حديثا أن رسول الله ﷺ أمره أن يؤذن في أهل منى في مؤذنين بعثهم « أَنْ لَا يَصُومَ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَحَدٌ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ طَعْمٍ وَشَرِبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ » (٩).

قال ابن عدي : " وهذا الحديث هو الذي أشار إليه الإمام البخاري بقوله لا يصح في الترجمة " (١٠)

فإيراد البخاري عبارة " لا يصح حديثه " في ترجمة الصحابي لا يقصد بها جرحه وإنما الإشارة إلى عدم صحة حديثه. وقد كان أوضح عبارة في غير هؤلاء من الصحابة حيث قال في تراجمهم " حديثه ليس من وجه صحيح " أو " لم يصح إسناده " كما سيأتي.

(١)- التاريخ الكبير، ت ٢٦٤ (٧٤/٣)

(٢)- الجرح والتعديل، ت ١٢١٣ (٢٧١/٣)

(٣)- (٧٠/٢)

(٤)- ت ١١٧٥ (٣٠٩/٢)

(٥)- التهذيب، ت ٦٤٩ (٣٣٢/٥) باختصار.

(٦)- التاريخ الكبير، ت ١٤ (٨/٥)

(٧)- الجرح والتعديل، ت ١٢٧ (٢٩/٥)

(٨)- التهذيب، ت ٣١٩ (١٦٢/٥)

(٩)- رواه ابن عدي في الكامل (١٥٣٦/٤) ولم أجده عند غيره.

(١٠)- الكامل، (١٥٣٦/٤)

ب- " لم يصح إسناده " و " حديثه ليس من وجه صحيح " :

أورد البخاري هاتين العبارتين في تراجم بعض الصحابة ولم يكونوا مقصودين بذلك وإنما أحاديثهم حيث قال في ترجمة كل واحد منهم بعد أن صرح بصحته " حديثه ليس من وجه صحيح " أو " لم يصح إسناده " أي أن حديث هذا الصحابي لم يأت من وجه صحيح أو أن الإسناد إلى هذا الصحابي لم يصح. ومثاله :

١- قال البخاري : " عمارة بن زعكرة له صحبة لم يصح إسناده. روى عفير بن معدان " (١).

وصرح ابن أبي حاتم (٢) وابن حبان (٣) والمزي (٤) وابن حجر (٥) وغيرهم بصحته.

وأشار البخاري إلى الإسناد الذي لا يصح عنه فقال : " روى عفير بن معدان " .

وعفير هذا الذي من طريقه جاء حديث عمارة قد ضعفه النقاد.

" قال فيه يحيى : ليس بشيء. وقال مرة : ليس بثقة .

وقال أحمد : منكر الحديث ضعيف.

وقال أبو داود : شيخ صالح ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم : يكثر عن سليم عن أبي أمامة بما لا أصل له " (٦).

فمراد الإمام البخاري من قوله " لم يصح إسناده " أي أن الإسناد إلى عمارة لم يصح لأن فيه عفير بن معدان وهو ضعيف باتفاق النقاد.

(١)- التاريخ الكبير، ت ٣٠٩٢ (٤٩٤/٦)

(٢)- الجرح والتعديل، ت ٢٠١٥ (٣٦٥/٦)

(٣)- الثقات (٢٩٥/٣)

(٤)- تهذيب الكمال، ت ٤١٨٥ (٢٤٦/٢١)

(٥)- التهذيب، ت ٦٧٨ (٣٦٥/٧)

(٦)- ميزان الاعتدال، ت ٥٦٧٩ (٨٣/٣)

٢- وقال : " سخيرة الأزدي. له صحبة. روى عنه ابنه عبد الله. حديثه ليس من وجه صحيح (١). والعبارة نفسها واردة في الضعفاء الصغير (٢).

وفي الجرح والتعديل : " سخيرة الأزدي له صحبة فيما رواه أبو داود الأعمى عن ابنه عبد الله بن سخيرة. ليس لإسناده قوة. سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد : روى عن النبي ﷺ وهو والد عبد الله بن سخيرة. روى عنه ابنه عبد الله بن سخيرة من رواية نفيح أبي داود عن عبد الله بن سخيرة " (٣).

وفي التهذيب (٤) : " سخيرة يقال له صحبة. روى حديثه أبو داود الأعمى عن عبد الله بن سخيرة وليس الأزدي عن النبي ﷺ « مَنِ ابْتَلِيَ فَصَبْرٌ وَأُعْطِيَ فَشَكَرَ » (٥). روى الترمذي بعضه وهو « مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى » (٦). وقال : ضعيف الإسناد لا يعرف لعبد الله ولا لأبيه كبير شيء. " قال ابن حجر : " حزم البخاري بأنه الأزدي وقال ليس حديثه من وجه صحيح. وكذا حزم به ابن أبي خيثمة وابن حبان وغيرهم " (٧).

وسواء كان سخيرة هو الأزدي أو غيره فإن مشكلة حديثه في إسناده كما صرح البخاري وكذا الترمذي. وإسناده هو : أبو داود عن عبد الله بن سخيرة عن أبيه.

أما أبو داود فهو نفيح بن الحارث أبو داود الأعمى الحمداني الدارمي ويقال السبيعي الكوفي. ويقال اسمه نافع. ضعفه الأئمة واتهمه غير واحد بالكذب والوضع. " وقال فيه البخاري يتكلمون فيه.

وقال عمرو بن علي : كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن نفيح أبي داود.

وقال قتادة في أحاديث لأبي داود عرضت عليه : كذب إنما كان هذا سائلا يتكفف الناس قبل الطاعون.

وقال ابن معين : أبو داود الأعمى يضع ليس بشيء.

وقال أبو حاتم : منكر الحديث ضعيف الحديث.

وقال النسائي : متروك. وقال : ليس بثقة ولا يكتب حديثه.

وقال العجلي : كان ممن يغلو في الرفض.

وقال ابن عدي : هو في جملة الغالية في الكوفة ... " (٧).

وأقوال أخرى ساقها ابن حجر في ترجمته، تجمع كلها على نكارة حاله.

(١)- التاريخ الكبير، ت ٢٥٢٧ (٢١٠/٤)

(٢)- ت ١٥٩ ص ٤٤٤

(٣)- الجرح والتعديل، ت ١٣٩١ (٣١٩/٤)

(٤)- ت ٨٥١ (٣٩٥/٣)

(٥)- رواه البيهقي في شعب الإيمان، حديث ٤٤٣١ (١٠٤/٤)

(٦)- السنن، أبواب العلم، باب فضل طلب العلم، (١٣٨/٤)

(٧)- التهذيب، ت ٨٤٩ (٤١٩/١٠)

وأما عبد الله بن سخيرة، فقد حكى ابن حجر (١) أن الترمذي روى له حديثاً واحداً ضعفه. وهو الذي ذكره في ترجمة سخيرة كما سبق.

فقول البخاري في ترجمة سخيرة "حديثه ليس من وجه صحيح" يقصد به أن الحديث عن سخيرة لا يروى بوجه صحيح ففي إسناده راو متروك متهم وهو أبو داود الأعمى وآخر ضعيف لا يروى عنه إلا حديثاً واحداً وهو عبد الله ابن سخيرة. وبالتالي فإن الحديث عن سخيرة لا يثبت.

فالإمام البخاري عبر بلفظ "لا يصح" و "لا يصح حديثه" عن جهالة بعض الرواة كما أطلق عبارة "لا يصح حديثه" في تراجم بعض الصحابة ولم يقصد جرحهم وإنما الطعن في حديثهم الذي جاء من طريق لا يصح لوجود راو مجهول أو متروك فيه.

وعبر بلفظ "لا يصح إسناده" أو "حديثه ليس من وجه صحيح" في تراجم بعض الصحابة الذين لم يعرفوا إلا بحديث لم يصح إسناده إليهم ولم يأت من وجه صحيح. ولم يعتن الإمام البخاري بذكر الحديث في أي ترجمة من التراجم سواء كانت لصحابي أو غيره.

وأخيراً، فإن هذين اللفظين "لا يصح" و "يتكلمون فيه" بمختلف صيغتهما لم يستعملها للجرح غير البخاري. إذ لم نجد أحداً من النقاد قبله جرح راوياً بقوله فيه "لا يصح" أو "لا يصح حديثه" ... وإنما كانوا يقولون ذلك عن حديث الراوي أما هو فيطلقون فيه أحد ألفاظ الجرح المعروفة كـ "ضعيف" أو "مجهول" أو "متروك" أو "منكر" أو غيرها ... كذلك لم نعثر على أحد من النقاد جرح راوياً بقوله فيه "يتكلمون فيه" وإنما كان كل ناقد يفصح عن كلامه في راو إذا ما تعرض له بالكلام فيقول فيه "كذاب" أو "متروك" أو "وضّاع" أو منكر الحديث" وغيرها من التعبيرات التي تبين مضمون كلام الناقد في الراوي هل هو اتهام أو تضييف.

(١) - المصدر السابق، ت ٣٩٩ (٢٠٣/٥)

الفصل الثالث

لفظ : " منكر الحديث "

(عنده مناكير ، في حديثه بعض المناكير ، ...)

يعد لفظ " منكر الحديث " أكثر ألفاظ الجرح استعمالاً عند الإمام البخاري إذ بلغ عدد التراجم التي ورد فيها - بمختلف صيغه - مائة واثنين وستين ترجمة وهو يفوق كثيراً عدد تلك التي قال فيها " فيه نظر " أو " سكتوا عنه " أو " يتكلمون فيه " أو غيرها من صيغ الجرح. كما يعد من أوضحها دلالة وأجلها معنى. فوصف روى بأنه " منكر الحديث " يفهم منه مباشرة أنه مجروح وسبب جرحه نكارة حديثه. واستعماله شائع بين الأئمة ولم يتفرد به البخاري ولكنه خصه لمن لا يحتج به مطلقاً ولا تحل الرواية عنه على حد تعبيره. حكى السخاوي عنه أنه قال : " كل من قلت فيه " منكر الحديث " لا يحتج به - وفي لفظ - لا تحل الرواية عنه " (١).

ولم يصرح غيره بهذا الحكم. بل كثير منهم كتب حديث من وصفوا به " منكر الحديث " ولم يتركوه مطلقاً كما سرى من خلال الأمثلة، والتزم البخاري بكلامه فلم يخرج لأي منهم ولم يكتب حديثه في أي من كتبه إلا عبد الرحمن ابن رافع التتوخي قال فيه : " في حديثه مناكير " وعبد الله بن كيسان المروزي قال فيه : " منكر ليس من أهل الحديث " وروى لهما في الأدب المفرد. وهما بالنسبة لمجموع التراجم التي ورد فيها هذا اللفظ لا يمثلان شيئاً. وقد ورد اللفظ عند البخاري بصور عديدة مختلفة، الصورة الغالبة تمثل في مائة ترجمة وترجمة، أورد فيها اسم صاحبها ونسبه وبعض من روى عنهم ورووا عنه، وأطلق فيه لفظ : " منكر الحديث " ومثاله :

- أزور بن غالب. منكر الحديث. عن سليمان التيمي. سمع منه يحيى بن سليم. [ت ١٦٧٥ (٥٧/٢)].
 - عمر بن صهبان خال إبراهيم بن أبي يحيى. منكر الحديث. هو عمر بن محمد بن صهبان الأسلمي حديثه في أهل المدينة. [ت ٢٠٥٠ (١٦٥/٦)].
 - مطر بن ميمون المخاربي سمع أنسا وعكرمة روى عنه يونس بن بكير. [ت ١٧٥٨ (٤٠١/٧)].
- وغير هذا كثير جدا.

وقد يضيف مع لفظ " منكر الحديث " آخر كقوله في تراجم :

- جعفر بن أبي جعفر الأشجعي : " هو ضعيف منكر الحديث ". [ت ٢١٤٨ (١٨٩/٢)].
 - وعبد العزيز بن عمران أبي ثابت ومحمد بن زذان : " منكر الحديث لا يكتب حديثه " (٢).
 - والحكم بن ظهير وعبد الله بن واقد وعبد الغفور أبو الصباح وفرات بن السائب :
- " تركوه منكر الحديث " (٣).

(١) - فتح المغيب، (٣٧٣/١)

(٢) - الترجمتان في التاريخ الكبير هما على التوالي : ت ١٥٨٥ (٢٩/٦) وت ٢٤٢ (٨٨/١)

(٣) - هم على التوالي في التاريخ الكبير : ت ٢٦٩٤ (٣٤٥/٢)، ت ٧١٣ (٢١٩/٥)، ت ١٩٤٨ (١٢٧/٦)، ت ٥٨٢ (١٣٠/٧)

- وأيوب بن واقد : " حديثه ليس بالمعروف منكر الحديث " . [ت ١٣٧٠ (١/٤٢٦)] .
- ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني : " منكر الحديث كان الحميدي يتكلم فيه " . [ت ٤٨٤ (١/١٦٣)] .
- وعبد الله بن كيسان : " منكر ليس من أهل الحديث " . [ت ٥٦١ (٥/١٧٨)] .
- ومحمد بن أبي الزعيزعة ويوسف بن ميمون الصباغ : " منكر الحديث جدا " (٢) .

وأورد البخاري في ترجمة بعض من قال فيهم " منكر الحديث " حديثا وبلغ عددهم ثلاث عشرة ترجمة ومثاله :

- محمد بن عبد الملك أبو عبد الله الأنصاري عن ابن المنكدر . منكر الحديث قال أبو عبد الله : هو الذي روى « مَنْ قَادَ أَعْمَى أَرْبَعِينَ خُطْوَةً » (٣) . [ت ٤٨٧ (١/١٦٤)] .

- روح بن غطيف الثقفي عن عمر بن مصعب روى عنه محمد بن ربيعة . منكر الحديث . وروى القاسم ابن مالك سمع روح بن غطيف بن أبي سفيان الثقفي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه : « تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدْرِ الدِّرْهِمِ » (٤) . [ت ١٠٤٧ (٣/٣٠٨)] .

وقد نبه الشيخ أبو غدة إلى أن البخاري قال في ترجمة صحابي هو سنان بن عبد الله الجهني " منكر الحديث " ولم يكن يقصده بذلك وإنما قصد بعض من في الإسناد إليه في حديثه الذي يرويه عن عمته في نذر المشي إلى الكعبة (٥) .
والبخاري لم يصرح بصحبة سنان ولم يشر إلى ذلك، وبما أن سنان يروي عن عمته عن النبي ﷺ فقد فهم من وقف على ترجمته عند البخاري أنه المقصود بعبارة " منكر الحديث " ، وعليه فقد أدخله ابن عدي كتاب الكامل في ضعفاء الرجال وقال : " سنان بن عبد الله الجهني حدثه عمته أنها أتت النبي ﷺ . منكر الحديث . سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري " (٦) .

وأضاف : " لا أعلم لسنان عن عمته عن النبي ﷺ غير هذا وهذا يروى عن سنان من هذا الطريق الذي ذكرته " .
وقال الذهبي : " سنان بن عبد الله الجهني عن عمته أنها قالت يا رسول الله إن أمي نذرت أن تمشي إلى الكعبة فتوفيت ... الحديث . قال البخاري : منكر الحديث " (٦) .

(١) - هم على التوالي في التاريخ الكبير : ت ٢٤٤ (١/١٨٨) وت ٣٤٠٩ (٨/٢٨٤)

(٢) - سيأتي تخريج الحديث ودراسته .

(٣) - سيأتي تخريج الحديث ودراسته .

(٤) - نص الحديث كما رواه سنان عن عمته : أنها أتت النبي ﷺ فقالت : « يا رسول الله توفيت أمي وعليها مشي إلى الكعبة نذرا فقال هل تستطيعين تمشين عنها ؟ قالت : نعم ، فقال : امشي على أمك قالت : أو يجزئ ذلك عنها ؟ قال : رأيته لو كان عليها دين ثم قضيته هل كان يقبل منك ؟ قالت : نعم . قال : فالله أحق بذلك » . التاريخ الكبير ت ٢٣٣٦ (٤/١٦١) وذكره الهيثمي في مجمع الروائد باب قضاء النذر عن الميت (٤/١٩١) وعزاه إلى الطبراني في المعجم الكبير .

(٥) - (٣/١٢٧٧)

(٦) - الميزان، ت ٣٥٦١ (٢/٢٣٥)

فلا ريب أن البخاري لم يقصد بقوله " منكر الحديث " سنان بن عبد الله الجهني وقد أجمعت الكتب على صحبته (١). وإنما قصد بعض من في الإسناد إليه والراجح أنه محمد بن كريب (٢) الذي أجمع الأئمة على ضعفه.

وقد يقول في راو " منكر الحديث " ثم يسوق له حديثه ويعقب عليه بالقول :

" لا يتابع على هذا " أو " لا يتابع في حديثه ". كما فعل في ترجمتي (٣) صباح بن سهل أبو سهل البصري ومحمد بن إسماعيل الضبي.

وقد يذكر في الترجمة حديثاً أو يشير إليه ثم يقول : " بحديث منكر " أو " حديثه منكر " وقد ورد ذلك في أربع تراجم مثالها :

- عثمان بن العلاء عن سلمة بن الوردان سمع أنسا رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خالق ما يرى » قاله إبراهيم ابن حمزة حدثنا محمد بن معن. حديثه منكر. [ت ٢٢٩٢ (٢٤٥/٦)].

- الغاز بن جبلة في طلاق المكره حديثه منكر. [ت ٥٠١ (١١٤/٧)].

وقال في ترجمة واحدة هي لسليمان بن جنادة النوسي [ت ١٧٧٠ (٦/٤)] بعد أن أورد فيها حديثاً : " هو منكر ". فهل يقصد الحديث أم الراوي صاحب الترجمة ؟

وقد يعبر البخاري عن وجود النكارة في حديث الراوي بصيغ أخرى كقوله في إحدى عشرة ترجمة : " عنده مناكير " وفي ترجمة واحدة : " فيه بعض المناكير " وفي أخرى : " في حديثه بعض المناكير " وفي ثالثة : " بعض أحاديثه منكر " وفي خمس تراجم : " أحاديثه مناكير " وفي خمس أخرى : " في حديثه المناكير " .

وقد يطلق عبارة " منكر الحديث " وبقيدها بحديث معين أو مصر معين كقوله في ترجمة عبد الله بن ذكوان " منكر الحديث في الأذان " [ت ٢٣٠ (٨٤/٥)] وقوله في ترجمة زهير بن محمد التميمي : " روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير " [ت ١٤٢٠ (٤٢٧/٣)].

(١) - أنظر " أسد الغابة في معرفة الصحابة " (٣٥٩/٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢٦٦/٤)، أبو عمرو يوسف ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط١، تحقيق طه محمد الزيني، القاهرة : مكتبة الكليات، دت، (٢٦٧/٤).

(٢) - هو محمد بن كريب بن أبي مسلم الهاشمي مولى ابن عباس. مات بين الخمسين والستين بعد المائة. قال فيه البخاري : " منكر الحديث " و " فيه نظر ". وقال ابن معين : " ليس حديثه بشيء ". وقال أحمد : " منكر الحديث ". وقال أبو حاتم : " شيخ لا يحتج بحديثه يكتب حديثه ". وقال أبو زرعة : " لين ". وقال النسائي : " ضعيف " وكذا قال الدارقطني. وقال ابن عدي : " مع ضعفه يكتب حديثه ". أخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً. [التهذيب (٣٧٣/٩)، الميزان (٢٢/٤)].

(٣) - هما على التوالي في التاريخ الكبير : ت ٢٩٦١ (٣١٤/٤) وت ٥٩ (٣٧/١)

فهل عبد الله بن ذكوان غير منكر الحديث في غير حديث الأذان ؟

وهل يروي غير أهل الشام أحاديث مستقيمةصالحة عن زهير بن محمد ؟

هل يختلف مراد البخاري من لفظ " منكر الحديث " حسب اختلاف الصيغ التي أورده بها ؟ وحسب ذكره الحديث في الترجمة أو عدم ذكره ؟

وما الفرق بين " منكر الحديث " وسائر العبارات الواردة إن كان ثمة فرق ؟

وأبي العبارات أقدم في صاحبها من غيرها ؟

إن ورع الإمام البخاري وذقته البالغة في اختيار اللفظ واستعماله تجعلنا نقول إن ثمة فرقا بين كل عبارة وغيرها من العبارات ولقد تبعت كل التراجم التي ورد فيها هذا المصطلح بمختلف تعبيراته وجمعت أقوال الأئمة فيها مع دراسة كل الأحاديث التي وردت في بعضها ووقفت على فروق دقيقة وجوهرية بين كل استعمال وآخر أحاول تبينها من خلال ما سيأتي من الشرح والأمثلة.

المبحث الأول : " منكر الحديث " دون ذكر الحديث خلال الترجمة

أطلق الإمام البخاري رحمه الله لفظ " منكر الحديث " في صنف الرواة الذين كثر الخطأ والوهم في مروياتهم وفحش حتى أصبح حديث أحدهم لا يكاد يوافق حديث الثقات ولا يشبهه فصار ممن لا يحتج به ولا تحمل الرواية عنه عنده.

ولم يختلف الأئمة في تضعيف كل من قال فيه البخاري " منكر الحديث " ضعفا شديدا وإن كتبوا حديث بعضهم ولم يتركوهم مطلقا. فلقد تبعت كل التراجم التي أورد فيها هذا اللفظ عند غيره من الأئمة ولم أقف على أي اختلاف بينهم في التوثيق والتضعيف إلا في ترجمة واحدة حكى عن ابن معين توثيقه صاحبها ولكن المزني نقل عن ابن معين التضعيف والترك، وقد يفسر هذا بتغير رأي ابن معين في هذا الراوي، أو بأن الناقل عنه التوثيق نقله في غير محله، والترجمة هي لإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، فقد قال فيه البخاري : " منكر الحديث " (١).

وقال أبو حاتم : " شيخ ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به منكر الحديث " (٢)، وقال النسائي : " ضعيف " (٣) وقال الدارقطني : " متروك " (٤) وقال العجلي : " له غير حديث لا يتابع على شيء منها " (٥) وقال ابن حبان : " كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل " (٦).

فأقوال النقاد مجمعة على ضعفه وعدم الاحتجاج به وصرح أبو حاتم بكتابة حديثه. لكن يحيى بن معين وثقه وأحسن القول فيه فقال مرة : " صالح " (٧) وقال أخرى : " ليس به بأس " (٨). وإذا كانت عبارة " صالح " لا تفيد التوثيق المطلق فإن عبارة " ليس به بأس " يطلقها ابن معين فيمن يراة ثقة.

لكن المزني روى عن [عباس الدوري عن ابن معين] (٩) قوله في إبراهيم بن إسماعيل " ليس بشيء " (١٠) ونفس العبارة أثبتها ابن حجر في التهذيب (١١) والذهبي في الميزان (١٢).

(١) - التاريخ الكبير، ت ٨٧٣ (٢٧١/١) والضعفاء الصغير، ت ٢ ص ٤٠٧

(٢) - الجرح والتعديل، ت ١٩٦ (٨٣/٢)

(٣) - الضعفاء والمتروكون، ت ٢ ص ٤١

(٤) - الضعفاء والمتروكون، ت ٣٢ ص ٢٧٣

(٥) - الضعفاء الكبير، ت ٢٨ (٤٣/١)

(٦) - المجروحون، (١٠٩/١)

(٧) - تاريخ الدارمي، ت ١٤٨ ص ٧١

(٨) - سوالات ابن الجنيدي، ت ٤٤١ ص ٣٨٢

(٩) - لم أعثر على ترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة في رواية الدوري عن ابن معين.

(١٠) - تهذيب الكمال، ت ١٤٦ (٤٢/٢)

(١١) - ت ١٨٠ (٩٠/١)

(١٢) - ت ٣٦ (١٩/١)

كما ذكر المزي عن [الدارمي عن ابن معين] (١) قوله في إبراهيم : " صالح يكتب حديثه ولا يحتج به " (٢) واكتفى ابن حجر بنقل عبارة " يكتب حديثه ولا يحتج به " (٣) ولم يقل فيه " صالح ". وعليه ينتفي توثيق ابن معين لإبراهيم بما نقله المزي عن الدوري وعن الدارمي عنه.

وهكذا فإن الترجمة الوحيدة التي وثقها ابن معين خلافاً للبخاري ولسائر النقاد لم يسلم توثيقه لها من معارض إذ نقل عنه تلامذته التعديل والجرح معاً. ويفسر ذلك بأن رأي ابن معين تغير في إبراهيم بن أبي حبيبة من توثيق لتضعيف خاصة وأن رواية الدوري التي نقلت عنه التضعيف تجمع آخر آرائه في الرواة.

وإن أكثر هؤلاء " منكري الحديث " هم من العباد الزهاد الصالحين الذين اشتغلوا عن حفظ الحديث ومذاكرته بكثرة العبادة ثم أقحموا أنفسهم في الرواية والتحديث فجاءت مروياتهم منكراً كاذبة وإن لم يتعمدوا فيها الكذب. إلا أن كثرة الوهم وفحش الخطأ في أحاديثهم استوجب تركهم وعدم الاحتجاج بهم. وهذه بعض أمثلة ذلك :

١- قال البخاري في ترجمة بشار بن موسى الخفاف : " منكر الحديث " (٤).

وقال فيه ابن معين : " ليس بثقة " (٥) وكذا قال النسائي (٦).

وقال أبو حاتم : " يتكلمون فيه. ينكر عن الثقات وهو شيخ " (٧).

وقال أبو زرعة : " ضعيف " (٨).

وقال ابن عدي : " بشار بن موسى رجل مشهور بالحديث ويروي عن قوم ثقات وأرجو أن لا بأس به وأنه قد كتب الحديث الكثير وقد حدث عنه الناس ولم أر في حديثه شيئاً منكراً. وقول من وثقه أقرب إلى الصواب ممن ضعفه " (٩). وحكى المزي (١٠) عن البخاري أنه قال في بشار الخفاف : " منكر الحديث [قد رأيت وكبت عنه وتركت حديثه] (١١).

(١) - لم أجد في رواية الدارمي عن ابن معين إلا قوله ' صالح ' دون العبارة الأخرى ' يكتب حديثه ولا يحتج به '.

(٢) - تهذيب الكمال، ت ١٤٦ (٤٢/٢)

(٣) - التهذيب، ت ١٨٠ (٩٠/١)

(٤) - التاريخ الكبير، ت ١٩٣٥ (١٣٠/٢)، والتاريخ الصغير، (٣١٥/٢)

(٥) - تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين، ت ١٩٧ ص ٨١

(٦) - الضعفاء والمتروكون، ت ٨٠ ص ٦٥

(٧) - الجرح والتعديل، ت ١٦٥٠ (٤١٧/٢)

(٨) - المصدر نفسه

(٩) - الكامل في الضعفاء، (٤٥٧/٢)

(١٠) - تهذيب الكمال، ت ٦٧٦ (٨٣/٤)

[(١١) - لم ترد هذه العبارة في التاريخ الكبير أو التاريخ الصغير. ولم ترد ترجمة بشار بن موسى الخفاف في الضعفاء الصغير. وربما كانت هذه العبارة ثابتة في الضعفاء الكبير الذي لم أقف عليه.

وعن أبي داود قال : " ضعيف . كان أحمد يكتب عنه وكان فيه حسن الرأي وأنا لا أحدث عنه " .

وعن عمرو بن علي قال : " ضعيف الحديث "

وعن الغلابي عن يحيى بن معين قال : " بشار الخفاف من الدجالين "

فعبارات النقاد في بشار بن موسى مشعرة بضعفه وإن كتب عنه بعضهم وأحسن القول فيه وصرح بعضهم بعدم الكتابة عنه أو اتهامه بالدجل .

٢- قال البخاري في جرير بن أيوب البجلي " منكر الحديث " (١) .

وكذا قال فيه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان (٢) وزاد أبو حاتم : " ضعيف الحديث وهو أوثق من أخيه يحيى (٣) يكتب حديثه ولا يحتج به " (٤) .

وقال يحيى بن معين : " ليس هو بذلك " (٥) وقال مرة : " ليس بشيء " (٦)

وقال النسائي : " متروك الحديث " (٧)

وقال العجلي : " له غير حديث ولا يتابع على شيء منها " (٨)

وقال ابن حبان : " كان ممن فحش خطؤه " (٩)

فأراء جل النقاد موافقة لرأي الإمام البخاري في جرير بن أيوب إذ صرحوا بتركه وفحش خطئه وذهب أبو حاتم وحده إلى كتابة حديثه مع عدم الاحتجاج به .

(١) - التاريخ الكبير، ت ٢٢٣٨ (٢/٢١٥)، والتاريخ الصغير، (٢/١٠٠)، والضعفاء الصغير، ت ٥٠ ص ٤١٨

(٢) - الجرح والتعديل، ت ٢٠٧٥ (٢/٥٠٣)

(٣) - هو يحيى بن أيوب بن أبي زرعة البجلي الكوفي. قال ابن معين : " ليس به بأس " وقال مرة : " ضعيف " وقال أخرى : " صالح وأخوه جرير أضعف منه " وقال البزار : " ثقة " . ووثقه أبو داود وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم : " هو أحب إلي من أخيه جرير بن أيوب " . [وهذا ما يناقض ما قاله في ترجمة جرير بن أيوب من أنه أوثق من أخيه يحيى] . [التهذيب (١١/١٦٣)، الميزان (٤/٣٦٢)] .

(٤) - الجرح والتعديل، ت ٢٠٧٥ (٢/٥٠٣)

(٥) - التاريخ، نص ١٤٣٤ (٢/٨٠)

(٦) - المصدر نفسه، نص ٢٢١

(٧) - الضعفاء والمتروكون، ت ١٠٢ ص ٧٤

(٨) - الضعفاء الكبير، ت ٢٤٢ (١/١٩٧)

(٩) - المجروحون، (١/٢٢٠)

٣- قال البخاري في ترجمة عبد الله بن محرز العامري الجزري : " منكر الحديث " (١)
وقال أبو حاتم : " متروك الحديث منكر الحديث ضعيف الحديث. ترك حديثه عبد الله بن المبارك " (٢)
وامتنع أبو زرعة عن قراءة حديثه وقال : " ضعيف الحديث " (٣)
وقال النسائي : " متروك الحديث " (٤)
وقال ابن عدي : " رواياته عن يرويه غير محفوظة " (٥)
وقال ابن حبان : " كان من خيار عباد الله. ممن يكذب ولا يعلم ويقلب الأخبار ولا يفهم " (٦)
فأجمعت الآراء كلها على ضعف عبد الله بن محرز و صرح أبو حاتم و النسائي بتركه و ابن حبان بصلاحه ولكنه لم يكن من أهل الحديث وكان يكذب فيه دون تعمد ذلك.

٤- وقال في ترجمة داود بن الحبر بن قحزم : " منكر الحديث قال أحمد شبه لا شيء لا يدري ما الحديث " (٧).
وقال فيه أبو حاتم : " غير ثقة. ذاهب الحديث منكر الحديث " (٨).
وقال أبو زرعة : " ضعيف الحديث " (٩).
وقال ابن المديني : " ذهب حديثه " (١٠).
وقال ابن عدي : " كان يخطئ ويصحف الكثير وفي الأصل هو صدوق " (١١).
وقال ابن حبان : " كان يضع الحديث على الثقات ويروي عن المجاهيل المقلوبات كان أحمد يقول هو كذاب " (١٢).
وقال الدارقطني : " يضع. كان ببغداد. متروك " (١٣).
فأغلظ الأئمة القول في داود بن الحبر إلى حد اتهامه بالوضع والكذب ونفى عنه ابن عدي تعمد ذلك وقال إنه في الأصل صدوق.

-
- (١)- التاريخ الكبير، ت ٦٨١ (٢١٢/٥)، والتاريخ الصغير، (١٣٤/٢)، والضعفاء الصغير، ت ١٩٥ ص ٤٥٤
 - (٢)- الجرح والتعديل، ت ٨٢٤ (١٧٦/٥)
 - (٣)- المصدر نفسه
 - (٤)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣٣٢ ص ١٤٢
 - (٥)- الكامل، (١٤٥١/٤)
 - (٦)- المجروحون، (٢٤-٢٢/٢)
 - (٧)- التاريخ الكبير، ت ٨٣٧ (٢٤٤/٣)، والتاريخ الصغير، (٢٦٥/٢)، والضعفاء الصغير، ت ١١٠ ص ٤٣١
 - (٨)- الجرح والتعديل، ت ١٩٣١ (٤٢٤/٣)
 - (٩)- المصدر نفسه
 - (١٠)- المصدر نفسه
 - (١١)- الكامل، (٩٦٥/٣)
 - (١٢)- المجروحون، (٢٨٧/١)
 - (١٣)- الضعفاء والمتروكون، ت ٢٠٨ ص ٣٠٧

نلاحظ أن بعض من قال فيه البخاري " منكر الحديث " لم يترك مطلقاً بل كتب عنه بعض الأئمة أو صرحوا بأنه يكتب حديثه، وبعضهم تركه الأئمة وقوّوا عباراتهم في جرحه وربما اتهموه بالكذب والوضع. فالبخاري أطلق هذا اللفظ في المرتبة الدنيا من الرواة الذين يتفاوتون بين شديد الضعف والمتروك، فالراوي يصنف ضمن منكري الحديث إذا بدأت المناكير تظهر في حديثه وتزايد حتى تغلب عليه أو تشمله كله، ولهذا سلمت بعض الأحاديث فكتبها الأئمة. قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري : " قولهم منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر. بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث " (١) .

وذكر الإمام مسلم هذا النوع من الرواة وحكم الأئمة فيهم فقال عند كلامه عن من لم يخرج حديثهم في صحيحه ممن اتهمه أهل الحديث : " ... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكذب توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله. فمن هذا الضرب من المحدثين :

عبد الله بن مُحَرَّر (١) ويحيى بن أبي أنيسة (٢) والجراح بن المنهال أبو العطوف (٣) وعبيد بن كثير (٤) وحسين بن عبد الله ابن ضميرة (٥) وعمر بن صهبان (٦) ومن نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نخرج على حديثهم ولا نشتغل به " (٧).

- (١) - نقلنا عن اللكنوي في الرفع والتكميل، ص ٢٠١ وقد ذكر المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة أنه رجع إلى الترجمة فلم يجد العبارة وكذلك رجعت إليها ولم أجد العبارة فيها.
- (١) - هو عبد الله بن محرر العامري الجزري الحراني قاضي الجزيرة. قال أحمد بن حنبل : ترك الناس حديثه وقال ابن معين ضعيف وقال البخاري منكر الحديث وكذا قال أبو حاتم وقال النسائي والدارقطني متروك الحديث. [التاريخ الكبير (٥/٢١٢)، ميزان الاعتدال (٢/٥٠٠)، التهذيب (٥/٣٤٠)].
- (٢) - هو يحيى بن أبي أنيسة الجزري الرهاوي. قال عمرو بن علي الفلاس : صدوق يهيم وقد أجمعوا على تركه. قال ابن معين : ليس بشيء وقال البخاري : ليس بذلك (ت ١٤٦ هـ). [التاريخ الكبير (٨/٢٦٢)، (الميزان (٤/٣٦٤)، التهذيب (١١/١٦١)].
- (٣) - هو الجراح بن منهال أبو العطوف الجزري. قال أحمد بن حنبل : كان صاحب غفلة، وقال ابن المديني : لا يكتب حديثه وقال البخاري ومسلم : منكر الحديث وقال النسائي والدارقطني، وقال ابن حبان : يكذب في الحديث ويشرب الخمر (ت ١٦٧ هـ). [ميزان الاعتدال (١/٣٩٠)].
- (٤) - هو عباد بن كثير الثقفي البصري العابد المجاور بمكة. قال ابن معين : ضعيف الحديث، ليس بشيء، لا يكتب حديثه، وقال أبو زرعة : لا يكتب حديثه وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث. وقال البخاري : تركوه (ت بضع وخمسين ومائة). [التاريخ الكبير (٦/٤٣)، (الميزان (٢/٣٧١)، التهذيب (٥/٨٧)].
- (٥) - هو حسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة سعيد الحميري المدني. قال البخاري : منكر الحديث، وقال أبو حاتم : متروك الحديث كذاب. وقال أحمد : لا يساوي شيئاً. وقال ابن معين : ليس بثقة ولا مأمون. [التاريخ الكبير (٢/٢٨٨)، (الميزان (١/٥٣٨)].
- (٦) - هو عمر بن صهبان الأسلمي أبو جعفر المدني. قال أحمد : لم يكن بشيء، وقال ابن معين : لا يسوى حديثه فلساً، وقال البخاري : منكر الحديث. وقال النسائي : ضعيف وقال مرة : متروك الحديث. وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث متروك الحديث. [التاريخ الكبير (٦/١٦٥)، (الميزان (٣/٢٠٧)، التهذيب (٧/٤٠٨)].
- (٧) - مقدمة صحيح مسلم، ص ٥٥-٥٨

فإذا زاد البخاري مع لفظ " منكر الحديث " لفظاً آخر فهي زيادة تفسير وتأکید للفظ الأول كقوله : " ضعيف منكر الحديث " و " لا يكتب حديثه منكر الحديث " و " حديثه ليس بالمعروف منكر الحديث " . فإن اللفظ المركب من هذه الألفاظ يفيد شدة ضعف من قيل فيه بما لا يدع مجالاً لتقوية حاله أو رفع مقامه بين مراتب الضعفاء . ولعل أقواها على الإطلاق قوله : " تركوه منكر الحديث " فإن التراجم التي جاء فيها هذا اللفظ مركباً في التاريخ الكبير قال فيها في التاريخ الصغير : " سكتوا عنه " مع تغليظ النقاد الآخرين القول فيها، وهذه أمثلتها :

١- قال البخاري : " عبد الغفور أبو الصباح الواسطي . تركوه . منكر الحديث " (١) .

وفي التاريخ الصغير قال : " سكتوا عنه " (٢) .

وقال النسائي : " متروك الحديث " (٣) .

وأدخله الدارقطني مع الضعفاء والمتروكين (٤) .

وقال فيه يحيى بن معين : " ما حديثه بشيء " (٥) .

وقال ابن حبان : " كان ممن يضع الحديث على الثقات . لا يحل كتابة حديثه ولا الذكر عنه إلا على جهة التعجب " (٦) .

وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث " (٧) .

٢- وقال البخاري في ترجمة فُرات بن السائب أبو سليمان : " تركوه منكر الحديث " (٨) .

وقال في الضعفاء الصغير : " تركوه " (٩) .

وفي التاريخ الصغير : " سكتوا عنه " (١٠) .

وقال النسائي : " متروك الحديث " (١١) .

وقال أبو حاتم وأبو زرعة : " ضعيف الحديث " (١٢) . زاد أبو حاتم : " منكر الحديث " (١٣) .

(١) - التاريخ الكبير، ت ١٩٤٨ (١٣٧/٦)

(٢) - (١٨٦/٢)

(٣) - الضعفاء والمتروكون، ت ٣٨٩ ص ١٥٧

(٤) - ت ٣٥٧ ص ٣٤١

(٥) - التاريخ، نص ٢٢٩٩ (٣٦٧/٢)

(٦) - المجروحون، (١٤٨/٢)

(٧) - الجرح والتعديل، ت ٢٩٣ (٥٥/٦)

(٨) - التاريخ الكبير، ت ٥٨٣ (١٣٠/٧)

(٩) - ت ٢٩٧ ص ٤٧٥

(١٠) - (١٣١/٢)

(١١) - الضعفاء والمتروكون، ت ٤٨٨ ص ١٩٠

(١٢) - الجرح والتعديل، ت ٤٥٥ (٨٠/٧)

(١٣) - نفس المصدر

وقال ابن معين : " ليس بشيء " (١).

وقال ابن حبان : " كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ويأتي بالمعضلات عن الثقات. لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار (٢).

ولم يخرج لعبد الغفور ولا لفرات أحد، ولا لغيرهما ممن جرحهم البخاري بهذا اللفظ المركب. ومن خلال هذين المثالين يتضح أكثر معنى مصطلح " سكتوا عنه " الذي عرضنا له في بداية هذا الباب، ويتأكد ما أثبتناه هناك من أنه من أردأ وأشنع مصطلحات الجرح عند البخاري. فقد رأينا أنه يقول فيمن قال فيه " سكتوا عنه " : " لا يكتب حديثه البتة " و " لا يحتجون بحديثه " ويقول فيمن قال فيه " تركوه منكر الحديث " : " سكتوا عنه " مما يعني أن السكوت عن الراوي هو ترك حديثه وعدم كتابته بحال من الأحوال وعدم الاحتجاج به.

(١) - التاريخ، نص ٥٠٨٠ (٤٧١/٢)
(٢) - المجروحون، (٢٠٧/٢)

المبحث الثاني : قوله " منكر الحديث "

مع ذكر الحديث خلال الترجمة أو الإشارة إليه

إن التراجم التي أطلق فيها البخاري لفظ " منكر الحديث " وساق خلالها أحاديث، جاءت أحاديثها كلها واهية جدا وربما موضوعة، وما جمعه بين الجرح والحديث إلا للإشارة إلى شهرة صاحب الترجمة برواية هذا الحديث الذي لا أصل له عند العلماء ولم يعرف عن رسول الله ﷺ . فهو يطلق لفظ " منكر الحديث " على من كثر خطؤه بقلب الأسانيد، أو بوصل المقطوعات ورفع الموقوفات، أو بإدخال الأحاديث بعضها في بعض، ويطلق اللفظ نفسه فيمن أتى بالأحاديث الموضوعة التي لا أصل لها - مع الإشارة إليها خلال الترجمة - وإن لم يتعمد الكذب فيها . ومثال ذلك :

- ١- ترجم البخاري لحسين بن عبد الله بن ضميرة وقال فيه " منكر الحديث " . ثم ساق في ترجمته حديثه عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ مر بأبى ضميرة وهي تبكي . قالت : يفرق بيني وبين ابني . فقال : « لَا يَفْرَقُ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا » (١) ثم أرسل إلى الذي ضميرة عنده فدعاه فابتاعه منه بيكر (٢) .
- وفي الضعفاء الصغير اكتفى بالقول : " منكر الحديث " (٣) دون ذكر الحديث .
- وقال فيه يحيى بن معين : " ليس بشيء " (٤) وقال مرة : " كذاب ليس هو بشيء " (٥) .
- وقال أبو حاتم : " ترك الناس حديثه وهو عندي متروك الحديث كذاب " (٦) .
- وقال أبو زرعة : " ليس بشيء ضعيف الحديث . أضرب على حديثه " (٧) .
- وقال أحمد : " متروك الحديث " (٨) .
- وبلغ مالكا أن إسماعيل بن أبي أويس خرج إلى حسين بن ضميرة فهجره أربعين يوما . (٩)
- وقال ابن عدي : " هو ضعيف منكر الحديث وضعفه بين على حديثه " (١٠)

(١) - ذكره ابن كثير في كتاب البداية والنهاية (٣١٨/٥) ولم أعثر عليه عند غيره .

(٢) - التاريخ الكبير، ت ٢٨٧٣ (٢/٣٨٨)

(٣) - ت ٧٩ ص ٤٢٤

(٤) - تاريخ الدارمي، ت ٢٣٨ ص ٩١ . التاريخ، نص ٦٨٧ (٢/١١٨)

(٥) - التاريخ، نص ١١٠٨ (٢/١١٨)

(٦) - الجرح والتعديل، ت ٢٥٩ (٣/٥٨)

(٧) - نفس المصدر

(٨) - نفس المصدر

(٩) - نفس المصدر

(١٠) - الكامل في الضعفاء، (٢/٧٦٦)

وقال ابن حبان : " يروى عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة، وكان ينزل بينبع في مال له خارج المدينة فلما خرج إليه إسماعيل بن أبي أويس وسمع منه ورجع إلى المدينة هجره مالك بن أنس أربعين يوما. وكان حسين رجلا صالحا أقلب عليه نسخة أبيه عن جده فحدث بها ولم يعلم " (١).

وروى العقيلي عن مالك أنه قال : " إن ها هنا قوما يحدثون في هذا المسجد يعني مسجد النبي ﷺ يكذبون. منهم حسين بن ضميرة " (٢).

فوضح ابن حبان رحمه الله أن ضميرة لا يتعمد الكذب رغم روايته الأحاديث التي لا أصل لها. فإنه كان رجلا صالحا ولكن مغفلا لا يدري ما الحديث، أقلت عليه نسخته التي يروي منها ولم يدرك ذلك وبقي يحدث بها. وأقوال الأئمة مجمعة على تركه وكذبه.

٢- وقال البخاري : " محمد بن عبد الملك أبو عبد الله الأنصاري عن ابن المنكدر. منكر الحديث. قال أبو عبد الله هو الذي روى « مَنْ قَادَ أَعْمَى أَرْبَعِينَ خُطْوَةً » " (٣).

والحديث ذكره الطبراني من طرق أخرى كلها واهية جدا، لا يخلو طريق منها من كذاب أو متروك (٤). وذكره ابن الجوزي في الموضوعات وزاد على طريق محمد بن عبد الملك طرقا أخرى وقال : " هذه الأحاديث كلها ليس فيها ما يصح عن رسول الله ﷺ " (٥).

وكذلك ذكره صاحب كتاب : " تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة " في كتاب الصدقات والمعروف (١٣٨/٢)

وذكر العقيلي في ترجمة محمد بن عبد الملك ثلاثة أحاديث من بينها هذا الحديث ثم قال ، " كلها لا يتابع عليها إلا من جهة أو هن من جهته " (٦).

وقد أجمعت أقوال الأئمة على ترك محمد بن عبد الملك وكذبه :
قال فيه البخاري في التاريخ الصغير (٧) والضعفاء الصغير (٨) : " منكر الحديث " .
وقال النسائي : " متروك الحديث " (٩).

-
- (١) - المجروحون، (٢٤٤/١)
 - (٢) - الضعفاء الكبير، ت ٢٩٤ (٢٤٦/١)
 - (٣) - التاريخ الكبير، ت ٤٨٧ (١٦٤/١)
 - (٤) - نقلا عن الهيتمي في مجمع الزوائد (٣-١٣٨) وعزاه إلى الطبراني في الأوسط والكبير
 - (٥) - الموضوعات، (١٧٣/٢-١٧٨)
 - (٦) - الضعفاء الكبير، ت ١٦٦٠ (١٠٣/٤)
 - (٧) - (١٩٦/٢)
 - (٨) - ت ٣٣١ ص ٤٨٤
 - (٩) - الضعفاء والمتروكون، ت ٥٢٧ ص ٢٠٥

وقال ابن حبان : " كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار " (١).
وقال ابن معين : " كذاب " (٢).
وقال أبو حاتم : " ذاهب الحديث جدا كذاب. كان يضع الحديث " (٣).
وقال أبو زرعة : " ضعيف الحديث " (٤).
وقال أحمد بن حنبل : " كان أعمى وكان يضع الحديث ويكذب " (٥).
فاتفق جميع النقاد على أن الحديث باطل موضوع لا أصل له وأن صاحبه عبد الملك متروك.

٣- ترجم البخاري لروح بن غطيف الثقفي وقال فيه " منكر الحديث " (٦) وذكر حديثه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه : « تَعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدْرِ الدِّرْهَمِ ». والحديث ذكره جماعة من العلماء واتفقوا على أن لا أصل له، وأن روح بن غطيف وضعه. وقد صرح البخاري ببطلانه في ترجمة روح في الضعفاء الصغير فقال : " ... لا أصل له عن النبي ﷺ " (٧).
وعندما ذكر الحديث في التاريخ الصغير قال : " وهذا لا يتابع عليه " (٨).
والحديث في سنن الدارقطني : كتاب الطهارة، باب : قدر النجاسة التي تبطل الصلاة (٤٠١/١). قال الدارقطني : " لم يروه عن الزهري غير روح بن غطيف وهو متروك الحديث ".
كما ذكره البيهقي في سننه : كتاب الصلاة، باب : ما يجب غسله من الدم (٤٠٤/٢) وحكى عن أحمد بن العباس قال : " قلت ليحي بن معين : تحفظ عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : تعاد الصلاة في مقدار الدرهم من الدم ؟ فقال : لا والله. ثم قال : عمن ؟ قلت : حدثنا محرز بن عون قال : ثقة. عمن ؟ قلت عن القاسم ابن مالك المزني. قال : ثقة. عمن ؟ قلت روح بن غطيف. قال : ها. قلت : يا أبا زكريا ما أرى أتينا إلا من روح ابن غطيف. قال : أجل ".
قال أبو أحمد : هذا لا يرويه عن الزهري فيما أعلمه غير روح بن غطيف وهو منكر بهذا الإسناد. وفيما بلغني عن محمد بن يحيى الذهلي قال : أخاف أن يكون هذا موضوعا. وروح هذا مجهول "

-
- (١) - المجروحون، (٢٦٩/٢)
 - (٢) - التاريخ، نص ٤٩٣٩ (٥٢٨/٢)
 - (٣) - الجرح والتعديل، ت ١٥ (٤/٨)
 - (٤) - المصدر نفسه
 - (٥) - المصدر نفسه
 - (٦) - التاريخ الكبير، ت ١٠٤٧ (٣٠٨/٣)
 - (٧) - ت ١١٨ ص ٤٣٦
 - (٨) - (٣٣٧/١)

كما أورد السيوطي الحديث في " اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة "، (٣/٢) وأورده ابن عراق الكناني في " تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة "، (٦٦/٢) في كتاب الطهارة منهما. وأورد العقيلي في ترجمة روح حديثه هذا ثم حكى قول البخاري فيه : " هذا الحديث باطل وروح هذا منكر الحديث " (١).

وقال فيه ابن عدي : " رأيت قليل الرواية ولا يعرف إلا بحديث تعاد الصلاة من قدر الدرهم وضعف مجراه. ومقدار ما يرويه من الحديث ليس بمحفوظ " (٢).

وقال ابن حبان : " كان يروي الموضوعات عن الثقات لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه " (٣). وقال عن حديثه : " هذا خبر موضوع لا شك فيه " (٤).

فلم يختلف اثنان من الأئمة على بطلان هذا الحديث، وعلى حال روح من الضعف الشديد الذي وصل به إلى حد الترك والافتراء بالكذب.

وبعد عملية التتبع والاستقراء نلاحظ أن الإمام البخاري كلما قال في راو منكر الحديث وساق له الحديث في الترجمة كان حديثا باطلا. فكأنني به رحمه الله يطلق لفظ منكر الحديث دون أن يأبه بذكر الحديث في الرواة الذين عرفوا بكثرة روايتهم المناكير من رفع للموقوف ووصل للمرسل وتصحيف للأسماء وإدراج للأحاديث في بعضها البعض حتى صار وصف النكارة قائما بهم... ويطلق نفس هذا اللفظ - منكر الحديث - مع ذكر الحديث في الترجمة عندما يكون الحديث موضوعا لا أصل له، يريد بذلك الإشارة إلى أن النكارة هي في متن الحديث وأصله وهذا أشد وأشنع من رفع الموقوف أو وصل المرسل.

(١) - الضعفاء الكبير، ت ٤٩١ (٥٦/٢)

(٢) - الكامل في الضعفاء، (٩٩٨/٣)

(٣) - المجروحون، (٢٩٤/١)

(٤) - المصدر نفسه

أما صباح بن سهل أبو سهل ومحمد بن إسماعيل الضبي اللذين قال فيهما البخاري " منكر الحديث " وساق في ترجمة كل منهما حديثا وقال " لا يتابع في حديثه ". فهما مجهولان لم يعرف كلاهما إلا بالحديث الذي ذكره البخاري في ترجمة كلّ منهما ولم يشتهر إلا به. و التّرجمتين هما :

- ١- أورد البخاري في ترجمة صباح بن سهل حديثه المرفوع : « أهل الدرجات يراهم من أسفل منهم وإن أبا بكر وعمر منهم » (١). ثم قال : " ولا يتابع في حديثه " (٢). بعد أن قال فيه منكر الحديث. وسئل يحيى بن معين عن صباح فقال : " لا أعرفه " (٣). وتعقب ابن عدي كلام ابن معين بقوله : " قول ابن معين لا أعرفه لأن جميع ما يروي من الحديث لا يبلغ عشرة أحاديث وهي أحاديث لا يتابعه أحد عليها. وليس للصباح هذا من الرواية عن من يرويه عنه إلا الشيء اليسير ولا يعرف إلا بهذا الحديث " (٤). يعني الحديث الذي ذكره البخاري. وقال ابن حبان : " يروي الأحاديث المناكير عن أقوام مشاهير لا يجوز الاحتجاج بخبره لكثرة المناكير في أخباره " (٥). وأدخله العقيلي " الضعفاء الكبير " (٦). والدارقطني " الضعفاء والمتروكون " (٧). وقال فيه البخاري في الضعفاء الصغير : " منكر الحديث " (٨) دون أن يذكر له حديثا. وكذلك قال فيه أبو حاتم وأبو زرعة (٩). زاد أبو حاتم : " يكتب حديثه " (١٠). فصرح البخاري بنكارة حال صباح بقوله فيه " منكر الحديث "، وساق له حديثه الذي تفرد به للإشارة إلى أن هذا الحديث هو من رواية هذا المنكر الرواية .

-
- (١)- ثم أعتد عليه في كتب الرواية وذكرته كتب التراجم : الكامل (١٤٠٢/٤) والميزان (٣٠٥/٢) في ترجمة صباح بن سهل فيهما.
 - (٢)- التاريخ الكبير، ت ٢٩٦١ (٣١٤/٤) والتاريخ الصغير (٢٣٠/٢)
 - (٣)- تاريخ الدارمي، ت ٤٣٨ ص ١٣٥
 - (٤)- الكامل في الضعفاء، (١٤٠٢/٤)
 - (٥)- المجروحون، (٣٧٢/١)
 - (٦)- ت ٧٤٨ (٢١٢/٢)
 - (٧)- ت ٢٩٥ ص ٣٢٨
 - (٨)- ت ١٧٣ ص ٤٤٨
 - (٩)- الجرح والتعديل، ت ١٩٤٣ (٤٤٢/٤)
 - (١٠)- نفس المصدر

٢- وأورد في ترجمة لابن إسماعيل الضبي حديثه عن ابن عباس : " قال رجل للنبي ﷺ علمني عملا أدخل الجنة. قال : « كُنْ مُؤَدِّنًا أَوْ إِمَامًا أَوْ يَازِئًا إِمَامًا » (١). قال أبو عبد الله : منكر الحديث لا يتابع على هذا " (٢). واكتفى في التاريخ الصغير بقول : " منكر الحديث " (٣) دون أن يذكر الحديث. وساق العقيلي في ترجمة محمد بن إسماعيل حديثه وقال : " لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به " (٤). وقال أبو حاتم : " هو مجهول " (٥). فمحمد بن إسماعيل وصباح بن سهل مجهولان لم يعرف كلاهما إلا بالحديث الذي ذكره البخاري لهما وقال لا يتابع عليه.

وكذلك بالنسبة للذين أشار البخاري في تراجمهم إلى حديث معين وعقب عليه بقوله : " بحديث منكر " أو " حديثه منكر "، فإن كل واحد منهم لم يعرف إلا به ومثاله :

١- قال البخاري : " عثمان بن العلاء عن سلمة بن الوردان. سمع أنسا رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « خالق ما يورى » (٦). قاله إبراهيم بن حمزة حدثنا محمد ابن معين. حديثه منكر " (٧). وفي التاريخ الصغير ذكر الترجمة والحديث ثم قال : " منكر الحديث " (٨). قال أبو حاتم : " لا أعرف عثمان بن العلاء ولا الحديث الذي رواه " (٩). وقال ابن عدي : " عثمان بن العلاء ليس هو بالمعروف وسلمة بن وردان لعله أشرف منه. والذي ذكره البخاري عن عثمان بن العلاء عن سلمة بن وردان إنما هو حديث واحد (١٠). وذكره الذهبي في الميزان فقال : " ضعفه البخاري وأورد له خبرا منكرا وأورده ابن عدي " (١١). فلم يعرف عثمان بن العلاء إلا بهذا الحديث، ولم يعرف حديثه ولم أقف عليه في الكتب.

-
- (١)- رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٣٢/١) وعزاه إلى الطبراني في الأوسط وقال : فيه محمد بن إسماعيل الضبي وهو منكر الحديث.
(٢)- التاريخ الكبير، ت ٥٩ (٣٧/١)
(٣)- (٢٣٧/٢)
(٤)- الضعفاء الكبير، ت ١٥٧٦ (٢١/٤)
(٥)- الجرح والتعديل، ت ١٠٧٤ (١٨٩-٧)
(٦)- حاولت تخريج الحديث ولم أجده
(٧)- التاريخ الكبير، ت ٢٢٩٢ (٢٤٥-٦)
(٨)- (٢٣٨-٢)
(٩)- الجرح والتعديل، ت ٨٩٤ (١٦٣-٦)
(١٠)- الكامل في الضعفاء، (١٨١٩/٥)
(١١)- ت ٥٥٤٢ (٤٩-٣)

٢- وأشار البخاري في ترجمة الغاز بن جبلة إلى حديثه في طلاق المكره وقال : " حديثه منكر " (١) وأراد بذلك أن الغاز لم يعرف إلا بهذا الحديث الواحد المنكر. وإجماع النقاد على ذلك قائم :

قال أبو حاتم : " منكر الحديث ولا أدري الإنكار منه أو من صفوان الذي روى عنه حديث الطلاق " (٢) والحديث أخرجه ابن الجوزي وقال فيه " هذا حديث لا يصح " (٣) ونصه : « إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ نَائِمًا مَعَ امْرَأَتِهِ فَقَامَتْ فَأَخَذَتْ سَكِينًا وَجَلَسَتْ عَلَى صَدْرِهِ وَوَضَعَتِ السِّكِّينَ عَلَى حَلْقِهِ فَقَالَتْ لَهُ : طَلَّقْنِي أَوْ لَا ذُبْنَكَ فَنَاشَدَهَا اللَّهُ فَأَبَتْ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : لَا قِيلُولَةَ فِي الطَّلَاقِ » وذكره ابن أبي حاتم في علله ونقل عن أبي زرعة قوله : " حديث واه جدا " (٤).

وذكره الزيلعي في نصب الراية وقال : " فيه الغاز بن جبلة ولا يعرف إلا به ولا يدري ممن الجناية فيه أمنه أم من صفوان الأصم " (٥).

وعندما ترجم البخاري لصفوان بن أبي يزيد الأصم قال : " روى عنه الغاز في المكره وهو حديث منكر لا يتابع عليه " (٦).

وقال أبو حاتم في ترجمة صفوان : " يكتب حديثه وليس بالقوي روى حديثا منكرا في طلاق المكره روى عنه الغاز بن جبلة " (٧).

فغرض البخاري من ذكر الحديث في الترجمة مع التعقيب عليه بالقول " لا يتابع عليه " أو " لا يتابع فيه " أو الإشارة إلى الحديث والقول : " بحديث منكر " أو " حديثه منكر " ... هو الإشارة إلى بطلان الحديث إذ لم يشتهر إلا من رواية راو منكر الحديث لم يعرف إلا به. فتفرد الراوي برواية منكورة لا أصل لها ولم يعرف إلا بها تجعل الناقد يرد ويرد حديثه.

وعقب البخاري في آخر ترجمة سليمان بن جنادة بعد أن ساق فيها حديثا بعبارة " هو منكر " فهل مراده بذلك الراوي أم الحديث ؟ .

(١) - التاريخ الكبير، ت ٥٠١ (٧-١١٤)

(٢) - الجرح والتعديل، ٣٣٧ (٧-٥٨)

(٣) - أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ط ٢، تحقيق وتعليق ارشاد الحق الأثري، باكستان : إدارة العلوم الأثرية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، (٢-١٥٩)

(٤) - أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم، علل الحديث، د. ط، تحقيق محب الدين الخطيب، حلب : دار السلام، د. ت، سؤال ١٣١٢ (١-٤٣٦)

(٥) - (٣-٢٢٢)

(٦) - التاريخ الكبير، ت ٢٩٢٧ (٤/٣٠٦)، والضعفاء الصغير، ت ١٧٢ ص ٤٤٨

(٧) - الجرح والتعديل، ت ١٨٥١ (٤/٤٢٢)

قال البخاري : " سليمان بن جنادة بن أبي أمية الدوسي عن أبيه عن عبادة عن النبي ﷺ في الجنازة : « كَانَ لَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوْضَعَ ثُمَّ قَالَ : خَالِفُوا الْيَهُودَ » (١). قاله نصر بن علي عن صفوان بن عيسى عن بشر بن رافع عن عبادة بن سليمان عن أبيه. هو منكر " (٢).

وترجم العقيلي لسليمان بن جنادة في الضعفاء الكبير فساق الحديث وروى عن البخاري قال : " لا يتابع على هذا وهو حديث منكر " (٣).

ونقل ابن عدي عبارة البخاري في ترجمة سليمان في الكامل ثم قال : " وهذا الذي قاله البخاري إنما أشار إلى حديث واحد وهو الذي رواه نصر بن علي. ولسليمان غير هذا الحديث وإنما أنكر البخاري عليه هذا الحديث " (٤).

والحديث لم يروه عن سليمان بن جنادة سوى بشر بن رافع عنه عن أبيه عن جده عن عبادة مرفوعا. وهو حديث منكر سندا وممتنا، فأحاديث قيام النبي ﷺ للجنازة ونسخ القيام لها ثابتة بغير إسناد سليمان بن جنادة أو لفظه. أما

حديث القيام للجنازة فمعروف من رواية الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة مرفوعا « إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تَخْلُفَكُمُ ». وقد أخرجه الستة (٥). ورواية نافع عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ قال : « إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاشِيًا مَعَهَا فَلْيَقُمْ حَتَّى يَخْلُفَهَا أَوْ تَخْلُفَهُ أَوْ تَوْضَعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْلُفَهُ ». وقد أخرجه الشيخان (٦) والترمذي (٧) والنسائي (٨).

وأما حديث ترك القيام للجنازة فهو من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ " (٩) ولم يذكر فيه قصة الحبر أو أن النبي ﷺ ترك القيام للجنازة مخالفة لليهود إلا في ما أخرجه زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه قال : " قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْجَنَازَةِ ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُ وَقَالَ إِنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْيَهُودِ " (١٠).

(١) - نص الحديث كما أخرجه أبو داود في السنن، في كتاب الجنائز، باب : القيام للجنازة (٢٠٤/٣) وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب : ما جاء في القيام للجنازة (٤٩٣/١) والعقيلي في الضعفاء الكبير، في ترجمة سليمان بن جنادة (١٢٢/٢) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٢٣/٢) كلهم عن بشر بن رافع عن عبد الله بن سليمان عن أبيه عن جده عن عبادة : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فِي الْجَنَازَةِ حَتَّى تَوْضَعَ فِي اللَّحْدِ فَمَرَّ بِهِ حَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ هَكَذَا نَفْعَلُ. فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ : اجْلِسُوا خَالِفُوهُمْ ». قال ابن الجوزي هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ولم يتابع سليمان بن جنادة في هذا الحديث.

(٢) - التاريخ الكبير، ت ١٧٧٠ (٦/٤) والضعفاء الصغير، ت ١٤٣ ص ٤٤١

(٣) - ت ٦٠١ (١٢٢/٢)

(٤) - (١١٣٣/٣)

(٥) - كلهم في كتاب الجنائز، باب : القيام للجنازة : البخاري (٢١٢/٣) ومسلم (٢٦/٤) والترمذي (٢٦٣/٢) والنسائي (٤٤/٤) وأبو داود (٢٠٣/٣) وابن ماجه (٤٩٢/١).

(٦) - في الموضوع السابق منهما.

(٧) - في الموضوع السابق

(٨) - في الموضوع السابق منه

(٩) - أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب : نسخ القيام للجنازة (٢٩/٤)، والنسائي في كتاب الجنائز، باب : الرخصة في ترك القيام (٤٦/٤)، والترمذي في كتاب الجنائز، باب : الرخصة في ترك القيام (٢٠٤/٢)، وأبو داود في كتاب الجنائز، باب القيام للجنازة (٢٠٤/٣)، وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب : ما جاء في القيام للجنازة (٤٩٣/١).

(١٠) - مسند زيد بن علي، كتاب الجنائز، باب : السير بالجنازة والقيام إليها وكيف يفعل من لقيها. ص ١٥٤

وروى أحمد بن حنبل عن أبي معمر قال : " كُنَّا مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَمَرَّ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ لَهَا نَاسٌ فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَنْ أَفْتَاكُمْ بِهَذَا ؟ فَقَالُوا : أَبُو مُوسَى . قَالَ : إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً ، فَكَانَ يَتَشَبَّهُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ فَلَمَّا نَهَى أَنْتَهَى " (١) .

فلم يرد ذكر اليهودي ومخالفته إلا فيما رواه سليمان بن جنادة وفيما أشارت إليه رواية زيد بن علي وأحمد بن حنبل عن علي بن أبي طالب . أما الأحاديث الصحيحة المخرجة في صحيح مسلم وفي السنن الأربعة فلم يرد فيها ذلك . قال الترمذي بعد أن ذكر حديث علي « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ » : " حديث علي حديث حسن صحيح . قال الشافعي وهذا أصح شيء في هذا الباب وهذا الحديث ناسخ للأول [يعني حديث الأمر بالقيام] وقال أحمد : إن شاء قام وإن شاء لم يقيم واحتج بأن النبي ﷺ قد روي عنه أنه قام ثم قعد . قال الترمذي : معنى قول علي : « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنَازَةِ ثُمَّ قَعَدَ » يقول كان رسول الله ﷺ إذا رأى الجنائز قام ثم ترك ذلك بعد فكان لا يقوم إذا رأى الجنائز " (٢) .

وهكذا فإن رواية سليمان بن جنادة الحديث عن أبيه عن عبادة بن الصامت وهم ، وذكر الخبر فيه ومخالفة النبي ﷺ لليهود بترك القيام وهم كذلك .

والثابت في هذا الباب هو من رواية عامر بن ربيعة يرويه عنه عبد الله بن عمرو عنه سالم ونافع . وحديث ترك القيام ونسخه هو من رواية علي بن أبي طالب وليس فيه ذكر مخالفة اليهود ولا قصة الخبر . فمراد البخاري بقوله : " هو منكر " بعد إيراده الحديث في ترجمة سليمان بن جنادة هو الحديث الذي تفرد به سليمان وتفرد عنه به بشر بن رافع . ولا يمنع هذا من أن يكون مراده هو الراوي كذلك أي سليمان بن جنادة فهو منكر الحديث .

قال ابن حبان : " منكر الحديث فلسنت أدري البلية في روايته منه أو من بشر بن رافع لأن بشر بن رافع ليس بشيء في الحديث . ومعاذ الله أن نطلق الجرح على مسلم بغير علم بما فيه واستحقاق منه له على أنه يجب التنكب عن روايته على الأحوال " (٣) .

وقال أبو حاتم : " منكر الحديث " (٤) .

(١) - مسند أحمد بن حنبل (١/١٤١)

(٢) - سنن الترمذي، (٢/٢٦٥)

(٣) - المجروحون، (١/٣٢٥)

(٤) - الجرح والتعديل، ت ٤٦٩ (٤/١٠٥)

**المبحث الثالث : قوله " حديثه مناكير " ، " عنده مناكير " ،
" في حديثه بعض المناكير " ، " بعض حديثه منكر " ...**

١- " حديثه مناكير " :

قول البخاري في راو : " حديثه مناكير " يعني أن النكارة شملت حديثه وعمته فهو كله مناكير، وصار يصح فيه وصف " منكر الحديث " ويجري عليه حكمه.

١- قال البخاري في ترجمة موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي : " حديثه مناكير " (١).

وقال فيه ابن معين : " ضعيف " (٢).

وقال أبو حاتم (٣) وأبو زرعة (٤) والنسائي (٥) : " منكر الحديث " زاد أبو حاتم : " ضعيف الحديث " (٦).

وقال ابن حبان : " روى عن أبيه ما ليس من حديثه فلست أدري أكان المتعمد لذلك أو كان فيه غفلة فيأتي بالمناكير عن أبيه والمشاهير على التوهم وأبما كان فهو ساقط الاحتجاج به (٧).

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٢٥٩ (٢٩٥/٧)، والضعفاء الصغير، ت ٣٤٧ ص ٤٨٦

(٢)- التاريخ، نص ٨١٨ (٥٩٦/٢)

(٣)- الجرح والتعديل، ت ٧١٠ (١٦٠/٨)

(٤)- المصدر نفسه

(٥)- الضعفاء والمتروكون، ت ٥٥٦ ص ٢١٤

٢- وقال في ترجمة رُقْدَةَ بن قُضَاعَةَ الغساني : " في حديثه المناكير " (١).

وقال في التاريخ الصغير : " لا يتابع في حديثه " (٢) وكذا قال العقيلي (٣).

وقال أبو حاتم : " منكر الحديث " (٤).

وقال النسائي : " ليس بالقوي " (٥).

وقال ابن حبان : " كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يحتج به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد عن الأئبات بالأشياء المقلوبات (٦).

وقال ابن عدي : " لم أر له إلا حديثا يسيرا " (٧).

فكون حديث رفدة بن قضاة يسيرا، وكونه لا يتابع فيه وله فيه المناكير الكثيرة، كل هذا يصنفه ضمن " منكري الحديث " ويلحق به وصفهم فإن المناكير تظهر في حديث الراوي وتزايد حتى تغطي عليه وتغشاه فيتحول وصف النكارة من الحديث إلى الراوي ليصير قائما بذاته فيكون حينئذ " منكر الحديث ".

٢- " عنده مناكير " :

أطلق البخاري عبارة " منكر الحديث " على من كان كل حديثه أو جله منكرا مخالفا لحديث الثقات، فصار وصف النكارة قائما به - بذات الراوي - وقد أطلق لفظ " عنده مناكير " على من كان في حديثه مناكير كثيرة دون أن تعمه وتشمله، فاحتاج إلى سبر وعرض دائم على حديث الثقات فما وافق منه حديثهم اعتبر به وما لم يوافق رد. قال السخاوي : " قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام : قولهم " روى المناكير " لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه " منكر الحديث " لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه. والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة " (٨).

وقد عبر البخاري فيمن قال فيهم " عنده مناكير " بعبارات أخرى كقوله : " فيه نظر " أو " له أحاديث لا يتابع عليها ... " واللفظتان لا تفيدان الترك. فقد رأينا أنه كتب حديث بعض من قال فيهم " فيه نظر "، وإن لم يكتب حديث من قال فيهم " عنده مناكير " لكن أشعرت عبارات النقاد فيهم بالقبول وعدم الترك، ومثاله :

(١)- التاريخ الكبير، ت ١١٥٨ (٣/٣٤٣)

(٢)- (٢/٢٣٤)

(٣)- الضعفاء الكبير، ٥٠٦ (٢/٦٥)

(٤)- الجرح والتعديل، ت ٢٣٦٦ (٣/٥٢٣)

(٥)- الضعفاء والمتركون، ت ١٩٥ ص ١٠١

(٦)- المجروحون، (١/٣٠٠)

(٧)- الكامل في الضعفاء، (٣/١٠٣٦)

(٨)- فتح المغيبي، (١/٣٧٣)

١ - قال البخاري في ترجمة ربيعة بن سيف المعافري الإسكندراني : " عنده مناكير " (١).

وقال في التاريخ الصغير : " روى أحاديث لا يتابع عليها " (٢).

وحكى الذهبي (٣) عن الدارقطني قال فيه : " صالح " وعن النسائي قال : " ليس به بأس ".

وحكى ابن حجر (٤) عن النسائي قال : " ضعيف " وعن العجلي قال : " ثقة ".

وأدخله ابن حبان في كتاب الثقات (٥).

فلم يترك ربيعة مطلقاً وما اختلف عبارة الأئمة فيه إلا دليل على أن في حديثه ما هو صالح مستقيم يستحق الكتابة وفيه ما هو منكر يستوجب الترك.

٢ - وقال في ترجمة سلمة بن الفضل أبو عبد الله الأبرش " عنده مناكير " (٦).

وقال في الضعفاء الصغير : " عنده مناكير وفيه نظر " (٧).

وقال فيه يحيى بن معين : " سلمة بن الفضل رازي وكان يتشيع. وقد كتبت عنه وليس به بأس " (٨).

وقال مرة فيما رواه عنه ابن أبي حاتم : " ثقة " قد كتبنا عنه. كان كيثسا. مغازيه أتم. ليس في الكتب أتم من مغازيه " (٩).

وقال أبو حاتم : " سلمة بن الفضل صالح محله الصدق. في حديثه إنكار ليس بالقوي. لا يمكن أن أطلق لسانه فيه بأكثر من هذا. يكتب حديثه ولا يحتج به " (١٠).

وقال النسائي : " ضعيف " (١١).

وأدخله العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير (١٢).

وكذلك أدخله ابن حبان في كتاب " المجروحون " (١٣) واكتفى بنقل قول ابن عدي فيه : " لم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار وأحاديثه مقاربة جملة " [(١٤).

(١) - التاريخ الكبير، ت ٩٨٧ (٢٩٠/٣)

(٢) - (٣٣٧/١)

(٣) - ميزان الاعتدال، ت ٢٧٥١ (٤٣/٢)

(٤) - التهذيب، ت ٤٨٦ (٢٢١/٣)

(٥) - (٣٠١/٦)

(٦) - التاريخ الكبير، ت ٢٠٤٤ (٨٤/٤)

(٧) - ت ١٤٩ ص ٤٤٣

(٨) - التاريخ، نص ٤٨٠٤ (٢٢٦/٢)

(٩) - الجرح والتعديل، ت ٧٣٩ (١٦٨/٤)

(١٠) - المصدر نفسه

(١١) - الضعفاء والمتروكون، ت ٢٤١ ص ١١٤

(١٢) - ت ٦٥٠ (١٥٠/٢)

(١٣) - (٣٣٣/١)

[(١٤) - رجعت إلى كامل ابن عدي ولم أعثر على ترجمة سلمة بن الفضل الأبرش فلا أدري من أين أخذ ابن حبان كلام ابن عدي ورواه.

فأحسن أبو حاتم وابن معين قولهما في سلمة وصرحا بكتابة حديثه. فوجود المناكير في حديث الراوي لا تمنع كتابة ما صح منه والاعتبار به ما لم تغطي النكارة على جميع مروياته وتصيِّره " منكر الحديث ". والإمام البخاري كان دقيقا في التمييز بين المرتبتين باستعماله عبارتين مختلفتين " منكر الحديث " و " عنده مناكير " لينزل كل راو منزله ويعطيه حقه من الوصف اللائق به.

٣- " فيه بعض المناكير " ، " في حديثه بعض المناكير " ، " بعض حديثه منكر " ...

إن الرواة الذين أطلق فيهم البخاري هذه الألفاظ يتوقع أن يكونوا أحسن حالا ممن قال فيهم " منكر الحديث " أو " عنده مناكير " لأن وصف حديث الراوي بأن فيه بعض المناكير يقتضي أن أغلبه ليس كذلك. لكن تتبع التراجم التي وردت فيها هذه العبارات يدفعنا إلى القول بأن البخاري قصد بهذه الألفاظ الإشارة إلى قلة حديث هؤلاء الرواة مع كون بعضه منكرا، وإذا كان بعض حديث المقل منكرا فحكمه حكم من كثرت منكراته في رواياته الكثيرة، فهو منكر الحديث، لأن العبرة ليست بالإقلال أو الإكثار بقدر ما هي بالإتقان والضبط في نسبة ما يروي الراوي سواء كثر أو قل.

فالإمام البخاري رحمه الله يرمي إلى معاني كثيرة مختلفة في إشارات خفيفة تنم عن علم جامع وعبقرية فذة ومنهج فريد إذ يبين مقدار حديث الراوي، ووصفه، بعبارة واحدة تحتاج إلى عمق نظر وتفكير وتدبر حتى يدرك كنهها. ومثاله :

١- قال البخاري في ترجمة عبد الله بن معاوية : " بعض أحاديثه منكر " (١)

وقال في التاريخ الصغير : " منكر الحديث " (٢).

وقال النسائي : " ضعيف " (٣)

وقال العقيلي : " يحدث عن هشام بن عروة بمناكير لا أصل لها " (٤)

وذكر ابن عدي حديثين في ترجمته ثم قال : " له غير ما ذكرت من الحديث وليس بالكثير " (٥)

وساق الذهبي في ترجمته حديثا قال عقبه : " أظنه موضوعا " (٦).

(١) - التاريخ الكبير، ت ٦٦٣ (٢٠٩/٥)، والضعفاء الصغير، ت ١٩٤ ص ٤٥٤

(٢) - (٢٦١/٢)

(٣) - الضعفاء والمتروكون، ت ٣٣٥ ص ١٤٢

(٤) - الضعفاء الكبير، ت ٨٨٦ (٣٠٧/٢)

(٥) - الكامل في الضعفاء، (١٥١٢/٤)

(٦) - ميزان الاعتدال، ت ٤٦١٧ (٥٠٧/٢)

ولم أقف على من وثق عبد الله بن معاوية أو قوياً أمره سوى ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال فيه : " مستقيم الحديث " (١)، ولكن ابن حجر حكى عن أبي حاتم قوله في عبد الله بن معاوية : " منكر الحديث " (٢) فلربما كانت لفظة " مستقيم " مجرد تصحيف للفظ " منكر " فعبد الله بن معاوية لم يعرف إلا بحديث يسير بعضه منكر بل موضوعاً لا أصل له، وإذا كان في حديث المقل المناكير صار يصح فيه وصف " منكر الحديث " .

٢- وقال في ترجمة الحارث بن وجيه الراسبي : " فيه بعض المناكير " (٣) .

وقال في التاريخ الصغير : " عنده بعض المناكير " (٤) .

وقال يحيى بن معين : " ليس حديثه بشيء " (٥) .

وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث في حديثه بعض المناكير " (٦) .

وقال النسائي : " ضعيف " (٧) .

وقال العقيلي : " له غير حديث منكر " (٨) .

وقال ابن حبان : " كان قليل الحديث ولكنه ينفرد بالمناكير عن المشاهير على قلة روايته " (٩) .

وقال ابن عدي بعد أن أورد له حديثين : " للحارث غير ما ذكرت من الروايات شيء يسير " (١٠) .

فالحارث مقل ليس له من الحديث إلا اليسير كما صرح ابن حبان وابن عدي وابن معين بقوله " ليس حديثه بشيء " فإنه يطلقها فيمن لم يرو حديثاً كثيراً (١١)، وقول البخاري فيه " فيه بعض المناكير " يشير إلى أنه مع قلة روايته فهو يروي المناكير. فعبارة " منكر الحديث " كان يطلقها فيمن عرف بكثرة الرواية وكانت رواياته منكراً .

وأطلق عبارة " فيه بعض المناكير " أو " بعض حديثه منكر " فيمن لم يعرف إلا بحديث يسير فيه مناكير. فهو يبين كمية الحديث ونوعه في نفس الوقت .

(١) - الجرح والتعديل، ت ٨٣٤ (١٧٨/٥)

(٢) - لسان الميزان، ت ١٤٥٨ (٣٦٣/٣)

(٣) - التاريخ الكبير، ت ٢٤٨٤ (٢٨٤/٢)، والضعفاء الصغير، ت ٦٢ ص ٤٢١

(٤) - (١٧٥/٢)

(٥) - التاريخ، نص ٣٢٦٧ (٩٥/٢)

(٦) - الجرح والتعديل، ت ٤٢٧ (٩٢/٣)

(٧) - الضعفاء والمتروكون، ت ١١٨ ص ٧٨

(٨) - الضعفاء الكبير، ت ٢٦٤ (٢١٦/١)

(٩) - المجروحون، (٢٢٤/١)

(١٠) - الكامل في الضعفاء، (٦١٢/٢)

(١١) - ذكره السخاوي عن ابن القطان في شرح مصطلح ابن معين هذا. انظر فتح المغيبي (٣٧١/١) .

المبحث الرابع : تقييد النكارة بمصر أو حديث بعينه :

قد تكون النكارة في حديث الراوي متعلقة بسبب محدد، ومقيدة بحال معينة يكون عليها الراوي ويكون حديثه فيها منكرا. ولكن في غياب هذا السبب وفي غير هذه الحال يكون حديثه صالحا مستقيما كما حصل مع زهير بن محمد التميمي العنبري إذ كانت نكارة مروياته مقيدة برواية أهل الشام عنه دون غيرهم. قال البخاري في ترجمته : " روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير. قال أحمد كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقلب اسمه " (١).

وفي التاريخ الصغير قال : " روى عنه الوليد (٢) وعمرو بن أبي سلمة (٣) مناكير " (٤).

وقال يحيى بن معين : " ثقة " (٥) وقال مرة : " ليس به بأس " (٦) وأخرى : " صالح " (٧).

وقال أحمد بن حنبل : " مستقيم الحديث " (٨).

وقال أبو حاتم : " محله الصدق. وفي حفظه سوء وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه وكان من

أهل خراسان سكن المدينة وقدم الشام فما حدث من كتبه فهو صالح وما حدث من حفظه ففيه أغاليط " (٩).

فبين أبو حاتم رحمه الله سبب النكارة في رواية الشاميين عن زهير بن محمد وهو أنه كان يعتمد في حديثه على كتابه فلما خرج إلى الشام لم يحدث من كتابه واعتمد على حفظه في التحديث فجاء في رواياته أغاليط كثيرة بسبب سوء حفظه وكانت بذلك أحاديثه من طريق الشاميين منكرا. أما ما عدا الشاميين ممن سمع من زهير حين كان يحدث من كتابه فحديثه عنه صحيح.

وروى ابن حجر عن البخاري قال : " ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح " (١٠) وقد خرّج الستة حديث زهير بن محمد في كتبهم واعتمدوه (١١).

(١) - التاريخ الكبير، ١٤٢٠ (٤٢٧/٣) والضعفاء الصغير، ت ١٢٧ ص ٤٣٧

(٢) - هو الوليد بن مسلم القرشي أبو العباس الدمشقي، مولى بني أمية وقيل مولى بني العباس. عالم الشام وأحد الأئمة الأعلام (ت ١٩٤هـ) روى له الستة. [التهذيب (١١/١٣٣-١٣٦)، تذكرة الحفاظ (١/٣٠٢)، سير الأعلام (٩/٢١١)].

(٣) - هو عمرو بن أبي سلمة التنيسي أبو حفص الدمشقي مولى بني هاشم. صدوق مشهور أثنى عليه غير واحد (ت ٢١٤هـ). أخرج له الستة. [التهذيب (٨/٣٩)، الميزان (٣/٢٦٢)].

(٤) - (١٣٧/٢)

(٥) - التاريخ، نص ٤٧٥٢ (٢/١٧٦) وسؤالات الدارمي، ت ٣٤٥ ص ١١٣

(٦) - تاريخ الدارمي، ت ٣٤٣ ص ١١٣

(٧) - عن ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ت ٢٦٧٥ (٣-٥٩٠)

(٨) - المصدر نفسه

(٩) - المصدر نفسه

(١٠) - تهذيب التهذيب، ت ٦٤٥ (٣/٣٠١)

(١١) - المصدر نفسه.

فتخصيص البخاري القول : " روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير " أراد به أن النكارة في حديث زهير مقيدة بمصر معين لسبب محدد أما في ما عدا هذا فحديثه صالح ورواياته صحيحة .

أما قول البخاري في ترجمة عبد الله بن ذكوان : " ... منكر الحديث في الأذان " (١). فمراده منه أن عبد الله لم يعرف إلا بحديث واحد في الأذان منكرًا. إذ لم تترجم له معظم كتب الرجال، والتي ذكرته منها قالت بنكارتته أو اكتفت بإيراد ترجمته دون بيان مرتبته .

قال البخاري في التاريخ الصغير : " منكر الحديث " (٢).

وأورد ابن أبي حاتم ترجمته في الجرح والتعديل ولم يقل فيه شيئًا (٣).

واكتفى الذهبي بنقل عبارة البخاري فيه ولم يزد عليها حرفًا (٤).

وترجم ابن عدي لعبد الله بن ذكوان وساق له حديثين أحدهما من رواية الأعمش، ثم قال : " وعبد الله الذي يحدث عنه الأعمش أكبر ظني أنه ليس بابن ذكوان الذي ذكره البخاري الذي يروي عن محمد بن المنكدر عن جابر في الأذان. ولعل الذي ذكره البخاري غير الذي يروي عنه الأعمش هذا " (٥).

فهذا كل ما وقفت عليه من كلام الأئمة في عبد الله بن ذكوان فيما توفر لدي من الكتب، ولم أقف على حديثه في الأذان لتخريجه ودراسته، وعدم ورود ترجمته في المراجع وكذا حديثه تجعلنا نقول إنه مجهول لم يأت ذكره إلا في حديث واحد منكر وإلى هذا أشار البخاري بقوله : " منكر الحديث في الأذان "

خلاصة القول إن الإمام البخاري رحمه الله أطلق لفظ النكارة بمختلف صيغه - " منكر الحديث "، " عنده مناكير " ، " فيه بعض المناكير " ... - في رواية لم يستحل كتابة حديثهم وإن كتب عنهم غيره، ومن هنا جاءت خصوصية اللفظ عنده وإن لم يختص باستعماله وشاركه فيه الأئمة النقاد.

ومراد البخاري يختلف من صيغة لأخرى فيقول " منكر الحديث " في كل من كثرت المنكرات في حديثه حتى لا يكاد يوافق الثقات.

فإذا كانت النكارة في متن الحديث بأن يروي الراوي ما لا أصل له وإن لم يتعمد الكذب فإن البخاري يسوق له الحديث الباطل في ترجمته حتى ينبه على شدة نكارتته وأنها تجاوزت الحد إذ أدت إلى الكذب والوضع.

ويقول " عنده مناكير " فيمن سلم بعض حديثه وكتب عنه بعض الأئمة إذ لم تشمل النكارة كل رواياته.

ويقول " فيه بعض المناكير " أو " في حديثه بعض المناكير " أو " بعض حديثه منكر " فيمن لم يعرف إلا بحديث يسير كان بعضه منكرًا فهو يريد الإشارة إلى الحقيقتين معا : قلة الرواية مع نكارة بعضها وهذا يصير الراوي إلى وصف " منكر الحديث " .

الباب الثاني - القسم الأول - : الفصل الثالث

لقد ضمّن الإمام البخاري رحمه الله عباراته في الجرح نكتا علمية حجة في إشارات دقيقة تنم عن شدة ورعه وسعة اطلاعه وتكشف عن منهجه العبقري الفذ في الجرح الذي تميز أساسا باستعمال ألفاظ جديدة خاصة لم يسبق إليها أو بالاستقلال بمعنى خاص للفظ شاع استعماله.

وشارك البخاري النقاد في معظم ألفاظهم في الجرح نتعرض إلى منهجه في استعمالها في القسم الثاني من هذا

الباب.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

القسم الثاني

ألفاظ الجرح التي شارك فيها النقاد
ومنهجه في استعمالها

بعد تعرضنا لألفاظ الجرح التي اختص بها البخاري - إن لفظاً أو معنى - نتناول في هذا القسم الألفاظ التي شارك النقاد في إطلاقها ومنهجها في ذلك. وقد جعلته في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : خصصته لألفاظ التفرد والمخالفة حيث إن أحوال الرواة ومراتبهم تدور على مقدار ما ضبطوه من الروايات ووافقوا فيه الثقات، وفي ذلك برهان على حفظهم وإتقانهم، أو خالفهم وتفرّدوا عنهم بما لا يتبعونه عليه فيؤدي ذلك إلى ضعفهم أو تركهم بحسب كثرة التفرد والمخالفة أو قتلها

الفصل الثاني : تناولت فيه ألفاظ التضعيف.

الفصل الثالث : جعلته لألفاظ المرتبة الدنيا من مراتب الجرح ألا وهي مرتبة الترك.

القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

ألفاظ التفرد والمخالفة

الحكم على حديث راو بالصحة أو الضعف وعلى راويه بالإصابة فيه أو الخطأ ينبني على معرفة حاله من المشاركة أو المخالفة أو التفرد. فما رواه الراوي وشارك فيه غيره ووافقهم يعدّ صحيحاً، لأن المشاركة مع الموافقة والمطابقة بين الرواة في رواية الحديث تدلّ على صحة قول كل واحد منهم لأنه لا يعقل تواطؤهم على الكذب أو الخطأ.

أما إذا شارك الراوي غيره في رواية حديث وخالفهم فيه إن في متنه أو إسناده وإن بالزيادة أو النقص، أو إذا انفرد بأصل حديث فلم يروه غيره فإن معرفة أسباب هذه المخالفة أو هذا التفرد ضرورية للحكم على الحديث وعلى راويه. فإن الصدق والحفظ يؤدّيان إلى الموافقة والمطابقة في الحديث، والكذب والوهم وسوء الحفظ يؤدّيان إلى المخالفة أو التفرد. وقد يكون الصدق وقوة الحفظ وإحكام الضبط والإتقان سبباً لتفرد بعض الثقات ببعض الروايات في منتهى الصحة والجودة، زينت كتب الصحاح وجملتها وكانت كالذّرر النادرة فيها، كبعض ما انفرد به الزهري أو مالك ومن كان في مرتبتهما من قوة الحفظ وسعة العلم وكثرة الطلب والشيوخ وطول الملازمة، الأمور التي مكنتهم من التفرد دون أقرانهم ببعض السماعات وجمع بعض المرويات الثابتة والصحيحة عن شيوخهم. فهذا الصنف من الرواة لا يحتاج إلى متابع كي يصحّ حديثه ويقبل، فمن تفرد منهم بحديث لا توجد قرينة على وقوع خطأ أو وهم فيه لا تردّ روايته لمجرد تفرده. لأن التفرد ليس عيباً في حقّه يترك حديثه لأجله، وإنما جميع رواياته التي شارك فيها غيره من الثقات أو تفرد بها عنهم مقبولة ما لم يثبت فيها خطأ أو وهم. فإذا ثبت خطؤه فيها ردّت ولم يمنعه كونه ثقة من ردّها. لأن العبرة ليست بظاهر حال الراوي فقط وإنما العبرة في تصحيح الحديث وقبوله أو تعليقه وردّه هي بما ثبت من إصابة الراوي في روايته ومطابقتها للواقع أو خطئه فيها ومخالفتها له. ولذا قال ابن الصلاح رحمه الله: "... ويستعان على إدراك العلة بتفرد الراوي وبمخالفته غيره له مع قرائن تنضمّ إلى ذلك تنبّه العارف بهذا الشأن على أنه خطأ ووهم" (١).

وقال الذهبي: "... الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع وأكمل رتبة وأدلّ على اعتناؤه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها إلا أن يتبيّن غلطه ووهمه في الشيء فيعرف بذلك. وإن تفرد الثقة المتقن يعدّ صحيحاً غريباً." (٢)

والتفرد والمخالفة أمران لا ينفصلان عن بعضهما لأن المخالفة تحمل معنى التفرد، فتقول عن راو إنه خالف غيره إذا لم يأت بمثل ما أتوا به وتفرّد عنهم بتغيير في بعض رجال الإسناد أو بعض ألفاظ المتن، بالزيادة فيهما أو في أحدهما أو بالنقص. فيكون حديثه مختلفاً عن حديث غيره بين الوقف والرفع أو الوصل والإرسال، أو ذكر رجل في الإسناد أو لفظ في المتن قد ذكر غيره غيره.

(١) - عبد الرحمن بن عثمان أبو عمرو ابن الصلاح، علوم الحديث، د.ط، تحقيق نور الدين عتر، بيروت: المكتبة العلمية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١هـ.

(٢) - نقلاً عن الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في هامش الرفع والتكميل، ص ١٦٠، وعزاه إلى الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/٢٣١) ورجعت إليه ولم أجد العبارة فيه.

إذا كيفما كانت مخالفة الراوي لغيره، وفي أي موضع من مواضع الحديث، فهي تعني تفرده عنهم بما لم يقولوا بمثله. وكذلك تفرد الراوي بحديث يعني أنه خالف غيره في رواية هذا الحديث، لأنهم جميعاً لا يروونه ولا يحدثون به وهو خالفهم بروايته

فالمخالفة والتفرد أمران لا ينفصلان، فمن خالف الرواة تفرد عنهم، ومن تفرد عنهم خالفهم.

وهذه الأمور الثلاثة من مشاركة أو مخالفة أو تفرد إنما تدرك من خلال اعتبار الحديث والجمع المستفيض والمستوعب لطرقه، ومقارنة هذه الطرق والروايات وعرضها على بعضها البعض، فإذا وجدنا توافقاً تاماً في جميع طبقات الرواة في رواية الحديث وتطابقاً بينهم في إيرادها كان هذا دليلاً على صحته، وإذا لم يكن بين طرق الحديث توافق وتطابق ووقع فيها اختلاف فإنه ينظر فيمن خالف؟ وفي أي شيء خالف؟ وما مرتبته بالنسبة لمن خالفه؟ هل هو أوثق منه أم دونه أم يستويان في المرتبة؟ وهل خالف جماعة أم فرداً؟ وبمعرفة كل هذه الحثيات نستطيع أن نحكم: هل خالف الراوي خطأ وبالتالي يعد حديثه الذي خالف فيه ضعيفاً أم أنه خالف بسبب قوة حفظه وضبطه وإتقانه فلا يضعف حديثه لمجرد وقوع المخالفة التي هي في الواقع دليل على إتقانه وجودته.

كذلك بالنسبة للتفرد فإننا إذا اعتبرنا حديث راوٍ ولم نجد من تابعه في روايته ننظر في مدى موافقة المتن لأصول الدين من قرآن وسنة ثابتة وإجماع حتى نعرف هل للحديث أصل؟ فنحكم عليه بأنه صحيح غريب إذا تفرد به ثقة وله أصل ولم يثبت فيه خطأ أو نحكم عليه بالنكارة وعدم المتابعة إذا كان التفرد بسبب الوهم وسوء الحفظ أو الكذب. وبقدر وقوع المخالفة والتفرد وبالتالي الغرائب والمنكرات في حديث الراوي بقدر ما يكون ذلك مؤثراً فيه ومنزلاً له من مرتبة إلى أدنى منها حتى يصل الأمر ببعضهم إلى حد الترك والطرح وهي أدنى المراتب على الإطلاق. وقد عبر الإمام البخاري رحمه الله بعبارات دقيقة فيمن جرحه بسبب المخالفة أو التفرد تؤدي معناه ومقدارهما في حديث الراوي وبالتالي تفيد في معرفة مرتبته وحكمه. وسنبداً ببيان ألفاظه التي عبر بها عن التفرد في حديث الراوي ثم تتبعها بالتي عبر بها عن المخالفة فيه.

المبحث الأول : ألفاظ التفرد

أطلق البخاري عبارات تفيد أن من قيلت فيه تفرد بحديثه ولم يتابعه عليه أحد، مع ذكر الحديث في تراجم أكثرهم وإغفال ذلك في بعضها.

أما الذين أورد في تراجمهم حديثاً فإنه لم يقصد بعبارة التفرد التي أطلقها في الترجمة جرح الراوي يجعل التفرد سمة له ووصفا قائما به وإنما قصد - في الغالب - الحديث الذي ذكره فهو يعله بالتفرد دون أن يكون ذلك صفة ملازمة للراوي في سائر أحاديثه. في حين نجد في تراجم أخرى قصد الإشارة إلى أن صاحب الترجمة تفرد بهذا الحديث ولم يعرف إلا به وبالتالي فهو مجهول وطريقته في إيراد ذلك ذكر اسم الراوي، ونسبه، وشيوخه، وتلامذته، وسوق حديثه ثم يعقب عليه بالقول :

" لا يتابع عليه " أربع وثلاثون ترجمة

" لا يتابع في حديثه " خمس تراجم

" هذا حديث لا يتابع عليه " ثلاث تراجم

" لا يتابع فيه " ترجمتان

" منكر لا يتابع عليه " ترجمتان

" لا يتابع عليه في الرفع " ترجمة واحدة

" لا يتابع عليه في النعل " ترجمة واحدة أي أن التفرد كان في لفظة من الحديث لا كله.

وأما التراجم التي لم يورد في أي منها حديثاً فقد بلغ عددها ثماناً اكتفى فيها بذكر الاسم والنسب والشيوخ والتلامذة ثم عقب بعبارة " لا يتابع في حديثه " وهؤلاء لم يعرف كل واحد منهم إلا بحديث واحد ذكره غير البخاري في ترجمة صاحبه، لم يعرف إلا به ولم يتابع عليه. وقال في ترجمة واحدة : " روى أحاديث لا يتابع عليها ".

فالرواة الذين أطلق فيهم البخاري هذا اللفظ مجهولون، لم يترجم لهم أكثر الأئمة والذين ترجموا لهم منهم كانوا في ذلك عيالا على البخاري ولم يضيف أحدهم شيئاً، وهذه نماذج ما قدمناه من كلام :

أ- الذين أطلق فيهم ألفاظ التفرد مع ذكر الحديث في تراجمهم :

وقد كان مراده في تراجم بعضهم الإشارة إلى جهالة هؤلاء الرواة، إذ لم يعرفوا إلا بهذا الحديث ومع هذا تفردوا به وليس لهم فيه متابع. وكان مراده في تراجم آخرين الإشارة إلى تفرد الراوي في هذا الحديث بعينه وعدم متابعة الثقات له دون أن يصيره هذا مجهولاً. ومثاله النوع الأول وهم الذين أورد لهم حديثاً في الترجمة للإشارة إلى جهالتهم:

١- قال البخاري : " داود بن أبي صالح المزني عن نافع عن ابن عمر : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَمْشِيَ بَيْنَ الْمَرَاتِينِ »

حدثني ابن يحيى قال حدثنا أبو قتيبة عن داود ولا يتابع عليه " (٢)

وقال مرة فيما حكاه ابن حجر : " لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به " (٣).

وقال فيه أبو حاتم : " مجهول حدث بحديث منكر " (٤).

وقال أبو زرعة : " لا أعرفه إلا في حديث واحد يرويه عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . وهو حديث منكر " (٥).

وساق ابن عدي حديث داود بن أبي صالح من أكثر من طريق ثم قال : " رواه ابن أبي صالح ولا أعرف له إلا هذا

الحديث وبه يعرف . وهكذا قال البخاري . وحكى البخاري هذا الحديث بعينه وقال : رواه عنه سلم بن قتيبة . وقد

ذكره غير واحد عن داود " (٦).

وقال ابن حبان : " يروي الموضوعات عن الثقات حتى كأنه يتعمد " (٧).

فأقوال الأئمة صريحة في الحكم على داود بالجهالة وعدم اشتهاؤه إلا بحديث واحد منكر.

٢- وقال البخاري : " ثعلبة بن بلال العبدي الأعمى قال ثنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أبيه عن أنس

« شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ اللَّبْنَ وَكَانَ يَصِيبُ ثَوْبَهُ وَلَا يَتَوَضَّأُ » (٨). سمع منه القواريري ولا يتابع عليه " (٩).

وقال ابن الجنيد : " قلت ليحيى بن معين : تعرف ثعلبة بن بلال الأعمى شيخ بصري ؟ قال : لا . قلت : حدثنا عنه

القواريري عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس بن مالك « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَشْرَبُ اللَّبْنَ فَيَصِيبُ ثَوْبَهُ فَيُصَلِّي وَلَا يَغْسِلُهُ » فلم يعرف يحيى الحديث أيضا " (١٠).

(١)- التاريخ الكبير، (٢٣٤/٣) وأخرج أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب : مشي النساء مع الرجال في الطريق، (٣٦٩/٤) والحاكم في المستدرک، كتاب الأدب (٢٨٠/٤) بنفس طريق البخاري. قال الحاكم : "صحيح الإسناد" وتعبه الذهبي بقوله : "داود ابن أبي صالح قال ابن حبان يروي الموضوعات".

(٢)- التاريخ الكبير، ت ٧٩٢ (٢٣٤/٣)، والتاريخ الصغير (١٤٢/٢)

(٣)- التهذيب، ت ٣٥٩ (١٦٣/٣)

(٤)- الجرح والتعديل، ت ١٩٠٢ (٤١٦/٣)

(٥)- المصدر نفسه

(٦)- الكامل، (٩٥٥/٣)

(٧)- المجروحون، (٢٨٦/١)

(٨)- الحديث الذي في سنن أبي داود عن مطيع ابن راشد عن توبة العبدي أنه سمع أنس بن مالك يقول : « إن رسول الله ﷺ شرب لبناً فلم يَمْضُ ولم يتوضأ وصلّى » كتاب الطهارة، باب : الوضوء من اللبن (٥٠/١). وعند ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، د.ط، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ح ١٥٩

(٩/١٤٥) عن أنس : « كان النبي ﷺ يشرب اللبن ولا يتوضأ منه ويقطر على ثوبه ولا يغسله ».

(٩)- التاريخ الكبير، ت ٢١١١ (١٧٥/٢)

(١٠)- سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ت ١١٩ ص ٣٠٢

ولم يزد ابن أبي حاتم على أن قال : " ثعلبة بن بلال الأعمى روى عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس روى عنه عبيداً لله بن عمر القواريري. سمعت أبي يقول ذلك " (١).

وقال الذهبي في الميزان : " لا يعرف حدث عنه القواريري بحديث منكر. قال البخاري لا يتابع عليه " (٢). فلم يعرف ثعلبة إلا بحديث واحد منكر. وبالتالي لا يصلح فيه حكم إلا الجهالة.

٣- ومحمد بن عبد الله الكنانى الذي ذكر البخاري في ترجمته حديثه عن عمرو بن دينار عن ابن عباس :

« دَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ كَالْمُسْتَطْعِمِ السَّائِلِ رَافِعاً يَدَيْهِ » (٣). ثم قال " لا يتابع فيه " (٤) هو مجهول عند النقاد، لم يترجم له أكثرهم، ومن ترجم له لم يقل فيه شيئاً وربما اكتفى بذكر قول البخاري فيه.

ذكره العقيلي في الضعفاء الكبير ونقل قول البخاري فيه وذكر الحديث وتمام نصه : « دَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ رَافِعاً يَدَيْهِ كَمَا يَسْأَلُ السَّائِلُ، بِيَدِهِ زِمَامٌ رَاحِلَتِهِ وَهُوَ يَقُولُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةَ لِيَكْفَ قَوِيكُمْ عَنْ ضَعْفِكُمْ ».

قال العقيلي : " هذا يروى بغير هذا الإسناد بإسناد أصح من هذا " (٥).

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قال : " لا أعرفه " (٦).

وذكر الذهبي في ترجمته قول البخاري فيه. وقول أبي حاتم : " مجهول " (٧).

وفي الكامل لابن عدي : " محمد بن عبد الله الكنانى. عن عطاء وعامر بن عبد الله وعمرو بن دينار. لا يتابع عليه. سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري.

قال الشيخ : وهذا أيضاً من الأسامي التي يرد ذكرها عن البخاري.

قال الشيخ : وهذا أيضاً من الأسامي التي يريد البخاري أن يذكر كل من اسمه محمد وإن روى حرفاً واحداً " (٨). فاتفقوا على جهالته.

وإذا لم يزد حديث الرجل عن واحد ولم يشاركه أحد في روايته، فلا شك أن ذلك مضر له ولا يصلح فيه من أحكام الجرح إلا الجهالة كما صرح بذلك الأئمة.

(١) - الجرح والتعديل، ت ١٨٨٧ (٤٦٥/٢)

(٢) - ت ١٣٨٧ (٣٧٠/١)

(٣) - التاريخ الكبير، (١٢٧/١)، والضعفاء الكبير للعقيلي، (٨٧/٤) ولم أرف عليه عند غيرهما.

(٤) - التاريخ الكبير، ت ٣٧٨ (١٢٧/١).

(٥) - ت ١٦٤٢ (٨٧/٤)

(٦) - الجرح والتعديل، ت ١٦٧٧ (٣٠٩/٧)

(٧) - الميزان، ت ٧٧٦٣ (٥٩٨/٣)

(٨) - (٢٢٤٢/٦)

والإمام البخاري لم يعن بذكر وصف الراوي وهو الجهالة، وإنما اعتنى بذكر السبب الذي أدّى به إلى هذا الوصف وهو عدم معرفة الراوي وعدم اشتهاره إلا برواية واحدة لم يتابعه عليها أحد. وفي هذا العمل دليل على أن الجرح والتعديل لا يصدران من الناقد في حق راوٍ إلا بعد سبر جميع مروياته، واعتبارها بمرويات غيره، والوقوف على ما فيها من الموافقة أو المخالفة أو التفرد، ثم بعد ذلك الحكم عليه بما يستحق من وصف : الجهالة أو الضعف أو الثقة ...

أما من أورد له البخاري حديثاً في الترجمة وقال عقبه "لا يتابع فيه" وكان يقصد هذا الحديث بعينه وليس الحكم على راويه بالجهالة فمثاله :

- قال البخاري : " عبد العزيز بن جريج عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ » (١) قاله حُصَيْفٌ. وروى أيضا عن سعيد. روى عنه ابنه عبد الملك مولى آل أمية بن خالد القرشي المكي. لا يتابع في حديثه " (٢).

وعبد العزيز هذا هو عبد العزيز بن جريج المكي، مولى قريش، والد عبد الملك ابن جريج الإمام الحجة مدون السنة الأول في مكة المكرمة ومدار أحاديثها.

وقد أخرج أصحاب السنن الأربعة لعبد العزيز بن جريج (٣). وذكره ابن حبان في الثقات (٤) وترجم له يحيى ابن معين (٥) وابن أبي حاتم (٦) ولم يرد فيه عندهما جرح أو تعديل.

وذكر العقيلي كعادته كلام البخاري في ترجمة عبد العزيز في الضعفاء الكبير (٧) فقال : " عبد العزيز بن جريج عن عائشة في الوتر. حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال : عبد العزيز ابن جريج عن عائشة في الوتر روى عنه ابنه عبد الملك ولا يتابع عليه "

وكذلك روى ابن عدي (٨) عن البخاري بمثل ما روى العقيلي .

(١) - التاريخ الكبير، (٢٣/٦) وأخرجه أحمد في مسنده (٣٠٥/١، ٣١٦، ٣٧٢) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل، باب : القراءة في الوتر (٢٤٤/٣) عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزي عن أبي رجب ونص الحديث : «

كان النبي ﷺ يوتر بثلاث : بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ».

(٢) - التاريخ الكبير، ت ١٥٦٤ (٢٣/٦)

(٣) - ذكره ابن حجر في التهذيب، ت ٦٤٣ (٢٩٧/٦)

(٤) - (١١٤/٧)

(٥) - التاريخ، نص ٤٨٥ (٣٦٥/٢)

(٦) - الجرح والتعديل، ت ١٧٧٢ (٣٧٩/٥)

(٧) - ت ٩٦٧، (١٢/٣)

(٨) - الكامل، (١٩٢٧/٥)

ولكن الذي عند البخاري في التاريخ الكبير أن الراوي عن عبد العزيز عن عائشة حديث الوتر هو خَصِيف وليس عبد الملك، وعبارته واضحة في ذلك إذ إنّه قال عقب الحديث : " قاله خصيف ". وذكر أن عبد الملك يروي عن أبيه عبد العزيز لكنه لم يبيّن إذا كان روى عنه هذا الحديث أم لا ولعله بيّن ذلك في الضعفاء الكبير. وقد وضّح العقيلي نص حديث عبد العزيز الذي أخطأ فيه وتفرد بزيادة لم يتابعه عليها أحد فساقه من رواية ابنه عبد الملك وخصيف.

قال العقيلي : " هذا الحديث حدثناه الحسن بن علي بن زياد قال حدثنا إبراهيم بن موسى الفراء قال حدثنا هشام ابن يوسف عن ابن جريح عن أبيه عن عائشة « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْوَتْرِ فِي الْأُولَى بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّالِثَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ».

- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق عن ابن جريح قال : أخبرت عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الثلاث ركعات الأواخر في الأولى سبح اسم ربك الأعلى فذكر نحوه.

- حدثنا يحيى بن عثمان قال حدثنا أبو صالح الحراني قال حدثنا محمد بن سلمة قال حدثنا خصيف عن عبد العزيز ابن جريح قال : قدمت علينا عائشة بمكة فسألته عن وتر النبي ﷺ فقالت « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي الثَّانِيَةِ يَقُولُ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّالِثَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ».

قال العقيلي : الرواية عن أبي بن كعب وابن عباس في الوتر أصح من هذه الرواية وأولى " (١).

وهذه الطرق التي ذكرها العقيلي عن عبد العزيز تختلف فيما بينها في لفظ متن حديث عبد العزيز فبعضهم جعل القراءة في الركعة الأخيرة بسورة " قل هو الله " وحدها والبعض جعلها بقل هو الله والمعوذتين.

وخصيف هو وحده الذي صرح بسماع عبد العزيز من عائشة في قصة لقائه بها في مكة المكرمة، وهو وحده الذي روى عن عبد العزيز يقول في الركعة الأخيرة : « يقرأ بقل هو الله أحد » دون المعوذتين. وقد عارضت روايته رواية عبد الملك ابن جريح وهو من هو ثقة وضبطا وإتقانا وقد أورد حديث أبيه عن عائشة وقال فيه " يقرأ في الركعة الأخيرة بقل هو الله أحد والمعوذتين " وهذا يخالف فيه عبد العزيز غيره لأن الرواية عن ابن عباس وعن أبي بن كعب عن النبي ﷺ فيها يقرأ في الثالثة « بقل هو الله » وحدها. فعبد العزيز تفرد بإضافة المعوذتين إلى قل هو الله في القراءة في الركعة الثالثة ولا يتابع فيهما.

(١) - الضعفاء الكبير، ت ٩٦٧ (١٢/٣)

وساق الذهبي في الميزان في ترجمة عبد العزيز قول البخاري فيه ثم قال : " ... ورواه عن عبد العزيز خصيف وليس بالقوي وفيه : يقرأ في الثالثة « بقل هو الله أحد » والمعوذتين. وحديث أبي بن كعب أصح وفيه : « قل هو الله أحد » فقط. أخرجه النسائي " (١). ولكن رواية خصيف عن عبد العزيز كما ذكرها العقيلي يقول فيها يقرأ في الثالثة " بقل هو الله " فقط. أي يمثل رواية أبي بن كعب وابن عباس. وليس كما قال الذهبي « قل هو الله أحد والمعوذتين ». وإنما علة رواية خصيف عن عبد العزيز هي في قوله " يقرأ في الثالثة بقل هو الله أحد " فقط، لأنها تعارض رواية عبد الملك وهو أوثق منه وأثبت وقد قال : يقرأ بقل هو الله والمعوذتين، مما يعني أن عبد العزيز قال فعلا بهذا اللفظ الذي رواه عنه ابنه الثقة الحجة. وعلة رواية خصيف أيضا هي في وصله حديث عبد العزيز عن عائشة وتصريحه بالسماح بينهما وقد روى غيره عن عبد العزيز عن عائشة دون تصريح بالسماح " وقال ابن حبان : لم يسمع من عائشة وكذا قال العجلي. وقال الدارقطني عن عبد العزيز إنه مجهول، قيل له هو والد عبد الملك بن جريج فقال : إن كان هو فلم يسمع من عائشة يترك هذا الحديث " (٢).

وهكذا نرى أن عبد العزيز بن جريج الذي قال البخاري في ترجمته " لا يتابع في حديثه " معروف، وأخرج له أصحاب السنن الأربعة، ولكن حديثه هذا عن عائشة هو الذي لا يتابع فيه حيث تفرد فيه بجعل القراءة في الركعة الثالثة من الوتر بقل هو الله أحد والمعوذتين، زيادة على أنه لم يسمع منها. وقد روي من طرق أصح أن القراءة تكون " بقل هو الله أحد " وحدها.

ب- الذين قال في تراجمهم " لا يتابع في حديثه " دون أن يذكر الحديث في الترجمة :

وهؤلاء لم يعرف كل منهم إلا بحديث لم يتابع عليه وبالتالي لا يصلح فيه من الحكم إلا الجهالة وقد غابت تراجمهم عن معظم كتب الرجال، ومثاله :

١- في ترجمة حفص بن عمر الدمشقي قال البخاري : " لا يتابع في حديثه " (٣).

وذكره ابن أبي حاتم في كتابه فلم يزد على أن قال : " حفص بن عمر الدمشقي روى عن عقيل، روى عنه ابن وهب، سمعت أبي يقول ذلك " (٤).

(١)- ت ٥٠٩١ (٢/٦٢٤)
(٢)- ذكره ابن حجر في التهذيب في ترجمة عبد العزيز، ت ٦٤٣ (٢٩٧)
(٣)- التاريخ الكبير، ت ٢٧٨٠ (٢/٣٦٥)
(٤)- الجرح والتعديل، ت ٧٦٨ (٣/١٧٨)

وقال الذهبي في المغني في الضعفاء : " حفص بن عمر الدمشقي مولى قريش عن عقيل بحديث منكر : « أَتَانِي جَبْرِيلُ بِهَذَا الْقِطْفِ » (١) " (٢). ونفس الحديث ذكره في ميزان الاعتدال (٣). ولم أعثر على ترجمة حفص في غير هذه الكتب مما هو متوفر لدي.

٢- وقال البخاري في ترجمة عبد الله بن سيدان المطرودي : " لا يتابع في حديثه " (٤).

ونقل العقيلي في ترجمته (٥) عبارة البخاري ثم ساق حديثه : « صَلَّى الْجُمُعَةَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ. ثُمَّ صَلَّى مَعَ عُمَرَ فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ ائْتَصِفِ النَّهَارَ، ثُمَّ صَلَّى مَعَ عُثْمَانَ فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ زَالَ النَّهَارُ. فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِ » (٦).

وذكر الذهبي في ترجمته نفس هذا الحديث الذي ذكره العقيلي. ثم نقل عن اللالكائي قال فيه : " مجهول لا حجة فيه " (٧).

وذكر ابن عدي في ترجمة كلام البخاري ثم قال : " أشار البخاري هو حديث واحد وهو فيه مجهول " (٨). وترجم له ابن أبي حاتم، فذكر عن روى ومن روى عنه ولم يقل فيه بجرح ولا تعديل (٩). ولم أقف على ترجمة عبد الله بن سيدان في غير هذه الكتب مما توفر لدي.

٣- وفي ترجمة محمد بن أبي سهل القرشي قال البخاري : " سمع مكحولاً مرسل روى عنه أبو بكر بن عياش وسمع منه جواس القرشي. لا يتابع في حديثه " (١٠). وترجم له ابن عدي فلم يزد على عبارة البخاري شيئاً ثم قال : " ومحمد بن أبي سهل هذا أشار البخاري إلى أنه روى عن مكحول حديثاً مرسلًا. فذكره لأنه يذكر كل من اسمه محمد وإن روى مرسلًا " (١١).

- (١) - ميزان الاعتدال، (٥٦٥/١)، والمغني في الضعفاء، (١٨١/١) ولم أعثر عليه في سواهما.
- (٢) - ت ١٦٣٠ (١٨١/١)
- (٣) - ت ٢١٤٦ (٥٦٥/١)
- (٤) - التاريخ الكبير، ت ٣٢٨ (١١٠/٥)
- (٥) - الضعفاء الكبير، ت ٨٢٠ (٢٦٥/٢)
- (٦) - لم أقف على الحديث في كتب التخريج وهو عند العقيلي (٢٦٥/٢) والذهبي في الميزان (٤٣٧/٢)
- (٧) - ميزان الاعتدال، ت ٤٣٧٣ (٤٣٧/٢)
- (٨) - الكامل في الضعفاء، (١٥٣٧/٤)
- (٩) - الجرح والتعديل، ت ٣٢٣ (٦٨/٥)
- (١٠) - التاريخ الكبير، ت ٣٠٩ (١٠٩/١)
- (١١) - الكامل في الضعفاء، (٢٢٣٣/٦)

ومعنى كلام ابن عدي هذا : أن محمد بن أبي سهل ليس له من الحديث إلا حديثا واحدا عن مكحول مرسلا. وهو الذي أشار إليه البخاري لأن منهج البخاري رحمه الله أن يذكر في كتابه كل من روى من الآثار والأخبار ولو حديثا واحدا ولو كان مرسلا.

ونقل الذهبي عبارة البخاري في الميزان ثم قال : " يعني الحديث الذي به روى عنه أبو بكر بن عياش وغيره " (١). وفي المغني قال الذهبي : " محمد بن أبي سهل عن مكحول. لا يدرى من هو، قال البخاري لا يتابع عليه " (٢). وقال ابن حجر في التقریب : هو ابن سعيد المصلوب على الصحيح (٣). ونقل العقيلي في ترجمته قول البخاري ولم يزد عليه (٤).

وهكذا فإن كل من قال فيه البخاري " لا يتابع في حديثه " ولم يهتم بذكر الحديث في الترجمة يكون التفرد وصفا قائما به إذ لم يعرف إلا بحديث واحد لم يتابع فيه فهو مجهول كما صرح الأئمة بذلك.

أما قول البخاري في ترجمة محمد بن معاوية أبي علي النيسابوري : " روى أحاديث لا يتابع عليها " (٥). فهو تصريح منه بأن محمد بن معاوية أكثر من حديث، تفرد برواية بعضه ولم يتابعه عليه أحد. وإذا كثرت التفرد في حديث الراوي بما لا يتابعه عليه الثقات، وغلب ذلك عليه استحق الترك وعدم الاحتجاج به والاعتبار إلا فيما وافق الثقات . وقد وقف الأئمة على حال محمد بن معاوية من الخطأ والوهم وأجمعوا على ذلك : قال النسائي : " ليس بثقة متروك الحديث " (٦). وقال الدارقطني : " يكذب " (٧).

وقال ابن حبان : " كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ويأتي عن الثقات بما لا يتابع عليه فاستحق الترك إلا عند الاعتبار فيما وافق الثقات لأنه كان صاحب حفظ وإتقان قبل أن يظهر منه ما ظهر " (٨). وقال أبو حاتم : " روى أحاديث لم يتابع عليها أحاديث منكرة فتغير حاله عند أهل الحديث " (٩). وقال أبو زرعة : " كان شيخا صالحا إلا أنه كلما لقن يلحن وكلما قيل له إن هذا من حديثك حدث به. يجيء الرجل فيقول هذا من حديث معلى الرازي وكنت أنت معه فيحدث بها على التوهم " (١٠).

(١) - ت ٧٦٥٦ (٥٧٦/٣)

(٢) - ت ٥٦٠٧ (٥٩٠/٢)

(٣) - (٨٤/٢) ليس للترجمة رقم.

(٤) - الضعفاء الكبير، ت ١٦٣٦ (٨٢/٤)

(٥) - التاريخ الكبير، ت ٧٧٩ (٢٤٥/١)، والتاريخ الصغير، (٣٣٠/٢)

(٦) - الضعفاء والمتركون، ت ٥٣٩ ص ٢٠٩

(٧) - الضعفاء والمتركون، ت ٤٧٢ ص ٣٦٦

(٨) - المجروحون، (٢٩٨/٢)

(٩) - الجرح والتعديل، ت ٤٤٣ (١٠٣/٨)

(١٠) - المصدر نفسه

وترك أبو زرعة الرواية عنه ولم يقرأ حديثه.

وقال ابن معين : " كذاب " (١).

وقال أحمد بن حنبل : " رأيت أحاديثه أحاديث موضوعة " (٢).

وذكر ابن عدي في ترجمته مجموعة أحاديث منكورة، عقب على بعضها وسكت على البعض الآخر وقال : " وهذه الأحاديث التي لم أتكلم عليها أنكر من الذي تكلمت عليها ولحمد بن معاوية غير ما ذكرت مما أنكرت عليه. وهو بين الضعف يتبين على رواياته " (٣).

فمحمد بن معاوية عرف بأحاديث كثيرة ولكن تفرد بها ولم يتابع عليها، ولكثرة تفرده بما لم يتابعه الثقات عليه استحق الترك.

فالتفرد في حديث الراوي قاذح فيه، لا سيما إذا لم يعرف إلا بحديث واحد لم يتابع فيه. فإن هذا يلزمه وصف الجهالة وحكمها. أو عرف بأحاديث كثيرة ولكن لم يتابعه فيها أحد فإن هذا يلزمه وصف النكارة. أما من تفرد في حديث معين أو أحاديث يسيرة بالنسبة لمجموع أحاديثه فإنه يرد عليه حديثه الذي تفرد به دون سواه مما وافق فيه الثقات. وقد عبر الإمام البخاري عن كل صنف من التفرد بعبارات دقيقة تؤدي حق من قيلت فيه من الوصف والمرتبة.

(١) - الجرح والتعديل، ت ٤٤٣ (١٠٣/٨)

(٢) - المصدر نفسه

(٣) - الكامل، (٢٢٨٠/٦)

المبحث الثاني : ألفاظ المخالفة

جرّح الإمام البخاري بعض الرواة بسبب وقوع المخالفة التي قد تكثر في الحديث حتى تغطي عليه فلا يكاد يوافق حديث الثقات، وقد تنحسر في بعض الأحاديث دون البعض الآخر، وقد تندر. فأطلق في كل صنف منهم عبارة دقيقة تؤدّي الوصف المستحق، وتبيّن نوع المخالفة ومقدارها في الحديث.

فنجده يقول فيمن كثرت مخالفته حتى لا يكاد يوافق الثقات : " يخالف في حديثه " فيطلق حكم المخالفة ويعمّمه على كل حديث الراوي. وقد ورد هذا في ترجمتين اثنتين هما :

- زمعة بن صالح المكي. يروي عن سلمة بن وهرام. روى عنه وكيع وابن وهب. يخالف في حديثه تركه ابن مهدي.
- ربيع بن سهل بن الركين بن الربيع الفزاري ... يخالف في حديثه.
- وقال في ترجمة واحدة لسعيد بن ذي لعدة : " يخالف الناس في حديثه لا يعرف " .

وقال فيمن كانت مخالفته في بعض الأحاديث دون البعض الآخر : " يخالف في بعض حديثه " فجعل وقوع المخالفة أمرا نسبيا. وقد ورد هذا في أربع تراجم مثالها :

- ذواد بن غلبة الحارثي الكوفي، سمع ليثا ومطرفا. يخالف في بعض حديثه ...
- عبد الجبار بن الورد المكي. سمع ابن أبي مليكة. هو أخو وهيب. يخالف في بعض حديثه.

وقال فيمن ندرت المخالفة في حديثه وقلّت :

- عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين. كاتب الأوزاعي الشامي من أهل بيروت أبو سعيد. سمع الأوزاعي. سمع منه هشام ابن عمار. وربما يخالف في حديثه.
- وهذه نماذج لاستعماله لهذه الألفاظ :

أ- من كثرت المخالفة في حديثهم :

هؤلاء أطلق فيهم عبارة " يخالف في حديثه " فعمّم المخالفة ولم يحصرها. ومثاله :

- ١- قال البخاري في زَمْعَةَ بن صالح المكي : " يخالف في حديثه. تركه ابن مهدي أخيراً " (١).
 ولينه ابن معين فقال مرة : " ضعيف " (٢).
 وقال أخرى : " صويلح الحديث " (٣).
 وقال ثالثة : " صويلح " (٤).
 وقال مرة : " لم يكن زمعة بالقوي وهو أصلح حديثاً من صالح بن أبي الأخضر * (٥). (٦)
 وقال فيه أبو حاتم وأحمد بن حنبل " ضعيف الحديث " (٧).
 وقال أبو زرعة : " لين واهي الحديث. حديثه عن الزهري كأنه يقول مناكير " (٨).
 وقال ابن حبان : " كان رجلاً صالحاً بهم ولا يعلم ويخطئ ولا يفهم حتى غلب على حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير " (٩).
 وقال عمرو بن علي : " فيه ضعف وقد روى عنه الثوري وابن مهدي وما سمعت يحيى ذكره قط. وهو جائر الحديث مع الضعف الذي فيه " (١٠).
 وقال النسائي : " ليس بالقوي كثير الغلط عن الزهري " (١١). وقال مرة : " ضعيف " (١٢).
 وقال أبو داود : " ضعيف. أنا لا أخرج حديثه " (١٣).
 وقال ابن عدي : " ربما يهم في بعض ما يرويه وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به " (١٤).
 وقد أخرج الإمام مسلم لزمعة بن صالح مقروناً بآخر، وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه في سننهم وأبو داود في كتاب المراسيل.
 فجاءت أقوال الأئمة متقاربة في تضعيف زمعة بن صالح، بسبب مخالفته الثقات. وجوز بعضهم حديثه وجعله صالحاً للكتابة والاعتبار.

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٥٠٥ (٤٥١/٣)

(٢)- التاريخ، نص ٣٠١ (١٧٤/٢)

(٣)- المصدر نفسه

(٤)- المصدر نفسه، رقم ٥٥٢

(٥)- هو صالح بن أبي الأخضر اليمامي مولى هشام بن عبد الملك. قال البخاري : لين. وقال يحيى : ليس بشيء. وقال أبو حاتم: لين الحديث. وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث. وقال النسائي : ضعيف. [التاريخ الكبير (٢٧٣/٤)، الميزان (٢٨٨/٢)، التهذيب (٣٣٣/٤)].

(٦)- التاريخ، نص ٤٤١٥ (١٧٤/٢)

(٧)- الجرح والتعديل، ت ٢٨٢٣ (٦٢٤/٣)

(٨)- المصدر نفسه

(٩)- المجروحون، (٣٠٨/١)

(١٠)- التهذيب، ت ٦٢٩ (٦٩٢/٣)

(١١)- المصدر نفسه

(١٢)- المصدر نفسه

(١٣)- المصدر نفسه

(١٤)- الكامل، (١٠٨٤/٣-١٠٨٧)

- ٢- وقال البخاري : " ربيع بن سهل بن الركين بن الربيع الفزاري. عن سعيد بن عبيد. سمع الركين عن أبيه عن عبد الله عن النبي ﷺ : « بِحَسْبِ الْمَرْءِ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا فَلَمْ يَسْتَطِعْ، أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ أَنَّهُ كَارِهٌِ » (١). ورواه غير واحد عن الركين ولا يرفعونه. قاله سعيد بن سلمان سمع ربيعا. يخالف في حديثه " (٢).
- وفي التاريخ الصغير : " ... سمع الركين عن أبيه عن عبد الله عن النبي ﷺ : « بِحَسْبِ الْمَرْءِ إِذَا رَأَى مُنْكَرًا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ أَنَّهُ كَارِهٌِ ». قاله سعيد ابن سليمان سمع ربيعا. وروى غير واحد عن الركين وغيره عن أبيه عن عبد الله قوله. يخالف في حديثه. روى عن سعيد بن عبيد عجائب " (٣).
- فصرح البخاري بأن ربيع بن سهل يخالف في حديثه فيرفعه وهو حديث موقوف على عبد الله.
- وقال يحيى في ترجمة ربيع في التاريخ : " قد سمعت منه وليس هو بشيء " (٤).
- وقال أبو حاتم : " هو شيخ " (٥).
- وقال أبو زرعة : " منكر الحديث " (٦).
- وقال النسائي : " ضعيف " (٧).
- وذكره الدارقطني في كتاب " الضعفاء والمتروكون " (٨).
- وأدخله العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير (٩). والذهبي في ميزان الاعتدال (١٠). وذكر فيه قول البخاري ويحيى، وقول الدارقطني : " ضعيف "
- كما اكتفى ابن عدي بنقل عبارة البخاري وعبارة ابن معين في ربيع بن سهل (١١).
- فلم يقو حال الربيع أحد من النقاد.

(١) - ذكره الهيثمي في المجمع (٢٧٥/٧) وقال : رواه الطبراني وفيه ربيع بن سهل وهو ضعيف.

(٢) - التاريخ الكبير، ت ٩٥١ (٢٧٨/٣)

(٣) - (١٤٤/٢)

(٤) - نص ١٨٨١ (١٦١/٢)

(٥) - الجرح والتعديل، ت ٢٠٨١ (٤٦٣/٣)

(٦) - المصدر نفسه

(٧) - الضعفاء والمتروكون، ت ١٩٨ ص ١٠٢

(٨) - ت ٢١٩ ص ٣١١

(٩) - ت ٤٨٢ (٥١/٢)

(١٠) - ت ٢٧٤٠ (٤١/٢)

(١١) - الكامل، (٩٩٦/٣)

وإذا كان الراوي قليل الحديث ومع ذلك يخالف فيه غيره فإن هذا يلحق به أشنع الأوصاف ويرديه أدنى المراتب، لأن فيه دليل على انعدام ضبطه، خاصة إذا كانت مخالفته في متن الحديث حيث يذهب معناه ويأتي بما لا أصل له. فنوع الخطأ والمخالفة يتميز من راوٍ لآخر وبالتالي يختلف الحكم على الرواة بحسب كثرة الخطأ والوهم في مروياتهم أو قلته وكذلك فحشاه. فمن كانت أوهامه من قبيل رفع الموقوفات، ووصل المقطوعات، وتصحيف الأسماء، هو مع ضعفه أفضل حالا ممن يهم فيأتي بما لا أصل له وتكرر عليه متون حديثه. وقد عبر الإمام البخاري على هذا المعنى تعبيراً دقيقاً فقال في ترجمة سعيد بن ذي لعوة: "سعيد بن ذي لعوة عن عمر في النبيذ". روى عنه الشعبي. يخالف الناس في حديثه لا يعرف. وقال بعضهم سعيد بن ذي حدان وهو وهم. قال مسدد حدثنا يحيى عن سفيان عن أبي حيان عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ وَهِيَ مِنْ هَمْسِيَّةٍ. وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ» (١) " (٢). وفي الضعفاء الصغير قال: "سعيد بن ذي لعوة عن عمر في النبيذ. يخالف الناس في حديثه لا يعرف" (٣) ولم يسق الحديث.

وكذلك في التاريخ الصغير، فقد اكتفى بالقول: "يخالف الناس في حديثه وهو مجهول لا يعرف" (٤) ولم يشر إلى حديث النبيذ ولم يذكر حديث تحريم الخمر.

وفي ميزان الاعتدال، حكى الذهبي عن البخاري عبارته في سعيد وحديث عمر في تحريم الخمر الذي ذكره في التاريخ الكبير، وزاد الذهبي عن البخاري أنه قال: "فهذا أثبت حديث للكوفيين في المسكر خالفوه" (٥).

وحديث سعيد بن ذي لعوة في النبيذ ذكره العقيلي في ترجمته في الضعفاء (٦)، يزعم فيه أن عمر يبيح شرب النبيذ ونص الحديث: «شَرِبَ أَعْرَابِيٌّ نَبِيذًا مِنْ أَدْوَاتٍ عُمَرَ فَسَكِرَ فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ فَقَالَ: إِنِّي شَرِبْتُ نَبِيذًا مِنْ أَدْوَاتِكَ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: إِنَّمَا نَجِدُكَ عَلَى السُّكْرِ» (٧).

(١) - أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة المائدة، باب: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ (١٢٦/٨) وفي كتاب الأشربة، باب: ما جاء في أن الخمر ما خطر العقل من الشراب، (٤٥/١٠). ومسلم في كتاب التفسير، حديث ٣٥ و٣٦. وأبو داود في كتاب الأشربة، باب: في تحريم الخمر (٣٢٤/٣) والنسائي في كتاب الأشربة، باب: ذكر الأنواع التي كانت منها الخمر حين نزل تحريمها (٢٩٥/٨) كلهم عن أبي حيان عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر.

(٢) - التاريخ الكبير، ت ١٥٦٩ (٤٧١/٣)

(٣) - ت ١٣٢ ص ٤٣٩

(٤) - (٣٣٤/١)

(٥) - ت ٣١٦٦ (١٣٤/٢)

(٦) - ت ٥٧٢ (١٠٤/٢)

(٧) - لم أقف على الحديث في كتب الرواية.

وما ذكر الإمام البخاري لحديث عمر : « حرمت الخمر وهي من خمسة ... » في التاريخ الكبير إلا ليشير إلى أن الثابت عن عمر هو هذا وهو على العكس مما ينسبه له سعيد بن ذي لعوة . فالناس جميعا يروون عن عمر تحريم الخمر وتحريم كل مسكر، وسعيد وحده يخالف الناس ويروي عنه إباحة شرب النبيذ. وقد أغلظ الأئمة القول في سعيد وشنعوا وصفه، بإطلاق ألفاظ الجرح القوية فيه :

قال ابن حبان : " شيخ دجال يزعم أنه رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشرب السكر. روى عنه الشعبي ولم يرو في الدنيا إلا هذا الحديث وحديثا آخر لا يحل ذكره في الكتب " (١).

وقال أبو حاتم : " لا يعبأ بحديثه مجهول لإنكاره. لا أعلم روى عنه غير الشعبي وأبي إسحاق. روى حديثا عن عمر في رخصة السكر. يخالف الناس في حديثه " (٢).

وقال علي بن المديني : " مجهول " (٣).

وقال أبو زرعة : " ليس بالقوي " (٤).

وقال يحيى : " يضعف " (٥).

وقال الذهبي : " ضعفه يحيى وأبو حاتم وجماعة وفيه جهالة " (٦).

وفي الكامل، نقل ابن عدي عن البخاري أنه قال : " سعيد بن ذي لعوة يضعف حديثه وهو شيخ ماله كثير حديث " (٧) ثم قال ابن عدي : " وسعيد بن ذي لعوة لا أعرف له من المسند إنما له عن عمر وعن غيره مقاطيع. وإنما يريد البخاري أن لا يسقط عليه اسم رجل روى عنه مسندا أو مقطوعا " (٨).

وهكذا وقع إجماع النقاد في سعيد بن ذي لعوة على تركه وعدم الاحتجاج به مطلقا وهذا حال من أنكر في متون أحاديثه وأغرب فيها فجاء بما لم يعرف عن الشيخ وبما لا أصل له في الدين. وقد كانت بلية سعيد في حديثه عظمت إذ بلغ به الأمر أن نسب إلى عمر رضي الله عنه فعلا شنيعا بل كبيرة من الكبائر وهي السكر. وقد علم الناس جميعا أن عمر ابن الخطاب أرفع وأتزه وأبعد من أن يأتي مثل هذا وهو الذي يروي تحريمه. وقد كان النقاد يعلنون الحديث إذا خالف النقل أو ثبت عن راويه العمل أو الرواية بخلافه.

(١) - المجروحون، (٣١٢/١)

(٢) - الجرح والتعديل، ت ٧٥ (١٨/٤)

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - المصدر نفسه

(٥) - التاريخ، نص ١٧٥٠ (١٩٨/٢)

(٦) - ميزان الاعتدال، ت ٣١٦٦ (١٣٤/٢)

(٧) - الكامل، (١٢٤٣/٣)

(٩) - المصدر نفسه

ب- من كانت المخالفة في بعض حديثهم دون البعض :

إذا كان الراوي يخالف في بعض حديثه ويوافق في البعض الآخر فإن البخاري يقول فيه " يخالف في بعض حديثه "، وقد اختلفت أقوال الأئمة في هذا الصنف من الرواة بحسب وقوفهم على الأحاديث التي خالفوا فيها أو وافقوا الثقات. فضعفهم البعض ووثقهم البعض الآخر أو جعلهم ممن يكتب حديثهم. وقد كانت عبارة البخاري منصفة لهم إذ لم تجعل المخالفة صفة ملازمة لهم ولم تنزههم عنها فكانت عبارة مناسبة تنزههم حق منزلتهم ومثاله :

١- قال البخاري في ترجمة عبد الجبار بن الورد المكي : " يخالف في بعض حديثه " (١).

وقال فيه أبو حاتم : " ثقة " (٢).

وقال أحمد بن حنبل : " ثقة لا بأس به " (٣).

وقال ابن عدي : " هو عندي لا بأس به يكتب حديثه " (٤).

وقال ابن حجر : " قال ابن معين وأبو حاتم وأبو داود ثقة. وقال ابن المديني : لم يكن به بأس. وقال يعقوب بن سفيان

ثقة وكذلك قال العجلي. وقال الدارقطني لين " (٥).

وأدخل العجلي ترجمة عبد الجبار بن الورد في كتاب الضعفاء الكبير (٦).

فأراء الأئمة في عبد الجبار هي بين توثيق له وإذن بكتابة حديثه. وضعفه الدارقطني والعجلي.

٢- وقال البخاري في ترجمة ذؤاد بن عُبلة الحارثي الكوفي : " يخالف في بعض حديثه " (٧).

وأعاد العبارة نفسها في الضعفاء الصغير (٨).

وفي التاريخ الصغير قال : " ذواد بن عبلة الحارثي الكوفي. يخالف في حديثه. حدثنا ابن الأصبهاني ثنا المحاربي عن ليث

عن مجاهد : قال لي أبو هريرة : " يا فارسي أشكم درد " (٩).

قال ابن الأصبهاني : ورفع ذواد وليس له أصل. أبو هريرة لم يكن فارسياً إنما مجاهد فارسي " (١٠).

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٨٥٧ (١٠٧/٦)

(٢)- الجرح والتعديل، ت ١٦١ (٣١/٦)

(٣)- المصدر نفسه

(٤)- الكامل، (١٩٦٢/٥)

(٥)- التهذيب، ت ٢١٤ (٩٦/٦)

(٦)- ت ١٠٥٥ (٨٥/٣)

(٧)- التاريخ الكبير، ت ٩٠٥ (٢٦٤/٣)

(٨)- ت ١١٢ ص ٤٣٢

(٩)- لم أعثر على الحديث.

(١٠)- (٢٣٥/٢)

فالحديث عرف موقوفا على أبي هريرة فهو من تحدث مع مجاهد بالفارسية، وخالف فيه ذواد فرفعه وجعله من حديث رسول الله ﷺ إلى أبي هريرة. وقد ذكر العقيلي الحديثين : المرفوع والموقوف في ترجمة ذواد في الضعفاء الكبير.

فساق أولا حديث ذواد عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة قال : دخل النبي ﷺ ، وأنا أشكو في البطن فقال : « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَشْكَمَ دَرْدُ . قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ فَصَلِّ فَإِنَّ الصَّلَاةَ شِفَاءٌ » (١).

ثم ذكر العقيلي ما يعكس على رواية ذواد بن علبة فساق حديث ابن الأصبهاني عن الحارثي عن ليث عن مجاهد قال : قال لي أبو هريرة : يا فارسي أشكم درد.

قال ابن الأصبهاني : " رفعه ذواد، ليس له أصل. أبو هريرة لم يكن فارسيا. إنما مجاهد فارسي ". ثم ساق العقيلي الحديث من غير رواية ذواد الحارثي عن ليث فقال : " حدثنا أحمد بن محمد بن عاصم قال حدثنا عبد الرحمن بن صالح قال حدثنا شريك عن ليث عن مجاهد قال : قال لي أبو هريرة. أشكم درد، قال : إذا شكيت بطنك فقم فصل. قال العقيلي : الموقوف أولى " (٢).

فخطأ ذواد بن علي ووجه مخالفته من هذا النوع، أي من نوع رفع الموقوفات وإضافة الكلام إلى غير قائله، وهذا وإن كان يضعفه فإنه لا يؤدي إلى تركه وطرح مروياته، لأن المخالفة لم تشمل كل رواياته ولأنه لم يخالف فيأت بما لا أصل له. ولهذا جاءت أقوال النقاد فيه متقاربة في تضعيفه مع كتابة حديثه عند البعض، قال فيه أبو حاتم : " ليس بالمتمين. يكتب حديثه " (٣).

وقال ابن نمير : " كان شيخا صالحا صدوقا " (٤).

وقال ابن عدي : " هو في جملة الضعفاء عندي ممن يكتب حديثه " (٥).

وقال ابن معين : " ضعيف " (٦) وقال مرة : " ليس بشيء " (٧).

وحكى ابن عدي عن ابن معين قال : " ضعيف ولا يكتب حديثه " (٨) وعن النسائي قال : " ليس بالقوي " (٩).

وقال ابن حبان : " منكر الحديث جدا. يروي عن الثقات ما لا أصل له وعن الضعفاء ما لا يعرف " (١٠).

(١)- لم أعثر على الحديث

(٢)- الضعفاء الكبير، ت ٤٧٨ (٤٨/٢)

(٣)- الجرح والتعديل، ت ٢٠٤٦ (٤٥٢/٣)

(٤)- المصدر نفسه

(٥)- الكامل، (٩٨٤/٣)

(٦)- سؤالات الدارمي، ت ٣٢٣ ص ١٠٩

(٧)- التاريخ، نص ١٧٦١ (١٥٨/٢)

(٨)- الكامل، (٩٨٤/٣)

(٩)- المصدر نفسه.

(١٠)- المجروحون، (٢٩٢/١)

وحكى ابن حجر (١) عن أبي داود قال في ذواد : " أما الفضل والعبادة فيالك وليس له كبير حديث " . وعن النسائي قوله مرة : " ليس بالقوي " ومرة : " ليس بثقة " وعن الدارقطني قوله : " في حديثه بعض الضعف " وعن العجلي قوله : " لا بأس به " .

فأدّى مضمون كلام الأئمة في ذواد بن علبة إلى تضييفه واختلفوا في كتابة حديثه .

وهكذا نلاحظ أن من قال فيهم البخاري " يخالف في بعض حديثه " هم أفضل حالا ممن قال فيهم " يخالف في حديثه " .
فالعبرة الأخيرة تعمم المخالفة في حديث الراوي في حين تجعلها الأولى نسبية .

ج - من ندرت المخالفة في حديثهم :

كان البخاري دقيقاً في التعبير عمن قلت المخالفة في حديثه وندرت حيث أشار إلى ذلك بعبارة تؤدي حق الراوي من الوصف دون إجحاف أو مبالغة .

- ١ - قال البخاري : " عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين كاتب الأوزاعي الشامي من أهل بيروت . أبو سعيد . سمع الأوزاعي . سمع منه هشام ابن عمار . ربما يخالف في حديثه (٢) .
- فلم يجعل رحمه الله المخالفة وصفا دائما لعبد الحميد بن حبيب ولا صفة غالبية على حديثه . وقد وثقه معظم النقاد وأحسنوا القول فيه وإن ضعفه بعضهم دون أن يصرح بتركه :
- قال فيه يحيى بن معين : " ليس به بأس " (٣) .
- وقال أبو زرعة : " دمشقي ثقة . حديثه مستقيم وهو من المعدودين في أصحاب الأوزاعي " (٤) .
- وقال أحمد بن حنبل : " كان ثقة وكان أبو مسهر يرضاه " (٥) .
- وقال الدارقطني : " ثقة " (٦) .
- وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأ (٧) .

(١) - التهذيب، ت ٤٢١ (١٩١/٣)

(٢) - التاريخ الكبير، ت ١٦٥٢ (٤٥/٦)

(٣) - سؤالات ابن الجنب، ت ١٣٥ ص ٣٠٦

(٤) - الجرح والتعديل، ت ٤٩ (١١/٦)

(٥) - المصدر نفسه

(٦) - سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، ت ٣٩٦ ص ٢٤١

(٧) - الثقات، (٤٠٠/٨)

الباب الثاني - القسم الثاني - : النصل الأول

ونقل ابن عدي عبارة البخاري في عبد الحميد ثم قال : " وعبد الحميد كما ذكره البخاري تفرد عن الأوزاعي بغير حديث لا يرويه غيره وهو ممن يكتب حديثه " (١).

وحكى ابن حجر عن العجلي أنه قال في عبد الحميد بن حبيب " لا بأس به " (٢).

نلاحظ إذا كيف رفع النقاد قدر عبد الحميد بن حبيب وأحسنوا الكلام فيه حيث صرح جلهم بتوثيقه. ومن لم يصرح فيه بلفظ الثقة جعله مقبولا كقول العجلي فيه " لا بأس به " وقول ابن عدي " يكتب حديثه ". ولم أف على أحد من الأئمة ضعف عبد الحميد إلا ما كان من قول النسائي فيه : " ليس بالقوي " (٣) وقول أبي حاتم : " كان كاتب ديوان لم يكن صاحب حديث " (٤) وذكره العجلي في الضعفاء الكبير (٥).

لا يخفى حال عبد الحميد من الصلاح والاستقامة وقد أخرج له البخاري في الجامع الصحيح في التعاليق. والترمذي وابن ماجه في سننهما.

إن وقوع المخالفة في حديث الراوي يختلف في نسبته ونوعه، فمن كثرت مخالفته في نسبة ما يرويه أو كانت في متون أحاديثه فجاء بما لا أصل له استحق الترك. ومن خالف الثقات في بعض مروياته ووافقهم في البعض الآخر كتب حديثه الذي وافق فيه غيره. ومن قلت مخالفته حتى لا تكاد تظهر، لم يؤثر ذلك عليه وهو صالح للاحتجاج فيما عدا ما خالف فيه.

فالتفرد والمخالفة أمران متلازمان، سببهما الوهم والخطأ الناتج عن سوء الحفظ أو الكذب. يقدرحان في الراوي حسب نوعهما و نسبة وقوعهما في حديثه فيؤديان إلى ضعفه أو تركه، ويطلق في حقه اللفظ الذي يصفه الوصف المناسب وينزله المرتبة اللائقة به إن مرتبة الضعفاء أو المترولين. وفي الفصل الموالي نتناول بالدراسة الألفاظ التي عبر بها البخاري عن مرتبة الضعف.

(١) - الكامل، (١٩٥٩/٥)

(٢) - التهذيب، ت ٢٢٦ (١٠٢/٦)

(٣) - الضعفاء والمترولين، ت ٣٩٨ ص ١٦٠

(٤) - الجرح والتعديل، ت ٤٩ (١١/٦)

(٥) - ت ٩٩٨ (٤١/٣)

الفصل الثاني

ألفاظ التضعيف

أطلق الإمام البخاري الألقاب المختلفة تؤدي جميعها معنى الضعف كقوله: "ضعف، لين، ليس بالقوي، ليس بالحافظ، بهم،" سأناوذا بالتبصير والدراسة جامعة كل لفظ بمختلف صيغه مبحثا من مباحث الفصل. ورغم أن هذه الألقاب هي في حق رواة ضعفاء وليس متروكين غير أن البخاري لم يكتب حديث معظمهم، كما سيظهر من خلال سوق أمثلة كل مبحث.

مكتبة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول : جرم البخاري الراوي بلفظ

"ضعيف" و "فيه ضعف" و "ضعفه فلان" :

قلَّ ورود لفظة "ضعيف" على لسان البخاري في التاريخ الكبير إذ لم ترد سوى ثلاث مرات حيث كان رحمه الله ينسب تضعيف الراوي إلى غيره من النقاد وإن كان له فيه نفس الرأي أو أشد ولكنه لا يصرح به فيقول مثلا : " ... كان علي يضعفه " ، " ... كان يحي القطان يضعفه " ، " ... كان ابن عيينة يضعفه " ... وقال في ترجمة عبد الله بن عمر العمري : " كان يحي بن سعيد يضعفه " وروى الترمذي عنه - أي البخاري - أنه قال فيه : " ذاهب لا أروي عنه شيئا " .

ولم يخرج الإمام البخاري حديث أحد ممن وسموا بالضعف، سواء الذين ضعفهم بنفسه، أو الذين حكى فيهم تضعيف غيره لهم وهم الأكثر إذ بلغ عددهم اثنتا عشرة ترجمة. خرج الإمام مسلم لاثنين منهم وكذا أصحاب السنن الأربعة، وبعض منهم خرج له بعض أصحاب السنن، والبعض الآخر لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة.

وقال البخاري في ترجمة واحدة " ... فيه ضعف " بدل " ضعيف " أو " ضعفه فلان " ، وقال في أخرى " يرويه الضعيف " . فبلغ بذلك مجموع عدد التراجم التي ورد فيها تضعيف في التاريخ الكبير سبع عشرة ترجمة، لاحظت بعد تتبعها بالدراسة أن الإمام البخاري لا يباشر تضعيف راو إلا إذا أجمع الأئمة على ضعفه. أما من اختلفت أقوالهم فيه فإنه ينقل فيه تضعيف من ضعفه من النقاد واشتهر لكي يدرك أن غيره أحسن القول فيه وربما وثقه، وهنا يتجلى لنا ورعه رحمه الله ودقته في الجرح. أما عن ورعه، فهو لا يباشر في راو الجرح إلا إذا كان متفقاً على جرحه وكان أمره بينا لا لبس فيه. وأما عن دقته فهو يعزو الجرح في الراوي الذي اختلفت فيه الآراء إلى الناقد الذي اشتهر عنه ذلك ليشير إلى أن غيره يخالفه في هذا الحكم ويوثق هذا الراوي أو على الأقل يكتب حديثه. وفيما يلي أمثلة ما سبق نقله.

أ- الذين باشر فيهم التضعيف بنفسه بقوله فيهم : " ضعيف " أو " فيه ضعف "

وهؤلاء قد أجمع الأئمة على ضعفهم ولم يختلفوا في الحكم عليهم إلا من قال فيه : " فيه ضعف " فقد أشاد بعضهم بفضله وعلمه دون أن يقوّي حفظه وحديثه. ومثال من قال فيهم " ضعيف " :

١- قال البخاري : " مسور بن الصلت . ضعيف . ضعفه أحمد " (١).

وفي الضعفاء الصغير قال : " ضعيف " (٢).

وقال في التاريخ الصغير : " ضعف أحمد مسور بن الصلت " (٣).

وقال النسائي : " متروك الحديث " (٤).

وأدخله الدارقطني كتابه " الضعفاء والمتروكون " (٥).

وقال ابن معين : " كان يحدث بأحاديث الشيعة " (٦).

وقال أبو حاتم وأبو زرعة : " ضعيف الحديث " (٧).

وروى ابن عدي عن البخاري قال : " مسور بن الصلت ضعيف متروك الحديث " (٨)، ثم ذكر له حديثين وقال :

" وليس للمسور كثير حديث وهو معروف بهذين الحديثين " (٩).

وذكره الذهبي في الميزان (١٠) وأورد له حديثاً مما ذكره له ابن عدي مع قول البخاري والنسائي فيه.

فلم يخرج كلام الأئمة في مسور بن الصلت عن نطاق التضعيف أو الترك، واتهمه ابن معين برواية أحاديث الشيعة مما

يعني أنه صاحب بدعة وأنه داعيه لها ولم يخرج حديث مسور أحد من أصحاب الكتب الستة ولا اشتغل به.

٢- وقال : " هشام بن زياد وهو هشام بن أبي هشام مولى آل عثمان بن عفان القرشي وهو أبو المقدم.

ضعيف ... " (١١).

وفي التاريخ الصغير قال : " يتكلمون فيه " (١٢).

وقال النسائي : " متروك الحديث " (١٣).

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٨٠٤ (٤١١/٧)

(٢)- ت ٣٦٢ ص ٤٨٨

(٣)- (١٧٧/٢)

(٤)- الضعفاء والمتروكون، ت ٥٧٢ ص ٢٢٠

(٥)- ت ٥٠٩ ص ٣٧٣

(٦)- التاريخ، نص ٢٩٩٩ (٥٦٥/٢)

(٧)- الجرح والتعديل، ت ١٣٧٤ (٢٩٨/٨)

(٨)- الكامل، (٢٤٢٤/٦)

(٩)- المصدر نفسه

(١٠)- ت ٨٥٣٩ (١١٤/٤)

(١١)- التاريخ الكبير، ت ٢٧٠٢ (١٩٩/٨)

(١٢)- (١٦٦/٢)

(١٣)- ت ٦١٢ ص ٢٣٥

وأدخله الدارقطني كتاب الضعفاء والمتروكون (١).

وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء" (٢). وقال مرة: "ضعيف" (٣). وقال أخرى: "ليس بثقة" (٤).

وذكر له ابن عدي أحاديث في ترجمته وقال: "لهشام غير ما ذكرت، وأحاديثه يشبه بعضها بعضا والضعف بين على رواياته" (٥).

قال أبو زرعة وأحمد بن حنبل: "ضعيف الحديث" (٦).

وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي ضعيف الحديث وكان جاراً لأبي الوليد الطيالسي فلم يرو عنه وكان لا يرضاه. ويقال إنه أخذ كتاب حفص المنقري (٧) من أصحاب الحسن (٨) فروى عن الحسن ويقال إنه وقع إليه كتاب يونس ابن عبيد (٩) عن الحسن فروى عن الحسن. وعنده عن الحسن أحاديث منكورة وهو منكر الحديث (١٠).

وحكى ابن حجر (١١) عن أبي داود قال في هشام: "غير ثقة" وعن الترمذي قال: "يضعف" وعن الأزدي قال: "متروك الحديث". وعن الدارقطني والعجلي قالوا: "ضعيف". وعن ابن سعد قال: "ضعيف في الحديث" وعن يعقوب ابن سفيان قال: "ضعيف لا يفرح لحديثه". وذكر ابن حجر أن الترمذي وابن ماجه أخرجا له.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات والمقلوبات عن الأثبات حتى يسبق إلى قلب المستمع أنه كان المتعمد لها لا يجوز الاحتجاج به" (١٣).

وقال الذهبي: "ضعفه أحمد وغيره (١٣)

وهكذا فإن أقوال النقاد كلهم في هشام بن زياد صريحة ومفصحة عن ضعفه. وصرح فيه بعضهم بالترك ونلاحظ مرة أخرى كيف أن من باشر فيه البخاري الجرح بقوله "ضعيف" قد أجمع الأئمة بلا خلاف على ذلك فيه وصرحوا به. وإذا كان البخاري أطلق عبارة "ضعيف" فيمن اشتد ضعفه وأجمع النقاد فيه على ذلك فإنه أطلق عبارة "فيه ضعف" فيمن اشتهر بالعلم والفضل بيد أنه ضعيف في الرواية والحديث فهو مع صلاحه وفضله فيه ضعف. ومثاله:

- (١) - ت ٥٦٢ ص ٣٨٥
- (٢) - سؤالات ابن الجنيد، ت ٢٦٠ ص ٣٣٧، والتاريخ، نص ٩٤٥ (٦١٦/٢)
- (٣) - التاريخ، نص ٣٦١٢ (٦١٦/٢)
- (٤) - المصدر نفسه
- (٥) - الكامل، (٢٥٦٥/٧)
- (٦) - الجرح والتعديل، ت ٢٣٨ (٥٨/٩)
- (٧) - هو حفص بن سليمان المنقري التميمي البصري من قدماء أصحاب الحسن. قال أبو حاتم: لا بأس به. وقال النسائي: ثقة. وقال البخاري ثقة قديم الموت. أرخ وفاته ابن حبان سنة ١٣٠ هـ. أخرج له البخاري في الأدب المفرد. [التهذيب (٣٤٦/٢)].
- (٨) - هو الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري الإمام شيخ الإسلام رأى علياً وطلحة وعائشة وسمع عثمان يخطب. كان جامعاً عالماً رفيعاً ثقة حجة مأموناً عابداً (ت ١١٠ هـ) روى له الستة. [التذكرة (٧١/١)، التهذيب (٢٣١/٢)].
- (٩) - هو يونس بن عبيد دينار العبدي. أبو عبد الله. الإمام القدوة الحجة أحد الأئمة الأعلام الورعين (ت ١٣٩ هـ) أخرج له الستة. [التذكرة (١٤٥/١)، التهذيب (٣٨٩/١)].
- (١٠) - الجرح والتعديل، ت ٢٣٨ (٥٨/٩)
- (١١) - التهذيب، ت ٧٨ (٣٦/١١)
- (١٢) - المجروحون، (٨٨/٣)
- (١٣) - الميزان، ت ٩٢٢٣ (٢٩٨/٤)

قال البخاري : " النضر بن محمد أبو عبد الله المروي. سمع الأعمش ويزيد بن أبي زياد وفيه ضعف " (١).
وجاء في الضعفاء الصغير (٢) : " النضر بن محمد أبو عبد الله المروزي. روى عنه ليث بن أبي سليم.
[منكر الحديث] (٣). سمع الأعمش ويزيد بن أبي زياد. فيه ضعف ".
وترجم له ابن أبي حاتم فلم ينقل فيه كلام أحد من الأئمة، وقال فيه : " كان صاحب رأي " (٤).
وحكى ابن حجر في ترجمته (٥)، عن النسائي والدارقطني قالوا فيه : " ثقة ". وعن الساجي قال : " فيه ضعف وكان
صاحب رأي ". وعن أبي أحمد الحاكم قال : " ليس بالقوي ". وعن الأزدي قال : " ضعيف ". وعن ابن سعد قال :
" كان مقدما في العلم والفقه والعقل والفضل. كان صديقا لابن المبارك وكان من أصحاب أبي حنيفة ".
وقد أخرج له أبو داود في المسائل، والنسائي : (٦).
وذكره الذهبي في الميزان (٧) واكتفى بنقل آراء الأئمة فيه : النسائي والأزدي والبخاري.
فأقول النقد فيه : " ليس بقوي "، و " ضعيف "، و " فيه ضعف "، و " صاحب رأي "، و " منكر الحديث "، مع قول ابن
سعد فيه : " كان مقدما في العلم والفقه والعقل والفضل وكان صديقا لابن المبارك وكان من أصحاب أبي حنيفة "
دون أن يذكر حفظه وضبطه وإتقانه الحديث والرواية وحاله فيهما كل هذا يرجح أن النضر بن محمد وإن كان عاقلا
وفاضلا وفقهيا فإنه لم يكن صاحب حديث إذ لو كان كذلك لذكر ابن سعد له ذلك وهو يعدد مناقبه، وكان حديثه
مكتوبا في مظان السنة النبوية الشريفة، وقول الدارقطني والنسائي فيه : " ثقة " ربما قصدا به ثقة الدين والعدالة. لأنه
اتهم بالرأي فأرادوا دفع هذا الاتهام عنه وتوثيقه. وليس الثقة في الحديث والرواية.
أما ترجمة العلاء بن زهير التي قال فيها البخاري : " العلاء بن زهير أبو زهير الأزدي ويرويه الضعيف ... " (٨). فإن
محقق التاريخ الكبير الشيخ عبد الرحمان بن يحيى المعلمي رجح أن بها تحريف من عبارة " أخو الصقعب " إلى " يرويه
الضعيف " فقد قال ابن أبي حاتم والمزي وابن حجر : أخو الصقعب.
وحكى ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قال فيه " ثقة " (٩).

(١)- التاريخ الكبير، ت ٢٢٩٤ (٨/٨٩)

(٢)- ت ٣٧٧ ص ٤٩٢

(٣)- أثبتت هذه العبارة هكذا في الضعفاء الصغير ولكن لا أحد رواها عن البخاري عندما نقل كلامه في النضر، لا ابن عدي ولا ابن حجر ولا الذهبي، ونقلوا عنه فقط عبارة " فيه ضعف ". وقد يتبادر إلى الذهن أنه قصد بها الليث بن سليم. ولكنني عندما رجعت إلى ترجمة الليث في الكتب وجدت أنه على ضعف فيه، أحسن الأئمة الكلام فيه، وأخرج له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة. وكذلك لم أجد أحدا نقل أن البخاري قال في الليث منكر الحديث. والأقرب إلى الصواب أن البخاري، إذا كان حقا قال هذه العبارة ولم تكن مدرجة في الكلام، فإنه قصد بها النضر بن محمد. والله أعلم.

(٤)- الجرح والتعديل، ت ٢١٩١ (٨/٤٧٨)

(٥)- التهذيب، ت ٨١١ (١٠/٣٩٧)

(٦)- المصدر نفسه

(٧)- ت ٩٠٨٢ (٤/٢٦٢)

(٨)- التاريخ الكبير، ت ٣١٦٦ (٦/٥١٥)

(٩)- الجرح والتعديل، ت ١٩٦٢ (٦/٣٥٥)

وقال ابن حبان : " كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأئبات فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات " (١).

ورد الذهبي هذا بقوله : " العبرة بتوثيق يحيى " (٢).

وقال ابن حجر : " روى له النسائي حديثين أحدهما في قصر الصلاة. والحديث الذي رواه في القصر صحيح " (٣).
وقد ذكره ابن حبان في الثقات أيضا (٤).

فالظاهر أن عبارة " يرويه الضعيف " ما هي إلا تصحيف كما رجح ذلك الشيخ العلمي.

فهذه بعض التراجم التي باشر فيها الإمام البخاري الجرح بإطلاقه فيها لفظ " ضعيف " أو " فيه ضعف " وقد رأينا من خلال جمع أقوال النقاد فيها أنهم أجمعوا على ضعف أصحابها بل ذهب بعضهم إلى تركهم. فالبخاري رحمه الله لا يباشر التضعيف إلا فيمن أجمع النقاد على ضعفه. وهذا من دقيق ورعه رحمه الله.

ب- الذي نسب تضعيفهم إلى غيره من النقاد :

هؤلاء اختلفت فيهم أقوال الأئمة فاكتفى البخاري بنقل التضعيف عن اشتهر عنه ذلك في الراوي، وربما كان له فيه نفس الرأي ولكنه لا يصرح به. ومثاله :

١- قال البخاري : " عبد الله بن عمر بن حفص العمري. مديني قرشي. كان يحيى بن سعيد يضعفه. هو ابن

عاصم بن عمر بن الخطاب. أبو عبد الرحمن " (٥).

والعبارة نفسها وردت في كتابه " الضعفاء الصغير " (٦).

وقال في التاريخ الصغير : " كان يحيى لا يحدث عن عبد الله بن عمر " (٧).

أما سوى يحيى القطان من أقرانه وتلامذته فقد قوّى حال عبد الله العمري وأحسن القول فيه :

(١) - المجروحون، (١٨٢/٢)

(٢) - ميزان الاعتدال، ت ٥٧٣١ (١٠١/٣)

(٣) - التهذيب، ت ٣٢٦ (١٦١/٨)

(٤) - الثقات، (٢٦٥/٧)

(٥) - التاريخ الكبير، ت ٤٤١ (١٤٥/٥)

(٦) - ت ١٨٨ ص ٤٥٢

(٧) - (١٥٩/٢)

قال فيه يحيى بن معين : " صالح " (١) وقال مرة فيما رواه عنه ابن أبي حاتم : صويلح (٢).
 وقال مرة فيما رواه ابن عدي عن عبد الله بن أحمد عنه : " ضعيف " (٣) وفيما رواه عن أحمد بن سعد عنه : " ليس
 به بأس يكتب حديثه (٤).
 وفيما رواه عن عثمان بن سعيد الدارمي عنه " [صالح ثقة] (٥).
 فجاءت أكثر النقول عن يحيى بتوثيق عبد الله بن عمر وصلاح أمره.
 وقال أحمد بن حنبل فيه : " صالح لا بأس به قد روى عنه ولكن ليس مثل عبيد الله " (٦).
 وقال مرة : " يروي عبد الله عن أخيه عبيد الله ولم يرو عبيد الله عن أخيه عبد الله شيئاً. كان عبد الله يسأل عن
 الحديث في حياة أخيه فيقول : أما وأبو عثمان حي فلا " (٧).
 وقال مرة وقد سئل عنه : " هو كذا وكذا " (٨).
 وقال أبو حاتم : " عبد الله العمري أحب إلي من عبد الله بن نافع (٩). يكتب حديثه ولا يحتج به " (١٠).
 وقال عمرو بن علي الفلاس : " كان يحيى لا يحدث عنه وكان عبد الرحمن يحدث عنه " (١١).
 وقال النسائي : " ليس بالقوي " (١٢).
 وقال ابن حبان : " كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار. فرفع
 المناكير في روايته فلما فحش خطؤه استحق الترك " (١٣).
 وقال ابن عدي بعد أن ساق في ترجمته بعض ما أنكر عليه من رواياته : " ولعبد الله بن عمر حديث صالح وأروى
 من رأيت عنه ابن وهب ووكيع وغيرهما من ثقات المسلمين. وهو لا بأس به في رواياته وإنما قالوا به لا يلحق أخاه
 عبيد الله وإلا فهو في نفسه صدوق لا بأس به " (١٤).

(١) - تاريخ الدارمي يحيى بن معين، ت ٥٢٣ ص ١٥١

(٢) - الجرح والتعديل، ت ٤٩٩ (١٠٩/٥)

(٣) - الكامل، (١٤٥٩/٤)

(٤) - المصدر نفسه

(٥) - لم أقف على هذه العبارة في تاريخ الدارمي عن يحيى وإنما وجدت عبارة " صالح " كما سبق ذكره.

(٦) - الجرح والتعديل، ت ٤٩٩ (١٠٩/٥)

(٧) - المصدر نفسه

(٨) - الكامل، (١٤٥٩/٤)

(٩) - هو عبد الله بن نافع مولى ابن عمر العدوي مولاهم المدني. قال البخاري منكر الحديث وكذا قال أبو حاتم وزاد : هو

أضعف ولد نافع. وقال النسائي : متروك الحديث. وقال يحيى : ليس بذلك ... (ت ١٥٤هـ) روى له ابن ماجه. [الميزان

(٥١٣/٢)، التهذيب (٤٨/٦).]

(١٠) - الجرح والتعديل، ت ٤٩٩ (١٠٩/٥)

(١١) - المصدر نفسه

(١٢) - الضعفاء والمتروكون، ت ٣٢٥ ص ١٤٠

(١٣) - المجروحون، (٦/٢)

(١٤) - الكامل، (١٤٦١/٤)

وذكر ابن حجر (١) اختلاف أقوال الأئمة فيه فنقل عن يعقوب بن شيبه قال فيه : " ثقة صدوق في حديثه اضطراب ". وعن العجلي قال : " لا بأس به ". وعن علي بن المديني قال : " ضعيف ". وقال الترمذي عن البخاري : " ذاهب لا أروي عنه شيئا " .

وقد أخرج لعبد الله بن عمر الإمام مسلم وأصحاب السنن الأربعة (٢).

فأقوال النقاد في عبد الله العمري مختلفة بين توثيق وتضعيف وكتابة حديثه. وقد رضى الإمام مسلم وكذلك أصحاب السنن. في حين صرح البخاري فيما رواه عنه الترمذي عند ابن حجر بأنه لا يروي عنه شيئا فوافق رأيه رأي يحيى ابن سعيد القطان فيه.

٢- قال البخاري : مجالد بن سعيد بن عمير بن ذي مران الهمداني كوفي. كان يحيى القطان يضعفه وكان ابن

مهدي لا يروي عنه ... " (٣).

وفي الضعفاء الصغير ذكر العبارة نفسها وزاد : " قال أحمد : ليس بشيء " (٤).

وأرخ وفاته في التاريخ الصغير سنة أربع وأربعين ومائة (٥).

وقال فيه النسائي : " ضعيف " (٦).

وقال الدارقطني : " ليس بقوي " (٧).

وقال ابن معين : " صالح كأنه " (٨)، قال محقق الكتاب أحمد محمد نور سيف : هكذا في الأصل وهو مصطلح يشبه قولهم صويلح.

وقال ابن مهدي فيما رواه ابن أبي حاتم عنه : (٩) : " حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد وأبي أسامة ليس بشيء. ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء القدماء " قال ابن أبي حاتم : يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره.

وروى ابن أبي حاتم (٦) عن علي بن المديني قال : " قلت ليحيى بن سعيد القطان : مجالد ؟ قال : في نفسي منه شيء " وعن أحمد بن حنبل قال : " ليس بشيء يرفع حديثنا كثيرا لا يرفعه الناس وقد احتمله الناس " .

(١) - التهذيب، ت ٥٦٤ (٢٨٥/٥)

(٢) - المصدر نفسه

(٣) - التاريخ الكبير، ت ١٩٥٠ (٩/٨) والتاريخ الصغير، (٧٤/٢)

(٤) - ت ٣٦٨ ص ٤٨٩

(٥) - (٧٢/٢)

(٦) - الضعفاء والمتروكون، ت ٥٥٢ ص ٢١٣

(٧) - الضعفاء والمتروكون، ت ٥٣٢ ص ٣٧٧

(٨) - تاريخ الدارمي، ت ٨١١ ص ٢١٧

(٩) - الجرح والتعديل، ت ١٦٥٣ (٣٦١/٨)

[وعن الدوري عن ابن معين قال : مجالد لا يحتج بحديثه] (١).

وعن ابن أبي خيثمة عن ابن معين : " مجالد ضعيف واهي الحديث "

وقال أبو حاتم : " ليس بقوي الحديث . لا يحتج بحديثه "

وقال ابن عدي : " عامة ما يرويه غير محفوظ " (٢).

وحكى ابن حجر (٣) عن يعقوب بن سفيان قال فيه : " تكلم الناس فيه وهو صدوق " وعن محمد بن المثنى قال :

" يحتمل حديثه لصدقه " وعن العجلي قال : " جازئ الحديث " . وعن يحيى بن سعيد القطان قال : " كان يلقتن في

الحديث إذا لقتن " . وعن البخاري قال : " صدوق "

وقال الذهبي : " مشهور صاحب حديث على لين فيه " (٤).

وقد روى لمجالد وأخرج حديثه مسلم والأربعة .

نلاحظ كيف أن تضعيف الأئمة لمجالد لم يكن قويا ولا مجمعا عليه . فقد وصفه البعض بـ : " ضعيف " و " ليس بقوي "

و " ضعيف واهي الحديث " و " عامة ما يرويه غير محفوظ " و " ليس بقوي الحديث " و " لا يحتج به .. ووصفه غيرهم بـ :

" صالح " ، " احتمله الناس " ، " تكلم الناس فيه وهو صدوق " ، " يحتمل حديثه لصدقه " ، " جازئ الحديث " ،

صاحب حديث على لين فيه " ، " صدوق " ...

وقد بين ابن مهدي أن ما رواه القدماء كشعبة وحماد بن زيد وهشيم عن مجالد صحيح ولكن ما سمعه منه القطان وأبو أسامة ومن معهما هو الذي فيه مقال لأنهم سمعوا منه بعدما لختلط وصار يلقتن فيلقن كما بينه القطان . ولهذا كان رأيه فيه الضعف .

فكل من قال فيه البخاري " ضعيف " أجمع الأئمة فيه على ذلك ، ومن نسب تضعيفه إلى غيره هو مختلف فيه بين الأئمة منهم من ضعفه . وتركه ومنهم من كتب حديثه وقوى أمره . والبخاري قد يكون مع هؤلاء أو أولئك .

□(١)- ولم أجد ترجمة مجالد في التاريخ لابن معين وليس له ذكر فيها .

(٢)- الكامل (٢٤١٤/٦)

(٣)- التهذيب، ت ٦٥ (٣٨/١٠)

(٤)- الميزان، ٧٠٧٠ (٤٣٨/٣)

المبحث الثاني : جرم الراوي بلطف

"لين" و "لين الحديث" و "هو عندهم لين" :

قريب من لفظ "ضعيف" لفظ "لين" أو "لين الحديث" أو "هو عندهم لين" الذي أطلقه البخاري في قليل من الرواة في التاريخ الكبير إذ بلغ عدد الذين ورد فيهم لفظ "لين" اثنان، وواحد جاء فيه "لين الحديث"، وآخر "هو عندهم لين".

والضعف و اللين لفظان متقاربان يكاد يكون معناهما واحدا ولذا نجد الإمام البخاري يقول في نفس الراوي مرة ضعيف ومرة لين، وقد كان موقفه واحدا من الصنفين اللذين قال فيهما "ضعيف" أو "لين" ... حيث لم يخرج لأحد منهم في أي من كتبه وإن خرج لبعضهم أبو داود والترمذي معا، أو أبو داود وحده، أو ابن ماجة وحده.

ولم يذكر البخاري أحاديث خلال التراجم التي ورد فيها لفظ "لين" مثلهم مثل الذين ورد فيهم "ضعيف" إلا ترجمة واحدة هي لعبد الصمد بن حبيب الأزدي، قال فيه "لين الحديث ضعفه أحمد" ثم ساق حديثه المرفوع : « فَتَحَ رَبِّكُمْ دَارًا وَصَنَعَ مَأْدِبَةً » (١).

ولقد اتفق حكم الأئمة مع حكم البخاري في هؤلاء الرواة فضعفوههم وربما كتبوا حديث بعضهم دون أن يحتجوا به، ولم أفق إلا على راو واحد قال فيه البخاري "لين" وحكى ابن عدي والذهبي عن ابن معين أنه يوثقه. وقد تناولته بالدراسة المفصلة والظاهر أن ابن عدي خلط بين راويين وجعلهما واحدا فنقل توثيق ابن معين في غير محله وتبعه الذهبي على ذلك. وهذه هي التراجم الأربعة :

١- قال البخاري : " صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، لين، هو مولى هشام بن عبد الملك القرشي. نزل

البصرة. كان يقال يماميا. قال يحيى : ليس بشيء " (٢).

وقال في الضعفاء الصغير : " لين " (٣).

واكتفى في التاريخ الصغير بنقل عبارة ابن معين فيه "ليس بشيء" (٤). وقد حكاهما الدوري عن ابن معين في

التاريخ (٥).

(١) - لم أعثر عليه في التاريخ الكبير (١٠٦/٦) وتاريخ بغداد (٣٧/١١)

(٢) - التاريخ الكبير، ت ٢٧٧٨ (٢٧٣/٤)

(٣) - ت ١٦٤ ص ٤٤٧

(٤) - (٩٥/٢)

(٥) - نص ٢٤١، (٢٦٢/٢)

وقال فيه أبو حاتم : " لين الحديث " (١).

وقال أبو زرعة : " ضعيف الحديث كان عنده عن الزهري كتابين أحدهما عرض والآخر مناولة فاختلفا جميعا فلا يعرف هذا من هذا " (٢).

وقال النسائي : " ضعيف " (٣).

وأدخله العقيلي في كتاب " الضعفاء الكبير " وروى عن محمد بن المثني قال " ما سمعت يحيى حدث عن صالح بن أبي الأخطر وسمعت عبد الرحمن يحدث عنه " (٤).

وفصل ابن حبان القول فيه فقال : " يروي عن الزهري أشياء مقلوبة اختلط عليه ما سمع من الزهري بما وجد عنده مكتوبا فلم يكن يميز هذا من ذلك. حدثنا الهمداني ثنا عمرو بن علي سمعت معاذ بن معاذ العنبري وذكر صالح بن أبي الأخطر فقال : سمعته يقول سمعت من الزهري وقرأت عليه فلا أدري هذا من هذا فقال يحيى بن سعيد القطان وهو إلى جنبه : لو كان هذا لكان خيرا ولكنه سمع وعرض ووجد شيئا مكتوبا فقال : لا أدري هذا من هذا " (٥). قال ابن حبان : " إن من اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع ثم لم يبرع عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها حتى نشرها وحدث بها وهو لا يتيقن سماعها لحري أن لا يحتج به في الأخبار لأنه في معنى من يكذب وهو شاك أو يقول شيئا وهو يشك في صدقه والشاك في صدق ما يقول لا يكون بصادق ونسأل الله الستر وترك إسبال الهتك " (٦).

وحكى ابن عدي (٧) عن البخاري قوله في صالح بن أبي الأخطر " ضعيف " و " ليس بشيء " وقال فيه ابن عدي : " هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم ".

وقال الذهبي : " صالح الحديث " (٨).

وقال ابن حجر في التهذيب (٩) : " قال أبو زرعة الدمشقي قلت لأحمد : صالح يحتج به. قال : يستدل به ويعتبر به. وقال العجلي : يكتب حديثه وليس بالقوي. وقال الجوزجاني : اتهم في أحاديثه. وقال الترمذي : يضعف في الحديث ضعفه يحيى القطان وغيره. وقال الدارقطني : لا يعتبر به. وقال الساجي : صدوق يهم ليس بحجة ".

(١) - الجرح والتعديل، ت ١٧٢٧ (٣٩٤/٤)

(٢) - المصدر نفسه

(٣) - الضعفاء والمتركون، ت ٣٠٢ ص ١٣١

(٤) - ت ٧٢٢ (١٩٨/٢)

(٥) - المجروحون، (٣٦٤/١)

(٦) - المصدر نفسه

(٧) - الكامل، (١٣٨٢/٤)

(٨) - ميزان الاعتدال، ت ٣٧٦٩ (٢٨٨/٢)

(٩) - ت ٦٥٠ (٣٣٣/٤)

فأقوال الأئمة مجمعة على ضعف صالح بن أبي الأخضر وإن سمح بعضهم بكتابة حديثه والاعتبار به دون الاحتجاج. وقد كانت بلواه في أنه لا يفرق بين ما سمع وعرض على الزهري وبين ما وجده عنه دون أن يسمعه منه أو يعرضه عليه ثم حدث بالجميع دون أن يبين.

٢- قال البخاري : " أيوب بن عتبة أبو يحيى قاضي اليمامة عن يحيى بن أبي كثير وقيس بن طلق. هو عندهم لين " (١).

وقال فيه يحيى بن معين : " ليس بشيء " (٢) وقال مرة : " ليس بالقوي " (٣) وقال أخرى : " ضعيف " (٤).

وقال أحمد بن حنبل : " مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير (٥) وفي غير يحيى على ذلك " (٦).

وقال أبو حاتم : " فيه لين. قدم بغداد ولم يكن معه كتبه فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط وأما كتبه في

الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير. قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام وكان عالماً بأهل اليمامة وقال : هو

أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير وأصح الناس كتاباً عنه " (٧).

وقال أبو زرعة : " ضعيف " (٨).

وقال النسائي : " مضطرب الحديث " (٩).

وأدخله العقيلي كتاب " الضعفاء والمتروكون " (١٠).

وقال ابن حبان : " كان يخطئ كثيراً ويهم شديداً حتى فحش الخطأ منه " (١٢).

وقال ابن عدي : " هو مع ضعفه يكتب حديثه " (١٣).

(١) - التاريخ الكبير، ت ١٣٤٧ (٤٢٠/١)، والضعفاء الصغير، ت ٢٥ ص ٤١١

(٢) - التاريخ، نص ٣٢٧٥ (٥٠/٢)

(٣) - المصدر نفسه، نص ٣٥٧٦

(٤) - تاريخ الدارمي، ت ١٢٣ ص ٦٧، وت ٤٨٩ ص ١٤٤

(٥) - هو يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي الإمام أحد الأعلام. قال شعبة : هو أحسن حديثاً من الزهري وقال أحمد بن حنبل. إذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى (ت ١٢٩ هـ) روى له الستة. [التذكرة (١/١٢٨)، التهذيب (١١/٢٣٥)].

(٦) - الجرح والتعديل، ت ٩٠٧ (٢٥٣/٢)

(٧) - الجرح والتعديل، ت ٩٠٧ (٢٥٣/٢)

(٨) - المصدر نفسه

(٩) - الضعفاء والمتروكون، ت ٢٤ ص ٤٨

(١٠) - ت ١٢٨ (١٠٨/١)

(١١) - المجروحون، (١/١٦٩)

(١٢) - الكامل، (١/٣٤٣-٣٤٦)

وقال ابن حجر في التهذيب (١) قال ابن المديني والجوزجاني وعمرو بن علي ومسلم : ضعيف. زاد عمرو : كان سيئ الحفظ وهو من أهل الصدق. وقال العجلي : يكتب حديثه وليس بالقوي. وقال الدارقطني : يترك. وقال مرة : شيخ يعتبر به. وقال أبو داود : منكر الحديث. وقال الترمذي عن البخاري : ضعيف جدا لا أحدث عنه كان لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه وقال الحاكم أبو أحمد : ليس بالمتمين عندهم ... "

فلم يختلف الأئمة في ضعف أيوب وإن اختلفوا في كتابة حديثه. وصرح البخاري بأنه لا يحدث عنه لعدم تميز حديثه الصحيح من السقيم.

٣- وترجم البخاري لعبد الصمد بن حبيب الأزدي العوزي وقال فيه "لين الحديث ضعفه أحمد" (٢) وساق في ترجمته حديثا مرفوعا « فَتَحَ رَبُّكُمْ دَارًا وَصَنَعَ مَادِبَةً » (٣). وأعاد العبارة نفسها في الضعفاء الصغير (٤) ولم يذكر الحديث. وقال في التاريخ الصغير "ضعفه أحمد" (٥) ولم يورد الحديث. وروى ابن أبي حاتم عن ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين قال فيه "ليس به بأس" (٦). وقال أبو حاتم : "هو لين الحديث ضعفه أحمد بن حنبل. يكتب حديثه ليس بالمتروك. يحول من كتاب الضعفاء" (٧). وساق العجلي في ترجمته حديثا مرفوعا : « مَنْ كَانَتْ لَهُ حَمُولَةٌ إِلَى شَيْعٍ وَرِيٍّ فَلَيْتِمَ رَمَضَانَ حَيْثُ أَدْرَكَهُ » (٨) ثم قال : لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به" (٩). وحكى ابن عدي عبارة البخاري في ترجمة عبد الصمد وقال : "له من الروايات شيء يسير ولم يحضرنى له شيء فأذكره" (١٠). وحكى ابن حجر أقوال الأئمة التي سبقت في عبد الصمد وقال : "روى له أبو داود حديثا واحدا" (١١).

-
- (١) - ت ٧٤٩ (٣٥٧/١)
 - (٢) - التاريخ الكبير، ت ١٨٥٣ (١٠٦/٦)
 - (٣) - سبق تخريجه
 - (٤) - ت ٢٣٧ ص ٤٦١
 - (٥) - (١٨٥ و ٨٤/٢)
 - (٦) - الجرح والتعديل، ت ٢٧١ (٥١/٦)
 - (٧) - المصدر نفسه
 - (٨) - أخرجه أبو داود، كتاب الصوم، باب : فيمن اختار الصيام، (٣١٨/٢) وأحمد بن حنبل (٤٧٦/٣) كلاهما عن عبد الصمد ابن حبيب عن أبيه عن سنان بن سلمة عن سلمة بن المحبق مرفوعا.
 - (٩) - الضعفاء الكبير، ت ١٠٥٢ (٨٣/٣)
 - (١٠) - الكامل، (١٩٧٣/٥)
 - (١١) - التهذيب، ت ٦٢٩ (٢٩٠/٦)

إن عبد الصمد قليل الرواية على ما يبدو من كلام العقيلي وابن عدي وابن حجر ولعل سبب إيراد البخاري الحديث في ترجمته هو الإشارة إلى أنه يعرف به وهو من روايته. وقد صرح أبو حاتم بعدم تركه وكتابة حديثه وأحسن ابن معين العبارة فيه.

أما الترجمة الوحيدة التي بدا فيها تعارضا بين البخاري وابن معين في تضعيف صاحبها أوثيقه فإن الراجح فيها أن الناقلين عن ابن معين التوثيق نقلوه في غير محله فأوهم ذلك وجود اختلاف بينه وبين البخاري أما سواه من أئمة الجرح والتعديل فقد جاء حكمهم مطابقا لحكم البخاري والترجمة هي :

٤- قال البخاري : " أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي. صاحب رأي لين " (١).

وقال في الضعفاء الصغير : "صاحب رأي. ضعيف. ليس بذاك عندهم " (٢).

فجرحه مرة بلفظ "لين" وأخرى بلفظ "ضعيف" وثالثة بلفظ "ليس بذاك".

وقال فيه أحمد بن حنبل : " كان صدوقا ولكن كان من أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يروى عنه شيء " (٣).

وقال يزيد بن هارون : " لا يحل الأخذ عنه " (٤).

وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث لا يعجبني حديثه " (٥).

وقال النسائي : " صاحب أبي حنيفة. ليس بالقوي " (٦).

وأدخله العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير (٧).

وقال ابن حبان : " من أصحاب الرأي. كان يسوي الحديث على مذاهبهم وإنما ذكرته لأن أصحاب الحديث قد رووا

عنه على جهة التعجب الشيء بعد الشيء " (٨).

فالجميع متفقون على شدة ضعف أسد بن عمرو وصرح بعضهم بتركه ولم أقف على من ذهب غير هذا المذهب إلا

ابن عدي حيث قال : " لم أر في أحاديثه شيئا منكرا وأرجو أن حديثه مستقيم. وأسد بن عمرو من أصحاب الرأي ما

بأحاديثه ورواياته بأس ليس فيهم بعد أبي يوسف أكثر حديثا منه " (٩).

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٦٤٦ (٤٩/٢)

(٢)- ت ٣٣ ص ٤١٢

(٣)- الجرح والتعديل، ت ١٢٧٩ (٣٣٧/٢)

(٤)- المصدر نفسه

(٥)- المصدر نفسه

(٦)- الضعفاء والمتروكون، ت ٥٣ ص ٥٧

(٧)- ت ٧ (٢٣/١)

(٨)- المجروحون، (١٨٠/١)

(٩)- الكامل، (٣٨٩/١)

وحكى ابن عدي أقوال يحيى بن معين في أسد بن عمرو فذكر أقوالا متناقضة كأنها صدرت من يحيى في أسدين مختلفين وليس في أسد واحد هو أبو المنذر البجلي. إذ حكى عنه قال (١) : " كذوب ليس بشيء ولا يكتب حديثه " وقال : " ثقة " و " ليس به بأس " و " لا بأس به " .

وحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين قال : " أسد بن عمرو أوثق من نوح بن درّاج " (٢).

وما حكاه ابن أبي حاتم وابن عدي عن يحيى بن معين موجود في التاريخ برواية الدوري عن ابن معين إلا قوله : " كذوب ليس بشيء ولا يكتب حديثه " ، فقد قال ابن معين تحت اسم : أسد بن عمرو القاضي : " وأسد بن عمرو القاضي ثقة. أسد بن عمرو ليس به بأس. أسد بن عمرو لا بأس به أنكر عينيه وهو على القضاء فأعطاهم القمطر وقال : قد أنكرت عيني لا والله لا أقضي لكم " . ثم قال يحيى : " رحمه الله " (٣).

وقال في ترجمة نوح بن درّاج " كان أسد بن عمرو أوثق منه " (٤).

أما الذهبي فقال في ترجمة أسد : " أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي قاضي واسط ... " فذكر في ترجمته قول البخاري ويزيد بن هارون وابن حبان وأحمد بن حنبل والنسائي والدارقطني وابن عدي، وحكى أقوال ابن معين فيه فقال : " قال يحيى : كذوب ليس بشيء. رواه أحمد بن سعيد بن أبي مريم عنه. وقد روى عن يحيى محمد بن عثمان العبسي أنه قال : لا بأس به. وقال عباس سمعت يحيى يقول : هو أوثق من نوح بن درّاج ولم يكن به بأس وقد سمع من ربيعة الرأي وغيره. قال : لما أنكر بصره ترك القضاء رحمه الله " (٥).

فمزج الذهبي بين الاسمين : أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي وأسد بن عمرو القاضي وجعلهما واحدا، ثم ساق أقوال الأئمة ومعها أقوال يحيى التي ذكرت في التاريخ في مواضع شتى منه.

وابن معين قال في أسد بن عمرو أنه قاضي ولم يذكر هذا الإمام البخاري ولا غيره من الأئمة وإنما قالوا هو أبو المنذر البجلي صاحب أبي حنيفة وهو ما لم يذكره ابن معين. كما لم يذكر تلاميذه وشيوخه ومتى توفي؟ ومتى ولي القضاء؟ وأين؟ . وهي معلومات تساعد على تحديد شخص أسد بن عمرو القاضي هل هو نفسه أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي كما اعتبره ابن عدي والذهبي وجاءا بأقوال المضعفين كالبخاري وغيره. وتوثيق ابن معين له، أم إنهما اثنان؟ الأول أبو المنذر البجلي صاحب الرأي وقد ضعفه الأئمة، وقال عنه ابن معين : " كذوب ليس بشيء ولا يكتب حديثه " فيما رواه عنه ابن عدي. والثاني وهو القاضي وقد انفرد ابن معين بالترجمة له.

(١) - المصدر السابق

(٢) - الجرح والتعديل، ت ١٢٧٩ (٣٣٧/٢)

(٣) - التاريخ، نصوص : ١٥٦٦ و ١٧٦٢ و ١٧٦٦ (٢٧/٢)

(٤) - التاريخ، نص ٢٩٧٨ (٦١١/٢)

(٥) - ميزان الاعتدال، ت ٨١٤ (٢٠٦/١)

وفي هذه الحالة يكون ابن عدي والذهبي قد توهموا في جعل أبو المنذر البجلي هو نفسه القاضي فنقلنا فيه قولين متناقضين لابن معين الأول يقضي بتضعيفه، والثاني بتوثيقه، والراجح أنه قالهما في رجلين مختلفين لأن الترجمتين لا تجتمعان في شيء إلا في الاسم. ولو كان الرجلان واحدا لشارك ابن معين باقي الأئمة في ذكر بعض صفاته أو على الأقل إحداها كصحبه لأبي حنيفة، أو يسمي له شيئا أو تلميذا، ولكنه لم يفعل.

ثم لو أن ابن أبي حاتم رأى أن كلام ابن معين يتعلق برجل واحد لذكر العبارتين معا في ترجمة أسد بن عمرو البجلي في كتاب الجرح والتعديل خاصة وأنهما من رواية الدوري عن ابن معين فكيف يروي الأولى وتغيب عنه الثانية ! هذا يعني أن ابن أبي حاتم يعلم أنهما قيلتا في رجلين مختلفين فترجم هو لأحدهما ونقل فيه العبارة المناسبة عن ابن معين وهي " هو أوثق من نوح بن دراج ". ونوح بن دراج قال فيه ابن معين : " نوح بن دراج ليس بشيء " (١).

وقال : " نوح بن دراج كذاب خبيث قضى سنتين وهو أعمى " (٢).

وقال : " لم يكن يدري ما الحديث ولا يحس شيئا. كان عنده حديث غريب عن ابن شيرمة عن الشعبي في « أَحْرَمُ يَضْطَرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ أَوْ الصَّيْدِ » (٣) ليس يرويه أحد غيره. ولم يكن ثقة وكان أسد بن عمرو أوثق منه. وكان يقضي وهو أعمى ثلاث سنين وكان لا يخبر الناس أنه أعمى من خبثه " (٤).

فجاء قول ابن معين في نوح بن دراج غليظا جدا ووصفه له شنيعا إذ وصفه بالكذب والخبيث. فهل يعقل أن تكون مقارنة ابن معين بين نوح وأسد المراد بها نوح بن دراج وأسد بن عمرو القاضي الذي وثقه أم أنه أسد آخر غير القاضي ؟ وهل يمكن أن يكون هو أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي كما قرره ابن أبي حاتم بنقله العبارة من ترجمة نوح وذكرها في ترجمة أسد البجلي في كتاب الجرح والتعديل ؟.

نخلص إلى نتيجة وهي : إن أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي ضعيف باتفاق النقاد ومنهم ابن معين فيما رواه عنه ابن أبي مريم عند ابن عدي والذهبي، وإن أسد بن عمرو القاضي ثقة ترجم له ابن معين دون غيره من الأئمة ووثقه. ويتأكد ما قلناه إذا علمنا غرض ابن معين من المقارنة بين نوح وأسد البجلي من خلال بالتعرف على أقوال الأئمة في نوح :

ترجم له الإمام البخاري فقال : " ليس بذلك " (٥). وأرخ وفاته في سنة اثنتين وثمانين ومائة. وقال هو قاضي الكوفة. وقال فيه النسائي : " متروك الحديث " (٦).

وقال أبو حاتم : " ليس بالقوي وليس أرى حديثه في أيدي الناس فيعتبر بحديثه. أمسك الناس عن رواية حديثه " (٧).

(١) - التاريخ، نص ١٣٣٨ (٦١١/٢)

(٢) - المصدر نفسه، نص ١٧٦٤

(٣) - حاولت تخريجه ولم أعثر عليه

(٤) - التاريخ، نص ٢٩٧٨ (٦١١/٢)

(٥) - التاريخ الكبير، ت ٢٣٨٦ (١١٢/٨) والضعفاء الصغير، ت ٣٧٩ ص ٣٩٢

(٦) - الضعفاء والمتروكون، ت ٥٩١ ص ٢٧.

(٧) - الجرح والتعديل، ت ٢٢١٣ (٤٨٤/٨)

وقال أبو زرعة : " كان قاضي الكوفة وأرجو أن لا يكون به بأس " (١).

وذكر ابن عدي في ترجمته عبارة ابن معين من التاريخ وعبارة النسائي وذكر له حديثين منكرين ثم قال : " له غيرهما من الحديث وليس بالكثير ويكتب حديثه " (٢). وعلى غير عادته، لم ينقل ابن عدي عبارة البخاري في نوح بن دراج. وحكى ابن حجر في التهذيب (٣) عن الساجي قال في نوح بن دراج : " كان صاحب رأي ليس هو عندهم بشيء ". وعن ابن المديني قال : " نوح بن دراج وأسد بن عمرو وعلي بن غراب طبقة لم يكونوا في الحديث بذاك ". وعن أبي داود قال " كذاب يضع الحديث ". وعن العجلي قال : " ضعيف " وعن الجوزجاني قال : " زائف ". وعن يعقوب ابن سفيان : " لا يكتب حديثه " وعن الحاكم : " حدث عن الثقات بالموضوعات ". وعن أبي نعيم قال : " حدث عن الثقات بالمناكير لا شيء ".

وقال الذهبي : " نوح بن دراج الكوفي قاضي الكوفة ثم قاضي بغداد بالجانب الشرقي تفقه بأبي حنيفة " (٤). فمن هذه الأقوال يتضح أن نوح بن دراج من طبقة أسد بن عمرو، وأنهما صحبا أبا حنيفة، وهذا ما دعا ابن معين إلى التفضيل بينهما وترجيح أسد على نوح وليس في هذا توثيقا مطلقا لأسد . فابن معين لم يترجم لأسد بن عمرو أبو المنذر البجلي ولكن يعرف أنه ضعيف وصاحب رأي ولذا قارنه براو من جنسه هو نوح بن دراج. وعليه فإن الرواة الذين أطلق فيهم البخاري عبارات اللين لم يوثقهم أحد من الأئمة وإن صرح بعضهم بكتابة حديثهم.

(١) - المصدر السابق

(٢) - الكامل، (٢٥٠٩/٧)

(٣) - ت ٨٧٣، (٤٣٠/١٠)

(٤) - ميزان الاعتدال، ت ٩١٣٣ (٢٧٦/٤)

المبحث الثالث : جرم الراوي بلفظ " ليس بالقوي " و " ليس بذاك القوي " و " ليس عندهم بالقوي " و " ليس بذاك " ..

من ألفاظ الجرح التي استعملها البخاري قوله في الراوي : " ليس بالقوي " ، أو " ليس عندهم بالقوي " ، أو " ليس بذاك القوي " ، أو " ليس بذاك القوي " ، أو " ليس بذاك " . واللفظ بمختلف صيغه يفيد ضعف من قيل فيه ولينه . فمعكس القوة الضعف والرجل القوي يقابله الضعيف وإن كان الضعف مراتب متفاوتة .

- وقد بلغ عدد الذين قال فيهم البخاري " ليس بالقوي " ثلاث تراجم هم : عمر بن حفص أبو حفص العبدي وقطبة بن العلاء بن المنهال الكوفي ولم يخرج حديثهما أحد من أصحاب الكتب الستة . ومحمد بن جابر اليمامي السحيمي وقد أخرج له أبو داود وابن ماجه .

- وعدد الذين أورد فيهم لفظ " ليس بذاك القوي " ترجمتان هما : قزعة بن سويد بن حجير الباهلي ، أخرج له الترمذي وابن ماجه ، وصلة بن سليمان العطار ولم يخرج حديثه أي من أصحاب الكتب الستة .

- وعدد الذين جاء فيهم لفظ " ليس عندهم بالقوي " تسع تراجم ، أربع منهم لم يخرج لهم أحد من أصحاب الكتب الستة وهم : عبد العزيز بن الحسين بن الزحمان أبو سهل ، وعبد الغفار أبو مريم الكوفي الأنصاري ، وعبد الملك بن الحسين أبو مالك النخعي ، وعمرو بن ثابت بن هرمز . والآخرون أخرج لهم بعض أصحاب السنن وهم : سليمان بن يسير أبو الصباح الكوفي ، ومجر بن كنيذ أبو الفضل السقاء الباهلي ، أخرج لهما ابن ماجه . وسعد ابن طريف الإسكافي الكوفي ، روى له الترمذي وابن ماجه . وحسام بن مصك أبو سهل البصري ، أخرج له الأربعة . وعلي ابن عاصم أبو الحسين الواسطي روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

- وعدد الذين أورد فيهم لفظ " ليس بذاك " خمس تراجم هم :

ميمون أبو حمزة القصاب الأعور ، أخرج له الترمذي وابن ماجه .

هارون بن هارون ، أخرج له ابن ماجه .

نوح بن دراج أخرج له ابن ماجه في التفسير .

زكريا بن منظور بن ثعلبة ، وعثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني ، لم يخرج حديثهما أحد من أصحاب الكتب الستة .

وأطلق البخاري عبارة : " إسناده ليس بقوي " في ترجمتين اثنتين لصحابين جليلين صرح بصحبتهما فقال : " أهيان ابن أوس الأسلمي له صحبة. يعد في الكوفيين. قال لي خالد بن يزيد حدثنا إسرائيل عن مجزأة بن زاهر عن ابن أوس وكان من أصحاب الشجرة ... " (١).

وقال في الترجمة الأخرى : " ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري له صحبة. قال لي الأويسي عن عبد العزيز بن محمد عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ، نِعَمَ الرَّجُلُ عُمَرُ، نِعَمَ الرَّجُلُ أَبُو عُبَيْدَةَ، نِعَمَ الرَّجُلُ أَسِيدُ بْنُ خُضَيْرٍ، نِعَمَ الرَّجُلُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، نِعَمَ الرَّجُلُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، نِعَمَ الرَّجُلُ مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ » (٢) ... " (٣).

وذكر في ترجمة كل منهما حديثا قال عقبه " إسناده ليس بقوي " وبدهي أن لا يكون مراده بهذه العبارة شخص الصحابي وإنما إسناده الحديث إلى هذا الصحابي هو الذي ليس بقوي. وفيما يأتي نماذج تمثيلية لما تقدم :

أ- " ليس بقوي " :

١- قال البخاري : " عمر بن حفص أبو حفص العبدي وليس بقوي يقال مات بعد المائتين " (٤).

وقال فيه ابن معين : " ليس بشيء " (٥).

وقال أبو حاتم (٦) : " ضعيف الحديث ليس بقوي هو على يدي عدل " (٧).

وقال النسائي : " ليس بثقة " (٨).

وأدخله العقيلي كتاب الضعفاء الكبير وحكى عن أحمد بن حنبل أنه قال : " تركنا حديثه وحرقناه " (٩).

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٦٣٣ (٤٤/٢)

(٢)- أخرجه أحمد في مسنده (٤١٩/٢) والحاكم في المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، (٢٣٣/٣، ٢٦٨)، والترمذي في أبواب

المناقب، باب : مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبي عبيدة بن الجراح ﷺ (٢٠٥/١٣) والبخاري في الأدب المفرد، باب : من أتى على صاحبه، ح ٣٣٧ كلهم من طريق عبد العزيز بن محمد بن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا. قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وقال الترمذي : " هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث سهيل " .

(٣)- التاريخ الكبير، ت ٢٠٨١ (١٦٧/٢)

(٤)- التاريخ الكبير، ت ١٩٩٣ (١٥٠/٦)

(٥)- التاريخ، نص ١٣٣٣ (٤٢٦/٢)

(٦)- الجرح والتعديل، ت ٥٤٢ (١٠٣/٦)

(٧)- ذكر السخاوي في فتح المغيبي (٣٧٦/١) أن العبارة كناية عن "الهالك" ولها مدلولها التاريخي الذي جعلها من ألفاظ التجريح الشديد. فالعدل هو من ولد جزء بن سعد العشيرة بن مالك. وكان العدل ولي شرط تبع فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه فمن ذلك قال الناس: وضع على يدي عدل ومعناه هلك. قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: ثم قيل ذلك-على يدي عدل- لكل شيء قد ينس منه

(٨)- الضعفاء والمتروكون، ت ٤٦١ ص ١٧٩

(٩)- ت ١١٤٢ (١٥٥/٣)

وقال ابن حبان : " كان ممن يشتري الكتب ويحدث بها من غير سماع ويجب فيما يسأل وإن لم يكن مما يحدث به " (١).

وهكذا اجتمعت آراء الأئمة وأقوالهم على ضعف عمر بن حفص وسوء حاله وهلاك أمره.

٢- وقال البخاري : " قُطِبَةُ بن العلاء بن المنهال الكوفي عن أبيه وليس بالقوي " (٢).

وفي الضعفاء الصغير قال : " ليس بالقوي وفيه نظر ولا يصح حديثه " (٣).

قال العقيلي : " لا يتابع على حديثه " (٤).

وقال ابن حبان : " كان ممن يخطئ كثيرا وأتى بالأشياء التي لا تشبه حديث الثقات عن الأثبات فعدل به عن مسلك العدوى عند الاحتجاج " (٥).

وقال النسائي : " ضعيف " (٦).

أما أبو حاتم فقد كتب عن قطبة بن العلاء وروى عنه. قال ابنه عبد الرحمن في ترجمته في الجرح والتعديل : " وسمع منه أبي وروى عنه. سألت أبي عنه فقال : كتبنا عنه ما بلغنا الأخير. قلت له إن البخاري أدخله في كتاب الضعفاء. قال : ذلك مما تفرد به. قلت : ما حاله ؟ قال : شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به " (٧).

وقال ابن عدي بعد ما نقل كلام البخاري في قطبة : " وهذا الذي ذكره البخاري أن قطبة بن العلاء عن أبيه إنما هو حديث يرويه عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ : « مَنِ التَّمَسَّ مُحَمَّدَ النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ عَادَ حَامِدُهُ لَهُ مِنَ النَّاسِ دَائِمًا » (٨). وإنما البخاري أشار إلى هذا وأنكرها عليه ولقطبة عن الثوري وعن غيره أحاديث مقاربة وأرجو أنه لا بأس به " (٩). فخصص ابن عدي كلام البخاري في قطبة بحديث واحد وجعل رواياته فيما سواه لا بأس بها. لكن عبارة البخاري في التاريخ الصغير تفيد غير ما أوله ابن عدي إذ جمع البخاري في قطبة ثلاثة ألفاظ هي من أقوى ألفاظ الجرح فقال : " ليس بالقوي وفيه نظر ولا يصح حديثه ". مما يدل على تأكيد الجرح فيه ولزوم وصف الضعف له. وقد فهم ابن أبي حاتم هذا المعنى من عبارة البخاري ولهذا قال لأبيه : " إن البخاري قد أدخله في كتاب الضعفاء ". فقال أبو حاتم : " ذلك مما تفرد به ". أي أن البخاري تفرد بتضعيف قطبة ضعفا بلغ به حد الترك. أما أبو حاتم فصرح بعدم احتجازه بقطبة ولكنه كتب حديثه.

(١)- المجروحون (٨٤/٢)

(٢)- التاريخ الكبير، ت ٨٥١ (١٩١/٧)

(٣)- ت ٣٠٤ ص ٤٧٧

(٤)- الضعفاء الكبير، ت ١٥٤٦ (٤٨٦/٣)

(٥)- المجروحون، (٢٢٠/٢)

(٦)- الضعفاء والمتركون، ت ٥٠١ ص ١٩٤

(٧)- الجرح والتعديل، ت ٧٩٢ (١٤٢/٧)

(٨)- الحديث وقفت عليه عند ابن عدي فقط وكل مصادر التخریج تعزوه إلى ابن عدي فقط.

(٩)- الكامل في الضعفاء، (٢٠٧٦/٦)

٣- قال البخاري في ترجمة صِلَّة بن سليمان : " ليس بذاك القوي " (١).

وقال ابن معين : " كان كذابا " (٢).

وقال أبو حاتم : " متروك الحديث . أحاديثه عن أشعث منكرة " (٣).

وكذلك قال النسائي : " متروك الحديث " (٤).

وقال ابن حبان : " يروي عن الثقات المقلوبات وعن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات " (٥).

وقال ابن عدي : " عامة ما يرويه لا يتابعه الناس عليه " (٦).

أما الدارقطني فقد رأى غير رأي أبي حاتم في أحاديث صلة عن أشعث فقال : " يترك حديثه عن ابن جريج وشعبة

ويعتبر بحديثه عن أشعث بن عبد الملك الحمراي (٧) " (٨).

فالجميع متفقون على ضعفه وتركه وعدم الاحتجاج به . واختلف أبو حاتم والدارقطني في أحاديثه عن أشعث حيث

اعتبرها أبو حاتم منكرة في حين ذهب الدارقطني إلى أنهاصالحة للاعتبار.

٤- وكذلك قال البخاري في قَزَعَة بن سويد بن حجر الباهلي : " ليس بذاك القوي " (٩).

وقال يحيى ابن معين فيه مرة : " ثقة " (١٠) وقال أخرى : " ضعيف " (١١).

وقال أبو حاتم : " ليس بذاك القوي محله الصدق وليس بالمتين يكتب حديثه ولا يحتج به " (١٢).

وقال النسائي : " ضعيف " (١٣).

(١)- التاريخ الكبير، ت ٢٩٨٨ (٣٢٢/٤)، والضعفاء الصغير، ت ١٧٥ ص ٤٤٨

(٢)- التاريخ، نص ٤٩٠٧ (٧١/٢)

(٣)- الجرح والتعديل، ت ١٩٦٦ (٤٤٧/٤)

(٤)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣٠٤ ص ١٣٢

(٥)- المجروحون، (٣٧٢/١)

(٦)- الكامل في الضعفاء، (١٤٠٦/٤)

(٧)- هو أشعث بن عبد الملك الحمراي أبو هانئ البصري. قال يحيى القطان: هو عندي ثقة مأمون وقال البخاري : كان يحيى بن سعيد ويشر بن المفضل يثبتون الأشعث الحمراي (ت ١٤٦هـ) روى له البخاري في التعاليق والأربعة. [التهذيب (٣١٢/١)، التاريخ الكبير (٤٥/١)].

(٨)- الضعفاء والمتروكون، ت ٢٩٤ ص ٣٢٨

(٩)- التاريخ الكبير، ت ٨٥٤ (١٩٢/٧) والضعفاء الصغير، ت ٣٠٥ ص ٤٧٧

(١٠)- تاريخ الدارمي، ت ٧٠٢ ص ١٩٢

(١١)- التاريخ، نص ٣٤٨٤ (٤٨٨/٢)

(١٢)- الجرح والتعديل، ت ٧٨٢ (١٣٩/٧)

(١٣)- الضعفاء والمتروكون، ت ٥٠٠ ص ١٩٤

وقال الدارقطني : " يغلب عليه الوهم " (١).

وقال ابن حبان : " كان كثير الخطأ فاحش الوهم فلما كثر ذلك في روايته سقط الاحتجاج بأخباره " (٢).

وذكر له ابن عدي حديثين في الترجمة ثم قال : " له أحاديث غير ما ذكرت، أحاديث مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به " (٣).

ويظهر من عبارات الأئمة وأقوالهم حال قزعة بن سويد من الضعف واللين وإن كتب بعضهم حديثه واعتبر به.

"ليس عندهم بقوي"

٥- قال البخاري : " بحر بن كنيز أبو الفضل السقاء الباهلي : ليس عندهم بقوي " (٤).

وقال يحيى بن معين : " لا يكتب حديثه " (٥) وقال مرة : " ليس بشيء " (٦).

وقال أبو حاتم : " ضعيف " (٧).

وقال النسائي : " متروك الحديث " (٨).

وقال الدارقطني : " متروك " (٩).

وقال ابن حبان : " كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى استحق الترك " (١٠).

وذكر ابن حجر جملة من أقوال العلماء فيه تفيد كلها ضعفه وربما تركه (١١)

٦- وقال البخاري : " حسام بن المصك أبو سهل البصري ليس بالقوي عندهم " (١٢).

وأعاد العبارة في الضعفاء الصغير (١٣).

وفي التاريخ الصغير قال : " يخالف في حديثه " (١٤).

قال ابن معين : " ليس حديثه بشيء " (١٥).

(١)- الضعفاء والمتروكون، ت ٤٤٣ ص ٣٥٨

(٢)- المجروحون، (٢١٦/٢)

(٣)- الكامل في الضعفاء، (١٠٧٣/٦)

(٤)- التاريخ الكبير، ت ١٩٢٧ (١٢٨/٢)

(٥) و(٦)- ذكره ابن حجر في التهذيب، ت ٧٧٣ (٣٦٦/١)

(٧)- الجرح والتعديل، ت ١٦٥٥ (٤١٨/٢)

(٨)- الضعفاء والمتروكون، ت ٨٢ ص ٦٥

(٩)- الضعفاء والمتروكون، ت ١٣٠ ص ٢٩٠

(١٠)- المجروحون، (١٩٢/١-١٩٤)

(١١)- التهذيب، ت ٧٧٣ (٣٦٦/١)

(١٢)- التاريخ الكبير، ت ٤٥٧ (١٣٥/٣)

(١٣)- ت ١٠٠ ص ٤٢٧

(١٤)- (١٧٩/٢)

(١٥)- التاريخ، نص ٣٢١٢ (١٠٧/٢)

- وقال أبو حاتم : " ليس بقوي يكتب حديثه " (١).
وقال أبو زرعة : " واهي الحديث . منكر الحديث " (٢).
وقال أحمد بن حنبل : " مطروح الحديث " (٣).
وقال النسائي : " ضعيف " (٤).
وقال ابن حبان : " كان كثير الخطأ فاحش الوهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به " (٥).
وقال ابن عدي : " عامة حديثه افرادات وغرائب وهو مع ضعفه حسن الحديث وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق " (٦).
وهكذا ترك أغلب الأئمة حديث حسام بن مصك و قالوا بضعفه وعدم الاحتجاج به.

د - " ليس بذلك "

- ٧- قال البخاري : " زكريا بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك أبو يحيى القرظي المدني، ليس بذلك " (٧).
وفي التاريخ الصغير قال : " منكر الحديث سمعت الحميدي يتكلم فيه " (٨).
وروى العقيلي عن البخاري قال في زكريا بن منظور : " ليس هو عندهم بالقوي منكر الحديث " (٩).
وقال أبو حاتم : " ليس بالقوي ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه " (١٠).
وقال أبو زرعة : " ليس بقوي " (١١).
وقال ابن حبان : " منكر الحديث جدا " (١٢).
وقال يحيى في رواية الدارمي عنه : " ليس به بأس " (١٣).

(١) - الجرح والتعديل، ت ١٤١٩ (٣/٣١٧)

(٢) - المصدر نفسه

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - الضعفاء والمتركون، ت ١٤٤ ص ٨٤

(٥) - المجروحون، (١/٢٧٢)

(٦) - الكامل، (٢/٨٣٨-٨٤٢)

(٧) - التاريخ الكبير، ت ١٤٠٨ (٣/٤٢٤)

(٨) - (٢/٢٣٢)

(٩) - الضعفاء الكبير، ت ٥٣٦ (٢/٨٤)

(١٠) - الجرح والتعديل، ت ٢٧٠١ (٣/٥٩٧)

(١١) - المصدر نفسه

(١٢) - المجروحون، (١/٣١٠)

(١٣) - ت ٣٤٠ ص ١١٣

وفي رواية الدوري : " ليس بشيء " (١).
 قال الدوري : " فراجعت فيه مرارا فزعم أنه ليس بشيء . قال وكان طفيليا " (٢).
 وقال مرة في رواية الدوري كذلك : " ليس بثقة " (٣).
 وقال الدوري : " سئل يحيى عن زكريا بن منظور فقال ليس به بأس . فقلت : قد سألتك عنه مرة فلم أرك عنه جيد الرأي . فقال ليس به بأس وإنما كان فيه شيء . زعموا أنه كان طفيليا " (٤).
 فأقول يحيى بن معين في زكريا بن منظور اختلفت بين تضعيف وتوثيق .
 وحكى الذهبي عن الدارقطني أنه قال فيه متروك (٥).
 فأقول الأئمة وآرائهم متحدة على ضعف زكريا بن منظور ونكارتة وإن صرح بعضهم بكتابة حديثه .

٨- وكذلك قال البخاري في ترجمة ميمون أبو حمزة القصاب الأعور التمار الكوفي : " ليس بذاك " (٦).

وفي التاريخ الصغير قال : " ليس بالقوي " (٧).
 وقال فيه النسائي : " ليس بثقة " (٨).
 وأدخله الدارقطني كتابه " الضعفاء والمتروكون " (٩).
 قال أبو حاتم : " ليس بقوي يكتب حديثه " (١٠).
 وقال أحمد بن حنبل : " ضعيف الحديث " (١١) وقال مرة : " متروك الحديث " (١٢).
 وقال ابن معين : " ليس بشيء لا يكتب حديثه " (١٣).
 وروى ابن عدي عن البخاري قال : ليس بالقوي عندهم " (١٤).

-
- (١)- التاريخ، نص ٦٨٣ (١٧٤/٢)
 (٢)- المصدر نفسه
 (٣)- المصدر نفسه، نص ٧٨٦
 (٤)- المصدر نفسه، نص ١٠١١
 (٥)- ميزان الاعتدال، ت ٢٨٨٦ (٧٤/٢)
 (٦)- التاريخ الكبير، ت ١٤٧٧ (٣٤٣/٧)، والضعفاء الصغير، ت ٣٥٢ ص ٤٨٧
 (٧)- (٢٠/٢)
 (٨)- الضعفاء والمتروكون، ت ٥٨١ ص ٢٢٢
 (٩)- ت ٥٢٨ ص ٣٧٦
 (١٠)- الجرح والتعديل، ت ١٠٦١ (٢٣٥/٨)
 (١١)- المصدر نفسه
 (١٢)- ذكره ابن عدي في الكامل في ترجمة ميمون أبو حمزة (٢٤٠٧/٦)
 (١٣)- ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل من رواية ابن أبي خيثمة عن ابن معين، ت ١٠٦١ (٢٣٥/٨)
 (١٤)- الكامل، (٢٤٠٧/٦).

وقال ابن حبان : " فاحش الخطا كثير الوهم يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات " (١).
وحكى ابن حجر (٢) عن البخاري قال مرة : " ضعيف ذاهب الحديث " ومرة قال : " ليس بالقوي عندهم "
وعن الترمذي قال : " تكلم فيه من قبل حفظه " وعن الحاكم أبو أحمد قال : " حديثه ليس بالقائم " وعن يعقوب بن
سفيان قال : " ليس بمتروك الحديث ولا هو بحجة ".
وقد روى له الترمذي وابن ماجه.
وهكذا فإن الإمام البخاري رحمه الله يصف من قال فيه " ليس بذاك " بـ " ضعيف " و " ليس بالقوي " مما يعني ترادف
هذه الألفاظ عنده واتحاد معناها أو تقاربه.
فقول البخاري في الراوي " ليس بقوي " أو " ليس بذاك القوي " أو " ليس عندهم بقوي " أو " ليس بذاك " هو
يرادف قوله فيه " ضعيف " أو " لين " وقد تعامل مع جميع الأصناف التي أطلق فيها أحد هذه الألفاظ تعاملًا واحدًا
بعدم تخريج أحاديثهم في أي من كتبه. ونلاحظ تعفف عبارته رحمه الله بالنسبة لعبارات باقي النقاد في نفس الرواة
حيث تورع عن إطلاق ألفاظ جرح قوية فيهم واكتفى بالقول " ليس بقوي "، ليس عندهم بقوي "، " ليس بذاك " في حين
جاءت ألفاظ بعض الأئمة فيهم قوية.

(١) - المجروحون، (٥/٣)
(٢) - التهذيب، ت ٧١١ (٣٥٣/١٠)

وقال ابن حبان : " فاحش الخطأ كثير الوهم يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات " (١).
وحكى ابن حجر (٢) عن البخاري قال مرة : " ضعيف ذاهب الحديث " ومرة قال : " ليس بالقوي عندهم ".
وعن الترمذي قال : " تكلم فيه من قبل حفظه " وعن الحاكم أبو أحمد قال : " حديثه ليس بالقائم " وعن يعقوب بن
سفيان قال : " ليس بمتروك الحديث ولا هو بحجة ".
وقد روى له الترمذي وابن ماجه.
وهكذا فإن الإمام البخاري رحمه الله يصف من قال فيه " ليس بذاك " بـ " ضعيف " و " ليس بالقوي " مما يعني ترادف
هذه الألفاظ عنده واتحاد معناها أو تقاربه.
فقول البخاري في الراوي " ليس بقوي " أو " ليس بذاك القوي " أو " ليس عندهم بقوي " أو " ليس بذاك " هو
يرادف قوله فيه " ضعيف " أو " لين " وقد تعامل مع جميع الأصناف التي أطلق فيها أحد هذه الألفاظ تعاملًا واحدًا
بعدم تخريج أحاديثهم في أي من كتبه. ونلاحظ تعفف عبارته رحمه الله بالنسبة لعبارات باقي النقاد في نفس الرواة
حيث تورع عن إطلاق ألفاظ جرح قوية فيهم واكتفى بالقول " ليس بقوي "، " ليس عندهم بقوي "، " ليس بذاك " في حين
جاءت ألفاظ بعض الأئمة فيهم قوية.

(١) - المجروحون، (٥/٣)
(٢) - التهذيب، ت ٧١١ (٣٥٣/١٠)

المبحث الرابع: قوله "يعرف وينكر" أو "تعرف وتنكر" أو "يعرف منه وينكر" أو "يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح" ..

أطلق الإمام البخاري رحمه الله في تراجم بعض الرواة، لم يتعد عددهم خمسة، عبارة: "تعرف وتنكر" أو "يعرف وينكر" أو "يعرف منه وينكر" أو يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح" ومراده من ذلك أنك لو اطلعت على حديث أحدهم وسيرته لعرفت بعضا منه وأنكرت البعض الآخر. ذلك أنه يوافق الثقات حينما يخالفهم وينفرد عنهم بما لا يتبعونه عليه حينما آخر. واستعمال العبارتين كليهما: "تعرف وتنكر" أو "يعرف وينكر" جائز ويؤدي نفس المعنى. فأنت تعرف بعض حديثه وتنكر بعضه أو إن بعض حديثه يعرف وبعضه ينكر. وقد ورد هذا اللفظ على لسان النبي ﷺ في جوابه على سؤال حذيفة بن اليمان: «... وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرُّ مِنْ خَيْرٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدًى تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتَنْكِرُ» (١).

ومضى البخاري رحمه الله على منوال واحد عند إيراده هذا اللفظ حيث يبدأ بذكر اسم صاحب الترجمة ونسبه، ثم يسمى بعض من روى عنهم ورروا عنه - فلم يزد في الغالب على اسم واحد - ثم يورد إحدى صيغ اللفظ كقوله: "تعرف وتنكر" أو "يعرف وينكر" أو "يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح" ...

ولم يخرج البخاري حديث أحد ممن أورد فيهم هذا اللفظ إلا عبد الله بن نافع الصائغ [ت ٦٨٧ (٥/٢١٣)] قال في ترجمته "يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح". وأخرج له في الأدب المفرد وكذا أخرج له مسلم والأربعة. وأخرج أبو داود وحده لعبد الله بن فروخ وقد قال فيه البخاري "يعرف منه وينكر" [ت ٥٣٧ (٥/١٦٩)]. كما أخرج ابن ماجه وحده لعبد الملك بن قدامة وقد قال فيه البخاري "يعرف وينكر" [ت ١٣٩٢ (٥/٤٢٨)]. ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة لعمر بن زياد الذي أورد له البخاري حديثين في الترجمة وقال: "يعرف منه وينكر" [ت ٢٠١٢ (٦/١٥٦)]. وكذا بشر بن عمارة وقد قال في ترجمته "تعرف وتنكر" [ت ١٧٥٩ (٢/٨٠)] دون أن يورد له فيها حديثا.

ولما كان المراد من اللفظ - بمختلف صيغه - : "تعرف وتنكر"، "يعرف وينكر" ... أن في حديث الراوي ما يعرف ووافق فيه الثقات، وفيه ما ينكر ويخالفهم فيه، فإن حديثه يحتاج إلى عرض دائم على حديثهم واعتبار بمروياتهم حتى يتميز ما وافقهم فيه مما خالفهم فيه ويكون بذلك ما عرف من حديثه صالحا للكتابة وما أنكروا منه مطروحا.

(١) - الحديث طويل، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب: كيف الأمر إذا لم تكن الجماعة، (٣٨/١٣)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، (٢٣٧/٦).

الباب الثاني - القسم الثاني - : النصل الثاني

ولهذا فإن الرواة الذين جرحهم البخاري بهذا اللفظ جاءت أقوال الأئمة فيهم متفاوتة بين التضعيف والتروك والتوثيق وهذا حسب وقوف كل إمام على نسبة المنكرات في حديث الراوي كما يظهر من خلال تتبع التراجم الخمس فيما يلي :

١- قال البخاري في ترجمة بشر بن عمار : "تعرف وتنكر" (١).

وقال فيه ابن معين : "ضعيف الحديث" (٢).

وقال أبو حاتم : "ليس بالقوي في الحديث" (٣).

وقال النسائي : "ضعيف" (٤).

وقال الدارقطني : "متروك" (٥).

وقال ابن عدي بعد أن ساق له ثلاثة أحاديث في ترجمته في الكامل : "ولبشر بن عمار أحاديث غير ما ذكرت" (٦).

وقال ابن حبان : "كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد ولم يكن يعلم الحديث ولا صناعته" (٧).

وأدخله العقيلي كتاب "الضعفاء الكبير" (٨).

وقال الذهبي : "ضعفه النسائي ومشاه غيره". وقال ابن عدي: حديث بشر عندي إلى الاستقامة أقرب [(٩)] (١٠).

وكذلك حكى ابن حجر (١١) عن ابن عدي قال : [لم أر في أحاديثه حديثا منكرا وهو عندي حديثه إلى الاستقامة

أقرب] (١٢). وقد أخرج له النسائي في خصائص علي.

فأقوال الأئمة مجمعة على تضعيف بشر بن عمار ولم يقو أمره أحد إلا ما نقل عن ابن عدي : "هو عندي إلى

الاستقامة أقرب" الذي لم يرد في الكامل ولا أدري من أين نقله عنه الذهبي وابن حجر وقبلهما المزي. أما الدارقطني

فقد ذهب إلى تركه.

(١) - التاريخ الكبير، ت ١٧٥٩ (٨٠/٢) والضعفاء الصغير، ت ٤٠ ص ٤١٣

(٢) - سؤالات ابن الجنب، ت ١٩ ص ٢٧٦

(٣) - الجرح والتعديل، ت ١٣٨٦ (٣٦٢/٢)

(٤) - الضعفاء والمتروكون، ت ٧٧ ص ٦٤

(٥) - الضعفاء والمتروكون، ت ١٢٧ ص ٢٩٠

(٦) - (٤٤٢/٢)

(٧) - المجروحون، (١٨٨/١)

(٨) - ت ١٧٠ (١٤٠/١)

(٩) - لم أجد هذه العبارة في الكامل وإنما عبارة الكامل هي كما ذكرتها أنفا. فلا أدري من أين أخذ الذهبي هذه العبارة.

(١٠) - ميزان الاعتدال، ت ١٢٠٩ (٣٢١/١).

(١١) - التهذيب، ت ٨٣٦ (٣٩٨/١)

(١٢) - لا توجد في ترجمة بشر في الكامل. قد يكون ابن عدي قالها في غير كتابه الكامل، أو قد تكون هناك اختلافات في نسخ

كتاب الكامل.

لأن أبا عبد الرحيم قد روى عن عبد الوهاب عنه. وأبو عبد الرحيم اسمه خالد بن أبي يزيد حراني (١) ثقة. وهذا من رواية الكبار عن الصغار " (٢).

ولكن الذهبي وهّم ابن عدي وقال : " إنما ترجم لعبد الملك بن نافع مولى ابن عمر وجعله الصائغ وليس هو لأن الصائغ ولد بعد موت عبد الوهاب بن بخت الذي قال ابن عدي إنه يروي عنه " . (٣)

وذكر ابن حبان عبد الله بن نافع في كتاب الثقات (٤) وقال فيه : " كان صحيح الكتاب وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ " .

وهكذا اتفق النقاد على أن ما يرويه عبد الله بن نافع من كتابه هو صحيح، ولا يعاب عليه إلا حديثه من حفظه لأن فيه أوهام. ولقد كان الإمام البخاري رحمه الله منصفاً في وصفه والحكم عليه إذ لم يتركه جملة ولم يصفه بما ليس فيه من ضعف أو وهن كما لم يسكت عما علم من خلال سيره مروياته بأنه سيئ الحفظ فيتقى حديثه الذي حدثه من حفظه دون حديثه من كتابه لأنه أصح ولهذا لم يقل فيه " يعرف وينكر " وإنما بين سبب النكارة وموضعها وهو الحفظ السيئ فقال : " يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح " . وكم كانت عبارته دقيقة ومنصفة.

٣- قال البخاري : عمر بن زياد عن الأسود بن قيس سمع منه مالك بن إسماعيل. يعد في الكوفيين. قاله أبو نعيم. حدثنا عمر بن زياد أبو حفص الهلالي عن عبد الملك بن عمير عن عمرو بن حريث عن سعيد ابن زياد قال عمر رضي الله عنه : « **لَأَنَّ يَمْتَلِيَّ قِيحًا خَيْرٌ مِنَّ أَنْ يَمْتَلِيَ شِعْرًا** » (٥). وعن عبد الملك عن عمرو عن سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « **الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ** » (٦) يعرف منه وينكر " (٧).

-
- (١) - هو خالد بن يزيد ويقال ابن أبي يزيد - وهو المشهور - ابن سماك بن رستم. أبو عبد الرحيم الحراني. قال أحمد وأبو حاتم : لا بأس به وقال ابن معين : ثقة وذكره ابن حبان في الثقات (ت ١٤٤هـ). أخرج له الشيخان وأبو داود والنسائي. [التهذيب (١١١/٣)]
- (٢) - الكامل، (٤/١٥٥٥)
- (٣) - الميزان، ت ٤٦٤٧ (٢/٥١٣)
- (٤) - (٨/٣٤٨)
- (٥) - أخرج الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجة كلهم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً. وأنفرد البخاري بطريق عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم عن ابن عمر. واشترك مسلم والترمذي وابن ماجة في إيراد من طريق شعبة عن قتادة عن يونس بن جبيرة عن محمد بن سعد بن أبي الوقااص عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- البخاري في كتاب الأدب، باب : ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر (١٠/٩٢) ومسلم في كتاب الشعر (٨/١٣) وأبو داود في كتاب الأدب، باب : ما جاء في الشعر (٤/٣٠٢) والترمذي في كتاب الأدب ، باب : ما جاء لأن يمتلئ جوف أحدكم ... (٥/٢٩١) وابن ماجة في كتاب الأدب، باب : ما يكره من الشعر (٢/١٢٣٦).
- (٦) - أخرج ابن ماجة في كتاب الطب، باب : الكماء والعجوة، عن الأعمش عن جعفر بن إياس يرويه مرة عن شهر بن حوشب عن جابر وأبي سعيد الخدري ومرة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً (٢/١١٤٢).
- (٧) - التاريخ الكبير، ت ٢٠١٢ (٦/١٥٦)

وقال فيه أبو زرعة : " ليس به بأس " (١).

وقال ابن عدي : " لا بأس به وبرواياته " (٢).

وأدخله العقيلي في كتاب " الضعفاء الكبير " (٣).

والذهبي في ميزان الاعتدال (٤).

وقد أنكر ابن عدي والعقيلي والذهبي على عمر بن زياد أحاديث دون أن يشير أحد منهم إلى الحديثين اللذين انفرد البخاري بإيرادهما في ترجمة عمر. وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن حديث « لَأَنَّ يَمْتَلِيَّ قَيْحًا خَيْرٌ مِّنْ أَنْ يَمْتَلِيَ شِعْرًا » من رواية خلاد بن يحيى عن الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن عمرو بن حريث عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ فقالوا : " هذا خطأ وهم فيه خلاد إنما هو عن عمر قوله " (٥).

٤- وقال البخاري : " عبد الله بن فروخ. يقال خراساني وقع بالمغرب. سمع ابن جريح. سمع منه ابن أبي

مريم. يعرف منه وينكر " (٦).

وترجم ابن أبي حاتم لعبد الله بن فروخ فلم ينقل فيه أي كلام للأئمة. (٧)

وذكر ابن عدي في ترجمته ثمانية أحاديث من روايته ثم قال : " ومقدار ما ذكرت من الحديث لعبد الله بن فروخ غير محفوظة وله غير هذا من الحديث " (٨).

وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير فأورد فيه قول البخاري وحديثا من مروياته وقال عقبه : " لا يتابع عليه وقد روي في هذا من غير هذا الوجه أحاديث ثابتة " (٩).

وحكى ابن حجر (١٠) أن الذهلي قال فيه : " ثقة ". وأن أبا داود أخرج له.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال : " ربما يخالف " (١١).

فبعض الأئمة ذهب إلى الاهتمام بذكر ما أنكر على عبد الله بن فروخ كابن عدي والعقيلي وقد ترجموا له في الضعفاء في حين أدخله ابن حبان في الثقات وأشار إلى أنه يخالف في رواياته، ووثقه الذهلي.

(١) - الجرح والتعديل، ت ٥٧٩ (١٠٩/٦)

(٢) - الكامل، (١٧٠٨/٥)

(٣) - ت ١١٥٠ (١٦١/٣)

(٤) - ت ٦١١٢ (١٩٨/٣)

(٥) - العلل، س ٢١٩٤ (٢٣٥/٢)

(٦) - التاريخ الكبير، ت ٥٣٧ (١٦٩/٥)

(٧) - الجرح والتعديل، ت ٦٣٩ (١٣٧/٥)

(٨) - الكامل، (١٥١٥/٤)

(٩) - ت ٨٦٠ (٢٨٩/٢)

(١٠) - تهذيب التهذيب، ت ٦١٢ (٣١١/٥)

(١١) - (٣٣٥/٨)

- ٥- وقال البخاري : " عبد الملك بن قدامة من ولد قدامة بن مطعون الجمحي القرشي المدني عن عبد الله ابن دينار. سمع منه ابن أبي أويس. يعرف وينكر " (١).
- وقال فيه أبو حاتم : " ليس بالقوي ضعيف الحديث يحدث بالمنكر عن الثقات " (٢).
- وقال ابن معين : " صالح " (٣) وقال مرة : " ثقة " (٤).
- وقال النسائي : " ليس بالقوي " (٥).
- وقال ابن عدي : " لعبد الملك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أشياء ليست بالمحفوظة كما قال البخاري " (٦).
- وقال العقيلي : " له غير حديث عن عبد الله بن دينار مناكير " (٧).
- وقال ابن حبان : " كان صدوقاً في الرواية إلا أنه كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى يأتي بالشيء على الوهم فيحيله عن معناه ويقبله عن سننه لا يجوز الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات " (٨).
- وحكى الذهبي (٩) عن الدارقطني قال فيه : " يترك " وعن أبي داود قال : " في حديثه نكارة ".
- وقال ابن حجر في التهذيب (١٠) : " وثقه العجلي. وقال ابن عبد البر : مدني ثقة شريف. أخرج له ابن ماجه ".
- تباينت تصريحات النقاد في عبد الملك بن قدامة بين قولهم فيه : " ليس بالقوي، ضعيف الحديث، صالح، ثقة، صدوق، يروي عن فلان أشياء غير محفوظة، له عن فلان مناكير، كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه، في حديثه نكارة، يترك... " وإنما صدر قول كل إمام فيه حسب وقوفه على النكارة في مروياته أو وقوفه على الاستقامة فيها، فمن أنكر عليه أكثر مما عرف ضعفه وربما تركه. أما من عرف من حديثه أكثر مما أنكر جعله صالحاً صدوقاً وربما ذهب إلى حد توثيقه.
- فبعد الملك صدوق صالح في نفسه، ثقة في دينه، لا يعتمد الكذب ولكن سوء حفظه وكثرة وهمه - خاصة عن عبد الله بن دينار كما صرح النقاد - جعل الخطأ يكثر في حديثه فجاءت مروياته منكراً في غالبها، تحتاج إلى عرض دائم على حديث الأقران الثقات ومقابلتها به فما ثبت صحته صلح للكتابة والاعتبار، وما كان منها منكراً ردّ.

- (١) - التاريخ الكبير، ت ١٣٩٢ (٤٢٨/٥)، والتاريخ الصغير (١٧١/٢)، والضعفاء الصغير، ت ٢٢٠ ص ٤٥٨
- (٢) - الجرح والتعديل، ت ١٧٠٩ (٣٦٢/٥)
- (٣) - سؤالات ابن الجنيدي، ت ٢٢٢ ص ٣٢٩
- (٤) - التاريخ، نص ٢٩٦ ص ٣٧٤
- (٥) - الضعفاء والمتروكون، ت ٣٨٢ ص ١٥٥
- (٦) - الكامل، (١٩٤٦/٥)
- (٧) - الضعفاء الكبير، ت ٩٨٥ (٣٠/٣)
- (٨) - المجروحون، (١٣٥/٢)
- (٩) - ميزان الاعتدال، ت ٥٢٣٩ (٦٦١/٢)
- (١٠) - ت ٧٧٠ (٣٦٧/٦)

الباب الثاني - القسم الثاني - : الفصل الثاني

وبهذا المنهج الفذ الدقيق استطاع أئمة الحديث وجهابذته الحفاظ على حديث رسول الله ﷺ سالما مما يمكن أن يشوبه من نكارة وضعف ويكون سببها سكوت هؤلاء الأئمة على بيان حال كل راو ومنزلته من رواية حديث رسول الله ﷺ لحسن ظن به وتعاطف مع صدقه وصلاحه فإنهم كانوا يبينون حال كل راو من العدالة والضبط ويردون حديث كثير من العباد الصالحين لعدم ضبطهم، وحديث كثير من الحفاظ لقدح في عدالتهم، ويميزون حديث كثير ممن كان بعض حديثهم صالحا وبعضه فاسدا بألفاظ وعبارات تؤدي الغرض بدقة بالغة ومتناهية فلا يبخس راو حقه ولا يعطى فوق مستحقه.

الجمعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الخامس : قوله : ليس بالحافظ عندهم

كان الحفظ والضبط والإتقان دائما وأبدا الشرط الأساس لتوثيق الراوي العدل وتصحيح حديثه. وترك كثير من الرواة ورّد حديثهم رغم صلاحهم وتقواهم وعبادتهم وعدالتهم في الدين والمعاملة بسبب سوء حفظهم وقلة ضبطهم أو انعدامه. ولأجل هذا جرح الإمام البخاري رحمه الله بعض الرواة وتكلم فيهم من قبل حفظهم مستعملا عبارات شتى تدلّ على سوء حفظ الراوي ووهمه، الشيء الذي أدّى إلى اضطراب حديثه ونكارتة وبالتالي ضعفه وعدم صحته. ومن العبارات التي أوردها الإمام البخاري قوله في الراوي : " ليس بالحافظ عندهم ". ومعناها أن الأئمة والنقاد شهدوا على هذا الراوي بعدم الحفظ أو على الأقلّ سوءه، وحكموا عليه بذلك من خلال سيرهم لمروياته واعتبارها ووقوفهم على أخطاء كثيرة فيها.

وقد استعمل البخاري رحمه الله هذا اللفظ في ترجمتين اثنتين في التاريخ الكبير كلّه، وذكر في هاتين الترجمتين في غير التاريخ الكبير عبارات أخرى مفسّرة ومبيّنة لمراذه من هذا اللفظ ومرتبته عنده. فهو يعبرّ به عن صنف من الرواة ساء حفظهم، ولكن لا يعني هذا تركهم مطلقا عنده، وقد صرح بذلك في ترجمة أشعث بن سعيد فقال :

١- " أشعث بن سعيد أبو الربيع السّمّان ليس بالحافظ عندهم " (١).

وفي الضعفاء الصغير قال : " ليس بالحافظ عندهم يكتب حديثه " (٢).

وحكى العقيلي عن البخاري أنه قال فيه : " ليس بمترّك وليس بالحافظ عندهم " (٣).

لكن الدارقطني قال : " مترّك " (٤).

وقال النسائي : " ضعيف " (٥).

وقال ابن معين : " ليس بثقة " (٦). وقال مرة : " ليس حديثه بشيء " (٧).

وقال ابن حبان : " يروى عن الأئمة الثقات الأحاديث الموضوعات وخاصة عن هشام بن عروة. كأنه ولع بقلب الأخبار عليه " (٨).

وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث منكر الحديث سيئ الحفظ يروي المناكير عن الثقات " (٩).

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٣٨٦ (٤٣٠/١)، والتاريخ الصغير (٢٤٣/٢)

(٢)- ت ٢٩ ص ٤١١

(٣)- ت ١٢ (٣٠/١)

(٤)- الضعفاء والمترّكون، ت ١٣ ص ٢٨٧

(٥)- الضعفاء والمترّكون، ت ٥٧ ص ٥٨

(٦)- تاريخ الدارمي، ت ١٢٦ ص ٦٨

(٧)- التاريخ، نص ٣٢٣٢ (٤٠/٢)

(٨)- المجروحون، (١٧٢/١)

(٩)- الجرح والتعديل، ت ٩٨٠ (٢٧٢/٢)

وكذلك قال أبو زرعة : " ضعيف الحديث " (١).

وقال أحمد بن حنبل : " حديثه مضطرب ليس بذاك " (٢).

وقال عمرو بن علي : " متروك الحديث وكان لا يحفظ " (٣).

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له مجموعة أحاديث في ترجمته : " وأبو الربيع السمان له من الحديث غير ما ذكرت وفي

أحاديثه ما ليس بمحفوظ وهو مع ضعفه يكتب حديثه وأنكر ما حدث عنه ما ذكرته " (٤).

وذكر ابن حجر في التهذيب (٥) أن الترمذي وابن ماجه حدثا عنه وذكر عن هشيم قال : " أبو الربيع السمان كان

يكذب. وبلغني أن شعبة كان يغمزه ". وعن أبي موسى قال : " ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن أبي الربيع أشعث

شيئا قط ". وعن السعدي قال : " واهي الحديث ". وعن الحاكم أبو أحمد قال : " ليس بالقوي عندهم ". وعن

الفلاس قال : " كان لا يحفظ وهو رجل صدق وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه وقد حدث عنه الثوري ورأيت

عبد الرحمن يخط على حديثه ". وعن الساجي قال : " ضعيف قذف بالقدر تركوا حديثه يحدث عن هشام بن عروة

مناكير ". وعن الفسوي قال : " لم أزل أسمع أنه ضعيف لا يسوى حديثه شيئا ". وعن البزار قال " كثير الخطأ يعرف

بكنيته وفي حديثه من النكرة ما بين أهل العلم بالنقل أنه ضعيف ". وعن أبي داود قال : " ضعيف ". وعن ابن عبد البر

قال في كتاب الكنى : " هو عندهم ضعيف الحديث اتفقوا على ضعفه لسوء حفظه ".

فالنقاد والأئمة جميعا متفقون على ضعف أشعث بن سعيد وسوء حفظه واحتمله بعضهم وروى عنه كسفيان الثوري،

كما في التهذيب، وسمح بعضهم بكتابة حديثه كابن عدي، ولكن من النقاد من صرح بتركه وعدم كتابة حديثه مطلقا

كالدارقطني وعمرو بن علي الفلاس. أما الإمام البخاري رحمه الله فقد كان رأيه في أشعث كراي النقاد فيه من

الضعف وسوء الحفظ ولكنه صرح بأنه يكتب حديثه ولا يترك كما جاء في الضعفاء الصغير، وضعفاء العقيلي الكبير.

(١) - المصدر نفسه

(٢) - المصدر نفسه

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - الكامل، (١/٣٦٧)

(٥) - ت ٦٤٣ (١/٣٠٧)

٢- وقال البخاري : " سلمى أبو بكر الهذلي البصري. عن الحسن وعكرمة. ليس بالحافظ عندهم. قال عمرو ابن علي : عدلت عن أبي بكر الهذلي عمدا " (١).
وقال فيه يحيى بن معين : " ليس بشيء " (٢) وقال مرة : " لم يكن بثقة " (٣). وقال أخرى : كان يكون في مسجد غندر. وكان مسجد غندر مسجد هذيل. قال غندر : كان أبو بكر الهذلي كذابا " (٤).
وقال أبو حاتم : " ليس بقوي لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به " (٥).
وقال أبو زرعة : " ضعيف " (٦).
وقال عمرو بن علي : " لم يرضه يحيى بن سعيد القطان ولم أسمعه ولا عبد الرحمن يحدثان عنه بشيء قط " (٧).
وسئل شعبة عن أبي بكر الهذلي فقال : " دعني لأقبي " (٨).
وروى له ابن عدي في الكامل عددا من الأحاديث ثم قال : " ولأبي بكر غير ما ذكرت حديث صالح وعامة ما يرويه عن من يرويه لا يتابع عليه على أنه قد حدث عنه الثقات من الناس وعامة ما يحدث به قد شورك فيه. ويحتمل ما يرويه وفي حديثه ما لا يحتمل ولا يتابع عليه " (٩).
وقد اختصرت عبارة ابن عدي هذه في التهذيب (١٠) اختصارا أودى بمعناها وأخل به إذ اكتفى ابن حجر بالنقل عن ابن عدي قوله : " عامة ما يرويه لا يتابع عليه " ولم ينقل باقي كلام ابن عدي الذي جاء فيه : " عامة ما يحدث به قد شورك فيه. ويحتمل ما يرويه. وفي حديثه ما لا يحتمل ولا يتابع عليه ".
فابن عدي جعل في حديث سلمى أبو بكر الهذلي ما هو صالح محتمل شاركه فيه غيره ولم ينفرد بروايته وفيه ما انفرد به ولم يتابعه عليه أحد وفيه من المنكر ما لا يحتمل.
وذكر ابن حجر (١١) مجموع أقوال الأئمة في سلمى الهذلي فقال : " قال النسائي : ليس بثقة ولا يكتب حديثه وقال : متروك الحديث. وقال علي بن المديني : ضعيف ليس بشيء وقال مرة : ضعيف جدا وقال أخرى : ضعيف ضعيف ".
وقال الجوزجاني : يضعف حديثه وكان من علماء الناس بأيامهم.
وقال الدارقطني : منكر الحديث متروك . وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي عندهم.
وساق كلاما لأئمة آخرين كلهم يضعفون سلمى الهذلي. وقال روى له ابن ماجه .

- (١)- التاريخ الكبير، ت ٢٤٧٨ (١٩٨/٤) والضعفاء الصغير، ت ١٥٨ ص ٤٤٤
- (٢)- تاريخ الدارمي، ت ٣٧٦ ص ١٢١، والتاريخ، نص ٣٢٨١ ونص ٣٥٢٦ (٦٩٧/٢)
- (٣)- التاريخ، نص ٤١٤١ (٦٩٧/٢)
- (٤)- المصدر نفسه
- (٥)- الجرح والتعديل، ت ١٣٦٥ (٣١٣/٤)
- (٦)- المصدر نفسه
- (٧)- المصدر نفسه
- (٨)- المصدر نفسه
- (٩)- (١١٦٧/٣)
- (١٠)- ت ١٨٠ (٤٨/١٢)
- (١١)- المصدر نفسه

الباب الثاني - القسم الثاني - :الفصل الثاني

فمعظم أقوال الأئمة متقاربة في الحكم بضعف سلمى أبو بكر الهذلي وعدم الإحتجاج به بحال من الأحوال، إلا أبو حاتم قال : "يكتب حديثه"، و قال ابن عدي : "في حديثه ما يحتمل".

فالحفظ من الشروط اللازمة في توثيق الرواة و تصحيح حديثهم، والإخلال به يؤدي إلى ضعف الراوي لأنه يصير يجيء بأوهام تفدح في حديثه نتيجة سوء حفظه. ولهذا جرح البخاري رواية بالوهم الذي هو ناتج عن قلة الحفظ كما سيأتي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث السادس : قوله : " كثير الوهم " ، " ربما يهم " ،

" يهم في الشيء بعد الشيء "

إن الوهم الناتج عن سوء الحفظ وقلة الضبط كان دائما سببا كافيا ووجيها في رد رواية الراوي التي وهم فيها وأخطأ وإن كان ثقة، إذ العبرة في تصحيح الحديث وقبوله سلامته من الخطأ والوهم والكذب ومن كل ما يخل بشروط صحته، فإن ثبت أن فيه خطأ وأن راويه وهم فيه وجاء بما يخالف الواقع وجب رده. وإذا كثرت أوهام الراوي وطغت على حديثه استوجب الجرح والقدح في حفظه وضبطه، وجرح الراوي بالوهم يختلف تأثيره عليه حسب طبيعة هذه الأوهام هل هي في السند أم في المتن؟ وهل هي زيادة في لفظ الحديث أو في رجال إسناده أو إنقاص منهما أو من أحدهما أم تغيير فيهما أو في إحداهما؟ أم هي أوهام جعلت صاحبها يأتي بغرائب ومنكرات لا أصل لها؟ وكذلك حسب كثرتها أو قلتها في نسبة ما يروي الراوي.

وقد جرح البخاري بعض الرواة بلغ عددهم أربعة بسبب وقوع الوهم في مروياتهم وإن كانوا عدولا في دينهم واستعمل في ذلك عبارات : " هو كثير الوهم " أو " ربما يهم " أو " يهم الشيء بعد الشيء ". ولم يورد أحاديث في تراجعهم إلا في واحدة منها أورد حديثا بعد أن قال في صاحبها " هو كثير الوهم ". وصرح في بعضها بأنه يكتب حديث صاحبها مما يعني أن هذه العبارات لا تفيد الترك. وقد كانت أقوال الأئمة في هؤلاء الرواة الذين ورد فيهم الجرح بالوهم عند البخاري تقضي بتوثيقهم أو كتابة حديثهم دون الاحتجاج بهم، وإن تركهم بعضهم. وهذه هي التراجم الأربع توضح ذلك :

١- قال البخاري : " إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية الأنصاري المدني أراه أخا محمد، يروي عنه وهو كثير الوهم عن الزهري. وقال وكيع عن إبراهيم عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة رفعه : « الرَّجُلُ أَحَقُّ بِهَيْبَتِهِ مَا لَمْ يُثَبِّتْ مِنْهَا » (١). قال أبو عبد الله : وروى ابن عيينة عن عمرو بن سالم عن ابن عمر عن عمر قوله : وهذا أصح " (٢). وحكى العقيلي عن البخاري قال في إبراهيم : " يروي عنه وهو كثير الوهم يكتب حديثه " (٣).

(١) - أخرجه ابن ماجة في كتاب الهبات، باب : من وهب هبة رجاء ثوابها (٧٩٨/٢)

(٢) - التاريخ الكبير، ت ٨٧٢ (٢٧١/١)

(٣) - الضعفاء الكبير، ت ٢٧ (٤٣/١)

وكذلك قال أبو حاتم : " يكتب حديثه ولا يحتج به . كثير الوهم ليس بالقوي " (١)
وقال أبو زرعة : " سمعت أبا نعيم يقول : إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع لا يسوى حديثه فلسين " (٢).
[وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين : ضعيف . وليس بشيء] (٣).
وقال ابن عدي : " مع ضعفه يكتب حديثه " (٤).
وقال النسائي : " ضعيف " (٥).
وذكر الذهبي أقوال النسائي وأبي حاتم وابن معين والبخاري في إبراهيم وقال إن البخاري استشهد به في صحيحه (٦).
وذكر ابن حجر (٧) أن البخاري أخرج لإبراهيم في التعاليق وكذلك أخرج له ابن ماجة وحكى عن الحاكم أبي أحمد
قال فيه : " ليس بالمتين عندهم " . وعن أبي داود قال : " ضعيف متروك الحديث " .
وقال ابن حبان : " كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل " (٨).
فالبخاري، رغم قوله في إبراهيم بن إسماعيل : " هو كثير الوهم " استشهد به وكتب حديثه . وكذلك قال أبو حاتم :
" يكتب حديثه " . وكذا قال ابن عدي مما يعني أن أوام إبراهيم بن إسماعيل على كثرتها لم تبلغ به حد الترك وإن
تركه أبو داود.

٢- وقال البخاري في ترجمة عبد الجليل بن عطية القيسي : " ربما وهم " (٩).
وعبارة "ربما وهم" تشعر بقلّة أوام الرجل وندرتها. وقد أخرج له في الأدب المفرد. كما أخرج له النسائي
وأبو داود (١٠).
وقال فيه يحيى بن معين : " يروي عنه عبد الرحمن بن مهدي وعبد الصمد، وهو ثقة " (١١).
وترجم له ابن أبي حاتم ولم يقل فيه شيئا (١٢).

(١)- الجرح والتعديل، ت ١٩٧ (٨٤/٢)

(٢)- المصدر نفسه

(٣)- ذكرها العقيلي وابن أبي حاتم وابن عدي والذهبي وابن حبان وابن حجر في مواضع ترجمة إبراهيم بن إسماعيل في كتبهم
ولم أجد الترجمة في تاريخ ابن معين برواية الدوري عنه.

(٤)- الكامل، (٢٣٣/١)

(٥)- المصدر نفسه

(٦)- ميزان الاعتدال، ت ٣٥ (١٩/١)

(٧)- التهذيب، ت ١٨٣ (٩١/١)

(٨)- المجروحون، (١٠٣/١)

(٩)- التاريخ الكبير، ت ١٩٠٨ (١٢٣/٦)

(١٠)- ذكره ابن حجر في التهذيب، ت ٢١٦ (٩٧/٦)

(١١)- التاريخ، نص ٣٧٢٩ (٣٤١/٢)

(١٢)- الجرح والتعديل، ت ١٧٩ (٣٣/٦)

وقال الذهبي في الميزان : " صدوق " (١).

وذكر ابن حجر (٢) كلام الأئمة فيه : ابن معين والبخاري، وحكى عن أبي أحمد الحاكم قال فيه : " حديثه ليس بالقائم " .

وذكره ابن حبان في الثقات وقال : " يعتبر حديثه عند بيان السماع في خبره إذا رواه عن الثقات ودونه ثبت " (٣).
فوثق ابن معين لعبد الجليل بن عطية، ورواية ابن مهدي عنه، ووصف الذهبي له بالصدوق، وإدخال ابن حبان له في الثقات، كل ذلك يبين أن أوهام عبد الجليل بن عطية لم تخرجه عن دائرة الرواة المقبولين، ولهذا وصفه الإمام البخاري بوصف يشعر بقله أوهامه وخفتها. فقال : " ربما وهم "، وأخرج له في كتابه الأدب المفرد.

٣- قال البخاري : " حماد بن يحيى أبو بكر الأبح. قال ابن أبي الأسود عن ابن مهدي : كان من شيوخوا.

تسبه يزيد بن هارون السلمي. وهم في الشيء بعد الشيء " (٤).

وقال فيه أبو حاتم : " لا بأس به " (٥).

وقال أبو زرعة : " ليس يقوي " (٦).

وقال أحمد بن حنبل : " صالح الحديث ما أرى به بأسا " (٧).

وروى ابن أبي خزيمة عن يحيى بن معين قال فيه : " ثقة " (٨). وكذلك روى عباس الدوري (٩).

أما الدارمي فقد روى أن ابن معين قال في حماد بن يحيى : " ليس بشيء " (١٠). وقد أشار محقق الكتاب أحمد محمد

نور سيف أن الوارد عن يحيى في باقي المراجع قوله : " ليس به بأس " . قال : " وهو الصواب " .

وأدخله العتيبي كتابه " الضعفاء الكبير " (١١) واكتفى بنقل كلام الأئمة فيه.

وكذلك فعل الذهبي في الميزان (١٢).

(١)- ت ٤٧٥٠ (٢/٥٣٥)

(٢)- التهذيب، ت ٢١٢ (٦/٩٧)

(٣)- (٨/٤٢١)

(٤)- التاريخ الكبير، ت ٩٧ (٣/٢٤)

(٥)- الجرح والتحليل، ت ٢٥٩ (٣/١٥٢)

(٦)- المصدر نفسه

(٧)- المصدر نفسه

(٨)- المصدر نفسه

(٩)- التاريخ، نص ١٢٢٩ (٢/١٣٣)

(١٠)- تاريخ الدارمي، ت ٢٣١ ص ٩٠

(١١)- ت ٣٧٨ (١/٣١٠)

(١٢)- ت ٢٢٧٩ (١/٦٠١)

الباب الثاني - القسم الثاني - : الفصل الثاني

وذكر له ابن عدي بعض مروياته ثم قال : " ولحماد بن يحيى غير ما ذكرت أحاديث حسان وبعض ما ذكرت مما لا يتابع عليه. وهو ممن يكذب حديثه " (١).

وذكر ابن حجر (٢) أن أبا داود أخرج له في كتاب المراسيل، وقال فيه : " يخطئ كما يخطئ الناس ". كما أخرج له الترمذي وقال : " يروى عن ابن مهدي أنه كان يثبت حماد بن يحيى ويقول كان من شيوخنا ". وقال أبو أحمد الحاكم : " ليس بالمحافظ عندهم ". فحماد بن يحيى له أوهام كما صرح بذلك البخاري، ولكنها لا تطغى على رواياته ولهذا بقي حديثه صالحا عند الأئمة فكتبوه، ووثقه بعضهم.

٤- قال البخاري : " إبراهيم بن بشار أبو إسحاق الرمادي. سمع ابن عيينة يهيم في الشيء بعد الشيء. يقال مات سنة أربع وعشرين ومائتين بالبصرة " (٣).

وأعاد تأريخ وفاته في التاريخ الصغير (٤) دون أن يذكر فيه جرحا. وذكر ابن حجر (٥) أن البخاري أخرج لإبراهيم بن بشار في غير الجامع الصحيح وحكى عنه أنه قال فيه " يهيم في الشيء بعد الشيء وهو صدوق ". كما أخرج له أبو داود-الترمذي أيضا.

وروى ابن عدي عن البخاري قال : " وإبراهيم الرمادي حدثنا سفيان بن عيينة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ : « كَلِّمُوا رَاعٍ وَكَلِّمُوا مَسْؤُولًا » (٦). قال ابن عدي : " وهم وكان ابن عيينة يرويه مرسلا " (٧).

ثم قال : " ... وإبراهيم بن بشار هذا لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري وباقي حديثه عن ابن عيينة وابن معاوية وغيرهما من الثقات. وهو مستقيم في غير ذلك وهو عندنا من أهل الصدق " (٨). وقال فيه أبو حاتم أيضا : صدوق (٩).

(١)- الكامل، (٦٦٣/٢)

(٢)- التهذيب، ت ٢٤ (١٩/٣)

(٣)- التاريخ الكبير، ت ٨٩٠ (٢٧٧/١)

(٤)- (٣٠٢/٢)

(٥)- التهذيب، ت ١٩٠ (٩٤/١)

(٦)- أخرجه البخاري في الجامع، كتاب الجمعة، باب : الجمعة في القرى والمدن (٤٤١/٢)، وفي كتاب العتق، باب : كراهية التطاول على الرقيق (٢١١/٥) وباب : العبد راع في مال سيده (٢١٥/٥). وفي كتاب الاستقراض، باب : العبد راع في مال سيده (٨٤/٥) ... ومسلم في كتاب الإمارة (٢١٣-٢١٤) والترمذي في كتاب الجهاد، باب : ما جاء في الإمام (١٩٨/٧) وقال : حديث حسن صحيح. وروى عن البخاري عن إبراهيم بن بشار الرمادي عن سفيان بن عيينة عن يزيد بن عبد الله عن جده أبي بردة عن أبي موسى عن النبي. قال الترمذي : " قال محمد : ورواه غير واحد عن سفيان عن يزيد بن أبي بردة عن النبي مرسلا. وهذا أصح "

(٧)- الكامل، (٢٦٥/١)

(٨)- المصدر نفسه

(٩)- الجرح والتعديل، ت ٢٢٥ (٨٩/٢)

أما أحمد بن حنبل فقد ذم فيه عدم تثبته في إملاء أحاديث شيخه ومزجه بين الألفاظ المختلفة للحديث وروايتها عن شيخ واحد وليست هي من رواية هذا الشيخ. قال أحمد : " كان يحضر معنا عند سفيان ثم يملي على الناس ما سمعوه من سفيان وربما أملى عليهم ما لم يسمعوا من سفيان كأنه يغير الألفاظ فتكون زيادة ليس في الحديث فقلت له ألا تتقي الله تلمي عليهم ما لم يسمعوا ". وذمه في ذلك ذمًا شديدًا (١).

وعاب عليه يحيى بن معين عدم اعتنائه بتصحيح كتابه وضبطه قال : " رأيت الرمادي ينظر في كتاب وابن عيينة يقرأ ولا يغير شيئًا ليس معه ألواح ولا دواة " (٢).

وروى العقيلي عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قال في إبراهيم الرمادي : " ليس بشيء لم يكن يكتب عند سفيان وما رأيت في يده قلما قط. وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان " (٣). ثم ذكر له أربعة أحاديث وقال : " ليس عنده غيرها " (٤).

وقال الذهبي : " ليس بالمتقن وله مناكير " (٥).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال : " كان متقنًا ضابطًا صحب ابن عيينة سنين كثيرة وسمع أحاديثه مرارا " (٦). وقال ابن حجر (٧) : " ... قال أبو عوانة : " كان إبراهيم بن بشار ثقة من كبار أصحاب ابن عيينة ومن سمع منه قديمًا " وقال الحاكم : " ثقة مأمون من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة ". وقال النسائي : " ليس بالقوي ". فأقوال الأئمة في إبراهيم بن بشار لا تصرح بتركه وإن كان فيها تضييف، وأحسن بعضهم العبارة فيه وربما وثقه. وهكذا فإن الرواة الذين جرحهم البخاري بسبب وقوع الوهم في مروياتهم لم يؤدي جرحهم إلى تركهم حيث كتب حديثهم استئناسًا في الجامع الصحيح أو في الأدب المفرد. كما أحسن أغلب الأئمة القول فيهم، فاللفظ - بمختلف صيغته - لا يعد من ألفاظ الجرح القوية، وكذا مرتبة الرواة الذين ورد فيهم لا تعتبر من المراتب الدنيا التي يصل فيها أصحابها إلى حد الترك.

(١) - المصدر السابق

(٢) - التاريخ، نص ٣٦١ (٧/٢)

(٣) - الضعفاء الكبير، ت ٣٥ (٤٧/١)

(٤) - المصدر نفسه

(٥) - الميزان، ت ٥٣ (٢٣/١)

(٦) - (٧٢/٨)

(٧) - التهذيب، ت ١٩٠ (٩٤/١)

المبحث السابع : قوله : " في حديثه اضطراب " ، " ربما يضطرب في حديثه " ،

" مضطرب الحديث " ، " مضطرب تركه فلان " ،

" يضطرب في حديثه عن فلان "

جرح الإمام البخاري رحمه الله بعض الرواة بسبب الاضطراب في حديثهم، مستعملا في ذلك عبارات مختلفة للفظ " مضطرب " تؤدي كل واحدة منها معناه بدقة وبدون إحفاف أو إفراط في حق من قيلت فيه. وقد بلغ مجموع الرواة الذين جرحوا بذلك ستة، قال البخاري في واحد منهم : " في حديثه اضطراب " ووصف اثنين آخرين بـ " مضطرب الحديث " وقال في ثالث " ربما يضطرب في حديثه " وجعل اضطراب آخر خاصا عن شيخ معين فقال : " يضطرب في حديثه عن يحيى " ، أما الأخير فقد الحق الاضطراب بشخصه وجعله وصفا قائما به مما يعني تركه فقال : " مضطرب. تركه علي " .

والاضطراب في حديث دليل على سوء حفظ راويه وقلة ضبطه وإن صح من طرق أخرى ثابتة فإن حديث هذا الراوي الذي يرويه مرة بوجه ومرة بوجه آخر دون أن يتضح بأيهما سمعه نقول عنه : مضطرب. فالاضطراب في الراوي هو أن يروي حديثا من وجوه كثيرة، مختلفة، ومتساوية، بحيث لا نستطيع أن نرجح أحدها أو نقول بجميعها فتتوقف ونقول إن حديث هذا الراوي بعينه مضطرب - وإن صح الحديث من طرق أخرى - وبقدر ما يكثر الاضطراب في حديث الراوي بقدر ما يضره ذلك ويؤدي به إلى الترك المطلق. ولهذا كانت الصيغ التي عبر بها البخاري مختلفة حسب اختلاف درجة الاضطراب، وأمثلة ذلك :

١- قال البخاري في ترجمة مهرا بن أبي عمر الرازي : " في حديثه اضطراب " (١).

وقال فيه أبو حاتم : " ثقة صالح الحديث " (٢).

وقال ابن معين : " كان شيخا مسلما كُتبت عنه وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان " (٣) وقال مرة : " ثقة " (٤)

(١) - التاريخ الكبير، ت ١٨٨١ (٤٢٩/٧)، والتاريخ الصغير (٢١٨/٢)، والضعفاء الصغير ت ٣٦٦ ص ٤٨٩

(٢) - الجرح والتعديل، ت ١٣٩١ (٣٠١/٨)

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - حكاة عنه ابن عدي في الكامل في ترجمة مهرا بن أبي عمر، (٢٤٥٣/٦)

الباب الثاني - القسم الثاني - : الفصل الثاني

وذكر ابن عدي مجموعة أحاديث في ترجمته من رواية ابن حميد (١) عنه ثم قال : " وابن حميد له شغل في نفسه مما رماه الناس. ومهران على الأصول خير منه " (٢). فكان ابن عدي يلقي اضطراب حديث مهران وضعفه على ابن حميد.

وقال العقيلي : " يروي عن الثوري أحاديث لا يتابع عليها " (٣).

وحكى ابن حجر في التهذيب (٤) عن أبي أحمد الحاكم قال : " ليس بالمتين عندهم ". وعن الساجي قال : " في حديثه اضطراب وهو من أكثر أصحاب الثوري عنه رواية ". وعن الدارقطني قال : " لا بأس به ".

وذكره ابن حبان في ثقاته (٥) وقال : " أسلم على يد الثوري وله صنف الجامع الصغير ".

فمع أن في حديث مهران اضطراب، صرح ابن معين أنه كتب عنه، ووثقه في رواية، وكذلك وثقه أبو حاتم وقال فيه صالح الحديث وعليه فعبارة البخاري : " في حديثه اضطراب " تعني أن لمهران بعض الأحاديث والروايات المضطربة ولكن الاضطراب لم يشمل كل حديثه ولم يطغ عليه ولذلك لم يتركه الأئمة مطلقا وإنما كتبوا عنه ووثقه بعضهم. وقد أخرج حديثه أبو داود في المراسيل وابن ماجه. ذكر ذلك ابن حجر في التهذيب.

٢- وقال البخاري في عمارة بن زاذان الصيدلاني : " ربما يضطرب في حديثه " (٦)، وقد أحسن الأئمة

القول فيه وذهب بعضهم إلى توثيقه. أخرج له البخاري في الأدب المفرد وكذلك أبو داود الترمذي وابن ماجه (٧).

قال فيه يحيى بن معين : " ثقة " (٨) وقال مرة : " صالح " (٩).

وقال أحمد بن حنبل : " شيخ ثقة ما به بأس " (١٠) وقال مرة : " يروي عن أنس أحاديث مناكير " (١١).

وقال أبو زرعة : " لا بأس به " (١٢).

وقال أبو حاتم : " يكتب حديثه ولا يحتج به. ليس بالمتين " (١٣).

(١) - هو محمد بن حميد أبو عبد الله الرازي ضعيف قال البخاري : فيه نظر. وقال النسائي : ليس بثقة. وكذبه أبو زرعة ... وأجمعوا على ضعفه وأشادوا بفضلته (ت ٢٤٨هـ) روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. [التاريخ الكبير (٧٠/١)، الميزان (٥٣٠/٣)، التهذيب (١١٥٨/٩)].

(٢) - الكامل، (٢٤٥٣/٦)

(٣) - الضعفاء الكبير، ت ١٨٢٠ (٢٢٩/٤)

(٤) - ت ٥٧٣ (٢٩١/١٠)

(٥) - (٢٠٥/٩)

(٦) - التاريخ الكبير، ت ٣١٢٨ (٥٠٥/٦)

(٧) - ذكر ذلك ابن حجر في التهذيب في ترجمة عمارة بن زاذان فيه، ت ٦٧٧ (٣٦٥/٧)

(٨) - تاريخ الدارمي، ت ٥٠١ ص ١٤٦، والتاريخ، نص ٣٤٧٨ (٤٢٥/٢)

(٩) - ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة عمارة فيه من رواية إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، ت ٢٠١٦ (٣٦٦/٦).

(١٠) - المصدر نفسه.

(١١) - المصدر نفسه.

(١٢) - المصدر نفسه.

(١٣) - المصدر نفسه.

وقال ابن عدي : " هو عندي لا بأس به ممن يكتب حديثه " (١).

ولم يزد العقيلي على أن نقل فيه عبارة البخاري (٢).

وحكى ابن حجر في التهذيب (٣) عن يعقوب بن سفيان والعجلي قالاه فيه : " ثقة ". وعن الساجي قال : " فيه ضعف ليس بشيء ولا يقوى في الحديث ". وعن أبي داود قال : " ليس بذلك ". وعن الدارقطني قال : " ضعيف يعتبر به " وذكره ابن حبان في الثقات (٤).

فما عدا تضعيف الساجي وأبي داود والدارقطني لعمارة بن زاذان مع قبول الدارقطني الاعتبار بحديثه، أحسن باقي الأئمة القول فيه بوصفه : " صالح " و " ثقة " و " لا بأس به " و " ما به بأس " ... ويفهم من ذلك، أن حديث عمارة بن زاذان صالح للكتابة والاعتبار وإن لم يكن ممن يحتج به لوقوع الاضطراب في حديثه مرة بعد أخرى. وعبارة البخاري فيه : " ربما يضطرب في حديثه " مشعرة بقلة وقوع الاضطراب.

٣- وقال البخاري في ترجمة عثمان بن عثمان القرشي أبو عمرو : " مضطرب الحديث " (٥) وقد أخرج له

الإمام مسلم في المتابعات وأبو داود والنسائي (٦).

وقال فيه ابن معين : " ثقة " (٧).

وقال أحمد : " رجل صالح من الثقات " (٨).

وقال أبو زرعة : " لا بأس به " (٩).

وقال أبو حاتم : " شيخ يكتب حديثه " (١٠).

وذكر ابن عدي في ترجمته أربعة أحاديث من مروياته ثم قال : " ولعثمان بن عثمان غير ما ذكرت ولم أر في حديثه منكرا فأذكره ومقدار ما ذكرته هو يروى من حديث غيره " (١١).

(١) - الكامل، (١٧٣٥/٥)

(٢) - الضعفاء الكبير، ت ١٣٢٩ (٣١٥/٣)

(٣) - ت ٦٧٧ (٣٦٥/٧)

(٤) - (٢٦٣/٧)

(٥) - التاريخ الكبير، ت ٢٢٨٦ (٢٤٣/٦)، والتاريخ الصغير، (٢٣٨/٢)

(٦) - ذكره ابن حجر في التهذيب في ترجمة عثمان فيه، ت ٢٨٦ (١٢٥/٧)

(٧) - التاريخ، نص ٤٢٩١ (٣٩٤/٢)

(٨) - الجرح والتعديل، ت ٨٧٩ (١٥٩/٦)

(٩) - المصدر نفسه

(١٠) - المصدر نفسه

(١١) - الكامل، (١٨١٩/٥)

وقال العقيلي : " في حديثه نظر " (١).

وحكى ابن حجر في التهذيب (٢) أن النسائي قال فيه : " ليس بالقوي " وأن الدارقطني قال : " أحد الثقات الصالحين " .

فأكثر الأئمة أحسنوا القول في عثمان ورضوا حديثه في المتابعات ولم يترك. بل هناك من ذهب إلى توثيقه. وأغلط ما قيل فيه عبارة النسائي : " ليس بالقوي " .

وعبارات البخاري : " في حديثه اضطراب " و " ربما يضطرب في حديثه " و " مضطرب الحديث " . أطلقها فيمن احتمل النقاد روايته وكتبوا عنه ولو متابعة واستعناسا. وقد خرج هو نفسه لأحدهم في الأدب المفرد وهو عمارة ابن زاذان الصيدلاني بعد أن قال فيه " ربما يضطرب في حديثه " وهذا يعني أن الاضطراب لا يكون سببا لترك من وصف به وطرح حديثه، ولكنه حين يكثر في حديث الراوي ويغلب عليه حتى لا يكاد يأتي بما يشارك فيه الجماعة ويوافقهم، يكون حينئذ وصفا قائما بذات الراوي لا ينفك عنه، ويكون حديثه مطروحا ومردودا عليه وحكمه الترك مطلقا. ومثال ذلك ما ورد عن البخاري في ترجمة بشر بن نمير حيث قال :

٤- " بشر بن نمير القشيري البصري، مضطرب. تركه علي " (٣).

وقال في الضعفاء الصغير : " منكر الحديث " (٤).

وفي التاريخ الصغير قال : " تركه علي " (٥).

وقال أبو حاتم : " متروك الحديث " (٦).

وقال علي : " قيل ليحي القطان : لقيت بشر بن نمير ؟ قال : نعم. وتركته " (٧)

وقال أحمد بن حنبل : " ترك الناس حديثه " (٨).

وقال ابن معين : " ليس بثقة " (٩).

(١) - الضعفاء الكبير، ت ١٢١٢ (٢٠٩/٣)

(٢) - ت ٢٨٦ (١٢٥/٧)

(٣) - التاريخ الكبير، ت ١٧٧٣ (٨٤/٢)

(٤) - ت ٣٨ ص ٤١٣

(٥) - (٩٩/٢)

(٦) - الجرح والتعديل، ت ١٤٢٠ (٣٦٨/٢)

(٧) - المصدر نفسه

(٨) - المصدر نفسه

(٩) - التاريخ، نص ٤٥٣٢ (٥٩/٢)

الباب الثاني - القسم الثاني - : الفصل الثاني

وقال ابن حبان : " يروي عن القاسم بن عبد الرحمن (١). منكر الحديث جدا فلا أدري التخليط في حديثه من القاسم أو منهما معا لأن القاسم ليس بشيء في الحديث. وأكثر رواية بشر عن القاسم فمن هنا وقع الاشتباه فيه " (٢). وأدخله العقيلي كتاب الضعفاء الكبير (٣) وروى عن محمد بن المثني قال : " ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن بشر بن عمير شيئا قط " .

وذكر الذهبي في ترجمته بعض منكراته (٤).

وذكر ابن حجر في التهذيب (٥) أن يحيى القطان قال فيه : " كان ركنا من أركان الكذب ". وأن أحمد بن حنبل قال : " يحيى بن العلاء كذاب يضع الحديث وبشر بن عمير أسوأ حالا منه ". وحكى عن الجوزجاني قال : " غير ثقة " وعن يعقوب بن سفيان قال : " بصري ضعيف " وعن أبي داود قال : " ترك حديثه " .

ف عبارات الأئمة واضحة في ترك بشر بن عمير الذي وصفه البخاري مرة بـ " مضطرب " وأخرى بـ " منكر الحديث ". فإن الاضطراب غلب على مروياته وطفى عليها حتى صارت كلها منكرا وصاروصفا " الاضطراب " و " النكارة " قائمان به وملازمان له وعليه استوجب تركه وعدم الاحتجاج به ولا الاعتبار بحال من الأحوال.

٥- وخصص الإمام البخاري رحمه الله اضطراب عمر بن راشد أبو حفص بحديثه عن يحيى ابن أبي كثير فقال : " يضطرب في حديثه عن يحيى " (٦) مع أن كلام النقاد والأئمة فيه بالتضعيف والتجريح كان عاما، وربما كان تخصيص الإمام البخاري ليحيى بن أبي كثير بالذكر هو بسبب كثرة رواية عمر بن راشد عنه فإن أكثر ما رواه وما اضطرب فيه هو عن يحيى.

قال فيه أبو زرعة : " لين الحديث " (٧).

وقال أحمد : " حديثه ضعيف ليس بمستقيم حدث عن يحيى بن أبي كثير أحاديث مناكير (٨).

وقال يحيى بن معين : " ضعيف " (٩) وقال مرة " ليس بشيء " (١٠).

(١)- هو القاسم بن عبد الرحمن الشامي أبو عبد الرحمن الدمشقي. صاحب أبي أمية. قال أحمد : روى عنه علي بن يزيد أعاجيب وما أراها إلا من قبل القاسم. وقال البخاري : ... وأما من يتكلم فيه مثل جعفر الزبير وبشر بن عمير وغيرهم. ففي حديثهم عنه مناكير واضطراب. وقال ابن حبان : كان يروي المعضلات. ووثقه جماعة كابن معين والترمذي (ت ١١٢هـ). روى له الأربعة والبخاري في الأدب المفرد. [التاريخ الكبير (٧/١٥٩)، الميزان (٣/٣٧٣)، التهذيب (٨/٢٨٩)].

(٢)- المجروحون، (١/١٨٧)

(٣)- ت ١٦٩ (١/١٣٨)

(٤)- الميزان، ت ١٢٢٨ (١/٣٢٥)

(٥)- ت ٨٤٧ (١/٤٠٤)

(٦)- التاريخ الكبير، ت ٢٠٠٧ (٦/١٥٥)

(٧)- الجرح والتعديل، ت ٥٦٧ (٦/١٠٧)

(٨)- المصدر نفسه

(٩)- التاريخ، نص ٣٤٩٥ (٢/٤٢٩)

(١٠)- المصدر نفسه، نص ٤٧٠٦

قال النسائي : " ليس بثقة " (١).

وذكره الدارقطني في " الضعفاء والمتروكون " (٢) فما زاد أن قال : " عمر بن راشد اليمامي عن يحيى بن أبي كثير ".
وقال ابن حبان : " كان ممن يروي الأخبار الموضوعة عن ثقات أئمة. لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدر فيه
ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب " (٣).

وذكر له ابن عدي مجموعة أحاديث في الترجمة وقال : " لعمر بن راشد غير ما ذكرت من الحديث وعامة حديثه
وخاصة عن يحيى ابن أبي كثير لا يوافقهم الثقات عليه. وينفرد عن يحيى بأحاديث عداد وهو الضعف أقرب منه إلى
الصدق " (٤).

وروى العقيلي (٥) كلام أحمد وابن معين في عمر بن راشد وروى عن البخاري قال فيه : " مضطرب ليس بالقائم "
وحكى ابن حجر في التهذيب (٦) عن أبي داود قال : " ضعيف " وعن العجلي قال : " ليس به بأس " وعن
الدارقطني قال مرة : " ضعيف " وقال أخرى " متروك ".

فإن عمر بن راشد معروف بالرواية عن يحيى بن أبي كثير وبالاضطراب فيها وقد صرح جميع الأئمة بضعفه أو تركه،
وأقل ما يقال فيه إنه يتقى حديثه عن يحيى وإن نظر فيما سواه.

فلاضطراب قادح لا سيما إذا كثرت، يدل على سوء حفظ الراوي أو انعدامه مما يؤدي إلى ضعفه أو تركه.
فهذه هي ألفاظ مرتبة الضعف، أطلقها البخاري في حق بعض الرواة. وقد رأينا اختلاف أقوال الأئمة فيهم بين تضعيف
وترك. والبخاري نفسه كتب حديث بعضهم وترك حديث أكثرهم. وفيما يلي نتناول ألفاظ الترك التي أطلقها البخاري
ونلاحظ كيف أن الأئمة لم يختلفوا في ترك من وردت فيهم هذه الألفاظ.

(١) - الضعفاء والمتروكون، ت ٤٧٤ ص ١٨٣

(٢) - ت ٣٧٩ ص ٣٤٥

(٣) - المجروحون، (٨٣/٢)

(٤) - الكامل، (١٦٧٥/٥)

(٥) - الضعفاء الكبير، ت ١١٤٦ (١٥٧/٣)

(٦) - ت ٧٣٤ (٣٩١/٧)

الفصل الثالث

ألفاظ التترك

أطلق الإمام البخاري ألفاظا على بعض الرواة عبر بها عن عدم إقامتهم أحاديثهم، أو عدم ثبوتها، أو عن تركهم وكذبهم وجهالتهم وهي أوصاف تنزلهم مرتبة واحدة هي مرتبة الترك. وسأتعرض في هذا الفصل الأخير من باب ألفاظ البخاري في الجرح ومنهجه في استعمالها إلى ألفاظه التي عبر بها عن مرتبة الترك جاعلة كل لفظ - بمختلف صيغه - مبحثا مستقلا.

الأمانة الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

المبحث الأول : قوله : " لم يقم حديثه " ، " حديثه ليس بالقائم " ،

" حديثه ليس بقائم الإسناد " ، " إسناده ليس بالقائم " .

من ألفاظ الجرح التي عقب بها الإمام البخاري على بعض تراجم كتابه قوله رحمه الله: " لم يقم حديثه "، أو "حديثه ليس بالقائم"، أو " روى عنه فلان - و يسميه - حديثا واحدا ليس بالقائم"، أو "حديثه ليس بقائم الإسناد" - دون أن يذكر الحديث أو إسناده - ؛ أو يقول بعد الإشارة إلى الحديث: "إسناده ليس بالقائم".

واللفظ بمختلف صيغه ينفي عن ورد فيه صحة حديثه وإقامته له، وقد استعمله البخاري في عشر تراجم اثنتان منها لصحابيين وردت فيهما عبارتا "حديثه ليس بقائم الإسناد"، و "إسناده ليس بالقائم"، و يبدو أن لذكر "الإسناد" في العبارتين أهمية لأداء غرض معين عند الإمام البخاري، فالصحابة رفعهم الله عن كل وصف بالجرح، وحديثهم يصلنا من رواية الرواة عنهم، ويوجد من الصحابة من روى عن رسول الله ﷺ ولكن روايته لم تصل إلى الأئمة ومدوني السنة إلا من طريق به علة، و من هنا كان حديثه ضعيف و مصدر ضعفه بعض رواته، وعليه يجمل بنا عند ذكر الحديث بوصفه المتحقق فيه - وهو الضعف - أن لا ننسب ذلك إلى الصحابي فنقول "حديثه ضعيف" أو "حديثه ليس بالقائم" ... و إنما نحيل ذلك على سلسلة الرواة الذين رروا الحديث عن الصحابي، خاصة إذا لم نعرف الراوي مصدر الخطأ والوهم أو الكذب في الحديث فنقول "إسناده ضعيف" أو "إسناده ليس بالقائم" ونبعد بذلك وصف الضعف أو ما يعادله عن الصحابي لمنزله من النبي ﷺ ونزاهته عن كل جرح ونلحقه بالرواة عنه. والإمام البخاري رحمه الله كان في قمة الأدب والورع مع الصحابة ﷺ وفي قمة الأمانة في نقل حديث رسول الله ﷺ . فهو مع حرصه على تبيين حال كل حديث من الصحة أو الضعف وكل راو من الجرح أو العدالة، كان عفيف اللسان، كامل الأدب مع الصحابة ﷺ ، وصف حديثهم بما يستحق من وصف مع تحمیل العبارة وانتقائها بحيث تؤدي معناها بدقة. وكمثال لذلك نذكر ترجمة الصحابي ذو الأصابع :

قال البخاري : " ذو الأصابع . قال الهيثم بن خارجة حدثنا ضمرة بن ربيعة الفلستيني مولى علي بن أبي حملة وعلي مولى آل عتبة بن ربيعة . عن عثمان بن عطاء عن أبي عمران وهو سليمان مولى أبي الدرداء عن ذي الأصابع قال : قلنا: يا رسول الله . إسناده ليس بالقائم " (١).

(١) - التاريخ الكبير، ت ٩٠٧ (٣/٢٦٤)

الباب الثاني - القسم الثاني - : النصل الثالث

فالإمام البخاري رحمه الله يشير إلى صحبة ذي الأصابع بروايته عنه قوله : " قلنا يا رسول الله ... " وفي هذا دليل على أنه لقي رسول الله ﷺ وسمع منه. وقد لاحظت من خلال قراءة التاريخ الكبير أن منهج الإمام البخاري رحمه الله وطريقته في الإخبار عن صحبة الرجل وإثباتها أن يسوق له حديثاً في الترجمة يدل على محادثته النبي ﷺ ، أو رؤيته، أو حضور بعض المشاهد معه وإن لم يحادثه مباشرة، يفهم منه أنه صحب النبي ﷺ . وفي ترجمة ذي الأصابع، يريد الإمام البخاري الإشارة إلى أمرين اثنين من ذكره الحديث فيها أحدهما هو صحبته ﷺ، وثانيهما هو أن الإسناد إلى ذي الأصابع ليس بقائم ولا يصح.

ولقد بحثت عن ترجمة ذي الأصابع في كتب الرجال (١) فلم أقف عليها إلا في كتاب الجرح والتعديل حيث صرح فيه بصحبته ﷺ، قال ابن أبي حاتم : " ذو الأصابع الشامي له صحبة روى عنه أبو عمران الفلستيني القاري سليمان مولى أبي الدرداء. سمعت أبي يقول ذلك " (٢) .

وفي الكامل (٣) ، ذكر ابن عدي رحمه الله قول البخاري من التاريخ الكبير من رواية ابن حماد عنه ثم قال : " وقال غيره [أي غير ابن حماد] عن البخاري : ذو الأصابع سمع النبي ﷺ . قال الهيثم بن خارجة ثنا ضمرة بن ربيعة الفلستيني مولى علي بن أبي حملة وعلي مولى آل عتبة بن ربيعة عن عثمان بن عطاء عن أبي عمران وهو [سليم] (٤) مولى أم الدرداء عن ذي الأصابع قال : " قلنا يا رسول الله إن ابتلينا بالبقاء بعدك فأين تأمرنا ؟ قال : « عَلَيْكَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَلَعَلَّكَ أَنْ يَفْشَوْكَ ذَرِيَّةٌ يَغْدُونَ إِلَى ذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَيُرْوَحُونَ » (٥) .

فابن عدي رحمه الله حكى عن البخاري رواية يصرح فيها بصحبة ذي الأصابع وكذا بحديثه الذي كان أشار إليه في التاريخ الكبير.

ثم ساق ابن عدي مختلف طرق الحديث ورواياته فقال : (٦)

- ثنا ابن حماد ثنا أبو عمير بن النحاس هو عيسى بن محمد وأحمد بن أبي العباس قالا حدثنا ضمرة عن عثمان ابن عطاء عن أبي عمران ذي الأصابع قال : قلنا يا رسول الله فذكر نحوه.

- ثنا ابن قتيبة ثنا هشام بن عمار قال ثنا محمد بن شعيب عن عثمان بن عطاء عن عثمان بن أبي سودة عن أبي عمران عن ذي الأصابع أنه قال : قلت يا رسول الله.

(١) - غير كتب الصحابة وإلا فترجمته مبسوطاً في كتب الصحابة. أنظر الإصابة في تمييز الصحابة (٢١١/٣) ت ١٧٢٠ وبهامشه الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ت ٧١٣ (٢٢٥/٣).

(٢) - الجرح والتعديل، ت ٢٠٢٤ (٤٤٦/٣)

(٣) - (٩٨٣/٣)

(٤) - هكذا هو عند ابن عدي، وقد قال غيره 'سليمان' كما هو عند البخاري وابن أبي حاتم.

(٥) - الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (٧/٤) وعزاه إلى الطبراني في الكبير وقال : فيه عثمان بن عطاء، وثقه دحيم وضعفه الناس.

(٦) - الكامل، (٩٨٣/٣)

- وأنا الحسن بن سفيان ثنا هشام بن عمار ثنا محمد بن شعيب بن شابور حدثني عثمان ابن عطاء عن أبيه عن زياد بن أبي سودة عن أبي عمران عن ذي الأصابع أنه قال : يا رسول الله أرأيت إن ابتلينا بعدك بالبقاء فأين تأمرني ؟ قال : عليك بيت المقدس لعل الله يرزقك ذرية تغدو إليه وتروح " .

فذكر رحمه الله ثلاث طرق للحديث تدور كلها على عثمان بن عطاء وقد اختلف في شيخه من طريق لآخر. فمرة يحدث عن أبي عمران مباشرة وأخرى عن عثمان بن أبي سودة عن أبي عمران، وثالثة عن أبيه عن زياد بن أبي سودة عن أبي عمران. فمن أي طريق سمع عثمان بن عطاء حديث ذي الأصابع هذا ومن شيخه فيه ؟ وهل يمكننا الجمع بين هذه الطرق فنقول إنه سمعه مرة من هذا ومرة من ذاك ؟. للإجابة على هذه الأسئلة يجب معرفة حال عثمان بن عطاء ومرتبته من الحفظ والضبط والإتقان حتى نقول بإمكانية الجمع بين جميع طرقه التي روى بها الحديث أو نقول بأنه اضطرب فيه ولا بدري ممن سمعه وعمن يحدث به. وقد رجعت إلى ترجمة عثمان بن عطاء في كتب الرجال ووجدتها مبسطة فيها، ووجدت أن إجماع الأئمة والنقاد على ضعفه وتركه قائم إلا نفر قليل منهم سمح بكتابة حديثه دون الاحتجاج به :

قال فيه البخاري : " ليس بذلك " (١).

وقال ابن معين : " ضعيف الحديث " (٢).

وقال عمرو بن علي : " متروك الحديث " (٣).

وقال دحيم : " لا بأس به " . فقال له أبو حاتم " إن أصحابنا يضعفونه " . فقال : " وأي شيء حدث عثمان من الحديث ! " واستحسن حديثه (٤).

قال أبو حاتم : " يكتب حديثه ولا يحتج به " (٥).

وكذلك قال ابن عدي : " هو ممن يكتب حديثه " (٦).

وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير (٧).

والذهبي في الميزان (٨) وقال : " ضعفه مسلم ويحيى بن معين والدارقطني وقال الجوزجاني ليس بالقوي وقال ابن خزيمة لا أحتج به " .

(١) - التاريخ الكبير، ت ٢٢٩٠ (٢٤٤/٦) والتاريخ الصغير (١١٣/٢)

(٢) - سؤالات ابن الجنيد، ت ٤٩٨ ص ٣٩٣

(٣) - رواه عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ت ٨٨٧ (١٦٢/٦)

(٤) - المصدر نفسه

(٥) - المصدر نفسه

(٦) - (١٨١٧/٥)

(٧) - ت ١٢١٣ (٢١٠/٣)

(٨) - ت ٥٥٤٠ (٤٨/٣)

وقال ابن حبان : " أكثر روايته عن أبيه وأبوه لا يجوز الاحتجاج بروايته لما فيها من المقلوبات التي وهم فيها. فلست أدري البلية في تلك الأخبار منه أو من ناحية أبيه. وهذا شيء يشتبه إذا روى رجل ليس بمشهور بالعدالة عن شيخ ضعيف أشياء لا يرويها عن غيره لا يتهياً القدر بهذا المجهول دونه بل يجب التنكب عما روى جميعاً حتى يحتاط المرء فيه لأن الدين لم يكلف الله عباده أخذه عن كل من ليس يعدل مرضي " (١).

فحكّم ابن حبان رحمه الله على عثمان بن عطاء بالجهالة وعدم الشهرة بالعدالة، وعلى أبيه بالضعف. ولما كانت روايات عثمان أكثرها عن أبيه، ولما كان حالهما كما وصفهما به من الجهالة والضعف، وجب تركهما. والتنكب عن رواية كل منهما لما يعتريه من الجهالة أو الضعف، فكيف إذا اجتمعا في رواية واحدة فروى المجهول عن الضعيف؟! لا شك أن روايته ترد ولا تقبل.

ولما كان حال عثمان بن عطاء الذي هو مدار حديث ذي الأصابع رضي الله عنه كما بينا من الضعف، وكان إسناده إلى ذي الأصابع مضطرباً، ذكر الإمام البخاري رحمه الله عبارة دقيقة في ترجمة الصحابي ذي الأصابع فقال : " إسناده ليس بالقائم ". حتى يعلم أنه رضي الله عنه بريء من هذا الوصف وغير معني به وإنما الإسناد إليه. وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال : إذا كان مراد البخاري ومقصوده بعبارته ليس الصحابي - وهذا هو البدهي - وإنما الإسناد الذي به روي الحديث عن هذا الصحابي، فلماذا لم يذكر الحديث في ترجمة عثمان بن عطاء باعتباره مداره ويذكر عبارته " حديثه ليس بالقائم "؟ وذكر كل ذلك في ترجمة الصحابي ذي الأصابع وهو ليس سبب ضعف إسناد الحديث وعدم إقامته وليس معنياً بلفظ البخاري وعبارته ١١؟.

إن الإمام البخاري رحمه الله كان رائعاً في تصنيف كتاب " التاريخ الكبير " ووضع تراجمه على النسق الذي تم به، ولا وصف يليق بكتابه إلا ما وصفه به شيخه عندما دخل على الأمير عبد الله بن طاهر فقال : " لقد جئتك بسحر ". لقد أودع رحمه الله تراجم الكتاب نكتاً علمية كثيرة وفوائد غزيرة حسب ما يناسب كل ترجمة من اختصار أو إطالة، أو ذكر بعض الأمور أو إغفالها، يسوق كل ذلك في إشارات ولطائف دقيقة تخفي وراءها نفائس وعلماء جما. فبالنسبة لترجمة الصحابي ذي الأصابع، ذكر البخاري فيها حديثه ولو إشارة مع تعقيبه عليه بالقول : " إسناده ليس بالقائم " مختصراً بعمله هذا ذكر تفصيلات كثيرة ودقيقة ومهمة تتمثل في :

١- إن الصحابي ذا الأصابع ثابت الصحة، والحديث الذي ذكره له في الترجمة دليل على ذلك إذ يقول فيه : " قلنا يا رسول الله ... " فقد عاصر النبي ﷺ وشاهده وحادثه.

٢- ولأن ذا الأصابع لم يعرف إلا بهذا الحديث الواحد، فقد أورد له البخاري في الترجمة ليشير إلى أنه لم يعرف إلا به وقد صرح ابن عدي بذلك.

٣- لما كان هذا الحديث الذي يعرف به ذو الأصابع يدور على راو ضعيف لم يقم إسناده ولم يأت به من وجه صحيح فإن البخاري رحمه الله بين ذلك وقال في هذا الحديث الذي يعرف به هذا الصحابي : " ليس بقائم الإسناد ".
٤- لكي لا تنتفي صحة ذي الأصابع بضعف الحديث الذي يدل على ذلك، وقد تكون صحبته ثابتة من طرق أخرى غير هذا الحديث علمها الإمام البخاري، فإنه رحمه الله صرح في ما رواه عنه ابن عدي بصحة ذي الأصابع وقال :
" ذو الأصابع سمع النبي ﷺ ... "

فمن خلال ذكره الحديث في ترجمة الصحابي والتعقيب عليه بعبارة دقيقة، أشار رحمه الله إلى أكثر من فائدة ومعلومة مهمة.

أما في تراجم غير الصحابة ﷺ من الرواة الذين لم تستقم أحاديثهم فإن البخاري أطلق عبارتي " لم يقم حديثه " أو " حديثه ليس بالقائم " ليلزق الجرح بالراوي صاحب الترجمة نفسه وينزله مرتبة دنيا من مراتب الضعف، إذ إن كل من وردت فيه إحدى هاتين العبارتين أغلط النقاد القول فيه وشنعوا الوصف ومثاله :

١- قال البخاري : " خالد بن محمد بن زهير المخزومي. روى عنه صالح ابن أبي الأخضر ولم يقم حديثه " (١).

وقال أبو حاتم : " هو مجهول لا يشتغل به " (٢).

وقال ابن عدي بعد أن ذكر عبارة البخاري فيه : " ... وخالد بن محمد هذا أيضا يشبه خالد بن شوذب الذي ذكره البخاري الذي ليس له إلا مقاطيع. وخالد هذا أظن أن له من المسند شيء يسير " (٣).

وأدخله العقيلي في كتاب الضعفاء وذكر له حديثا قال عقبه : " لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به " (٤).

وقال الذهبي في الميزان : " مجهول " (٥).

فكلام الأئمة واضح وصريح بعدم الاشتغال بخالد بن محمد لقلة حديثه وانقطاعه ونكارتة. ومن روى منقطعا منكرا ليس له سواه من الرواية، لا يكون إلا في مرتبة دنيا من مراتب الضعفاء وهم المجهولون.

٢- وكذلك قال البخاري : " عبد الخبير عن أبيه عن جده ثابت بن قيس عن النبي ﷺ . روى عنه فرج ابن فضالة. حديثه ليس بقائم. فرج عنده مناكير عن يحيى بن سعيد الأنصاري " (٦).

(١)- التاريخ الكبير، ت ٥٨٢ (١٧١/٣)

(٢)- الجرح والتعديل، ت ١٥٧٨ (٣٥٠/٣)

(٣)- الكامل، (٨٩٨/٣)

(٤)- ت ٤٢٠ (١٤/٢)

(٥)- ت ٢٤٦١ (٦٣٩/١)

(٦)- التاريخ الكبير، ت ١٩٤٩ (١٣٧/٦) والضعفاء الصغير، ت ٢٤٤ ص ٤٦٢

وقال فيه أبو حاتم : " حديثه ليس بالقائم . منكر الحديث " (١).

وذكر ابن عدي قول البخاري كعادته ثم قال : " وعبد الخبير ليس بالمعروف وإنما أشار البخاري إلى حديث واحد ومراد البخاري كثرة الأسماء " (٢).

وقال العقيلي : " عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شماس لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به " (٣). لم يزد على هذا. وقال ابن حبان " منكر الحديث جدا فلا أدري المناكير في حديثه منه أو من الفرج بن فضالة لأن الفرج ليس في الحديث بشيء وإذا كان دون الشيخ شيخ ضعيف لا يتهم إلا بزاق الوهن بأحدهما دون الآخر على أن الواجب بجانب ما رواه من الأخبار " (٤).

وقال الذهبي : " قال أبو حاتم منكر الحديث . قلت تفرد عنه فرج بن فضالة " (٥). وما أن فرج بن فضالة منكر الحديث، وهو الراوي الوحيد عن عبد الخبير الذي لم يعرف إلا بحديث واحد لا متابع له عليه فلا مجال لقبولهما أو ثبوت الحديث.

٣- قال البخاري : " شرقي الجعفي عن سويد بن غفلة روى عنه جابر حديثا واحدا ليس بالقائم " (٦).

وجاءت ترجمته عند ابن أبي حاتم (٧) مطابقة لما عند البخاري لا تختلف عنها في شيء.

وحكى ابن عدي عبارة البخاري في ترجمة شرقي في الكامل وعقب عليها بالقول : " وهذا الذي ذكره إنما هو حديث مقطوع وشرقي لم ينسب " (٨).

وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير فحكى قول البخاري فيه وساق له حديث « الْحَائِكُ مَلْعُونٌ » (٩) وقال : " لا يعرف إلا به " (١٠).

وقال الذهبي : " شرقي الجعفي عن سويد بن غفلة « الْحَائِكُ مَلْعُونٌ » قال البخاري : لا يصح ليس بالقائم " (١١). فشرقي لا يعرف إلا برواية واحدة منكورة. فهو مجهول.

(١) - الجرح والتعديل، ت ٢٠٢ (٣٨/٦)

(٢) - الكامل، (١٩٨٥/٥)

(٣) - الضعفاء الكبير، ت ١٠٨٩ (١١٥/٣)

(٤) - المجروحون، (١٤١/٢)

(٥) - الميزان، ت ٤٧٩٥ (٥٤٤/٢)

(٦) - التاريخ الكبير، ت ٢٧١٣ (٢٥٤/٤)

(٧) - الجرح والتعديل، ت ١٦٤٢ (٣٧٦/٤)

(٨) - (١٣٥٣/٤)

(٩) - العقيلي، الضعفاء الكبير، (١٨٧/٢) ولم أقف عليه في كتب الرواية.

(١٠) - ت ٧١٢ (١٨٧/٢)

(١١) - الميزان، ت ٣٦٨٨ (٢٦٩/٢)

٤- كما قال البخاري : " شهاب. عن عمرو بن مرة. روى عنه شعبة حديثا واحدا ليس بالقائم " (١).

ونفس العبارة أعادها في الضعفاء الصغير (٢).

وفي الجرح والتعديل : " شهاب. روى عن عمرو بن مرة روى عنه شعبة. سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه فقال : إنما روى حديثا واحدا. ما يعتبر به ؟

نا عبد الرحمن قال : سئل أبي عن شهاب الذي روى عن عمرو بن مرة فقال : شيخ يرضاه شعبة بروايته عنه يحتاج أن يسأل عنه " (٣).

وقال ابن عدي : " ... وهذا الذي ذكره البخاري فقال : شهاب عن عمرو بن مرة روى عنه شعبة حديثا واحدا وإنما قصد البخاري أن لا يسقط حديث من روى حرفا " (٤).

وقال الذهبي في الميزان : " شهاب عن عمرو بن مرة، قال البخاري ليس حديثه بالقائم. قلت الظاهر أنه ابن خراش وإلا فلا يعرف " (٥).

ويستبعد أن يكون هو ابن خراش، فقد ترجم الأئمة لشهاب بن خراش، وشهاب الذي لا ينسب ويروي عن عمرو بن مرة ولم يقل أحد منهم أنهما واحد. فإن شهاب بن خراش معروف باسم الأب والجد والكنية والنسب ويروي عن غير عمرو بن مرة، عن شعيب بن رزيق. فهو : " شهاب بن خراش بن حوشب أبو الصلت السيباني ابن أخي العوام ابن حوشب يروي عن شعيب بن رزيق وأبي معشر نسبه الهيثم بن خارجة " (٦).

وذكر ابن عدي ثلاثة أحاديث في ترجمته وقال : " ولشهاب أحاديث ليست بكثيرة وفي بعض رواياته ما ينكر عليه ولا أعرف للمتقدمين فيه كلاما فأذكره " (٧).

فكيف يمكن أن يكون شهاب هذا والذي يروي عن عمرو بن مرة ولم ينسب واحد؟! وقد قال البخاري وغيره أن الذي يروي عن عمرو بن مرة ليس له إلا حديث واحد ليس بالقائم بينما استطاع ابن عدي أن يذكر لشهاب ابن خراش ثلاثة أحاديث على الأقل من مروياته. بل إن الذهبي نفسه ترجم لشهاب بن خراش فقال فيه : " صدوق مشهور روى له أبو داود ". وذكر فيه أقوال الأئمة فذكر قول بعضهم فيه " ثقة " وبعضهم " لا بأس به " وبعضهم " صدوق لا بأس به " وبعضهم " ثقة صاحب سنة " وبعضهم : " كان يخطئ كثيرا " .

(١)- ت ٢٦٤٤ (٤/٢٣٦)

(٢)- ت ١٦٠ ص ٤٤٥

(٣)- ت ١٥٨٤ (٤/٣٦١)

(٤)- الكامل، (٤/١٣٥١)

(٥)- ت ٣٧٥٤ (٢/٢٨٣)

(٦)- التاريخ الكبير، ت ٢٦٤٢ (٤/٢٣٦)

(٧)- الكامل، (٤/١٣٥٠)

(٨)- الميزان، ت ٣٧٥٠ (٢/٢٨١)

الباب الثاني - القسم الثاني - : النصل الثالث

وذكر من روى عنه وعمن روى فلم يذكر شعبة ولا عمرو بن مرة. فيستبعد أن تكون الترجمتان لرجل واحد وإنما هما اثنان : أحدهما معروف وهو ابن خراش، وله روايات، والآخر مجهول لا ينسب وليس له إلا حديث واحد رواه عنه شعبة.

وهكذا فإن كل الرواة الذين جرحهم البخاري بعدم إقامة حديثهم صرح الأئمة بجهالتهم وتركهم وأغلظوا القول فيهم وشنعوا الوصف فلم يعد مجال لتقوية حال أحدهم فهم متروكون.

جمعية الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

المبحث الثاني: قوله " ذاهب الحديث " و " ذهب حديثه "

حرح الإمام البخاري رحمه الله بعض الرواة بقوله: " ذاهب الحديث " أو " ذهب حديثه "، وهذا اللفظ يشعر بشدة ضعف من قيل فيه ووهنه، وبأن ليس لحديثه أي قيمة أو وزن. فقد أطلقه في صنف من الرواة أجمع الأئمة على تركهم وعدم كتابة حديثهم أو الاشتغال به. ولقد ورد اللفظ في سبع تراجم لم يطل فيها البخاري واكتفى بذكر الاسم الكامل لصاحب الترجمة ثم إطلاق هذا اللفظ فيه دون أن يهتم بذكر حديث له أو تسمية عمن روى أو من روى عنه إلا في ترجمة واحدة وهذه بعض الأمثلة والنماذج

١- قال البخاري: " عبد المنعم بن إدريس ذاهب الحديث " (١).

وفي التاريخ الصغير قال: " عبد المنعم بن إدريس. لا يكتب حديثه " (٢).
وقال فيه النسائي: " ليس بثقة " (٣).

وقال الدارقطني: " عبد المنعم بن إدريس بن سنان سكن بغداد. عن أبيه وأبوه متروك عن وهب بن منبه " (٤). فلم يقل الدارقطني فيه شيئاً وقال في أبيه متروك. لكن إدخاله له في كتاب الضعفاء والمتروكين هو بمثابة التضعيف أو الترك ما دام الكتاب يشملهما.

وقال ابن حبان: " عبد المنعم بن إدريس بن سنان بن كليب ابن بنت وهب بن منبه. يضع الحديث على أبيه وعلى غيره من الثقات. لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه. مات سنة ثمان وعشرين ومائتين ببغداد " (٥).

وقد ترجم ابن أبي حاتم لعبد المنعم بن إدريس ولم ينقل فيه كلاماً للأئمة (٦).

وقال ابن عدي بعد أن ساق قول البخاري فيه: " ... وعبد المنعم بن إدريس صاحب أخبار بني إسرائيل كوهب ابن منبه وغيره. لا يعرف بالأحاديث المسندة " (٧).

وقال الذهبي: "قصاص ليس يعتمد عليه. تركه غير واحد وأفصح أحمد بن حنبل فقال كان يكذب على وهب ابن منبه " (٨).

فمرتبة عبد المنعم بن إدريس من الترك واضحة وقد اتهمه بعضهم بالكذب والوضع.

(١) - التاريخ الكبير، ت ١٩٥١ (١٣٨/٦)

(٢) - (١٦٦/٢)

(٣) - الضعفاء والمتركون، ت ٣٨٧ ص ١٥٦

(٤) - الضعفاء والمتركون، ت ٣٥٩ ص ٣٤١

(٥) - المجروحون، (١٥٧/٢)

(٦) - الجرح والتعديل، ت ٣٥٢ (٦٧/٦)

(٧) - الكامل، (١٩٧٤/٥)

(٨) - ميزان الاعتدال، ت ٥٢٧٠ (٦٦٨/٢)

- ٢- وقال البخاري : " خالد بن يزيد العمري مكي. ذاهب الحديث " (١).
وقال فيه أبو حاتم : " كان كذاباً أتيته بمكة ولم أكتب عنه وكان ذاهب الحديث " (٢).
قال ابن أبي حاتم : " كتب عنه أبو زرعة وترك الرواية عنه " (٣).
وقال يحيى بن معين : " كذاب " (٤) وقال مرة : " لا أعرفه " (٥).
وقال ابن حبان : " منكر الحديث جداً. أكثر من كتب عنه أصحاب الرأي. لا يشتغل بذكره لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات " (٦).
وقال العقيلي في ترجمته : " يحدث بالخطأ ويحكي عن الثقات ما لا أصل له " (٧).
وقال ابن عدي بعد أن ذكر له مجموعة أحاديث في ترجمته : " ... له غير ما ذكرت أحاديث وعامتها مناكير " (٨).
وقال الذهبي : " واه " (٩).
فأقوال الأئمة فيه صريحة وواضحة بين وصفهم له بالنكارة أو بالكذب وإجماعهم عليه بالترك.

- ٣- قال البخاري : " عبد الرحمن بن قيس أبو معاوية. ذهب حديثه " (١٠).
وقال فيه النسائي : " متروك الحديث " (١١).
وأدخله الدارقطني كتاب " الضعفاء والمتروكون " (١٢).
وقال فيه أبو حاتم : " ذهب حديثه " (١٣).
وقال أبو زرعة : " كان كذاباً " (١٤).
وقال أحمد بن حنبل : " ليس حديثه بشيء متروك الحديث حديثه حديث ضعيف " (١٥).

-
- (١)- التاريخ الكبير، ت ٦٢٢ (١٨٤/٣)
(٢)- الجرح والتعديل، ت ١٦٣٠ (٣٦٠/٣)
(٣)- المصدر نفسه.
(٤)- المصدر نفسه.
(٥)- تاريخ الدارمي، ت ٣٠٥ ص ١٠٥
(٦)- المجروحون، (٢٨٠/١)
(٧)- الضعفاء الكبير، ت ٤٢٩ (١٧/٢)
(٨)- الكامل، (٨٨٩/٣)
(٩)- ميزان الاعتدال، ت ٢٤٧٧ (٦٤٧/١)
(١٠)- التاريخ الكبير، ت ١٠٨٢ (٣٣٩/٥)
(١١)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣٦٤ ص ١٥٠
(١٢)- ت ٣٢٣ ص ٣٣٧
(١٣)- الجرح والتعديل، ت ١٣٢٣ (٢٧٨/٥)
(١٤)- المصدر نفسه
(١٥)- المصدر نفسه.

وقال ابن حبان: " كان ممن يقلب الأسانيد ويفترده عن الثقات بما لا يشبهه حديث الأئمة. تركه أحمد بن حنبل (١).
 وقال ابن عدي: " علامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه " (٢).
 وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير ونقل فيه قول أحمد (٣).
 وقال الذهبي في الميزان: " كذب ابن مهدي وأبو زرعة... " (٤).
 فكلام الأئمة فيه واضح بيّن. فقد كذبه أكثر من واحد وصرح فيه بذلك وتركه الجميع.

٤- وقال البخاري: " عيسى بن الفضل الأزرق البصري. ذهب حديثه " (٥).

وكذلك قال أبو حاتم: " ذهب حديثه " (٦).

وقال ابن أبي حاتم: " ترك أبو زرعة حديثه ولم يقرأه علينا " (٧).

وقال علي بن الحسين: " ضعيف " (٨).

وقال ابن معين: " كذاب خبيث " (٩).

وأدخله العقيلي الضعفاء الكبير " (١٠) فلم يزد على أن نقل فيه عبارة البخاري وذكر ابن عدي في الكامل ترجمة
 لعيسى آخر هو عيسى بن الفضل بن عمرو بن عبيد الأنصاري وجعله هو عيسى بن الفضل الأزرق وقال فيه: " مع
 ضعفه يكذب حديثه " لكن غيره فرق بين الترجعتين وجعلهما رجليين مختلفين.

تلاحظ هنا أن من قال فيه البخاري " ذاهب الحديث " و " ذهب حديثه " هو في أبدأ منازل الضعفاء وأدنى مراتبهم قد
 يصرح فيه بعض الأئمة بالكذب مع إجماعهم على تركه.

(١) - المجرورون، (٥٩/٢)

(٢) - الكامل، (١٦٠٠/٤)

(٣) - ت ٩٤١ (٣٤٣/٣)

(٤) - ت ٤٩٤٤ (٥٨٣/٣)

(٥) - التلخيص الكبير، ت ١٧ (٥/٧)

(٦) - الجرح والتعديل، ت ١١٦٧ (٢١٣/٦)

(٧) - المصدر نفسه

(٨) - ميزان الاعتدال، ت ٤١٧٧ (٣٨٥/٢)

(٩) - سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ت ٢٠٩ ص ٢٢٤

(١٠) - ت ١١٣٩٥ (٣٦٠/٣)

(١١) - (١٦٦٤/٥)

المبحث الثالث : قوله " لم يثبت حديثه " ، " لا يثبت "

وقريب من لفظ " ذهب حديثه " و " ذاهب الحديث " لفظ " لم يثبت حديثه " الذي أطلقه البخاري في رواية قلائل عددهم أربعة. والذين ورد فيهم هذا اللفظ قليلو الرواية، والرواة عنهم ضعفاء أو متروكون، فجاءت أحاديثهم ومروياتهم اليسيرة منكرا جدا فتركوا وعدوا مجهولون بإجماع النقاد على ذلك إلا في راو واحد هو عاصم بن عمرو النخعي. قال فيه البخاري : " لم يثبت حديثه " (١) وأدخله في كتاب الضعفاء (٢) إلا أن أبا حاتم اعترض على ذلك وقال " صدوق " (٣).

وقد قال البخاري في ترجمته : " روى عنه فرقد السبخي " ولم يسم راويا عنه غيره، لكن ابن أبي حاتم ذكر مجموعة من الرواة عنه من بينهم فرقد السبخي ومالك بن مغول وحجاج بن أرطاة وغيرهم. وترجم يحيى بن معين لعاصم بن عمرو البجلي فقال : " يحدث عنه مالك بن مغول " (٤) ولم يزد على هذا. وقال الذهبي : " ... روى عنه فرقد السبخي وغيره. لا بأس به إن شاء الله وهو من قدماء شيوخ شعبة " (٥). فلعل تعدد الرواة عن عاصم بن عمرو هو الذي أخرجه من دائرة الضعفاء المتروكين، ورفع الجهالة عنه وجبره وقوى حاله دون أن يعني هذا توثيقه، ولم يرو عنه من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه روى له حديثا واحدا كما ذكر ابن حجر (٦).

أما باقي من أورد فيهم البخاري هذا اللفظ أجمع الأئمة النقاد على رأي واحد فيهم هو الترك ومثاله :

١- قال البخاري : " إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي ولم يثبت حديثه. روى عنه

موسى بن عبيدة. ضعف لذلك " (٧).

وفي الضعفاء الصغير قال : " لم يثبت حديثه " (٨).

وقال فيه أبو حاتم : " هو منكر الحديث لم يثبت حديثه " (٩).

(١)- التاريخ الكبير، ت ٣٠٧٨ (٤٩١/٦)

(٢)- الضعفاء الصغير، ت ٢٨٠ ص ٤٦٩

(٣)- الجرح والتعديل، ت ١٩٢١ (٣٤٨/٦)

(٤)- التاريخ، نص ١٩٦٢ (٢٨٤/٢)

(٥)- الميزان، ت ٤٠٦٢ (٣٥٦/٢)

(٦)- تهذيب التهذيب، ت ٨٧ (٤٨/٥)

(٧)- التاريخ الكبير، ت ١٠٠٣ (٣٢٠/١)

(٨)- ت ٦ ص ٤٠٨

(٩)- الجرح والتعديل، ت ٣٨٨ (١٢٥/١)

وقال ابن حبان : " منكر الحديث ولا أعلم له راويا إلا موسى بن عبيدة الربذي. وموسى ليس بشيء في الحديث ولا أدري البلية في أحاديثه والتخليط في روايته منه أو من موسى. ومن أيهما كان فهو وما لم يرو سيان " (١) أي ليس له أي حديث مقبول كأنه لم يرو ولم يكن من نقلة الآثار والسنن.

ونقل ابن عدي عبارة البخاري فيه ثم قال : " وليس لإبراهيم بن محمد هذا [عن موسى بن عبيدة وعن غيره] (٢) إلا دون العشرة أحاديث " (٣).

وذكره العقيلي في كتابه "الضعفاء الكبير" (٤) والدارقطني في كتابه "الضعفاء والمتروكون" (٥).

وقال الذهبي في الميزان : " ... قال الدارقطني وغيره ضعيف " (٦).

فأقوال الأئمة متفقة على أنه منكر الحديث متروك لم يثبت حديثه.

وقد استشكلت عبارة البخاري : " روى عنه موسى بن عبيدة. ضعف لذلك " : هل ضعف إبراهيم بن محمد لأجل

رواية موسى بن عبيدة عنه لأنه ضعيف وواه ؟ أم أن موسى بن عبيدة هو الذي ضعف لروايته عن إبراهيم بن محمد ؟

أما إبراهيم بن محمد فقد تبينت حاله من الضعف حسب كلام الأئمة النقاد فيه، وأما موسى بن عبيدة فلم يكن كلام

الأئمة فيه بأحسن من كلامهم في إبراهيم، بل كان أشد دون أن يشير أحد منهم إذا كان سبب ضعفه هو روايته عنه

وهذا كلام الأئمة في موسى بن عبيدة :

قال البخاري : " موسى بن عبيدة بن نشيط أبو عبد العزيز الربذي. مولى. منكر الحديث قاله أحمد بن حنبل. وقال

علي بن المديني عن القطان قال : كنا نتقيه تلك الأيام " (٧).

وقال في الضعفاء الصغير : " قال أحمد بن حنبل منكر الحديث " (٨).

وقال فيه الدارقطني : " لا يتابع على حديثه " (٩).

وقال يحيى بن معين : " لا يحتج بحديثه " (١٠) وقال مرة : " صالح " (١١) وقال أخرى : " ضعيف الحديث " (١٢).

(١) - المجروحون، (١٠٨/١)

(٢) - عبارة ابن عدي توحى بأن إبراهيم بن محمد هو الذي يروي عن موسى بن عبيدة والصحيح أن موسى هو الذي روى عن إبراهيم.

(٣) - الكامل، (٢٦٢/١)

(٤) - ت ٥٧ (٦١/١)

(٥) - ت ٤ ص ٢٦٧

(٦) - ت ١٧٩ (٥٥/١)

(٧) - التاريخ الكبير، ت ١٢٤٢ (٢٩١/٧) والتاريخ الصغير، (٨٧/٢)

(٨) - ت ٣٤٥ ص ٤٨٦

(٩) - الضعفاء والمتروكون، ت ٥١٧ ص ٣٧٤

(١٠) - التاريخ، نص ١٢١٠ (٥٩٤/٢)

(١١) - سؤالات ابن الجنب، ت ٢٧٥ ص ٣٣٩

(١٢) - المصدر نفسه، ت ٤٤٩ ص ٣٨٣. وعقب ابن الجنب بعدها بالقول: "ولكن ليس متروك". وتاريخ الدارمي، ت ٧٣٢ ص

قال ابن عدي : " الضعف على رواياته بين " (١).

وقال أبو حاتم : " منكر الحديث " (٢).

وقال أبو زرعة : " ليس بقوي الحديث " (٣).

وذكره الذهبي في الميزان (٤) فحكى قوله ابن سعد فيه : " ثقة وليس بحجة " وقول يعقوب بن شيبة : " صدوق ضعيف الحديث جدا " .

وذكر ابن حجر أقوال الأئمة فيه وأطال. وكانت كلها تقضي بضعفه وإن كان بعضهم قواه من ناحية العدالة والصدق ولكن أعاب عليه رواية المناكير. وقد أخرج له الترمذي وابن ماجه كما ذكر ابن حجر (٥).

وعليه فإن حال موسى بن عبيدة لا تختلف كثيرا عن حال إبراهيم بن محمد في النكارة والضعف وقول ابن سعد فيه " ثقة ولكن ليس بحجة " وقول ابن معين فيه " صالح " يعني أن لموسى صلاح وصدق وثقة في الدين، أما الحفظ والحديث فلا يختلف حاله فيه عن حال إبراهيم فلا أدري من المقصود بعبارة البخاري وإن كان يترجح أنه موسى بن عبيدة لأنه أحسن حالا في الصدق والثقة من إبراهيم، وروايته الحديث عنه مع ما عرف به من شدة ضعف ونكارة تكون سببا في الإساءة إليه. وعلى أية حال وكما قال ابن حبان : يجب التنكب عن رواية إبراهيم سواء كان البلاء فيها منه أو من الراوي عنه موسى، وكذلك التنكب عن رواية موسى سواء كان هو سبب بلائها أو شيخه إبراهيم ففي كل الأحوال الروايات منكرة ومردودة.

٢- وكذلك قال البخاري : " ربيع بن مالك عن خولة. روى عنه حجاج بن أرطاة لم يثبت حديثه " (٦).

وقال أبو حاتم فيه : " روى حديثنا واحدا، لم يثبت حديثه وليس بالمعروف " (٧).

وقال ابن حبان : " منكر الحديث جدا فلا أدري الإنكار في حديثه وقع من جهته أو من قبل الحجاج بن أرطاة لأن الحجاج ليس بشيء في الحديث. فإن كان منهما أو من أحدهما وجب التنكب عن الاحتجاج به " (٨).

(١) - الكامل، (٢٣٣٣/٦)

(٢) - الجرح والتعديل، ت ٦٨٦ (١٥٢/٨)

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - ت ٨٨٩٥ (٢١٣/٤)

(٥) - التهذيب، ت ٦٣٦ (٣١٨/١٠)

(٦) - التاريخ الكبير، ت ٩٢٨ (٢٧٣/٣)، والضعفاء الصغير، ت ١١٤ ص ٤٣٥

(٧) - الجرح والتعديل، ت ٢٠٩٧ (٤٦٨/٣)

(٨) - المجروحون، (٢٩٣/١)

واكتفى ابن عدي (١) بنقل عبارة البخاري فيه. وكذلك العقيلي (٢) مع ذكر حديثه في الترجمة من رواية حجاج ابن أرطاة عنه عن خولة عن النبي ﷺ : « مَنْ نَزَلَ مِنْزِلًا فَقَالَ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ كُلِّهَا مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ يَضُرَّهُ » فِي مَنْزِلِهِ ذَلِكَ شَيْءٌ حَتَّى يَظُنَّ « (٣).

ونقل الذهبي كلام ابن حبان والبخاري في ترجمته في الميزان (٤).

وهكذا فإن أغلب الكتب التي ترجمت لربيع بن مالك اعتمدت على البخاري وكلامه فيه كما هو عند العقيلي والذهبي وابن عدي. وقد صرح أبو حاتم أن ليس لربيع إلا حديثا واحدا غير ثابت لا يعرف. وصرح ابن حبان أن الراوي عن ربيع وهو حجاج بن أرطاة ضعيف أيضا ليس بشيء في الحديث. ولما لم يأت حديث ربيع إلا من طريق حجاج ابن أرطاة مع ما هو عليه من الضعف والوهن فإنه لا يشتغل بحديثهما.

٣- وكذلك الأمر بالنسبة لعبيد الله بن عكراش بن ذؤيب الذي قال فيه البخاري : " ... عن أبيه روى عنه

العلاء بن الفضل. لا يثبت " (٥) وفي الضعفاء الصغير قال : " لا يثبت حديثه " (٦).

فقد قال فيه ابن حبان : " منكر الحديث جدا فلا أدري المناكير في حديثه وقع من جهته أو من العلاء بن الفضل ومن أيهما كان فهو غير محتج به على الأحوال " (٧).

وقال أبو حاتم : " شيخ مجهول " (٨).

وقال الذهبي : " فيه جهالة " (٩) وذكر فيه أقوال الأئمة وأورد عن البخاري قوله : " في إسناده نظر " وكذلك حكى العقيلي عن البخاري (١٠).

فهذه بعض التراجم التي أورد البخاري فيها عبارة " لا يثبت حديثه " أو " لا يثبت " وقد رأينا من خلال جمع أقوال الأئمة فيها أنه لم يرد عن أصحابها إلا حديث يسير جدا قد لا يتعدى الواحد، والرواة عنهم معروفون بضعفهم الشديد ونكارتهم مما جعل حديثهم غير ثابت وجعل حكمهم الترك المطلق.

(١) - الكامل، (٣/٩٩٧)

(٢) - الضعفاء الكبير، ت ٤٨١ (٢/٥٠)

(٣) - رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٣٣) وعزاه إلى الطبراني وأحمد بن حنبل ولم أقف عليه عنده.

(٤) - ت ٢٧٤٤ (٢/٤٢)

(٥) - التاريخ الكبير، ت ١٢٦٧ (٥/٣٩٤)

(٦) - ت ٢١٥ ص ٤٥٨

(٧) - المجروحون، (٢/٦٢)

(٨) - الجرح والتعديل، ت ١٥٥٧ (٥/٣٢٩)

(٩) - الميزان، ت ٥٣٨٣ (٣/١٣)

(١٠) - الضعفاء الكبير، ت ١١٠٨ (٣/١٢٥)

المبحث الرابع : قوله " حديثه ليس بشيء "

و " ليس بشيء " و " لا شيء البتة "

قريب من لفظي " ذهب حديثه " و " لم يثبت حديثه " لفظ " حديثه ليس بشيء " و " ليس بشيء " و " لا شيء البتة " وقد ورد كل واحد منها مرة واحدة.

١- قال البخاري : " عبد الرحمن بن مالك بن مغول. حديثه ليس بشيء هو الكوفي البجلي " (١).

وقال يحيى بن معين : " ليس بثقة " (٢) وقال مرة : " كذاب " (٣).

وقال أبو حاتم : " متروك الحديث " (٤).

وقال أبو زرعة : " ليس بقوي " (٥).

وقال أحمد بن حنبل : " ليس بشيء حرقنا حديثه منذ دهر من الدهر " (٦).

وقال ابن حبان : " كان ممن يروي عن الثقات المقلوبات وما لا أصل له عن الأثبات " (٧).

وأدخله العقيلي كتابه " الضعفاء الكبير " (٨) والدارقطني كتابه " الضعفاء والمتروكون " (٩) وحكى الذهبي (١٠) عن أحمد والدارقطني قالا : " متروك " وعن أبي داود قال : " كذاب " وقال مرة " يضع الحديث " وعن النسائي قال : " ليس بثقة ".

أما ابن عدي فقد قوى حاله بالنسبة لما قاله الأئمة فقال : عبد الرحمن بن مالك له أحاديث عن أبيه حسان ووالده مالك من أفاضل شيوخ الكوفيين وعبد الرحمن مع ضعفه يكتب حديثه " (١١).

فرأى أكثر الأئمة يذهب إلى تضييف عبد الرحمن بن مالك وتركه بل واتهامه بالكذب والوضع بينما انفرد ابن عدي بالقول إنه مع ضعفه يكتب حديثه.

(١)- التاريخ الكبير، ت ١١٠٣ (٣٤٩/٥)

(٢)- التاريخ، نص ٢٤١٨ (٣٥٧/٢)

(٣)- سؤالات ابن الجنب، ت ٦٨٠ ص ٤٣٧

(٤)- الجرح والتعديل، ت ١٣٦٨ (٢٨٦/٥)

(٥)- المصدر نفسه

(٦)- المصدر نفسه

(٧)- المجروحون، (٦١/٢)

(٨)- ت ٩٤٦ (٣٤٥/٢)

(٩)- ت ٣٣٤ ص ٣٣٧

(١٠)- ميزان الاعتدال، ت ٤٩٤٩ (٥٨٤/٢)

(١١)- الكامل، (١٥٩٨/٤)

- ٢- وقال البخاري : " خالد بن إلياس المدني القرشي العدوي. عن يحيى ابن عبد الرحمن. ليس بشيء " (١).
وأعاد العبارة نفسها في الضعفاء الصغير (٢).
وقال في التاريخ الصغير : " خالد بن إلياس مدني منكر الحديث وكنيته أبو الهيثم " (٣).
وقال فيه ابن معين : " ليس بشيء " (٤) وقال مرة : " ليس بشيء ولا يكتب بحديثه " (٥) وقال أخرى
" ضعيف " (٦).
وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث منكر الحديث " قيل له : " يكتب حديثه " ؟ قال : " زحفا " (٧).
وقال أبو زرعة : " ليس بقوي، ضعيف، سمعت أبا نعيم يقول : لا يسوى حديثه وسكت. وذكر بعدنا : لا يسوى
حديثه فلسين " (٨).
قال النسائي : " متروك الحديث " (٩).
وقال ابن حبان : " يروي الموضوعات عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها. لا يحل أن يكتب حديثه إلا
على جهة التعجب " (١٠).
وأدخله العقيلي كتاب الضعفاء الكبير (١١) والدارقطني كتاب الضعفاء والمتروكون (١٢) وقال ابن عدي : " أحاديثه
كأنها غرائب وإفرادات عن من يحدث عنهم ومع ضعفه يكتب حديثه " (١٣).
وقال ابن حجر في التهذيب (١٤) : " قال الترمذي : " ضعيف عند أهل الحديث ". وقال الساجي : " هو ضعيف
الحديث جدا ". وقال ابن عبد البر : " ضعيف عند جميعهم ". وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية
عنهم ".
فالأئمة النقاد مجمعون على شدة ضعف خالد بن إلياس وصرح بعضهم بتركه وابن عدي وحده سمح بكتابة حديثه رغم
بجئته بغرائب وإفرادات.

(١) - التاريخ الكبير، ت ٤٧٢ (١٤٠/٣)

(٢) - ت ١٠١ ص ٤٢٩

(٣) - (١٣٠/٢)

(٤) - التاريخ، نص ٦٩٤ (١٤٢/٢)، وتاريخ الدارمي، ت ٢٩٩ ص ١٤٠

(٥) - رواه عنه ابن عدي، الكامل، (٨٧٨/٣)

(٦) - المصدر نفسه

(٧) - الجرح والتعديل، ت ١٤٤٠ (٣٢١/٣)

(٨) - المصدر نفسه

(٩) - الضعفاء والمتروكون، ت ١٧٢ ص ٩٢

(١٠) - المرجوحون، (٢٧٥/١)

(١١) - ت ٤٠٠ (٣/٢)

(١٢) - ت ١٩٧ ص ٣٠٥

(١٣) - الكامل، (٨٧٨/٣)

(١٤) - ت ١٥٢ (٧٠/٣)

٣- قال البخاري : " مقاتل بن سليمان الأزدي . لا شيء البتة " (١).

وقال في التاريخ الصغير : " سكتوا عنه " (٢).

وقال يحيى بن معين : " ليس بشيء " (٣).

وقال وكيع بن الجراح : " كان مقاتل بن سليمان كذابا " (٤).

وقال : " كنا نأتيه فيحدثنا ثم نأتيه بعد أيام فيقلب الإسناد والحديث " (٥).

وقال : " سمعنا منه والله المستعان " (٦).

وقال أحمد بن حنبل : " ما يعجبني أن أروي عنه شيئا " (٧).

وقال أبو حاتم : " متروك الحديث " (٨).

وقال ابن عدي : " مع ضعفه يكتب حديثه " (٩).

وقال الدارقطني : " يكذب " (١٠).

وحكى الذهبي (١١) عن النسائي قال : " كان مقاتل يكذب " وعن الجوزجاني قال : " كان دجالا جسورا ".

وحكى ابن حجر (١٢) عن بقية قال : " كنت كثيرا أسمع شعبة وهويسأل عن مقاتل فما سمعته ذكره قط إلا بخير "

وعن الشافعي قال : " الناس عيال على مقاتل في التفسير " وعن ابن المبارك قال : " أرم به وما أحسن تفسيره لو كان "

ثقة " وعن العجلي قال : " متروك الحديث " وعن أبي أحمد الحاكم قال : " ليس بالقوي عندهم ".

فكلام النقاد في مقاتل بن سليمان يتمحور كله حول ضعفه الشديد وكذبه وبالتالي تركه، ومن أحسن العبارة فيه منهم إنما قصد تفسيره إذ كان من المكثرين وكتب التفسير كلها تروى عنه. وقد قال فيه البخاري مرة : " سكتوا عنه " وهو لا يطلق هذه العبارة إلا في أردأ الرواة منزلة وأدناهم مرتبة.

فعبارات " حديثه ليس بشيء " أو " ليس بشيء " أو " لا شيء البتة " التي جرح بها البخاري بعض الرواة واضحة الدلالة في تضييف من وردت في حقه ضعفا شديدا يصل به حد الترك وقد صرح معظم الأئمة بهذا الحكم.

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٩٧٦ (١٤/٨)

(٢)- (٢١٦/٢)

(٣)- التاريخ، نص ٤٨٤٦ (٥٨٣/٢)

(٤)- الجرح والتعديل، ت ١٦٣٠ (٣٥٤/٨)

(٥)- المصدر نفسه

(٦)- المصدر نفسه

(٧)- المصدر نفسه

(٨)- المصدر نفسه

(٩)- الكامل، (٢٤٢٧/٦)

(١٠)- الضعفاء والمتروكون، ت ٥٢٧ ص ٣٧٦

(١١)- ميزان الاعتدال، ت ٨٧٤١ (١٧٣/٤)

(١٢)- التهذيب، ت ٥٠٣ (٢٥٤-٢٤٩/١٠)

المبحث الخامس : قوله " عنده عجائب " أو " صاحب عجائب "

من ألفاظ الجرح التي أطلقها البخاري وتنزل المقييل فيه مرتبة الترك لفظ : " عنده عجائب ". أورده في ثمان تراجم مختصرة اكتفى فيها بذكر اسم صاحب الترجمة وعمن روى ثم عبارة " عنده عجائب ". ولم يورد حديثا إلا في واحدة منها.

ورغم اتفاق الأئمة على تدني مرتبة هذا اللفظ - عنده عجائب - وترك من قيل فيه إلا أنهم اختلفوا في : هل يفيد الاتهام بالكذب أم لا يفيد غير الوصف بالنكارة ؟

قال الشيخ ابن عراق في كتاب " تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعية " : " سألت بعض أشياخي عن ذلك - يعني عن قولهم له طامات وأوابد ويأتي بالعجائب - فلم يفدني فيه شيئا ورأيت الحافظ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك إنه لم يتهم بكذب والله أعلم " (١).

وقيد الشيخ عبد الفتاح أبو غدة كلام ابن عراق بلفظي " يأتي بالعجائب " و " له أوابد " فقال إنهما لا تفيدان الاتهام بالكذب. أما عبارة " له طامات " فقد تقتضي اتهام من وردت فيه بالكذب وقد لا تقتضي ذلك بحسب حال المترجم له (٢).

وبعد تتبع التراجم التي ورد فيها لفظ " عنده عجائب " في التاريخ الكبير، وإجراء دراسة مقارنة بين ما ورد فيها في كتب الرجال، لم أقف إلا على ترجمة واحدة اتهم بعض الأئمة صاحبها بالكذب، أما غيره من أصحاب التراجم الأخرى فإن النقاد أجمعوا على تركهم ووصفهم بشتى أوصاف النكارة دون الكذب، مما يعني أن لفظ " عند عجائب " لا يقتضي الاتهام بالكذب. وهذه أمثلة ذلك :

١ - قال البخاري في ترجمة عبد الوهاب بن الضحاك الحمصي : " عنده عجائب " (٣).

وقال ابن أبي حاتم : " سمع أبي منه وترك حديثه والرواية عنه وقال كان يكذب " (٤).

فأبو حاتم اتهمه بالكذب، وقال : " سألت أبا اليمان عنه فقال : لا يكتب عنه هذا قاص، أتيناه فأخرج إلينا شيئا من الحديث فقال : هذا جميع ما عندي. ثم بلغني أنه أخرج بعدنا حديثا كثيرا (٥).

(١) - (١٩/١)

(٢) - الرفع والتكميل، ص ١٧٢

(٣) - التاريخ الكبير، ت ١٨٣٢ (١٠٠/٦)

(٤) - الجرح والتعديل، ت ٣٨١ (٧٤/٦)

(٥) - المصدر نفسه

وقال أبو حاتم : " قال محمد بن عوف : قيل لي إنه أخذ فوائد أبي اليمان فكان يحدث بها عن إسماعيل بن عياش وحدث بأحاديث كثيرة موضوعة. فخرجت إليه فقلت ألا تخاف الله عز وجل؟! فضمن لي أن لا يحدث بها. فحدث بها بعد ذلك " (١).

فبعد الوهاب بن الضحاك عمد إلى حديث أبي اليمان فسرق فوائده، يعني غرائبهِ والشواذ من حديثهِ، فإنهم كانوا يطلقون على الحديث الغريب الشاذ فائدة (٢)، ثم حدث بها عن غير أبي اليمان فكانت أحاديث موضوعة باطلة، ونهر عن ذلك فلم ينتهر وبقي يحدث بها متعمداً ذلك ولذا جاءت أقوال الأئمة فيه غليظة.

قال أبو داود: " غير ثقة ولا مأمون " (٣) وقال مرة : " كان يضع الحديث قد رأيتَه " (٤). وقال الدارقطني : " له مقلوبات وبواطيل " (٥).

وساق العقيلي حديثاً في ترجمته وقال عقبه : " ليس للحديث أصل عن ثقة. متروك الحديث " (٦).

وقال النسائي : " عنده عجائب " (٧) وقال مرة : " ليس بثقة متروك " (٨).

وقال ابن حبان : " كان يسرق الحديث ويرويه ويجيب فيما يسأل ويحدث بما يقرأ عليه لا يحل الاحتجاج به ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار " (٩).

وقال ابن عدي : " بعض حديثه مما لا يتابع عليه " (١٠).

فهذه هي الترجمة الوحيدة التي أطلق فيها البخاري لفظ عنده عجائب ووصف النقاد صاحبها بالكذب والوضع. أما غيره من أصحاب التراجم الأخرى فإن الأئمة صرحوا بتركهم دون أن يهتموهم بالكذب. ومثاله :

٢- قال البخاري في ترجمة الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي الكوفي : " عنده عجائب منكر الحديث ذاهب

تركت أنا حديثه " (١١).

(١)- المصدر السابق

(٢)- روى ابن رجب الحنبلي عن أحمد بن حنبل قال : " إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون : هذا الحديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد وإن كان قد روى شعبة وسفيان. وإذا سمعتهم يقولون: لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح". أنظر ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص ٢٣٥.

(٣)- التهذيب، ت ٨٣٣ (٣٩٦/٦)

(٤)- المصدر نفسه

(٥)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣٤٦ ص ٣٣٩

(٦)- الضعفاء الكبير، ت ١٠٤٤ (٧٨/٣)

(٧)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣٧٦ ص ١٥٣

(٨)- التهذيب، ت ٨٣٣ (٣٩٦/٦)

(٩)- المجروحون، (١٤٧/٢)

(١٠)- الكامل، (١٩٣٣/٥)

(١١)- التاريخ الكبير، ت ٢٦٨٤ (٣٤٢/٢)

وقال في التاريخ الصغير : " منكر الحديث " (١) وفي موضع آخر منه : " عنده عجائب " (٢).
وقال أبو حاتم : " متروك الحديث منكر الحديث " (٣).
وقال أبو زرعة : " ضعيف الحديث منكر الحديث " (٤).
وقال ابن حبان : " يروي عن العراقيين والشاميين المناكير الكثيرة التي يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها. لا يحتج بخبره " (٥)
وقال ابن عدي بعد أن ساق في ترجمته بعض أحاديثه : " له غير ما ذكرت من الحديث وليس رواياته بالكثيرة " (٦).
وأدخله العقيلي الضعفاء الكبير (٧).
وساق الذهبي في ترجمته بعض منكراته (٨).
فمع قول البخاري في الحكم بن يعلى " عنده عجائب " لا أحد من النقاد اتهمه بالكذب واتفقوا جميعا على أنه متروك دون أن يصرح أحد بأن سبب تركه هو الكذب.

٣- وقال البخاري في ترجمة عبيد الله بن تمام أبو عامر : " عنده عجائب " (٩).
وقال فيه أبو حاتم : " ليس بالقوي ضعيف الحديث روى أحاديث منكرا " (١٠).
وقال أبو زرعة : " ضعيف الحديث " وأمر بأن يضرب على حديثه (١١).
وقال ابن حبان : " كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يعرف من أحاديثهم حتى يشهد من سمعها ممن كان الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة لا يحل الاحتجاج بخبره " (١٢).
وقال الدارقطني : " أحاديثه مقلوبة " (١٣).
وقال ابن عدي : " في بعض رواياته مما يروي مناكير " (١٤).
وقال العقيلي : " كان عنده عجائب " (١٥).

-
- (١) - (٢٣٠/٢)
 - (٢) - (٢٤٦/٢)
 - (٣) - الجرح والتعديل، ت ٥٨٩ (١٣٠/٣)
 - (٤) - المصدر نفسه
 - (٥) - المجروحون، (٢٥١/١)
 - (٦) - الكامل، (٦٢٨/٢)
 - (٧) - ت ٣١٧ (٢٦٠/١)
 - (٨) - ميزان الاعتدال، ت ٢٢١١ (٥٨٣/١)
 - (٩) - التاريخ الكبير، ت ١١٩٣ (٣٧٥/٥)، والتاريخ الصغير، (٢٤٦/٢)
 - (١٠) - الجرح والتعديل، ت ١٤٧١ (٣٠٩/٥)
 - (١١) - المصدر نفسه
 - (١٢) - المجروحون، (٦٦/٢)
 - (١٣) - الضعفاء والمتركون، ت ٣٢٩ ص ٣٣٦
 - (١٤) - الكامل، (١٦٣٧/٤)
 - (١٥) - الضعفاء الكبير، ت ١٠٩٧ (١١٨/٣)

وقال الذهبي : " ضعفه الدارقطني وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم " (١).
فلم يصرح أحد ممن تكلم في عبيد الله بن تمام بأنه كذاب وإنما وصفوه بأنه ضعيف الحديث وليس بقوي وغير محتج به.

٤- وقال البخاري في ترجمة سعيد بن زربي أبو معاوية : " صاحب عجائب " (٢).

وقال في التاريخ الصغير : " عنده عجائب " (٣).

وقال ابن معين : " ليس بشيء " (٤).

وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث منكر الحديث عنده عجائب من المناكير " (٥).

وقال النسائي : " ليس بثقة " (٦).

وقال الدارقطني : " متروك " (٧).

وأدخله العقيلي في كتابه " الضعفاء الكبير " (٨).

وقال ابن حبان : " كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته " (٩).

وساق ابن عدي كلام الأئمة فيه ولم يقل هو فيه شيئاً ولكنه قال إن الصحيح في كنيته أبو عبيدة ومن قال أبو معاوية فقد أخطأ (١٠).

وكذلك جزم ابن حجر بأنه أبو عبيدة فقال : " سعيد بن زربي الخزازي البصري القناد أبو معاوية ويقال أبو عبيدة وهو الصحيح. قال أبو داود : ضعيف. وقال الحاكم أبو أحمد : منكر الحديث جلتاً " (١١).

فلم يختلف اثنان من الأئمة على نكارة سعيد زربي وتدني مرتبته.

فلفظ " عنده عجائب " هو من ألفاظ الجرح القوية، ينزل الراوي الذي ورد في حقه مرتبة الترك دون أن يعنى اتهامه بالكذب والوضع.

(١) - ميزان الاعتدال، ت ٥٣٤٨ (٤/٣)

(٢) - التاريخ الكبير، ت ١٥٨٢ (٤٧٣/٣)

(٣) - (١٧٠/٢)

(٤) - تاريخ الدارمي، ت ٣٩٤ ص ١٢٧، والتاريخ، نص ٣٢٩٠ (١٩٩/٢)

(٥) - الجرح والتعديل، ت ٩٥ (٢٣/٤)

(٦) - الضعفاء والمتروكون، ت ٢٧٨ ص ١٢٢

(٧) - الضعفاء والمتروكون، ت ٢٧٢ ص ٣٢١

(٨) - ت ٥٧٦ (١٠٦/٢)

(٩) - المجروحون، (٣١٤/١)

(١٠) - الكامل، (١٢٠١/٣)

(١١) - التهذيب، ت ٤٢ (٢٥/٤)

المبحث السادس : قوله " تركوه " و " متروك "، و " متروك الحديث "

و " تركه فلان " أو " ترك فلان حديثه "

هذا اللفظ بمختلف صيغه واضح المعنى، بين الدلالة، فهو ينزل من ورد في حقه مرتبة الترك التي هي أدنى المراتب على الإطلاق. أورده البخاري في ثلاث وثلاثين ترجمة مختصرة اكنفى فيها بذكر اسم صاحب الترجمة وكنيته ونسبه وعمن روى وإحدى صيغ اللفظ، فقال في ست عشرة ترجمة "تركوه" أورد حديثا في اثنتين منها، وقيل في ثلاث عشرة ترجمة "تركه فلان" - ويسمى أحد الأئمة كيحيى القطان أو أحمد بن حنبل أو ابن المبارك ... - أورد حديثا في واحدة منها، وقال في ترجمتين "متروك الحديث" وفي واحدة "متروك" وفي أخرى "ترك أحمد حديثه".

وإن تتبع التراجم التي وردت فيها صيغ اللفظ المختلفة ومقارنتها بين كتب الرجال يكشف لنا عن براعة الإمام البخاري في اختيار العبارات واستعمالها فتؤدي كل واحدة منها مدلولها بدقة وأمانة حيث أطلق عبارة "تركوه" بصيغة جمع الغائب فيمن أجمع الأئمة النقاد على تركه وكذلك من قال فيه متروك أو متروك الحديث. فإذا اختلف في الراوي فتركه بعض الأئمة وقبله بعضهم فإنه يبين اختلافهم فيقول : "تركه فلان وروى عنه فلان" - ويسميها - أو يقول : "تركه فلان وربما روى عنه" - ويسميه -.

وعقب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على مراتب الجرح عند الذهبي وقد جعل في المرتبة الثالثة : "متروك الحديث وليس بثقة" وقبلها "متهم بالكذب ومتفق على تركه" فقال : "... ومثله - أي مثل متروك - متروك الحديث. ونقل عن أحمد بن صالح قال : لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجمع على ترك حديثه، قد يقال فلان ضعيف أما أن يقال فلان متروك فلا إلا أن يجتمع الجمع على ترك حديثه". ثم قال الشيخ عبد الفتاح : "ولا يعني هذا الذي قاله أحمد ابن صالح أنه لا يقال في رجل متروك إلا وقد اجتمع الجمع كافة على تركه فهذا الذي قاله أحمد بن صالح ثم النسائي ثم غيرهما هو الأصل لمدلول لفظ متروك عندهم ولكن هذا لا يمنع أن يقول أحد النقاد في رآو ثقة ويقول فيه ناقد آخر متروك" (١).

نعم، توجد تراجم كثيرة اختلفت فيها أقوال النقاد وربما قال فيها أحدهم "متروك" وقال آخر "ضعيف" وقال ثالث "يكتب حديثه" وقال رابع "ثقة" ... ولكن بالنسبة للإمام البخاري فإنه ما قال في الرواة "تركوه" أو "متروك" أو "متروك الحديث" إلا وجدت أن النقاد أجمعوا على تركه وصرحوا بذلك ووصفوه بأشنع الأوصاف وأغلظها كالكذب والوضع كما يتضح من خلال التبع والدراسة.

أ- قوله : " تركوه " و" متروك " و" متروك الحديث " :

كل من وردت فيه إحدى هذه العبارات عند البخاري أجمع النقاد على تركه وأغلظوا القول فيه وهذه أمثلة ذلك :

١- قال البخاري : " زياد بن ميمون أبو عمارة البصري الثقفي [سمع أنسا] (١). تركوه " (٢).

وروى في التاريخ الصغير عن بشر بن عمر (٣) أنه قال : " سألت زياد ابن ميمون أبا عمارة عن حديث رواه أنس فقال : ويحكم أحسبوني كنت يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا، رجعت عما كنت أحدث به عن أنس لم أسمع من أنس شيئا " (٤).

وقال أبو حاتم : " كان يقال إنه كذاب. ترك حديثه " (٥).

وقال أبو زرعة : " واهي الحديث " (٦).

وروى ابن أبي حاتم [عن عباس الدوري عن يحيى بن معين] (٧) قال : زياد أبو عمار ليس حديثه بشيء " (٨).

وروى ابن عدي عن يحيى بن معين قال : " زياد أبو عمار ليس يسوى قليلا ولا كثيرا " (٩).

وقال ابن عدي : " لا أعرف له عن غير أنس وأحاديثه مقدار ما يرويه لا يتابعه أحد عليه " (١٠).

[(١)- قول البخاري إن زياد بن ميمون سمع أنسا غريب فقد صرح زياد بأنه لم يسمع من أنس شيئا وكل ما حدث به عنه هو كذب كما في التاريخ الصغير، وروى ابن أبي حاتم عن أبيه عن محمود بن غيلان قال : " قلت لأبي داود الطيالسي : زياد بن ميمون؟ فقال : لقيته أنا وعبد الرحمن ابن مهدي فسألناه فقال : عدوا أن الناس لا يعلمون أنني لم ألق أنسا الا تعلمان أنني لم ألق أنسا؟ ثم بلغنا أنه يروي عنه فأتيناها فقال : عدوا أن رجلا أذنب ذنبا فيتوب ألا يتوب الله عليه؟ قلنا : نعم، قال : فإني أتوب. ما سمعت من أنس قليلا ولا كثيرا. فكان بعد ذلك يبلغنا أنه يروي عنه فتركناه " . [انظر الجرح والتعديل، ت ٢٤٥٨ (٣/٥٤٤)].

فكل الروايات عن زياد بن ميمون يصرح فيها بأنه لم يسمع من أنس شيئا وإنما كان يكذب في الرواية عنه، والإمام البخاري أطلع على هذه الروايات عن زياد فكيف يقول بعد ذلك إنه سمع من أنس؟! خاصة أنه رحمه الله كان حفيا بمسألة السماع ويوليها اهتماما كبيرا فيقول في راو واحد : سمع من ... وروى عن ... ورأى ... فيبين ممن سمع الراوي، وعمن روى دون أن يثبت له سماع عنه، ومن رأى ولم يرو عنه.

وروى ابن عدي كعادته كلام البخاري في زياد بن ميمون فقال : " سمعت ابن حماد يقول : قال البخاري : زياد بن ميمون أبو عمار البصري عن أنس بن مالك تركوه " فنقل عنه 'عن' بدل 'سمع' وكما هو معلوم فإن العنونة لا تفيد السماع. ويبدو أن عبارة البخاري في الأصل هي هكذا - أي 'عن أنس' - وما جاء في التاريخ الكبير من قوله 'سمع أنس' هو خطأ من قبل النسخ والله أعلم.

(٢)- التاريخ الكبير، ت ١٢٥٢ (٣/٣٧٠)

(٣)- هو بشر بن عمر بن الحكم بن عقبة الزهراني الأزدي أبو محمد البصري : سمع مالك بن أنس (ت ٢٠٧ هـ) احتج به الستة. [التاريخ الكبير، (٨٠/٢)، التهذيب (١/٣٩٩)].

(٤)- (١٣٦/٢)

(٥)- الجرح والتعديل، ت ٢٤٥٨ (٣/٥٤٤)

(٦)- المصدر نفسه

[(٧)- رجعت إلى رواية الدوري عن يحيى بن معين ولم أقف فيها على ترجمة زياد.

(٨)- الجرح والتعديل، ت ٢٤٥٨ (٣/٥٤٤)

(٩)- الكامل، (٣/١٠٤٣).

(١٠)- المصدر نفسه.

وقال الذهبي : " ... يقال له زياد أبو عمار البصري وزياد بن أبي عمار وزياد بن أبي حسان. يدلّسونه لئلا يعرف في الحال. قال يزيد بن هارون : كان كذابا. وقال : حلفت ألا أروي عنه شيئا. سألته عن حديث فحدثني به عن بكر ابن عبد الله ثم عدت إليه فحدثني به عن مورق ثم عدت إليه فحدثني به عن الحسن " (١).

فأقوال الأئمة مجمعة على نكارة حال زياد ونكارة مروياته واستحقاقه الترك. ووصفه بعضهم بالكذب.

٢- وقال البخاري في ترجمة عبد الرحيم بن زيد بن الحواري العمى أبو زيد البصري : "تركوه" (٢).

وقال ابن معين : " ليس بشيء " (٣) وقال مرة : " كذاب " (٤).

وقال أبو حاتم : " ترك حديثه كان يفسد أباه يحدث عنه الطامات " (٥).

وقال أبو زرعة : " واهي ضعيف الحديث " (٦).

وقال ابن عدي : " له أحاديث غير ما ذكرت كلها ما لا يتابعه الثقات عليها " (٧).

وقال النسائي : " متروك الحديث " (٨) وقال مرة : " ليس بثقة ولا مأمون ولا يكتب حديثه " (٩).

فالنقاد أغلظوا القول في عبد الرحيم حتى وصفوه بالكذب، ولا مجال لتقويته فهو متروك باتفاق الأئمة.

٣- وقال البخاري : " جعفر بن الزبير الشامي. عن القاسم. تركوه " (١٠).

وفي التاريخ الصغير قال : " جعفر بن الزبير أدركه وكيع ثم تركه " (١١).

وقال يحيى بن معين : " ضعيف " (١٢).

وقال أبو حاتم : " متروك الحديث كان ينزل البصرة وكان ذاهب الحديث لا أرى أن أحدث عنه وهو

متروك الحديث " (١٣).

(١) - الميزان، ت ٢٩٦٧ (٩٤/٢)

(٢) - التاريخ الكبير، ت ١٨٤٤ (١٠٤/٦)، والتاريخ الصغير، (٢٣١/٢)

(٣) - حكاية الذهبي في ترجمة عبد الرحيم في الميزان، ت ٥٠٣٠ (٦٠٥/٢)

(٤) - المصدر نفسه

(٥) - الجرح والتعديل، ت ١٦٠٣ (٣٤٠/٥)

(٦) - المصدر نفسه

(٧) - الكامل، (١٩٢٠/٥)

(٨) - حكاية ابن حجر في ترجمة عبد الرحيم في التهذيب، ت ٦٠٢ (٢٧٣/٦)

(٩) - المصدر نفسه

(١٠) - التاريخ الكبير، ت ٢١٦٠ (١٩٢/٢)

(١١) - (٩٩/٢)

(١٢) - التاريخ، نص ٥١٣١ (٨٦/٢)

(١٣) - الجرح والتعديل، ت ١٩٤٩ (٤٧٩/٢)

وقال ابن أبي حاتم : " سمعت أبا زرعة يقول وكان في كتابنا حديث عن جعفر بن الزبير فقال : اضربوا عليه. فقلت : ما حال جعفر بن الزبير أضعيف هو ؟ قال : كما يكون لا أحدث عنه ليس بشيء " (١).

وقال ابن عدي : " الضعف على حديث بين " (٢).

وقال الذهبي : " كذبه شعبة، قال غندر : رأيت شعبة راكبا على حمار فقال : أذهب فأستعدي على جعفر بن الزبير، وضع على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث " (٣).

ومنه يظهر جليا حال جعفر بن الزبير من الضعف الشديد الذي لا يجيره شيء وحاله من الكذب والافتراء في الحديث، وموقف الأئمة الصريح في تركه.

٤- وقال البخاري في ترجمة واحدة هي لعباد بن صهيب البصري المدري : " تركوه كثير الحديث " (٤).

وكان للفظ "كثير الحديث" معناه ومدلوله. إذ من خلال تتبع ترجمة عباد بن صهيب في كتب الرجال يبدو أنه كان صاحب حديث ورواية، فهو يروي أحاديث كثيرة عن قوم ثقات قدماء لقيهم وسمع منهم، منهم هشام بن عروة والأعمش، لكن بليته كانت في انتحاله القدرية والدعوة لها. وإن أئمة الحديث متفقون على ترك كل صاحب بدعة يدعو إلى بدعته، وصاحب هوى يدعو إلى هواه كالقدرية والمرجئة وغيرهما.

روى عباس الدوري أن يحيى بن معين قال : " ما كتبت عن عباد بن صهيب وقد سمع عباد من أبي بكر بن نافع. وأبو بكر بن نافع قديم يروي عنه مالك بن أنس. قلت [يعني الدوري] ليحيى : هكذا نقول في كل داعية : لا يكتب حديثه إن كان قدريا أو رافضيا أو غير ذلك من أهل الأهواء من هو داعية ؟ قال : لا يكتب عنهم إلا أن يكونوا ممن ظن به ذلك ولا يدعو إليه. كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعو إليه " (٥).

وكذلك قال أحمد فيما رواه عنه العقيلي : " قد رأيت [يعني عبادا] بالبصرة غير مرة. كانت قدرية منتحلة وما كان بصاحب كذب وكان عنده من الحديث أمر عظيم وكان سمع من الأعمش " (٦).

(١) - المصدر السابق

(٢) - الكامل، (١٩٢٠/٥)

(٣) - ميزان الاعتدال، ت ١٥٠٢ (٤٠٦/١)

(٤) - التاريخ الكبير، ت ١٦٤٣ (٤٣/٦)، وفي الضعفاء الصغير قال تركوه، ت ٢٢٨ ص ٤٦٠

(٥) - التاريخ، نص ٣٥٨١ ص ٢٩٢

(٦) - الضعفاء الكبير، ت ١١٢٨ (١٤٤/٣)

وحكى الذهبي (١) عن أبي داود أنه قال في عباد بن صهيب : " صدوق قدرى " وعن يحيى بن معين أنه قال مرة : " عباد بن صهيب أثبت من أبي عاصم النبيل " .

وقال ابن حبان : " عباد بن صهيب من أهل البصرة . كان عن هشام عن عروة والأعمش ، روى عنه العراقيون . كان قدريا داعيا إلى القدر ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير التي إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد لها بالوضع " (٢) .

فجميع أقوال الأئمة متفقة على أن عباد بن صهيب من دعاة القدرية ومنتحليها، وعمل المحدثين قائم على رد حديث كل صاحب بدعة يدعو إلى بدعته، فرد حديث عباد وترك لهذا السبب، أي لاتتحاله القدرية ودعوته لها، رغم أن له أحاديث كثيرة عن قوم ثقات قدماء كهشام بن عروة وسليمان الأعمش وأبي بكر بن نافع. ويبدو أنه مع كونه من أصحاب البدع والدعاة لها روى أحاديث مناكير أنكرها أهل العلم ونقاده كما صرح بذلك ابن حبان حين قال : " ... ومع ذلك [أي مع كونه قدريا مبتدعا] يروي المناكير عن المشاهير التي إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد لها بالوضع " (٣) .

وروى العقيلي أن علي بن المديني قال : " قلت ليحيى بن سعيد : إن في كتاب عباد بن صهيب أحاديث عن الجعد ابن أوس (٤) يقال فيها : سمعت السائب بن يزيد (٥) . فقال يحيى : أخذت أطرافها من حكيم (٦) فما صحح الجعد منها حرفا ولا وقف عليه " (٧) .

قال أبو حاتم : " روى عنه من لم يفهم العلم . ضعيف الحديث منكر الحديث ترك حديثه " (٨) .

وقال ابن عدي : " لعباد تصانيف كثيرة وحديث كثير عن المعروفين وعن الضعفاء ويتبين على حديثه الضعف ومع ضعفه يكتب حديثه " (٩) . فابن عدي وحده صرح بكتابة حديث عباد بن صهيب في حين تركه غيره من الأئمة واتهموه .

(١) - ميزان الاعتدال، ت ٤١٢٢ (٣٦٧/٢)

(٢) - المجروحون، (١٦٤/٢)

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - هو الجعد بن عبد الرحمن بن أوس ويقال أويس الكندي روى عن السائب بن يزيد وقال البخاري أنه سمع منه وذكره ابن

حبان في الثقات وشكك في سماعه من السائب روى عنه الستة إلا ابن ماجه . [التاريخ الكبير (٢/٢٤٠)، التهذيب (٢/٦٩)]

(٥) - هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة بن الأسود الكندي ويقال الأسدي أو الليثي أو الهذلي له ولأبيه صحبة . كان عاملا لعمر على سوق المدينة . قيل هو آخر من مات بالمدينة من الصحابة . أرخ البخاري وفاته ما بين التسعين والمائة . أخرج له الستة .

[التهذيب (٣/٤٥٠)، التاريخ الكبير (٤/١٥٠)]

(٦) - وفتت على أكثر من ترجمة اسم صاحبها حكيم ولم أقف على قرينة ترجح أيهم المعني عند يحيى بن سعيد .

(٧) - الضعفاء الكبير، ت ١١٢٨ (٣/١٤٤)

(٨) - الجرح والتعديل، ت ٤١٧ (٦/٨١)

(٩) - الكامل، (٤/١٦٥٢)

٥- ترجمة سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري قال فيها البخاري : " تركوه " (١) وأورد فيها أحاديث، وهي تمثل نموذجاً جيداً للكشف عن منهجه في ذكر الأحاديث خلال تراجم كتابه وعلاقة ذلك بجرح الرواة وتعديليهم. فقد يكون مراده من إيراد الحديث في الترجمة هو الإشارة إلى تفرد صاحبها به، وقد يكون مراده الإشارة إلى أنه مدار علة، أو أنه لم يعرفه وإن شاركه غيره في روايته ... وأغراض أخرى علمية هامة جعلها في إشارات خفية دقيقة لا تظهر إلا بعد البحث والتنقيب في مختلف كتبه التي يفسر بعضها بعضاً ويكشف بعضها عن أسرار وغموض البعض الآخر. وقد أجمع الأئمة على نكارة حال سليمان بن أرقم وتركه، فقال فيه يحيى بن معين مرة : " ليس بشيء " (٢) وقال أخرى : " ليس يسوى فلساً " (٣). وقال أبو حاتم : " متروك الحديث " (٤). وقال أبو زرعة : " ضعيف الحديث ذاهب الحديث " (٥). وقال أحمد بن حنبل : " ليس بشيء " (٦). وقال عمرو بن علي : " ليس بثقة روى أحاديث منكراً " (٧). وقال النسائي : " ضعيف " (٨). وقال ابن حبان : " كان ممن يقلب الأخبار ويروي عن الثقات الموضوعات " (٩). وقال ابن عدي : " عامة ما يرويه لا يتابع عليه " (١٠). وأدخله الدارقطني في كتاب " الضعفاء والمتروكون " (١١) والعقيلي في " الضعفاء الكبير " (١٢). فأجمعت أقوالهم جميعاً على تركه وهو ما عبر عليه البخاري بعبارة " تركوه " وسأورد الترجمة كاملة كما هي في التاريخ الكبير لمحاولة إدراك غرض البخاري من سوق الحديث فيها.

- (١)- التاريخ الكبير، ت ١٧٥٦ (٢/٤)، والتاريخ الصغير، (١٨٠-١٨٢/٢)، والضعفاء الصغير، ت ١٤٢ ص ٤٤١
- (٢)- تاريخ الدارمي، ت ٤٠١ ص ١٢٨، والتاريخ، نص ١٣٢٣ (٢/٢٢٨)
- (٣)- التاريخ، نص ٢٥٧٧ (٢/٢٢٨)
- (٤)- الجرح والتعديل، ت ٤٥٠ (٤/١٠٠)
- (٥)- المصدر نفسه
- (٦)- المصدر نفسه
- (٧)- المصدر نفسه
- (٨)- الضعفاء والمتروكون، ت ٢٤٦ ص ١١٥
- (٩)- المجروحون، (١/٣٢٤)
- (١٠)- الكامل، (٣/١٠٠-١٠٥)
- (١١)- ت ٢٤٨ ص ٣١٨
- (١٢)- ت ٥٩٩ (٢/١٢١)

" سليمان بن أرقم مولى قريظة أو النضير البصري، عن الحسن والزهري، تركوه، كنيته أبو معاذ، كناه ابن أبي إدريس. وقال ابن أبي أويس عن سليمان بن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم أن يحيى ابن أبي كثير الذي يسكن اليمامة حدثه أنه سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة عن النبي ﷺ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتِهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ » (١).

وقال عبد الله عن الليث عن يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة أن عائشة قالت عن النبي ﷺ مثله. وقال ابن المبارك عن يونس عن الزهري بلغني عن أبي سلمة قالت عائشة.

وقال حيوة عن محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري عن رجل عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيَهُ » (٢).

وقال مسلم حدثنا أبان ثنا يحيى بن أبي كثير عن محمد بن أبان عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي ﷺ مثله.

وقال سعد نا شيان عن يحيى عن محمد بن الحنظلي عن أبيه عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتِهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ ».

وقال أبو غسان نا أبو بكر النهشلي عن محمد بن الزبير عن الحسن عن عمران عن النبي ﷺ مثله.

وقال مسدد نا هشيم عن منصور عن الحسن عن عمران عن النبي ﷺ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ » (٣) " (٤).

(١) - أخرجه الترمذي وأبو داود النسائي ثلاثتهم في كتاب الأيمان والنذور، وابن ماجه في كتاب الكفارات، كلهم عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة مرفوعا.

الترمذي في باب : ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية، (٢/٧)، وأبو داود في باب : من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية، (٢٣٢/٣)، والنسائي في باب : كفارة النذر، (٢٦٧/٧)، وابن ماجه في باب : النذر في المعصية، (٦٨٦/١) وأخرج الترمذي وأبو داود والنسائي في نفس المواضع السابقة نفس الحديث من رواية أيوب بن سليمان بن بلال عن أبي بكر ابن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة وعبد الله بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعا.

وانفرد النسائي وأبو داود بإيراد طريق يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن حصين.

وانفرد النسائي بإيراد طرق كثيرة تفوق العشرة تدور كلها على محمد بن الزبير وفيها اختلاف واضطراب في الإسناد والمتن.

(٢) - أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب : النذر في الطاعة، (٥٨٩/١١)، وباب : النذر فيما لا يملك وفي معصية، (٥٩٤/١١)، والترمذي في كتاب الأيمان والنذور، باب : من نذر أن يطيع الله فليطعه، (٥/٧)، وأبو داود في كتاب الأيمان والنذور، باب، ما جاء في النذر في المعصية، (٦٣٢/٣)، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور، باب : النذر في الطاعة وباب : النذر في المعصية، (١٧/٧)، وابن ماجه في كتاب الكفارات، باب : النذر في المعصية، (٦٨٧/١)، والدارمي في كتاب الأيمان، باب : لا نذر في معصية الله (١٨٤/٢) كلهم عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم عن عائشة.

(٣) - أخرجه مسلم في كتاب النذر، (٩٩/١١)، وأبو داود في كتاب الأيمان والنذور، باب : النذر فيما لا يملك، (٢٣٩/٣)، وابن ماجه في كتاب الكفارات، باب : النذر في معصية، (٢٨٧/١)، والدارمي في كتاب الأيمان والنذور، باب : لا نذر في معصية الله (١٨٤/٢)، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور، باب : كفارة النذر، (٣٠/٧) كلهم من طريق أيوب عن أبي قلاية عن أبي المهلب عن عمران بن حصين مرفوعا. كما أخرجه النسائي في الموضوع السابق من سننه ص ٢٩ من طريق هشيم عن منصور عن الحسن عن عمران مرفوعا. ومن رواية علي بن زيد بن جدعان عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة عن النبي ﷺ . قال

النسائي: علي بن زيد ضعيف وهذا الحديث خطأ والصواب عمران بن حصين.

(٤) - التاريخ الكبير، ت ١٧٥٦ (٢/٤).

وبعد إيراد هذه الأحاديث بمختلف طرقها وأسانيدها وعلى اختلاف ألفاظها، سكت البخاري ولم يعلق على أي منها بشيء. وذكرها في التاريخ الصغير وعقب بعد حديث مسدد فقال : " ... والصحيح هذا : « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ » والصحيح : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعِصُهُ » ليس في كفارة اليمين " (١).

فالأحاديث في النذر ثابتة وصحيحة وفيها أن لا نذر في المعصية ولا فيما لا يملك الإنسان أما كفارة النذر فلم تثبت من رواية الثقات عن عائشة فرواية الزهري عن أبي سلمة عنها مرسله إذ يقول فيها : " بلغني عن أبي سلمة قالت عائشة... فدل ذلك على أنه لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة وإنما سمعه من سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ثم أرسله عن أبي سلمة مباشرة ولهذا استهل البخاري ترجمة سليمان بحديثه ثم أعقبه بما يروى عن الزهري من طرق مرسله لهذا الحديث ليبين أن الحديث إنما هو حديث سليمان بن أرقم : وإن لم يكن البخاري قد أفصح عن ذلك خلال الترجمة وإنما أشار إليه إشارة فإن الترمذي روى عنه في سننه تعليقه على هذا الحديث وذلك بعد أن أورد طريق الزهري عن أبي سلمة عن عائشة، قال الترمذي : " هذا الحديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة. سمعت محمدا يقول : روى غير واحد منهم موسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ قال محمد : والحديث هو هذا " (٢).

وبعد ما بين البخاري أن الحديث أن عائشة في كفارة النذر إنما هو من رواية سليمان بن أرقم وهو على ما بينا من الضعف الشديد والترك - أعقبه برواية الثقات عن عائشة وليس فيها كفارة النذر وإنما من نذر أن يعصي الله فلا يعصه دون أن يكفر عن نذره.

وبعد ما بين البخاري الثابت عن عائشة رضي الله عنها، أشار إلى أن سليمان بن أرقم أخطأ في الإسناد كذلك لأن الرواة عن يحيى بن أبي كثير إنما يروونه عنه عن محمد بن الزبير الخنظلي عن أبيه عن عمران ووهم فيه سليمان فجعله عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة. وقد اختلف فيه كذلك على محمد بن الزبير الخنظلي فرواه يحيى عنه عن أبيه عن عمران، بينما رواه عنه أبو بكر النهشلي عن الحسن بن عمران، وأورد النسائي أكثر من عشر طرق تدور على محمد بن الزبير ثم قال : " محمد بن الزبير ضعيف لا يقوم بمثله حجة وقد اختلف عليه في هذا الحديث " (٣).

ثم بين البخاري ما صح من الروايات عن عمران بن حصين فأورد حديث منصور بن الحسن عن عمران وفيه أن لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وليس فيه كفارة النذر.

قال أبو داود بعد أن أورد حديث سليمان بن أرقم : " ... قال أحمد بن محمد المروزي. إنما الحديث حديث علي ابن المبارك عن يحيى ابن أبي كثير عن محمد بن الزبير عن أبيه عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ .

(١) - التاريخ الصغير، (١٨٠/٢)

(٢) - السنن، (٣/٧)

(٣) - السنن، (٢٦/٧)

أراد أن سليمان بن أرقم وهم فيه وحمله عنه الزهري وأرسله عن أبي سلمة عن عائشة رحمها الله. قال أبو داود : روى بقية عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن الزبير بإسناد علي بن المبارك مثله " (١).

ومن خلال هذه التوضيحات التي ذكرها الأئمة في سننهم، ومن خلال ما حكى تلامذة البخاري عنه - كالتزمذي - يتبين غرضه رحمه الله من إيراد تلك الأحاديث في ترجمة سليمان بن أرقم وهو بيان تفردته بالرواية عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعا في كفارة النذر بينما يروى هذا الحديث عن يحيى عن محمد بن الزبير الخنظلي عن أبيه عن عمران. ومحمد بن الزبير اضطرب في حديثه يرويه مرة عن أبيه ومرة عن الحسن بينما الصحيح الثابت عن عمران من رواية الثقات كمنصور عن الحسن عنه أنه يروي « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ » وليس في كفارة النذر.

وسمع الزهري الحديث من سليمان بن أرقم ثم أرسله عن أبي سلمة عن عائشة والثابت عن عائشة من رواية الثقات أنها روت « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصُهُ ».

فغير إشارات خفية، نبه البخاري رحمه الله إلى قضايا مهمة تتعلق مباشرة بسليمان بن أرقم وإن كانت لا تبدو كذلك من مجرد النظرة السطحية لها، وإن هذه الترجمة تمثل أنموذجا رائعا لعبقرية الإمام الفذة ومنهجه الفريد في تلخيص مسائل علمية في الجرح والتعديل والعلل وعلاقتها الوطيدة ببعضهما وعرضها في إشارات دقيقة تفتح الباب لفوائد غزيرة وعلم جم.

وكذلك من قال فيه البخاري "متروك" أو "متروك الحديث" هو في أدنى مراتب الرواة المجروحين وأوضع طبقاتهم مثله مثل من قال فيه "تركوه"، قد أجمع الأئمة على تركه :

١- قال البخاري : " إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الخنط الكوفي أراه الغنوي. عن هشام بن عروة. متروك.

تركه أحمد " (٢).

وقال في التاريخ الصغير : " ترك أحمد والناس حديث إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الغنوي الكوفي الخياط " (٣).

وفي الضعفاء الصغير قال : " متروك الحديث " (٤).

وقال أبو حاتم : " متروك الحديث كان كذابا " (٥).

وقال أبو زرعة : " ترك حديثه " (٦).

(١) - السنن، (٢٣٣/٣)

(٢) - التاريخ الكبير، ت ١٠٩٣ (٣٤٧/١)

(٣) - (٣٠٨/٢)

(٤) - ت ١٦ ص ٤٠٩

(٥) - الجرح والتعديل، ت ٥٣٧ (١٦٠/٢)

(٦) - المصدر نفسه

وقال النسائي : " متروك الحديث " (١).
وقال ابن حبان : " كان يضع الحديث على الثقات " (٢).
وأدخله الدارقطني كتاب " الضعفاء والمتروكون " (٣).
قال الذهبي : " كذبه يحيى بن معين " (٤).
فأقوال الأئمة في إسماعيل لا تخرج عن نطاق التصريح بالترك والانتهاج بالكذب والوضع.

٢- وقال البخاري في ترجمة أصرم بن حوشب : " متروك الحديث " (٥).
وكذا قال أبو حاتم (٦) والنسائي (٧).
وقال يحيى بن معين : " كذاب خبيث " (٨).
وقال ابن حبان : " كان يضع الحديث على الثقات " (٩).
وقال ابن عدي : " عامة رواياته غير محفوظة وهو بين الضعف " (١٠).
وقال الدارقطني : " منكر الحديث " (١١).
فالأئمة مجتمعون على ترك أصرم بن حوشب واتهمه بعضهم بالكذب والوضع.

٣- وكذلك قال البخاري في ترجمة محمد بن سعيد الشامي : " متروك الحديث. قتل في الزندقة ويقال ابن أبي قيس ويقال ابن الطبري ويقال ابن حسان أبو عبد الرحمن. كان صلب " (١٢).
وفي الضعفاء الصغير قال : " قتل في الزندقة وصلب متروك الحديث " (١٣).
وكذا قال النسائي (١٤).

-
- (١)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣١ ص ٥٠.
 - (٢)- المجروحون، (١٢٨/١).
 - (٣)- ت ٧٥ ص ٢٨٠.
 - (٤)- ميزان الاعتدال، ت ٨٢٤ (٢١١/١).
 - (٥)- التاريخ الكبير، ت ١٦٧١ (٥٦/٢)، والتاريخ الصغير، (٢٦٤/٢)، والضعفاء الصغير، ت ٣٥ ص ٤١٢.
 - (٦)- الجرح والتعديل، ت ١٢٧٣ (٣٣٦/٢).
 - (٧)- الضعفاء والمتروكون، ت ٦٦ ص ٦١.
 - (٨)- تاريخ الدارمي، ت ١٦٨ ص ٧٥.
 - (٩)- المجروحون، (١٨١/١).
 - (١٠)- الكامل، (٣٩٤/١).
 - (١١)- الضعفاء والمتروكون، ت ١١٦ ص ٢٨٧.
 - (١٢)- التاريخ الكبير، ت ٢٥٧ (٩٤/١).
 - (١٣)- ت ٣٢٠ ص ٤٨٢.
 - (١٤)- الضعفاء والمتروكون، ت ٥١٨ ص ٢٠٣.

وقال عيسى بن يونس : " قدم علينا محمد بن سعيد العراق فقال لنا سفيان الثوري : دعوني حتى أخير لكم الرجل فدخل عليه ثم خرج إلينا فقال : الرجل كذاب " (١).
وقال ابن المبارك : " أكره حديثه " (٢).
وقال أحمد بن حنبل : " حديثه موضوع " (٣) وقال : عمدا كان يضع " (٤).
وقال يحيى : " منكر الحديث " (٥).
وقال ابن أبي حاتم : " قتله أبو جعفر في الزندقة حدث بحديث موضوع. قال ابن معين : ليس حديثه بشيء. وقال عمرو بن علي : يحدث بأحاديث موضوعة. وقال أبو زرعة وأبو حاتم : صلب في الزندقة. متروك الحديث " (٦).
وقال ابن حبان : " صلب في الزندقة. يضع الحديث على الثقات ويروي عن الأثبات ما لا أصل له لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ولا الرواية عنه بحال من الأحوال " (٧).
فجميع الأئمة منفقون على ترك محمد بن سعيد واتهامه بالكذب والزندقة.
وبعد عملية تتبع كل التراجم التي قال البخاري في أصحابها : " تركوه " أو " متروك " أو " متروك الحديث " تبين أن أولئك الرواة قد أجمعوا الأئمة على تركهم وأغلظوا فيهم القول وشنعوا الوصف فاتهموا بعضهم بالكذب والوضع.

١- قوله : " تركه فلان " :

كان البخاري دقيقا في التعبير عن اختلاف الأئمة في ترك راوٍ أو عدم تركه حيث كان يبين من من الأئمة ترك هذا الراوي ويسميه باسمه ومن روى منهم عنه ويسميه كذلك أو لا يسميه. وإذا كان الذين قال فيهم " تركوه " قد وقع الإجماع على تركهم وعدم الاشتغال بحديثهم، فإن الذين اختلف الأئمة فيهم بين الترك وعدمه خرج حديث بعضهم في بعض الكتب، والبخاري نفسه قد يخرج حديث أحدهم في جامعه مقرونا بغيره ومثاله :

(١) - الضعفاء الكبير، ت ١٦٢٥ (٧٠/٤)

(٢) - المصدر نفسه

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - المصدر نفسه

(٥) - المصدر نفسه

(٦) - الجرح والتعديل، ت ١٤٣٦ (٢٦٢/٧)

(٧) - المجروحون، (٢٤٧/٢)

١- قال البخاري : " عباد بن راشد عن الحسن. هو التميمي. روى عنه ابن مهدي وتركه يحيى القطان " (١).
وقال ابن أبي حاتم : " سألت أبي عن عباد بن راشد فقال : صالح الحديث. وأتكر على البخاري إدخال اسمه في كتاب الضعفاء وقال يحول من هناك " (٢).
وقال أحمد بن حنبل : " شيخ ثقة صدوق صالح " (٣).
وقال ابن معين : " صالح " (٤).
وروى ابن عدي (٥) [عن عباس عن يحيى] (٦) قال : " عباد بن راشد ليس حديثه بالقوي لكنه يكتب ". وروى عن عبد الله الدروقي عن يحيى قال : " عباد بن راشد ضعيف ". ثم ذكر له حديثين في الترجمة وقال : " وعباد ابن راشد هذا ليس حديثه بالكثير وحديثه مقدار ماله مما ذكرته وما لم أذكره على الاستقامة ".
وذكر ابن حجر (٧) مجموعة أقوال الأئمة الموثقة لعباد بن راشد كقول العجلي والبزار والساجي. وذكر أن البخاري أخرج لعباد مقرونا بغيره وكذا أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه.
نلاحظ إذا كيف أن أقوال الأئمة في عباد بن راشد بعيدة عن التغليظ في القول والتشنيع في الوصف وإن اختلفت ألفاظهم فقد اتحدت معانيها ومدلولها إذ تفيد كلها بأن فيه ضعفا ولكنه يبقى صالحا لكتابة حديثه والاعتبار به. وتخرج البخاري حديثه في الجامع الصحيح دليل على قبوله ولو على جهة الاعتبار والمتابعة. وعليه يكون يحيى القطان هو وحده الذي تشدد في جرح عباد حتى قال بتركه وإن كان ابن عدي روى عن يحيى تصريحه بكتابة حديث عباد.

٢- وقال البخاري : " إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن والزهري، تركه ابن المبارك وربما روى عنه وتركه يحيى وابن مهدي " (٨).
وفي التاريخ الصغير قال : " تركه يحيى وابن مهدي وتركه ابن المبارك وربما ذكره " (٩).
وقال في الضعفاء الصغير : " إسماعيل بن مسلم المكي. عن الحسن والزهري. تركه ابن المبارك وربما روى عنه " (١٠).

-
- (١)- التاريخ الكبير، ت ١٦٠٨ (٣٦/٦)
 - (٢)- الجرح والتعديل، ت ٤٠٦ (٧٩/٦)
 - (٣)- المصدر نفسه
 - (٤)- المصدر نفسه
 - (٥)- الكامل، (١٦٤٦/٤)
 - (٦)- لم أجد العبارة في التاريخ لابن معين
 - (٧)- التهذيب، ت ١٥٤ (٨٠/٥)
 - (٨)- التاريخ الكبير، ت ١١٧٩ (٣٧٢/١)
 - (٩)- (٧٨/٢)
 - (١٠)- ت ١٩ ص ٤١٠

فمفهوم كلام البخاري (رحمه الله) أن موقف ابن المبارك إسماعيل بن مسلم قد اختلف بين الترك تارة والرواية عنه تارة أخرى. وقد تباينت آراء الأئمة في إسماعيل بين الترك المطلق وبين كتابة حديثه.

ففي حين قال النسائي : " متروك الحديث " (١).

قال أبو حاتم : " ضعيف الحديث ليس بمتروك. يكتب حديثه " (٢).

وقال أبو زرعة : " ضعيف الحديث " (٣).

وقال أحمد بن حنبل : " منكر الحديث " (٤).

وقال يحيى بن معين : " ليس بشيء " (٥) وقال مرة : " ضعيف الحديث " (٦).

وقال علي بن المديني عن يحيى القطان : " لم يزل مغلطا كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب " (٧).

وقال عمرو بن علي الفلاس : " كان ضعيفا في الحديث يهمل فيه وكان صدوقا يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال " (٨).

وقال ابن عدي : " أحاديثه غير محفوظة إلا أنه ممن يكتب حديثه " (٩).

وقد أخرج له الترمذي وابن ماجه.

فوصف جميع النقاد لإسماعيل بن مسلم واحد وهو الضعف الذي قد يصل به إلى حد النكارة والترك عند بعضهم، ويسمح بعضهم بكتابة حديثه.

٣- كما أخرج البخاري حديث عمارة بن جوين في كتاب خلق أفعال العباد (١٠) مع أنه قال في التاريخ

الكبير : " تركه يحيى القطان " (١١).

وكذا في الضعفاء الصغير (١٢).

(١)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣٦ ص ٥٢

(٢)- الجرح والتعديل، ت ٦٦٩ (١٩٨/٢)

(٣)- المصدر نفسه

(٤)- المصدر نفسه

(٥)- تاريخ الدارمي، ت ١٢١ ص ٦٧، والتاريخ، نص ٣٢٣٧ (٣٨/٢)

(٦)- التاريخ، نص ٣٣١٢ (٣٨/٢)

(٧)- حكاة عنه ابن حجر في ترجمة إسماعيل في التهذيب، ت ٥٩٨ (٢٨٩/١)

(٨)- المصدر نفسه

(٩)- المصدر نفسه.

(١٠)- ذكر ذلك ابن حجر في ترجمة عمارة بن جوين في التهذيب، ت ٦٧١ (٣٦١/٧)

(١١)- التاريخ الكبير، ت ٣١٠٧ (٤٩٩/٦)

(١٢)- ت ٢٨٢ ص ٤٧٠

وترجم الدارقطني لعمارة بن جوين ففصل القول فيه ولم يتركه مطلقا وقال :

" عمارة بن جوين أبو هارون العبدي يتلون خارجي وشيعي يصلح أن يعتبر به بما يرويه عنه الثوري والحمادان " (١).

فجعل حديث سفيان وحماد بن زيد وحماد بن سلمة عن عمارة بن جوين صالحا للاعتبار به دون الاحتجاج.

وحسن ابن عدي القول فيه فقال : " له أحاديثصالحة عن أبي سعيد الخدري وغيره، وقد حدث عنه عبد الله ابن

عون بغير حديث والحمادان وهشيم وشريك وعبد الوارث والثوري وغيرهم من ثقات الناس.

وقد حدث عنه الثوري بحديث المعراج ولم يذكر عنه شيئا من التشيع والغلو فيه. وقد كتب الناس حديثه " (٢).

أما بقية النقاد فقد شددوا القول في عمارة بن جوين :

قال النسائي : " متروك الحديث " (٣).

وقال ابن معين : " كان عندهم لا يصدق " (٤) وقال : " ليس بثقة " (٥).

وقال أبو حاتم : " ضعيف وهو أضعف من بشر بن حرب " (٦) (٧).

وقال أبو زرعة : " ضعيف الحديث " (٨).

وروى علي بن المديني عن يحيى بن سعيد قال : " ضعفه شعبة وما زال ابن عون يروي عنه حتى مات " (٩).

وقال أحمد : " ليس بشيء " (١٠).

وكذبه جماعة ذكرهم ابن حجر في التهذيب (١١).

فحال عمارة بن جوين من الضعف لا تخفى واتهمه بعضهم بالتشيع ووجد له بعضهم أحاديثصالحة للكتابة والاعتبار فرووها عنه.

يتضح لنا مما سلف أن جرح البخاري لراو بعارة " تركه فلان " يختلف عن جرح غيره بعارة " تركوه " أو " متروك "

أو " متروك الحديث " إذ إن العبارة الأولى - تركه فلان - تعني أن هناك من اعتبر بهذا الراوي وكتب حديثه، وقد

ذكر الترمذي في علله مجموعة من الرواة الذين تركهم يحيى القطان ثم قال :

(١) - الضعفاء والمتروكون، ت ٣٨١ ص ٣٤٥

(٢) - الكامل، (١٧٣٢/٥)

(٣) - الضعفاء والمتروكون، ت ٤٧٦ ص ١٨٤

(٤) - التاريخ، نص ٣٦٢٤ (٤٢٤/٢)

(٥) - المصدر نفسه، نص ٤٠٤٤

(٦) - هو بشر بن حرب أبو عمرو الندي البصري. قال البخاري : رأيت علي بن المديني يضعفه وقال : كان يحيى لا يروي

عنه. اجتمعوا على ضعفه. روى له النسائي وابن ماجه. [التاريخ الكبير (٧١/٢)، التهذيب (٣٩٠/١)، الميزان (٣١٤/١)]

(٧) - الجرح والتعديل، ت ٢٠٠٥ (٣٦٤/٦)

(٨) - المصدر نفسه

(٩) - حكاة ابن حجر في التهذيب في ترجمة عمارة فيه، ت ٦٧١ (٣٦١/٧)

(١٠) - المصدر نفسه

(١١) - ت ٦٧١ (٣٦١/٧)

"... وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم لأنه اتهمهم بالكذب ولكنه تركهم لحال حفظهم. ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا لا يثبت على رواية واحدة تركه وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن المبارك ووكيع ابن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة" (١).

أما العبارة الثانية - تركوه، متروك الحديث - فهي تحكي إجماع الأئمة على ترك من وردت فيه إحدى هذه الصيغ. وهذه صورة أخرى من صور ورع الإمام البخاري رحمه الله ودقة عبارته وأمانته في وصف حال كل راو كما هي عند الأئمة دون إجحاف أو مبالغة.

عبد القادر للعلوم الإسلامية

(١) - العلل الصغير المطبوع في آخر سنن الترمذي، (٣١٥/١٣)

المبحث السابع : قوله " كذاب " ، " رمي بالكذب " ،

" قال فيه فلان معروف بالكذب " ، " نسبه فلان إلى الكذب " ، " رماه فلان " ...

بلغ عدد التراجم التي اتهم أصحابها بالكذب في كتاب التاريخ الكبير اثنين وعشرين ترجمة لم يباشر فيها البخاري التكذيب إلا مرة واحدة بينما نقل في البقية تكذيب الأئمة كأن يقول مثلا : ... قال عمرو بن علي : هو دجال، ... قال سليمان بن حرب : هذا أكذب الخلق، ... قال أحمد : كذاب، ... يرمونه بالكذب، ... يرمى بالكذب، ... كان يتهم بوضع الحديث، ... قال يحيى القطان : استبان لي كذبه في مجلس، ... قال عباد بن العوام : كنا نتهمه بالكذب، ... قال جرير عن رقة : كان يضع الحديث، ... رماه أحمد، ... فهو رحمه الله لا يباشر وصف الراوي بالكذب أو الوضع أو الدجل بنفسه وإنما ينسبه إلى غيره ممن تكلم في أولئك الرواة. فكأنه رحمه الله تورع عن إطلاق الحكم بالكذب بينما حكم على بعض الرواة بالترك أو النكارة أو الضعف أو التفرد أو المخالفة مستعملا في ذلك ألفاظ الجرح التي بينها، وقد دعى هذا الإمام الذهبي إلى تفسير عبارة البخاري المشهورة : " أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا " (١) بالقول : " صدق رحمه الله. ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن يضعفه، فإن أكثر ما يقول : منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر ونحو هذا. وقل أن يقول : فلان كذاب أو كان يضع الحديث حتى إنه قال : إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واه. وهذا معنى قوله : لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدا. وهذا هو والله غاية الورع " (٢).

فحمل الذهبي رحمه الله عمل البخاري في حكاية ألفاظ التكذيب في الرواة عن غيره بدل مباشرتها بنفسه على أنه تورع منه عن تحمل مسؤولية اتهام راو ورميه بالكذب مادام يوجد غيره من النقاد من فعل ذلك وتحمل عبأه. والترجمة الوحيدة التي باشر فيها البخاري تكذيب صاحبها بنفسه تدعوننا إلى التساؤل : لماذا خصها دون غيرها بذلك فقال : " الحسن بن عمرو العبدي، بصري، يروي عن علي بن سويد وأبي نعامة. كذاب " (٣) ؟ هل لأنه لم يعثر على إمام قبله اتهم الحسن بن عمرو بالكذب فينسب ذلك إليه ؟ أم لأنه رحمه الله يسمح لنفسه أمام بعض الحالات بإطلاق لفظ الجرح مهما اشتد وغلظ ليصف حالة الراوي بما تستحق من وصف شنيع وإن كان غيره قد جرح هذا الراوي وتكلم فيه واتهمه ؟ وقد تقصيت ترجمة الحسن بن عمرو العبدي في كتب الرجال فوجدت أن ابن أبي حاتم (٤) ترجم للحسن بن عمرو بن سيف البصري العبدي وروى عن أبيه قال : " رأيناه بالبصرة ولم نكتب عنه وهو متروك الحديث " قال ابن أبي حاتم : " قلت لأبي : إن محمد بن مسلم روى عنه. قال : " ذاك شر له " .

(١) - سير الأعلام، (١٢/٤٣٩)

(٢) - المصدر نفسه.

(٣) - التاريخ الكبير، ت ٢٥٣٦ (٢/٢٩٩)

(٤) - الجرح والتعديل، ت ١٠٩ (٣/٢٦)

قال أبو حاتم : " كان علي بن المديني يتكلم فيه يكذبه " .

وترجم ابن عدي للحسن بن عمرو بن يوسف العبدي البصري ولم يورد قول البخاري على غير عادته ولا قول غيره فيه، وذكر له مجموعة أحاديث علق على كل واحد منها بما يستحق ثم قال : " الحسن بن عمرو هذا له غرائب غير ما ذكرت وأحاديثه حسان وأرجو أنه لا بأس به . على أن يحيى بن معين قد رضىه " (١) ولم أعثر على ترجمة الحسن ابن عمرو بن يوسف أو ابن سيف العبدي البصري فيها توفر من الروايات عن ابن معين .

وقال الذهبي : " الحسن بن عمرو بن سيف العبدي . عن شعبة وغيره . كذبه ابن المديني . وقال البخاري : كذاب . وقال الرازي : متروك . نقل ذلك ابن الجوزي [ولم أجده في الضعفاء للبخاري] (٢) . ورضيه ابن معين . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به " (٣) .

فتباينت آراء الأئمة في الحسن بن عمرو بين تكذيب البخاري وابن المديني وترك أبي حاتم له من جهة واستحسان ابن عدي وارتضاء ابن معين له من جهة أخرى وكان أقوالهم صدرت في رجلين مختلفين اشتركا في اسم : الحسن ابن عمرو . وهو احتمال وارد خاصة أن ابن أبي حاتم سمى جده : سيفا وسماه ابن عدي يوسف ولم يسمه البخاري بأبي منهما . وقال البخاري إن الحسن يروي عن علي بن سويد وأبي نعامة في حين قال ابن أبي حاتم : يروي عن روح ابن عباد . ورجعت إلى ترجمة روح (٤) فوجدته يروي عن علي بن سويد وأبي نعامة، وبناء عليه فإن الحسن بن عمرو عند ابن أبي حاتم يروي عن روح عن أبي نعامة وعلي بن سويد وهو بذلك من طبقة دون طبقة روح بن عباد بينما هو عند البخاري من نفس طبقة ويشاركه في شيوخه .

وروى ابن أبي حاتم عن أبيه عن علي بن المديني تكذيبه الحسن بن عمرو، ولا شك أن البخاري وقف عليه وعلم به فهل يعقل أن لا يحكيه عنه في ترجمة الحسن في التاريخ ويياشر تكذيبه بنفسه وهو الذي حكى الجرح عمن لم يلازمهم ملازمته ابن المديني، وكان حريصا على أن لا يتهم أحدا بالكذب مهما اشتهر بذلك وافترض حاله بين النقاد ؟!

وعليه، يبدو أن الحسن بن عمرو الذي قال فيه البخاري "كذاب" هو غير الذي عند ابن أبي حاتم وابن عدي لأن ابن عدي ساق رواية الحسن بن عمرو عن علي بن سويد بن سويد بن منجوق وعلي بن سويد بن منجوق هو الذي يروي عنه روح بن عباد، وكذلك ابن عدي لم يحك قول البخاري "كذاب" في ترجمة الحسن بن عمرو في الكامل كأنه لا يرى أن محلها هو هذه الترجمة عنده .

(١)-الكامل، (٢/٧٤٠)

(٢)- وهو في التاريخ الكبير كما سبق وأشرت إليه، وقد نبه الشيخ عبد الفتاح إلى هذا في الرفع والتكميل ص ٣٩٩ . ولم يورد البخاري ترجمة الحسن في التاريخ الصغير ولا الضعفاء الصغير . أما الضعفاء الكبير فأحسب أنه الذي قصده الذهبي بقوله : " لم أجده في الضعفاء للبخاري " وفي هذا دليل على أنه اعتمد في تأليف كتاب ميزان الاعتدال وحكاية أقوال البخاري في الجرح من الضعفاء الكبير .

(٣)- ميزان الاعتدال، ت ١٩١٩ (١/٥١٦)

(٤)- هو روح بن عباد بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري . روى عن مالك وابن جريح والأوزاعي وشعبة بن الحجاج وغيرهم . وذكر البخاري في ترجمة علي بن سويد في التاريخ الكبير أن روح بن عباد روى عنه (٦/٢٧٧) قال ابن معين : لا بأس به صدوق (ت ٢٠٥ أو ٢٠٧ هـ) روى له الستة . [التاريخ الكبير (٣/٣٠٩)، التهذيب (٣/٢٩٣)].

فالحسن بن عمرو بن يوسف أو ابن سيف هو واحد عند ابن أبي حاتم وابن عدي وهو غير الذي باشر فيه البخاري التأكيد. ولعل البخاري فعل ذلك -على غير عادته- لأنه يعلم أن لا أحد من النقاد بين حال الحسن بن عمرو -المعني بالترجمة عنده- فلم يجد مناصا من القيام بذلك أداء للشهادة وذودا عن السنة المشرفة. قال الشيخ أبو غدة : " ... نلاحظ من هذه الأمثلة القليلة أن البخاري يحرص على أن يكون لفظ الجرح الذي يرتضيه من قول غيره إذا وجدته فينقله عنه وإلا قاله من قبل نفسه. وذاك من دقيق ورعه رحمة الله تعالى عليه " (١).
أما في غير ترجمة الحسن بن عمرو، انتهج البخاري منهج رواية تكذيب الأئمة لبعض الرواة ولم يباشر ذلك بنفسه. مثاله :

- ١- قال البخاري في ترجمة سليمان بن عمرو الكوفي أبو داود النخعي : " معروف بالكذب. قاله قتيبة وإسحاق " (٢).
- وقال في التاريخ الصغير : " رماه قتيبة وإسحاق بالكذب " (٣).
- وقال في الضعفاء الصغير : " معروف بالكذب. سمعت قتيبة يقوله " (٤).
- وقال يحيى بن معين : " كان رجل سوء كذاب خبيث قدري ولم يكن ببغداد رجل إلا وهو خير من أبي داود النخعي. كان يضع الحديث " (٥).
- وقال أبو حاتم : " كان في النخع شيخان ضعيفان يضعان الحديث ويفتعلان أحدهما سليمان بن عمرو النخعي وهو ذاهب الحديث متروك الحديث كان كذابا " (٦).
- وقال أحمد بن حنبل : " كذاب. كان يضع الأحاديث الكاذبة " (٧).
- وقال النسائي : " متروك الحديث " (٨).
- وقال ابن حبان : " كان رجلا صالحا في الظاهر إلا أنه كان يضع الحديث وضعا وكان قدريا لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاختبار ولا ذكره إلا من طريق الاعتبار " (٩).

(١)-الرفع والتكميل، ص ٤٠٢
(٢)- التاريخ الكبير، ت ١٨٥٣ (٢٨/٤)
(٣)- (٢٦٦/٢)
(٤)- ت ١٤٤ ص ٤٤٢
(٥)- التاريخ، نص ٢٧١٦ (٢٣٢/٢)
(٦)- الجرح والتعديل، ت ٥٧٦ (١٣٢/٤)
(٧)- المصدر نفسه
(٨)- الضعفاء والمتروكون، ت ٢٤٧ ص ١١٥
(٩)- المجروحون، (٣٢٩/١)

وقال ابن عدي : " اجتمعوا على أنه يضع الحديث " (١).

وترجم له الذهبي باسم : سليمان بن عمرو أبو داود النخعي الكذاب. وحكى عن يزيد بن هارون قال فيه : " لا يحل لأحد أن يروي عنه " (٢).

فلم يختلف اثنان من الأئمة في اتهام سليمان بن عمرو بالكذب وتغليظ القول فيه وإن اكتفى البخاري بنقل ذلك عن قتيبة وإسحاق.

٢- وقال البخاري في ترجمة بكر بن الأسود أبو عبيدة الناجي البصري : " قال يحيى بن كثير : هو كذاب " (٣).

وقال فيه يحيى بن معين : " ليس به بأس " (٤) وقال مرة : " ضعيف " (٥)، وقال أخرى : " ليس بشيء " (٦). وأورد ابن عدي ترجمة بكر في الكامل وحكى فيها عن [البخاري عن يحيى بن معين] (٧) قال فيه : هو كذاب. ثم قال ابن عدي : " وأبو عبيدة هذا معروف بمواعظ الحسن، وهو قليل المسند، مقدار ما يرويه من المسند لا يتابع عليه. وما أرى في حديثه من المنكر ما يستحق به الكذب " (٨).

وقال فيه النسائي : " ضعيف " (٩) وقال مرة : " ليس بثقة " (١٠).

وأدخله الدارقطني في كتابه : " الضعفاء والمتروكون " (١١).

وقال ابن حبان : " غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعهد الحديث فصار الغالب على حديثه المعضلات " (١٢). فالأقوال في بكر بن الأسود متأرجحة بين تكذيبه وتضعيفه وأحسن ما قيل فيه عبارة ابن عدي التي تدفع عنه الكذب دون شدة الضعف.

(١)-الكامل، (١٠٩٦/٣)

(٢)- ميزان الاعتدال، ت ٣٤٩٥ (٢١٦/٢)

(٣)- التاريخ الكبير، ت ١٧٨١ (٨٧/٢)

(٤)- التاريخ، نص ٣٢٢٦ (٦١/٢)

(٥)- المصدر نفسه نص ٣٦١٧ (٦٢/٢)

(٦)- سؤالات ابن الجنيدي، ت ٧٣٥ ص ٤٥٣

(٧)- كذا قال ابن عدي ولم أقف على هذا النص عند البخاري وإنما الوارد في تاريخ البخاري يحيى بن كثير " وليس ابن معين. فلا أدري أهو تصحيف عند ابن عدي للفظه "كثير" فكتبها "معين" أم هو تصحيف في تاريخ البخاري للفظه "معين" فكتبت "كثير". وقد جمع الذهبي بين اللفظتين فقال في ترجمة بكر في الميزان : " قال يحيى : كذاب وقال مرة ضعيف. وكان يحيى بن كثير العنبري يروي عنه ويكذبه ". انظر الميزان ت ١٢٧١ (٣٤٣/١)

(٨)- (٤٦١/٢)

(٩)- الضعفاء والمتروكون، ت ٨٥ ص ٦٦

(١٠)- المصدر نفسه.

(١١)- ت ١٣٣ ص ٢٩٠

(١٢)- المجروحون، (١٩٦/١)

- ٣- وترجم البخاري لعمر بن أوزة العتكي فقال : " يرمى بالكذب. رماه أبو سعيد الخدادي بالكوفة " (١).
وقال في التاريخ الصغير : " رماه أبو سعيد الخدادي بالوضع " (٢).
وقال فيه ابن معين : " ضعيف " (٣).
وقال أحمد : " كان يضع الحديث " (٤).
وقال أبو حاتم : " متروك الحديث " (٥). وكذا قال النسائي (٦).
وقال الدراقطني : " كذاب " (٧).
وهكذا أجمعت آراء الأئمة على ترك عمرو بن أوزة واتهامه بالكذب.

- ٤- وقال البخاري : " ميسرة بن عبد ربه. يرمى بالكذب " (٨). وأعاد العبارة نفسها في التاريخ الصغير (٩). وفي الضعفاء الصغير (١٠).
وقال فيه أبو حاتم : " كان يرمى بالكذب وكان يفتعل الحديث " (١١).
وقال أبو زرعة : " كان يضع الحديث وضعاً " (١٢).
وقال النسائي : " متروك الحديث " (١٣).
وقال ابن حبان : " كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ويضع العضلات عن الثقات لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار " (١٤).
وقال أبو داود : " أقر بوضع الحديث " (١٥).
فالإجماع على كذب ميسرة ووضعه الحديث قائم.

(١)- التاريخ الكبير، ت ٢٥٠٧ (٣١٦/٦)

(٢)- (٢٣٩/٢)

(٣)- التاريخ، نص ٨٤٧٦ (٤٤٠/٢)

(٤)- الميزان، ت ٦٣٢٨ (٢٤٥/٣)

(٥)- الجرح والتعديل، ت ٢٢٦ (٢٢١/٦)

(٦)- الضعفاء والمتروكون، ت ٤٥٤ ص ١٧٧

(٧)- الضعفاء والمتروكون، ت ٣٩٤ ص ٣٤٧

(٨)- ت ١٦٢٠ (٣٧٧/٧)

(٩)- (١٥٨/٢)

(١٠)- ت ٣٥٥ ص ٤٨٧

(١١)- الجرح والتعديل، ت ١١٥٧ (٢٥٤/٨)

(١٢)- المصدر نفسه

(١٣)- الضعفاء والمتروكون، ت ٥٨٠ ص ٢٢٢

(١٤)- المجروحون، (١١/٣)

(١٥)- الميزان، ت ٨٩٥٨ (٢٣٠/٤)

٥- وترجم البخاري لنصر بن باب فقال في التاريخ الكبير (١) والضعفاء الصغير (٢) "يرمونه بالكذب".

وقال في التاريخ الصغير "سكتوا عنه" (٣).

وقال فيه يحيى بن معين: "ليس بشيء" (٤).

وقال أبو حاتم: "متروك الحديث" (٥).

وقال أحمد بن حنبل: "إنما أنكر الناس عليه حين حدث عن إبراهيم الصائغ وما كان به بأس" (٦).

وقال ابن حبان: "لا يحتج به" (٧).

ف رأي أكثر الأئمة يذهب إلى ترك نصر بن باب وشذ أحمد بن حنبل فأحسن القول فيه.

٦- وكذلك قال البخاري في ترجمة محمد بن الفضل بن عطية أبي عبد الله المروزي "رماه ابن أبي شيبة"

(٨).

وقال في الضعفاء الصغير: "سكتوا عنه" (٩).

وقال ابن معين: "ليس بشيء" (١٠) وقال مرة: "ضعيف" (١١).

وقال أحمد: "ليس بشيء" (١٢).

وقال عمرو بن علي: "متروك الحديث كذاب" (١٣).

وقال أبو حاتم: "ذاهب الحديث ترك حديث" (١٤).

وقال أبو زرعة: "ضعيف" (١٥).

وكذا قال الدارقطني (١٦).

(١)- التاريخ الكبير، ت ٢٣٥٧ (١٠٥/٨)

(٢)- ت ٣٧٢ ص ٤٩١

(٣)- (٢٤١/٢)

(٤)- التاريخ، نص ٤٧٥٨ (٦٠٤/٢)

(٥)- الجرح والتعديل، ت ٢١٤٥ (٤٦٩/٨)

(٦)- المصدر نفسه

(٧)- المجروحون، (٥٣/٣)

(٨)- التاريخ الكبير، ت ٦٥٥ (٢٠٨/١)

(٩)- ت ٣٣٧ ص ٤٨٥

(١٠)- التاريخ، نص ٤٧٥٥ (٥٣٤/٢)

(١١)- المصدر نفسه، نص ٤٧٧١

(١٢)- رواه عنه ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن الفضل في كتابه الجرح والتعديل، ت ٢٦٢ (٥٦/٨)

(١٣)- المصدر نفسه

(١٤)- المصدر نفسه

(١٥)- المصدر نفسه

(١٦)- الضعفاء والمتروكون، ت ٤٨٣ ص ٣٦٨

وقال النسائي : " متروك الحديث " (١).

وقال ابن عدي : " عامة حديثه ما لا يتابعه الثقات عليه " (٢).

وحكى ابن حجر (٣) عن الجوزجاني قال : " كان كذابا سألت ابن حنبل عنه فقال : ذاك عجب يجيئك بالطامات " .

وعن ابن المديني قال : " روى عجائب " .

وعن أبي داود قال : " ليس بشيء " .

وعن الدارقطني قال مرة : " متروك " .

وعن أبي أحمد الحاكم قال : " ذاهب الحديث " .

وقال الذهبي : " مناكير هذا الرجل كثيرة لأنه صاحب حديث " (٤). أظنه يقصد أنه يروي كثيرا فوقع المناكير في

رواياته بكثرة.

فأقوال الأئمة في محمد بن الفضل بن عطية تدور كلها حول تركه أو اتهامه ولم يقو حاله أحد منهم.

فهذه بعض التراجم التي أوردها الإمام البخاري في التاريخ الكبير وأورد فيها أقوال الأئمة المقتضية تكذيب

أصحاب تلك التراجم دون أن يباشر هو ذلك إلا في ترجمة واحدة ربما لتفرده بها وبالتالي تعين عليه تبين حال صاحبها

ووصفه بما يستحق من وصف لأن لا أحد من الأئمة تكلم فيه وبين حاله.

وتجدر الإشارة إلى أن البخاري قال في ترجمتي نصر بن باب ومحمد بن الفضل سالفَي الذكر، في غير كتاب التاريخ،

الكبير "سكتوا عنه" بعد أن قال فيهما على التوالي في التاريخ الكبير : " يرمونه بالكذب " و " رماه ابن أبي شيبة " فهو

يحتز في اختيار اللفظ وانتقائه ليعبر فيمن غلظت أقوال الأئمة فيه وشنع وصفهم له واتهم بالكذب بعبارة متعففة تبتعد

عن قوة لفظ التجريح ولكنها تؤدي حكمه. وهذا من شدة ورعه رحمه الله.

(١) - الضعفاء والمتروكون، ت ٥٤٢ ص ٢١٠

(٢) - الكامل، (٦/٢١٧٠)

(٣) - التهذيب، ت ٦٥٨ (٩/٣٥٦)

(٤) - الميزان، ت ٨٠٥٦ (٤/٦)

المبحث الثامن : قوله : " مجهول لا يدري " ، " شبيخ مجهول لا يعرف إلا بهذا " ،

" لا يعرف " ، " ليس بمعروف الحديث " ، ...

طعن الأئمة في صنف من الرواة وتركوهم بسبب جهالتهم التي عبروا عنها بصيغ مختلفة مثل : "مجهول" ، "لا يعرف" ، ليس بمعروف" ، " لا يدري " .

وقد ذكر الإمام البخاري هذا الصنف في كتاب التاريخ الكبير حيث أحصيت لإحدى عشرة ترجمة وصف أصحابها بالجهالة مستعملا لذلك عبارات متنوعة تؤدي جميعها معنى واحدا هو أن من قيلت فيه عبارة منها هو مجهول لا يعرف كقوله :

مجهول ولا يدري [ت ٢٤٥٨ (١٩٣/٤)]

شيخ مجهول لا يعرف إلا بهذا [ت ١٦٣٩ (٤٧/٢)]

لا يعرف إلا بحديث الوتر [ت ٦١١ (١٩٢/٥)]

ليس إلا حديث في الوتر [ت ٢٤١ (٨٨/٥)]

لا يعرف إلا بهذا [ت ١٤٠ (٦٠/٥) ، و [ت ٢٤٤٩ (٢٧٧/٢)]

لا يعرف [ت ٢٥٤٨ (٣٢٩/٦)]

لا يعرف إلا بهذا الحديث الواحد ولم يتابع عليه [ت ١٣٢٤ (٣١١/٧)]

ليس له إلا حديث واحد [ت ٢٧٨٣ (٢٧٣/٤)]

يعرف بحديث واحد [ت ٣٢٨٨ (٣٥٠/٨)]

ليس بمعروف الحديث [ت ٢٤٣١ (٢٧٠/٢)]

مع سوقه حديثا في كل ترجمة أو الإشارة إليه دون إيراده كاملا.

وقد تقصيت هذه التراجم في كتب الرجال فلم أقف على أغلبها إلا في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الذي لم يزد شيئا عما ذكره البخاري فيها وقد يكتفي بإيراد اسم صاحب الترجمة وشيوخه وتلامذته - وهم أنفسهم الذين ذكرهم البخاري - . كما سعيت إلى تخريج الأحاديث التي أوردتها البخاري في تراجم أولئك المجهولين فوجدتها جميعها منكورة، ويبدو أن غرضه من إيرادها هو الإشارة إلى أن أصحابها لم يعرفوا ولم يشتهروا إلا بها وبالتالي هم مجهولون.

قال الخطيب البغدادي في باب - ذكر المجهول وما به ترتفع عنه الجهالة - من كتاب "الكفاية" : " المجهول عند أصحاب الحديث، هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد. [وذكر عدة أمثلة لرواة لم يرو عنهم إلا رجل واحد ثم قال] : وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا ، من المشهورين بالعلم كذلك.

أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم أنا إبراهيم بن إسماعيل القاري نا أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى قال سمعت أبي قال : إذا روى عن المحدث رجلا ارتفع عنه اسم الجهالة " (١).

وقد وقفت على ترجمة عبر فيها الإمام البخاري عن الجهالة بالمعنى الذي ذكره الخطيب البغدادي من أن المجهول من لم يرو عنه إلا راو واحدا. قال الإمام البخاري رحمه الله :

" عمرو بن ذي مر الهمداني. يعد في الكوفيين. سمع عليا عليه السلام. روى عنه أبو إسحاق الهمداني وحده. لا يعرف " (٢) وقال ابن عدي في ترجمة عمرو بعد أن نقل عبارة البخاري فيه : " ... وعمرو ذو مر لا يروي عنه غير أبي إسحاق أحاديث وهو غير معروف. وهو في جملة مشايخ أبي إسحاق المجهولين الذين لا يحدث عنهم غير أبي إسحاق. فإن لأبي إسحاق غير شيخ يحدث عنه لا يعرف " (٣).

واكتفى ابن أبي حاتم بالقول : " عمرو ذي مر الهمداني. كوفي. سمع عليا عليه السلام روى عنه أبو إسحاق الهمداني وحده. سمعت أبي يقول ذلك " (٤).

وذكره الذهبي في الميزان (٥) فنقل قول البخاري وابن عدي فيه. وذكره في المغني (٦) فذكر عبارة البخاري فقط. وأدخله العقيلي في الضعفاء الكبير (٧) فذكر عبارة البخاري فيه وساق له حديثا قال عقبه: "روي بإسناد أصلح من هذا" ولكن في غير ترجمة عمرو بن ذي مر الهمداني، لم يجعل الإمام البخاري سبب جهالة الراوي ورود حديثه من جهة راو واحد عنه، وإنما صاغ تعبيرات تفيد أن سبب جهالة الراوي هو عدم اشتغاره بالحديث وعدم معرفته بين النقاد بكثرة الرواية، كقوله :

- " ليس له إلا حديث واحد " .

- " لا يعرف إلا بهذا الحديث الواحد ولم يتابع عليه " .

- " شيخ مجهول لا يعرف إلا بهذا " .

- " لا يعرف إلا بهذا " .

- " ليس بمعروف الحديث " .

فلم يقل رحمه الله : " لم يرو عنه إلا فلان " أو " لم يرو عنه إلا واحد " أو " لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد "

(١) - ص ٨٨-٨٩

(٢) - التاريخ الكبير، ت ٢٥٤٨ (٣٢٩/٦)

(٣) - الكامل، (١٧٩١/٥)

(٤) - الجرح والتعديل، ت ١٢٨٣ (٢٣٢/٦)

(٥) - ت ٦٤٨١ (٢٩٤/٣)

(٦) - ت ٤٦٥٦ (٤٨٤/٢)

(٧) - ت ١٢٧٦ (٢٧١/٣)

وإنما كان تركيزه وتأكيده على أن ليس للراوي إلا هذا الحديث الواحد ولم يعرف إلا به، بغض النظر إن كان رواه عنه واحد فقط، أم أن الراوي عنه أكثر من واحد.

ولأجل هذا قال البغدادي : " المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به. ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد ... " (١).

- فعدم اشتهاار الراوي بالطلب والسماع والحديث، يجعله مجهولا عند الأئمة وإن روى عنه أكثر من واحد - إذا لم يكونوا ممن ترفع روايتهم عنه الجهالة - .

- وكذلك من لم يرو عنه إلا واحد، قد يكون مجهولا عند النقاد والأئمة وإن روى عنه أكثر من حديث.

فالعبرة ليست بتعدد الرواة، وإنما بالمعرفة والشهرة، وعليه يصير كلام الخطيب : " أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا، من المشهورين بالعلم " (٢) لا يتفق دائما - وإن اتفق غالبا - مع عمل الأئمة في الحكم على راو بأنه مجهول أو في رفع الجهالة عنه، وقد وصف الإمام البخاري كثيرا من الرواة بقوله : "معروف" أو "معروف الحديث" أو "حديثه معروف" أو "مشهور الحديث" أو "حديثه مشهور" ولم يرو عن كل واحد من هؤلاء إلا راو واحد، - وإن كانت عبارات "مشهور" و"مشهور الحديث" و"حديثه مشهور" يطلقها غالبا فيمن روى عنه أكثر من واحد -

١- قال البخاري : " أرقم بن أبي أرقم. حدثني عمرو بن علي حدثنا أبو قتيبة حدثنا حميد الخياط عن أرقم بن أبي أرقم : « سئل ابن عباس : رأى محمد ربه ؟ قال : نعم مرتين » (٣). هو شيخ مجهول لا يعرف إلا بهذا " (٤). وترجم له ابن أبي حاتم فقال : "... روى عن ابن عباس روى عنه حميد بن مهران الخياط. سمعت أبي يقول ذلك" (٥). وكذلك لم يزد ابن عدي على نقل عبارة البخاري في ترجمة أرقم بن أبي أرقم في الكامل ثم عقب عليها بالقول : "... وأرقم هذا كما قاله البخاري. يعرف بهذا الحديث " (٦). وقال الذهبي في المغني : " أرقم بن أبي أرقم عن ابن عباس. هو أرقم بن شرحبيل في كتاب الضعفاء للبخاري. وثقه جماعة " (٧).

(١)- الكفاية، ص ٨٨

(٢)- المصدر نفسه

(٣)- الهيثمي في المجمع وعزاه إلى الطبراني في الأوسط، (٧٩/١)

(٤)- التاريخ الكبير، ت ١٦٣٩ (٤٧/٢)، والتاريخ الصغير، (١٩٧/١)

(٥)- الجرح والتعديل، ت ١١٦٢ (٣١٠/٢)

(٦)- الكامل، (٤٠٩/١)

(٧)- ت ٥٠٩ (٦٥/١)

وقد رجعت إلى كتاب الضعفاء الصغير للإمام البخاري ولم أجد فيه ترجمة لأرقم وليس لهذا الاسم ذكر فيه. فربما كان مراد الذهبي هو الضعفاء الكبير الذي لم أقف عليه.

لكن في التاريخ الكبير فرق الإمام البخاري بين أرقم بن أرقم وأرقم بن شرحبيل. فقال في هذا الأخير: "... هو أخو هزيل الأودي. كوفي سمع ابن مسعود. روى عنه أبو قيس وأبو إسحاق" (١).

فلا مجال للخلط بينهما وهما يفترقان اسما وشيوخا وتلامذة، وقد أدرك الذهبي هذا اللبس الذي كان وقع منه فصاحه في الميزان فقال: "أرقم بن أبي أرقم عن ابن عباس ما هو أرقم بن شرحبيل. هو آخر" (٢) ثم ذكر فيه قول البخاري الذي في التاريخ الكبير.

ولم أقف على ترجمة أرقم بن أبي أرقم في غير هذه الكتب التي لم تزد في ترجمته عما ذكره البخاري شيئاً.

٢- قال البخاري: "عبد الله بن جبيرة الخزاعي. عن أبي الفيل: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ» (٣). قاله محمد ابن

صباح عن الوليد بن أبي ثور عن سماك ولا يعرف إلا بهذا. ولا يعرف لأبي الفيل صحبة" (٤).

وفي الجرح والتعديل (٥): "عبد الله بن جبيرة الخزاعي. روى عن النبي ﷺ مرسل وعن أبي الفيل. روى عنه سماك ابن حرب ولم يرو عنه غيره. سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه فقال شيخ مجهول".

واكتفى ابن عدي بنقل كلام البخاري الذي في التاريخ الكبير ثم قال: "وهو كما قال البخاري. لا يعرف أبو الفيل إلا بمحدث الرجم" (٦).

إنما قال البخاري ذلك عن عبد الله بن جبيرة وليس عن أبي الفيل.

وقال الذهبي في الميزان (٧): "روى عنه سماك بن حرب. مجهول".

فاتفقوا جميعاً على جهالة عبد الله بن جبيرة وأنه لم يرو عنه غير سماك بن حرب حديثاً واحداً.

(١)- ت ١٦٣٧ (٤٦/٢)

(٢)- ت ٦٩٠ (١٧١/١)

(٣)- لم أقف على الحديث

(٤)- التاريخ الكبير، ت ١٤٠ (٦٠/٥)

(٥)- ت ١١٩ (٢٧/٥)

(٦)- الكامل، (١٥٣٨/٤)

(٧)- ت ٤٢٤١ (٤٠٠/٢)

٣- قال البخاري : " يزيد بن عميرة الزبيدي الشامي . نسبه معاوية بن صالح . وقال محمد بن أبي حفصة : الكندي . وقال بعضهم : الحارث بن عميرة . ولا يصح . سمع معاذ بن جبل وقدم الكوفة وسمع ابن مسعود . لم يتابع عليه . يعرف بحديث واحد " (١) .

وفي التاريخ الصغير (٢) : " حدثنا عبد الله حدثني معاوية عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن يزيد بن عميرة الزبيدي لما حضر معاذ بن جبل الموت قيل له : يا أبا عبد الرحمن أوصنا . قال : التمسوا العلم عند أربعة : عند أبي الدرداء وسلمان الفارسي وعبد الله بن مسعود وعند عبد الله بن سلام الذي كان يهوديا فأسلم . سمعت النبي ﷺ يقول : « إِنَّهُ عَاشِرَ عَشْرَةِ فِي الْجَنَّةِ » (٣) .

واكتفى ابن أبي حاتم بالقول : " روى عن معاذ بن جبل وقدم الكوفة فسمع من ابن مسعود روى عنه أبو إدريس الخولاني وشهر بن حوشب وأبو قلابة . سمعت أبي يقول ذلك " (٤) .
ولم أجد في غير هذه الكتب مما هو متوفر لدي ، وقد سمى ابن أبي حاتم أكثر من واحد ممن روى عن يزيد بن عميرة وقال البخاري إنه لا يعرف إلا بحديث واحد .

٤- قال البخاري : " صالح البراد عن أبي الأسود الديلي روى عنه أبو هلال . يعد في البصريين . قوله ليس له إلا حديث واحد : قال أبو الأسود لبيه : أحسنت إليكم كبارا وصغارا وقيل أن تولدوا . قالوا : كيف أحسنت إلينا قبل أن نولد ؟ قال : لم أضعكم في موضع تستحيون منه . نا سليمان بن حرب وموسى بن إسماعيل عن أبي هلال بهذا " (٥) .

ولم يزد ابن أبي حاتم على أن قال : " روى عن أبي الأسود الديلي روى عنه أبو هلال الراسي . سمعت أبي يقول ذلك " (٦) .

ولم أقف على ترجمة صالح البراد في غير هذين الكتابين . ولم يسم له البخاري وابن أبي حاتم راويا عنه غير أبي هلال . وصرح البخاري أن ليس له سوى حديث واحد .

(١) - التاريخ الكبير ، ت ٣٢٨٨ (٣٥٠/٨)

(٢) - (٩٨/١)

(٣) - أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٤٣/٥) والحاكم في المستدرک ، کتاب معرفة الصحابة ، باب : ذکر مناقب معاذ بن حنبل ، (٢٧٠/٣) ولم يعلق عليه وقال الذهبي في الحاشية : صحيح .

(٤) - الجرح والتعديل ، ت ١١٩٠ (٢٨٢/٩)

(٥) - التاريخ الكبير ، ت ٢٧٨٣ (٢٧٣/٤)

(٦) - الجرح والتعديل ، ت ١٨٤١ (٤١٩/٤)

٥- قال البخاري : " مالك بن مالك. قال لي عبد الله بن محمد نا حسين الأشقر الكوفي لقيته بالبصرة جليس يحيى بن آدم قال نا إسرائيل عن أبي إسحاق عن مالك بن مالك ضيف كان لمسروق عن صفية بنت حيي قالت: « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ مِنْ نِسَائِكَ أَحَدٌ إِلَّا وَلَهَا عَشِيرَةٌ تَلَجُّ إِلَيْهَا غَيْرِي فَإِنْ حَدَّثَ بِكَ حَدَّثٌ فَإِلَى مَنْ؟ قَالَ : إِلَى عَلِيٍّ » (١) ولا يعرف مالك إلا بهذا الحديث الواحد ولم يتابع عليه " (٢).
وقال ابن أبي حاتم : " مالك بن مالك كان ضيفا لمسروق روى عن صفية ابنة حيي روى عنه أبو إسحاق الهمداني فيما رواه حسين الأشقر عن إسرائيل عن أبي إسحاق ولم يعرف مالك إلا بهذا الحديث ولم يتابع عليه " (٣).
وذكر العقيلي كلام البخاري في ترجمة مالك بن مالك في الضعفاء (٤) وذكر له نفس الحديث وقال لا يتابع عليه.
ولم يزد ابن عدي على ذكر عبارة البخاري في مالك بن مالك ثم عقب عليها قائلا : " وهذا الذي قاله البخاري كما قال " (٥). ولم يزد عليه حرفا.
أما ابن حبان فقال : " مالك بن مالك شيخ يروي عنه أبو إسحاق السبيعي في فضائل علي مراسيل ليست بمسانيد كلها مناكير لا أصول لها. لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكر ما روى إلا على جهة التعجب " (٦).
وقال الذهبي : " مالك بن مالك من مشيخة أبي إسحاق السبيعي. لا يدرى من هو " (٧).
فاتفقوا على أن ليس لمالك بن مالك سوى حديث واحد منكر.

فهذه بعض التراجم التي ذكرها البخاري وأشار إلى جهالة أصحابها بإحدى العبارات السابقة أو صرح بذلك إطلاق لفظ "مجهول" فيهم. وهي كما رأينا تراجم لرواة لم يترجم لهم أكثر النقاد ومن فعل ذلك منهم لم يزد في أغلب الأوقات على ما ذكره البخاري شيئا. وهم رواة لم يرو عن كل واحد منهم سوى راو واحد حديثا واحدا منكرا. ومن كانت هذه حاله عند النقاد مجهولا بإجماع واتفاق على ذلك وإن اختلفت عباراتهم في وصف الجهالة.

ولكن من الرواة من لم يرو عنه إلا راو واحد ولم يعده البخاري ولا غيره مجهولا. وإنما قال فيه : "معروف الحديث" أو "مشهور الحديث" أو "حديثه معروف" أو "حديثه مشهور" فرفع الجهالة عنه بمجرد رواية واحد عنه وليس كما قال الخطيب :

-
- (١)- أورده ابن عدي في ترجمة مالك بن مالك في الكامل في الضعفاء، (٢٣٧٧/٦) والعقيلي في ترجمة مالك في الضعفاء الكبير، ت ١٧٤٦ (١٧٢/٤) ولم أعتز عليه في كتب الرواية.
(٢)- التاريخ الكبير، ت ١٣٢٤ (٣١١/٧)
(٣)- الجرح والتعديل، ت ٩٦٠ (٢١٥/٨)
(٤)- ت ١٧٤٦ (١٧٢/٤)
(٥)- الكامل، (٢٣٧٧/٦)
(٦)- المجروحون، (٣٦/٣)
(٧)- الميزان، ت ٧٠٢٨ (٤٢٨/٣)

" أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل راويان فصاعدا " (١) ونسبه إلى فعل المتقدمين ومذهبهم في رفع الجهالة. وعمل البخاري في رفع الجهالة برواية واحد فقط يدل على أن العدد في الرواة عن الرجل ليس وحده الذي يثبت الجهالة أو يرفعها عنه ليصير كل من روى عنه واحد مجهولا وكل من روى عنه اثنان فصاعدا معروفا. وإنما توجد حيثيات أخرى سوى العدد تجعل النقاد يحكمون على راو بالجهالة أو يرفعونها عنه. وهذه مجموعة أمثلة تبين كيف يرفع البخاري وكذا باقي النقاد الجهالة عن الرجل برواية واحد عنه :

١- قال البخاري : " إسماعيل بن سعيد أبو إسحاق الأقرع. عن حماد بن سلمة. سمع منه قتيبة. حديثه معروف " (٢).

وقال ابن أبي حاتم : " إسماعيل بن سعيد أبو إسحاق الأقرع. روى عن حماد بن سلمة روى عنه قتيبة. سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك. وسمعت أبي يقول : " حديثه معروف " (٣). فلم يسميا راويا عنه غير قتيبة ومع هذا قالوا عنه معروف.

٢- وقال البخاري : " إبراهيم أبو إسحاق. عن ابن جريج. سمع منه وكيع. معروف الحديث " (٤). وقال ابن أبي حاتم : " إبراهيم أبو إسحاق. روى عن ابن جريج. روى عنه وكيع. سمعت أبي يقول ذلك ويقول : هو معروف الحديث " (٥). فلم تختلف عبارة أبي حاتم عن عبارة البخاري في شيء ولم يسميا راويا عنه غير وكيع.

٣- وقال البخاري : " الفضل بن مهلهل أخو المفضل. عن حبيب بن أبي عمرة. وكان عابدا معروفا الحديث. روى عنه الحسن بن الربيع " (٦). وقال ابن أبي حاتم : " الفضل بن مهلهل السعدي أخو المفضل. وكان عابدا كوفيا. روى عن حبيب بن أبي عمرة. روى عنه الحسن بن الربيع. سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد : وروى عن منصور ومغيرة ومحمد بن سوقة وأبي حيان التيمي وليث ابن أبي سليم " (٧).

(١) - الكفاية، ص ٨٨
(٢) - ت ١١٢٨ (٣٥٧/١)
(٣) - ت ٥٨٥ (١٧٣/٢)
(٤) - ت ٨٨١ (٢٧٣/١)
(٥) - ٥٠٧ (١٥١/٢)
(٦) - ت ٥١٠ (١١٥/٧)
(٧) - الجرح والتعديل، ت ٣٨٠ (٦٧/٧)

فذكر ابن أبي حاتم جماعة ممن حدث عنهم الفضل ولم يذكرهم البخاري ولا أبو حاتم، ربما لعدم وقوفهما عليهم، وقد وقف هو عليهم فذكرهم في ترجمة الفضل. ولم يذكر أحدا ممن روى عن الفضل غير الحسن بن الربيع الذي ذكره البخاري وأبو حاتم، مما يدل على أن ابن أبي حاتم لم يعثر على راو عن الفضل سوى الحسن، فهو الذي روى عنه وحده دون غيره. ومع هذا قال البخاري في الفضل: "معروف الحديث". وسأل ابن أبي حاتم أباه عنه فقال: "يكتب حديثه ومفضل أخوه أحب إلي منه" (١).

وفي ميزان الاعتدال، حكى الذهبي قول أبي حاتم. وقال: "حدث عنه الحسن بن الربيع البجلي حديثا فيه نكرة" (٢).

فهذه التراجم التي سقتها لم يرو عن كل واحد منها إلا راو واحد، ومع هذا لم يعده البخاري مجهولا، حيث قال: "معروف الحديث" أو "حديثه معروف" وكذلك قال أبو حاتم. فالعبرة في اعتبار الراوي مجهولا أو معروفا ليست فقط بعدد الرواة عنه.

فالإمام البخاري رحمه الله يعبر عن جهالة الراوي بعبارات إن لم تصرح بلفظ الجهالة فإنها توحى بمعناها وتؤدي مدلولها الذي لم يصرح به إلا نادرا. حيث قال مرة: "شيخ مجهول لا يعرف إلا بهذا". وقال أخرى: "مجهول لا يدري". وقال ثالثة: "لا يعرف".

وقد كان أكثر تعبيره عن الجهالة قوله: "لا يعرف إلا بحديث واحد"، "ليس له إلا حديث واحد"، "لا يعرف إلا بهذا الحديث الواحد ولم يتابع عليه"، "لا يعرف إلا بهذا"، الخ...

فالحكم على راو بالجهالة أو النكارة أو الضعف أو الحكم عليه بالثقة، كل ذلك لا يتم إلا بعد سبر مروياته وجمعها وعرضها على مرويات أقرانه حتى يعرف مدى ضبطه وإتقانه لمروياته وبالتالي توثيقه أو مدى وهمه وخطئه وبالتالي تضعيفه أو تركه إذا ما كثر خطؤه وفحش. فإذا لم يكن للراوي إلا حديثا واحدا لم يعرف إلا به، وكان حديثه منكرا لم يتابع عليه، فلا وصف يليق به غير الجهالة ولا حكم فيه غير الترك.

فالعبرة في كون راو مجهولا وآخر معروفا هي مقدار ما عرف به من الحديث واشتهر به بين العلماء حتى يتمكنوا من سبره فيعرفوا حاله في التحديث من الثقة أو الضعف أو الترك. فإذا لم يشتهر بينهم بالرواية كان حاله مجهولا عندهم.

ولأجل هذا رأينا الإمام البخاري رحمه الله يقول في بعض الرواة "معروف الحديث" أو "مشهور الحديث" ولما تتبعنا تراجمهم وجدنا أنه يريد بعبارته رفع الجهالة عنهم وإن لم يوثقهم، وليس كما قال الخطيب البغدادي من أن الجهالة لا ترفع إلا برواية رجلين فصاعدا لأن العبرة ليست بالعدد دائما وإنما هي بالشهرة والمعرفة التي يضمنها ويحققها للراوي طلبه العلم ورواية الأئمة عنه كما صرح بذلك ابن معين عندما سأله يعقوب بن أبي شيبة: "متى يكون الرجل معروفا إذا روى عنكم؟" فقال يحيى: "إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول.

قال يعقوب : " فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق ؟ " قال : " هؤلاء يروون عن مجهولين " (١).
قال ابن رجب الحنبلي معقبا على كلام يحيى هذا : " وهذا تفصيل حسن وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي
تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعدا عنه " (٢).

وذكر ابن رجب مجموعة أمثلة عن العلماء تعضد كلام ابن معين وتوافقه وتخالف إطلاق الذهلي والبغدادي. لأن العبرة
عندهم لم تكن بالعدد وحده وإنما بحيثيات أخرى كالشهرة والإمامة في الراوي عن هذا الرجل وغيرها.
" قال ابن المديني فيمن روى عنه يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم معا : مجهول.
وقال فيمن روى عنه شعبة وحده أنه مجهول.

وقال فيمن روى عنه ابن المبارك ووكيع وعاصم هو معروف.

ولكنه رفع الجهالة عن أقوام برواية اثنين فقط عنهم.

فقال فيمن روى عنه ابن وهب وابن المبارك معروف.

وقال فيمن روى عنه المقري وزيد بن أسلم معروف.

وقال فيمن روى عنه مالك وابن عيينة معروف !! (٣).

قال ابن رجب (٤) : " الظاهر أنه ينظر إلى اشتهاج الرجل بين العلماء وكثرة حديثه ونحو ذلك. لا ينظر إلى مجرد رواية
الجماعة عنه ". ثم ذكر ابن رجب بعض من قال فيه أبو حاتم وأحمد بن حنبل : " مجهول " أو " لا يعرف " أو " ليس
بمشهور ". مع أنه روى عنه جماعة. وذكر بعض من صحح أحمد حديثه وقال فيه حسن الحديث بالرغم من أنه لم يرو
عنه إلا واحد.

ثم قال ابن رجب : " وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة وإنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات " (٥).

وتجدر الإشارة قبل إنهاء هذا المبحث إلى أن البخاري بدل أن يقول في راو " مجهول " قد يطلق ذلك على إسناد بكامله
فيقول بعد أن يشير إلى حديث أو يذكره : " إسناده مجهول " وهذا عندما يكون في الإسناد أكثر من راو مجهول كأن
يكون صاحب الترجمة وشيخه أو صاحب الترجمة والراوي عنه مجهولان. وقد أورد هذه العبارة في خمس تراجم ساق
في اثنتين منها حديثا.

والحديث الذي يذكره الإمام البخاري خلال تراجم هؤلاء قد يكون له أصل من رواية الثقات بإسناد أصح من الذي
يرويه به صاحب الترجمة أو يكون منكرا لا أصل له. ومثاله :

(١) - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص ٨٢

(٢) - المصدر نفسه

(٣) - المصدر نفسه

(٤) - المصدر نفسه

(٥) - المصدر نفسه

١- قال البخاري : " بزید بن أصرم. قال لنا عفان ثنا جعفر بن سليمان عن عتيبة عن بريد بن أصرم سمع عليا يقول : مات رجل من أهل الصفة وترك دينارا أو درهما فقال رسول الله ﷺ : « صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ » (١). قال أبو عبد الله : إسناده مجهول " (٢).

وحكى العقيلي (٣) عن البخاري قال : " بريد بن أصرم سمع عليا. روى عنه عتيبة الضرير وعتيبة وبريد مجهولان ". ثم ذكر العقيلي في ترجمة بريد نفس الحديث الذي ذكره له البخاري وقال : " والحديث له عن النبي ﷺ إسناده صحيح ". وذكر له كذلك حديث : « وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ » (٤) قال علي ﷺ : في نزلت : قال العقيلي : لا أصل له " .

فبريد والراوي عنه عتيبة مجهولان كما صرح بذلك البخاري فيما رواه عنه العقيلي وقد روى بريد حديثين أحدهما ثابت من طرق أخرى صحيحة والثاني باطل لا أصل له.

وترجم ابن أبي حاتم لبريد فلم يقل فيه شيئا سوى أنه روى عن علي وروى عنه عتيبة (٥).

وقال الذهبي : " بريد بن أصرم عن علي خبر منكر وفيه جهالة " (٦).

وقال في المغني : " لا يعرف وحديثه منكر " (٧).

أما ابن عدي فقد ترجم له باسم يزيد فقال : " يزيد بن أصرم. هكذا ترجمه أبو عبد الرحمن النسائي لأبي بشر الدولابي في كتاب ضعفائه في باب التاء. سمعت ابن حماد يقول قال البخاري : يزيد بن أصرم سمع عليا روى عنه عيينة. وعيينة وأصرم مجهولين وتزيد بن أصرم أجهل منهما. ولا يروى عنه عن علي إلا حديثا أو حديثين. وهو مقطوع. يرويه جعفر ابن سليمان الضبعي " (٨).

فحكى ابن عدي عن البخاري أنه يقول بجهالة كل من عيينة - أو عتيبة - وتزيد - أو بريد - وأصرم ولذا قال "إسناده مجهول" لأنهما يرويان عن بعضهما - يعني عتيبة عن بريد - فهي رواية مجهول عن آخر.

وترجمتان أخريتان قال فيهما البخاري "إسناده مجهول" وهما لراو وابنه : عمر بن سفينة وبريه بن عمر بن سفينة حيث قال في ترجمة الوالد : " عمر بن سفينة مولى النبي ﷺ عن أبيه. روى عنه ابنه بريه إسناده مجهول " (٩).

(١) - أورد الهيثمي في المجمع باب : الصلاة على من عليه دين. عن أبي أمامة قال : توفي رجل على عهد رسول الله ﷺ فلم يوجد له كفن فأتى النبي ﷺ فقال « انظروا إلى داخلة إزاره فأصيب دينار أو ديناران فقالا كيتان صلوا على صاحبكم » وعزاه للطبراني في الكبير وقال رجاله ثقات، (٤١/٣).

(٢) - التاريخ الكبير، ت ١٩٧٤ (١٤٠/٢)

(٣) - الضعفاء الكبير، ت ١٩٩ (١٥٧/١)

(٤) - سورة النحل، آية ٣٨

(٥) - الجرح والتعديل، ت ١٦٩٢ (٤٢٥/٢)

(٦) - الميزان، ت ١١٥٢ (٣٠٤/١)

(٧) - ت ٨٦٨ (١٠٢/١)

(٨) - الكامل، (٥١٧/٢)

(٩) - التاريخ الكبير، ت ٢٠٢٦ (١٦٠/٦)

وقال في ترجمة الابن : " برية بن عمر بن سفينة مولى النبي ﷺ عن أبيه. سمع منه ابن أبي فديك. إسناده مجهول " (١).

٢- أما برية بن عمر فقد ترجم له الأئمة ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم (٢) شيئاً واكتفى بنفس ما قال به البخاري. فقط زاد في الرواة عنه إبراهيم بن عبد الرحمن.

وقال العقيلي في ترجمته (٣) : " لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به. حدثنا سعيد بن عثمان أبي أمية الأهوازي قال حدثنا علي بن بحر قال حدثنا ابن أبي فديك عن برية بن عمر ابن سفينة عن أبيه عن جده قال : « دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ الْخُبَارِيِّ » (٤).

وترجم له ابن حبان باسم إبراهيم بن عمر بن سفينة فقال : " يخالف الثقات في الروايات ويروي عن أبيه ما لا يتابع عليه من رواية الأثبات فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال " (٥).

وترجم له ابن عدي فذكر له أربعة أحاديث كلها عن أبيه عن جده ثم قال : " ولبرية هذا عن أبيه عن جده أحاديث وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلاماً لأنني رأيت أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات. ولبرية غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير وأرجو أنه لا بأس به " (٦).

وذكر الذهبي في الميزان (٧) وابن حجر في التهذيب (٨) أن اسم برية إبراهيم وبرية غلب عليه.

٣- وأما عمر بن سفينة فقد قال فيه أبو حاتم : " شيخ " (٩) وقال أبو زرعة : " صدوق " (١٠).

وذكر العقيلي في ترجمته قول البخاري فيه، وساق حديثه عن أبيه في أكل رسول الله ﷺ لحم الخباري. من رواية ابنه برية عنه. ثم قال العقيلي : " حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به " (١١).

وقال ابن عدي : " برية بن عمر عن أبيه عن جده أحاديث. وهي أحاديث أفراد لا تروى إلا من طريق برية عن أبيه " (١٢).

(١) - المصدر السابق، ت ٢٠١١ (١٤٩/٢)

(٢) - الجرح والتعديل، ت ١٧٤٤ (٤٣٨/٢)

(٣) - الضعفاء الكبير، ت ٢٠٩ (١٦٧/١)

(٤) - أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب : في أكل لحم الخباري، (٣/٣٥٤) والترمذي. في كتاب الأطعمة، باب : ما جاء في أكل خباري، (٢٣/٨). وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(٥) - المجروحون، (١١١/١)

(٦) - الكامل، (٤٩٦/٢)

(٧) - ت ١١٥٧ (٣٠٦/١)

(٨) - ت ٧٩٩ (٣٧٩/١)

(٩) و(١٠) - الجرح والتعديل، ت ٦٠١ (١١٣/٦)

(١١) - الضعفاء الكبير، ت ١١٥٨ (١٦٨/٣)

(١٢) - الكامل، (١٧٠٩/٥)

وكذلك جعل الذهبي العلة في روايات عمر بن سفينة هي من ابنه بريه فقال : " تفرد بريه عن أبيه بمناكير " (١) وقال في عمر : " لا يعرف " (٢).

فبرية ووالده عمر بن سفينة على حال واحدة من عدم الشهرة بين العلماء والتفرد برواية المنكر. فلا يعرف عمر ابن سفينة إلا من رواية ابنه بريه عنه. ولا يروي بريه إلا حديث منكر عن أبيه ولذا عبر الإمام البخاري عن إسناد بريه عن عمر بن سفينة بعبارة "إسناده مجهول".

وهكذا فإن الإمام البخاري يحكم على الراوي بالجهالة عندما لا يعرف بين العلماء إلا بحيث منكر. ولم يهتم بإطلاق لفظ "مجهول" إلا نادرا وإنما اهتم بوصف حال الراوي من عدم الشهرة حيث وجدناه يعبر بـ : " لا يعرف إلا بهذا "، " لا يعرف إلا بحديث واحد لم يتابع عليه "، " ليس له إلا حديث واحد "، بدل " مجهول ". لأنه يعلم أنه ببيان حال حديث الراوي يأتي وصف الجرح بدهي في حقه. فمن لم يعرف إلا بحديث لم يتابع عليه استوجب وصف الجهالة وحكمها.

فإذا كان في إسناد الحديث أكثر من مجهول فإنه يعبر عن ذلك بعبارة "إسناده مجهول". ولم يحرص سبب الجهالة في عدد الرواة عن الراوي وإنما في مدى شهرته أيضا ولذا نجد رفع الجهالة عن رواة لم يرو عن كل واحد منهم إلا راو واحد.

(١)- الميزان، ت ٦١٢٦ (٢٠١/٣)
(٢)- المصدر نفسه. والمغني ت ٤٤٧٥ (٤٦٨/٢)

إن الإمام البخاري تفرد بإطلاق ألفاظ جرح لم يسبق إليها، أو بمعنى للفظ شائع، مع مشاركته الأئمة في الألفاظ الأخرى. وتميز منهجه في الجرح بالدقة والورع والأمانة حيث لمسنا عند دراسة كل لفظ وجود فوارق دقيقة وجوهرية بين كل صيغة وأخرى منه.

وكانت عنايته كبيرة ببيان سبب إطلاق لفظ الجرح على الرواة وإنزالهم إحدى مراتبه وذلك بإيراد الأحاديث أو الإشارة إليها خلال تراجمهم لتكون دليلًا على حالهم في الرواية وتبين أن الجرح لا يصدر في حق راوٍ إلا بعد سير مروياته فهو نتيجة لدراسة الأسانيد والوقوف على ما فيها من العلل.

واهتم بتعيين الصحابة الذين لم يعرفوا إلا بحديث واحد لم يثبت عنهم بطريق صحيح وذلك بإيراد الأحاديث أو الإشارة إليها خلال تراجمهم وإطلاق عبارة جرح متأدبة عفيفة لا تخدش مكانة الصحابي ولا تمس منزلته.

فالتعامل مع منهج البخاري في الجرح يتطلب التريث والتفكير في كل لفظ من ألفاظه وطريقة استعماله، لأن بعض ألفاظه تحمل في طياتها جرحًا قويًا يترتب عليه ترك الراوي أو اتهامه وإن لم تكن تبدو كذلك من النظرة السطحية لها. ولأنه يشير إلى فوائد كثيرة مهمة في عبارات وجيزة. فهو منهج دقيق غاية الدقة تكتمل صورته وتتضح بعد ما نتعرض لمنهجه في التعديل في الباب الموالي.

الباب الثالث

منهج الإمام البخاري في التعديل

جامعة الأمير
عبد القادر
العلوم الإسلامية

الباب الثالث

بعد التعرف على ألفاظ البخاري في الجرح ومنهجه في استعمالها، أعرض في هذا الباب إلى منهجه في التعديل من خلال تتبع ألفاظه فيه. وكذا مسألة سكوته على أكثر تراجم الكتاب هل هو سكوت يحمل توثيقاً ضمناً كما صرح بذلك بعض المعاصرين أم أنه يحتمل التوثيق والتضعيف وربما الترك؟ وقد جعلته في فصلين :

الفصل الأول : خصصته لألفاظ التعديل التي أطلقها البخاري ومنهجه فيه.

الفصل الثاني : خصصته لمسألة سكوت البخاري هل يمكن عده توثيقاً؟ كما تطرقت فيه للألفاظ التي أطلقها البخاري في بعض التراجم ولم تكن صريحة في تعديلهم أو جرحهم فأصبح حكم من وردت فيهم حكم المسكوت عليهم.

الفصل الأول

ألفاظ البخاري في التعديل ومنهجه في استعمالها

عدّل الإمام البخاري رحمه الله بعض الرواة استناداً إلى مصادره في التعديل، أو مباشرة ذلك بنفسه. وقد اشتهر القول بأنه تورع عن الكلام في الرواة وجرحهم إذ لم يؤثر ذلك عنه إلا قليلاً وبألفاظ متحفظة، غير أننا رأينا أنه جرح كما جرح الأئمة غيره، مستعملاً في أغلب الأحيان نفس ألفاظهم، كمنكر الحديث، ومتروك، وذهب الحديث، وغيرها... مع اختصاصه بألفاظ أخرى. وورعه في التعديل يبدو أشد منه في الجرح، فإنه رغم العدد الهائل من تراجم الكتاب، لم يطلق ألفاظ التعديل إلا في قليل منها حيث أطلق لفظ "ثقة" في ثلاثة رواة، ولفظ صدوق في خمسة ولفظ "مستقيم" في راوٍ و"مستقيم الحديث" في آخر، وألفاظ: "خيار" و"رضا" و"قوي" و"من الصالحين" كل واحد منها في راوٍ. وإذا قارنا ألفاظ التعديل بألفاظ الجرح في التاريخ الكبير، نلاحظ فرقا شاسعا بينهما من حيث العدد والاستعمال. والسؤال المطروح: لماذا لم يكثر الإمام البخاري من تعديل الرواة في التاريخ رغم احتوائه العديد من تراجم العدول الثقات، ورغم اطلاعه رحمه الله على أحوال كثير منهم وسبره مروياتهم؟

المبحث الأول : إقلال الإمام البخاري من التعديل وسبب ذلك

إن إمعان النظر في كتاب "التاريخ الكبير" يوقفنا على حقيقة مفادها أن البخاري لم يكن مهتما ببيان مرتبة كل راو وتصنيفه بين منازل الضعف أو القوة. رغم ما لذلك من أهمية قصوى وفائدة عظيمة. وإنما كان هدفه هو سرد اسم كل من دخل في زمرة رواة الأخبار ونقلتها وإن روى خبرا واحدا منقطعا أو موضوعا، فقد بين حال كثيرين منهم حتى تتقى أخبارهم إن كانوا من الكذابين والمتروكين، أو تتقى وتتخب إن كانوا ممن يكتب حديثهم ويعتبر. أما الثقات الأثبات فلم يورد في تراجمهم عبارات التوثيق وألفاظ التعديل نحو ثقة أو ثبت أو حجة لأن ذلك صار معروفا عنهم ومستقرا في الأنفس فلم يعودوا بحاجة إلى تعديل أو تعريف، وإنما يكون من جهلهم قد أضر نفسه بالسؤال عنهم وعن أحوالهم. وقد مثل لهم الخطيب البغدادي في كتاب الكفاية فقال تحت باب : المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى ترقية معدل :

" مثال ذلك أن مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج وأبا عمرو الأوزاعي والليث بن سعد وحماد بن زيد وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون وعفان بن مسلم وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم لا يسأل عن عدالتهم وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين وأشكل أمره على الطالبين " (١).

ثم روى الخطيب البغدادي بسنده إلى أحمد بن حنبل أنه قال وقد سئل عن إسحاق بن راهويه : "مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين" (٢).
وحكى عن حمدان بن سهل قال : "سألت يحيى بن معين عن الكتابة عن أبي عبيد (٣) والسماع منه فقال : "مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس" (٤).

ولمثل هؤلاء ترجم الإمام البخاري ولم يهتم بالإطناب في الوصف وذكر عبارات التوثيق فيهم، واقتصر على ذكر الاسم الكامل لصاحب الترجمة ونسبه وكنيته وسنة وفاته. وقد يسمى بعض من روى عنهم ورووا عنه وقد يغفل ذلك. وتراجم الثقات التي أطال فيها -وهي قليلة- إنما عززها بذكر بعض الفوائد والنكت العلمية القيمة والنادرة. وهذه بعض النماذج من التاريخ الكبير التي تبين طريقة البخاري في الترجمة للثقات :

(١) - ص ٨٦-٨٧

(٢) - الكفاية، ص ٨٧

(٣) - هو أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي اللغوي الفقيه الإمام المجتهد صاحب المصنفات. مولده بهراة وكلن أبوه روميا. توفي بمكة سنة ٢٢٤ هـ. أخرج له البخاري في جزء القراءة وأبو داود. [تذكرة الحفاظ (٢/٤١٧)، سير الأعلام (١٠/٤٩٠)، التهذيب (٨/٢٨٣)].

(٤) - الكفاية، ص ٨٧

- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد البصري، سمع الثوري وشعبة ومالكا والدستوائي، ولد سنة خمس وثلاثين ومائة ومات سنة ثمان وتسعين ومائة، يقال مولى الأزدي ويقال أيضا ولد سنة ست وثلاثين في المحرم (١).
- عفان بن مسلم أبو عثمان الصفار البصري الأنصاري سكن بغداد سمع شعبة وحماد بن سلمة وهمام بن يحيى (٢).
- يحيى بن سعيد أبو سعيد القطان البصري الأحول سمع أبا جعفر الخطمي وهشام بن عروة وعبيد الله بن عمر والثوري، قال لي عبد الله بن أبي الأسود مات يحيى بن سعيد سنة ثمان وتسعين ومائة (٣).
- يحيى بن معين أبو زكريا البغدادي مات بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين في ذي القعدة (٤).
- عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن مولى بني حنظلة مروى، مات سنة إحدى وثمانين ومائة في رمضان، سمع معمرًا ويونس بن يزيد، سمع منه يحيى القطان وابن مهدي، قال موسى بن إسماعيل سمعت سلام بن أبي مطيع يقول: ما خلف بالرو مثله، قال أحمد: ولد سنة ثمان عشرة ومائة (٥).
- ليث بن سعد أبو الحارث مولى فهم مصري قال عمرو بن خالد مات سنة خمس وسبعين ومائة، وقال يحيى بن بكير عن الليث قال سمعت من ابن شهاب سنة ثلاث عشرة ومائة بمكة وأنا ابن عشرين سنة. وولد سنة أربع وتسعين لأربع عشرة من شعبان يوم الخميس فاستكمل إحدى وثمانين سنة. ويقال من قيس عيلان (٦).
- وعلى هذا المنوال مضى رحمه الله في أغلب تراجم العدول الثقات مكتفيا فيها بذكر الاسم والنسب والكنية وتاريخ الوفاة والولادة، وذكر بعض الشيوخ والتلاميذ لصاحب الترجمة دون أن يطلق في أي منها لفظا يكشف عن العدالة والضبط والحجية والإمامة، لأن كل ذلك لا يخفى على من اشتغل بعلم الحديث ولو كان من المبتدئين في صناعته وانتهاه علومه، لأن علومه ومبادئه تركز أساسا على هؤلاء الأئمة الأفاضل الذين لم يعودوا بحاجة إلى من يعرفهم ويكشف عن أحوالهم أكثر من أعمالهم وجهودهم في السنة والتي لا تخفى على أحد فيسأل عنهم ويطلب ما يكشف سترهم عنده. فهم أسطع من شمس الظهيرة في نورهم وقد طبقت الآفاق شهرتهم.
- وقد أطلت في تراجم بعض الثقات لأغراض علمية بحتة كقوله مثلا في ترجمة سفيان الثوري:
- " سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري الكوفي، قال أبو الوليد: مات سنة إحدى وستين، قال لي ابن أبي الأسود عن حميد بن الأسود: سألت مالكا وسفيان فاتفقا أنهما ولدا في خلافة سليمان بن عبد الملك. سمع عمرو بن مرة وحبيب بن أبي حبيب، قال لنا علي بن الحسن سمعت ابن المبارك: كنت إذا شئت رأيت سفيان مصليا وإذا شئت رأيت محدثا وإذا شئت رأيت في غامض الفقه ومجلس آخر شهد ما صلى فيه على النبي ﷺ يعني مجلس النعمان.

(١)- ت ١١٢٣ (٣٥٤/٥)

(٢)- ت ٣٣١ (٧٢/٧)

(٣)- ت ٢٩٨٣ (٢٧٦/٨)

(٤)- ت ٣١١٦ (٣٠٧/٨)

(٥)- ت ٢٧٩ (٢١٢/٥)

(٦)- ت ١٠٥٣ (٢٤٦/٧)

مات بالبصرة، سمع منه شعبة ويحي القطان. قال لي أحمد نا موسى بن داود سمعت سفيان يقول سنة ثمان وخمسين: لي إحدى وستون سنة ومات أبو إسحاق منذ ثلاثين سنة وربما سمعت أبا إسحاق يقول: حدثنا صلة منذ ستين سنة. وخرج سفيان من الكوفة سنة أربع وخمسين ومات بالبصرة، وروى عنه شعبة وابن المبارك ويحي القطان، قال يحي القطان: ليس أحد أحب إلي من شعبة ولا يعدله عندي أحد فإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان. ولم أكن أهتم أن يقول سفيان لمن فوقه: سمعت فلانا ولكن كان يهمني أن يقول هو: حدثنا. والثوري هو ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر" (١).

فالإمام البخاري يشير إلى:

- قدم سماع سفيان الثوري من أبي إسحاق (٢) وعلو إسناده عنه خاصة ما يرويه عن صلة (٣). لأن أبا إسحاق سمع صلة مبكرا.

- وإلى ترجيح يحي بن سعيد القطان لسفيان الثوري على شعبة وهذا يفيد عند تعارض حديثيهما.

- وإلى ما عرف عن سفيان الثوري وثبت عنه من التذليل، ولذا وجب عليه التصريح بالسماع في حديثه.

فهو لم يطل ترجمة سفيان تعدادا لمناقبه وذكر لأفضاله وتبيان منزلته ومكانته، وإنما عرض لنقاط علمية هامة. ورغم مضيه على هذا النحو في جل تراجم الثقات إلا أنه أطلق عبارات تعديل في بعض التراجم وهذا يدعونا إلى التساؤل:

من هم الرواة الذين عدّهم الإمام البخاري دون غيرهم؟

وما هي ألفاظه في التعديل ومراده من كل واحد منها؟

وهل هو نفس مراد الأئمة الآخرين من هذه الألفاظ؟

للإجابة على هذه الأسئلة يلزمنا تتبع كل التراجم التي أطلق فيها ألفاظ التعديل المختلفة، ودراسة كل مجموعة منها باعتبار اشتراكها في اللفظ الواحد، ومقارنتها بين مختلف كتب الرجال الأخرى.

(١) - ت ٢٠٧٧ (٤/٩٢)

(٢) - هو عمرو بن عبد الله الهمداني أبو إسحاق السبيعي الكوفي. ثقة عابد مكتر من الثلاثة اختلف بأخيه (ت ١٢٩هـ) أخرج له الستة [التهذيب (٥٦/٨)، التقريب (٧٣/٢)، سير الأعلام (٣٩٢/٥)]

(٣) - هو صلة بن زفر العبسي أبو العلاء أو أبو بكر الكوفي تابعي كبير ثقة جليل من الثانية توفي في حدود السبعين [التهذيب (٢٨٤/٤)، التقريب (٣٧٠/١)، سير الأعلام (٥١٧/٤)].

المبحث الثاني : لفظ " ثقة " في استعمال البخاري

اتفق الأئمة على أن "الثقة" هي المرتبة الأولى من مراتب الرواة، وعلى حجة من قيلت فيهم، قال ابن الصلاح في المقدمة (١) : "الخامسة عشرة : في بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه الجرح والتعديل فأجاد وأحسن. ونحن نرتبها كذلك ونورد ما ذكره ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك من غيره إن شاء الله تعالى :

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب :

الأولى : قال ابن أبي حاتم : إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن فهو ممن يحتج بحديثه.

قلت وكذا إذا قيل ثبت أو حجة وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضابط.

الثانية : قال ابن أبي حاتم : إذا قيل إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية.

قلت : هذا كما قال لأن هذه العبارات لا تشعر بشرط الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه. ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن أنه حدث فقال : "حدثنا أبو خلدة" (٢). فقيل له : أكان ثقة ؟ فقال : " كان صدوقا وكان مأمونا وكان خيرا. وفي رواية وكان خيارا. الثقة شعبة وسفيان "

فمفاد كلام ابن أبي حاتم الذي نقله عنه ابن الصلاح وأيده فيه وأضاف عليه : أن العدالة درجات ومراتب متفاوتة، يعبر عن كل درجة منها بلفظ أو مجموعة ألفاظ تؤدي حق هذا الراوي الذي أطلقت فيه وتصفه الوصف المناسب له.

ولفظ "ثقة" يطلق عادة على أصحاب المرتبة الأولى من مراتب الرواة المعدلين، وقد نبه السيوطي إلى أن العراقي والذهبي قد زادا مرتبة هي أعلى من هذه التي صدر بها ابن أبي حاتم مراتب التعديل، وصارت بذلك أعلى المراتب عندهما هي ما كرر فيه أحد الألفاظ المذكورة عند ابن أبي حاتم أو ابن الصلاح كثقة ثقة، أو ثقة ثبت، أو ثقة حافظ، أو ثقة متقن، وزاد ابن حجر مرتبة أعلى من التي عند الذهبي والعراقي، وهي ما يأتي فيها اللفظ بصيغة التفضيل كأوثق الناس وأثبت الناس وأحفظ الناس، فيصير ما جعله ابن أبي حاتم وتبعه عليه ابن الصلاح أولا، هو ثانيا باعتبار تقسيم الذهبي والعراقي، وثالثا باعتبار تقسيم ابن حجر.

(١) - ص ١٠٩-١١٠

(٢) - هو خالد بن دينار التميمي السعدي أبو خلدة البصري الخياط. مشهور بكنيته. صدوق من الخامسة. أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي. [التهذيب (٧٧/٣)، التقريب (٢١٣/١)].

وسواء اعتبرنا ترتيب ابن أبي حاتم للفظ الثقة أو ترتيب الذهبي والعراقي له، أو ترتيب ابن حجر، فإن الجميع، على اختلافهم متفقون على حجيته، وحجية من قيل فيه وعلو مكاتبه بين الرواة العدول الذين وإن كتب حديثهم لا يرتقون إلى مرتبة الثقات الذين صار حديثهم حجة ملزمة ما لم يثبت خطوهم فيه. وما حكاه ابن الصلاح عن ابن مهدي من قوله في أبي خلدة حين سئل عنه أكان ثقة؟ فأجاب: "كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خياراً الثقة شعبة وسفيان" فيه إيضاح وتأكيد بأن لألفاظ التعديل التي يطلقها الأئمة في الرواة معاني محددة تعبر بدقة عن مرتبة من قيلت فيه وتصفه بما يلائمه من وصف فلا يخس حقه ولا يرفع فوق قدره ومستحقه. وفيه أيضاً تصريح واضح بأن لفظ "الثقة" لا يصح إطلاقه على كل عدل لأنه أعلى مراتب العدالة، ولهذا لا يقال عن راوٍ إنه ثقة إلا إذا بلغ مبلغاً كبيراً من العلم والحفظ والضبط والإتقان كشعبة وسفيان وأمثالهما من جبال الحفظ وفرسان الحديث وجهابذته، أما أبو خلدة وأمثاله فلا يقال فيهم ثقة وإنما صدوق ومأمون وخيار، مما يوحي بتقارب معاني هذه الألفاظ ودرجاتها، وبأنها جميعها دون لفظ الثقة.

وقد يتوسع في مدلول لفظ الثقة فيطلق في راوٍ ويراد به صدقة وصلاحه دون حجيته. قال ابن حجر في التهذيب في ترجمة محمد بن إسحاق صاحب المغازي: "قال ابن معين: محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة. قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لابن معين وذكرت له الحجة محمد بن إسحاق فقال: كان ثقة إنما الحجة مالك وعبيد الله ابن عمر (١) (٢). وقال في ترجمة محمد بن الحسن الأسدي "قال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: هو ثقة صدوق، قيل: هو حجة؟ قال: أما حجة فلا" (٣).

وقال في ترجمة موسى بن عبيدة بن نسيط: "قال ابن سعد: ثقة وليس بحجة" (٤).

وقد أقل الإمام البخاري من إطلاق لفظ "الثقة"، إذ لم يرد ذلك إلا في ثلاث تراجم في التاريخ الكبير كله، لم أقف عليها إلا عند ابن أبي حاتم وربما عند يحيى بن معين وابن حجر، وجاءت عباراتهم فيها بين قولهم: "يكتب حديثه" أو "لا ينكر حديثه" أو "يعتبر به" أو "مقبول". ولم يخرج حديثهم إلا ابن ماجه خرج لأحدهم حديثاً واحداً. والغريب حقاً أن الذين ترجموا لهم لم يذكروا قول البخاري فيهم، فمن عادة المزني وابن حجر والذهبي وابن عدي أنهم إذا ترجموا لرجل ذكروا فيه جميع أقوال الأئمة ومن بينها قول الإمام البخاري، لكنهم في هذه التراجم بالذات أغفلوا قوله فيها دون قول غيره.

(١) - هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري المدني أبو عثمان أحد الفقهاء السبعة ثقة ثبت من الخامسة. توفي سنة بضع وأربعين. [التهذيب (٣٥/٧)، التقريب (٥٣٧/١)، سير الأعلام (٣٠٤/٦)].

(٢) - ت ٥١ (٤٠-٣٤/٩)

(٣) - المصدر نفسه ت ١٦١ (١٠٣-١٠٢/٩)

(٤) - المصدر نفسه ت ٦٣٦ (٣٢١-٣١٨/١٠)

إن كل هذه المعطيات والملايسات : من عدم التراجع التي أطلق فيها الإمام البخاري لفظ ثقة عند غيره إلا نادرا، وتعبير الأئمة فيها بما لا يشعر بالقوة كقولهم "مقبول"، و"يكتب حديثه" ولا "ينكر حديثه" و"يعتبر به"، مع عدم تخريج حديثهم في الكتب، كل هذا يجعلنا نقول بأن البخاري لم يرد من إطلاق لفظ "الثقة" المعنى الذي قرره ابن أبي حاتم وتبعه عليه من - بعده وهو أن الراوي الذي قيل فيه ثقة أو متقن هو ممن يحتج بحديثه - ولكنه قصد المعنى الواسع لهذا اللفظ وهو صلاح أمر هذا الراوي وثقة دينه وأمانته. ولم يقصد أن الراوي ممن يحتج بحديثه وإلا لاحتج به هو أو أحد الأئمة على الأقل.

وهذه هي التراجع التي أطلق فيها لفظ "ثقة"، أوردتها مع أقوال الأئمة النقاد فيها ليتضح ما ذكرته :

١- قال البخاري: "سليمان بن وهب الأبنابي شيخ من جشم ثقة. سمع النعمان بن بزرج. روى عنه محمد ابن الحسن الصنعاني، حدثني محمود عنه فتح صنعاء بطوله" (١).
ولم أجد من ترجم لسليمان بن وهب غير ابن أبي حاتم، قال في ترجمته: "سليمان بن وهب الأبنابي شيخ من جشم. روى عن النعمان بن بزرج روى عنه محمد بن الحسن بن اتش الصنعاني. سمعت أبي يقول ذلك ويقول: لا ينكر حديثه" (٢).

فلو كان سليمان بن وهب من الثقات المحتج بحديثهم لقول الإمام البخاري فيه "ثقة" لكان حديثه مخرجا في الكتب وذكره مبسوطا فيها. لكن انطماس ذكره في كتب الرجال مع عدم انتشار حديثه في كتب الرواية يدفعنا إلى القول بقلة مروياته وندرتها وبعدم شهرته. وربما كان له حديث واحد في فتح صنعاء كما أشار إلى ذلك الإمام البخاري، فإنه رحمه الله لا يذكر في ترجمة راو حديثا له إلا ليشير إلى تفرد هذا الراوي بهذا المروي أو يشير إلى أن هذا الراوي لم يعرف إلا بهذا الحديث.

فهو عندما قال في سليمان بن وهب "ثقة" وأشار إلى حديثه في فتح صنعاء كأنه أراد القول بأن ليس له سوى هذا الحديث وقد أصاب في روايته وأجاده، فحديثه معروف غير منكر، وهو صادق في حديثه هذا وثقة فيه. وعبر أبو حاتم عن هذا تعبيرا آخر فقال: "لا ينكر حديثه".

وقد كان البخاري وأبو حاتم يقولان في من عرف بحديث واحد منكر: "مجهول لا يعرف إلا بهذا"، "لا يعرف إلا بحديث واحد منكر"، "حديثه منكر"، ...

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٨٩٧ (٤٠/٤)

(٢)- الجرح والتعديل، ت ٦٣٧ (٤٨/٤)

فلما عرف سليمان بن وهب بحديث واحد صحيح، قال البخاري: "ثقة" وقال أبو حاتم: "لا ينكر حديثه"، أي أنهما يريدان نفي الجهالة والنكارة عن سليمان بن وهب. فهو لما لم يرو إلا حديثا واحدا صحيحا لا يصح ذكره في الضعفاء ولا المجهولين ولنفي هذين الوصفين عنه قال البخاري "ثقة".

٢- "جعفر بن برد الخراز يعد في البصريين. سمع أم سالم بنت مالك سمعت عائشة تقول: «عَلَيْكَ بِهَذَا الْعُودِ مِنَ الْأَرَاكِ فَاسْتَاكِ بِه» (١).

وروى نصر بن علي عن جعفر الخراز وكان ثقة سمع ابن سيرين في الرؤيا. وعن النبي ﷺ: «فِي اللَّبَنِ بَرَكَةٌ» (٢). سمع منه يزيد بن هارون.

وقال زيد بن الحباب الراسبي حدثني إسحاق قال حدثنا حرمي ابن عمارة قال ثنا جعفر بن برد الدباغ (٣). ووردت ترجمة جعفر بن برد في تاريخ الدوري عن ابن معين ولكن لم ينقل فيها شيئا من كلام يحيى فيه واكتفى بالقول: "جعفر بن برد بصري" (٤).

وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قال في جعفر بن برد: "شيخ من أهل البصرة يكتب حديثه" (٥). وقال فيه ابن حجر: "مقبول من الثامنة" (٦). وحكى أن الدارقطني قال فيه: "شيخ بصري مقل يعتبر به" (٧) وذكر أن [ابن ماجه أخرج له حديثا واحدا في فضل اللبن] (٨). ولم يشر ابن حجر إلى قول البخاري فيه "ثقة". فقول أبي حاتم في جعفر بن برد: "يكتب حديثه" وقول الدارقطني: "يعتبر به" وقول ابن حجر: "مقبول". مع سكوت باقي كتب الرجال عن ذكره والتي ذكرته منها لم تنقل شيئا من كلام الأئمة فيه، كل هذا يدل على عدم شهرة جعفر بن برد وشهرة حفظه وحديثه. ولم يخرج له سوى ابن ماجه حديثا واحدا. فقول الإمام البخاري فيه "ثقة" لا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما يصف حال جعفر بن برد من الصلاح والأمانة والصدق وثقة الدين.

٣- والترجمة الثالثة التي ورد فيها لفظ "ثقة" فيها إشكال إذ إن الأئمة ترجموا لأكثر من واحد بنفس اسم صاحب هذه الترجمة ووقع بينهم اختلاف في الجمع والتفريق.

- (١)- توجد أحاديث كثيرة في السواك وفضله لم أعثر على هذا الحديث بينها.
- (٢)- السيوطي في الجامع الصغير (٢/٢٢٤) وقال حديث ضعيف.
- (٣)- التاريخ الكبير، ت ٢١٣٢ (٢/١٨٦).
- (٤)- نص ٣٤٣٢ (٢/٨٤).
- (٤)- الجرح والتعديل، ت ١٩٣٣ (٢/٤٧٥).
- (٦)- التقريب، ت ٩٣٣ (١/١٦٠).
- (٧)- التهذيب، ت ١٣٠ (٢/٧٢).
- (٨)- وقد رجعت إلى سنن ابن ماجه فلم أعثر على الحديث فيه.

فالإمام البخاري (رحمه الله) ترجم لثلاثة رواة باسم يحيى بن راشد قال في الأول: "يحيى بن راشد البصري أن عمر، روى عنه جابر" (١).

وقال في الثاني: "يحيى بن راشد البصري سمع معلى بن حاجب ويونس بن عبيد وهو ثقة روى عنه نعيم بن حماد" (٢).
وقال في الثالث: "يحيى بن راشد عن أبي الزبير روى عنه ضمرة بن ربيعة" (٣).

وفي التاريخ الصغير ذكر آخر فقال: "حدثني عبد الله بن إسحاق، قال: مات يحيى بن راشد البصري مستملي أبي عاصم قبل أبي عاصم بسنة أو نحوه. سنة إحدى عشرة ومائتين ومات راشد أبوه بعده بسنة أو نحوها" (٤).

وقد رجّح (محقق التاريخ الكبير) الشيخ عبد الرحمن المعلمي أن يحيى بن راشد الذي قال فيه البخاري "ثقة" هو نفسه مستملي أبي عاصم الذي ذكره في التاريخ الصغير. واستند في ذلك إلى أمور منها:

"أن ابن أبي حاتم وغيره أثبتوا أنه هو الراوي عن معلى بن حاجب.

ومنها أنهم ذكروا في الرواة عنه عبد الله بن محمد الجعفي المسندي وقد جاء في ترجمة الضحاك بن سفيان: حدثني الجعفي حدثني يحيى بن راشدنا معلى بن حاجب.

ومنها أن المؤلف [يعني البخاري] قال في هذا [يشير إلى الترجمة الثانية من اسمهم يحيى] و"هو ثقة" واللائق بهذا الوصف هو مستملي أبي عاصم إذ قد وثقه غير واحد (٥).

وقد ترجم ابن أبي حاتم ليحيى بن راشد مستملي أبي عاصم فروى عن أبيه قال فيه: "هو صدوق" (٦).

وذكره ابن حجر (٧) تمييزاً فقط، فحكى فيه قول أبي حاتم: صدوق.

وقول العجلي: بصري ثقة صاحب حديث،

وذكر ابن حبان له في الثقات.

ولم يشر ابن حجر بتاتا إلى قول البخاري فيه: "ثقة".

وكذلك لم يفعل الذهبي (٨).

فمن الغريب أن يغفل هؤلاء الأئمة ذكر قول الإمام البخاري في يحيى بن راشد، ومستبعد ألا يكونوا وقفوا عليه.

(١) - التاريخ الكبير ت ٢٩٦٩ (٢٧٢/٨)

(٢) - المصدر نفسه ت ٢٩٧٠

(٣) - المصدر نفسه ت ٢٩٧١

(٤) - (٢٩٣/٢).

(٥) - التاريخ الكبير، (٢٧٢/٨).

(٦) - الجرح والتعديل، ت ٦٠٤ (١٤٣/٩).

(٧) - التهذيب، ت ٣٤٨ (١٨٢/١١).

(٨) - الميزان، ت ٩٥٠١ (٣٧٦/٤).

وأخيرا وبعد سرد التراجم الثلاث التي ورد فيها لفظ الثقة عند الإمام البخاري، وملاحظة غيابها من معظم كتب الرجال، مع إطلاق الأئمة الذين ترجموا لهم فيها عبارات غير مشعرة بالقوة مثل : صدوق، يعتبر به، يكسب حديثه، ... يمكننا القول بأن الإمام البخاري أطلق عبارة ثقة في هؤلاء الرواة ولم يقصد بها سوى ثقة الدين وليس حجية الراوي وإتقانه. ولم يكن بدعا في ذلك فإن غيره أطلق في بعض الرواة وصف الثقة ولم يكن يقصد به حجيته وإنما قصد صلاحه وأمانته وصدقه كما أوردنا ذلك عن ابن معين وقوله في محمد بن إسحاق "ثقة وليس بحجة"، وقول ابن سعد في موسى بن عبيد مثله، وكذلك قول عثمان بن أبي شيبة في محمد بن الحسن الأسدي.

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث : لفظ " صدوق "

هو أكثر ألفاظ التعديل ورودا في التاريخ الكبير إذ ورد خمس مرات.

"الصدوق" مرتبة دون "الثقة" باتفاق الجميع وقد قدمنا قول ابن أبي حاتم : " وإذا قيل إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية ". (١)

قال ابن الصلاح : " وهو كما قال لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه ". (٢)

والإمام البخاري رحمه الله أطلق هذا اللفظ وأراد به معناه الذي ذكره ابن أبي حاتم : يعني أن من قيل فيه صدوق يكتب حديثه ويعتبر دون أن يرتقي إلى مرتبة الثقة الحجة. (هذا ما لمست من خلال تتبع هذا اللفظ في تاريخه ومقارنة التراجم التي ورد فيها بين كتب الرجال الأخرى). وإن وجد من المعاصرين من صرح بغير هذا. قال محمد ضياء الرحمن الأعظمي في كتابه دراسات في الجرح والتعديل :

" يبدو أن البخاري إذا قال في شخص صدوق يقصد به أنه من الثقات، فقد قال في إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي أبي إسحاق : صدوق. وهو من رجال الصحيح وثقة أحمد والدارقطني وغيرهما ". (٣)

استند الأعظمي في إطلاق حكمه هذا وتعميمه على مجرد الاطلاع على ترجمة واحدة قال فيها الإمام البخاري لفظ صدوق، مع أنه لو اطلع على غيرها من التراجم التي ورد فيها هذا اللفظ لتبين له جليا أن البخاري لا يريد من قوله في الراوي " صدوق " أنه ثقة ومختلف تعبيراته : بهذا اللفظ دليل على ذلك إذ قال مرة : " ... في حديثه وهم كثير وهو صدوق في الأصل ". وقال أخرى : " ... لا أراه إلا صدوقا ". وقال ثالثة : " ... كان صدوقا عدلا ".

كل هذا يشعر بعدم قوة اللفظ وقوة من قيل فيه. ومقارنة هذه التراجم بين كتب الرجال يؤكد ذلك.

وقول محمد ضياء الرحمن الأعظمي أن الدارقطني وأحمد وغيرهما وثقوا إسماعيل بن أبان الوراق ليس على إطلاقه. فالدارقطني وثق إسماعيل في رواية وضعفه في أخرى، وغيره قال في إسماعيل " ثقة " وصرح بعدم كتابة حديثه كيحي بن معين، فيبقى توثيق إسماعيل بن أبان مختلف فيه بين الأئمة بل وعند نفس الإمام. وهذه ترجمة وأقوال الأئمة فيه أوردها للتوضيح :

(١) - المقدمة، ص ١١٠

(٢) - المصدر نفسه

(٣) - ص ٢٦٧

١- قال الإمام البخاري: " إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الوراق الأزدي الكوفي سمع يعقوب القمي وعبد الحميد بن بهرام. هذا صدوق. وقال لي إسماعيل وعبد العزيز بن الخطاب حدثنا نائلة عن أم عاصم عن السوداء قالت " أتيت النبي ﷺ لأبأيه فقال: « اِنطَلِقِي فَاحْتَضِي ثُمَّ تَعَالِي أَبَايَعِكَ » (١) " (٢).

وعبر الإمام البخاري بلفظ الإشارة في قوله: " هذا صدوق " ليميز إسماعيل بن أبان الوراق عن إسماعيل بن أبان آخر ذكره بعده وهو متروك: فالراويان يشتركان في الاسم والكنية والبلد، ويفترقان في الوصف، أحدهما صدوق والآخر متروك.

وفي التاريخ الصغير قال: " ترك أحمد والناس حديث إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الغنوي الكوفي الخياط صاحب هشام ابن عروة. وأما إسماعيل بن أبان الوراق الكوفي صدوق " (٣).

فالمقصود بوصف صدوق هو الوراق أما الخياط فمتروك وعليه تكون الدراسة حول إسماعيل الوراق قال يحيى بن معين: " إسماعيل بن أبان الوراق ليس به بأس. كان صديقا لي ما كتبت عنه شيئا قط. كان يحدث عن شيوخ ضعفاء " (٤) فرغم قوله فيه " ليس به بأس " وهي عبارة مرادفة للفظ " ثقة " عنده، فإن ابن معين صرح بعدم كتابة شيء من حديث إسماعيل وعلل ذلك بأنه يروي عن الضعفاء. وقال فيه أحمد بن حنبل: " ثقة " (٥).

وقال أبو حاتم: " صدوق في الحديث صالح الحديث لا بأس به كثير الحديث " (٦).

وأدخله ابن عدي في كتاب الكامل وذكر قول البخاري فيه، وقول ابن معين " ثقة " من رواية أبي داود السجستاني عنه. ثم قال ابن عدي: " وإسماعيل بن أبان الوراق أحاديث حسان عن يروي عنه. وقول السعدي، وهو إبراهيم ابن يعقوب الجوزجاني فيه: إنه كان مائلا عن الحق. يعني ما عليه الكوفيون من تشيع وأما الصدوق فهو صدوق في الرواية " (٧).

(١)- لم أشر على حديث بهذا اللفظ والثابت عن النبي ﷺ خلاف هذا فهو لم تمس يده يد امرأة قط. أنظر الأحاديث بذلك: صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، سورة الممتحنة، باب: ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجِرَاتٍ ﴾ (٥٠٤/٨) وكتاب الشروط، باب: ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعة، (٣٦٨/٥). قالت عائشة: " والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة وما بايعهم إلا بقوله " .

(٢)- التاريخ الكبير، ت ١٠٩٢ (٣٤٧/١).

(٣)- (٣٠٨/٢).

(٤)- سوالات ابن الجنيد، ت ٦٥٢ ص ٤٣١.

(٥)- رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ت ٥٣٨ (١٦٠/٢).

(٦)- المصدر نفسه.

(٧)- (٣٠٤ / ١).

وسأل الحاكم النيسابوري الدارقطني: ما حال إسماعيل بن أبان؟ فأجابه: "قد أثنى عليه أحمد بن حنبل وليس بالقوي عندي. قلت [أي الحاكم] من هذا المذهب؟ [يعني التشيع] قال: المذهب وغيره. فإن أحاديثه ليست بالصافية" (١).

فكلام الدارقطني صريح في تضييف إسماعيل الوراق، ليس فقط لأجل انتحاله مذهب التشيع ولكن لشيء في رواياته وأحاديثه كما قال.

وقال الذهبي في الميزان: "إسماعيل بن أبان الأزدي الكوفي الوراق. شيخ البخاري. قال البخاري صدوق وقال غيره كان يتشيع". (٢)

وقد تولى الحافظ ابن حجر الدفاع عنه في الفصل الذي عقده في سوق أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح فقال رحمه الله: "إسماعيل بن أبان الوراق الكوفي أحد شيوخ البخاري ولم يكتر عنه. وثقه النسائي، ومطين، وابن معين، والحاكم أبو أحمد، وجعفر الصائغ، والدارقطني وقال في رواية الحاكم عنه: أثنى عليه أحمد وليس بقوي. وقال الجوزجاني كان مائلا عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث، قال ابن عدي يعني ما عليه الكوفيون من التشيع، قلت: الجوزجاني كان ناصبيا منحرفا عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعا. ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع. وأما قول الدارقطني فيه فقد اختلف ولهم شيخ يقال له إسماعيل بن أبان الغنوي أجمعوا على تركه فلعله اشتبه به". (٣)

وحكى ابن حجر في التهذيب (٤) أن النسائي وابن المديني قالوا فيه: ليس به بأس.

وأن أبا داود قال: ثقة. وكذا قال أبو أحمد الحاكم.

وأن الدارقطني قال مرة، ثقة مأمون.

وأن ابن شاهين قال في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة إسماعيل بن أبان الوراق ثقة صحيح الحديث. قيل له إن إسماعيل بن أبان عندنا غير محمود فقال: كان ها هنا إسماعيل آخر يقال له ابن أبان غير الوراق وكان كذابا.

(١) - سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، ت ٢٧٨ ص ١٨٣.

(٢) - ت ٨٢٥ (١/٢١٢).

(٣) - هدي الساري، ص ٣٩٠.

(٤) - ت ٥٠٦ (١/٢٣٦).

وخالصة كل ما تقدم، أنه يوجد اثنان باسم " إسماعيل بن أبان الأزدي الكوفي أبو إسحاق " أحدهما: الخياط والآخر: الوراق. أما إسماعيل بن أبان الخياط فمتروك باتفاق. وأما إسماعيل بن أبان الوراق وهو شيخ الإمام البخاري، فأغلب أقوال النقاد فيه حسنة وإن اتهم بعضهم بالتشيع، وترك بعضهم التحديث عنه بسبب روايته عن قوم ضعفاء كما صرح بذلك يحيى بن معين، أو بسبب تشيعه وأحاديثه المشوبة كما صرح الدارقطني حيث قال: " المذهب وغيره. فإن أحاديثه ليست بالصافية " وإن كان ابن حجر قد حكى عن الدارقطني قوله في إسماعيل: " ثقة مأمون ". فيكون الدارقطني قد ضعفه مرة ووثقه أخرى ولا ندري أيهما ثابت عنه أو على أيهما ثبت.

وإن تأمل أقوال الأئمة الآخرين في إسماعيل الوراق يشعرون أنهم بصدد الدفاع عنه إذ حامت حوله شبهتان، الأولى: التشيع، والثانية: اشتراكه مع راو متروك في الاسم والكنية والبلد مما أدى إلى الخلط بينهما واعتبارهما واحدا عند من لم يدرك ذلك. ودفعاً لهذين الشبهتين أو لإحداهما جاءت أقوال الأئمة فيه بالتوثيق حتى يميزوه عن الراوي الآخر المتروك. كقول عثمان بن أبي شيبة: " إسماعيل بن أبان الوراق ثقة صحيح الحديث. كان ها هنا إسماعيل آخر يقال له ابن أبان غير الوراق وكان كذاباً ". وقول ابن عدي بعد أن ذكر فيه تهمة التشيع: " أما الصدوق فهو صدوق في الرواية " وقول أبي حاتم: " صدوق في الحديث صالح الحديث لا بأس به كثير الحديث ". وكان بإمكانه أن يقول "ثقة" عوض هذه العبارات المتتالية التي تشعر أنه يريد الدفاع عن إسماعيل وإثبات صدقه في الرواية.

فالأئمة اتفقوا على عدالة إسماعيل بن أبان الوراق وصدقه واختلفوا في الاحتجاج به حيث احتج به الإمام البخاري ولم يكثر - فرمما كانت أحاديث معينة انتخبها طلباً لبعض الفوائد العلمية. فليس كل رجال الجامع الصحيح في مرتبة واحدة من الثقة وعلو منزلة - وصرح غيره بعدم الكتابة عنه. وعليه لا يمكن تعميم القول بأن لفظ " صدوق " يقصد به التوثيق كما ذهب إلى ذلك محمد ضياء الرحمن الأعظمي بدليل باقي التراجم التي ورد فيها نفس اللفظ فإنها تنفي هذا الإطلاق وهي:

٢- قال الإمام البخاري: " سعيد بن زكريا المدائني القرشي أبو عمر، صدوق " (١).

وقال فيه أبو حاتم: " صالح ليس بذاك القوي " (٢).

وقال أحمد بن حنبل: " ما به بأس إن شاء الله كتبنا عنه أحاديث زمعة ثم عرضتها بعد على أبي داود الطيالسي فحدثني بها كلها إلا أربعة أحاديث أو خمسة، أقل أو أكثر " (٣).

وقال الذهبي: " صدوق لئنه بعضهم شيئاً " (٤).

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٥٨٤ (٣/٤٧٤)

(٢)- الجرح والتعديل، ت ٩٣ (٤/٢٣)

(٣)- المصدر نفسه

(٤)- الميزان، ت ٣١٧٩ (٢/١٣٧)

وحكى ابن حجر (١) عن الأثرم عن أحمد بن حنبل قال في سعيد : كتبنا عنه ثم تركناه لم يكن به بأس ولكنه لم يكن بصاحب حديث.

وحكى عن محمود بن حداث قال : سألت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عنه فقالا : ثقة.

وقال جعفر الطيالسي عن ابن معين : ليس به بأس

وقال أبو داود عن ابن معين : ليس بشيء

وقال الساجي : ضعيف

وقال صالح بن محمد البغدادي : ثقة.

وقد أخرج له الترمذي وابن ماجه.

وواضح جدا أن سعيد بن زكريا بعيد عن مرتبة الثقات، وكلام الأئمة صريح في أنه صدوق عدل في نفسه ولكن في حديثه لين وضعف. فهو صالح لكتابة حديثه والاعتبار به دون الاحتجاج.

٣- وقال الإمام البخاري : " نعمان بن راشد أخو إسحاق الرقي. نسبة محمد بن راشد. في حديثه وهم كثير

وهو صدوق في الأصل " (٢).

وقال في التاريخ الصغير : " في بعض حديثه وهم وهو صدوق في الأصل " (٣)

وقال في الضعفاء الصغير : " في حديثه وهم كثير " (٤).

وقال ابن معين : " هو ضعيف الحديث " (٥). وقال مرة : " ليس بشيء " (٦). وقال أخرى : " ثقة " (٧).

وقال علي بن المديني : " ذكر يحيى بن سعيد القطان نعمان بن راشد فضعه جدا " (٨).

وقال أحمد بن حنبل : " مضطرب الحديث روى أحاديث مناكير " (٩).

وقال أبو حاتم : " في حديثه وهم كثير وهو صدوق في الأصل " (١٠).

قال ابن أبي حاتم : " كان البخاري أدخل اسمه في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول يحول اسمه من هذا الكتاب " (١١).

(١) - التهذيب، ت ٤٦ (٢٧/٤)

(٢) - التاريخ الكبير، ت ٢٢٤٨ (٨٠/٨)

(٣) - (٦٤/٢)

(٤) - ت ٣٧١ ص ٤٩١

(٥) - سؤالات ابن الجنيد، ت ٦٩٨ ص ٤٤١، والتاريخ، نص ٤٥٣٦ (٦٠٨/٢)

(٦) - التاريخ، نص ٤٢٢٠ (٦٠٨/٢)

(٧) - المصدر نفسه، نص ٥٠٣٦

(٨) - رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ت ٢٠٦٠ (٤٤٨/٨)

(٩) - المصدر نفسه

(١٠) - المصدر نفسه

(١١) - المصدر نفسه

وقال النسائي: " نعمان بن راشد كثير الغلط " (١).

وقال ابن عدي: " قد احتمله الناس. روى عنه الثقات مثل حماد بن زيد وجرير بن حازم ووهيب بن خالد وغيرهم من الثقات. وله نسخة عن الزهري ولا بأس به " (٢).

وحكى ابن حجر في التهذيب (٣) عن أبي داود قال فيه: ضعيف، وعن النسائي قال: صدوق فيه ضعف.

وقد أخرج له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة.

فأقوال الأئمة واضحة في تضعيف نعمان بن راشد لكثرة أوهامه واضطراب حديثه فهو ضعيف الحفظ وإن أجمعوا على صدقه وعدالته.

٤- وكذا قال الإمام البخاري: " علي بن غالب الفهري القرشي. قال سعيد بن عفير حدثنا يحيى بن أيوب

عن علي بن غالب الفهري عن واهب بن عبد الله المعافري عن عبد الله بن عمرو قال: « الْأَوْأَحُ تَعْرَجُ فِي مَنَامِهَا إِلَى السَّمَاءِ فَتُؤَمِّرُ بِالشُّجُودِ عِنْدَ الْعَرْشِ فَمَنْ كَانَ طَاهِرًا سَجَدَ عِنْدَ الْعَرْشِ وَمَنْ لَيْسَ بِطَاهِرٍ سَجَدَ بَعِيدًا مِنَ الْعَرْشِ » (٤)، عن واهب، روى عنه يحيى بن أيوب، ولا أراه إلا صدوقا. ويقال المحاربي ولا أراه يصح " (٥).

ولم أجد لعلي بن غالب ترجمة في الكتب التي وقفت عليها، إلا في كتابي "الجرح والتعديل" و"الميزان". وجاءت ترجمته فيهما مختصرة جدا:

قال ابن أبي حاتم: " علي بن غالب الفهري. روى عن واهب بن عمرو روى عنه يحيى بن أيوب. سمعت أبي يقول ذلك " (٦).

وقال الذهبي: " علي بن غالب الفهري، بصري، عن واهب بن عبد الله وعنه يحيى بن أيوب. قال ابن حبان:

كثير التدليس ويأتي بمناكير فبطل الاحتجاج بروايته. وتوقف فيه أحمد " (٧).

فأنتى لعلي بن غالب أن يرتقي إلى مرتبة الثقات وقد غابت ترجمته من جل كتب الرجال ولم يخرج حديثه أحد من أصحاب الكتب وقد أغلظ ابن حبان القول فيه.

(١)- الضعفاء والمتركون، ت ٥٨٧ ص ٢٢٦

(٢)- الكامل، (٢٤٧٩/٧)

(٣)- ت ٨٢١ (٤٠٣/١٠)

(٤)- بحثت عن الحديث ولم أعثر عليه فيما توفر لدي من الكتب.

(٥)- التاريخ الكبير، ت ٢٤٣٩ (٢٩٢/٦).

(٦)- الجرح والتعديل، ت ١٠٩٨ (٢٠٠/٦)

(٧)- الميزان، ت ٥٩٥٥ (١٤٩/٣)

٥- وقال الإمام البخاري: "مغيرة بن حبيب ختن مالك بن دينار، عن مسعر وسالم بن عبد الله. روى عنه حماد بن زيد وبشر بن الفضل وجعفر بن سليمان. وكان صدوقا عدلا". (١)

وروى عباس الدوري (٢) وابن الجنيد (٣) عن يحيى بن معين قوله: "المغيرة بن حبيب هو ختن مالك بن دينار" ولم يقل فيه يحيى بجرح ولا تعديل.

وكذلك اكتفى ابن أبي حاتم (٤) في ترجمة المغيرة بسرد أسماء بعض شيوخه وبعض من روى عنه ولم ينقل فيه جرحا أو تعديلا لأي أحد.

وحكى الذهبي عن الأزدي قوله في المغيرة: منكر الحديث (٥).

فقول الإمام البخاري في مغيرة: "صدوق عدل" هو للتعبير عن صدقه في الحديث وعدم تعمله الكذب، وعن عدالته في الدين واستقامة حاله، وليس في ذلك ما يدل على ثقة مغيرة بن حبيب أو حجته.

وأخيرا، وبعد سرد كل التراجم التي ورد فيها لفظ "صدوق" عند الإمام البخاري، ومقارنة مختلف أقوال النقاد في أصحاب تلك التراجم، نستنتج أن هؤلاء الرواة تحقق فيهم وصف العدالة والصدق والصلاح والأمانة ولكن لم يرفعهم هذا إلى مرتبة الثقة والإتقان والحجية، لأنهم من جهة الضبط والحفظ لم يسلموا من وقوع أوهام في أحاديثهم، وإن كانوا صدوقين في الأصل.

"فالصدوق" عند البخاري مرتبة دون "الثقة"، وهو بهذا يوافق الأئمة في إطلاق هذا اللفظ وليس كما قال محمد بن جرير بن العلاء، من أنه يخالفهم ويطلقه فيمن هو ثقة عنده، وإن كان فعل ذلك مرة فلا يخول هذا قاعدة وتعميمها من أن لفظ الصدوق عنده يعني "ثقة" لأن الواقع يكذب ذلك كما رأينا خلال الأمثلة.

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٣٩٤ (٣٢٥/٧)

(٢)- التاريخ، نص ٣٣٩٩ (٥٧٩/٢)

(٣)- سوالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ت ٧١٢ ص ٤٤٦

(٤)- الجرح والتعديل، ت ٩٩١ (٢٢٠/٨)

(٥)- ميزات الاعتدال، ت ٨٧٠٥ (١٥٩/٤)

المبحث الرابع: ألفاظ تعديل أخرى

١- "مستقيم" و"مستقيم الحديث":

لم يرد لفظ "مستقيم" عند الإمام البخاري إلا في ترجمتين اثنتين، قال في إحداهما: "مستقيم" وفي الأخرى "مستقيم الحديث". ولم يذكرهما بعده غير ابن أبي حاتم، - فيما استطعت الوقوف عليه - وذكر الذهبي واحدة منهما، ولم يخرج لهما أحد من أصحاب الكتب الستة.

١- قال الإمام البخاري: "عبد الله بن الحارث بن محمد بن حاطب أبو الحارث الجمحي المدني. قال محمد ابن سلام: كنيته أبو بكر. عن سهيل بن أبي صالح. مستقيم. سمع منه محمد بن عبيد الله. وقال وكيع: نا عبد الله ابن الحارث الحاطبي" (١).

وقال فيه أبو حاتم: "محله الصدق صالح الحديث والمخزومي أحب إلي منه" (٢).

وساق الذهبي عبارة أبي حاتم هذه في ترجمة عبد الله بن الحارث في الميزان وعقب عليها بالقول: "ما لهذا شيء في الكتب. عبد الله بن الحارث شيخ مديني لا أعرفه" (٣).

وذكره ابن حجر تمييزاً (٤) فقط فسمى جماعة ممن روى عنهم ورووا عنه، وحكى قول أبي حاتم فيه ولم يشر بتاتا إلى قول البخاري. وقد حاولت معرفة المخزومي (٥) الذي قارنه أبو حاتم بعبد الله بن الحارث وفضله عليه علّ هذا يساعد على كشف حال عبد الله بن الحارث أكثر ولكنني لم أجده، ولم يعرفه الذهبي ولا ابن حجر عندما حكيا عبارة أبي حاتم في ترجمة ابن الحارث عندهما.

٢- والترجمة الأخرى هي:

"عبد الله بن خالد أبو عثمان البجلي القرقيسي. مستقيم الحديث. سمع مالك بن مغول سمع منه محمد بن سلام" (٦). وجاءت ترجمته عند ابن أبي حاتم (٧) مطابقة لما عند البخاري، لا تنقص عنها ولا تزيد ولم أجدها عند غيرهما.

(١)- التاريخ الكبير، ت ١٦٧ (٦٧/٥).

(٢)- الجرح والتعديل، ت ١٤٨ (٣٣/٥).

(٣)- ميزان الاعتدال، ت ٤٢٦١ (٤،٥/٢).

(٤)- التهذيب، ت ٣٠٩ (١٥٧/٥).

(٥)- قال الإمام البخاري عن محمد بن سليمان بن مسمول المسمولي [ت ٢٦٩ (٩٧/١)]: "هو المخزومي. كان الحميدي يتكلم فيه". وترجم له ابن أبي حاتم باسم: "محمد بن سليمان بن مسمول المكي المخزومي...". وحكى عن أبيه قوله فيه: "ليس بالقوي ضعيف الحديث كان الحميدي يتكلم فيه". [ت ١٤٥٨ (٢٦٧/٧)] فلا أعتقد أن هذا هو المخزومي الذي فضله أبو حاتم على محمد بن الحارث وقد قال في عبد الله: "محله الصدق صالح الحديث".

(٦)- التاريخ الكبير، ت ٢١٠ (٧٨/٥).

(٧)- الجرح والتعديل، ت ٢٠٥ (٤٤/٥).

٢- "قوي، رضا، خبار، من الصالحين":

وقد ورد كل لفظ منها مرة واحدة، والتراجم التي وردت فيها هذه الألفاظ لا توجد إلا عند ابن أبي حاتم الرازي ولم يقل فيها شيئاً، والظاهر أنه لم يعثر فيها على كلام لأي إمام، وفي هذا دليل آخر على إحاطة الإمام البخاري بأحوال كثير من الرواة لم يعرفهم غيره، وربما كان هذا هو السبب في إطلاقه ألفاظ التعديل فيهم دون غيرهم، فهو وحده الذي خبر حالهم، وكان شاهداً عليهم دون غيره، فأدى شهادته في حقهم ووصفهم بما علم فيهم. أما غيرهم من العدول المعروفين الذين بين الأئمة أحوالهم وأطلقوا فيهم مختلف عبارات التعديل فلم يعتن الإمام البخاري بإعادة ذلك فيهم.

أ - لفظ "قوي":

قال الإمام البخاري: "محمد بن حذيفة بن داب، قال لي عبد الرحمن بن شيبه أخيرني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عبد الله بن خويلد الغفاري عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: خرجنا مع النبي ﷺ في سفر (١)، وسمع عبد الله بن أبي قتادة. روى عنه عبد الرحمن بن إسحاق المدني. قال أبو عبد الله: وابن داب هذا ليس هو ذلك الضعيف. ذاك صاحب السمر ولكن هذا قديم قوي". (٢)

وكلام البخاري واضح وجازم بأن هناك راويين اسمهما محمد بن حذيفة بن داب، أحدهما ضعيف، وليس هو المعنى بالترجمة ولكن محمد بن حذيفة بن داب "القوي". ولم يفرد البخاري ترجمة خاصة لمحمد بن حذيفة بن داب الضعيف. وترجم له ابن أبي حاتم ولكنه سمي في ترجمته نفس شيوخ وتلامذة ابن داب القوي، ولا أدري إن كانا يشتركان في نفس الشيوخ والتلامذة؟ أم أن ابن أبي حاتم لا يفرق بين الراويين وهما عنده واحد ضعيف.

قال ابن أبي حاتم: "محمد بن حذيفة بن داب روى عن عبد الله بن خويلد الأنصاري عن رجل من الصحابة وروى عن عبد الله بن أبي قتادة. روى عنه ابن أبي ذئب وعبد الرحمن بن إسحاق. سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو ضعيف". (٣)

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: "محمد بن حذيفة بن داب. قال أبو حاتم ضعيف" (٤) ولم يزد على هذا شيئاً. وفي الترجمة الموالية (٥) لهذه، قال الذهبي: "محمد بن حذيفة عن أبي قتادة وعنه ابن أبي ذئب. ضعفه أبو حاتم أيضاً". ويبدو أن الترجمتين لرجل واحد ولكن الذهبي فرقهما، فابن أبي حاتم لم يذكر في كتابه إلا محمد بن حذيفة واحد حكى فيه تضعيف أبيه له. وليس في كتابه محمد آخر يكون اسم أبيه حذيفة. وهكذا فلا أحد من النقاد وقف على حال محمد بن حذيفة بن داب الذي قصده الإمام البخاري بالترجمة، ولعلم الإمام البخاري بعدم شهرة ابن داب هذا حرص على تبين حاله التي وقف هو عليها فأطلق فيه لفظ "قوي".

(١) - لم أستطع الوقوف على الحديث وتخريجه

(٢) - التاريخ الكبير، ت ١٤٤ (٦٤/١)

(٣) - الجرح والتعديل، ت ١٣١٣ (٢٣٩/٧)

(٤) - ت ٧٣٦٣ (٥١١/٣)

(٥) - ت ٧٣٦٤

ب - لفظ "رضا" :

قال الإمام البخاري : "حكيم بن عمار الحنفي وكان رضا، سمع ابن خالته وكان صديقا لأبي هريرة. سمع منه عكرمة ابن عمار". (١).

وذكر ابن أبي حاتم حكيم بن عمار في كتابه فلم يزد على أن قال فيه :

"حكيم بن عمار الحنفي اليمامي روى عن ... روى عنه عكرمة بن عمار. سمعت أبي يقول ذلك" (٢).

ولم أعثر على ترجمة حكيم بن عمار في باقي كتب الرجال التي وقفت عليها.

وقد جعل الشيخ أبو غدة لفظ "رضا" في نفس مرتبة لفظ "ثقة" وهي المرتبة الثانية باعتبار ترتيب الذهبي الذي اعتمده اللكنوي في كتابه الرفع والتكميل وعقب عليه أبو غدة فقال : "... ويظهر أن من هذه المرتبة الثانية في عبارات التوثيق قولهم في الرجل : هو رضا بلفظ المصدر .." (٣) ثم أورد اثنا عشر مثالا لإطلاق لفظ "رضا" من قبل أشخاص مختلفين وفي مناسبات مختلفة ثم قال : "فهذه اثنا عشر مثالا أوردتها كما اتفق الوقوف عليها أثناء المطالعة تكفي لتحديد مرتبة قولهم في الراوي "رضا" فإنه عندهم بمعنى "ثقة" أو "عدل". وهذا التعبير عن "العدل" أو "الثقة" بلفظ "الرضا" كثير جدا في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم" (٤).

وهو قول يحتاج إلى تحقيق للوقوف على مدى صحته ومطابقته للواقع.

ج - لفظ "خيار" :

قال الإمام البخاري : "مسور بن مرزوق وكان خيارا من جلساء يحيى بن آدم عن أبي الديلم زاذويه. سمع ابن عباس قوله. سمع منه عمر بن يونس". (٥)

ولم يترجم أحد من أصحاب الكتب المشهورة في الرجال لمسور بن مرزوق، وترجم له ابن أبي حاتم وحده ونقل عن أبيه قال فيه مجهول. فقال : "مسور بن مرزوق، روى عن ... روى عنه عمر بن يونس اليمامي سمعت أبي يقول هو مجهول". (٦)

وتبعه الذهبي على ذلك. (٧)

ولفظ خيار هو عند العراقي في المرتبة الرابعة مع ألفاظ : "محله الصدق، لا بأس به مأمون" والتي تعادل المرتبة الثانية عند ابن أبي حاتم.

(١) - التاريخ الكبير، ت ٦٠ (١٥/٣)

(٢) - الجرح والتعديل، ت ٨٩٩ (٢٠٦/٣)

(٣) - الرفع والتكميل، ص ١٣٥

(٤) - المصدر نفسه، ص ١٣٧

(٥) - التاريخ الكبير، ت ٢٠٨٠ (٤٠/٨)

(٦) - الجرح والتعديل، ت ١٣٧٥ (٢٩٨/٨)

(٧) - الميزان، ت ٨٥٤١ (١١٤/٤)

ولقد مر بنا قول عبد الرحمن بن مهدي في أبي خلدة: "كان صدوقا وكان مأمونا وكان خيارا الثقة شعبة وسفيان". (١)

وهذا يعني أن لفظ خيار عند ابن مهدي هو دون "الثقة" وهو بمرتبة لفظ "صدوق".

د - لفظ "من الصالحين":

قال الإمام البخاري في راو "هو من الصالحين" ولم يكن هذا الراوي هو صاحب الترجمة التي ورد فيها اللفظ وإنما ذكر خلاها.

قال الإمام البخاري: "محمد بن عمر المحرري كانوا من المحررين، الحمصي أبو خالد سمع عبد الله بن بسر الخبراني. سمع منه يحيى بن صالح وخطاب.

قال أبو عبد الله: خطاب بن عثمان كان من الصالحين". (٢)

ولما بحثت عن ترجمة خاصة بخطاب بن عثمان عند الإمام البخاري، وجدت اثنتين بهذا الاسم، لم يطلق البخاري في أي منهما عبارة التعديل هذه ولا غيرها، ولم يذكر في أي منهما أن شيخ خطاب هو محمد بن عمر المحرري، ولم أستطع أن أحدد أيهما هي ترجمة خطاب بن عثمان الذي قال فيه البخاري في ترجمة محمد بن عمر أنه من الصالحين. والترجمتين عند البخاري هما:

"خطاب بن عثمان الكوفي، سمع الشعبي قوله، سمع منه ابن المبارك". (٣)

"خطاب بن عثمان الفوزي، أبو عمرو، سمع إسماعيل بن عياش". (٤)

وترجم ابن أبي حاتم (٥) لخطاب بن عثمان الكوفي وحده يمثل ما ترجم له البخاري لم يزد عليه ولم ينقص. ولم يترجم لخطاب بن عثمان الفوزي.

وترجم ابن حجر (٦) لخطاب بن عثمان الفوزي وحده ولم يترجم لخطاب بن عثمان الكوفي وذكر أن البخاري والنسائي أخرجا له، وذكر في شيوخه محمد بن حمير، ولم ينقل فيه أي كلام للأئمة. فرمما كان خطاب بن عثمان الذي قال فيه البخاري "هو من الصالحين" هو الفوزي. لكن ابن حجر ذكر في شيوخه محمد بن حمير ولم يذكر محمد ابن عمر المحرري.

-
- (١) - مقدمة ابن الصلاح، ص ١١٠
 - (٢) - التاريخ الكبير، ت ٥٣٥ (١٧٦/١)
 - (٣) - ت ٦٨٨ (٢٠١/٣)
 - (٤) - ت ٦٨٩ (٢٠١/٣)
 - (٥) - الجرح والتعديل، ت ١٧٦٤ (٣٨٥/٣)
 - (٦) - التهذيب، ت ٢٨٠ (١٢٦/٣)

وقد ترجم الإمام البخاري لمحمد بن حمير وذكر في الرواة عنه خطاب الحمصي ولم يقل فيه شيئاً (١). فربما كان خطاب بن عثمان الفوزي الذي يروي عن محمد بن حمير هو نفسه خطاب بن عثمان الذي يروي عن محمد بن عمر المحرري، وربما كانا اثنين مختلفين؟ إذ لم أعتز عليّ أي دليل يرجح هذا الاحتمال أو ذاك.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(١) - التاريخ الكبير، ت ١٥٩ (٦٨/١)

المبحث الخامس: تقييد الإمام البخاري توثيق الراوي بوقت دون وقت،

أو بوضع دون آخر

أورد الإمام البخاري رحمه الله في تراجم بعض الثقات عبارات تبين أن ثقتهم ليست مطلقة، وأن حديثهم صحيح في وقت دون آخر باعتبار وقت سماعهم، أو وقت تحديدهم، أو مصدرهم: هل هو الحفظ أم الكتاب؟ فكان يقول: "تغير بأخرة"، أو يقول: "سمع فلانا بعدما كبر" أو يقول: "ما حدث من كتابه فهو أصح" أو "ماروى من أصل كتابه فهو أصح".

فتغير الراوي واختلاطه في آخر عمره يؤدي إلى وقوع الأوهام والأخطاء وبالتالي النكارة في حديثه لعدم ضبطه وفساد حفظه. فما أداه الراوي الثقة بعد اختلاطه ضعيف لا يحتج به، ومن سمع منه في هذه الفترة لا يعتد بسماعه، أما ما أداه قبل هذا فمحتج به.

ومن الرواة من لا يضبط حفظه ولكن يضبط كتابه. فهو ثقة حجة فيما حدث من كتابه دون ما رواه من حفظه. وقد احتج الأئمة بهؤلاء الرواة الذين اختلطوا في آخر أعمارهم أو الذين حدثوا من كتبهم، وخرج لهم الشيخان. وهذه تراجمهم:

- ١- قال الإمام البخاري: "محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي البصري. يقال له عارم. سمع حماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك. جاء نعيه سنة أربع وعشرين ومائتين. تغير بأخرة" (١).
- وقال في التاريخ الصغير: "حدثنا سليمان بن حرب قال أبو النعمان: سألت أم حماد بن زيد وعمته فقالت إحداهما ولد في زمن سليمان بن عبد الملك وقالت الأخرى ولد في زمن عمر بن عبد العزيز.
- قال البخاري: "وأبو النعمان يومئذ حي إلا أنه كان تغير وكان من عباد الله الصالحين" (٢).
- وقد احتج أصحاب الكتب الستة بمحمد بن الفضل وخرج له الإمام البخاري وحده أكثر من مائة حديث (٣).
- وقال أبو حاتم: "إذا حدثك عارم فاختم عليه وعارم لا يتأخر عن عفان وكان سليمان بن حرب يقدم عارما على نفسه إذا خالفه عارم في شيء رجع إلى ما يقول عارم وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي" (٤).
- وقال: "عارم ثقة" (٥).

(١) - التاريخ الكبير، ت ٦٥٤ (٢٠٨/١)

(٢) - (١٩٩/٢)

(٣) - ابن حجر في التهذيب في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي، ت ٦٥٩ (٣٥٧/٩)

(٤) - الجرح والتعديل، ت ٢٦٧ (٥٨/٨)

(٥) - المصدر نفسه

وقال: "اختلط عارم في آخر عمره وزال عقله فمن سمع عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح. وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة ولم أسمع منه بعدما اختلط فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين" (١).

وقال العقيلي: "من سمع من عارم قبل الاختلاط فهو أحد ثقات المسلمين وإنما الكلام فيه بعد الاختلاط" (٢).

وقال ابن حبان: "اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به ف وقعت مناكير كثيرة في روايته. فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قبل تغيره فإن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك. وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكب عنها على الأحوال. وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه يترك الكل ولا يحتج بشيء منه" (٣).

وردّ الذهبي (٤) كلام ابن حبان هذا في عارم فقال في الميزان: "محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان عارم شيخ البخاري حافظ صدوق مكثّر". وذكر فيه أقوال الأئمة. وذكر قول الدارقطني: "تغير بأخره وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة".

قال الذهبي: "فأين هذا القول من قول ابن حبان الخشاف المتهور في عارم. ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم؟".

فساد حديث عارم محمد بن الفضل السدوسي طراً عليه في آخر حياته، بعد تغير حفظه، وما كان منه قبل التغير والاختلاط فصحيح لا غبار عليه. وقد احتج به جميع أئمة الحديث وكتب السنة الشريفة. أما ما اختلط فيه وصار لا يضبطه فيحترز منه ولا يروى عنه.

٢- قال الإمام البخاري: "محمد بن جحادة الكوفي عن الحسن والحكم وطلحة ابن مصرف روى عنه

الثوري وشعبة وعبد الوارث، وقال حصين بن نمير هو الأيامي. سمع أبا صالح بعدما كبر. قال ابن معين: هو الأودي" (٥).

وقال فيه يحيى بن معين: "ثقة" (٦) وقال مرة: "ثقة رجل صدق" (٧).

وقال أحمد بن حنبل: "من الثقات" (٨).

(١)- المصدر السابق

(٢)- الضعفاء الكبير، ت ١٦٨٠ (١٢١/٤)

(٣)- المجروحون، (٢٩٤/٢)

(٤)- الميزان، ت ٨٠٥٧ (٧/٤)

(٥)- التاريخ الكبير، ت ١١٣ (٥٤/١)

(٦)- تاريخ الدارهي، ت ٧٧١ ص ٢٠٧

(٧)- سوالات ابن الجنيّد، ت ٦٦٧ ص ٤٣٣

(٨)- الجرح والتعديل، ت ١٢٢٧ (٢٢٢/٧)

وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق محله محل عمرو بن قيس الملائي (١) وأبي خالد الدالاني (٢) وزيد بن أبي أنيسة (٣) (٤)".

وروى العقيلي في ترجمته عن أبي عوانة الوضاح قال فيه: "يغلو في التشيع" (٥). واعترض الذهبي على أبي عوانة في قوله هذا فقال في ترجمة محمد بن جحادة في الميزان: "من ثقات التابعين أدرك أنسا إلا أن أبا عوانة الوضاح قال: كان يغلو في التشيع. قلت: ما حفظ عن الرجل شتم أصلا فأين الغلو" (٦).
وحكى ابن حجر (٧) عن أبي داود قال: "كان لا يأخذ عن كل أحد وأثنى عليه".
وعن النسائي قال: "ثقة". وكذا قال العجلي وعثمان بن أبي شيبة. زاد عثمان: "لا بأس به".
أخرج له الستة.

وعليه يتقى حديث محمد بن جحادة الذي يرويه عن أبي صالح لأنه سمعه منه بعد الكبر، أما ما سواه فهو حجة لا غبار عليه.

٣- قال الإمام البخاري: "عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر مولى حمير اليماني. سمع الثوري وابن جريج ومات سنة إحدى عشرة ومائتين. ما حدث من كتابه فهو أصح" (٨).
وقال يحيى بن معين: "ثقة" (٩).
وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به" (١٠).

(١)- هو عمرو بن قيس الملائي أبو عبد الله الكوفي. كان سفيان الثوري إذا ذكر أمامه قال: حسبك به شينخا ويثنى عليه. قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي: ثقة. وقال أبو زرعة: ثقة مأمون وقال الذهبي: صدوق (ت ١٤٦هـ) روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم والأربعة. [التاريخ الكبير (٦/٣٦٣)، الجرح والتعديل (٦/٢٥٤)، ميزان الاعتدال (٣/٢٨٤)، التهذيب (٨/٨١)].

(٢)- هو يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني الأسدي. كان ينزل في بني دالان ويقال واسطي. ويقال اسم جده عاصم ويقال هند ويقال واسط ويقال ساقط. قال يحيى بن معين، ليس به بأس. وكذا قال أحمد والنسائي. وقال أبو حاتم: صدوق ثقة. وقال ابن حبان: كثير الخطأ فاحش الوهم لا يجوز الاحتجاج به. وقال ابن عدي: في حديثه لين إلا أنه يكتب حديثه. وقال الحاكم أبو أحمد: لا يتابع في بعض حديثه. وقال ابن سعد: منكر الحديث. وقال ابن عبد البر: ليس بحجة. روى له الأربعة. [التاريخ الكبير (٨/٣٤٦)، تاريخ الدارمي ت ٨٨٠ ص ٢٢٩، الجرح والتعديل (٩/٢٧٧)، ميزان الاعتدال (٤/٤٣٢)، التهذيب (١٢/٨٩)].

(٣)- هو زيد بن أبي أنيسة الرهاوي أبو أسامة. كوفي سكن الرها. قال يحيى بن معين: ثقة حدث عنه مالك بن أنس. قال النسائي: ليس به بأس. وقال أحمد بن حنبل: في حديثه بعض النكارة وهو على ذلك حسن الحديث وقال ابن سعد: كان ثقة فقيها راوية للعلم. وقال الذهبي: أحد الحفاظ (ت ١٢٤هـ) وهو ابن ست وثلاثين. روى عنه الستة. [التاريخ الكبير (٣/٣٨٨)، التاريخ الصغير (٢/٣٥٦)، تاريخ الدارمي ت ٣٣٨ هـ ص ١١٢، تاريخ الدوري (٢/١٨٢)، الجرح والتعديل (٣/٥٥٦)، ميزان الاعتدال (٢/٩٨)].

(٤)- الجرح والتعديل، ت ١٢٢٧ (٧/٢٢٢)

(٥)- الضعفاء الكبير، ت ١٥٩٣ (٤/٤٣)

(٦)- الميزان، ت ٧٣٠٥ (٣/٤٩٨)

(٧)- التهذيب، ت ١٢٠ (٩/٨٠)

(٨)- التاريخ الكبير، ت ١٩٣٣ (٦/١٣٠)

(٩)- سؤالات ابن الجنيدي، ت ٧٣٤ ص ٤٥٢

(١٠)- الجرح والتعديل، ت ٢٠٤ (٦/٣٨)

وقال النسائي: "فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة" (١).

وقال ابن حجر: "ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع" (٢).
أخرج له الستة.

وحكى ابن حجر في ترجمة عبد الرزاق في التهذيب (٣) أقوال الأئمة فيه والمجموعة على إمامته وحجته. وما عابوا عليه سوى حديثه الذي حدث به من حفظه عندما خرج من موطنه اليمن وصار بعيدا عن كتبه. أو ما حدث به في آخر عمره إذ كان قد عمي وصار يلحن فيتلحن. وقد احتج به الأئمة جميعا ورووا عنه وأكثروا، وحديثه مبسوط منتشر في الصحيحين وفي السنن الأربعة.

فالإمام البخاري وغيره من الأئمة رحمهم الله جميعا كانوا يتبعون حديث الراوي في كل وقت وفي كل مكان حدث به، ويسبرونه من رواية تلامذته عنه، ثم يحكمون عليه بما يستحق وقد وجدوا أن بعض الرواة يضبطون في بداية تحديثهم ويختلطون في آخره. وبعضهم يضبط حديث شيخ أو شيوخ معينين ويخطئ في حديث غيرهم، وبعضهم يضبط كتابه جيدا ولكنه إذا اعتمد على حفظه أخطأ وأتى بالأوهام. وحديث هؤلاء جميعا يصحح باعتبار فترة التحديث، أو باعتبار الشيخ الذي يحدثون عنه، أو باعتبار مصدر التحديث هل هو الكتاب أم الحفظ، فهم ثقات يصحح حديثهم ويخرج في الكتب ولكن مع مراعاة حالاتهم حين السماع والتحديث.

وأخيرا، فإن إقلال البخاري من إطلاق ألفاظ التعديل في التاريخ الكبير ملفت للانتباه. وكأنه رحمه الله لم يقصد من تأليفه ذكر الجرح والتعديل في كل راوٍ أودعه فيه وإنما قصد استيعاب رواة الخبر ونقله الآثار وسرد أسمائهم وإن لم يبين مرتبة أكثرهم. والذين أطلق فيهم عبارات التعديل لم يترجم لهم أكثر الأئمة ولم يرد عنهم فيهم كلامٌ. فلعله فعل ذلك لعلمه بعدم اشتهارهم فصار ضروري تبين حالهم التي وقف عليها. واستعمل لذلك ألفاظ التعديل المشهورة المتداولة بين الأئمة مع توسعه في بعضها كلفظ ثقة إذ استعمله بمدلوله اللغوي الواسع.

(١) - الضعفاء والمتروكون، ت ٣٧٩ ص ١٥٤

(٢) - التقريب، ت ٤٠٧٨ (١/٥٩٩)

(٣) - ت ٦١١ (٦/٢٧٨)

الفصل الثاني

حكم سكوت الإمام البخاري على الراوي

إن تتبع الرواة المسكوت عليهم في التاريخ الكبير ودراسة أحوالهم لمعرفة منزلتهم بين منازل الضعف أو الثقة يستدعي وحده بحثا مستقلا بل ببحثا كثيرة إذ قد بلغ عددهم أكثر من أحد عشر ألفا ترجمة - أي ما يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب - علما بأن التاريخ الكبير هو أول مصنف جامع لهذا الكم الهائل من التراجم فصار البحث عن كثير منها في كتب متقدميه ككتب ابن معين أو ابن المديني أو ابن حنبل لا يجدي نفعا، وكثير من تلك التراجم مذكورة في الكتب المتأخرة عن التاريخ ولكن لم يرد فيها شيئا كما هو في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم فإنه ذكر جل التراجم التي في التاريخ الكبير ولكنه سكت على أكثر من سكت عليهم البخاري.

ولقد وجدت دراسات عديدة على شكل رسائل دكتوراه في الرواة الذين سكت عليهم ابن أبي حاتم وقفت على اثنتين منها هما :

" الرواة المسكوت عنهم في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم " (١)

" الرواة الذين سكت عليهم ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل من حرف الخاء إلى حرف الظاء " (٢) ولم تستوعب الدراستان كل تراجم المسكوت عليهم عنده.

وأنا لا أريد بهذا الفصل تتبع المسكوت عليهم عند الإمام البخاري ترجمة أو معرفة منزلة كل واحد فيهم من الضعف أو القوة لأن هذا يستدعي بحثا عديدة لاستيفائه، وإنما أريد التحقيق فيما اشتهر وذاع بأن " سكوت الإمام البخاري على راو هو توثيق له " للوقوف على مدى صحة هذه المقالة أو خطئها. وكذلك هل حقا أن كل من سكت عليه ابن أبي حاتم هو من باب أولى مسكوت عليه عند البخاري؟ باعتبار أن ابن أبي حاتم عندما ألف كتابه كان يريد - بالدرجة الأولى - تولى مهمة ذكر الجرح والتعديل التي أهملها البخاري في تاريخه.

(١) - إعداد : إدريس بن محمد بن علي، إشراف : محمد محمد الشريف، جامعة أم القرى.
(٢) - إعداد : عبد الرحمن محمد الحامد، إشراف : عبد المهدي عبد القادر، جامعة أم القرى.

المبحث الأول: معنى السكوت والفرق بين المسكوت عليه والمسكوت عنه

وأنواع المسكوت عليهم عند البخاري

١- معنى السكوت:

في اللغة (١): سَكَتَ: السَكَتُ والسكوت خلاف النطق.

وقد سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا وَسُكُوتًا وَسَكُوتًا وَأَسَكَتَ.

والسكوت نوعان (٢):

- السكوت بمعنى عدم الكلام ولزوم الصمت بدون سبق كلام ومنه قوله ﷺ: «لَا تُنْكِحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ» (٣).

- السكوت بعد الكلام ومنه قول عائشة - رضي الله عنها -: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَدَّنُ بِالْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَامَ فَزَكَّعَ رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ...» (٤).

والسكوت المقصود بالبحث هو من النوع الثاني (٥) أي هو سكوت الناقد عن الكلام في الرجل يجرح أو تعديل بعد التعرض لترجمته. ومن هنا يمكن تعريفه بالقول: "هو عدم النطق في حق الراوي بأي حكم من الجرح أو التعديل". ونقول عن هذا الراوي أنه مسكوت عليه.

(١) - لسان العرب، مادة سكت، (٢٠٤٦/٣)

(٢) - اعتمادا على تقسيم إدريس بن محمد بن علي في رسالته للدكتوراه "الرواة المسكوت عنهم في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم" ص: ٧٩

(٣) - أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، (١٩١/٩).

(٤) - أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: من انتظر الإقامة، (١٢٩/٢).

(٥) - وقد جعله صاحب رسالة الدكتوراه سابقة الذكر: "الرواة المسكوت عنهم في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم". من النوع الأول، ولكن في هذه الحالة يكون الناقد لم يتعرض إطلاقا إلى ترجمة الراوي المسكوت عنه ولم يصدر فيه أي كلام لأن السكوت من النوع الأول حسب صاحب الرسالة نفسه: "هو عدم الكلام ولزوم الصمت بدون سبق كلام". أما إذا جعلناه من النوع الثاني فمعناه أن الناقد تعرض لترجمة الراوي وصدر منه كلام فيه من حيث التعريف به ولكنه لم يطلق فيه جرحا أو تعديلا فهو مسكوت عليه عنده. ونحن إذا ما بحثنا على راو عند إمام من الأئمة ولم نجده لا نقول "سكت عليه" وإنما نقول "لم يترجم له" أو "لم يذكره" أو "لم يرد عنده" أما إذ وجدناه ولم نعثر على حكم فيه بالجرح أو التعديل فإننا نقول "سكت عليه" أي أنه صدر منه كلام عليه ولكنه لم يبين أمره وحاله من الجرح والتعديل فهو مسكوت عليه عنده.

٢- الفرق بين المسكوت عليه والمسكوت عنه :

مر بنا أن من أشد ألفاظ الجرح عند البخاري قوله في راو : "سكتوا عنه" ورأينا أن معناها : لم يحدثوا ولم يرووا عنه شيئاً فهو متروك إذ قد تكلم فيه النقاد وجرحوه حتى انتهوا إلى السكوت عنه. أما عبارة "سكتوا عليه" فتعني أن النقاد لم يتكلموا فيه بجرح أو تعديل. وقد نبه إلى هذا عذاب الحمش في كتابه " راوة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل " (١) .

٣- أنواع المسكوت عليهم عند البخاري : أغلب التراجم في التاريخ الكبير مسكوت عليها وهي على أنواع :

- أ - تراجم الصحابة رضي الله عنهم سواء صرح بصحبتهم أو عرفنا ذلك بقريضة تدل عليه وهؤلاء لا يحتاجون إلى حكم بالتعديل فهم عدول بإجماع الأمة على ذلك.
- ب - تراجم يذكر البخاري فيها اسم الراوي وكنيته ونسبه ويسمى بعض شيوخه وتلامذته وقد يسوق له حديثاً دون أن يعلق عليه وقد لا يفعل ومثاله :
 - سالم بن أبي أمية أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله المدني التيمي القرشي. سمع أبا سلمة وبسر بن سعيد. سمع منه مالك والثوري [ت ٢١٣٩ (٤/١١١)] .
 - إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي الهاشمي المدني عن عبد الله ابن جعفر المخرمي. سمع منه إبراهيم بن المنذر. [ت ١٢٢٥ (١/٣٨٣)] .
 - عبد الرحمن بن عبد الملك بن سعيد بن حيان بن حجر الهمداني عن أبيه عن أبي وائل عن عمار رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « **إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا وَإِنَّ مِنَ الشَّعْرِ حِكْمَةٌ** » (٢) [ت ١٠٠٥ (٥/٣١٨)] .
- ج - عبد الحميد بن الحسن أبو عمر الهلالي. قال محمد بن صباح رحمهم الله عبد الحميد الهلالي البصري ابن الحسن حدثنا ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « **الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ** » (٣) [ت ١٦٨٧ (٦/٥٤)] .

(١) - ص : ١٠

(٢) - أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب : الخطبة (٢٠١/٩) وفي كتاب الطب، باب : إن من البيان سحراً (٢٣٨/١٠) ومسلم في كتاب الجمعة، باب : صلاة الجمعة وخطبتها (١٥٨/٦) وأبو داود في كتاب الأدب، باب : ما جاء في المنتشدق في الكلام (٣٠٢/٤) والترمذي في كتاب البر والصلة، باب : ما جاء في أن من البيان سحراً (١٨٤/٨) والدارمي في كتاب الصلاة، باب : في قصر الخطبة (٣٦٥/١) وأحمد بن حنبل (٢٦٩/١، ٣٠٣، ٣٠٩...) ولم يقولوا وإن من الشعر حكمة .

(٣) - أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب : إذا حمل على فرس فرأها تباع (١٦٢/٦) وفي كتاب الهيئة، باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها (٢٥٦/٥) ومسلم في كتاب الهبات، باب : كراهة شراء الإنسان ما تصدق به مهن تصدق عليه (٦٢/١١) .

هـ - تراجم لم يذكر فيها سوى الاسم ومثاله :

- سمرة بن مخيف [ت ٢٤٠٥ (١٧٨/٤)] .
- طالب بن السميدع [ت ٣١٤٣ (٣٦٠/٤)] .
- عبد الله بن سليم [ت ٣٣٩ (١١٤/٥)] .
- عبد الرحمن بن بليل [ت ٨٤٩ (٢٦٤/٥)] .
- عمرو بن نافع [ت ٢٦٨٨ (٣٧٦/٦)] .
- العلاء أبو محمد النهدي [ت ٣١٣٥ (٥٠٧/٦)] .
- معروف بن بشير [ت ١٨٢١ (٤١٤/٧)] .
- مقدم بن سلامة [ت ١٨٨٦ (٤٣٠/٧)] .

عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني : هل أن كل من سكت عليه ابن أبي حاتم قد سكت عليه البخاري

ألف ابن أبي حاتم كتاب "الجرح والتعديل" انطلاقاً من كتاب "التاريخ الكبير"، وقصد به تحقيق أمر هام أهمله البخاري في تاريخه ألا وهو ذكر الجرح والتعديل في كل راو أودعه كتابه. قال ابن رجب الحنبلي : "... كتاب تاريخ البخاري وهو كتاب جليل لم يسبق إلى مثله رحمه الله ﷺ. .. ثم لما وقف عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان رحمهما الله صنفا على منواله كتابين أحدهما كتاب الجرح والتعديل وفيه ذكر الأسماء فقط وزادا على ما ذكره البخاري أشياء من الجرح والتعديل وفي كتابهما من ذلك شيء كثير لم يذكره البخاري ... " (١).

وقال عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في مقدمة "التقدمة لمعرفة كتاب الجرح والتعديل" : "ألف الإمام أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري تاريخه الكبير وكأنه حاول استيعاب الرواة من الصحابة فمن بعدهم إلى طبقة شيوخه وللبخاري رحمه الله إمامته وجلالته وتقدمه، ولتاريخه أهميته الكبرى ومزاياه الفنية، وقد أعظم شيوخه ومن في طبقتهم تاريخه حتى إن شيخه الإمام إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهوية لما رأى التاريخ لأول مرة لم يتمالك أن قام فدخل به على الأمير عبد الله بن طاهر فقال : أيها الأمير ألا أريك سحرا ؟ ! لكن تاريخ البخاري خال في الغالب من التصريح بالحكم على الرواة بالتعديل أو الجرح. أحس الإمامان الجليلان أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي وهما من أقران البخاري ونظرانه في العلم والمعرفة والإمامة أحسا بهذا النقص فأحبا تكميله. " (٢)

وقال أحمد محمد نور سيف : " لقد ألف البخاري كتابه وسماه التاريخ مع أنه يضم مادة كبيرة في تراجم الرواة وعلل الحديث إلا أنه في مقياس الجرح والتعديل لم يبلغ الغاية التي تنشده في الكتب المؤلفة لهذا الغرض فقد وقف البخاري رحمه الله بكتابه في منتصف الشوط وجاء ابن أبي حاتم فسار بالكتاب إلى نهايته وذلك لأنه حشد له من أقوال النقاد في الجرح والتعديل ما تم به فائدته وهذا العمل في الحقيقة يمثل نقلة عظيمة بمادة الكتاب ... " (٣)

فالإمام ابن أبي حاتم استفاد من التاريخ الكبير في وضع تراجم كتابه وترتيبها وجاء مطابقاً له في مواضع كثيرة. أما الميزة التي أراد تحقيقها فهي ذكر الجرح والتعديل في كل راو أهمل البخاري ذكر ذلك فيه. فالتراجم التي ورد فيها جرح أو تعديل عند البخاري يذكرها ابن أبي حاتم ويذكر أقوال الأئمة فيها بأسانيدهم وعلي رأسهم أبوه وأبو زرعة الرازيان، والتي أهمل البخاري ذكر الجرح أو التعديل فيها يتولى هو مهمة بيان ذلك عن طريق رواية أقوال النقاد فيها.

(١) - شرح علل الترمذي، ص ٤٥ - ٤٦

(٢) - ص : ط

(٣) - التاريخ لابن معين، المقدمة، ص ١٠

الباب الثالث : الفصل الثاني

فإذا لم يعثر على كلام للأئمة في ترجمة من التراجم فإنه يذكرها في مكانها حتى إذا عثر على كلام فيها ألحقه بها. قال رحمه الله : "... قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم إن شاء الله تعالى . " (١)

وعليه يفترض أنه لا توجد ترجمة متكلم فيها عند البخاري هي مسكوت عليها عند ابن أبي حاتم وتوجد تراجم كثيرة مذكور فيها الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم مسكوت عليها عند البخاري. وبناء على هذا الافتراض الذي صار حقيقة مسلما بها عند أكثرهم اتجهت دراسات " الرواة المسكوت عليهم " كلها إلى كتاب الجرح والتعديل ظنا من أصحابها أن المسكوت عليهم عند ابن أبي حاتم هم من باب أولى مسكوت عليهم عند البخاري لأن ابن أبي حاتم تولى مهمة بيان كلام الأئمة في كل من سكت عليه البخاري في تاريخه ولم يبد ولم ينقل فيه جرحا أو تعديلا. لكن الدراسة المقارنة بين الكتابين أوقفتني على عدد لا بأس به من التراجم التي جرحها البخاري بنفسه أو عدلها لكن ابن أبي حاتم ذكرها ولم ينقل فيها جرحا أو تعديلا. فهي متكلم فيها عند البخاري ومسكوت عليها عند ابن أبي حاتم. وأمثله :

١- قال البخاري : " سلمة بن عبد الله بن الحصين بن وحوح الأنصاري المدني عن أبيه وعن أبي سلمة ابن عبد الرحمن روى عنه ابن لهيعة في حديثه نظر " [ت ٢٠٥٥ (٨٥/٤)].
قال ابن أبي حاتم : " سلمة بن عبيد الله بن محسن الأنصاري روى عن أبيه. روى عنه عبد الرحمن بن أبي شهيلة الأنصاري سمعت أبي يقول ذلك. " [ت ٧٣٢ (١٦٦/٤)].

٢- قال البخاري : " علي بن علقمة الأثماري الأنصاري عن علي رضي الله عنه روى عنه سالم بن أبي الجعد. في الكوفين. في حديثه نظر " [ت ٢٤٢٩ (٢٨٩/٢)].
قال ابن أبي حاتم : " علي بن علقمة الأثماري كوفي روى عن علي وعبد الله بن مسعود روى عنه سالم بن أبي الجعد. سمعت أبي يقول ذلك. " [ت ١٠٨٤ (١٩٧/٦)].

٣- قال البخاري " عمران بن سريع : كنا مع حذيفة رضي الله عنه في مسجد الكوفة فأنشأ يحدث عن الأحزاب. روى عنه علقمة بن مرثد. في حديثه نظر " [ت ٢٨٢١ (٤١٣/٦)].
قال ابن أبي حاتم : " عمران بن سريع قال كنا مع حذيفة في مسجد الكوفة فأنشأ يحدث عن الأحزاب. روى عنه علقمة بن مرثد. سمعت أبي يقول ذلك. " [ت ١٦٥٩ (٢٩٩/٦)].

٤- قال البخاري : " عقبة بن يريم عن أبي ثعلبة. روى عنه عروة بن رويم الشامي في صحة خبره نظر " [ت ٢٩٠٦ (٤٣٦/٦)].

الباب الثالث: الفصل الثاني

قال ابن أبي حاتم: "عقبة بن يريم روى عن أبي ثعلبة الخشني روى عنه عروة بن رويم الشامي الفلسطيني سمعت أبي يقول ذلك." [ت ١٧٧٣ (٣١٨/٦)].

٥- قال البخاري: "عباد بن أبي موسى عن سلم بن زياد عن ميمونة رضي الله عنها. روى عنه يحيى ابن سليم الطائفي. إسناده مجهول" [ت ١٦٣٦ (٤٢/٦)].

قال ابن أبي حاتم: "عباد بن أبي موسى روى عن سلم بن زياد عن ميمونة. روى عنه يحيى بن سليم. سمعت أبي يقول ذلك." [ت ٤٤٤ (٨٧/٦)].

٦- قال البخاري: "برذعة بن عبد الرحمن عن أبي الخليل عن سلمان عن النبي ﷺ قال سميت يعني الحسن والحسين باسم ابني هارون. قاله لنا مالك بن إسماعيل عن عمرو بن حريث عن برذعة. إسناده مجهول" [ت ٢٠٠١ (١٤٧/٢)].

قال ابن أبي حاتم: "روى عن أبي الخليل عن سلمان روى عنه عمرو بن حريث الكوفي سمعت أبي يقول ذلك." [ت ١٧٤٥ (٤٣٩/٢)].

٧- قال البخاري: "أرقم بن أبي أرقم. حدثني عمرو بن علي حدثنا أبو قتيبة حدثنا حميد الخياط عن أرقم ابن أبي أرقم سئل ابن عباس رأى محمد ربه، قال نعم مرتين. هو شيخ مجهول لا يعرف إلا بهذا" [ت ١٦٣٩ (٤٧/٢)].

قال ابن أبي حاتم: "روى عن ابن عباس روى عنه حميد بن مهران الخياط سمعت يقول ذلك" [ت ١١٦٢ (٣١٠/٢)].

٨- قال البخاري: "عمرو بن ذي مر الهمداني يعد في الكوفيين؛ سمع علياً رضي الله عنه. روى عنه أبو إسحاق الهمداني وحده. لا يعرف." [ت ٢٥٤٨ (٣٢٩/٦)].

قال ابن أبي حاتم: "عمرو بن ذي مر الهمداني كوفي سمع علياً رضي الله عنه روى عنه أبو إسحاق الهمداني وحده. سمعت أبي يقول ذلك" [ت ١٢٨٣ (٢٣٢/٦)].

٩- قال البخاري: "عمرو بن حمزة القيسي البصري. سمع منذر بن ثعلبة عن أبي العلاء بن الشخير عن البراء وسمع خلفاً أبا الربيع. لا يتابع في حديثه." [ت ٢٥٣٤ (٣٢٥/٦)].

قال ابن أبي حاتم: "عمرو بن حمزة أبو أسيد القيسي روى عن خلف أبي الربيع روى عنه مسلم بن إبراهيم ومحمد ابن سعيد بن الوليد الخزاعي" [ت ١٢٦٦ (٢٢٨/٦)].

الباب الثالث: الفصل الثاني

١٠- قال البخاري: "علي بن سالم عن علي بن زيد. لا يتابع في حديثه. روى عنه إسرائيل..."

[ت ٢٣٩٨ (٢٧٨/٦)]

قال ابن أبي حاتم: "علي بن سالم بن ثوبان روى عن علي بن زيد روى عنه إسرائيل سمعت أبي يقول ذلك."

[ت ١٠٣٢ (١٨٨/٦)]

١١- قال البخاري: "حفص بن عمر الدمشقي مولى قريش. قال ابن بكير: رأته بمصر عن عقيل. سمع منه

ابن وهب. قال أبو عبد الله: لا يتابع في حديثه. [ت ٢٧٨٠ (٣٦٥/٢)].

قال ابن أبي حاتم: "حفص بن عمر الدمشقي روى عن عقيل روى عنه ابن وهب سمعت أبي يقول ذلك." [ت ٧٦٨

(١٧٨/٣)].

١٢- قال البخاري: "صالح بن راشد القرشي. عن عبد الله بن أبي مطرف وابن عباس روى عنه رفة. لم

يصح حديثه" [ت ٢٨٠٣ (٢٧٩/٤)]

قال ابن أبي حاتم: "صالح بن راشد القرشي روى عن ابن عباس وابن الحنفية وعبد الله بن أبي مطرف. روى عنه

رفة بن قضاة الغساني سمعت أبي يقول ذلك." [ت ١٧٥٧ (٤٠١/٤)].

١٣- قال البخاري: "علي بن غالب الفهري القرشي... عن واهب. روى عنه يحيى بن أيوب. لا أراه إلا

صدوقا." [ت ٢٤٣٩ (٢٩٢/٦)].

قال ابن أبي حاتم: "علي بن غالب الفهري روى عن واهب روى عنه يحيى بن أيوب سمعت أبي يقول ذلك."

[ت ١٠٩٨ (٢٠٠/٦)].

١٤- قال البخاري: "مغيرة بن حبيب ختن مالك بن دينار عن مسعر وسالم بن عبد الله روى عنه حماد ابن

زيد وبشر بن الفضل وجعفر بن سليمان وكان صدوقا عدلا." [ت ١٣٩٤ (٣٢٥/٧)].

قال ابن أبي حاتم: "مغيرة بن حبيب أبو صالح الأزدي. ختن مالك بن دينار روى عن سالم بن عبد الله وشهرا بن

حوشب ومالك بن دينار روى عنه هشام الدستوائي وحماد بن زيد وجعفر بن سليمان وصالح المري وبشر بن الفضل.

سمعت أبي يقول ذلك." [ت ٩٩١ (٢٢٠/٨)].

١٥- قال البخاري : " حكيم بن عمار الحنفي وكان رضا. سمع ابن خالته وكان صديقا لأبي هريرة. سمع منه عكرمة بن عمار. " [ت ٦٠ (١٥/٣)].

قال ابن أبي حاتم : " حكيم بن عمار الحنفي اليمامي روى عن ... روى عنه عكرمة بن عمار سمعت أبي يقول ذلك. " [ت ٨٩٩ (٢٠٦/٣)].

وغير هذه التراجم كثير (١).

والملفت للانتباه في هذه التراجم أن كلام البخاري فيها صادر من عنده وليس يرويه عن أحد من الأئمة. وعدم نقل ابن أبي حاتم لأي كلام فيها دليل على عدم عثوره على ذلك لأنه لو عثر عليه لذكره كما بين في منهجه " ... قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم إن شاء الله تعالى " (٢). ومن المؤكد أن ابن أبي حاتم قد وقف على كلام البخاري في هؤلاء الرواة ومع هذا لم يذكره ولم يشر إليه فأوهم فعله هذا أن البخاري كغيره من النقاد لم يتكلم في هؤلاء الرواة في حين أنها تراجم تفيد في أن البخاري لم يباشر الجرح بنفسه فحسب بل قد ينفرد بفعل ذلك دون جميع الأئمة وهذا ينفي ما اشتهر وراج من أن الإمام البخاري يتورع عن الكلام في الرواة ولأجل هذا لم يكثر من الجرح والتعديل في كتبه. بل إن هذه التراجم لمثال قوي على عبقرية الإمام الفذة ومنهجه الفريد في وضع تراجم تاريخه وذكر الجرح والتعديل فيها إذ نجده فعل ذلك خاصة فيمن لم يشتهر بين الناس ولم يعرف حاله عندهم فلما خبرهم هو بين أمرهم بإطلاقه فيهم عبارات الجرح والتعديل. فهو لم يهتم كثيرا بإعادة ما قاله الأئمة في راو وأجمعوا عليه فيه، وإنما اهتم خاصة بمن لم يتلق العناية الكافية من قبل النقاد ولم يظهر للناس فاطلق فيه حكما بالجرح أوالتعديل.

والسؤال الذي يطرح : لماذا سكت ابن أبي حاتم عن تكلم فيه البخاري ولم ينقل قوله فيه، وهو الذي تولى مهمة الكلام فيمن سكت عليه البخاري ؟ !.

إن سكوت ابن أبي حاتم على هؤلاء الرواة هو لعدم عثوره على كلام للأئمة فيهم لأنه لو وجد ذلك لذكره، وقد كان بإمكانه ذكر كلام البخاري وهو لا محالة قد وقف عليه، وعدم ذكره له قد يكون بسبب أن ابن أبي حاتم لم يسمعه من البخاري وليس له إليه إسناد وقد يكون لسبب آخر. وفي كل الأحوال نقول أن إطلاق الحكم وتعميمه بأن كل من هو مسكوت عليه عند ابن أبي حاتم هو بالضرورة مسكوت عليه عند البخاري هو خطأ.

(١)- انظر مثلا عند البخاري : ت ٦٨٥ (٢١٣/٥) ، ت ٧٣٠ (٢٢٣/٥) ، ت ١٤٠٣ (٤٣١/٥) ، ت ٢٠١٨ (١٥٨/٦) ، ت ٢٤٦٨ (٣٠١/٦) ...
ويقابلها عند ابن أبي حاتم : ت ٨٥٣ (١٨٣/٥) ، ت ٩١٠ (١٩٦/٥) ، ت ١٧٢٣ (٣٦٨/٥) ، ت ٥٩٤ (١١٢/٦) ، ت ١١٤١ (٢٠٨/٦).

(٢)- مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ص ١٦

المبحث الثالث : هل حقاً أن سكوت الإمام البخاري على راو هو تعديل له ؟!

إن تتبع الرواة المسكوت عليهم في التاريخ الكبير ومعرفة حال كل واحد فيهم من الثقة أو الضعف أمر عزيز المنال إذ قد تجاوز عددهم ثلاثة أرباع الكتاب، ولكي نجزم بأن البخاري سكت على راو يجب سير جميع مؤلفاته في الرجال والعلل، وكذا مؤلفات تلامذته كجامع الترمذي وعلله، أو التي من عاداتها نقل أقواله كضعفاء العقيلي وكامل ابن عدي، لأنه قد يسكت على راو في كتاب ويتكلم عليه في آخره، أو يسكت عليه في جميع كتبه لكن بعض تلامذته ينقل عنه كلامه فيه. وكل هذا أفاد في الكشف على معنى سكوت الإمام البخاري الذي عده البعض توثيقاً مطلقاً وليس هو كذلك. وقد قام عذاب الحمش بدراسة قيمة بعنوان "رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل" فند فيها بأدلة علمية قوية القاعدة التي قعدها التهانوي وتبعه عليها من جاء بعده. قال التهانوي في كتاب "قواعد في علوم الحديث" : "كل من ذكره البخاري في توارينه ولم يطعن فيه فهو ثقة فإن عاداته ذكر الجرح والمجروحين. قاله ابن تيمية. كذا في نيل الأوطار" (١).

وقال تحت عنوان : سكوت ابن أبي حاتم أو البخاري عن الجرح في الراوي توثيق له : "قال الحافظ في تعجيل المنفعة في مواضع عديدة: ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً... وصنيعه يدل على أن سكوت ابن أبي حاتم عن الجرح توثيق كسكوت البخاري" (٢).

وأفاض عبد الفتاح أبو غدة في هذه المسألة عند تعليقه على كتاب الرفع والتكميل لعبد الحي اللكنوي وجعلها بعنوان : "سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح ولم يأت بمنكر يعد توثيقاً له" (٣). وحشد له من أقوال الأئمة وبعض النماذج عندهم ما جعل البحث يطول في سبع عشرة صفحة. وأصبح القول بأن سكوت الأئمة ومن ضمنهم البخاري توثيق قولاً مسلماً به عند كل من ألف في بعض مسائل علم الحديث من المتأخرين. قال أكرم ضياء العمري : "ويستعمل البخاري ألفاظ الجرح والتعديل ويلاحظ تورعه عن استعمال ألفاظ حادة في الجرح... أو يسكت عن الرجل وسكوته توثيق له" (٤).

وقال محمود الطحان : "وكتيراً ما يسكت البخاري عن الرجل وسكوته توثيق له" (٥). وهكذا نلاحظ أن القاعدة التي وضعها التهانوي اشتهرت وتبناها كل من جاء بعده. وقد اعتمد في تقعيدها على أصليين اثنين :

(١) - ص ٢٢٣

(٢) - ص ٣٥٨

(٣) - ص ٢٣١ - ٢٤٨

(٤) - بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص ١١٠

(٥) - أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص

الباب الثالث: الفصل الثاني

- ١- كلمة المجد ابن تيمية في ترجمة عكرمة بن إبراهيم الأزدي (١) : " ... إن البخاري ذكره في تاريخه ولم يطعن فيه وعادته ذكر الجرح والمجروحين ."
- ٢- وعبارات ابن حجر المتكررة : " ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ."
- وقد ناقش عذاب الحمش هذين الأصلين مناقشة علمية دقيقة بين فيها عدم احتوائها على أي قرينة تدل على أن سكوت البخاري توثيق. وتوجد أمثلة عديدة لتراجم سكت عليها البخاري في أحد كتبه وتكلم عليها في آخر، أو سكت عليها في جميع كتبه ونقل عنه بعض تلامذته كلامه فيها. وهي تراجم كثيرة كقيلة بنفي هذه القاعدة ونسفها، منها :
- ١- عبد الله بن محمد بن عجلان سكت عليه في التاريخ الكبير (٢) وقال فيه في الضعفاء الصغير (٣) لا يتابع في حديثه
- ٢- عبد الله بن معاوية بن عاصم بن منذر بن الزبير أبو معاوية القرشي سكت عليه في التاريخ الكبير (٤) وقال فيه في التاريخ الصغير (٥) منكر الحديث. وقال في الضعفاء الصغير (٦) في بعض أحاديثه مناكير.
- ٣- عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي. سكت عليه في التاريخ الكبير (٧). وقال فيه في الضعفاء الصغير (٨) : فيه نظر
- ٤- مفضل بن صالح. سكت عليه في التاريخ الكبير (٩) وقال في التاريخ الصغير (١٠) : منكر الحديث.
- ٥- منهال بن خليفة أبو قدامة. سكت عليه في التاريخ الكبير (١١) وحكى الذهبي (١٢) عن البخاري أنه قال فيه : فيه نظر. وحديثه منكر.
- ٦- عمران بن أنس أبو أنس المكي. سكت عليه في التاريخ الكبير (١٣) وروى الترمذي عن البخاري قال فيه منكر الحديث.

-
- (١)- هو عكرمة بن إبراهيم الأزدي الموصلني أبو عبد الله قاضي الري قال فيه ابن معين : ليس بشيء وقال النسائي ضعيف وقال العقيلي في حديثه اضطراب. [تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين ت ٥٠٩ ص ١٤٩ - الضعفاء والمتركون للنسائي ت ٤٨٢ ص ١٨٦ - الجرح والتعديل ت ٤٢ (١١/٧) - ميزان الاعتدال ت ٥٧٠٨ (٨٩/٣)] .
 - (٢)- ت ٥٨٩ (١٨٨/٥)
 - (٣)- ت ١٩١ ص ٤٥٣
 - (٤)- ت ٦٣١ (٢٠٠/٥)
 - (٥)- (٢٦١/٢)
 - (٦)- ت ١٩٤ ص ٤٥٤
 - (٧)- ت ٧٧٤ (٢٣٥/٥)
 - (٨)- ت ٢٠٠ ص ٤٥٥
 - (٩)- ت ١٧٧٥ (٤٠٥/٧)
 - (١٠)- (٢٤١/٢)
 - (١١)- ت ١٩٦٤ (١٢/٨)
 - (١٢)- ميزان الاعتدال ، ت ٨٨٠٥ (١٩١/٤)
 - (١٣)- ت ٢٨٥٩ (٤٢٣/٦)

الباب الثالث : الفصل الثاني

فهذه التراجم، وغيرها كثير، سكت عليها البخاري في كتاب التاريخ الكبير لكنه تكلم فيها بأوصاف غليظة في كتاب التاريخ الصغير أو كتاب الضعفاء الصغير. أو سكت عليها في جميع كتبه ونقل عنه غيره جرحه لها، فكيف يمكن إطلاق الحكم وتعميمه بأن سكوت البخاري على راو هو توثيق له وعمله في كتبه يكذب ذلك وينفيه نفياً قاطعاً!! .

لقد ترجم البخاري لكثير من الثقات الأثبات وسكت عليهم كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعفان بن مسلم ويحيى القطان وغيرهم، ولكنه سكت كذلك على الضعفاء والمتروكين. فسكوته رحمه الله لا يحتمل التوثيق مطلقاً كما أنه لا يحتمل التضعيف أو الترك أو التجهيل مطلقاً، والرواة المسكوت عليهم في التاريخ الكبير أو في غيره من كتب البخاري ليسوا في مرتبة واحدة من الثقة والعدالة أو الضعف ولا يمكن مساواتهم ببعض البعض وجعلهم ثقات بحال من الأحوال. وإنما المنهج العلمي السليم يقتضي منا أن لا نحكم على راو منهم إلا بعد سير جميع مؤلفات البخاري في الرجال والعلل وكذا مؤلفات تلامذته للحصول على كلام له فيه، أو الوقوف على حاله من خلال مروياته وكلام النقاد الآخرين فيه ، ثم نخلص - بعد البحث والتنقيب - إلى أنه ثقة أو ضعيف.

القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الرابع: كلام البخاري في بعض التراجم بما لا يدل على تعديل أو تجريح

من ذلك قوله: "كتبنا عنه"، "له أحاديث"، "ليس له كبير حديث"، "لا يعرف بكبير حديث"، "شيخ قديم"، "كان يقرأ الكتب"،

فكل هذه العبارات لا تدل على تجريح ولا تعديل فصار من الضروري البحث عن أقوال الأئمة الآخرين وآراءهم في نفس هؤلاء الرواة الذين وردت في حقهم هذه العبارات عند البخاري حتى يعرف حالهم من الجرح أو العدالة. فكتابه حديث الراوي لا تحدد إن كان ثقة أو ضعيفا لأن حديث الضعيف قد يكتب استثناسا ومتابعة، أو تعجبا واستنكارا وحديث الثقة يكتب للاحتجاج. وكذلك عبارة "له أحاديث" فإنها لا تبين كيف هي هذه الأحاديث: صحيحة أم ضعيفة أم منكرة؟ وبالتالي لا يعرف حكم هذا الراوي هل هو ثقة أم ضعيف؟. وعدم اشتهار الراوي بكثرة الرواية ليس دائما سببا كافيا لجرحه إذ يوجد من لم يعرف إلا بحديث واحد أخرجه له الشيخان واحتجوا به.

فهذه العبارات قد تعرتت عن كل قرينة تدل على تجريح أو تعديل من قيلت فيه وبالتالي فإن التراجم التي وردت فيها حكمها حكم المسكوت عليها، أي أنها تحتاج إلى بحث وتنقيب عن أقوال الأئمة فيها حتى يعرف حال أصحابها من الضعف أو القوة أو الجهالة. وقد جمعت ما استطعت الوقوف عليه من أقوال النقاد في تلك التراجم ووجدت أن عبارة نفسها قد تقال في راو ويكون ثقة وتقال في آخر ويكون ضعيفا. وفيما يلي التراجم التي وردت فيها مختلف العبارات عند البخاري مع أقوال الأئمة فيها:

أ - "كتبنا عنه"

١- قال الإمام البخاري: "محمد بن أبي يعقوب أبو عبد الله الكرمانى. سمع حسان بن إبراهيم. قال أبو

عبد الله: هذا كتبنا عنه" (١).

وفي التاريخ الصغير قال: "... يوم الجمعة لتسع بقين من شهر رمضان سنة ٢٤٤ مات محمد بن إسحاق وهو محمد ابن أبي يعقوب الكرمانى. سمع حسان بن إبراهيم. هذا قدم علينا البصرة". (٢)
أما أبو حاتم فقد قال فيه: "هو مجهول" (٣)

واعترض عليه الذهبي في ذلك وقال: "بل هو صدوق مشهور من شيوخ البخاري واسم أبيه إسحاق بن منصور. نزل أبو عبد الله محمد البصرة وحدث عن حسان بن إبراهيم ومعتمر ابن سليمان وخلق. توفي سنة أربع وأربعين ومائتين". (٤)

(١) - التاريخ الكبير، ت ٨٥٨ (٢٦٧/١)

(٢) - (٣٤٩/٢)

(٣) - الجرح والتعديل، ت ٥٤٧ (١٢٢/٨)

(٤) - ميزان الاعتدال، ت ٨٣٣٧ (٧٠/٤)

وحكى ابن حجر (١) عن [الحاكم عن الدارقطني قال فيه : ثقة] (٢).
وعن يحيى بن معين أنه وثقه.

وقال : روى له البخاري أربعين حديثاً .

وقال في التقریب (٣) : " ثقة من العاشرة مات سنة أربع وأربعين أخرج له البخاري ".
فأبو حاتم وحده الذي قال في ابن أبي يعقوب مجهول ووثقه الأئمة غيره.

٢- وقال البخاري : " صباح بن مجاهد بن جبیر مولى عبد الله بن السائب القرشي . قال علي : ثقة أخو

الوهاب . روى عنه محمد بن مسلم وكتبنا عن شيخ بمكة عنه " (٤).

ولم أجد ترجمة صباح فيما وقفت عليه من الكتب إلا في كتاب الجرح والتعديل جاء فيه : " صباح بن مجاهد بن جبیر
مولى عبد الله بن السائب . قال علي بن المديني هو أخو عبد الوهاب بن مجاهد روى عنه محمد بن مسلم الطائفي .

سمعت أبي يقول ذلك . " (٥)

فقول علي بن المديني في صباح بن مجاهد " ثقة " وكتابة الإمام البخاري حديثه يدل على استحسان حاله وارتضاءها .
فعبارة " كتبنا عنه " فيها إيجاب بقبول من قيلت فيهم وقد احتج البخاري بأحدهما في صحيحه .

ب - " له أحاديث "

٣- قال الإمام البخاري : " واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي أخو عمر وزيد

رعاصم . وله أحاديث . " (٦)

قال فيه يحيى بن معين مرة : " ثقة " (٧) وقال أخرى : " صالح " (٨)

قال أحمد بن حنبل : " واقد ابن محمد بن زيد أخو عمر ثقة . روى شعبة عنهما جميعاً " (٩)

قال أبو حاتم : " لا بأس به ثقة يحتج بحديثه " (١٠)

(١) - التهذيب، ت ٥٠ (٣٤/٩)

[(٦) - لم أجد ترجمة محمد بن أبي يعقوب في سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني .

(٣) - ت ٥٧٤٢ (٥٤/٢)

(٤) - التاريخ الكبير، ت ٢٩٥٩ (٣١٤/٤)

(٥) - ت ١٩٣٩ (٤٤٢/٤)

(٦) - التاريخ الكبير، ت ٢٥٩٩ (١٧٣/٨)

(٧) - تاريخ الدارهي، ت ٦١٤ و ٦١٥ ص ١٧١ ، ت ٨٣٦ ص ٢٢٢

(٨) - رواه ابن أبي حاتم عن إسحاق بن منصور عن ابن معين في ترجمة واقد في الجرح والتعديل، ت ١٥٠ (٣٢/٩)

(٩) - المصدر نفسه

(١٠) - المصدر نفسه .

أخرج له البخاري، ومسلم، والنسائي، وأبو داود وقال فيه ثقة (١) وعبرة " له أحاديث " تحتاج إلى وصف يوضح المقصود منها، ولعل البخاري قصد: " له أحاديث صالحة " أو " له أحاديث صحيحة " أو " له أحاديث جيدة " أو ما يرادفها.

٤- قال البخاري: " عبد الملك بن أبي كثير. عنده عشر أحاديث. سمع سعيد بن المسيب. روى عنه أزهري السمان. وقال يحيى: لم يكن به بأس، حديثه في البصريين " (٢). وقال فيه يحيى بن معين: " ثقة " (٣) وقال أحمد بن حنبل: " شيخ ثقة ليس به بأس " (٤). ولم أعتز على أقوال أخرى في عبد الملك. والظاهر أنه على قلة روايته. إذ ليس عنده سوى عشرة أحاديث، قد عرف الأئمة حاله واستحسنوها.

٥- قال الإمام البخاري: " عبد العزيز بن زياد العمي البصري الوزان. وأثنى عليه عبيد الله بن سعيد خيرا. سمع قتادة. كان عنده حديثان. منقطع " (٥) وقال فيه أبو حاتم: " مجهول " (٦) وكذا قال الذهبي (٧) ولم أعتز على ترجمته عند غيرهما. فالراويان السابقان الذين قال البخاري في أحدهما: " له أحاديث " وفي الآخر: " له عشرة أحاديث " هما من العدول إذ أحسن الأئمة الكلام فيهما واحتج بأحدهما الشيخان. أما هذا الراوي الذي قال فيه البخاري " عنده حديثان " فلم أجد كلاما للأئمة فيه سوى أبي حاتم الذي قال عنه: " مجهول " وتبعه الذهبي على ذلك.

ج- " ليس عنده كثير حديث "، " لا يعرف بكبير حديث " ...

وهذه العبارة قد توهم أنها للتجريح مطلقا وليست كذلك. فإن قلة حديث الرجل لا تكون سببا كافيا للطعن فيه كما أن كثرتة لا تكون السبب في توثيقه وقبوله لأن العبرة ليست بعدد الرويات فحسب وإنما بمدى إتقانها وضبطها. وقد وجدت أن بعض من قال فيه البخاري هذه العبارة هو ثقة حجة وحديثه مخرج عنده في الصحيح، وبعضهم ضعيف كما هو الحال في هذه التراجم.

- (١)- التهذيب، ت ١٨٥ (٩٥/١١)
- (٢)- التاريخ الكبير، ت ١٢٩٦ (٤٢٩/٥)
- (٣)- التاريخ، نص ٣٨٤٨ (٣٧٥/٢)
- (٤)- الجرح والتعديل، ت ١٧١٤ (٣٦٥/٥)
- (٥)- التاريخ الكبير، ت ١٥٨٢ (٢٨/٦)
- (٦)- الجرح والتعديل، ت ١٧٨٦ (٣٨٢/٥)
- (٧)- ميزان الاعتدال، ت ٥١٠٣ (٦٢٩/٢)

٦- قال البخاري : " مسلم بن أبي مريم . مولى لبني سليم مدني . سمع علي بن عبد الرحمن ومحمد بن إبراهيم ابن الحارث . روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك بن أنس والثوري وابن عيينة . ومسلم هذا غريب الحديث ليس له كبير حديث " (١) .

وقال فيه ابن معين : " ثقة " (٢) .

وقال ابن أبي حاتم (٣) : " مسلم بن أبي مريم مولى لبني سليم وهم ثلاثة إخوة محمد وعبد الله ومسلم بنو أبي مريم ومسلم أعلامهم " .

ثم روى عن عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال : " كان مالك يثنى على مسلم بن أبي مريم وقال : كان لا يكاد يرفع حديثا إلى النبي ﷺ " .

وقال أبو حاتم : " صالح " (٤) .

وفي التهذيب (٥) : " مسلم بن أبي مريم واسمه يسار السلولي المدني مولى الأنصار قال ابن معين وأبو داود والنسائي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن سعد : كان شديدا على القدرية وكان ثقة قليل الحديث " . أخرج له الستة إلا الترمذي .

فقول البخاري في مسلم : " غريب الحديث ليس له كبير حديث " يقصد به أنه قليل الرواية وأنه ينفرد ببعض منها ، ولم يمنع هذا من تخريج حديثه في الكتب لأنه ثقة حجة وأحاديثه صحيحة على قلتها .

٧- قال البخاري : " عفان بن سيار الجرجاني . لا يعرف بكبير حديث " (٦) .

وقال أبو حاتم : " هو شيخ " (٧) .

وأدخله ابن حبان كتاب الثقات (٨) .

وذكر له العقيلي حديثا في ترجمته وقال : " لا يتابع على رفع حديثه " (٩) .

وقال ابن حجر : " صدوق بهم " (١٠) وقد أخرج له النسائي .

(١) - التاريخ الكبير ، ت ١١٥٥ (٢٧٣/٧)

(٢) - التاريخ ، نص ٨٨٥ (٥٦٣/٢)

(٣) - الجرح والتعديل ، ت ٨٥٨ (١٩٦/٨)

(٤) - المصدر نفسه

(٥) - ابن حجر ، ت ٢٥٥ (١٢٥/١٠)

(٦) - التاريخ الكبير ، ت ٣٢٩ (٧٢/٧)

(٧) - الجرح والتعديل ، ت ١٦٦ (٣٠/٧)

(٨) - (٥٢٢/٨)

(٩) - الضعفاء الكبير ، ت ١٤٥٥ (٤١٤/٣)

(١٠) - التقريب ، ت ٤٦٤٠ (٦٧٩/١)

وكلام الأئمة في عفان بن سيار يوضح أنه في مرتبة دون مرتبة مسلم بن أبي مريم الذي وردت فيه نفس العبارة :
"ليس له كبير" ورأينا أنه ثقة حجة وحديثه في الصحيحين والسنن.
حديث

٨- قال البخاري : " شريح بن أرطاة النخعي وليس له كبير حديث " (١).

وجاء ذكره في تاريخ (٢) ابن معين ولم يقل فيه شيئاً.

وقال أبو حاتم : " ليس له كثير رواية " (٣) دون أن يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وأدخله ابن حبان كتاب الثقات (٤).
أخرج له النسائي.

وتبقى حال شريح بن أرطاة غامضة إذ لم يفصح فيه الأئمة بجرح أو تعديل.

٩- قال البخاري : " شريقي بن القطامي عن مجالد روى عنه يزيد بن هارون. ليس عنده كثير حديث " (٥).

وقال فيه أبو حاتم : " ليس بقوي الحديث ليس عنده كثير حديث " (٦).

وأدخله العقيلي كتاب الضعفاء الكبير (٧).

وساق له ابن عدي في ترجمته أربعة أحاديث ثم قال : " وليس لشرقي هذا من الحديث إلا قدر عشرة أو نحوه وفي
بعض ما رواه مناكير " (٨).

وقال الذهبي : " له نحو عشرة أحاديث فيها مناكير " (٩).

فشرقي بن القطامي ضعيف فهو على قلة روايته قد جاء فيها بالمنكرات. وقد صرح فيه أبو حاتم بالضعف وأدخله
العقيلي وابن عدي كتاباً. "الضعفاء".

فعبارة النقاد في رآو بأنه قليل الرواية لا تعني أنه ضعيف، فقد يكون الراوي المقل ثقة حجة وقد يكون ضعيف أو مجهول
فالعبارة هي بمدى إتقان الراوي أحاديثه سواء قلت أو كثرت.

(١)- التاريخ الكبير، ت ٢٦١٣ (٢٢٩/٤).

(٢)- نص ٣١٢٤ (٢٥٠/٢).

(٣)- الجرح والتعديل، ت ١٤٦١ (٣٣٤/٤).

(٤)- (٤٤٢/٦).

(٥)- التاريخ الكبير، ت ٢٧١٥ (٢٥٤/٤).

(٦)- الجرح والتعديل، ت ١٦٤٣ (٣٧٦/٤).

(٧)- ت ٧١١ (١٨٧/٢).

(٨)- الكامل، (١٣٥٢/٤).

(٩)- ميزان الاعتدال، ت ٣٦٨٦ (٢٦٨/٢).

د- "قديم"

١٠- قال البخاري: "مختار بن مسلم شيخ قديم روى عنه عاصم الأحول قوله" (١). ولم أجد ترجمة مختار إلا عند ابن أبي حاتم قال: "مختار بن مسلم روى عن... روى عنه عاصم الأحول سمعت أبي يقول ذلك". (٢). فلم يتضح حال مختار بن مسلم.

هـ- "يقرأ الكتب"

١١- قال البخاري: "مرثد بن سمي الخولاني الشامي سمع أبا الدرداء، وأم الدرداء، وأبا مسلم الخولاني روى عنه معاوية ابن صالح وحريز بن عثمان يعد في الشاميين. قال لنا عبد الله ابن صالح حدثني معاوية بن صالح عن مرثد بن سمي قال قرأ أبو الدرداء ﴿الْمَغْلَبَةِ الرُّومِ﴾ (٣). كان يقرأ الكتب" (٤) ولم يقل فيه أبو حاتم (٥) شيئاً واكتفى بذكر شيوخه ومن روى عنه. وتبقى حال مرثد بن سمي غامضة مثل الرواة المسكوت عليهم الذين لم يتكلم فيهم الأئمة بجرح أو تعديل. فرغم إصدار البخاري عبارات في حق بعض الرواة تبقى حالهم غامضة ومرتبهم من الجرح أو التعديل مجهولة. مثلهم مثل الرواة المسكوت عليهم فهم يحتاجون إلى جمع أقوال النقاد فيهم وتبع مروياتهم عسى أن يساعد ذلك على معرفة أحوالهم. وهي مهمة عسيرة إذا ما علمنا أن معظمهم لم يترجم لهم الأئمة ولم يتكلموا فيهم بشيء. وسكت البخاري على معظم الرواة ولا ينطوي سكوته على حكم واحد فيهم وليسوا في مرتبة واحدة حيث وجدنا بعد الدراسة أن بعضهم ثقة حجة وبعضهم صدوقا وبعضهم ضعيفا أو متروكا وهذا ينفي إطلاق القاعدة بأن كل من سكت عليه البخاري هو ثقة عنده.

- (١)- التاريخ الكبير، ت ١٦٧١ (٣٨٥/٧)
- (٢)- الجرح والتعديل، ت ١٤٣٣ (٣١٠/٨)
- (٣)- سورة الروم، الآية ١ و٢
- (٤)- التاريخ الكبير، ت ١٨٣٠ (٤١٦/٧)
- (٥)- الجرح والتعديل، ت ١٣٧٨ (٢٩٩/٨)

الخاتمة الخاتمة الخاتمة الخاتمة الخاتمة الخاتمة

في ختام هذه الدراسة المتمثلة في محاولة الكشف عن منهج البخاري في الجرح والتعديل من خلال تتبع ألفاظه فيهما في كتاب التاريخ الكبير الذي هو أجمع كتبه في الرجال وأوسعها مادة، نخلص إلى نتائج تتعلق بالكتاب وأخرى بالإمام البخاري كأحد أئمة الجرح والتعديل ومنهجه الفذ فيه.

أما فيما يتعلق بكتاب التاريخ الكبير :

١- فهو أول مصنف جمع فكاد أن يستوعب جميع نقلة الآثار ورواة الأخبار من زمن النبي ﷺ إلى زمن البخاري على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم وأمصارهم، قصد البخاري جمعهم في مؤلف واحد وهو غرض لم يسبق إليه بالتصنيف.

٢- ألفه من حاصل علمه وفهمه ومعرفته، وضمّنه جميع أقسام علوم الحديث من العلل والرجال دون أن يعتمد في ذلك على أي مؤلف قبله. فهو برهان على إمامته وصدارته وسعة اطلاعه.

٣- أول مؤلف رُتبت مادته العلمية ترتيباً مبتكراً بحسب ترتيب حروف المعجم فكان عملاً في غاية الدقة والمنهجية العلمية ومثل نقطة تحوّل كبيرة في التصنيف في علم الرجال.

٤- احتوى على ثروة حديثة هائلة مع انفراده بعدد هائل من الأحاديث.

٥- كل الاعتراضات التي كانت عليه إنما كانت بالاعتماد على نسخته الأولى والثانية وانتفت جلّها في النسخة الثالثة المعتمدة منه.

٦- هو عمدة كتب الرجال التي جاءت بعده. وهي كلها عيال عليه.

٧- رغم كونه أُلّف في بداية حياة البخاري العلمية - إذ لم يتجاوز عمره عند تأليفه ثمان عشرة سنة - غير أن إحالاته على كتب أخرى كالمسند والمختصر تجعلنا نقول إن الجامع الصحيح أسبق تأليفاً من التاريخ الكبير - حسب ما وجدناه من تفسير مصطلح " المسند " - وهذا يفتح مجالاً للبحث :

أيّهما أسبق بالتأليف، الجامع الصحيح المسند أم التاريخ الكبير ؟ أم أنّهما أُلّفا بالتوازي ؟

وإمامة البخاري وصدارته في الجرح والتعديل مسلم بها، فهو مدوّن أصح الأحاديث عن رسول الله ﷺ وما كان ليكون لذلك لولا سعة اطلاعه على الأسانيد وأحوال الرواة ومراتبهم، وتمييز الصحيح من المعلول، والثقة من الضعيف، وانتقاء الأصحّ لتخريجه. وتتجلّى إمامته في الجرح والتعديل من خلال التاريخ الكبير في :

١- تفرّده بألفاظ جرح خاصّة ابتدعها لنفسه مع مشاركة النقاد في باقي الألفاظ.

٢- كلامه في رواية لم يتكلم فيهم أحد غيره ولا حتى ابن أبي حاتم الذي تولى مهمّة ذكر الجرح والتعديل في كل من سكت عليه البخاري فإذا به يسكت عمّن تكلم فيه البخاري، وسكوته معناه أنه لم يعثر على كلام للأئمة في أولئك الرواة لأنه لو وجد ذلك لحكاه كما هو منهجه. وهذا يعني أن الإمام البخاري ينفرد عن شيوخه وأقرانه بالكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً.

٣- إبرازه ببراعة وعبقريّة فذة العلاقة الدقيقة والوطيدة بين الجرح والتعديل والتعليل والتصحيح بإيراده الأحاديث خلال التراجم. وغرضه من ذلك بيان أنه : - لا يعرف الراوي إلا بهذا الحديث.

- أو لا يعرف الحديث إلا من جهة هذا الراوي.

- أو لا يعرف الراوي والحديث إلا في هذا الإسناد.

فهو يبيّن التفرد في الراوي أو المروي أو في كليهما وما يترتب عن ذلك من أحكام الجرح ومراتبه : النكارة أو الجهالة أو الكذب ... وبالتالي الضعف أو الترك.

٤- ذكره عبارات الجرح حتى في تراجم الصحابة رضي الله عنهم وإن لم يكونوا مقصودين بذلك وإنما بعض من في الإسناد إليهم. وهو يفعل ذلك عندما يكون الصحابي لا يعرف إلا بالحديث لم يثبت ولم يصح. فهو يبيّن ما عرف به الصحابي من حديث مع مرتبة هذا الحديث ولهذا يذكره مع ترجمته وليس في ترجمة الراوي مدار العلة فيه. وقد كان هذا دأبه رحمه الله، يختصر الفوائد الجمّة في إشارات خفيفة.

ويتميّز منهج البخاري في الجرح والتعديل بالورع الشديد، والدقة المتناهية، والأمانة الكبيرة، حيث استحدث لأردأ أصناف الرواة وأدناهم مرتبة ألفاظاً عفيفة تتعد عن التغليظ في القول والتشنيع في الوصف كقوله "سكنوا عنه" و"فيه نظر" أو "في حديثه نظر" و"يتكلمون فيه".

واختلاف صيغ اللفظ الواحد مهما كانت بسيطة تؤدي إلى اختلاف في ترتيب الرواة بين مراتب الضعف.

وغالباً ما كان ينسب الجرح إلى غيره وإن كان له نفس الرأي في الراوي المجرّح أو أشد - حيث وجدناه يقول : " ليس بالقوي عندهم" ، "تركوه" ، "هو عندهم لين" ، "يرمونه بالكذب" ، ... ولكن ورعه لم يمنعه من أداء الأمانة وكشف حال الرواة الذين لم يبيّن الأئمة حالهم فباشروا الجرح والتعديل في بعضهم حيث وجدناه لم يتوان عن رمي راوٍ بالكذب. فكأنّي به رحمه الله يباشر الجرح خاصة فيمن لم يقف الأئمة على حاله ولم يبيّنوا حاله أو فيمن أجمع الأئمة على حاله. أما الحالات الأخرى فينسب الجرح فيها إلى غيره تورّعاً منه رحمه الله.

وسكت البخاري على معظم التراجم ولم يذكر فيها جرحاً أو تعديلاً ولا يمكن حمل سكوته على أنه تعديل كما جزم بذلك بعضهم لأنه رحمه الله سكت عن ثقات وعن ضعفاء وعن متروكين.

الخاتمة

فهذه بعض نتائج البحث الذي قصدت من ورائه الكشف عن منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل ووجدته منهجا عبقرتيا فذا اتسم بالدقة والأمانة، يكشف عن سعة اطلاع البخاري وإحاطته الشاملة بكل مسائل علوم الحديث ومباحثه وقضاياها حتى فاق في ذلك شيوخه وأقرانه، وصار كل من جاء بعده عيال عليه. فهو بحق إمام الدنيا وجبل الحفظ وأمير المؤمنين في الحديث. وكتاب "التاريخ الكبير" يعدّ موسوعة حديثة ضخمة اشتمل على علم الرجال بشتى فروعها: الجرح والتعديل، المؤلف والمختلف، والأنساب، ... وعلم العلة، فاحتوى على عدد هائل من الأحاديث والتراجم. وهو يمثل أنموذجا حيا عن تطور علوم الحديث وعلاقة مباحثها ببعضها البعض من جرح وتعديل وتعليل وتصحيح. وهو إلى الآن لم يلق العناية الكافية التي تليق بقيمته ومكانته الحقيقية ولا يزال مجالها خصبا يمكن استغلاله في مختلف الدراسات والبحوث الحديثية.

وأخيرا فإن هذا عمل بشري لا يخلو من هفوات ونقائص أعوّل على الأساتذة الأفاضل في كشفها، وأرجو من الله توفيقني لتداركها، وأن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



الفهارس

- فهرس " الآيات "

- فهرس " الأحاديث "

- فهرس " الأعلام "

- فهرس " المصادر والمراجع "

- فهرس " الموضوعات "

فهرس الآيات

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		سورة المائدة
١٨١ (هامش)	٩٠	١- ﴿ إِنَّمَا الْغَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾
		سورة يوسف
١٣	٧٦	٢- ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ ﴾
		سورة النحل
٢٩٠	٣٨	٣- ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾
		سورة الروم
٣٤١	٢٠١	٤- ﴿ أَلَمْ يَغْلِبِ الرُّومُ ﴾
		سورة المتحنة
٣٠٨ (هامش)	١٠	٥- ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ ﴾

فهرس " الأحاديث "

رقم الصفحة	الحديث
١٧٥	١- أتاني جبريل بهذا القطف
٩٩	٢- أحبوا بني سدوس أبا القاسم فوالله أن تتحتم من مثله
٩٨	٣- أحد جبل يحبنا ونحبه وهو على ترع من ترع الجنة وغيره على ترع النار
١٥٤	٤- إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشيا معها فليقم حتى يخلفها أو تخلفه أو توضع من قبل أن تخلفه
١٥٤	٥- إذا رأيتم الجنازة فقوموا حتى تخلفكم
٤٧ (هامش)	٦- إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليين على ما استيقن
٤٧	٧- إذا صلى ثلاثا أو أربعا ولا يدري كم صلى يجعلها ثلاثا
١٠٢	٨- إذا صليت المكتوبة فاحمدي الله عشرا وسبحي عشرا وكبري عشرا ثم سلي يقال لك : نعم نعم.
٣١٢	٩- الأرواح تعرج في منامها إلى السماء فتؤمر بالسجود عند العرش فمن كان طاهرا ...
٩٧	١٠- اعف عنه سبعين مرة
٤٧	١١- أقيمت الصلاة فرأى النبي ﷺ ناسا يصلون فقال أصلاتان
٥٧	١٢- أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى
١٣	١٣- أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم
١٥٣	١٤- إن رجلا من أصحاب النبي ﷺ كان نائما مع امرأته فقامت فأخذت سكيننا ...
١٧٠	١٥- إن رسول الله ﷺ شرب لبنا فلم يعضض ولم يتوضأ وصلى
١٧٠	١٦- أن رسول الله ﷺ كان يشرب اللبن فيصب ثوبه فيصلي ولا يغسله
٥٣	١٧- أن العبد من عباد الله يعمل بعمل الجنة البرهة من الدهر فتعرض له الجادة من جواد النار فيعمل بها حتى يموت فذلك مما كتب له
٣٤	١٨- إن الله عز وجل اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى هاشما من قريش واصطفاني من بني هاشم
١٣١	١٩- أن لا يصوم هذه الأيام أحد فإنها أيام طعم وشرب وذكر الله

رقم الصفحة	الحديث
٣٢٦	٢٠- إن من البيان سحرا وإن من الشعر حكمة
٢٨٤	٢١- أن النبي ﷺ رجم
١٧٣	٢٢- أن النبي ﷺ كان يقرأ في الوتر في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى والثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس
٥٧	٢٣- أنت مبي بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة
٣٠٨	٢٤- انطلقني فاختضني ثم تعالي أبايعك
٢٩٠ (هامش)	٢٥- انظروا إلى داخله إزاره فأصيب دينار أو دنانيران فقال كيتان صلوا على صاحبكم
١٢٧	٢٦- انقطع شسعه فأصلحه وانتعل قائما
٢٨٥	٢٧- إنه عاشر عشرة في الجنة
٣٤	٢٨- إني أنا أبو القاسم سمو باسمي ولا تكنوا بكنتي
١٥١	٢٩- أهل الدرجات يراهم من أسفل منهم وإن أبا بكر وعمر منهم
٦٥	٣٠- بئس أخو العشيرة
١٨٠**	٣١- بحسب المرء إذا رأى منكرا فلم يستطع أن يعلم الله أنه كاره
١٤٩ و ١٣٧	٣٢- تعاد الصلاة من قدر الدرهم
١٣٧	٣٣- توفيت أمي وعليها مشي إلى الكعبة نذرا فقال هل تستطيعين تمشين عنها ؟ ...
٥٧	٣٤- ثلاث من النبوة، تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع الرجل يده اليمنى على اليسرى في الصلاة
٨٧	٣٥- جاءني جبرائيل بسفرجلة من الجنة فأكلتها فوقعت خديجة فعلقت بفاطمة
٢٤٢**	٣٦- الحائك ملعون
١٨٢ و ١٨١	٣٧- حرمت الخمر وهي من خمسة والخمر ما خامر العقل
٢٩١	٣٨- دخلت على رسول الله ﷺ وهو يأكل لحم الجباري
١٧١**	٣٩- دفع النبي ﷺ من عرفة كالمستطعم السائل رافعا يديه
٢٢٤	٤٠- الرجل أحق بهبته ما لم يشب منها
٢٨٣	٤١- سئل ابن عباس : رأى محمد ربه ؟ قال : نعم مرتين
٣٤	٤٢- سئل البراء : أكان وجه النبي ﷺ مثل السيف قال : لا بل مثل القمر

رقم الصفحة	الحديث
١٨١	٤٣- شرب أعرابي نبيذا من أدوات عمر فسكر فأمر به فجلد فقال : إني شربت نبيذا من أدواتك ...
١٧٠	٤٤- شرب النبي ﷺ اللبن وكان يصيب ثوبه ولا يتوضأ
١٧٥	٤٥- صليت الجمعة مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم صليتها مع عمر ...
٤٩	٤٦- طوبى لمن تواضع من غير منقصة
٣٢٦	٤٧- العائد في هبته كالعائد في قبته
٢٣٨	٤٨- عليك بيت المقدس فلعلك أن يفشو لك ذرية يغدون إلى ذلك المجلس ويروحون
٣٠٤	٤٩- عليك بهذا العود من الأراك فاستاكي به
٤٧	٥٠- فإذا لم يدر أحدكم كم صلى ثلاثا أو أربعاً فليسجد سجدةً وهو جالس
٢٠٠-١٩٧	٥١- فتح ربكم داراً وصنع مأدبة
٣٠٤	٥٢- في اللبن بركة
١٥٤	٥٣- قام رسول الله ﷺ إلى الجنائز ثم نهانا عنه وقال إنه من فعل اليهود
١٥٤ و ١٥٥	٥٤- قام رسول الله ﷺ ثم قعد
٢٨٦	٥٥- قلت يا رسول الله ليس من نسائك أحد إلا ولها عشيرة تلجأ إليها غيري فإن حدث بك حدث فإلى من؟ قال : إلى علي
١٠٩	٥٦- كان رسول الله ﷺ إذا رجع من غزاة أو سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين
٣٢٥	٥٧- كان رسول الله ﷺ إذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين
١٥٤	٥٨- كان رسول الله ﷺ يقوم في الجنائز حتى توضع في اللحد فمر به حبر من اليهود ...
١٧٣	كان رسول الله ﷺ يوتر بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد
١٥٤	٥٩- كان لا يجلس حتى توضع ثم قال : خالفوا اليهود
١٢٤ (هامش)	٦٠- كان النبي ﷺ فحما مفحماً يتلألاً وجهه تلالؤ القمر ليلة البدر
١١٤	٦١- كان النبي ﷺ يحتجم في اليافوخ فقال يا بني بياضة انكحوا أبا هند وانكحوا إليه
١٧٢	٦٢- كان النبي ﷺ يوتر بثلاث

رقم الصفحة	الحديث
٢٢٧	٦٣- كلكم راع وكلكم مسؤول
٢١٦	٦٤- الكمأة من المن
١٥٥	٦٥- كنا مع علي <small>عليه السلام</small> فمر به جنازة فقام لها ناس فقال علي : من أفتاكم بهذا ؟ ...
١٥٢	٦٦- كن مؤذنا أو إماما أو بإزاء الإمام
٢١٧ و ٢١٦	٦٧- لأن يمتلي قيحا خير من أن يمتلي شعرا
٨١	٦٨- لا تتخذوا أصحابي غرضا بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم
٣٦	٦٩- لا تستضيئوا بنار المشركين ولا تنقشوا في خواتيمكم عربيا
٣٦	٧٠- لا تضربوا إماء الله
٣٢٥	٧١- لا تنكح البكر حتى تستأذن. قالوا : يا رسول الله وكيف إذنها ؟ قال : أن تسكت
١٠٨ و ٨٣	٧٢- لا صلاة لمن سمع النداء ثم لم يأت إلا من علة
٢٦٥	٧٣- لا نذر في معصية وكفارته كفارة بيمين
٢٦٧ و ٢٦٥	٧٤- لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك
١٤٧	٧٥- لا يفرق بين الوالدة وولدها
٩٧	٧٦- لك أجره إذ من الله عليك بالإسلام
٢٠٣	٧٧- المحرم يضطر إلى الميتة أو الصيد
١٠١	٧٨- مكة مراح لا يباع رباعها
١٣٣	٧٩- من ابتلي فصر واعطى فشكر
٣٦	٨٠- من أراد أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم معبد
٢٠٧	٨١- من التمس محامد الناس بسخط الله عاد حامده له من الناس ذاما
١٣٣	٨٢- من طلب العلم كان كفارة لما مضى
٨٢	٨٣- من قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر غرس له بكل واحدة منهن شجرة في الجنة
٢٠٠	٨٤- من كانت له حمولة إلى شعب وري فليتم رمضان حيث أدركه

رقم الصفحة	الحديث
١٠٨	٨٥- من كنت مولاه فعلي مولاه
٤٧	٨٦- من لعق العسل ثلاث غدوات كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء
١٠٢	٨٧- من مات وهو يرى السيف على أمي لقي الله مكتوب آيس من رحمتي
٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧	٨٨- من نذر أن يعصي الله فلا يعصيه
٢٥١	٨٩- من نزل منزلا فقال أعوذ بكلمات الله التامات كلها من شر ما خلق ...
٨٣	٩٠- المهدي حق وهو من ولد فاطمة
٨٢	٩١- المهدي من أهل البيت
٢٠٦	٩٢- نعم الرجل أبو بكر، نعم الرجل عمر، نعم الرجل أبو عبيدة، نعم الرجل أسيد بن خضير، نعم الرجل ثابت بن قيس، ...
٩٩	٩٣- نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الهر
١٧٠	٩٤- نهى النبي ﷺ أن يمشي بين المرأتين
٩٨	٩٥- هذا جبل يحبنا ونحبه. اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإني أحرم ما بين لابتها
٢١٣	٩٦- وهل بعد ذلك الشر من خير فقال : نعم وفيه دخن قوم يهدون بغير هدي تعرف منهم وتنكر
١٨٤	٩٧- يا أبا هريرة اشكم درد. قلت نعم. قال فصل فإن الصلاة شفاء

فهرس " الأعلام " (١)

أ

١٠	- آدم بن أبي إياس
(١١)، (٢٣)	- آدم بن موسى الخواري
٢٨٧	- إبراهيم أبو إسحاق
١٤٠	- إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة
٢٢٤	- إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية
٢٢٧	- إبراهيم بن بشار أبو إسحاق الرمادي
٧٥	- إبراهيم بن الحكم بن أبان
٧٦	- إبراهيم بن عثمان أبو شيبة
٩٠	- إبراهيم بن علي الرافي
٢٤٨	- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن الحارث
٤٢ ، ١٨	- إبراهيم بن المنذر
٨	- إبراهيم بن موسى
١٨	- إبراهيم بن يزيد النخعي
١٠	- أحمد بن إشكاب
(٤٠)	- أحمد بن ثابت
١٠٩	- أحمد بن الحارث الغساني
٣٠	- أحمد بن حنبل
٣٩	- أحمد بن سعيد
(٣٩)	- أحمد بن عبد الله
(١١)	- أحمد بن محمد بن جليل

(١) - احتوى على الأعلام الواردة في الباب الأول من الرسالة ثم اقتصر على ذكر التراجم التي وردت كنماذج وأمثلة خلال البحث وكذا من ورد اسمه خلال هذه الأمثلة وكانت الترجمة له ضرورية ان في الهامش أو في المتن لعلاقة ذلك وأثره في تحرير المسألة. أما من وردت أسماءهم عرضا خلال البحث فإني لم أترجم لهم ولم أقم بفهرستها اجتنابا للطول وطلبيا للاختصار. والأرقام التي بين قوسين هي للأعلام الذين وردوا في الباب الأول من الرسالة ولم أقف على ترجمتهم فيما توفر لدي من كتب التراجم.

٦١	- أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة
٢٨٣ ، ٣٣٠	- أرقم بن أبي أرقم
٢٩٨ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٣٠	- إسحاق بن إبراهيم ابن راهوية
٤١	- إسحاق الكوسج
١٢١	- إسحاق بن يحيى بن طلحة القرشي
٢٠١	- أسد بن عمرو أبو المنذر البجلي
٢٠٢	- أسد بن عمرو أبو المنذر القاضي
٢٦٧	- إسماعيل بن أبان أبو اسحاق الحنات
٣٠٨	- إسماعيل بن أبان أبو اسحاق الخياط
٣٠٨	- إسماعيل بن أبان أبو اسحاق الوراق
١٠١	- إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر
١٠ ، ١٨٧	- إسماعيل بن أبي أويس
٢٨٧	- إسماعيل بن سعيد أبو اسحاق الأقرع
٤٢ ، ١٤	- إسماعيل بن علية
٢٧٠	- إسماعيل بن مسلم المكي
١٠٨	- إسماعيل بن نشيط العامري
٢٢٠	- أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان
١٠	- أصبغ بن الفرغ
٢٦٨	- أصرم بن حوشب
١٠٤	- أوس بن عبد الله الربيعي أبو الجوزاء
١٠	- أيوب بن سليمان بن بلال
١١٦	- أيوب بن سويد
١٩٩	- أيوب بن عتبة أبو يحيى

ب

٩٩	- بجر بن سعيد
٢٠٩	- بجر بن كنيذ أبو الفضل
٩	- بدل بن المحبر

٣٣٠	- بردعة بن عبد الرحمن
٢٩٠	- بريد بن أصرم
٨٤	- بريدة بن سفيان الأسلمي
٢٩١	- بريه بن عمر بن سفينة
١٤١	- بشار بن موسى الخفاف
٢٧٢	- بشر بن حرب أبو عمرو الندي
٢١٤	- بشر بن عمارة
٢٦٠ ، ٤١	- بشر بن عمر بن الحكم الزهراني
٢٣٢	- بشر بن نمير القشيري
١٠	- بشير بن شعيب
٢٧٧	- بكر بن الأسود أبو عبيدة الناجي
٣٨	- بيان بن عمرو البخاري

ت

١١٨	- تليد أبو إدريس
٩١	- تمام بن نجيح الأسدي

ث

١٧٠	- ثعلبة بن بلال العبدي
-----	------------------------

ج

١٤٤	- الجراح بن المنهال أبو العطوف
١٤٢	- جرير بن أيوب البجلي
٣٩	- جرير بن عبد الحميد

- ٢٦٣ - الجعد بن أوس
 ٣٠٤ - جعفر بن برد الخراز
 ٢٦١ - جعفر بن الزبير الشامي
 ١٠٦ - جعفر بن سليمان

ح

- ٦ - حاشد بن إسماعيل
 ١٦٠ - الحارث بن وجيه الراسبي
 ٩٠ - حبيب بن سالم مولى النعمان
 ٩ - حجاج بن منهل
 ١٢٠ - حجاج بن نصير الفسطاطي
 ١٢٣ - حديج بن معاوية بن الرحيل الجعفي
 ٢٠٩ - حسام بن المصك أبو سهل
 ٩ - حسان بن حسان البصري
 ٢٧٤ - الحسن بن عمرو العبدي
 ١٠٢ - حسين بن أبي سفيان السلمي
 ١٤٧ ، ١٤٤ - حسين بن عبد الله ابن ضميرة
 ٣٣١ ، ١٧٤ - حفص بن عمر الدمشقي
 ٢٥٦ - الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي
 ٣٣٢ ، ٣١٦ - حكيم بن عمار الحنفي
 ٤٠ - حماد بن زيد
 ٢٢٦ - حماد بن يحيى أبو بكر الأبح
 ٤٢ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٩ - الحميدي عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي
 ١٢٣ - حنش بن المعتمر الصنعاني

- ٩٢ - حي بن عبد الله المصري
١٣١ - حي الليثي

خ

- ٢٥٣ - خالد بن إلياس
٢٤١ - خالد بن محمد بن زهير المخزومي
٩ - خالد بن مخلد
٢٤٦ - خالد بن يزيد العمري
٩ - خالد بن يزيد المقرئ
١٧٣ - خصيف
٣١٧ - خطاب بن عثمان الفوزي
٣١٧ - خطاب بن عثمان الكوفي
٩ - خلاد بن يحيى
٩٢ - خليل بن مرة

د

- ٤٢١ - الدارقطني
١٧٠ - داود بن أبي صالح المزني
١٤٣ - داود بن المحبر بن قحذم

ذ

- ١٨٣ - ذاود بن علبة الحارثي
٢٣٧ - ذو الأصابع

ر

- ٢١ - الرامهرمزي
 ١٨٠ - ربيع بن سهل بن الركين
 ٢٥٠ - ربيع بن مالك
 ١٥٨ - ربيعة بن سيف المعافري
 ١٥٧ - رفدة بن قضاة الغساني
 ١١٥ - روح بن أسلم
 ٢٧٥ - روح بن عبادة بن العلاء
 ١٤٩ - روح بن غطيف الثقفي

ز

- ٢١٠ - زكريا بن منظور أبو يحيى القرظي
 ١٧٩ - زمعة بن صالح المكي
 ١٨ ، ٤٢ ، ... - الزهري
 ١٦١ - زهير بن محمد التميمي العنبري
 ٤٢ - زياد بن سعد
 ١١٥ - زياد بن المنذر أبو الجارود
 ٢٦٠ - زياد بن ميمون أبو عمارة

س

- ٢٦٣ - السائب بن يزيد
 ١٣٣ - سخرية الأزدي
 ٨ - سريج بن النعمان
 ١٠ - سعيد بن أبي مریم
 ١٠٢ - سعيد التمار
 ٤٢ - سعيد بن خثيم
 ١٨١ - سعيد ابن ذي لعوة
 ٢٥٨ - سعيد بن زربي أبو معاوية

٣١٠
... ، ٢٩٩ ، ١٤
٤٢
٣٢٩
١٥٨
٢٢٢
٤٠
(٦)
٢٦٤
١٥٤
٤١ ، ٤٠
٢٧٦
٣٠٣
٤١

- سعسء بن زكربا المءائنب
- سفبان الثورب
- سفبان بن عببنة
- سلمة بن عبء الله بن البصبب
- سلمة بن الفضل الأبرشب
- سلمب أبو بكر البببب
- سلام بن أبب مطبب
- سلبم بن بببب
- سلبمان بن أرقم أبو معاء البببب
- سلبمان بن بببب بن أبب أمبة البببب
- سلبمان بن حرب
- سلبمان بن عمرو أبو ءاوء البببب
- سلبمان بن وبب الأنباوب
- سماك بن سلمة

شب

٢٤٢
٣٤٠
٣٤٠
... ، ٣٩٠ ، ١٤
٤١ ، ١٨
٢٤٣
٢٤٣

- شرقب البببب
- شرقب بن القطامب
- شربب بن أرباة
- شعبة بن البببب
- الشعبب
- شهاب
- شهاب بن برببب

صب

١٩٧ ، ١٧٩
٢٨٥
٨٥
٣٣١

- صابب بن أبب الأبببب
- صابب البراء
- صابب بن بببب البببب
- صابب بن راشء البببب

١٥١	- صباح بن سهل أبو سهل
٣٣٧	- صباح بن مجاهد بن جبیر
٤٢٠٨	- صدقة بن الفضل
٩٧	- صعصعة بن ناجية المجاشعي
٢٠٨	- صلة بن سليمان

ط

٩٧	- الطفيل بن عمرو
٩	- طلق بن غنام

ع

٢٤٨	- عاصم بن عمرو النخعي
٣٣٠	- عباد بن أبي موسى
٢٧٠	- عباد بن راشد
٢٦٢	- عباد بن صهيب البصري المدري
٨٨	- عباد بن عبد الصمد أبو معمر
٤١	- عباد بن العوام
١٤٤	- عباد بن كثير
١٢٩٠٩٧	- عباد بن كسيب
٩٧	- عباس بن جليلد الحجري
٣١٠٠٠	- عباس الدوري
٢٤٧	- عباس بن الفضل الأزرق
٨	- عبدان بن عثمان
١٨٣	- عبد الجبار بن الورد المكي
٢٢٥	- عبد الجليل بن عطية القيسي
٨٥	- عبد الحكيم بن منصور الخزاعي
١٨٥	- عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين
٢٤١	- عبد الخبير
٨٧	- عبد الرحمن بن اسحاق أبو شيبه الواسطي

١٤	- عبد الرحمن الأوزاعي
٩	- عبد الرحمن بن حماد الشعيشي
٩٣	- عبد الرحمن بن عطاء القرشي
٢٤٦	- عبد الرحمن بن قيس أبو معاوية
٢٥٢	- عبد الرحمن بن مالك بن مغول
٤٢	- عبد الرحمن بن المبارك
٢٩٩ ، ١٤	- عبد الرحمن بن مهدي
٢٦١	- عبد الرحيم بن زيد بن الخواري العمي
٤٠ ، ٣٢١	- عبد الرزاق بن همام
٤٠	- عبد الصمد
٢٠٠	- عبد الصمد بن حبيب الأزدي
١٠	- عبد العزيز الأوسي
١٧٢	- عبد العزيز بن جريج
٣٣٨	- عبد العزيز بن زياد العمي
١٢٩	- عبد العزيز بن يزيد بن رمانة
١٤٥	- عبد الغفور أبو الصباح الواسطي
٤٢ ، ٤١ ، ٣٨	- عبد الله بن أبي الأسود
(١١)	- عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف
٢٨٤	- عبد الله بن جبير الخزاعي
٣١٤	- عبد الله بن الحارث الجمحي المديني
١٣١	- عبد الله بن حذافة أبو حذافة
٣١٤	- عبد الله بن خالد أبو عثمان البجلي
٨٦	- عبد الله بن داود الواسطي
١٦٢	- عبد الله بن ذكوان
٩	- عبد الله بن رجاء
١٣٤	- عبد الله بن سخريرة
٣٨	- عبد الله بن سعيد
٨٨	- عبد الله بن سليمان بن جنادة
١٧٥	- عبد الله بن سيدان المطرودي
٣٠	- عبد الله بن طاهر

١٢٢	- عبد الله بن عامر الأسلمي
١٩٣	- عبد الله بن عمر بن حفص العمري
١٢٨	- عبد الله بن غزوان الحمصي
٢١٧	- عبد الله بن فروخ
٢٩٩ ، ٤١ ، ٣١ ، ١٣ ، ٧	- عبد الله بن المبارك
١٤٤ ، ١٤٣	- عبد الله بن محرز العامري الجزري
١١	- عبد الله بن محمد ابن عبد الرحمن الأشقر
٣٣٤	- عبد الله بن محمد بن عجلان
٤٣ ، ٤٢	- عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل النقبلي
٨	- عبد الله بن محمد ابن اليمان المسندي
١٥٩	- عبد الله بن معاوية
٣٣٤	- عبد الله بن معاوية بن عاصم
٩٨	- عبد الله بن مكنف
٢١٥	- عبد الله بن نافع الصائغ
١٩٤	- عبد الله بن نافع مولى ابن عمر
٣٩	- عبد الله بن نير
	- عبد الله بن يعلى بن مرة
٨٦	- عبد الله بن يعمر الكلاعي
١٠	- عبد الله بن يوسف
١١٨	- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد
٣٣٨	- عبد الملك بن أبي كثير
٢١٨	- عبد الملك بن قدامة
٢٤٥	- عبد المنعم بن إدريس
١٢٨	- عبد الواحد بن عبيد الرقاشي
٤٢	- عبد الواحد بن واصل السدوسي
٢١٥	- عبد الوهاب بن بخت
٢٥٥	- عبد الوهاب بن الضحاك
٢٥٧	- عبيد الله بن تمام أبو عامر
٢٥١	- عبيد الله بن عكراش بن ذؤيب
٣٠٢	- عبيد الله بن عمر

٣٨ ، ٣٠ ، ٩	- عبس الله بن موسى
٤٠	- عثمان بن أبس شببة
٣١	- عثمان بن سعسب الءارمى
٢٣١	- عثمان بن عثمان القرشى
٢٣٩	- عثمان بن عطاء
١٥٢	- عثمان بن العلاء
٨٩	- عسل بن سفبان الاربوعى
٣٣٩	- عفان بن سىار الءرجانى
١٤ ، ٨	- عفان بن مسلم
١٣٢	- عففر بن معدان
٣٢٩ ، ١٠٩	- عقببة بن ىرهم
...٤٢١	- العقىلى
١٨	- عكرمة مولى ابن عباس
١٩٢	- العلاء بن زهفر أبو زهفر الأزءى
٨	- على بن الحسن بن شقىق
٣٣١	- على بن سالم
... ، ١٨	- على بن عبء الله ابن المءبى
٣٢٩	- على بن علقمة الأنمارى
١٠	- على بن عىاش
٣٣١ ، ٣١٢	- على بن غالب الفهبرى
٢٧١	- عمارة بن ءوهم
٢٣٠	- عمارة بن زاذان الصسءلانى
١٣٢	- عمارة بن زعكرة
٣٣٤	- عمران بن أنس أبو أنس
٣٢٩ ، ١٠٣	- عمران بن سرفع
٩٤	- عمران بن ظببان
١٠٧	- عمران بن مسلم
٢٠٦	- عمر بن حفص أبو حفص العبءى
٢٣٣	- عمر بن راشء أبو حفص
٢١٦	- عمر بن زىاء

٩٩	- عمر بن زبد الصنعاني
٢٩١	- عمر بن سفينة
١٤٤	- عمر بن صهبان
١٨	- عمر بن عثمان
١٦١	- عمرو بن أبى سلمة
٢٧٨	- عمرو بن أزهر العتكى
٣٣٠	- عمرو بن حمزة القيسى
٣٣٠ ، ٢٨٢	- عمرو بن ذى مر الهمداني
٤١	- عمرو بن زرارة
٣٨ ، ٣٩ ، ...	- عمرو بن على الفلاس
١٠٥	- عمرو بن مالك النكري
٩٣	- عمرو بن هشام الجنبي أبو مالك
١٢٧	- عيسى بن سعيد أبو عمار
٤٢	- عيسى بن يونس

غ

١٥٣

- الغاز بن جبلة

ف

١٤٥

- فرات بن السائب أبو سليمان

١١

- الفريري = محمد بن يوسف أبو عبد الله

٢٨٧

- الفضل بن مهلهل

ق

٧٤

- القاسم بن عبد الله بن عمر العمري

٤٢

- قتادة بن دعامة السدوسي

٤١ ، ٣٩

- قتيبة

٢٠٨

- قرعة بن سويد بن حجير الباهلي

٢٠٧

- قطبة بن العلاء بن المنهال

ك

١٢٩

- كريم

ل

٣١

- الليث بن سعد

م

٤١ ، ١٨ ، ١٤

- مالك بن أنس

٢٨٦

- مالك بن مالك

١٩٥

- مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني

(٦)

- محمد بن أبي حاتم الوراق

١٧٥

- محمد بن أبي سهل القرشي

٣٣٦

- محمد بن أبي يعقوب

٢٧ ، ١١

- محمد بن احمد بن حماد الدولابي

٤٢

- محمد بن إسحاق بن جعفر أبو بكر الصاغانى

١٨ ، ١٧

- محمد بن إسحاق بن يسار المدني

١٥٢

- محمد بن إسماعيل الضبي

٣٢٠

- محمد بن جحادة الكوفي

٧٥

- محمد بن حجاج المصفر

٣١٥

- محمد بن حذيفة بن داب

(١١)

- محمد بن دلويه الوراق

٢٦٦ ، ٨٩

- محمد بن الزبير الحنظلي

٨

- محمد بن سابق

٢٦٨

- محمد بن سعيد الشامي

١٠٨

- محمد بن سكين

٦

- محمد بن سلام البيكندي

١١

- محمد بن سليمان بن فارس

١١٩

- محمد بن سليمان بن مسمول المسمولي

٤٢ ، ١٣

- محمد بن سيرين

١٧١	- محمد بن عبد الله الكناني
١٤٨	- محمد بن عبد الملك أبو عبد الله الأنصاري
٩	- محمد بن عرعة
٤٢	- محمد بن عقبة
٣١٧	- محمد بن عمر المحرري
٧٣	- محمد بن عمر الواقدي
٨	- محمد بن عيسى ابن الطباع
٣١٩	- محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي
٢٧٩	- محمد بن الفضل بن عطية أبو عبد الله المروزي
١٨	- محمد ابن فليح
١٣٨	- محمد بن كريب
١٧٦	- محمد بن معاوية أبو علي النيسابوري
١١٤	- محمد بن يعلى السلمي
٦	- محمد بن يوسف الفريابي
١٢٧	- محمود بن أبي أمامة الحارثي
(١١)	- محمود بن إسحاق الخزاعي
٣٤١	- مختار بن مسلم
٣٤١	- مرثد بن سمي الخولاني
٤١	- مروان الفزاري
١٠٦	- مسدد ابن مسرهد
٤٢	- مسلم بن إبراهيم الفراهيدي
٣٣٩	- مسلم بن أبي مريم
١٠	- مسلم بن الحجاج القشيري
١٩٠	- مسور بن الصلت
٣١٦	- مسور بن مرزوق
٤٢	- معاوية بن صالح
٤٠	- معمر بن راشد
٣٣١ ، ٣١٣	- مغيرة بن حبيب
٤١	- المغيرة بن مقسم
٣٣٤	- مفضل بن صالح

- ٤١ - مفضل بن مهلهل
 ٢٥٤ - مقاتل بن سليمان الأزدي
 ٨ - مكى بن إبراهيم
 ٣٣٤ - منهل بن خليفة
 ٢٢٩ - مهران بن أبى عمر الرازى
 ٤٠ - موسى بن إسماعيل
 (٤١) - موسى بن سلام
 ٢٤٩ - موسى بن عبيدة بن نشيط
 ١٥٦ - موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث
 ٢٧٨ - ميسرة بن عبد ربه
 ٢١١ - ميمون أبو حمزة القصاب

ن

- ٦١٠ - النسائى أحمد بن شعيب
 ٢٧٩ - نصر بن باب
 ٤٢ - نصر بن على
 ٣٩ - النضر بن شميل
 ١٩٢ - النضر بن محمد ابو عبد الله المروى
 ٣١١ - نعمان بن راشد
 ٤٣ - النفيلى = عبد الله بن محمد ابن نفيل
 ٢٠٣ - نوح بن دراج

هـ

- ١٩٠ - هشام بن زياد أبو المقدام
 ١٨ - هشام بن عروة
 ١٢٤ - هند بن أبى هالة

و

- ٣٣٧ - واقد بن محمد
 ... ٣٩ ، ٧ - وكيع بن الجراح

١٦١	- الوليد بن مسلم
٣٩	- وهب بن جرير
ي	
١١٧	- ياسين بن معاذ الزيات
٤٢	- يحيى بن آدم
١٤٤	- يحيى بن أنيسة
١٩٩	- يحيى بن أبي كثير
٣٠٥	- يحيى بن راشد
... ، ١٤	- يحيى بن سعيد القطان
٤٢	- يحيى بن صالح
٤١	- يحيى بن كثير
... ، ٢٠	- يحيى بن معين
٤١ ، ٨	- يحيى بن يحيى النيسابوري
٢٨٥	- يزيد بن عميرة الزبيدي الشامي
٣٩	- يزيد بن هارون
(٣٨)	- يعلى أبو منين
(١١)	- يوسف بن ريجان بن عبد الصمد
٤٢	- يوسف بن يعقوب
... ، ٢٤	- أبو أحمد الحاكم الكبير
٤٢	- أبو أحمد الزبيرى
٤١	- أبو أسامة حماد بن أسامة القرشي
٣٠٠	- أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله الهمداني
١٣١	- أبو تميم الجيشاني
٣٠١	- أبو خلدة خالد بن دينار التميمي البصري
١٣٣	- أبو داود نفيح بن الحارث الأعمى
(٣٨)، (٤١)	- أبو سعيد الحداد
(٣٠)	- أبو سهل محمود الشافعي

(٣٨)

- ٤١ ، ٩ - أبو صفوان الثقفي
٤٢ ، ٩ - أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد
٢١٦ - أبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد
...٤٢١ - أبو عبد الله الحاكم النيسابوري
... ، ١٠ - أبو عيسى الترمذي محمد بن عيسى بن سورة
٢٩٨ - أبو عبيد القاسم بن سلام
٤١ ، ١٠ - أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر
الدمشقي
٣١ ، ٩ - أبو نعيم الفضل بن دكين
٩ - أبو الوليد أحمد بن محمد الأزرق
٤٠ - أبو الوليد : هشام بن عبد الملك الطيالسي
١٠ - أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني
... ، ١٤ - ابن أبي حاتم
... ، ٢١ - ابن حبان
...٤٤٢ - ابن حجر
٢٣٠ - ابن حميد = محمد بن حميد أبو عبد الله الرازي
(٢٤) - ابن عبدويه الوراق
... ، ٢١ - ابن عدي

قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر

- (أبو إسحاق) إبراهيم بن عبد الله ابن الجنيد الختلي
١- سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين
ط ١ / تحقيق : أحمد محمد نور سيف
المدينة المنورة : مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- (أبو بكر) أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
٢- السنن الكبرى
د.ط
بيروت : دار الفكر، د.ت
- ٣- شعب الإيمان
ط ١ / تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول
بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- (أبو عبد الله) أحمد بن حنبل
٤- المسند
د.ط
بيروت : دار الفكر ، د.ت
- (أبو عبد الرحمن) أحمد بن شعيب النسائي
٥- السنن
د.ط / بشرح : المحافظ جلال الدين السيوطي
بيروت : دار إحياء التراث العربي، د.ت

٦- الضعفاء والمتروكون

ط ١ / تحقيق : عبد العزيز عز الدين السيروان

بيروت : دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- (أبو بكر) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

٧- تاريخ بغداد

د.ط

المدينة المنورة : المكتبة السلفية، د.ت

٨- الكفاية في علم الرواية

د.ط

بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م

٩- موضح أوهام الجمع والتفريق

ط ٢ / تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى العلمي

بيروت : دار الفكر، ١٤١١هـ - ١٩٩١م

- إسماعيل بن محمد العجلوني

١٠- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

ط ٤ / تحقيق : أحمد القلاش

بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

١١- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير

ط ١

بيروت : دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

١٢- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة

د.ط

بيروت : دار المعرفة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي

١٣- نصب الراية لأحاديث الهداية

د.ط

القاهرة : دار الحديث، د.ت

- (أبو الحجاج) جمال الدين يوسف المزي
١٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال
ط ١ / تحقيق : بشار عواد معروف
بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- زيد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب
١٥- مسند الإمام زيد
ط ٢ / جمع : عبد العزيز بن إسحاق البغدادي
بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي
١٦- شرح علل الترمذي
ط ٢ / تحقيق : صبحي السامرائي
عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- (أبو القاسم) سليمان بن أحمد الطبراني
١٧- المعجم الكبير
ط ١ / تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي
د.م، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- (أبو داود) سليمان بن الأشعث السجستاني
١٨- السنن
د.ط / تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد
بيروت : المكتبة العصرية، د.ت
- (أبو العباس) شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان
١٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان
د.ط / تحقيق : إحسان عباس
بيروت : دار صادر، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
- (أبو عبد الله) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
٢٠- تذكرة الحفاظ
د.ط
بيروت : دار إحياء التراث العربي، د.ت

- ٢١- سير أعلام النبلاء
ط ٢ / تحقيق : شعيب الأرنؤوط
بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- ٢٢- العبر في خبر من غير
ط ١ / تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول
بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٢٣- المغني في الضعفاء
د.ط / تحقيق : نور الدين عتر
د.م ، د.ت
- ٢٤- الموقظة
د.ط
حلب : مكتبة المطبوعات الإسلامية، د.ت
- ٢٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال
د.ط / تحقيق : علي محمد البجاوي
بيروت : دار المعرفة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م
- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
٢٦- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي
ط ١
بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- (أبو الفضل) شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني
٢٧- الإصابة في تمييز الصحابة
ط ١ / تحقيق : طه محمد الزيني
القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت
- ٢٨- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه
د.ط / تحقيق : علي محمد البجاوي
بيروت : المكتبة العلمية، د.ت

- ٢٩- تقريب التهذيب
ط ٢ / تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف
د.م، د.ت
- ٣٠- تهذيب التهذيب
ط ١
بيروت : دار الفكر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- ٣١- لسان الميزان
ط ٢
بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م
- ٣٢- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية
د.ط / تحقيق : عبد الرحمن الأعظمي
بيروت : دار المعرفة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
- ٣٣- هدي السّاري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري
د.ط
بيروت : دار المعرفة، د.ت
- (أبو الفلاح) عبد الحي بن العماد الحنبلي
٣٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب :
د.ط
بيروت : دار الكتب العلمية، د.ت
- (أبو محمد) عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي
٣٥- بيان خطأ البخاري في تاريخه
ط ٢ / تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
بيروت : دار الفكر، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
- ٣٦- مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل :
ط ١ / تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
بيروت : دار الكتب العلمية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م
- ٣٧- الجرح والتعديل
ط ١ / تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
بيروت : دار الكتب العلمية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م

- ٣٨- علل الحديث
د.ط / تحقيق : محمد الدين الخطيب
حلب : دار السلام، د.ت
- (أبو عمرو) عبد الرحمن بن عثمان ابن الصلاح
٣٩- علوم الحديث
د.ط / تحقيق : نور الدين عتر
بيروت : المكتبة العلمية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- (أبو الفرج) عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي
٤٠- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية
ط ٢ / تحقيق : ارشاد الحق الأثري
باكستان : إدارة العلوم الأثرية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- ٤١- الموضوعات
ط ١ / تحقيق : توفيق حمدان
بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني
٤٢- المصنف
د.ط / تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي
منشورات المجلس العلمي، د.ت
- (أبو سعد) عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني
٤٣- الأنساب
ط ١ / تعليق : عبد الله عمر البارودي
بيروت : دار الجنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- (أبو محمد) عبد الله بن بهرام الدارمي
٤٤- السنن
د.ط
بيروت : دار الفكر، د.ت

- (أبو أحمد) عبد الله بن عدي الجرجاني

٤٥- الكامل في ضعفاء الرجال

ط ٢ / تحقيق : لجنة من المختصين

بيروت : دار الفكر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- عثمان بن سعيد الدارمي

٤٦- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم

د.ط / تحقيق : أحمد محمد نور سيف

دمشق - بيروت : درا المأمون للتراث، د.ت

- (أبو الحسن) عز الدين ابن الأثير الجزري

٤٧- أسد الغابة في معرفة الصحابة

د.ط

بيروت : دار إحياء التراث العربي، د.ت

٤٨- اللباب في تهذيب الأنساب

د.ط

بيروت : دار صادر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

- (أبو الحسن) علي بن عمر الدارقطني

٤٩- السنن

ط ٤

بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٥٠- الضعفاء والمتروكون

ط ١ / تحقيق : عبد العزيز عز الدين السيروان

بيروت : دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- (أبو الحسن) علي بن محمد بن عراق الكناني

٥١- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة

ط ٢ / تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق

بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

- علي بن هبة الله أبو نصر بن ماكولا

٥٢- الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب

ط ١

بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير

٥٣- البداية والنهاية

د.ط

بيروت : مكتبة المعرفة، د.ت

- (أبو عبد الله) محمد بن إسماعيل البخاري

٥٤- الأدب المفرد

ط ٣

بيروت : دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

٥٥- التاريخ الصغير

ط ١ / تحقيق : محمود إبراهيم زايد

بيروت : دار المعرفة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٥٦- التاريخ الكبير

ط ٢ / تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى العلمي اليماني

بيروت : دار الفكر، ١٤١١هـ - ١٩٩١م

٥٧- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسنته وأيامه

ط ١

القاهرة : دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

٥٨- الضعفاء الصغير

ط ١ / تحقيق : عبد العزيز عز الدين السيروان

بيروت : دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- محمد بن جعفر الكتاني

٥٩- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة

د.ط

القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت

- (أبو حاتم) محمد بن حبان البستي

٦٠- الثقات

ط ١

مؤسسة الكتب الثقافية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م

٦١- المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين

ط ٢ / تحقيق: محمود إبراهيم زايد

حلب: دار الوحي، ١٤٠٢هـ

- (أبو عبد الله) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري

٦٢- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل

ط ١ / تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر

الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

٦٣- المستدرک علی الصحیحین

د.ط

بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت

٦٤- معرفة علوم الحديث

ط ٤ / تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي

بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

- (أبو جعفر) محمد بن عمرو بن موسى العقيلي

٦٥- الضعفاء الكبير

ط ١ / تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي

بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

- (أبو عيسى) محمد بن عيسى بن سورة الترمذي

٦٦- السنن / بشرح الإمام ابن العربي المسمى: عارضة الأخوذي

د.ط

دار الكتاب العربي، د.ت

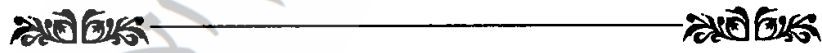
- (أبو عبد الله) محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه

٦٧- السنن

د.ط / تحقيق وتبويب وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي

بيروت: دار الفكر، د.ت

- (أبو الحسين) مسلم بن الحجاج القشيري
٦٨- الجامع الصحيح بشرح : محي الدين النووي
ط ٣
بيروت : دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي
٦٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد
د.ط
بيروت : مؤسسة المعارف، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- يحيى بن معين
٧٠- التاريخ
ط ١ / تحقيق : أحمد محمد نور سيف
مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- (أبو عمرو) يوسف بن عبد الله بن عبد البر
٧١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب مطبوع بهامش كتاب الإصابة
ط ١ / تحقيق : طه محمد الزيني
القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت



قائمة المراجع

- أكرم ضياء العمري
٧٢- بحوث في تاريخ السنة المشرفة
دط
د.م ، د.ت
- ظفر أحمد العثماني التهانوي
٧٣- قواعد في علوم الحديث
ط ٣ / تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة
بيروت : دار القلم، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م

- عبد الحي اللكنوي

٧٤- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل

ط ٣ / تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة

بيروت : دار الأقصى للنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

- عدا ب محمود الحمش

٧٥- رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل

ط ٢

الرياض : دار الأمانى للنشر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

- محمد ضياء الرحمن الأعظمي

٧٦- دراسات في الجرح والتعديل

ط ١

الهند : المطبعة السلفية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- محمد عجاج الخطيب

٧٧- السنة قبل التدوين

ط ١

القاهرة : الناشر مكتبة وهبة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

- نور الدين عتر

٧٨- منهج النقد في علوم الحديث

ط ٣

دمشق : دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م



المعاجم

- (ابن منظور) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم

٧٩- لسان العرب

د.ط

دار المعارف، د.ت

- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي

٨٠- مختار الصحاح

ط ١ / ضبط وتصحيح : أحمد شمس الدين

بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

- (حاجي خليفة) مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي

٨١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

د.ط

إسطنبول : وكالة المعارف، ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م



الرسائل الجامعية

- عبد الرحمن محمد الحامد

٨٢- الرواة الذين سكت عليهم ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل

رسالة دكتوراه

مكة المكرمة : جامعة أم القرى

- إدريس بن محمد بن علي

٨٣- الرواة المسكوت عنهم في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم

رسالة دكتوراه

مكة المكرمة : جامعة أم القرى، ١٤١٢/١٤١٣هـ

جامعة الأميرة
عبد القادر للعالم الإسلامي

فهرس " الموضوعات "

	الإهداء
	كلمة شكر وتقدير
	المقدمة
١	الباب الأول : التعريف بالإمام البخاري وعلم الجرح والتعديل وبكتاب التاريخ الكبير
٢	تمهيد
٣	الفصل الأول : التعريف بالإمام البخاري وعلم الجرح والتعديل
٤	تمهيد
٥	المبحث الأول : ترجمة الإمام البخاري
٥	اسمه ونسبه
٥	مولده
٥	طلبه العلم وسعة حفظه
٦	رحلاته
٧	شيوخه وتلاميذه
١١	وفاته
١١	مصنفاته
١٢	المبحث الثاني : نبذة عن علم الجرح والتعديل وعلاقة البخاري به
١٢	١- تعريف الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً
	أ- في اللغة
	ب- في الاصطلاح
١٣	٢- مشروعية الجرح والتعديل من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة
١٥	٣- ضرورة الجرح والتعديل وأهميته في ضبط أمور الدين
١٦	٤- شروط الجرح والمعدل
١٧	٥- الإمام البخاري وعلم الجرح والتعديل
٢٠	المبحث الثالث : ظهور التصنيف في علم الجرح والتعديل ومدى تأثير وتأثير البخاري فيه
٢٢	أولاً : مؤلفات الجرح والتعديل التي سبقت كتاب التاريخ الكبير
٢٣	ثانياً : المؤلفات التي ظهرت بعد التاريخ الكبير ومدى تأثيرها به

٢٣	أ- " الضعفاء والمتروكون " للنسائي
٢٣	ب- " الضعفاء الكبير " للعقيلي
٢٤	ج- " الجرح والتعديل " لابن أبي حاتم الرازي
٢٦	د- " الثقات " و " المجروحون " لابن حبان
٢٧	هـ- " الكامل في الضعفاء " لابن عدي
٢٩	الفصل الثاني : التعريف بكتاب " التاريخ الكبير "
٣٠	تمهيد
٣١	المبحث الأول : سبب تسمية الكتاب بـ " التاريخ "
٣٤	المبحث الثاني : طريقة ترتيب الكتاب
٣٧	المبحث الثالث : مصادره
٣٨	مصادره المشتركة بين الجرح والتعديل
٤١	مصادره في الجرح
٤٢	مصادره في التعديل
٤٤	المبحث الرابع : تحقيق في عدد الرواة المترجم لهم في التاريخ الكبير وهل استوعب الكتاب جميع الرواة
٤٦	المبحث الخامس : مصطلحات البخاري في تاريخه
٤٦	أ- في نقد الأحاديث
٤٨	ب- في التفريق أو الجمع بين الرواة
٤٩	ج- مصطلح " العتيق " ومعناه عند البخاري
٥٢	د- مصطلحا " المسند " و " المختصر "
٥٤	المبحث السادس : ذكر الأحاديث في التاريخ الكبير وعلاقة ذلك بتراجم الرواة
٥٦	المبحث السابع : تأصيل لمذهب البخاري في العننة من خلال التاريخ الكبير
٥٨	المبحث الثامن : الاعتراضات على كتاب التاريخ الكبير
٦١	المبحث التاسع : أهمية كتاب التاريخ الكبير ومكانته العلمية
٦٣	الباب الثاني : منهج الإمام البخاري في الجرح
٦٤	تمهيد
٦٧	القسم الأول : ألفاظ الجرح التي تفرّد بها ومنهجها في استعمالها
٦٨	تمهيد

- ٧٠ الفصل الأول : لفظنا " سكتوا عنه " و " فيه نظر أو في حديثه نظر، ... "
- ٧١ تمهيد
- ٧٢ المبحث الأول : " سكتوا عنه "
- ٧٩ المبحث الثاني : " فيه نظر " أو " في حديثه نظر " أو " في إسناده نظر " ...
- ٨٤ أ- " فيه نظر " دون ذكر الحديث خلال الترجمة
- ٩٧ ب- " فيه نظر " مع ذكر الحديث خلال الترجمة
- ١٠٠ ج- " في حديثه نظر "
- ١٠٤ د- " في إسناده نظر "
- ١٠٩ هـ- " في صحة خبره نظر " ، " فيه بعض النظر "
- ١١١ الفصل الثاني : " يتكلمون فيه " (في حديثه، في حفظه، ...)
- " لا يصح " (لا يصح حديثه، حديثه ليس من وجه صحيح)
- ١١٢ تمهيد
- ١١٣ المبحث الأول : " يتكلمون فيه " أو " في حديثه " أو " في حفظه "
- ١١٤ أ- " يتكلم فيه " ، " يتكلمون فيه " ، " يتكلم فيه فلان "
- ١٢١ ب- " يتكلمون في حفظه " أو " يتكلمون في حديثه "
- ١٢٥ المبحث الثاني : " لا يصح حديثه " ، " لا يصح " ، " لا يصح إسناده " ، " حديثه ليس من وجه صحيح "
- ١٢٦ أ- " لا يصح حديثه " و " لا يصح "
- ١٣٢ ب- " لم يصح إسناده " و " حديثه ليس من وجه صحيح "
- ١٣٥ الفصل الثالث : لفظ " منكر الحديث " (عنده مناكير، في حديثه بعض المناكير، ...)
- تمهيد
- ١٤٠ المبحث الأول : " منكر الحديث " دون ذكر الحديث خلال الترجمة
- ١٤٧ المبحث الثاني : " منكر الحديث " مع ذكر الحديث خلال الترجمة أو الإشارة إليه
- ١٥٦ المبحث الثالث : " حديثه مناكير " ، " عنده مناكير " ، " في حديثه بعض المناكير " ، " بعض حديثه منكر " ، ...
- ١٥٦ ١- " حديثه مناكير "
- ١٥٧ ٢- " عنده مناكير "
- ١٥٩ ٣- " فيه بعض المناكير " " في حديثه بعض المناكير " ، " بعض حديثه منكر "
- ١٦١ المبحث الرابع : تقييد النكارة بمصر أو حديث بعينه
- ١٦٤ القسم الثاني : ألفاظ الجرح التي شارك فيها النقاد ومنهج في استعمالها
- ١٦٥ تمهيد

الفصل الأول : ألفاظ التفرد والمخالفة

١٦٦

١٦٧

تمهيد

١٦٩

المبحث الأول : ألفاظ التفرد

١٦٩

أ- الذين أطلق فيهم ألفاظ التفرد مع ذكر الحديث خلال تراجمهم

١٧٤

ب- الذين أطلق فيهم ألفاظ التفرد دون ذكر الحديث في الترجمة

١٧٨

المبحث الثاني : ألفاظ المخالفة

١٧٨

أ- من كثرت المخالفة في حديثهم

١٨٣

ب- من كانت المخالفة في بعض حديثهم دون البعض

١٨٥

ج- من ندرت المخالفة في حديثهم

١٨٧

الفصل الثاني : ألفاظ التضعيف

١٨٨

تمهيد

١٨٩

المبحث الأول : " ضعيف " ، " فيه ضعف " ، " ضعفه فلان "

١٨٩

أ- الذين باشر فيهم التضعيف بنفسه بقوله " ضعيف " أو " فيه ضعيف "

١٩٣

ب- الذين نسب تضعيفهم إلى غيره من النقاد

١٩٧

المبحث الثاني : " لين " ، " لين الحديث " ، " هو عندهم لين "

٢٠٥

المبحث الثالث : " ليس بالقوي " ، " ليس بذاك القوي " ، " ليس عندهم بالقوي " ، " ليس بذاك "

٢٠٦

أ- ليس بقوي

٢٠٨

ب- ليس بذاك القوي

٢٠٩

ج- ليس عندهم بقوي

٢١٠

د- ليس بذاك

٢١٣

المبحث الرابع : " يعرف وينكر " ، " تعرف وتنكر " ، " يعرف منه وينكر " ،

" يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح "

٢٢٠

المبحث الخامس : " ليس بالحافظ عندهم "

٢٢٤

المبحث السادس : " كثير الوهم " ، " ربما يهيم " ، " يهيم في الشيء بعد الشيء "

٢٢٩

المبحث السابع : " في حديثه اضطراب " ، " ربما يضطرب في حديثه " ، " مضطرب الحديث "

٢٣٥

الفصل الثالث : ألفاظ الترك

٢٣٦

تمهيد

٢٣٧	المبحث الأول : " لم يقم حديثه " ، " حديثه ليس بالقائم " ، " حديثه ليس بقائم الإسناد " ، " إسناده ليس بالقائم "
٢٤٥	المبحث الثاني : " ذاهب الحديث " ، " ذهب حديث "
٢٤٨	المبحث الثالث : " لم يثبت حديث " ، " لا يثبت "
٢٥٢	المبحث الرابع : " حديثه ليس بشيء " ، " ليس بشيء " ، " لا شيء البتة "
٢٥٥	المبحث الخامس : " عنده عجائب " ، " صاحب عجائب "
٢٥٩	المبحث السادس : " تركوه " ، " متروك " ، " متروك الحديث " ، " تركه فلان " ، " ترك فلان حديثه "
٢٦٠	أ- " تركوه " ، " متروك " ، " متروك الحديث "
٢٦٩	ب- " تركه فلان "
٢٧٤	المبحث السابع : " كذاب " ، " رمي بالكذب " ، " قال فيه فلان معروف بالكذب " ، " رماه فلان "
٢٨١	المبحث الثامن : " مجهول لا يدري " ، " شيخ مجهول " ، " لا يعرف " ، " ليس بمعروف الحديث " ، ...
٢٩٤	الباب الثالث : منهج الإمام البخاري في التعديل
٢٩٥	تمهيد
٢٩٦	الفصل الأول : ألفاظ البخاري في التعديل ومنهجه في استعمالها
٢٩٧	تمهيد
٢٩٨	المبحث الأول : إقلال البخاري من التعديل وسبب ذلك
٣٠١	المبحث الثاني : لفظ "ثقة" في استعمال البخاري
٣٠٧	المبحث الثالث : لفظ "صدوق"
٣١٤	المبحث الرابع : ألفاظ تعديل أخرى
٣١٤	١- "مستقيم" و "مستقيم الحديث"
٣١٥	٢- "قوي" ، "رضا" ، "خيار" ، "من الصالحين"
٣١٥	أ- "قوي"
٣١٦	ب- "رضا"
٣١٦	ج- "خيار"
٣١٧	د- "من الصالحين"
٣١٩	المبحث الخامس : تقييد البخاري توثيق الراوي بوقت دون وقت أو بوضع دون آخر
٣٢٣	الفصل الثاني : حكم سكون الإمام البخاري على الراوي
٣٢٤	تمهيد

المبحث الأول : معنى السكوت والفرق بين المسكوت عليه والمسكوت عنه وأنواع المسكوت
عليهم عند البخاري

٣٢٥ ١- معنى السكوت

٣٢٦ ٢- الفرق بين المسكوت عليه والمسكوت عنه

٣٢٦ ٣- أنواع المسكوت عليهم عند البخاري

٣٢٨ المبحث الثاني : هل أن كل من سكت عليه ابن أبي حاتم قد سكت عليه البخاري ؟

٣٣٣ المبحث الثالث : هل حقا أن سكوت الإمام البخاري على راو هو تعديل له ؟

٣٣٦ المبحث الرابع : كلام البخاري في بعض الرواة بما لا يدل على تعديل أو تجريح

٣٣٦ أ- " كتبنا عنه "

٣٣٧ ب- " له أحاديث "

٣٣٨ ج- " ليس عنده كثير حديث " ، " لا يعرف بكبير حديث "

٣٤١ د- " قديم "

٣٤١ هـ- " يقرأ الكتب "

٣٤٢ الخاتمة

٣٤٥ الفهارس

٣٤٦ فهرس الآيات

٣٤٧ فهرس الأحاديث

٣٥٢ فهرس الأعلام

٣٦٩ فهرس المصادر والمراجع

٣٨٢ فهرس الموضوعات

جدول التصويبات

الصفحة	المسطر	الخطأ	الصواب
الإهداء	٥	والداي	والديّ
ب	٢٠	مباحث أيضا	مباحث
ت	٤	صاحبها	أصحابها
٧	٢ هامش	السنة	الستة
٨	٢	بيخاري	بيخاري
٨	١٧ هامش	العرة	العاشرة
٩	٣٢ هامش	التقريب	[التقريب...]
١٠	٥ هامش	الذي، أكثر	الذي أكثر
١٠	٢	التقريب	التقريب
١٠	١٦ هامش	ملت	مات
١٠	١٧ هامش	اليقريب	التقريب
١١	١١ هامش	النساب	الأنساب
١٢	٣ هامش	عنز	عز
١٢	٣ هامش	نهج	منهج
١٤	١٥ هامش	غسماعل	إسماعيل
١٤	١٥ هامش	غبراهيم	إبراهيم
١٥	١ هامش	بيرت	بيروت
٢٠	٢	بثقتة	بثقتة
٢٢	١	أهميته	أهميته
٣٤	٢	في التاريخ	في وصف التاريخ
٤٠	٩ هامش	بكلر	بكر
٤٢	١٠ هامش	٢٢٠ هـ	ت ٢٢٠ هـ
٤٣	١ هامش	خثيم	خثيم
٤٣	١٤ هامش	سنتين	ستين
٤٧	٢ هامش	البزرائي	البززار في

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٧	٨ هامش	الحديث بهذا	الحديث بهذا
٤٨	١٥	تفريقها	تفريقها
٥٥	٧	ويريد أن يشير	يريد أن يشير
٥٧	٥ هامش	صه	طه
٥٧	٧ هامش	أبو عمر	أبو عمرو
٥٩	٦	سبب وجود	سبب لوجود
٦٠	٢	بضعة	بضعة
٦٢	٥	أفرادا	أفردا
٦٢	١٤	المؤلفات	المؤلف
٦٢	٢٠	قد	فدّ
٦٨	٥	أفرادا	أفردا
٦٨	٦	:	،
٧٢	٣ هامش	(٨٣)	، ص ٨٣
٧٦	الأخير	سكنوا	سكنوا
٧٩	١ هامش	١٣٩٢-١٩٧٢م	١٣٩٢-١٩٧٢م
٧٩	٤ هامش	٤٠١	ص ٤٠١
٨١	٧	تبعناه	تبعناه
٨٦	١٠ هامش	معرفا	محرفا
٨٦	١٥ هامش	المجروحين	المجروحون
٨٩	٣	الحنظلي	الحنظلي
٩١	الأخير في الهامش	الواحدة	الواحد
٩٧	١٧	عن عباس ابن عمر	عن عباس عن ابن عمر
٩٨	٤ هامش	(٣٠٨)	(٣٠٨/٢)
٩٨	٥ هامش	(٣١٤/١٣)	(٣١٦/١٣)
١٠١	٤ هامش	سؤالات الدارمي	تاريخ الدارمي
١٠١	١٢ هامش	١٩٨٦ هـ	١٩٨٦ م
١٠٣	١٧	كان	كل

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠٦	١ هامش	الجنيد	الجنيد
١١٤	٧	أبو حاتم	أبو حاتم
١١٥	٧	عبد الرحمن بن أبي	عبد الرحمن بن أبي
		عن أحمد بن حنبل حاتم	حاتم عن أحمد بن
		حنبل	حنبل
١١٥	٥ هامش	ت ٢٤٦٢	نص ٢٤٦٢
١١٦	٦ هامش	ابن الجنيد	ابن الجنيد
١١٧	٣ هامش	ابن الجنيد	ابن الجنيد
١١٨	١٠	وقول البخاري	وفسر قول البخاري
١٢٤	٣	أنه الراوي	أن الراوي
١٢٥	الأخير	(٢٠٧٠/٦)	(١٧٢/٦)
١٢٦	٥	لصاحبي	لصحابي
١٢٨	١٦	هذ	هذا
١٣٣	١	من وجه صحيح	من وجه صحيح" (١)
١٣٦	١٨	روى عنه يونس	روى عنه يونس بن
		بن بكير	بكير منكر الحديث
١٣٧	٤	(٢)	(١)
١٣٧	٧	(٣)	(٢)
١٣٧	١٠	(٤)	(٣)
١٣٧	١٢	(٥)	(٤)
١٣٧	١٦	(٦)	(٥)
١٤٠	٨ هامش	ابن الجنيد	ابن الجنيد
١٤١	الأخير	(١١)	"(١١)
١٤٦	٣	سبيل الاعتبار" (٢)	سبيل الاعتبار" (٢)
١٤٨	١	يروى	يروى
١٥٢	١٥	حديث واحد" (١٠)	حديث واحد" (١٠)
١٥٣	٢ هامش	٣٣٧ (٧-٥٨)	ت ٣٣٧ (٧/٥٨)

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٥٧	٦	المقلوبات(٦)	المقلوبات " (٦)
١٥٧	٣ هامش	٥٠٦	ت ٥٠٦
١٥٨	١١	"ثقة"	"ثقة"
١٦١	١ هامش	١٤٢٠	ت ١٤٢٠
١٦١	٧ هامش	سؤالات	تاريخ
١٦٧	٦	يوديان	يودون
١٦٧	١٦	بمخالفته غيره له	بمخالفة غيره له
١٦٧	الهامش الأعلى	القسم الثاني -	القسم الثاني -
		الفصل الثاني	الفصل الأول
١٧٠	١٢	يتروظاً	يتوضأ
١٧٠	١ هامش	أخرج	أخرجه
١٧٥	٩	في ترجمته	في ترجمته
١٧٨	الهامش الأعلى	القسم الثاني -	القسم الثاني -
		الفصل الثاني	الفصل الأول
١٧٨	٥	اثنتين	اثنتين
١٨١	٢	لأن فيه دليل	لأن فيه دليلا
١٨١	٦	في النيذ"	في النيذ
١٨٤	١١	ذواد بن علية	ذواد بن علية
١٨٤	٦ هامش	سؤالات الدارمي	تاريخ الدارمي
١٨٥	١١	حديثه (٢)	حديثه " (٢)
١٩٠	١٢	داعيه	داعية
١٩١	٨	منكر الحديث(١٠)	منكر الحديث" (١٠)
١٩١	١٢	: يروي الموضوعات	: "يروي الموضوعات
١٩١	١٤	"ضعفه أحمد وغيره	"ضعفه احمد وغيره"
١٩٢	٨	النسائي : (٦)	النسائي (٦)
١٩٤	١	صويلح	"صويلح" (٢)

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩٤	٣	يكتب حديث (٤)	يكتب حديث " (٤)
١٩٤	٤	"[صالح ثقة] (٥)	"[صالح ثقة] (٥)
١٩٥	٨	: بمجالد	: " بمجالد
١٩٥	١٦	: (٩)	: (٩)
١٩٥	قبل الأخير	(٦)	(١٠)
١٩٥	الأخير في الهامش	(٦)	(١٠)
١٩٦	الأخير في الهامش	٧٠٧٠	ت ٧٠٧٠
١٩٧	١ هامش	لم أعتز عليه في التاريخ	لم أعتز عليه إلا في
٢٠٣	٢	معيهن	معين
٢١١	الأخير	ليس بالقوي عندهم	"ليس بالقوي عندهم"
٢١٢	٨	"ليس بذاك قوي"	"ليس بذاك القوي"
٢١٣	٢	يعرف حفظه وينكر	"يعرف حفظه وينكر"
٢١٨	١	مطعون	مظعون
٢١٨	٣ هامش	ابن الجنيد	ابن الجنيد
٢١٨	٤ هامش	ص ٣٧٤	(٣٧٤/٢)
٢٢١	١ هامش	المصدر نفسه	المصدر السابق
٢٢٢	٣	وقال أخرى : كان	وقال أخرى: "وكان
٢٢٢	١٨	ضعيف ضعيف"	ضعيف ضعيف
٢٢٧	الأخير	صدوق	"صدوق"
٢٣٣	قبل الأخير	مناكير (٨)	مناكير " (٨)
٢٣٨	١٩	عن أبي عمران	عن أبي عمران عن
		ذي الأصابع	ذي الأصابع
٢٤١	١٠	أغلظ	أغلظ
٢٤١	الأخير	فرج	فرج
٢٤٣	قبل الأخير	روى له أبو داود"	روى له أبو داود" (٨)
٢٤٧	٩ هامش	ابن الجنيد	ابن الجنيد
٢٤٧	١٣	يكتب حديثه"	يكتب حديثه " (١١)

الصفحة	المسطر	الخطأ	الصواب
٢٤٩	١٢ هامش	ابن الجنبند	ابن الجنبند
٢٤٩	١٣ هامش	ابن الجنبند	ابن الجنبند
٢٥٠	٤	قوله	قول
٢٥٢	١٢	فقال: عبد الرحمن	فقال : "عبد الرحمن
٢٥٣	٤	بحديثه	حديثه
٢٥٣	١٢	الضعفاء والمتروكون	"الضعفاء والمتروكون"
٢٥٣	١٠ هامش	المرجوحون	المجروحون
٢٥٥	الأخير	حديثا كثيرا (٥)	حديثا كثيرا " (٥)
٢٦٠	٨	قال : زياد	قال : " زياد
٢٦٢	٣	حديث	حديثه
٢٦٤	٣	علته	علته
٢٦٥	١ هامش	أبو داود النسائي	أبو داود والنسائي
٢٦٦	٨	:	،
٢٦٦	١٣	أن عائشة	عن عائشة
٢٦٦	١٣	وهو	- وهو
٢٦٩	١ هامش	الضعفاء الكبير	العقيلي، الضعفاء الكبير
٢٦٩	٤	وقال : عمدا	وقال : "عمدا
٢٧٣	قبل الأخير	رحمه	رحمه
٢٧٥	٥	فيها	فيما
٢٧٨	٦	الدراقطني	الدارقطني
٢٧٨	٨	ت ١٦٢٠	التاريخ الكبير، ت ١٦٢٠
٢٧٩	١٣	حديث	حديثه
٢٨٠	١٤	التاريخ،	التاريخ
٢٨٥	٣ هامش	حنبل	جبل
٢٨٦	١٥	إطلاق	بإطلاق
٢٨٩	١٢	١١ (٣)	١١ " (٣)
٢٩٠	٦	حديث : ﴿	حديث : ﴿

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٩٠	٧	في نزلت	في نزلت «
٢٩١	١٠ هامش	(٩) و(١٠) - الجرح ..	(٩) - الجرح .. (١٠) - المصدر نفسه
٢٩١	الأخير	برية	بريه
٢٩٢	٤	حديث منكر	حديثا منكرا
٣٠٢	١١	صدقة	صدقه
٣٠٣	٤	من - بعده	من بعده -
٣٠٤	٥ هامش	(٤)	(٥)
٣٠٥	١٣	(٥)	" (٥)
٣٠٧	١٠	وثقة	وثقه
٣٠٧	١ هامش	المقدمة	مقدمة ابن الصلاح
٣٠٨	٣	قالت "	قالت :
٣١٠	١٦	منزلة	المنزلة
٣١٩	١٥	" وأبو النعمان :	: وأبو النعمان
٣٢٠	٥	مناكير	المناكير
٣٢١	١٣ هامش	ت ٣٣٨ هـ	ت ٣٣٨
٣٢٢	١٥	الخبار	الأخبار
٣٢٨	٩	راهوية	راهويه
٣٢٩	٢	روى	روي
٣٣٠	١٥	سمعت يقول	سمعت أبي يقول
٣٣٢	قبل الأخير	أن	إن
٣٣٤	٤	احتوائها	احتوائهما
٣٣٦	٤	فكتابه	فكتابة
٣٣٧	٢ هامش	[(٦) -]	[(٢) -]
٣٣٨	١٤	الذين	اللذان
٣٣٩	الأخير	يهم	يهم
٣٤٠	قبل الأخير	ضعيف أو مجهول	ضعيفا أو مجهولا